وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر -باتنة-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع : اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
بلقاسم سرايري

إشراف
أ.د. علي همّال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د صالح صالحي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د علي همّال	جامعة باتنة	مقررا
أ.د صالح فلاحي	جامعة باتنة	عضوا
د. محمد الطاهر سعودي	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2008/2007

بســــــــــــم الله الرحمن الرحيم

{اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)}

صدق الله العظيم

الآيات (1، 2، 3، 4، 5) من سورة العلق

الإهداء

إلى التي أحبتني بلا مقابل، وأنارت لي الطريق، وأغدقت علي بالدعوات الصالحات، والى الذي أعطاني عن حــب، و لا يريــد أن يأخذ مني شيئا. إلى اللذينِ سعدتُ بصحبتِهما وأوصــلَاني إلــى بــرِ الأمان، في دراستي وفي رحلتي في هذه الحياة ...

إلى......

الوالدين الكريمين أمي و أبي.

وإلى قلوب كانت تفرح لفرحتي، وتأسى لما يصيبني.. إلى....

أفراد أسرتي الغالية

أهدي ثمرة هذا الجهد

الحمـــــدُ والشكـــــرُ والتقـــــدير

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده تعالى وأشكره على نعمة العلم التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة. إنه حميد مجيد.

وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ وعظيمِ الامتنانِ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور علي همّال، الذي شرّفني بقبولِه الإشرافَ على هذه المذكرة. والحقُ أنهُ كانَ كريمًا معي وصابرًا، ولم يبخلْ عليّ بتوجيهاتِه السّديدَة وملاحظاتِه الحَصِيفة ونصائحِه القيّمة التي كانت خيرَ عونٍ لي لإخراجِ هذا العملِ المتواضع إلى حيزِ الوجود.

ولأنَّ من لا يشكرُ الناسَ لا يحمدُ اللهَ، لا يفوتُني أن أتوجـــهَ بخـــالصِ الشكرِ والتقديرِ إلي كل أساتِذَتي الفاضِلين الذين قامُوا بتدريسِي في الســـنةِ الأولى، ونهلتُ من علمِهم ونِلتُ من تَعبِهم، وفي مُقدِمَتِهم الأستاذ الفاضـــل الدكتور صالح عمر فلاحي.

وأتقدمُ أيضًا بالشكرِ إلى زملائي وزميلاتي طلبةِ قسمِ الماجستير الذين أعانُوني بالملاحظةِ الدقيقة والكلمةِ الطيبة والتشجيعِ المتواصل، و إلى كلِ من ساعدَني من قريبٍ أو بعيد، وأخص بالذكر العاملين في مكتبة الأساتذة والمكتبة المركزية.

لكل هؤلاء أقول جازاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول :

فهرس الأشكال :

المقدمة

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95 % في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و75 % وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30 %[1].

وقد مر القطاع في مسار تطوره بعد الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ملامحها الخاصة : المرحلة الأولى في الستينيات، وتميزت باستمرار العمل بنظام الامتيازات الموروث عن حقبة الاستعمار الفرنسي وبهيمنة الشركات الأجنبية على كامل النشاط تقريبا. والمرحلة الثانية بعد تأميم القطاع سنة 1971، وتميزت باحتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط الإنتاج، وانحصار دور الشركات الأجنبية في تقديم الخدمات. ثم المرحلة الثالثة، بداية من منتصف الثمانينيات، وتميزت بإعادة فتح القطاع من جديد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد خيار الشراكة مع الشركات الأجنبية في مجالي الاستكشاف والإنتاج معا.

إنّ دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وكشفت أنه كان متطابقا إلى حد بعيد مع التحولات الدولية في قطاع المحروقات، وبينّت أن العوامل الخارجية كانت المحدّد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل، وأن النيّة في تكييف القطاع مع المحيط الاقتصادي الدولي كان دائما الهدف وراء كل مشاريع التغيير والإصلاح السابقة التي قامت بها الجزائر.

لكن، ما يمكن أخذه على أغلب هذه الدراسات بخصوص مسألة التأثير الخارجي، هو أنها تناولت الموضوع من زاوية المتغيرات الخارجية الخاصة بقطاع المحروقات فقط، ولم تتوسع لتشمل المتغيرات الاقتصادية الدولية الأخرى من خارج القطاع التي لها كذلك تأثير كبير على تطوره، وهو الجانب الذي تحاول هذه المذكرة أن تعالجه أيضا.

إن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، بما فيها العوامل غير الاقتصادية، يبين هشاشة هذا الاقتصاد. لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني. وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية عام 1986.

---

[1] Mouloud HEDIR, **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC** (Alger : Anep, 2003), P.335.

وعليه، وفي ظل هذه التبعية شبه الكاملة للمحروقات وفي غياب قطاع بديل، لم يكن أمام الجزائر في السابق من خيار سوى مراقبة التطورات الدولية في قطاع المحروقات، ومحاولة تكييف القطاع المحلي مع معطيات الواقع الدولي كلما كان ذلك ضروريا، وهو ما حدث عام 1986 عندما لجأت الجزائر إلى إقرار مشروع الإصلاح القطاعي، ثم عام 1991 عندما أدخلت بعض التعديلات على هذا المشروع، حيث مثّلت هذه المشاريع في تلك الفترة الاستجابة الواقعية للتحولات الخارجية الكبيرة في القطاع، والتي كانت يومئذ في غير صالح الدول المنتجة.

واليوم، وفضلا على التطورات الدولية التقليدية الخاصة بقطاع المحروقات، فإن البيئة الدولية في حد ذاتها، و منذ عقدين من الزمن تقريبا، أخذت في فرز بعض الظواهر والاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي لها هي الأخرى تأثير كبير على قطاع المحروقات. و مثال ذلك العولمة المالية و نزعة التحرير الاقتصادي وزيادة المنافسة والاهتمام بقضايا البيئة والانفتاح التجاري وما يتبعه من ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. ما يعني أن زاوية المراقبة قد توسعت وأن التحديات التي تواجه تطور القطاع أصبحت أكبر مما كانت عليه من قبل. فلم يعد كافيا للبلدان المنتجة، ومنها الجزائر، الاقتصار على متابعة ما يجري من تطورات داخل قطاع المحروقات فقط، ومراقبة تطور ميزان القوى في الأسواق الدولية، كما كان الأمر من قبل، بهدف وضع الخطط المناسبة التي تسمح لها بالمحافظة على بعض التأثير الذي تملكه في ضبط الأسعار وتحديد اتجاهات الأسواق بصفة عامة، لأن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة فرضت ضرورة مراعاة كل الظواهر الاقتصادية الخارجية التي لها تأثير على قطاع المحروقات.

الإشكالية :

إن إشكالية هذه المذكرة هي تأثير تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بصفة عامة و قطاع المحروقات في العالم بصفة خاصة على تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

إن دراسة هذه الاشكالية يقتضي بحث العلاقة بين هذه المتغيرات، وذلك من خلال:

أولا: بيان ماهية التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية الدولية التي أصبح لها تأثير كبير على قطاع المحروقات، وتحليل تأثير تغيراتها على هيكل القطاع على المستوى الدولي.

ثانيا: تحليل تأثير التغيرات الخاصة بقطاع المحروقات على هيكل القطاع على المستوى الدولي .

ثالثا : بيان العلاقة بين مجموع هذه التغيرات الاقتصادية الدولية وتطور قطاع المحروقات في الجزائر، وتحليل مدى تكيف القطاع مع هذه التغيرات الخارجية، وذلك من خلال بحث تجربة إصلاحات القطاع في الجزائر.

رابعا : النظر فيما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية المطبقة في قطاع المحروقات منذ منتصف الثمانينيات كافية، أم أن هناك ضرورة اليوم لإجراء تغيير هيكلي عميق آخر على القطاع، خصوصا في ضوء التغيرات الكبيرة في الواقع الاقتصادي الدولي بشكل عام وواقع قطاع المحروقات بشكل خاص، وخصوصا أيضا في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن تقديم الإشكالية بهذه الصيغة يفرض طرح السؤال التالي:

ما هو تأثير التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية الدولية على وضعية القطاع في العالم بشكل عام وعلى وضعية القطاع في الجزائر بشكل خاص ؟

و ما هي التأثيرات المحتملة للتغيرات الاقتصادية المتوقعة على المستوى الدولي على مستقبل القطاع في الجزائر، وخصوصا بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الإجابة على هذه الإشكالية تحتاج إلى وضع الفرضيات التالية :

الفرضيات :

- إن التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية بصفة عامة قد أحدثت تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات في العالم.
- إن التغيرات الاقتصادية الدولية في قطاع المحروقات هي التي فرضت من قبل على الجزائر القيام بالإصلاحات الاقتصادية في القطاع.
- إن تأثير هذه الإصلاحات على قطاع المحروقات في الجزائر كان ايجابيا، وقد استفاد القطاع من ضغوط هذا الواقع الاقتصادي الدولي في تحسين أدائه و تدعيم دوره ومكانته في الاقتصاد الوطني، وفي تحصين نفسه من التهديدات التي كان يمكن أن يتعرض لها لو لم تُجر الإصلاحات المطلوبة.
- إن مشروع الإصلاح القطاعي الذي قامت الجزائر بتطبيقه منذ الثمانينيات قد استنفذ في الوقت الراهن صلاحيته، والجزائر تحتاج اليوم إلى مشروع إصلاح جذري جديد.

إن الإجابة على الفرضيات المطروحة تقتضي اعتماد المنهجية التالية :

المنهجية

إن المنهج المستخدم في هذه المذكرة هو الأسلوب الوصفي، لأنه الأسلوب المناسب في تقديري لمعالجة الموضوع، أما في ما يخص هيكل المذكرة، فقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول. يبحث الفصل الأول أساسا أهم المتغيرات الخارجية Exogènes التي لها ارتباط بقطاع المحروقات، أي تلك الاتجاهات والظواهر الاقتصادية الطارئة في المحيط الدولي العام التي أصبحت تغيراتها

تؤثر بشكل أو بآخر على القطاع، ومثال ذلك العولمة المالية والانفتاح التجاري واشتداد المنافسة والاهتمام المتزايد بالبيئة. لكن قبل ذلك سيكون التمهيد بدراسة الخلفية التاريخية للقطاع وخصائصه وأهم الأطراف المتدخلة فيه.

ويتناول الفصل الثاني أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية لقطاع المحروقات على المستوى الدولي. أي تلك التغيرات الداخلية Endogènes التي تطرأ على المتغيرات الأساسية للقطاع كالإنتاج والاحتياطي والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها.

الفصل الثالث يتناول تطور أداء قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات، وتم تخصيص الفصل الرابع لتقييم هذه الإصلاحات المطبقة منذ منتصف الثمانينيات ثم الإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون رقم 05-07 الصادر عام 2005 ، وفي الأخير يحاول استشراف التطور المستقبلي للقطاع في ظل التحديات الجديدة التي يطرحها موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المراجع و الإحصائيات :

أولا، وبخصوص المراجع يلاحظ في هذه المذكرة الاعتماد بشكل كبير على تقارير الهيئات الدولية المتخصصة كمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والمنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك) والوكالة الدولية للطاقة، والسبب في ذلك هو محاولة تقديم وجهات نظر متباينة (المنتجين والمستهلكين) تمثلها هذه الهيئات. ثم إن مصدر المعطيات والأرقام التي تنشرها هذه المنظمات هو في العادة هيئات مستقلة مشهود لها بالدقة والمصداقية. ورغم ذلك، فكثيرا ما واجهت الباحث صعوبات عديدة، ومنها تضارب الأرقام إلى الدرجة التي يكون فيها التباين أحيانا بين معطيات المصادر المختلفة كبيرا، و يصبح من العسير معرفة المعطى القريب من الحقيقة. وأمام هذه الوضعية تم اعتماد منهج التواتر، أي الأرقام الواردة في أكثر من مصدر، أو تم الأخذ بأحد الأرقام المتقاربة، واستبعاد الأرقام الشاذة. أما بخصوص تباين الأرقام في التقارير الإحصائي ة للهيئة الواحدة، والذي يكون عادة بسبب المراجعات التي تلجأ إليها هذه الهيئات من حين لآخر، فقد تم اعتماد أرقام آخر تقرير إحصائي متوفر للهيئة المعنية.

أهمية الموضوع

إن أهمية المحروقات ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، والتسابق الشديد بين القوى العظمى للسيطرة عليها معروف أيضا، بل إنها تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات في العالم. وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد رأى الباحث أن يختار هذا الموضوع، أولا لأن

التحولات والمتغيرات سواء في قطاع المحروقات أو في المحيط الاقتصادي الدولي بشكل عام سريعة ومتجددة، و ثانيا لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه تقريبا عملية التنمية.

أهداف البحث

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز الوضعية الحقيقية الحالية والمرتقبة في قطاع المحروقات في العالم.
- إبراز أهمية المحروقات ومكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية في القطاع، وبالتالي ضرورة أن لا تخضع الجزائر لجميع أشكال الضغط التي تتعرض لها لفتح المنبع البترولي بشكل كبير، وأن تعمل في الاتجاه الذي يحفظ لها مواردها لتعزيز دورها وتثبيت مكانتها في الساحة الدولية وتقوية موقفها التفاوضي مستقبلا، في أفق انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إبراز أهمية البترول والغاز المتزايدة في استراتيجيات التموين للدول الصناعية.
- إبراز تأثير العوامل الخارجية على قطاع المحروقات في الجزائر، وخصوصا عوامل المحيط الدولي العام.
- إبراز ايجابيات وسلبيات الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر.
- التنبيه إلى نقائص القطاع، و منها مثلا التأخر المسجل في تكييف قطاع المصب بالجزائر مع محيطه الدولي، وهو الأمر الذي أصبح يحمل مخاطر حقيقية للقطاع.

الفصل الأول:

مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي

مقدمة :

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي، وطبيعة نشاطه والدور المنوط به، والذي هو توفير مصادر الطاقة الضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية.

اكتسى نشاط القطاع منذ بداياته الأولى خصوصية شديدة وأهمية جيو إستراتيجية قصوى، حيث كان القطاع دائما محل تجاذب كبير بين القوى الصناعية العظمى فيما بينها، وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته وفرض هيمنته في الأسواق الدولية.

وقد أصبح القطاع منذ الخمسينيات تقريبا محل نوع آخر من التجاذب أيضا، وكانت أطرافه هذه المرة هم المنتجون والمستهلكون، حيث سعى الفريق الأول المتكون في أغلبيته من البلدان النامية المستقلة حديثا إلى استرجاع ثرواته النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية، ورأى في ذلك شكلا من أشكال استكمال الاستقلال السياسي لبلدانه، فيما كان الفريق الثاني الممثل خصوصا بالبلدان الصناعية الكبيرة يعمل من أجل المحافظة على امتيازاته والإبقاء على هيمنته الكاملة على القطاع.

نجحت الدول المنتجة نسبيا في بسط سيادتها على ثرواتها النفطية وفي تعزيز موقعها التفاوضي في الأسواق الدولية، غير أن هذا النجاح الذي بدا جليا في سنوات السبعينيات لم يؤدي إلى اختفاء وضعيات التجاذب السابقة. فقد تكيفت الدول الصناعية مع المعطيات الجديدة وتمكنت من إعادة صياغة شكل العلاقات فيما بينها أولا، ثم بينها وبين الدول المنتجة، بما سمح لها في النهاية بالمحافظة على مصالحها، بل ونجحت في إنتاج أشكال ضغط جديدة ومتنوعة على هذه الدول، خصوصا منذ بروز ما بات يعرف في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة العولمة.

أفرزت ظاهرة العولمة مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي صبغت بطابعها الشمولي كل مظاهر الحياة الاقتصادية، ومارست تأثيرها على كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات. وهذه التأثيرات مرشحة للتشدد أكثر في المستقبل، في ضوء استمرار هذه التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين : المبحث الأول في شكل تمهيد للموضوع، ويقدم الإطار الدولي العام لقطاع المحروقات، وذلك من خلال بحث الخلفية التاريخية للقطاع والخصائص المميزة لنشاطه، والأطراف الرئيسية المتدخلة فيه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتناول المبحث الثاني أهم الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وتأثيرها على قطاع المحروقات. و يبين المنحى المتوقع أن تسلكه هذه الاتجاهات في المستقبل.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في العالم، الخلفية التاريخية، الخصائص والمتدخلون

يحتاج تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في العالم إلى دراسة الخلفية التاريخية لهذا القطاع، والخصائص التي تميز نشاطه عن نشاط باقي القطاعات، والأطراف المتدخلة فيه. و أي تحليلٍ يغفل هذه العناصر هو تحليل ناقص، لأنه ببساطة لا يأخذ بعين الاعتبار معطيات أساسية وضرورية في كل محاولة جادة لفهم الواقع الحقيقي السائد في القطاع على المستوى العالمي. و بالتالي، يؤدي ذلك التحليل الناقص إلى تكوين صورة غير صحيحة بالكامل أو في أحسن الأحوال غير مكتملة المعالم.

وبناءً عليه، سيقدم هذا المبحث :

أولا، نبذة تاريخية سريعة عن تطور قطاع المحروقات في العالم.

ثانيا، أهم خصائص نشاط قطاع المحروقات.

وأخيرا، بيانا عن الأطراف الفاعلة في الأسواق الدولية و أدوارها.

1- الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم

يفيد معنى نشاط قطاع المحروقات كل الأنشطة المرتبطة باستكشاف واستغلال البترول والغاز على السواء. لكن الأمر لم يكن كذلك قبل بروز أهمية الغاز الطبيعي في السبعينيات. حيث كان المعنى المراد مرادفا تقريبا لمعنى نشاط قطاع النفط، ذلك أن قطاع الغاز الطبيعي في تلك الفترة لم يكن بعدُ قد برز كقطاع مستقل.

وعليه، فإذا كان من المنطقي الحديث عن مسار تطور واحد في قطاع المحروقات قبل السبعينيات، فإنه من لحظة استقلال نشاط قطاع الغاز عن نشاط قطاع النفط في بداية السبعينيات تقريبا، أصبح ضروريا الحديث عن مسارين منفصلين في تطور قطاع المحروقات ، أحدهما خاص بقطاع النفط والآخر خاص بقطاع الغاز الطبيعي.

أولا : نبذة تاريخية عن تطور قطاع النفط في العالم

مر قطاع النفط في مسار تطوره بمراحل عديدة، يمكن حصرها إجمالاً في أربع مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ميزاتُها الخاصة :

أولا، مرحلة هيمنة الشركات النفطية الكبيرة المعروفة باسم الشقيقات السبعة.

ثانيا، مرحلة بروز دور الأوبك.

ثالثا، مرحلة تراجع دور الأوبك و ظهور السوق الحرة.

رابعا، المرحلة الحالية والتي لا تزال غير واضحة المعالم، إذ تتميز بتجاذب القوى بين فريق المنتجين الذي يسعى إلى بعث دور الأوبك السابق في السوق النفطية، وبين فريق المستهلكين الذي يضغط من جهته للعودة إلى نظام الامتياز.

أ- مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (الشقيقات السبع) :

بدأت المرحلة الأولى مع اكتشاف البترول في القرن التاسع عشر واستمرت إلى غاية منتصف القرن العشرين تقريبا، وبلغت أوجها في السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح البترول ولأول مرة المصدر الأول للطاقة، بعد قرون كاملة كان فيها الفحم هو الذي يحتل هذه المكانة.

سيطرت الشركات النفطية العملاقة المعروفة بالشقيقات السبع[1]وبعض الشركات النفطية المستقلة الكبيرة[2]في هذه المرحلة على إنتاج النفط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية، وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم. وقد كان نادرا في هذه الفترة تسويق كميات من البترول خارج الشبكات المندمجة لهذه الشركات، ولم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة في هذه المرحلة في أحسن الحالات نسبة 5 %.[3]

أدى انخفاض كمية البترول المتداولة في السوق الحرة Marché spot، وهي " السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعدا لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعدا لدفعه"،[4] إلى بقاء دور هذه السوق هامشيا وقاصِرا على إحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية (فائض أو عجز ظرفي).[5]

وقد فسحت هذه الشروط المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للانفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار بحرية تامة دون اعتبار لمصالح البلدان المنتجة، وبالاستئثار بجل العوائد المالية. ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابت

---

[1] - الشركات هي شل Shell و بريتيش بتروليوم British Petroleum و ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California و قولف Gulf و تكساكو Texaco و إكسون Exxon و موبيل Mobil. وبعض الأدبيات الاقتصادية تضيف طوطال الفرنسية.

[2] - مثل أموكو Amoco ، آركو Arco ، أناداركو Anadarko .

[3] Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, **Pétrole: Crises, marchés, politiques** (Paris: Dunod, 1991), p.45

[4] Charles KORAZEMO, **Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale**, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Laval : Université de Laval, 1996), P.16.

[5] David BOLDUC, **Privatisation, Libéralisation et Réglementation : bouleversements et enjeux dans le secteur de l'énergie** (Laval : Green-Université, 2001), P.14.

عن كل برميل نفط مستخرج، أو في شكل رسم محدد للطن من البترول يدفع للدولة بصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل، وقد خدمت هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الحاصلة في السعر.[1]

استمر هذا الوضع حتى مطلع الخمسينيات، وبعدها بدأ نظام الامتيازات التقليدية في التصدع تحت وقع احتجاجات الدول المنتجة، ثم إقدام هذه الدول على تأميم قطاعاتها النفطية، ليختفي هذا النظام تقريبا بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973.

ب- مرحلة بروز دور الدول المنتجة وصعود الأوبك :

بدأت إرهاصات المرحلة الثانية في الخمسينيات، وذلك قبل إنشاء منظمة الأوبك عام 1960. فقد كانت الدول المنتجة في تلك الفترة تسعى، كلٌ على حدة، إلى تصحيح الوضع المختل الذي كان قائما، بعد ازدياد الوعي لديها " أن وراء المشاكل والأزمات التي صادفت صناعة النفط من قبل سببٌ رئيسيّ هو الإطار القانوني غير الملائم الذي نظم حقوق والتزامات الأطراف المعنية سواء أكانت دولا مضيفة أو شركات منتجة". ودفع هذا التشخيص عددا من الدول إلى المبادرة بتقديم مجموعة من المطالب، منها خصوصا مطلب مناصفة الأرباح.[2]

بدأت تتجلى ملامح هذه المرحلة أكثر بعد تأسيس منظمة الأوبك، و ذلك من خلال نوعية المطالب الجديدة التي أصبحت ترفعها المنظمة، ومنها مطلب تنفيق الإتاوة، فقد شعرت المنظمة أنه رغم بعض التنازلات، إلا أن زمام الأمور بقي بيد الشركات النفطية الاحتكارية، وأن المطالب الأولى التي أستجيب لها قد تم بطريقة أو بأخرى الالتفاف عليها، وأصبحت غير ذات معنى كبير.

مع تصاعد موجة التأميم ثم مع الانقلاب الكبير الذي حدث في السوق النفطية سنة 1973، والذي عُرِف فيما بعد في الأدبيات الاقتصادية بالصدمة النفطية الأولى، تجلت ملامح هذه المرحلة بوضوح شديد، فقد شعر الجميع بانتقال موازين القوى لأول مرة إلى كفة البلدان المنتجة، وذلك على حساب الشركات النفطية العملاقة التي كانت تقليديا هي المسيطرة على هذه السوق، و ذلك بعدما تضاعف السعر دفعة واحدة 4 مرات تقريبا، ففي مدة قياسية بين سبتمبر وديسمبر من تلك السنة ارتفع السعر من أقل من 3 دولار للبرميل إلى 11 دولار للبرميل[3].

في هذه المرحلة التي نجحت فيها البلدان المنتجة في بسط سيطرتها على قطاع المنبع البترولي، بحوالي 76 % من الاحتياطي المؤكد و 48.8 % من حجم الإنتاج العالمي في سنة

---

[1] مديحة الحسن الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها** (بيروت : دار الجيل، 1992)، ص.242.

[2] نفس المرجع، ص.21.

[3] Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998), p.10.

1979. [1]أصبح لقرارات المنظمة وللأحداث التي تتفاعل ببلدانها تأثير واضح على السوق، وهو ما تأكد في الصدمة البترولية الثانية سنة 1979، عندما قفز سعر برميل النفط مرة أخرى بعد الثورة الإيرانية إلى 35 دولار.[2]

بدأ أفول هذه المرحلة في بداية الثمانينيات، عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية. ومن هذه المؤشرات نمو الإنتاج من خارج بلدان المنظمة وتراجع مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي، حتى وصلت النسبة في سنة 1985 إلى 28.5 %.[3] ورغم مبادرة المنظمة إلى فرض نظام الحصص على أعضائها بهدف تعزيز قواعد الانضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولارا، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها وتقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائيا في أزمة 1986، بعد فشل المنظمة في وقف الانهيار الكبير للأسعار، وهي الأزمة التي أكدت انتهاء مرحلة كان فيه وزن المنظمة ثقيلا.

ج- مرحلة السوق الحرة :

حمل المخاض الذي عاشته السوق النفطية في السبعينيات بذور مرحلة السوق الحرة التي جاءت مباشرة بعد مرحلة سيطرة الأوبك. فقد انطلقت في هذه الفترة المبادرات الأولى التي مهدت الطريق لظهور السوق الحرة في الثمانينيات، وهي مبادرات صدرت من جهتين:

من جهة الشركات النفطية الكبيرة، التي لاحظت أنه ما لم تبادر بالاستكشاف في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية، حتى وإن كان هذا الاستكشاف مكلفا، فإن دورها سيبدأ في الانحصار وستجد نفسها لا محالة منكفئة على قطاع المصب البترولي وتفقد كل أوراقها في قطاعي الاستكشاف والإنتاج .

ومن جهة الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق، حيث بدأت تخشى انقطاع التموين النفطي، و بدأت أيضا تحس بثقل الفاتورة البترولية. و على سبيل المثال فإن هذه الفاتورة كانت تمثل أقل من 1 % من الناتج الوطني الخام بفرنسا سنة 1970، وأصبحت تمثل 04 % في سنة 1980.[4]

أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور سوق حرة للبترول الخام تتحدد فيها الأسعار وفق قوى العرض والطلب. خاصة وأنه لأول مرة يقع فرز واضح في السوق بين منتجين عارضين من جهة وبين مستهلكين مشترين من جهة ثانية، وذلك بعد انكسار سلسلة الاندماج التقليدية في القطاع "من البئر إلى المضخة ".

---

[1] Chemseddine CHITOUR, **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 sept** (Alger : ENAG, 2002), P.50.
[2] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.11.
[3] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2001**, p.14.
[4] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.13.

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينيات والتسعينيات تقريبا بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة وإلى الدول المستهلكة. وبرز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين، وتراجع دور منظمة الأوبك بشكل كبير، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج المنظمة. وعرفت مستويات الأسعار نتيجة لذلك تذبذبا شديدا، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986، عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون العشرة دولارات.

د - مرحلة التجاذب الجديدة بين الأوبك والدول الصناعية :

شهدت السوق النفطية في عام 1998 أزمة بترولية خانقة. ونزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة وخصوصا دول الأوبك. بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير، وهو الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الاستقرار إلى السوق وللدفاع عن الأسعار.

وفعلا، فقد مكنت القرارات اللاحقة التي تبنتها منظمة الأوبك، ومنها قرار الدفاع عن نطاق سعري تتحرك فيه الأسعار بين 22 و28 دولار للبرميل، في إعادة التوازن إلى السوق و في رفع مداخيل الدول الأعضاء.

ساهم نجاح القرارات والمبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة وفي تفعيل دورها، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين رغبة الأوبك في العودة والصمود ورغبة الدول المستهلكة الكبيرة في إبعادها عن مواقع التأثير، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال تصاعد دعوات المطالبة بإعادة فتح قطاع المنبع البترولي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الامتيازات التقليدية.

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا السرد التاريخي الخاص بقطاع النفط، هو أن هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي، يمكن التعبير عنه بـــ" دورة البترول"، إذ كلما تنتهي مرحلة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماما، وهكذا دواليك، ما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يستوجب فهمها جيدا واستشرافها مسبقا قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها.

ثانيا: نبذة تاريخية عن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم

يمكن في قطاع الغاز الفصل بين مرحلتين، مرحلة ما قبل السبعينيات، حيث كانت أهمية الغاز الطبيعي محدودة، والمرحلة التالية، بداية من السبعينيات، حيث اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وأصبح ثاني أهم مصدر بعد البترول.

أ- مرحلة الأهمية البسيطة للغاز الطبيعي :

لم تسمح الشروط التي كانت قائمة قبل الصدمة البترولية لعام 1973 باكتشاف أهمية الغاز الطبيعي، كما لم تسمح ببروز صناعة غازية مستقلة عن صناعة استخراج البترول، ولا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة النفط. فقد وقفت العوائق التقنية والاقتصادية كحاجز منيع في وجه تطوير هذه الصناعة. فمن الناحية التقنية لم يكن سهلا في تلك الفترة نقل الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية البعيدة، ومن الناحية الاقتصادية كان هذا النقل مكلفا، مقارنة بالبترول. ما جعل كمية الغاز الطبيعي المسوّقة في الأسواق الدولية في عام 1970 والتي كانت في حدود 46 مليار م مكعب لا تتجاوز نسبة 5 % من الإنتاج التجاري العالمي في تلك السنة. وكان التسويق يتم أساسا عبر الأنابيب بنسبة 94 %، بينما لا يمثل النقل عبر ناقلات الغاز سوى نسبة 6 % فقط.[1]

إذن لم يكن نشاط استخراج الغاز الطبيعي قبل عام 1973 قد خرج بعدُ من دائرة نشاط استخراج النفط، وكثيرا ما كانت الشركات النفطية في غير حاجة إلى الغاز المرافق للبترول، وتلجأ اضطرارا إلى حرقه عند فوهة البئر، وهي الوضعية التي استمرت حتى مطلع الثمانينيات، فعلى سبيل المثال ووفق ما نشرته شركة فيليبس بتروليوم في تقرير لها، فإن دول الشرق الأوسط قد أحرقت 58 % من إنتاج الغاز الطبيعي في عام 1980، بينما بلغت النسبة 96 % في نيجيريا.[2]

ب- مرحلة الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي:

بعد حدوث الصدمة البترولية عام 1973، وشروع الدول الصناعية في البحث عن مصادر طاقة بديلة، برزت أهمية الغاز الطبيعي وبدأ الاهتمام به، وبدأت تتشكل الملامح الأولى لصناعة جديدة مستقلة عن صناعة النفط، وبدأ خروج الغاز الطبيعي من " رحم" صناعة البترول.

في السنوات الأولى التالية للصدمة كان تطور حجم الغاز الطبيعي المسوق يتم دون حدوث تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي والقانوني، وكان أساسا ثمرة للمعطيات الجديدة في سوق المحروقات والتي منها تصاعد مخاوف المستهلكين بشأن التموين بالبترول وارتفاع أثمان زيت البترول fuel-oil، التي زادت في تنافسية الغاز الطبيعي و في استهلاكه، كما كان للاعتبارات البيئية أيضا دور هام في زيادة الإقبال على الغاز.

كل هذه الاعتبارات نبهت الدول المستهلكة الرئيسية إلى ضرورة تنويع مصادر الطاقة ودفعتها إلى تشجيع شركات توزيع الغاز على البحث عن مصادر جديدة للتموين. وفي سبيل تحقيق

---

[1] Habib El-ANDALOUSI, « L'expansion de l'industrie du GNL au monde, le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers », **Medenergie**, N° 06, Janvier 2003 (Alger : Medenergie, 2003), pp.54-67.

[2] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.514.

ذلك الهدف قام البعض منها في دورة طوكيو 1978 بتبني تخفيضات في التعريفة الجمركية على الغاز، خصوصا تلك التي كانت فيها هذه التعريفة مرتفعة كاليابان، ما أحدث طفرة كبيرة في استهلاك الغاز الطبيعي.

ومن جهة العرض أعطت هذه الاعتبارات للدول المنتجة للغاز الطبيعي، خصوصا الجزائر وروسيا والنرويج والمملكة المتحدة، الفرصة السانحة لتثمين الغاز ووفرت لها الشروط الأساسية للمبادرة بإرساء قواعد صناعة غازية متكاملة، بما جعل نشاط استخراج الغاز الطبيعي في هذه الدول يكاد يصبح نشاطا منفصلا تماما عن النشاط البترولي.

في الثمانينيات والتسعينيات، استمر تطور السوق مدفوعا بتغييرات هيكلية كبيرة في صناعة الغاز الطبيعي، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، التي شرعتا في تنفيذ النصوص التطبيقية Regulatory orders للقوانين التي أصدرتها[1] والتي فصلت بموجبها نشاط نقل الغاز عن نشاط التسويق وفتحت شبكات النقل أمام المنافسة[2].

وبعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التحقت دول الاتحاد الأوروبي بمسيرة تحرير سوق الغاز الطبيعي، حيث أصدر الاتحاد تعليمة الغاز عام 1997.

وقد أدت كل التطورات في قطاع الغاز الطبيعي إلى قفزة كبيرة في حجم الإنتاج المسوق في الأسواق الدولية، فقد تضاعف في وقت قياسي 14 مرة ليصبح تمثيله في الإنتاج التجاري العالمي في سنة 2000 مساويا لنسبة 26 %.[3]

2- خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم

يتميز نشاط قطاع المحروقات بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي النشاطات، ومن هذه الخصائص: تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك، واحتمالية الاستكشاف، وارتفاع كلفة الاستثمار، ووجود علاقات تعاون وشراكة بين الشركات، وتركز الإنتاج، وخصائص أخرى خاصة بصناعة الغاز الطبيعي.

أولا: خصائص نشاط قطاع النفط في العالم

يتميز نشاط قطاع النفط بمجموعة من الخصائص التي تميزه على نشاطات القطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

---

[1] كان أول قانون لتحرير قطاع الغاز قد صدر في الولايات المتحدة عام 1978 (قانون سياسة الغاز الطبيعي Natural Gas Policy Act)، وتم بموجبه تحرير القطاع الغاز، حيث لم يصدر النص التطبيقي الأخير لهذا القانون إلا في عام 1992، ثم كانت المملكة المتحدة ثاني بلد يصدر قانون مشابه (قانون الغاز الطبيعي Natural Gas Act) و ذلك عام 1986، وحرر هذا القانون قطاع الغاز في المملكة و خصّص الشركة العمومية Britich Gas.

[2] Fares M'HAND, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord », **Revue de l'énergie**, N° 537, Juin 2002 (Paris : Revue de l'énergie, 2002), pp.380-386.

[3] Habib El-ANDALOUSI, Op.cit., pp.54-67.

أ- تركز الإنتاج :

يتركز الإنتاج العالمي من النفط في عدد قليل من البلدان، حيث يمثل إنتاج دول الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وحده أزيد من 40 % من الإنتاج العالمي. وهذا التركز مرشح للارتفاع أكثر في المستقبل، وذلك لأن الاحتياطات الرئيسية تتركز هي الأخرى في عدد قليل من البلدان، حيث تملك خمسة بلدان شرق أوسطية فقط، هي السعودية والكويت والإمارات وإيران والعراق، ما مقداره 65 % من حجم الاحتياطي العالمي. وعليه، وبمقارنة معدلات الإنتاج الحالية إلى الاحتياطي في جميع مناطق العالم، ومراعاة التوقعات التي تشير إلى تراجع إنتاج البترول في بعض المناطق، بله ونضوبه تماما، فإن الاستنتاج هو أن الإنتاج يتجه أكثر نحو التركز في بلدان الشرق الأوسط.

الجدول رقم 01 : إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط المؤكد حسب المناطق في عام 2002

الوحدة : 1000 برميل / يوم)

المنطقة	الإنتاج (1000 ب/ي)	الاستهلاك (1000 ب/ي)	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	نسبة % الاحتياطي
الشرق الأوسط	20.973	4338	685,6	65,4
أمريكا الشمالية	10.778	21696	37,3	3,6
أمريكا الوسطى والجنوبية	10.239	6381	98,6	9,4
مجموعة الدول المستقلة	9.482	3381	77,8	7,4
آسيا والهادي	7.987	21399	38,7	3,7
إفريقيا	7.937	2527	77,4	7,4
أوروبا	6.740	16025	19,7	1,9
مجموع العالم	73.935	75747	1.047,7	100,0

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.4-10.

ب -تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك :

يتميز نشاط قطاع النفط أيضا بخاصية تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك الرئيسية عن بعضها البعض، حيث باستثناء أمريكا الشمالية ومجموعة دول الاتحاد السوفيتي سابقا التي تعتبر مراكز إنتاج واستهلاك رئيسية في آن واحد. و هو ما يسمح لهذه المناطق بالحصول على قسم هام من استهلاكها من على مسافات قريبة نسبيا. فإن المجموعات الجهوية الكبرى الأخرى هي إما مناطق إنتاج رئيسية (الشرق الأوسط، إفريقيا، وبدرجة أقل أمريكا اللاتينية) أو مناطق استهلاك (اليابان و أوروبا الغربية).

وهنا، يطرح بُعد مناطق الاستهلاك الرئيسية عن مناطق الإنتاج مسألتين:

المسألة الأولى هي كيفية نقل كميات كبيرة من النفط على مسافات طويلة. حيث إذا عُلِم أن حجم التجارة النفطية الدولية في عام 2002 مثلا قد قُدّر بحوالي 43.63 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل تقريبا 60 % من الإنتاج العالمي، وأن نسبة 80 % في المتوسط من التدفقات البترولية العالمية السنوية تذهب نحو أقطاب الاستهلاك الرئيسية الثلاثة (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والباسيفيكي)،[1] وهي مناطق بعيدة جغرافيا عن مناطق الإنتاج الرئيسية، أمكن تصور حجم الإمكانات اللوجيستكية المطلوبة لنقل كل هذه الكمية.

الجدول رقم 02 : حركة العرض والطلب بين المناطق في عام 2002

(الوحدة :مليون برميل / يوم)

المناطق	الولايات المتحدة	أوروبا	شرق وجنوب شرق آسيا	بقية العالم	مجموع الصادرات
الشرق الأوسط	2.31	3.24	11.29	1.23	18.06
مج الدول المستقلة	0.20	4.35	0.40	0.42	5.37
شمال إفريقيا	0.28	1.77	0.20	0.37	2.62
غرب إفريقيا	1.12	0.71	1.04	0.27	3.13
أمريكا اللاتينية	3.95	0.47	0.19	0.32	4.93
بقية العالم	3.50	1.36	3.22	1.43	9.51
مجموع الواردات	11.36	11.90	16.34	4.04	43.63

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.18-19.

إن المسألة الثانية المطروحة هي مسألة ضمان استمرار وصول إمدادات النفط الخام إلى مصافي التكرير في الوقت المناسب، لأن طول المسافة يرفع من احتمال تأخر وصول الشحنات إلى موانئ التفريغ.

أولا، لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن حدوثها داخل البلدان المنتجة ذاتها، كقيام اضطرابات داخلية وإضرابات عمالية، وثانيا لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن مصادفتها في الطريق، ومن شأنها أن تعيق حركة الملاحة البحرية، سواء كانت هذه المخاطر ذات طبيعة سياسية كنشوب نزاعات وحروب إقليمية أو ذات طبيعة مناخية كتشكل الأعاصير.

وقد دفعت المسألة الأخيرة في السابق الشركات النفطية الكبرى إلى اللجوء إلى طريقة الاندماج العمودي والحضور المباشر في مناطق الإنتاج، كوسيلة لضمان الإمدادات النفطية من جهة و لتقليص تكاليف الاستغلال من جهة ثانية.

---

[1] André GAUTIER, **L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000** (ROSNEY CEDEX : Editions Bréal, 1999), P.563.

ج- احتمالية الاستكشاف :

إن من أهم خصائص الصناعة النفطية، الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف. إذ ليس من المؤكد أن تكون نتائج كل عملية استكشاف ايجابية، وعليه تضطر الشركات النفطية العاملة عادة إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهدها الاستكشافي على مناطق عديدة، من أجل التقليل من مخاطر الاستثمار والرفع من احتمال اكتشاف احتياطات جديدة، تعوض بها ما خسرته في المناطق التي كانت فيها نتائج الاستكشاف سلبية، وهذه الخاصية جعلت من الصناعة النفطية صناعة تنزع بالطبيعة إلى العالمية.

د- ارتفاع كلفة الاستثمارات :

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، فالصناعة النفطية صناعة رأسمالية بامتياز. ويستوي في ذلك الاستثمار في أنشطة القطاع القبلي كالاستكشاف والإنتاج، أو الاستثمار في أنشطة القطاع البعدي كالتكرير، حتى وإن كان الاستثمار القبلي في الوقت الرهن ووفق التقديرات، هو الذي يستأثر بالقسم الأكبر من الاستثمارات، حيث يذهب أزيد من 50 % من الإنفاق نحو هذا القطاع، أي نحو الاستكشاف والإنتاج، فيما تذهب النسبة الباقية إلى أنشطة القطاع البعدي وهي عديدة، كالنقل والتكرير والتوزيع[1].

وفي البلاد العربية على سبيل المثال، فقد قدّر البنك الأمريكي شايس منهاتن Chase Manhathan في تقريره السنوي لعام 1983 حجم الاستثمارات في القطاع النفطي في البلاد العربية للفترة 1970-1985 بقرابة 1 تريليون دولار (1000 مليار دولار)، وقدّرتها المجلة البريطانية المتخصصة في شؤون الاقتصاد والمال فاينانشل تايمز Financial Times لنفس الفترة بـــ 410 مليار دولار،[2]وكلا الرقمين يؤكدان ضخامة الاستثمار في مشاريع القطاع النفطي.

هـــ - تركز رأس المال :

يتميز القطاع النفطي أيضا بوجود عدد محدود من الشركات العاملة في القطاع مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقياسا إلى ضخامة القطاع في حد ذاته. وهذه الوضعية هي نتاج الظروف التاريخية الخاصة التي عرفتها الصناعة النفطية، حيث لم يساعد الوضع الاحتكاري الذي ساد من قبل في بروز شركات جديدة في القطاع من غير الشركات التقليدية، وبقيت هذه الأخيرة وحدها ناشطة بالقطاع. وهو ما ساعدها على النمو إلى أن بلغت أحجام ضخمة جدا، وأصبحت تحتل المراتب الأولى بين الشركات العالمية.

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.39.

[2] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.57.

وقد ساهم وجود هذه الحالة الاحتكارية في القطاع في قيام أشكال من التعاون بين هذه الشركات، فتشترك أحيانا في استغلال بعض الحقول البترولية. وبعد تأميم المحروقات في أغلب البلدان المنتجة، أصبحت الشراكة مع الشركات الوطنية هي الصيغة الوحيدة تقريبا المتاحة أمام الشركات النفطية الكبيرة للوصول إلى الحقول النفطية في هذه البلدان، وخصوصا في دول الأوبك، التي لجأت إلى فرض هذه الصيغة بطريقة قانونية حتى تستفيد من الخبرة الطويلة والإمكانات المالية الكبيرة لتلك الشركات.

ثانيا : خصائص نشاط قطاع الغاز في العالم

يشترك قطاع الغاز الطبيعي مع قطاع البترول في كل الخصائص المذكورة من قبل، غير أن لنشاط قطاع الغاز الطبيعي خصائص أخرى إضافية تميزه، منها ما يعتبر عاملا مساعدا على انتشار استغلال واستهلاك الغاز، ومنها ما هو خلاف ذلك.

أ- الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف :

يعتبر الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف نسبيا، حيث إن الرواسب التي يخلفها عند حرقه أقل بكثير مما تخلفه مصادر الطاقة الأخرى، وخصوصا البترول. وهذه الميزة هي التي أعطت للغاز الطبيعي الأهمية التي له الآن في الأسواق الدولية.

ب- صعوبة تصنيع الغاز الطبيعي :

إن انخفاض كثافة الغاز الطبيعي مقارنة بالبترول يتسبب في ارتفاع تكاليف تصنيعه ونقله وتخزينه. حيث إن الحيز المكاني الذي تحتاجه كمية محددة من الغاز، أكبر بكثير من الحيز الذي تشغله كمية من البترول تحوي نفس القدر من الطاقة أو المحتوى الحراري، فالمتر المكعب الواحد من البترول يكافئ 957 متر مكعب من الغاز الطبيعي. وينخفض حجم الغاز الطبيعي عند التسييل بـــ 600 مرة، ما يجعل المعادلة تصبح : 1 متر مكعب بترول يكافئ 1.5 م^3 غاز مسال.

ج - صعوبة نقل الغاز المسال وتخزينه :

تخضع عمليات نقل وتخزين الغاز لشروط تقنية دقيقة، حيث تقتضي معايير السلامة المحافظة على درجة التبريد أثناء فترة التخزين وعلى ظهر الناقلة طول مدة النقل. وهذه الدرجة التي يتحول فيها غاز الميتان إلى سائل هي 160 درجة مئوية تحت الصفر، كما تفرض هذه المعايير أيضا درجة ضغط محددة تختلف بين مرحلتي التخزين والنقل. ومن الواضح، أن هذه

الشروط تستلزم وضع تصاميم خاصة لمحطات التخزين وناقلات الغاز، ووفرة مواد معينة لاستعمالها في تصنيع هذه التجهيزات.[1]

د - سهولة استخلاص الهيدروكربونات :

إن أسهل مصدر طاقة لاستخلاص الهيدروكربونات هو الغاز الطبيعي، ذلك أن تركيبته الكيميائية بسيطة، فهو لا يتألف سوى من مركبات عديدة، منها الغاز المعروف باسم " غاز البرك" أو الميتان Méthane، وهو المركب الرئيسي بنسبة تتراوح بين 70 و95 % حسب نوع الغاز، جاف أو رطب، مصاحب أو غير مصاحب، ومنها غازات أخرى كالايتان Ethane والبروبان Propane والبيوتان Butane والبنتان Pentane، وهناك نسبة ضئيلة جدا من مركبات ثانوية كالنيتروجين وثاني أكسيد الكربون.[2]

3- الفاعلون في قطاع المحروقات في العالم

يتناول هذا القسم الفاعلين الاقتصاديين في قطاعي البترول والغاز، كل قطاع على حدة.

أولا : الفاعلون في قطاع النفط

يمكن إجمالا تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي في أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب الأعم، وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية والدول المنتجة المنتمية وغير المنتمية لمنظمة الأوبك عبر شركاتها الوطنية والدول المستهلكة.

أ- الشركات النفطية التقليدية :

كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة، منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينيات، هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها. و كان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول، وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي.[3]

بدأت معالم الساحة النفطية الدولية في التغير مع بداية السبعينيات، تحت تأثير حركة تحول هيكلي هام في تركيبة السوق، إذ بإقدام جل البلدان المنتجة على تأميم قطاعاتها النفطية، فقدت

---

[1]- رجائي محمود أبو خضراء، **خيارات نقل و تسويق النفط والغاز. دراسات اقتصادية** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1977)، ص.79-96.

[2] محمد دبس، **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي. الدراسات التقنية** (بيروت، معهد الإنماء العربي 1981)، ص.57-62.

[3] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول** (الكويت، وكالة المطبوعات، 1977)، ص.240.

الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة الكثير من الامتيازات التي كانت لها من قبل، كما فقدت قسما هاما من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، وأصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن نسبة 60 % من الإنتاج الكلي بداية عام 1973، لا يمثل في نهاية السبعينيات سوى نسبة 15 %.[1]

فرض الوضع الجديد على الشركات النفطية الكبيرة ضرورة تغيير أسلوب عملها المعتاد من قبل، وإعادة صياغة علاقاتها مع البلدان المنتجة بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع الشروط الجديدة. وهو ما شرعت في تطبيقه من خلال ربط نوع جديد من العلاقات عند تعاملها مع الدول المنتجة، وسلمت بموجبه بالواقع الجديد الذي فرضته هذه الدول، و أصبحت تسعى إلى نسج علاقات عمل تقوم على المشاركة مع الشركات الوطنية الصاعدة في هذه الدول.

بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والعودة بقوة إلى الساحة النفطية الدولية، وتأكيد مكانتها من جديد كفاعل رئيسي فيها، خصوصا بعد بداية ظهور مصاعب الشركات الوطنية النفطية الناشئة في البلدان المنتجة، التي لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية، والاضطلاع بكل الأدوار التي كان مأمولا أن تقوم بها، لأنه كانت تنقصها الخبرة الفنية المطلوبة في الصناعة النفطية، كما كانت تعوزها الإمكانيات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي، وهي الإمكانيات الموجودة لدى الشركات النفطية العملاقة. وهذه الأسباب هي التي دفعت فيما بعد عددا من الدول النفطية إلى إعادة فتح قطاعاتها النفطية من جديد.

الجدول رقم 03 : أهم عشرة شركات نفطية مسجلة في البورصة في العالم سنة 1997

(الوحدة : مليار دولار)

الشركات	القيمة المالية في البورصة في97/09/30	الربح الصافي1997	رقم الأعمال 1997
رويال دوتش شل	191	8.1	128
إكسون	158	8.5	137
بريتيش بتروليوم	86	4.6	71
موبيل	58	3.3	66
شفرون	54	3.3	42
ايني	50	3.0	36
أموكو	47	2.7	36
آلف	36	1.0	44
تكساكو	33	2.7	47
طوطال	28	1.3	33

Source : Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998), p.35.

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.34.

ب - نادي البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة الأوبك :

إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة النفطية هي الدول المنتجة. ولقد كان دور هذه الدول قبل السبعينيات غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، رغم إدراكها أن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، و أكثر من ذلك تقوم باستغلال ثرواتها في مقابل إتاوات زهيدة.

بدأ الوضع في التغير نسبيا في بداية الخمسينيات، مع انطلاق المحاولات الأولى الانفرادية الهادفة إلى استرجاع الحقوق المسلوبة، وذلك توازيا مع صعود تيار الاستقلال السياسي. وكانت أشهر المحاولات هي تلك المحاولة التي قام بها مصدق في إيران عام 1953، والتي فشلت فيما بعد، بسبب التدخلات الغربية التي لم يكن ليرضيها أن يبسط بلد ينتمي إلى العالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية.[1]

لقد كانت تجربة مصدق الفاشلة درسا للبلدان النامية، التي تعلمت من ذلك الدرس أن العمل الفردي محكوم عليه بالفشل، وأنه لا شيء غير العمل الجماعي يستطيع على الأقل انتزاع بعض التنازلات من هذه الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تقف ورائها دول صناعية كبيرة.

بدأ الوعي بضرورة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي في التبلور شيئا فشيئا، واتجه التفكير منذ البداية نحو تكوين تكتل في شكل منظمة دولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين، وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المنتجة [2]إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في سنة 1960.

كان الهدف من تأسيس المنظمة هو العمل على تحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى.[3]

وقد استتبع إنشاء هذا الكيان الجديد آثار هامة على صناعة النفط، حيث نجحت الدول المنتجة في أخذ زمام المبادرة من الشركات النفطية، فكانت البداية بطرح بعض المطالب والاستماتة في الدفاع عنها، ثم رفع سقف هذه المطالب شيئا فشيئا. فعلى سبيل المثال، كانت المطالبات قبل تأسيس منظمة الأوبك هي تحسين شروط الجباية البترولية عبر تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح،

---

[1] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص.123.

[2] الأعضاء المؤسسون للأوبك هم فنزويلا وإيران والعراق والسعودية والكويت، ثم انضمت إليهم تباعا قطر في يناير 1961 و ليبيا و اندونيسيا في 1962، و الإمارات العربية في 1967 و الجزائر في 1969 و نيجيريا في 1971 ، و في الأخير انضمت كل من الإكوادور و الغابون في عام 1973 قبل أن تنسحبا من المنظمة فيما بعد.

[3] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.13.

وأصبحت بعد تأسيس المنظمة هي تطبيق مبدأ تنفيق الإتاوة،[1]الذي بموجبه لا يتم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للدولة. وهو المبدأ الذي قبلت به الشركات النفطية بعد مفاوضات عسيرة مع الدول المنتجة في مؤتمر جاكرتا في نوفمبر 1964.

لقد جاء نجاح الدول المنتجة في فرض مبدأ تنفيق الإتاوة في وقت جد مناسب، وفي سياق ظروف مواتية في السوق، فقد كان الطلب على البترول في ارتفاع كبير والنسبة بين الاحتياطي والإنتاج في تراجع شديد، حيث انخفضت النسبة بين المتغيرين من 100 % في الخمسينيات إلى حوالي 30 % في أواخر الستينيات.[2] وقد عززت كل هذه العوامل موقف منظمة الأوبك في السوق الدولية و شجعتها على إعلان سياسة بترولية مشتركة للدول الأعضاء في عام 1968، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم مستوى الأسعار الذي كان منخفضا في تلك الفترة وزيادة حجم العوائد المالية للدول الأعضاء، وقد تحولت هذه الأهداف مع مرور الزمن إلى ما يشبه سر وجود المنظمة.

ورغم مرور عدة عقود من الزمن منذ نشأة المنظمة، عرفت فيها هذه الأخيرة فترات من المد و الجزر، فتألق دورها أحيانا و انحصر أحيانا أخرى، فإن تأثيرها لا يزال موجودا، وقد ساعد تركز الاحتياطات الكبيرة في بلدانها على حفظ هذا التأثير.

ج- المنتجون غير الأعضاء في منظمة الأوبك :

لجأت الشركات النفطية الكبيرة بعد تحولات السوق النفطية في السبعينيات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث على تنويع مصادر التموين. وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز دور البلدان المنتجة غير الأعضاء.

وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات، وذلك بعد أن تجاوز إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70 % من حجم الإنتاج الكلي. ورغم أن هذه النسبة قد تراجعت كثيرا بعد ذلك، إلاّ أن حجم الإنتاج في هذه البلدان (روسيا مستثناة) لا يزال في ارتفاع مستمر، وينمو بمعدل 2 مليون برميل يوميا (حوالي 100 مليون طن سنويا)،[3] وذلك منذ منتصف التسعينيات. وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك يمنعها من زيادة حصص أعضائها.

---

[1] تعريف الإتاوة على أساس أنها نفقة وكلفة لإعادة تكوين المورد الناضب ، وهو المفهوم الذي تستند إليه الدول المنتجة في طرحها ، وواضح هنا أن الإتاوة بهذا المعنى تشبه أقساط الاهتلاك ، فما تحصل عليه الدول المنتجة من إتاوات تستخدمه لإعادة تجديد الاحتياطات النفطية و تعويض الكميات المستخرجة من النفط.

[2] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.10.

[3] Ibid, p.15.

لكن يتوقع تراجع إنتاج هذه البلدان على المدى البعيد، لأن كثيرا منها قد استنزفت احتياطاتها، فعلى سبيل المثال فإن 50 % من الآبار النفطية في المكسيك مهددة بالنضوب على المدى القصير.

الجدول رقم 04 إنتاج النفط الخام في أهم الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في عام 2002

(الوحدة : 1000 برميل / يوم)

المرتبة	الدولة	الإنتاج	المرتبة	الدولة	الإنتاج
2	الولايات المتحدة	7698	9	كنـــــدا	2880
2	فيدرالية روسيا	7698	10	المملكة المتحدة	2463
4	المكسيك	3585	16	البرازيل	1500
5	الصين	3387	19	كازاخستان	989
7	النرويج	3330	20	أنغولا	905

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, p.6.

ملاحظة هامة : في سنة 2002 تساوى الإنتاج الأمريكي و الإنتاج الروسي.

د - نادي البلدان المستهلكة (نادي الوكالة الدولية للطاقة) :

لم تر الدول الصناعية الكبيرة المستهلكة للنفط إلى بداية السبعينيات ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين. فقد كان يسود شعور عام لدى هؤلاء بأن البترول موجود بوفرة في السوق، وبأسعار مقبولة في متناول الجميع. خصوصا وأن الصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة (الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا). لكن بعد الانقلاب الكبير الذي حدث في السبعينيات، تغيرت النظرة رأسا على عقب، وشعرت الدول المستهلكة لأول مرة بهشاشة السوق النفطية، ومن يومها أصبح أول ما يشغل بالها هو ضمان الأمن الطاقوي على المدى الزمني القصير كما على المدى الطويل.

على المدى القصير، فإن معنى الأمن الطاقوي يفترض إمكانية حدوث انقطاع ظرفي شامل في التموين، وقد تراجعت أهمية هذا الانشغال وتقلص احتمال حدوث هذا الانقطاع بصورة كبيرة، خصوصا بعد بروز عدد كبير من البلدان المنتجة في السوق النفطية العالمية. كما أصبحت آلية الأسعار كفيلة بإجراء التصحيح اللازم وامتصاص قسم من الطلب في حالة وقوعه، حتى و إن تسبب ذلك في انخفاض معدلات النمو أو ارتفاع معدلات التضخم.

أما على المدى الطويل، فإن الانشغال الأساسي يبقى هو ضمان التموين الدائم بالبترول الخام الذي يتوقف عليه تحريك الآلة الاقتصادية، خصوصا أن البترول متركز جغرافيا في منطقة

واحدة هي منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن توفره بكميات محدودة غير متجددة. وهو الانشغال الذي يمكن التعبير عليه بعبارة تسيير الندرة.[1]

انتبهت الدول المستهلكة أكثر إلى ضرورة وأهمية وجود هيكل يجمع المستهلكين ويدافع عن مصالحهم بعد حرب 1973، والموقف السياسي للدول العربية المنتجة للنفط في تلك الحرب. وعزمت على إنشاء هذا الهيكل لمنع البلدان العربية من استخدام النفط من جديد كسلاح لتقوية الموقف العربي، وإعلان المقاطعة ضد البلدان المستهلكة المنحازة ضد الطرف العربي.

إذن كان موقف الدول العربية في تلك الحرب هو العامل الأساسي وراء عملية تسريع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي تعتبر في الوقت الراهن أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة النفطية الدولية.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة عام 1974، ووضعت عند نشأتها برنامج دولي لترشيد استعمال الطاقة، وفرضت على الدول الأعضاء ضرورة الاستناد إلى مبادئ هذا البرنامج عند وضع سياسات الطاقة المحلية. وقد حددت الوكالة ثلاثة أهداف تعمل على تحقيقها هي :

- توفير الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة.
- تبني الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات البترولية.
- تقليص الاعتماد على البترول المستورد والقيام بدور أكثر فاعلية.

ولبلوغ هذه الأهداف وضعت خطة لتطبيق مجموعة من الإجراءات، منها:

- تكوين مخزون استراتيجي.
- ترشيد استهلاك البترول عبر تحسين الفاعلية الطاقوية.
- تطوير بدائل للبترول.
- تشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية.

ثانيا: الفاعلون في أسواق الغاز الطبيعي الدولية

سبقت الإشارة إلى أن صناعة الغاز الطبيعي غير منفصلة تماما عن صناعة النفط، ما يفهم منه أن الفاعلين الرئيسيين في سوق النفط هم بشكل أو بآخر الفاعلين الرئيسيين أيضا في أسواق الغاز، غير أن ثمة فاعلين آخرين، وهم كما يلي :

---

[1] Pierre Jacquet, Op.cit., p.14.

أ- منتدى الدول المصدرة للغاز :

بادرت مجموعة من الدول المنتجة للغاز الطبيعي إلى إنشاء منتدى خاص بها،[1] يكون هدفه تحليل ومناقشة المسائل التقنية المرتبطة بصناعة الغاز ونقله وتسويقه.[2]

لا يمكن اعتبار المنتدى في الوقت الحالي كارتل لمنتجي الغاز على غرار كارتل دول الأوبك، وذلك بالنظر إلى سقف الأهداف المحددة، فهذا المنتدى لم يضع قواعد لفرض الانضباط على أعضائه وضبط حصص معينة للإنتاج، كما تفعل الكارتلات بهدف تحقيق مستوى معين للأسعار. ويبدو أن هذا السقف هو إملاء للشروط القائمة حاليا، حيث لا توجد سوق دولية واحدة للغاز الطبيعي، وإنما هناك ثلاثة أسواق جهوية رئيسية (أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى).

يتوقع أن يدفع النمو الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي والاتجاه الحالي للأسواق الجهوية نحو الاندماج إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن للمنتدى أن يلعبه في المستقبل، وقد يصبح منظمة قائمة بذاتها تؤدي نفس الدور الذي تؤديه منظمة الأوبك اليوم، خاصة إذا عُلم أن صادرات 8 دول من بين الدول التي بادرت إلى إنشاء المنتدى تمثل أزيد من 75 % من مجموع الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي.[3]لكن يتوقع أيضا اصطدام مصالح دول هذا المنتدى بمصالح دول منظمة الأوبك، خصوصا في ضوء التنافس بين البترول والغاز، ولأن الدول النفطية الكبيرة ليست بالضرورة هي الدول الأولى المنتجة للغاز.

ب- شركات الغاز :

الفاعل الآخر في أسواق الغاز هي الشركات الغازية، والتي يمكن إجمالا تقسيمها، اعتماد على معيار طبيعة النشاط، إلى قسمين رئيسيين:

- شركات ناشطة في قطاع المنبع أو قطاع الإنتاج، وهي في العادة الشركات العاملة في قطاع النفط، إذ يندر في الواقع وجود شركات متخصصة فقط في استخراج الغاز الطبيعي، والمثال الوحيد المشهور تقريبا هو شركة غازبروم Gasprom الروسية.
- وشركات ناشطة في قطاع المصب أو قطاع التوزيع، وهذه الشركات موجودة في نهاية سلسلة الغاز، ويقتصر دورها على الحصول على الغاز من شركات الإنتاج عبر عقود تموين طويلة الأجل، ثم تقوم بتوزيعه للمستهلك النهائي.

---

[1] تأسس منتدى الدول المنتجة للغاز الطبيعي بإيران في عام 2001 ، و جمع في عضويته 14 بلدا هي الجزائر و بروناي ومصر و اندونيسيا وإيران و ليبيا وماليزيا ونيجيريا و عُمان وقطر وروسيا و ترينيداد و الإمارات العربية و فنزويلا وشاركت النرويج كبلد ملاحظ.

[2] Sadek BOUSSENA ET AUTRES, **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris :Vuibert, 2006), p.89.

[3] Ibid, pp.89-90.

وقد كان هذا النوع الثاني من الشركات في الماضي يمارس احتكارا كاملا للسوق في أغلب البلدان، حيث توجد في كل بلد تقريبا شركة عمومية تتمتع بحق احتكار توزيع الغاز في السوق المحلية، وهي الوضعية بدأ زوالها مع التغييرات الهيكلية الكبيرة في التسعينيات، أين بادرت كل البلدان الصناعية الكبرى تقريبا إلى إنهاء حالة الاحتكار وإدخال تغييرات هيكلية عميقة على سوق توزيع الغاز، وقد أفرزت هذه التغييرات الهيكلية حركة واسعة لدى مجموع الشركات العاملة في القطاع في الاتجاهين القبلي و البعدي.

فمن جهة، تسعى شركات توزيع الغاز إلى التوسع في الاتجاه القبلي، بهدف اقتناء الغاز الذي تحتاجه، ومن الجهة الأخرى، تسعى الشركات العاملة في قطاع استخراج الغاز إلى التوسع البعدي وتثمين الغاز الذي تنتجه بالاعتماد على وسائلها الخاصة في توزيعه، بل وتذهب إلى حد محاولة تثمينه أكثر عبر استغلاله في محطات توليد الكهرباء. وخير مثال على ذلك الشركة النرويجية ستاتويل Statoil، التي تعتبر أول شركة سارت في هذا النهج، فهذه الشركة اعتمدت منذ عام 1996 سياسة تقوم على تنويع نشاطها، بدأتها في الدول الاسكندينافية ثم وسعتها إلى الولايات المتحدة، أين قامت بشراء شركات غاز وكهرباء. وقد حذت الكثير من المجموعات النفطية الكبرى حذو الشركة النرويجية، وسعت بدورها نحو احتواء الشركات الغازية والسيطرة على سوق نقل وتوزيع الغاز، وعلى سبيل المثال فإن الشركات النفطية الكبرى تحكم سيطرتها اليوم على نسبة 60 % من سوق توزيع الغاز في أوروبا، بعدما نجحت في شراء حصص معتبرة من رأسمال عدد من أهم شركات التوزيع في أوروبا كـــ غاز يوني Gas Unie و تيسن-غاز Thyssengas و بي إي بي BEB و سنام SNAM.

المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع المحروقات

أفرز تطور البيئة الاقتصادية الدولية مع نهاية الثمانينيات تقريبا ظاهرةً جديدة، كانت سببا في بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية التي صَبَغَت بطابعها الشمولي كل مظاهر النشاط الاقتصادي، وغيّرت بشكل جذرّي شكل العلاقات القائمة من قبلُ بين الدول والمجتمعات، وشمل تأثيرها كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات. هذه الظاهرة هي العولمة.

بدايةً، تعني العولمة Globalisation وفق تعريف هيئة الأمم المتحدة " التزايد المكثف لتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول، وما يؤدي إليه ذلك من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود".[1]وهي وفق تعريف آخر"عملية

[1] عبد القادر محمد عبد عطية و السيدة مصطفى إبراهيم و إيمان محب زكى، **قضايا اقتصادية معاصرة** (الإسكندرية : قسم الاقتصاد لجامعة الإسكندرية، 2004-2005)، ص. 2.

تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين Actors في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث الحجم والوزن في مجالات متعددة، أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكوّن أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي".[1]

وقد ساهمت مجموعة من الأحداث والدوافع الاقتصادية والسياسية البارزة التي شهدها العالم في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات في بروز الظاهرة وانتشارها، ومن هذه الأحداث والدوافع صعود عدد من القوى الاقتصادية الإقليمية الجديدة كالصين وانهيار منظومة الفكر الاشتراكي ونزوع معظم البلدان إلى تبني الفلسفة الليبرالية في تسيير اقتصادياتها، وتزامن كل ذلك مع ثورة تكنولوجية كبيرة في وسائل الإعلام والاتصال.

من التعريفين السابقين ومن الأسباب التي وقفت وراء بروز ظاهرة العولمة يمكن أن يستنتج ما للبعد الاقتصادي من أهمية ودور في بروز الظاهرة، وبالمقابل حجم التأثير والضغط الذي تمارسه هذه العولمة بدورها على الهياكل والقطاعات الاقتصادية، حتى تكاد تكون العولمة الاقتصادية الوجه الوحيد للظاهرة.

وقد أفرزت الظاهرة اتجاهات جديدة بارزة في الاقتصاد العالمي، منها الانفتاح التجاري والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي وازدياد الضغوط التنافسية والاهتمام بالبيئة. وكل هذه الاتجاهات تؤثر بشكل أو بآخر على قطاع المحروقات.

1 - العولمة المالية

إن الاتجاه الاقتصادي الأكثر بروزا في العالم، والذي لعب دورا واضحا في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وفي التأثير على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات، هو الاتجاه نحو العولمة المالية.

أولا : مظاهر العولمة المالية

إن المظهر الرئيسي للعولمة المالية هو حرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وقد ساهم في تسريع هذه الحركة عاملان رئيسيان:[2]

العامل الأول هو تطبيق معظم الدول سياسات التحرير المالي، وذلك عبر التحرر من قيود وحواجز التشريعات المحلية التي تعيق حركة انتقال رؤوس الأموال وسن تشريعات جديدة تشجع

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002)، ص.17.
[2] Christian DE BOISSIEU, **Mutations de l'économie mondiale** (Paris : Economica, 2000), pp.5-8.

هذه الحركة. ولقد تحررت المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت عملات كل البلدان الصناعية تقريبا قابلة للصرف. وسارت الدول النامية على خطى الدول الصناعية، وسارعت من جهتها إلى تخفيف الرقابة على الصرف.

والعامل الثاني هو بروز التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، حيث أدى اجتماع التحرير الكامل والجزئي لحركة انتقال رؤوس الأموال مع الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال إلى تسريع عملية اندماج الأسواق وإلى إعادة صياغة النظام المالي الدولي بصورة جذرية،[1] حيث فتح هذا النظام الجديد أمام الدول والشركات مصادر جديدة للتمويل لم تكن متاحة من قبل، كما أتاح لها استعمال أدوات مالية جديدة في الأسواق المالية، و بالتالي مكّنها من تنويع فرص الاستثمار.

ويستخدم لقياس درجة العولمة المالية العديد من المؤشرات الكمية، أهمها هو مؤشر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا ووفق أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية،[2] فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بشكل كبير منذ بداية التسعينيات، فنسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مثلا التي كانت في حدود 5 % سنة 1982، قد قفزت إلى حدود 8 % في سنة 1990، ثم استمر ارتفاع هذه النسبة إلى أن بلغت مستوى 21 % في سنة 2004، إذ قدّرت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل FDI inward stock بـــ حوالي 628 مليار دولار في سنة 1982 و1769 مليار دولار في سنة 1990 و 8902 مليار دولار سنة 2004 على التوالي، و قدّرت قيمة الناتج الداخلي الخام العالمي بدورها بـــ 11758 مليار دولار سنة 1982، و22610 مليار دولار سنة 1990 و40671 مليار دولار سنة 2004.[3]

ثانيا : تأثير العولمة المالية على قطاع المحروقات.

في قطاع المحروقات، كان تأثير هذه الظاهرة كبيرا من ناحيتين:

أولا: في نشوء وتطور أسواق مالية دولية خاصة بالنفط الخام والمنتجات النفطية "الورقية"، هي أسواق المستقبليات Futures، موازية للأسواق المادية التقليدية الفورية.

ثانيا: في تسهيل اندماج الأسواق المالية و تداول أسهم الشركات النفطية والغازية العالمية على نطاق عالمي، ومنح الفرصة بذلك لهذه الشركات لتجعل من المضاربات المالية جزءً من نشاطها، تعتمد عليها لتحقق بها قسما هاما من رقم الأعمال والأرباح، ولا تكتفي فقط بما يحققه لها نشاطها التقليدي كما كان الأمر من قبل.

---

[1] Jean-Pierre FAUGERE, **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999), P.133.
[2] Jean-Pierre FAUGERE, Op.cit., p.5.
[3] UNCTAD, **World Investment Report 2005** (New York and Geneva : United Nations, 2005), p.5.

كما سمحت العولمة المالية للشركات في هذا القطاع بالتوسع وإعادة الانتشار على المستوى الدولي، وهي التي تملك أصلا تقاليد قديمة في هذا الميدان، فقد برز تدويل النشاط داخل القطاع بشكل لافت، وأصبح من أكثر القطاعات تدويلا لنشاطه، وهي الظاهرة التي يمكن رصدها باستعمال مجموعة من المؤشرات، كمؤشر أصول الشركة ومؤشر عدد الفروع العاملة و مؤشر رقم الأعمال.

يكشف استخدام مؤشر الأصول المملوكة في الخارج إلى المجموع العام لأصول الشركة لسنة 2003 على سبيل المثال، عن وجود 5 شركات نفطية ضمن ترتيب قائمة الـــ 25 شركة متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للحدود[1](Transnationale) الأولى في العالم وفق دلالات هذا المؤشر. والقاسم المشترك بين هذه الشركات الخمسة، هو أن القسم الأكبر من أصولها موجود خارج بلدانها الأصلية. ففي حالة شركة طوطال مثلا تصل أصول الشركة المملوكة في الخارج إلى نسبة 86 % من مجموع أصول الشركة، في حين تزيد أصول شركة شفرون- تكساكو الخارجية عن نسبة 60 % من مجموع أصول الشركة، وتصل النسبة في حالة شركتي اكسون ورويال دوتش شل إلى 66 و67 % على التوالي، وهي في حدود 80 % بالنسبة لشركة بريتيش بتروليوم .

جدول رقم 05 : ترتيب الشركات النفطية وفق حجم الأصول المملوكة في الخارج (2003).

(الوحدة مليار دولار)

الترتيب العالمي	اسم الشركة	الجنسية	الأصول		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
5	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	141551	177572	0.79
6	اكسون موبيل	أمريكية	116853	174278	0.67
7	رويال دوتش شل	بريطانية- هولندية	112587	168091	0.66
9	طوطال	فرنسية	87840	100989	0.86
21	شفرون تكساكو	أمريكية	50806	81470	0.62

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

المؤشر الثاني المستخدم هو **مؤشر رقم الأعمال،** ويستعمل أيضا لقياس درجة تدويل الشركات، إذ يقدم هذا المؤشر صورة عن نشاط الشركات داخل وخارج بلدانها الأصلية، وبالنظر للطبيعة الريعية للنشاط البترولي وتركز حقول النفط خارج البلدان الصناعية الكبرى أساسا، فمن البديهي أن يتحقق القسم الأكبر من رقم الأعمال خارج البلدان المعنية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي. غير أن ثمة ملاحظة لابد من الانتباه إليها عند قراءة أرقام أعمال الشركات الخمسة في سنة 2003، حيث يلاحظ أن قسما هاما من رقم أعمال كل من شيفرون- تكساكو ورويال- دوتش- شل

[1] لا يستخدم اليونيكتاد مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات و يستخدم بدله مصطلح Transnationale الأكثر دلالة على ظاهرة العولمة، من حيث أن هذه الكلمة توحي بأن الشركات قد انتقلت في نشاطها من الإطار المحلى إلى الإطار العالمي الأوسع.

و إكسون- موبيل، أي 40 % و 36 % و30 % على التوالي، تحققه الفروع العاملة داخل الولايات المتحدة و بريطانيا، وسبب ذلك هو أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تملك إنتاجا نفطيا محليا معتبرا،[1] يتم تصريفه في الأسواق الداخلية. وعلى خلاف ذلك تحقق شركة طوطال معظم رقم أعمالها خارج فرنسا، لأن هذه الأخيرة لا تملك أي احتياطي نفطي، وهذا لا يعني أن طوطال أكثر تدويلا من الشركات الأخرى.

جدول رقم 06 : أرقام أعمال الشركات في عام 2003.

(الوحدة مليار دولار)

الرقم	اسم الشركة	الجنسية الأصلية	رقم الأعمال		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
1	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	192875	232571	0.82
2	اكسون موبيل	أمريكية	166926	237054	0.70
3	روايال دوتش شل	بريطانية- هولندية	129864	201728	0.64
4	طوطال	فرنسية	94710	118117	0.80
5	شفرون تكساكو	أمريكية	72227	120032	0.60

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

المؤشر الثالث المستخدم هو مؤشر عدد فروع الشركة العاملة في الخارج إلى مجموع الفروع، ويطلق عليه أيضا مؤشر التدويل Internationalisation، ويقدم صورة أكثر تعبيرا على ظاهرة التدويل، لأنها صورة متكاملة عن حجم النشاط الخارجي لهذه الشركات، فوفق هذا المؤشر تعتبر شركة اكسون موبيل الشركة النفطية الأكثر تدويلا في العالم، إذ يبلغ عدد فروعها الخارجية 218 فرعا من بين 294 فرعا هو مجموع فروع الشركة، أي ما نسبته 74.15 %، ثم تليها في المرتبة الموالية الشركة الفرنسية طوطال بعدد فروع عاملة في الخارج يساوي 419 من مجموع 602 فرع هو العدد الإجمالي لفروع الشركة، أي بنسبة 69.60 %، ثم تأتي بعد ذلك الشركات الأخرى.

[1] أغلب الحقول النفطية في بحر الشمال تعود ملكيتها لشركة روايال دوتش شل و هو تفسير الرقم الوارد في الجدول.

الجدول رقم 07 : عدد فروع الشركات في عام 2003.

المرتبة عالميا	اسم الشركة	الجنسية	عدد الفروع		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
41	اكسون موبيل	أمريكية	218	294	74.15
48	طوطال	فرنسية	419	602	69.60
78	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	60	117	51.28
80	روايال دوتش شل	بريطانية- هولندية	454	929	48.87
83	شفرون تكساكو	أمريكية	93	201	46.27

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ظاهرة تدويل النشاط قد امتدت في السنوات الأخيرة إلى الشركات الوطنية للبلدان النامية، حيث أدركت هذه الشركات أن معطيات المناخ الدولي الجديد تستدعي منها تغيير استراتيجياتها والتوجه نحو تدويل قسم من نشاطها والخروج من حالة الانزواء والانكفاء على الذات، والجدول الموالي يقدم لنا صورة عن نشاط ثلاثة شركات تنتمي إلى دول صاعدة.

الجدول رقم 08 : تدويل نشاط شركات نفطية لدول صاعدة سنة 2003.

التعيين	بيتروناس (ماليزيا)			بيتروبراس (البرازيل)			الشركة الوطنية الصينية		
	المجموع	الخارج	%	المجموع	الخارج	%	المجموع	الخارج	%
الأصول	53457	16114	30.14	53612	7827	14.59	97653	4060	04.15
رقم الأعمال	25661	8981	34.99	42690	8665	20.29	57423	5218	09.08
عدد الفروع	234	167	71.36	79	13	16.45	204	119	58.33

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.7.

يكشف تحليل معطيات الجدول درجة تدويل نشاط الشركات الثلاثة المنتمية إلى بلدان كانت إلى وقت قريب تُصنف في دائرة البلدان النامية (ماليزيا والبرازيل والصين)، حيث استطاعت هذه الشركات بفضل الجهود المبذولة في إحراز مكانة معتبرة في الأسواق الدولية، بل إن توغل شركة بتروناس الماليزية في الأسواق الدولية بلغ درجة أصبحت فيها الشركة تحقق قسما معتبرا من رقم أعمالها في هذه الأسواق الخارجية (35 %)، و أصبحت أصولها المملوكة في الخارج تمثل تقريبا ثلث مجموع أصولها.

2- التحرير الاقتصادي

أوجدت عملية الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمصحوبة بتطور تقني كبير واقعا جديدًا، أصبحت فيه كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة ولم يبق أي قطاع واحد يحظى بالحماية. وهذا الواقع الاقتصادي الجديد أفقد التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تميز بين قطاعين، محمي يشمل معظم الخدمات الجماعية تقريبا وقطاع تنافسي يشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى أهميتها. ففي ظل العولمة أصبحت كل القطاعات تخضع لقانون السوق[1].

أولا : ظاهرة التحرير الاقتصادي في قطاع المحروقات.

من الاتجاهات الهيكلية الجديدة البارزة في الاقتصاد العالمي عموما، الاتجاه نحو تحرير جميع القطاعات الاقتصادية الفرعية وإلغاء كل أشكال الاحتكار التقليدية، بما في ذلك تحرير تلك القطاعات الفرعية التي كان من غير الممكن من قبل تحريرها أو خوصصتها لأسباب تقنية خاصة بها كقطاعات الغاز والكهرباء.

إذا كان قطاع البترول قد عرف منذ السبعينيات تحولات هيكلية أفضت إلى إنهاء هيمنة الشركات النفطية الكبرى على أسواق النفط العالمية وسمحت بظهور سوق حرة للبترول الخام والمشتقات البترولية Spot بمنتجين ومستهلكين، تقوم فيها الشركات الوطنية التابعة للدول النفطية المنتجة بنفسها ببيع ما تنتجه سواء مباشرة للشركات النفطية الكبرى أو عبر عقود حكومية تبرم مع بلدان أخرى أو مع وسطاء.[2] و يقوم هؤلاء بدورهم ببيع الكميات التي قاموا بشرائها للمستهلكين. فإن أسواق الغاز والكهرباء بقيت بعيدة عن هذه الحركية، وذلك لأسباب موضوعية لها علاقة بالطبيعة التقنية الخاصة بهذين القطاعين وعلاقة بطبيعة أسواقهما، التي يغلب عليها الطابع المحلي أو الجهوي وبقيت إلى وقت قريب أسواقا احتكارية ،عادة ما يحتكر فيها النشاط متعامل واحد في صورة شركة عمومية تتمتع بحق الاحتكار.[3]

كان الظهور الأول للاتجاه الاقتصادي الجديد نحو رفع القيود، والمعروف بالاسم الأجنبي Déréglementation في الولايات المتحدة عام 1985، بعد إقدام الإدارة الأمريكية على أول خطوة في طريق التحرير الاقتصادي وإلغاء الاحتكار، حيث أصدرت في ذلك العام الأمر order 436، ألزمت بموجبه الشركات الغازية بفتح شبكات أنابيب الغاز وفصل نشاط المتاجرة négoce عن نشاط النقل، وأردفت هذه الخطوة الأولى بخطوة أخرى عام 1989، حيث أصدرت قانون natural

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

[2] من أهم الوسطاء الناشطين في السوق النفطية الدولية فيتول Vitol وآداكس Addax BV الهولندية وغلنكور Glencore السويسرية و كارغيل آلينت Cargill-Alliant الأمريكية (المصدر : موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية WWW.UNCTAD.ORG)

[3] مثال الشركة العمومية الفرنسية جي دي أف Gaz De France GDF بفرنسا و شركة بريتيش غاز British Gas بانجلترا.

welhead الذي فتح المنبع الغازي وألغى الرقابة على أسعار المنتجين، لتقوم بفتح القطاع كلية عام 1993.[1]

أما في دول الاتحاد الأوروبي، وباستثناء بريطانيا التي كانت سباقة، فلم تبدأ عملية التحرير الاقتصادي إلا بعد أزيد من عشر سنوات على بدايتها في الولايات المتحدة، وقد حرص الاتحاد منذ البداية على أن تكون توجيهاته عامة تكتفي بتحديد الإطار العام الذي يجب أن تتقيد به السياسات الوطنية القطاعية، وتترك للبلد العضو حرية رسم تفاصيل سياساته وفق ما حدده من أهداف.

وقد حفزت التوجيهات الأوروبية (توجيهة الكهرباء الصادرة في 19 ديسمبر 1996 و توجيهة الغاز الصادرة في 11 ماي 1998)[2] بدورها على مسألة فتح السوق أمام المنافسة الحرة في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، وعلى ضرورة وضع ضوابط لنشاط السوق وتحديد مهام الدولة بوضوح، عبر التمييز بين أدوارها المختلفة، كمساهم في رأس مال الشركة العمومية وكصانع لسياسة الطاقة وكضابط ورقيب للسوق.[3]

جدول رقم 09 : درجة انفتاح السوق الأوروبية للغاز. *

البلد	معدل الانفتاح (%)			البلد	معدل الانفتاح (%)		
	في 2000	المحتمل	في سنة		في 2000	المحتمل	في سنة
ألمانيا	100	-	-	ايرلندا	75	81	2008
النمسا	49	100	2008	ايطاليا	33	100	2003
بلجيكا	47	66	2008	لكسمبورغ	51	75	2008
الدنمرك	30	43	2008	هولندا	35	100	2007
اسبانيا	40	100	2008	البرتغال	0	33	2003
فنلندا	90	-	-	المملكة المتحدة	100	-	-
فرنسا	20	33	2008	السويد	47	100	2008
اليونان	0	33	2003	الاتحاد الأوروبي	78	90	2008

المصدر: موقع اللجنة الأوروبية (السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي) على شبكة الانترنت www.europa.eu

* معطيات محينّة إلى تاريخ أوت 2000

لم يقتصر تأثير الظاهرة على فتح مجال المنافسة وزيادة حدتها، ولكن كان لها أيضا تأثير ايجابي آخر من حيث أنها فتحت فرصا كبيرة للاستثمار أمام المستثمرين ودفعت الأسواق الجهوية نحو الاندماج، ويمكن أن تساعد في المستقبل في قيام سوق دولية واحدة خصوصا في قطاع الغاز، حتى و إن كانت هذه الفرضية مستبعدة في المدى المتوسط لأن عوائق تقنية كثيرة تعيق ذلك.

---

[1] David BOLDUC, Op.cit., p.32.
[2] Idem, p.32.
[3] Commissariat général du plan, **Rapport intitulé «Énergie 2010-2020 Quelle politique pour la France? »** (Paris : CGP, 2000), p.2.

ثانيا: تأثير ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول النفطية

كان على الدول النامية في ضوء تنامي ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول الصناعية بوتيرة سريعة، أن تتعامل مع بروز تيار جارف خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة يدعو إلى تحرير المبادرة الاقتصادية وتحرير قطاعي النفط والغاز، وقد وجدت هذه الدعوات بعضًا من الصدى في داخل هذه الدول، وبدأ يتشكل تيار يرافع من أجل الفتح الكامل للقطاع، بما يشبه إلغاء عمليات التأميم السابقة Dénationalisation.

في المقابل، وبعد عودة منحنى الأسعار إلى الارتفاع من جديد، بدأت الساحة الدولية في سنوات 2005 و2006، تشهد انبعاث تيار مناقض تماما للتيار الأخير، يعمل من أجل إعادة تأميم ما سبق تحريره من قبل، وقد وجد هذا التيار الناشط في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص في الموقف الأمريكي المتحفظ في قطاع الطاقة حجة لدعم مواقفه، حيث اعترضت الولايات المتحدة في عام 2006 مثلا على صفقة لبيع إحدى شركاتها النفطية لشركة صينية.

3 - زيادة حدة الضغوط التنافسية

لم تولّد العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقط، وإنما ولدّت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، هي زيادة حدة المنافسة بين هذه الاقتصاديات.

وواضح أن ثمة شيء من التضاد بين النزعتين، فإذا كانت النزعة الأولى، أي الاتجاه نحو مزيد من الارتباط المتبادل بين الدول، تقتضي وجود منطق التعاون والتكامل، فإن النزعة الأخرى، نزعة المنافسة، تحمل في طبيعتها منطق آخر بعناصر مضادة تماما للمنطق الأول، وهو ما يطرح مسألة التوفيق بين المنطقين.

أولا : نمو ظاهرة المنافسة بين الشركات

أسقطت العولمة الاقتصادية تقريبا كل الحدود والحواجز القائمة بين الدول، وصنعت واقعا اقتصاديا جديدا. وقد فرض هذا الواقع منطقه على المؤسسات والشركات التي دخلت في منافسة شديدة للسيطرة على الأسواق والنفاذ إلى الموارد وتركيز أكبر قدر من الوسائل بين يديها.[1]

يمكن معالجة مسألة المنافسة على المستوى الميكرواقتصادي من زاوية زيادة حدة المنافسة بين شركات القطاع الواحد كنتيجة طبيعية لتوسع السوق ودخول منافسين جدد إليها.

---

[1] Jacques ADDA, **la mondialisation de l'économie** (Paris : La Découverte, 1996), p.p.124-125.

فقد ترتب على سياسات التحرير التجاري والمالي تغير عميق في هياكل الأسواق، فلم تبق هذه الأسواق في كثير من القطاعات، أسواقا محلية صغيرة ومجزأة، يسعى فيها المنتجون إلى الاستجابة لزبائن معروفين، وإنما أصبحت أسواق واسعة ومفتوحة، تقلصت فيها مساحات الاحتكار وكَثُــر فيها العارضون، ما خلق جوا ضاغطا على هذه الشركات وفرض عليها ضرورة تغيير منطق عملها وإدماج المعطيات الدولية الجديدة في استراتيجياتها حتى تقوى على تحمل تشدد الضغوط التنافسية.

الجدول التالي، يقدم نموذجا عن الواقع الجديد في أربعة بلدان أوروبية كبيرة، بعد احتدام المنافسة، حيث اضطرت الشركات إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وإعادة الهيكلة الصناعية التي تستدعي في الغالب تقليص أعداد العمال.[1]

الجدول رقم 10 : تأثيرات المنافسة في عدد من البلدان الأوروبية للفترة 1990-1995.

البلد	نسبة الشركات التي حذفت مناصب عمل	نسبة المؤسسات التي تعتبر التأهيل عامل مساعد على التنافسية	نسبة الزيادة في الإنفاق على البحث والتطوير
فرنسا	% 60	% 43	% 42
ألمانيا	% 55	% 40	% 40
ايطاليا	% 10	% 30	% 10
بريطانيا	% 60	% 35	% 42

Source :Bernard Guilhon, **les firmes globales** (Paris : Economica, 1998), p.10.

ثانيا : آثار زيادة المنافسة على الشركات في قطاع المحروقات

من المتعارف عليه، أنه من الآثار الأولى التي تترتب على زيادة حدة المنافسة ميل الأسعار إلى الانخفاض، ما يعني تقليص هوامش الربح، وفي هذه الحالة ليس للشركات سوى خيارين للحفاظ على مستوى أرباحها:

إما أن تدفع نحو زيادة الطلب، وهنا يمكن للشركات أن تؤثر في هذا المتغير، لكن ليس في استطاعتها أن تتحكم فيه كلية لأنه متغير خارجي، ولأن زيادة معدلاته تقتضي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أولا. وإما أن تعيد هيكلة العرض، وهو المتغير المتاح أمامها.

[1] Bernard GUILHON, **les firmes globales**, (Paris : Economica, 1998), P.10.

يكون الخيار الوحيد المتاح للمحافظة على مستوى الأرباح في سنوات ركود الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار، كما كان الوضع في أواخر التسعينيات، هي طريقة إعادة هيكلة العرض، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا عديدة. لكن يبقى أكثر الأشكال استعمالا هو عمليات الاندماج بين الشركات وزيادة التركز القطاعي Concentration.

شهد القطاع النفطي في السنوات الأخيرة من التسعينيات، وخصوصا في عامي 1999 و2000، نموا كبيرا لظاهرة الاندماج بين الشركات النفطية، بعد موجة الركود الاقتصادي التي ميزت تلك السنوات، وقد نجم عنها إنشاء مجموعات نفطية عملاقة، تكاد تصبح كيانات سياسية قائمة بذاتها، وتقترب أرقام أعمالها من أرقام الناتج الداخلي الخام لبعض الدول، بما فيها دول صناعية من الشمال[1].

الجدول رقم 11 : أرقام أعمال الشركات والناتج الداخلي الخام للبلدان في عام 1999.

و: مليار دولار أمريكي

البلد	الناتج الداخلي الخام للدولة	رقم أعمال الشركة	الشركة متعددة الجنسيات: الاسم بالحروف العربية	الشركة متعددة الجنسيات: الاسم بالحروف اللاتينية
الدنمارك	170,3	163,8	اكسون - موبيل	1. EXXON-MOBIL (USA)
تايلندا	121,0	105,4	رو ايال - دوتش - شيل	2. RD-SHELL (PB/RU)
فنزويلا	87,0	83,5	بريتيش بتروليوم - أموكو	3. BP-AMOCO (RU)
ماليزيا	77,3	82,8	طوطال-فينا- آلف (فرنسا)	4. TOTAL-FINA-ELF (France)
الشيلي	71,1	68,4	شيفرون – تكساكو	5. CHEVRON-TEXACO (USA)
بنغلاديش	47.0	41,8	صينوباك (الصين)	6. SINOPEC (Chine)
المغرب	33,8	34,1	ايني (ايطاليا)	7. ENI (Italie)
الأورغواي+ سالفادور	31,3	32,7	بي دي في أسا(فنزويلا)	8. PDVSA (Venezuela)
الأورغواي+ سالفادور	31,3	31,9	أس كا (كوريا الجنوبية)	9. SK (Corée du Sud)
الفيتنام	28,2	31,0	بيماكس (المكسيك)	10. PEMEX (Mexique)

Source : Site internet de l'UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). www.Unctad.org

إن تحليل معطيات الجدول السابق يكشف مثلا أن رقم أعمال الشركة الجديدة المندمجة إكسون موبيل[2] المحقق في عام 1999 والذي يساوي 163.8 مليار دولار قريب من الناتج الداخلي

[1] Jacques PERCEBOIS, « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? », **Liaison Energie Francophonie** , N° 50, 1er trimestre 2001(Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001), pp.15-19.

[2] تم الاندماج بين عملاقي الصناعة البترولية في الولايات المتحدة إكسون وموبيل عام 2000.

الخام لنفس السنة لدولة أوروبية صناعية كالدنمارك 170.3 مليار دولار، وأن رقم أعمال بريتيش بيتروليوم 83.5 مليار دولار يكاد يساوي الناتج الداخلي الخام لفنزويلا، الدولة ذات الوزن الكبير في الساحة البترولية، والتي قدر ناتجها الداخلي الخام بـــ 87 مليار دولار، وأن رقم أعمال الشركة الجديدة طوطال- فينا-آلف[1] بعد اندماج الشركات الثلاث والمقدر بـــ 82.8 مليار دولار يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة شرق أسيوية صاعدة كماليزيا المقدر بـــ 77.3 مليار دولار.

الأثر الآخر الذي يترتب على زيادة المنافسة، هو زيادة ضغوط المساهمين على المسيرين، من حيث أن هؤلاء المساهمين (صناديق استثمار، شركات رأس المال متغير، أفراد) أصبحوا يشترطون تحقيق معدلات معينة المردودية، فالمنافسة الحادة أرست في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا معدلات مرجعية للمردودية على الأموال الذاتية (Norme ROE (Return on equity، تختلف من قطاع لآخر، (هذا المعدل مثلا هو في حدود 15 % في قطاع البنوك و 11 % في قطاع إعادة التأمين[2])، وفي قطاع النفط، وان كان من الصعب الحديث عن معدل مردودية مرجعي نظرا للتذبذب الكبير في الأسعار، إلا أنه يمكن وضع معدلات مردودية مرجعية عند مستويات مختلفة من السعر، فعلى سبيل المثال كان هذا المعدل في الفترة 1986-1989 التي أعقبت الانهيار الكبير للأسعار في حدود 7.8 % ثم صعد في الفترة 1990-1993 بعد تحسن الأسعار إلى 10.6 % .[3]

وواضح أن وجود مثل هذا المعيار، سيغير العلاقات بين المسيرين والمساهمين بشكل جذري، فالضغط سيكون كبيرا على المسيرين، لأن تهديد المساهمين سيكون بسحب الموارد المالية، و بتغيير وجهة استثماراتهم نحو القطاعات الأخرى.

4- الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة

جذب موضوع البيئة اهتمام الاقتصاديين في العقود الأخيرة، وأصبح من المواضيع الجديدة المطروحة بإلحاح في الأدبيات الاقتصادية، خصوصا في علاقته بالتنمية. حيث بدأ التساؤل عن أفضل الصيغ والكيفيات للتوفيق بين مواصلة مجهود التنمية والمحافظة على البيئة.

[1] تم الاندماج على مرحلتين ، في البداية اندمجت شركة فينا البلجيكية في طوطال الفرنسية ثم تم استيعاب الشركة الفرنسية الثانية آلف، و قد أصبح الاسم الرسمي للشركة TOTAL فقط ابتداء من عام 2003.

[2] Jean-Philippe CUEILLE et Autres ; « Les principales compagnies pétrolières indépendantes américaines : caractéristiques et résultats», **Revue de l'Energie**, n° 544, février 2003 (Paris : Revue de l'énergie, 2003), pp.93-102.

[3] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

أولا : مسألة المحافظة على البيئة في قطاع المحروقات

عاش الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة على وقع تطور اقتصادي كبير، هو ثمرة لعملية التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد أحدث هذا التطور الاقتصادي تحولات هامة في جميع المجالات والقطاعات. وأصبحت هذه التحولات تفرض على الاقتصاد العالمي ضغوطا وتطرح أمامه تحديات جديدة، لعل أبرزها على الإطلاق هو كيفية التوفيق والجمع بين الاستمرار في عملية التنمية وبين المحافظة على توازن البيئة.

احتدم الجدال حول المسألة ونزل في هذا الإطار إلى ساحة الفكر الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية مفهوم جديد أثار نقاشا واسعا، وهذا المفهوم هو التنمية المستدامة، ويطرح العلاقة بين التنمية والبيئة، ومسألة التضامن والتواصل بين الأجيال. وقد قدّم الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل روبرت سلاو Solow مقاربة مهمة لهذا المفهوم، شرح فيها ضرورة امتثال الأجيال الحاضرة للسلوك الراشد الذي يسمح للأجيال القادمة من بلوغ وتجاوز مستوى رفاه الأجيال الحاضرة. وهذا الهدف يقتضي لتحقيقه الابتعاد عن السياسات الظرفية الانتخابية، وانتهاج سياسات تنمية تستشرف النمو على مراحل بعيدة ومتوسطة المدى، وتتجنب الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية المُفضي إلى الاستنفاذ السريع لهذه الموارد غير المتجددة. كما يقتضي تحقيق هذا الهدف تبني مخططات تنمية تراعي مسألة المحافظة على البيئة.[1]

تصاعد الاهتمام بمسائل التلوث والإفرازات الإشعاعية منذ الثمانينيات شيئا فشيئا، وتنامى الوعي بالمسائل البيئية. وكان من البديهي أن ينصب النقاش على أكثر القطاعات تلويثا للبيئة، وفي مقدمتها قطاع المحروقات. و من هذه اللحظة بدأ البعد البيئي شيئا في أخذ مكانه في السياسات الوطنية والدولية للقطاع، وتشددت القواعد البيئية.

وجريا مع الاتجاه العام لتطور الأحداث، خصوصا بعد توقيع معاهدة ريو ثم بروتوكول كيوتو من بعدها[2]، ينتظر أن تتشدد القواعد البيئية في المستقبل، لأن تلويث البيئة في المستقبل سيكون له ثمن وستكون له سوق،[3] وهو الأمر الذي يستوجب على الدول المنتجة للمحروقات أن تحتاط له من الآن، عبر توفير شروط استغلال وإنتاج مثلى، يكون عندها التأثير على البيئة في أدنى مستوى ممكن.

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p p.15-16.

[2] المعاهدة الخاصة بالحد من الإفرازات الغازية و الاشعاعية و التي تحمل اسم مدينة ريو البرازيلية تم توقيعها عام 1992، أما بروتوكول كيوتو على اسم المدينة اليابانية التي تم فيها توقيع البروتوكول فكان عام 1997، ومازالت تعترض هذا الأخير عقبات كأداء ليس أقلها رفض الولايات المتحدة التوقيع عليه، لأسباب عديدة.أهمها اعتراض الولايات المتحدة على مبدأ توقيع الدول النامية دون إلزامها بتحمل قسط من أعباء تلويث البيئة، وخشية كثير من الدول النامية غير الموقعة أن ينزع منها البروتوكول بعض الامتيازات.

[3] سوق تبادل حقوق الإصدار أو حقوق " التلويث "، و سعر دولي للكربون.

إذن، الخيارات المستقبلية في قطاع المحروقات لابد لها أن تراعي الاهتمامات الجديدة المرتبطة بمسألة البيئة، والتعهدات التي تلتزم بها الدولة في إطار بروتوكول كيوتو الخاص بتخفيف ظاهرة الانحباس الحراري عبر توزيع حصص الانبعاثات المسموح بها من إفرازات غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى لبلوغ الأهداف المسطرة، وعلى سبيل المثال يهدف البروتوكول في الفترة 2008-2012 إلى تخفيض مستوى الانبعاثات بـــ 5.2 % مقارنة بمستوى عام 1990[1].

ومهما تكن الكيفية المعتمدة لتحقيق هذا الهدف (تنظيم و تشريع، جباية، إقامة أسواق حقوق إصدار النفايات)، فإن عدم احترام هذه التعهدات ستترتب عليه كلفة تتحملها الجهة التي ساهمت في إصدار كميات زائدة من هذه الغازات.

ومن هذه الزاوية، يخشى أن تؤدي التعهدات البيئية الجديدة في ظل الشروط التقنية القائمة حاليا إلى إعاقة جهود الاستكشاف والتطوير التي تقوم بها الشركات النفطية من أجل توفير وتطوير وتنويع مصادر الطاقة، فسواء تعلق الأمر باستخراج النفط التقليدي باستعمال طريقة ضخ البخار في المكامن النفطية أو إنتاج البترول الثقيل جدا أو استغلال الصخور الزفتية schistes bitumineux و الرمال أو تحويل الغاز والفحم إلى محروقات سائلة، فإن كل هذه العمليات تتطلب استهلاك ذاتي كبير للطاقة وينجم عنها إفرازات كربونية كبيرة، ومن شأن التشدد في قواعد حماية البيئة وتحميل أعباء تلويثها للمنتجين صرف أنظار هذه الشركات عن استغلال المكامن المكلفة، فضلا عن المصادر الجديدة غير التقليدية التي هي أصلا مكلفة في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية القائمة حاليا.

كما تطرح مسألة البيئة على صناعة التكرير تحديا آخر، هو التكيف مع خصوصية الطلب الجديد، في ضوء التطور الحاصل في تشريعات البلدان المستهلكة الرئيسية، التي أصبحت تفرض مقاييس صارمة على المنتجات النفطية المكررة، وخصوصا على البنزين ووقود الديزل، المسؤولة عن 28 % من إفرازات ثاني أكسيد الكربون في الجو،[2] وهو "أمر يحتاج بالتأكيد إلى استثمارات كبيرة للقيام بالتعديلات اللازمة في معامل التكرير القائمة حاليا حتى تفي بالغرض المطلوب".[3]

وعلى سبيل المثال عَهِدَت اللجنة الأوروبية إلى لجنة خاصة بمهمة إنجاز دراستين Auto Oil I و Auto Oil II، لتقييم العواقب المحتملة لتشريع يحد من التلوث الصادر عن وقود السيارات، وبناء على نتائج الدراستين قامت اللجنة عام 1998 بإصدار التوجيهتين Directives رقم 98/70/CE

---

[1] Sandrine MATHY, « Comment intégrer les pays en développement dans les politiques climatiques fondées sur un système de quotas d'émissions », **Revue Tiers Monde**, N° 177, Janvier-mars 2004 (Paris : l'Institut d'Etude du Développement Economique et Social, 2004), p.85.
[2] Chemseddine CHITOUR, **Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030** (Alger : OPU, 2003), p.146.
[3] Paul HORSNELL, **Mediterranean Basin in the World Petroleum Market** (Oxford : Oxford University Press, 2000), p.44.

و 98/69/CE .حددت[1] التوجيهة الأولى المواصفات النوعية المطلوبة في نوعي الوقود ووضعت جدولا زمنيا لذلك، ودخلت حيز التطبيق في أول يناير 2000، وفتحت التوجيهة الثانية المجال لتقديم اقتراحات، وكان مفترضا أن يبدأ بها العمل بداية من عام 2005.

الجدول رقم 12 : خلاصة التشريع الأوروبي الخاص بالحد من التلوث الناجم عن وقود السيارات.

التعيين	الوحدة (الحد الأقصى)	قبل يناير 2000	بعد يناير 2000	في أفق 2005
البنزين				
الكبريت Soufre	Ppm en masse (max)	500	150	50
البنزان Benzene	% en volume (max)	5	1	لم تتحدد بعد
المريّحات Aromatiques	% en volume (max)	-	42	35
خيوط Oléfines	% en volume (max)	-	18	لم تتحدد بعد
الرصاص Plomb		يُستعمل النوعان	بدون رصاص	بدون الرصاص
الغازوال (وقود الديزل)				
الكبريت Soufre	Ppm en masse (max)	500	350	50
Polyaromatiques	% en masse (max)	-	11	لم تتحدد بعد

Source : Site internet www.unctad.org

ثانيا: الخيارات البيئية الجديدة وتحديات البحث العلمي

في هذا الباب يقف من جديد التقدم التكنولوجي كمعطى حاسم في المعادلة، فالاستمرار والتوسع في استغلال المصادر التقليدية وغير التقليدية يتوقف بدرجة كبيرة على التطور التقني وعلى ما تصل إليه الأبحاث في هذا المجال، و نخص بالذكر في هذا الإطار مسألة التحكم في احتجاز Séquestration الكربون في المكامن غير المستعملة أو بين طبقات الملح أو في الأعماق البحرية.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت برنامج أبحاث علميا طموحا حول هذه المسألة بالذات يهدف إلى إنزال تكلفة العملية إلى حدود 10 دولار للطن من الكربون المحجوز في أفق 2015.[1]

[1] Directives 98/70/CE et 98/69/CE.

خلاصة القول: إذا كانت الصناعة النفطية قد نجحت في رفع التحدي التقني لاستغلال أنواع النفط غير التقليدية، و في توسيع قاعدة المصادر القابلة للاستغلال، و نجحت بفضل التقدم التقني دائما في بلوغ المرحلة التي يمكن فيها استغلال النفط بشروط اقتصادية مقبولة، فإن التحدي الكبير الذي يبقى مطروحا في العقود القادمة ويستدعي رفعه هو القيام باستغلال النفط بالشروط البيئية التي وضعتها معاهدة كيوتو.

5- الانفتاح التجاري

يعيش قطاع المبادلات التجارية الدولية منذ سقوط المعسكر الاشتراكي تحت وقع تحول كبير يتميز باتجاه واضح نحو الانفتاح التجاري في كل بلدان العالم تقريبا، وهذا التحول فرضته الشروط الجديدة في المحيط التجاري الدولي. وقد تسارعت وتيرة الانفتاح التجاري بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

إن بحث ظاهرة الانفتاح التجاري في المحيط التجاري الدولي الجديد تقتضي في البداية على الأقل إلقاء نظرة على تطور هذا المحيط قبل بروز ظاهرة العولمة، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين : مرحلة الدورات الأولى للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية السابقة لدورة الأورغواي، وهذه الدورات لم تتعرض إطلاقا لمسائل قطاع المحروقات، وكان تركيز المفاوضات منصبا فيها على تجارة السلع، ومرحلة دورة الأورغواي وما بعدها التي توسع فيها مجال المفاوضات إلى قطاع الخدمات، وطرحت فيها لأول مرة قضايا لها علاقة بقطاع المحروقات.

أولا- تحولات البيئة التجارية الدولية قبل جولة الأورغواي

من المعلوم أن البلدان الصناعية الكبرى قد شرعت في مسيرة الانفتاح التجاري مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[2]، وذلك بعد أن خَبَرَت ما جلبته السياسات التجارية الحمائية التي ازدهرت في فترة ما بين الحربين من مضار اقتصادية كبيرة وما ترتب عنها من نتائج سياسية وخيمة.

عند اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ يتبلور لدى بعض القوى الصناعية الكبرى الاقتناع بجدوى الانفتاح التجاري وضرورة إلغاء جميع أشكال الحواجز التي تعيق نمو التجارة الدولية. غير أن نتائج الحرب وانقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما ليبرالي والآخر اشتراكي كان يحول دون تحقيق هذا الهدف بشكل كامل. إذ ظلت الدول المنطوية تحت لواء المعسكر الاشتراكي

---

[1] Denis BABUSIAUX, « progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production », **Liaison Energie-francophonie**, N°52, 3[e] trimestre 2001(Québec: IEPF, 2001), p.25.

[2] بداية الجولة الأولى لمفاوضات الغات كانت في عام 1947.

تتمنع كلية على تبني المنهج الليبرالي، وحتى الدول التي سلكت النهج الليبرالي لم تكن جميعها متهيئة ومقتنعة بشكل كافٍ بالتحرير الكامل لتجارتها الخارجية. وكثيرا ما كانت تلجأ إلى ابتداع أساليبَ جديدةٍ للحماية، لتعويض الأسلوب التقليدي، كأن تستعمل على سبيل المثال معايير الجودة بدلا عن التعريفة الجمركية ونظام الحصص. ورغم ذلك، فإن جهود التحرير التجاري المبذولة منذ الجولات الأولى للمفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وإلى غاية الدورة التي تم فيها تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، قد نجحت في تحقيق تقدم ملموس، وعلى سبيل المثال فقد قدر حجم التجارة الدولية غداة تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995 ما نسبته 1580 % من حجم التجارة في عام 1970.[1]

ثانيا - تحولات البيئة التجارية الدولية منذ جولة الأورغواي

كان تأثير العولمة منذ بداية ظهورها [2]على قطاع التجارة الدولية كبيرا إلى الحد الذي أنتج انقلابا حقيقيا في هذا القطاع، حيث زاد حجم التجارة الدولية بشكل كبير، ثم جاء تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بعد ذلك في ختام جولة الأورغواي،[3] ليعطي لهذا الاتجاه دفعا أكبر، حيث أصبحت المنظمة فاعلا أساسيا في الساحة التجارية الدولية ودورها محوريا في صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وفي صنع السياسات التجارية في العالم، عبر إلزام البلدان الأعضاء بتكييف تشريعاتها الوطنية مع مقتضيات مبادئ المنظمة وإلزامها بضرورة التقيد بمجموع الاتفاقيات والبرتوكولات العامة التي توصلت إليها جولات المفاوضات العديدة التي جرت في إطار الغات (الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) GATT، والتي بلغ عددها حتى تاريخ إنشاء المنظمة ثمان وعشرين اتفاقية[4]، من بينها الاتفاقية المُنشِئة للمنظمة. وقد وضعت هذه الاتفاقيات القواعد والمبادئ التي تحكم المبادلات التجارية الدولية، كما حددت إطار وترتيبات الجولات القادمة من المفاوضات.

وقد كان هدف هذه الاتفاقيات جميعها هو الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية عبر رفع الحواجز التي تعيق تدفق السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء، من خلال إلغاء القيود الكمية عند التصدير والاستيراد وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية تدريجيا إلى مستويات لا تعيق التبادل التجاري الدولي، ومن خلال منع الأشكال الأخرى للنظام الحمائي وللمنافسة غير المشروعة كسياسة الإغراق مثلا، وضبط أشكال الدعم والمعونات وتقنين أشكال الحماية المسموح بها وتيسير

[1] Jean-Pierre PAULET, **La mondialisation** (Paris : Armand colin, 1998), P.34.

[2] يمكن التأريخ لبداية ظاهرة العولمة من بداية انهيار المعسكر الاشتراكي و تراجع أهمية المنظومة الفكرية الاشتراكية و تحول جل البلدان إلى تبني منظومة الأفكار الليبرالية مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات.

[3] استمرت جولة الأورغواي من سنة 1986 إلى غاية 1994، و تم في ختام الجولة التوقيع في مراكش على اتفاقية إنشاء المنظمة.

[4] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** (عمّان : دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ص.136.

الإجراءات الإدارية، ما يسمح في المحصلة بقيام نظام اقتصادي وتجاري يسود فيه التبادل الحر وتحكمه المنافسة النزيهة.

ويبين حجم المبادلات التجارية ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام الاتجاه الواضح نحو الانفتاح التجاري، فحجم الصادرات العالمية الذي كان يقدر في عام 1967 بـــ 210 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 9 % من الناتج الداخلي الخام العالمي لتلك السنة، وصل في نهاية عام 1997 إلى حوالي 5300 مليار دولار وقفزت درجة تمثيل هذه الصادرات في الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 18 %.[1]

هذه المعطيات تعكس بجلاء المدى الذي بلغه الانفتاح التجاري في العالم، فحجم التجارة العالمية تضاعف في مدة قياسية لا تزيد عن ثلاثين سنة فقط بـــ 25 مرة، كما أن نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج الداخلي الخام زادت بضعفين كاملين في نفس الفترة، ما يعني ارتفاع نسبة الناتج الداخلي الخام الموجه للأسواق الخارجية.

وقد تواصل هذا الاتجاه نحو الانفتاح التجاري في السنوات الموالية، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الصادرات العالمية في نهاية عام 2004 حوالي 10980 مليار دولار،ما يعني أن حجم هذه التجارة قد تضاعف مرتين في مدة سبعة سنوات فقط، قياسا إلى المستوى المسجل في نهاية عام 1997.[2]

في الوقت الحالي، وبعد أزيد من عشر سنوات عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق محتوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة والتوقيع على عدد من الاتفاقيات الجديدة، بدأت القواعد والمبادئ التي وضعتها المنظمة تسود في الساحة التجارية الدولية، وبدأ يتكون ما يشبه فلسفة خاصة بالمنظمة العالمية للتجارة يرى في ازدهار التجارة الدولية العامل الأساسي للنمو،[3] وبدأت تتأكد القناعة باستحالة البقاء خارج إطار المنظمة، وهو الأمر الذي ساعد على إنضاج فكرة الانضمام لدى البلدان التي كانت من قبل مترددة في هذه المسألة لأسباب مختلفة، فشرعت معظمها في مفاوضات الانضمام، واستكمل عدد منها الإجراءات المطلوبة لذلك، في وقت لا يزال عدد آخر في طور المفاوضات.

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.7.
[2] OMC, **Rapport sur le commerce mondial 2005**, P.06.
[3] Jean-Pierre PAULET, Op.cit., p.32.

خاتمة الفصل :

الخلاصة التي يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل هي أن الاقتصاد العالمي يسير منذ عقدين من الزمن على الأقل بخطى متسارعة نحو المزيد من الانفتاح التجاري والمنافسة والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي، وأن هناك وعيّا متناميا واهتماما متزايدا على المستوى العالمي بمسألة المحافظة على البيئة واتجاه شديد نحو تضمين هذا البُعد في السياسات الوطنية والدولية، وأن كل هذه الظواهر أصبح لها تأثير واضح على قطاع المحروقات.

لكن، هذه الحقائق الثابتة التي يؤكدها جل الباحثين والاقتصاديين، والتي من غير الممكن الآن بأي حال من الأحوال أن يغفل عنها من يقوم بوضع سياسة القطاع، يجب أن لا تحجب بدورها بعض التحفظات التي أبداها اقتصاديون آخرون، عند تحليلهم لهذه الظواهر الاقتصادية، والتي يمكن أن يؤكد المستقبل صحة تحليلاتهم. ومن هذه التحفظات ما أورده أنطوان أيوب مثلا، من أن ظاهرة العولمة ليست بمنظور التاريخ ظاهرة جديدة بالكامل، وقد وصفها بقوله : " ما العولمة إلاّ الثوب الجديد للنظرية والممارسة القديمة للتبادل الحر، وما كلمة العولمة سوى التسمية الجديدة للمفهوم القديم التبادل الحر".[1] واستنتج أن الظاهرة الحالية لن تكون دائمة لأن التجربة السابقة للاقتصاد العالمي تشهد على حدوث مثل هذه الظواهر، فقد سبق للاقتصاد العالمي وأن شهد موجة من العولمة المالية مثلا في كل النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع تطبيق نظام الذهب، واستمرت تلك الظاهرة حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ثم تعطلت تلك الحركة وساد بعدها اتجاه عام نحو الانكفاء على الذات، وتقلص التبادل الدولي بشكل كبير فيما بين الحربين، قبل أن تبدأ موجة جديدة من التدويل بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد سبق إلى طرح هذه الفكرة قبل أنطوان أيوب المفكر الاقتصادي شامبيتر Schumpeter من خلال نظريته المعروفة باسم " نظرية الديناميكية العظمى" (Théorie de la dynamique grandiose)، والتي صاغها في ضوء تجربة تطور الاقتصاد العالمي التي تراوحت بين الانفتاح أحيانا والانكفاء على الذات أحيانا أخرى، وحاولت النظرية تفسير هذه الظاهرة، وشرحت أن العولمة بما تعنيه من انفتاح تجاري وعولمة مالية وتحرير اقتصادي للنشاط وغيره، ليست ظاهرة دائمة وإنما تخضع لدورات طويلة متعاقبة لا يمكن توقع أوقات حدوثها مسبقا، وربط شامبيتر دورات هذه العولمة بدورات الاقتصاد الحقيقي أو بالصدمات الجيو-سياسية كالحروب أو بالثورات التكنولوجية، وانتهى إلى الافتراض فيما يخص دورة العولمة الحالية التي يحدد بدايتها من حوالي

---

[1] Antoine AYOUB, «qu'est que la mondialisation», **Liaison Energie Francophonie**, N° 50, 1er Trimestre 2001(Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001), pp.5-10.
« La globalisation ne serait rien d'autre que le nouvel habillage de la vieille théorie et pratique du libre échange ».

30 سنة أن تستمر لحوالي 20 سنة أخرى، ويؤكد أنه بعد هذه الفترة لا يمكن التكهن بإمكانية استمرارها لأنه لا يستبعد حصول حروب في المستقبل أو حدوث ثورات تكنولوجية كبيرة غير متوقعة. وقد وافقه في هذه النظرية جل المنظرين الاقتصاديين مع إبداء البعض منهم شيئا من التحفظ على جوانب منها، إذ يرى كريستيان دي بواسيو[1] مثلا عند تحليله للنظرية أن بها قصورا، من حيث أنها تغفل أن بعض مظاهر العولمة الحالية أصبحت مظاهر نهائية ثابتة لا يمكن أن تزول في المستقبل، ويشير هنا بالخصوص إلى البعد التكنولوجي.[2]

أهمية فكرة أيوب ونظرية شامبيتر للمحلل الاقتصادي الذي يحاول استشراف آفاق تطور قطاع المحروقات، هي في جعله يتعامل بحذر مع بعض القراءات والتحليلات المفرطة سواء في التفاؤل أو التشاؤم بخصوص مستقبل الاقتصاد العالمي ومستقبل قطاع المحروقات، فإن كان الاتجاه العام حاليا هو المزيد من الانفتاح، على الأقل لمدة 20 سنة أخرى كما يفترض شامبيتر، فإنه من المفيد للمحلل الاقتصادي أن يضع نصب عينه احتمال حدوث تغييرات كبيرة غير متوقعة في المستقبل، حتى و إن كان هذا الاحتمال ضعيف جدا.

في الختام، وبعد أن الانتهاء في هذا الفصل الأول من تحليل الجوانب التاريخية لتطور قطاع المحروقات وأبرز الاتجاهات الاقتصادية الجديدة في المحيط الدولي العام المؤثرة في القطاع. سيتم في الفصل الثاني الانتقال إلى بحث أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية على المستوى الدولي داخل القطاع ذاته.

---

[1] اقتصادي فرنسي مشهور، قدم إسهامات فكرية كبيرة في حقل الدراسات الاقتصادية و خصوصا في الجوانب المالية، يرأس حاليا مجلس التحليل الاقتصادي التابع للحكومة الفرنسية.

[2] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.07.

الفصل الثاني :
التحولات الاقتصادية والتقنية
لقطاع المحروقات في العالم

مقدمة الفصل :

شهد قطاع المحروقات منذ السبعينيات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية و التكنولوجية. وقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية، ومنها أيضا السياسية والجيو-استراتيجية، لأن قطاع المحروقات هو القطاع الخاضع بامتياز لتأثير هذا النوع الأخير من المتغيرات، أكثر من كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو ما تم التحقق منه في الفصل الأول عند دراسة الخلفية التاريخية للقطاع والفاعلين الأساسيين في الأسواق.

في هذا الفصل، وباستخدام المقاربة التحليلية سيتم دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، بهدف تحليل الاتجاه العام لتطور قطاع المحروقات في العالم واستشراف تطوره في المستقبل.

ولهذا الغرض، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا، المتغيرات في أسواق المحروقات، أي العرض والطلب والأسعار.

ثانيا، المتغيرات في مجال صناعة المحروقات، أي متغيرات الاحتياطي والإنتاج والاستثمار.

ثالثا : المتغيرات في المجال التكنولوجي.

وبناء على ما سبق، كانت الضرورة تقتضي تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول كل مبحث التغيرات الناشئة عن تطور متغيرات كل نوع من الأنواع الثلاثة، وتأثير هذه التغيرات، فيتناول المبحث الأول التغيرات في أسواق المحروقات، والمبحث الثاني التغيرات في صناعة المحروقات، و المبحث الثالث التغيرات التكنولوجية.

المبحث الأول: التغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية للمحروقات وانعكاساتها

يستحسن في البداية، وقبل بحث تغيرات أسواق المحروقات في العالم، تحديد مكانة كل من البترول والغاز في ميزان الطاقة العالمي وأهميتهما النسبية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، لما لجميع هذه المصادر من ارتباط وثيق فيما بينها.

1- الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المختلفة

تعتبر مصادر الطاقة المختلفة الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولا يمكن تصور قيام حياة اقتصادية حديثة في غياب هذه المصادر، وعليه فقد كان لها دائما أهمية كبيرة سواء في التجارة الدولية أو في السياسات الاقتصادية الدولية.

وللبترول في هذه المقام خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر طاقة في كل القطاعات الاقتصادية، ويستعمل أيضا في القطاع الصناعي كمادة أولية لصناعة منتجات كثيرة.

وقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في أهمية البترول:" إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ، هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كُلِها على مادةٍ أوليّة واحدة هي البترول"[1].

أولا : الطلب على الطاقة الأولية في العالم.

يكشف تمثيل مصادر الطاقة المختلفة في الهيكل العام لميزانية الطاقة الكلية، و تطور الطلب على كل مصدر من هذه المصادر على حدة، الأهمية النسبية لكل مصدر. وعليه، يُلاحظ من خلال تطور أحجام الطلب على هذه المصادر أن البترول يبقى هو المصدر الأول للطاقة، رغم تراجع أهميته النسبية، حيث قُدّر مثلا حجم الطلب العالمي عليه في عام 2000 بـــ 3604 مليون طن معادل بترول،[2]أي ما يمثل نسبة 39 % من ميزانية الطاقة الكلية. بعد أن كان هذا الحجم في حدود 2450 م.ط.م.ب في عام 1971 و بنسبة تمثيل في الميزانية تقدر بـــ 49 %.

ثم يأتي الفحم في المرتبة الثانية بعد البترول، وقد حافظ تقريبا على نسبة مساهمته في الميزانية الكلية، إذ مثل الطلب عليه حوالي ربع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بحجم في حدود 2355 م.ط.م.ب في عام 2000، ولم يتطور الطلب على الفحم كثيرا لاعتبار له علاقة بطبيعة المصدر في حد ذاته، فهو ملوث للبيئة بامتياز.

ويأتي بعد ذلك في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي، وما يلاحظ على هذا الأخير هو أن مساهمته في ميزانية الطاقة كانت تنمو بصورة متدرجة من سنة لأخرى، و أن أهمية استعماله قد ازدادت كثيرا في السنوات الأخيرة. وهنا تلعب خصوصيته كمصدر طاقة نظيف دورا كبيرا في ذلك، فقد تضاعف الطلب عليه في الفترة الممتدة بين عامي 1971 و2000، وانتقل من حجم طلب قدر بـــ 895 م.ط.م.ب في عام 1971 إلى حجم طلب قدّر بـــ 2085 م.ط.م.ب في عام 2000.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية الخارجية للغاز لم يتجاوز نسبة 2 % من حجم الإنتاج العالمي في بداية السبعينيات، وذلك بسبب صعوبة نقله، اذ كان من العسير نقل الغاز سواء في صورته الغازية أو السائلة على مسافات طويلة.

---

[1] حامد ربيع، **التعاون العربي و السياسة البترولية** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1971)، ص.288.

[2] وحدة قياس مشتركة تستعمل للجمع بين مصادر الطاقة المختلفة.التي يستعمل وحدات قياس مختلفة، فمثلا البترول يستعمل الطن أو البرميل و يستعمل الغاز الطبيعي المتر المكعب أو القدم المكعب.

الجدول رقم 13 : الطلب على مصادر الطاقة الأولية.

و: م ط م ب(مليون طن معادل بترول)

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو السنوي % 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
البترول	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	2794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753	703	0.1
الطاقة المائية	104	228	274	366	1.6
الطاقات الأخرى	73	233	336	618	3.3
المجموع	4999	9179	11132	15267	1.7

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.58.

وتمثل هذه المصادر الثلاثة، وهي كلها مصادر حفرية Fossile غير متجددة نسبة قريبة من 90 % من الطلب العالمي الكلي، في وقت تبقى فيه مساهمة مصادر الطاقة الأخرى البديلة متواضعة ومحدودة، إذ لا تتجاوز نسبة 10 % إلا بقليل.

ورغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزانية الطاقة الكلية، إلا أن جل السيناريوهات المستقبلية[1] تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن تتغير بشكل محسوس في المدى المنظور. كما لا ترتقب هذه السيناريوهات زيادة معتبرة في الطلب على مصادر الطاقة البديلة، وذلك لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ما له علاقة بكلفة استعمال هذه المصادر والمخاطر التي ينطوي عليها استعمال البعض الآخر كالطاقة النووية.

كان يُقدَر أن الظروف التي أعقبت الصدمة البترولية الأولى لعام 1973، ستكون مناسبة لتخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة وخصوصا نحو الطاقة النووية، غير أن تلك الآمال اصطدمت بتصاعد حدة احتجاجات أنصار البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الاحتجاجات التي أفضت إلى تعطيل مشاريع بناء المحطات النووية، ودفعت الولايات المتحدة في النهاية إلى مراجعة مخططاتها للاعتماد على هذا المصدر كمصدر طاقة رئيسي. [2]

---

[1] و من بينها سيناريو الوكالة الدولية للطاقة على وجه الخصوص لأنه يمثل وجهة نظر البلدان المستهلكة الرئيسية.

[2] كان من نتائج هذه الاحتجاجات إصدار الولايات المتحدة قانون الهواء النظيف Clean Air Act و إنشاء وكالة حماية البيئة Environment Protection Agency (EPA).

انتشار الاحتجاجات ضد استعمال الطاقة النووية بعد ذلك خارج الولايات المتحدة، أدى إلى قلب الأوضاع رأسا على عقب، في صناعة الكهرباء، إنتاجًا وبناءً. ودفع جل البلدان الصناعية إلى مراجعة مخططات تطوير هذه الصناعة، وهي التي كان يعوّل أن تكون فيها الطاقة النووية البديل الأساسي للمصدرين التقليديين، الفحم والبترول، في توليد الكهرباء، وبالتالي في تغيير معادلة الطلب تغييرا جذريا.

ومازالت هذه الشروط قائمة إلى الآن، بل ومرشحة للتشدد أكثر في المستقبل. وعليه فإن التوقعات المحتملة لا تبشر بتطور جدّي في استعمال مصادر الطاقة البديلة.

ثانيا : الاستهلاك النهائي للطاقة في العالم

إن مصادر الطاقة لا تطلب لذاتها، وإنما يكون الطلب عليها بهدف استعمالها في توفير خدمات لا يمكن الحصول عليها إلا باستهلاك كميات من الطاقة، أي أن الطلب عليها بتعبير الاقتصاديين "طلب مشتق".[1]

وعليه، فإن تعيين هذه الخدمات ومعرفة محددات الطلب عليها يساعد على استقراء الواقع الحالي والمستقبلي لاستهلاك مختلف مصادر الطاقة وفي مختلف القطاعات، خاصة وأن بعضا من هذه الخدمات في الوقت الراهن لا يمكن تلبيتها إلا عبر مصدر واحد، كما هو الشأن بالنسبة لخدمات النقل التي تعتمد بشكل كلي تقريبا على المنتجات النفطية، والبعض الآخر من الخدمات تشترك مصادر عديدة في تلبيته، كما هو الشأن بالنسبة للكهرباء التي يمكن توليدها كطاقة ثانوية مشتقة من البترول أو الفحم أو الغاز الطبيعي،[2]ما يجعل هذه المصادر مكملة وبديلة لبعضها البعض.

هذه الخدمات هي كما يلي[3] :

- النقل أو الحركية Mobility (الوقود المستعمل في جميع أشكال النقل).
- الاستعمالات القارّة Stationary Uses (الوقود المستعمل من أجل التدفئة في المنازل والمحال التجارية والوقود المستعمل في العمليات الصناعية، ....الخ).
- الاستعمالات الكهربائية (الاستهلاك النهائي للكهرباء في قطاعات السكن والخدمات والصناعة و القطاعات الأخرى).
- استعمال الوقود كمدخلات في محطات توليد الطاقة الكهربائية.

---

[1] International Energy Agency, **World Energy Outlook 2002**, P.64. « Energy is consumed in order to provide various services. Demand for energy is, in economists' parlance, a "derived demand" ».

[2] من الأمور المتعارف عليها في ميدان الطاقة اعتبار الكهرباء التي يكون مصدرها الطاقة النووية طاقة أولية و ليست ثانوية.

[3] International Energy Agency, Op.cit, p.64.

يكشف تحليل استهلاك الطاقة في صورتها النهائية وفق المصدر، أن الطلب على خدمات النقل وخدمات الكهرباء مرتبط بشكل وثيق بنمو الناتج الداخلي الخام. ويتأكد هذا الأمر بمراجعة تطور الاستهلاك في الفترة 1971-2000، حيث زاد استهلاك الطاقة من أجل الحصول على خدمة الكهرباء بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام. في حين كان معدل نمو استهلاك الطاقة من أجل الحصول على خدمات النقل قريب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

أما معدل استهلاك الوقود في محطات توليد الطاقة الكهربائية، فإنه ينمو طردا مع نمو معدل استهلاك الكهرباء، وإن أصبح ذلك الآن بمعدل أقل، بفعل التحسينات التكنولوجية التي سمحت بتخفيض معدل الخسائر الحرارية سواء أثناء النقل أوفي المحطات، خصوصا بعد انتشار المحطات العاملة بطريقة الدورة المزدوجة Combined-Cycle Gas Turbunes Plants.

خلافا للأنواع الثلاثة السابقة، فإن الاستعمالات القارّة في القطاع المنزلي وقطاع الصناعة، هي أقل ارتباطا بنمو الناتج الداخلي الخام، وقد بقي مستواها مستقرا تقريبا منذ أكثر من عشرين سنة، وهي مرشحة للانخفاض أكثر لسببين: أولهما بلوغ القطاع المنزلي في البلدان الصناعية درجة التشبع، وثانيهما تراجع مساهمة الصناعات الثقيلة المعروفة بالاستهلاك الكبير للطاقة في الناتج الداخلي الخام العالمي.[1]

2 - التغيرات الاقتصادية الرئيسية في سوق النفط العالمية

إن للبترول خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد بين المصادر المختلفة الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، و يستعمل أيضا كمادة أولية في القطاع الصناعي تدخل في صناعة الكثير من المنتجات، وفي أهميته قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر :" إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كُلِها على مادةٍ أوليّة واحدة هي البترول"[2].

أولا : الطلب العالمي على النفط

المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط هو مستوى أداء الاقتصاد العالمي في كل القطاعات، فكلما تحسن هذا الأداء زاد الطلب على البترول والعكس صحيح.

أ- العلاقة بين الطلب و النمو الاقتصادي.

أكدت تجربة الاقتصاد العالمي الطويلة الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو استهلاك البترول، والتغير الطردي بين هذين المتغيرين. وعلى سبيل المثال فإن مراجعة تطور

[1] International Energy Agency, Op.cit., p.66.

[2] حامد ربيع، المرجع السابق، ص.288.

شكل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو استهلاك البترول منذ منتصف التسعينيات إلى مطلع الألفية الجديدة، يؤكد هذه الحقيقة. فقد تراجعت معدلات الاستهلاك أثناء الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات. ثم ما أن بدأ الاقتصاد العالمي مع مطلع الألفية الجديدة في التعافي من آثار الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه تلك الأزمة، حتى بدأ ظهور البوادر الأولى لانتعاش الطلب على البترول من جديد. وهو ما توضحه المقارنة بين معطيات الجدولين التاليين:

الجدول رقم 14 : معدلات النمو الاقتصادي في العالم للفترة 2000-2004.

%

مجموعات الدول	2000	2001	2002	2003	2004
الدول الصناعية	3.9	1.2	1.6	2.1	3.6
منها الولايات المتحدة	3.7	0.8	1.9	3.0	4.3
و اليابان	2.8	0.4	0.3-	2.5	4.4
وكوريا الجنوبية	8.5	3.8	7.0	3.1	4.6
ومنطقة اليورو	3.5	1.6	0.8	0.5	2.2
الدول النامية	5.7	4.1	4.6	5.0	5.6
منها الصين	8.0	7.5	8.3	9.1	9.0
و الهند	5.4	3.9	5.0	7.2	6.4
و ماليزيا	8.9	0.3	4.1	5.3	6.5
الدول الصاعدة أو المتحولة	9.1	6.4	5.4	7.8	8.0
منها روسيا	10.0	5.1	4.7	7.3	7.3
وبلدان وسط وشرق أوروبا	4.9	0.2	4.4	4.5	5.5
إجمالي العالم	4.8	2.4	3.0	3.9	5.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.62.

إذن، وكما هو واضح من الجدول، فقد تحسن أداء اقتصاديات جميع الدول سواء الصناعية أو المتحولة أو النامية، وخصوصا أداء الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر قاطرة الاقتصاد العالمي.

وقد انعكس هذا النمو الاقتصادي على استهلاك النفط، حيث ارتفعت معدلات استهلاكه وسجل حجم الطلب العالمي على البترول زيادات سنوية معتبرة، بلغت معدلا قياسيا في 2004 بزيادة قدرها 2.6 مليون برميل يوميا مقارنة بالسنة التي قبلها، وبلغ حجم هذا الطلب في نهاية العام 82.2 مليون ب/ي.

الجدول رقم 15 : الطلب العالمي على النفط الخام وفق المجموعات الدولية.

و: مليون برميل / يوم

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004*
الدول الصناعية	47.9	47.9	48.0	48.7	49.4
الدول النامية	23.9	24.4	25.2	26.2	28.0
الدول الصاعدة أو المتحولة	4.6	4.7	4.5	4.7	4.8
إجمالي العالم	76.4	77.0	77.7	79.6	82.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.65.

*: بيانات تقديرية.

ب - الطلب على البترول والشدّة الطاقوية :

حاولت جل البلدان وخصوصا الصناعية تقليص درجة التبعية للبترول، سواء بجهود اقتصاد الطاقة وخفض الشدة الطاقوية[1] Intensité énergétique، أو بتطوير استعمال مصادر طاقة بديلة في بعض القطاعات التي كانت فيما مضى تعتمد بشكل أساسي على البترول.

الجدول رقم 16 : تطور استهلاك الطاقة الأولية والشدّة الطاقوية حسب الجهات :

الجهة	الاستهلاك م.ط.م.ب		التغيير %	الشدّة 1000$/ط.م.ب		التغيير%
	1971	2001	Tcam	1971	2001	
أوروبا الغربية	1100	1619	1.29	0.24	0.17	1.2 -
أوروبا الشرقية	991	1211	0.67	0.99	0.45	2.6 -
أمريكا الشمالية	1713	2477	1.23	0.43	0.25	1.8 -
أمريكا اللاتينية	259	617	2.97	0.19	0.18	0.2 -
آسيا بما فيها اليابان	1030	3024	3.66	0.35	0.21	1.7 -
افريقيا	190	470	3.07	0.34	0.30	0.5 -
الشرق الأوسط	55	399	6.82	0.38	0.43	0.4 +
أستراليا	60	129	2.58	0.39	0.22	1.9 -
مجموع العالم	5398	9946	2.05	0.37	0.23	1.6 -

Source : Site internet de l'Agence Internationale de l'énergie WWW.IEA.ORG (Enerdata)

هام: التغيرات تم تقديمها على أساس معدل نمو سنوي متوسط (tcam).

لقد أثمرت الجهود المبذولة لاقتصاد الطاقة في تخفيض مساهمة البترول في ميزانية الطاقة العالمية إلى نسبة 36 % في عام 2002، بعد أن كانت تمثل نصف الميزانية تقريبا في 1971. غير

[1] تعرف الشدّة الطاقوية على أنها العلاقة بين كمية الطاقة المستهلكة والناتج الداخلي الخام ويُعبَر عنها بعدد الوحدات الطاقوية المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام مقيمة بعملة معينة عادة ما تكون هي الدولار.

أن الجمود الذي أصاب القطاع الأكثر استهلاكا لهذا المصدر، أي قطاع النقل، رهن كل هذه الجهود وألغى تقريبا كل النجاح النسبي الذي تحقق في العقود الثلاثة الأخيرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعليه، فإن استمرار منحنى النمو الاقتصادي في الصعود في الوقت الراهن معناه استمرار الاتجاه التصاعدي للطلب العالمي على البترول.

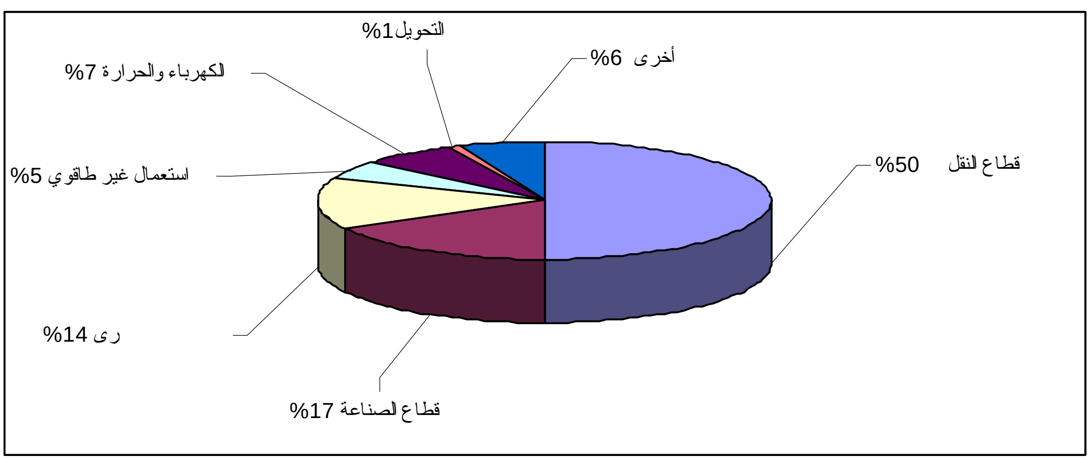
ج- الطلب القطاعي على البترول :

ما زال الطلب على البترول مرهونا بالوضع السائد في قطاع النقل، وذلك رغم النجاح النسبي في كبح نمو استهلاك جل القطاعات وخفض الشدة الطاقوية للنشاط الاقتصادي عموما، الذي تحقق بفضل الجهود المبذولة سواء من جانب الدولة، عن طريق استخدام الأدوات الجبائية والمعونات وتشديد المقاييس التقنية، أومن جانب المؤسسات من خلال تطوير تقنيات الإنتاج.

إن بقاء قطاع النقل مستعصيا على كل الحلول المقترحة لتطوير بدائل للمشتقات البترولية المستخدمة قد أكسب هذا القطاع، أصبحت تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية، وهي اعتماده بشكل يكاد يكون كليا على البترول كمصدر وحيد للطاقة، حيث لا تتجاوز مساهمة المصادر الأخرى في سنة 2002 على سبيل المثال نسبة 2 %.

وقد ترتب على انخفاض اعتماد القطاعات الأخرى على البترول، في مقابل جمود الوضع في قطاع النقل، ارتفاع حصة هذا الأخير في ميزانية الاستهلاك، حيث أصبح استهلاكه يمثل أزيد من 50 % من الاستهلاك الكلي في سنة 2002 المقدر بحوالي 3.5 جيغا طن معادل بترول، بعد أن كان في حدود 42 % سنة 1973.[1]

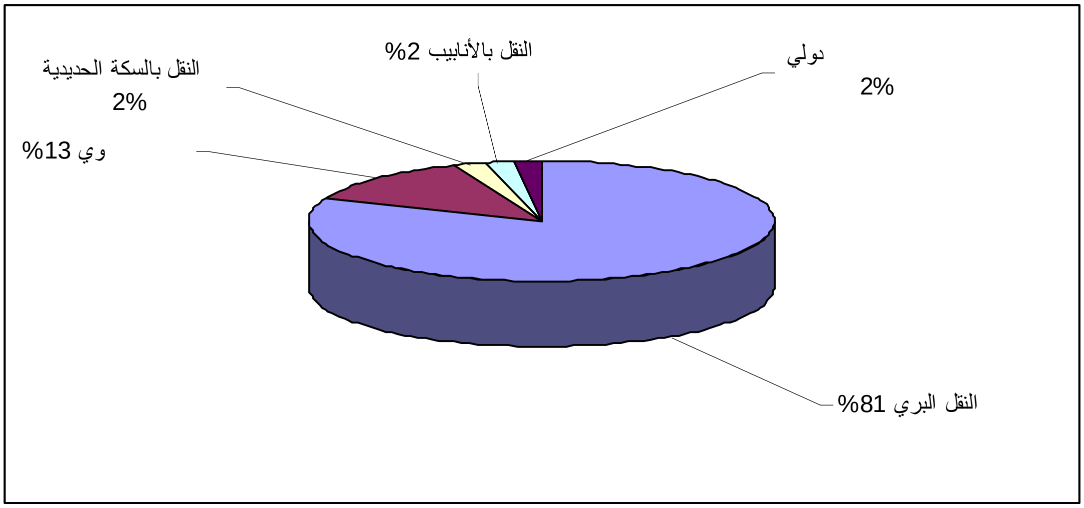
الشكل رقم 01 : توزيع الاستهلاك القطاعي للبترول في سنة 2002.



[1] Georgia PLOUCHART, « La consommation d’énergie dans le secteur du transport », **Panorama 2005** (Paris : Institut Français du Pétrole, 2005), p.1.

ويعزى الجمود في قطاع النقل قياسا إلى القطاعات الأخرى إلى استمرار هيمنة النقل البري الأكثر استهلاكا للمشتقات النفطية على أنماط النقل الأخرى.

الشكل رقم 02 : توزيع استهلاك البترول بين أنماط النقل في سنة 2001.



إن النقل البري يمثل على التوالي 90 % من حركة نقل المسافرين بمعيار مسافر - كلم، و75 % من حركة نقل البضائع بمعيار طن - كلم. وهو ما يفسر أن نسبة تمثيل هذا النمط من النقل في ميزانية الاستهلاك القطاعي في عام 2001 هي 81 %،[1]وتمثيل باقي الأنماط مجتمعة لا يتجاوز 20 %.

ثانيا : العرض العالمي للبترول.

تطور عرض البترول على غرار الطلب العالمي في العقدين الأخيرين بشكل كبير، فقد سجلت الإمدادات النفطية العالمية (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي) في السنوات العشرة الأخيرة (1996-2005) على سبيل المثال ارتفاعا محسوسا، إذ بلغت في نهاية عام 2005 حوالي 84.3 مليون برميل يوميا، بعد أن كانت في حدود 72.1 مليون ب/ي سنة 1996، أي ما يمثل زيادة قدرها 16 %.

يكشف تحليل تطور الإمدادات النفطية الإجمالية للفترة 1996-2005، الزيادة المعتبرة لهذه الإمدادات في فترة قصيرة نسبيا، فقد بلغ حجم الإمدادات الإضافية التي تم عرضها في السوق في عام 2005 مقارنة بمستوى إمدادات عام 1996 حوالي 12.2 مليون ب/ي، وهي كمية تمثل تقريبا نصف إمدادات أوبك في تلك السنة.

[1] Georgia PLOUCHART, Op.cit., p.3.

الجدول رقم 17 : الإمدادات النفطية (النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي) للفترة 1996-2005

و : مليون برميل / يوم

السنوات	الإمدادات			حجم التغيير			نسبة التغيير %		
	دول أوبك	باقي الدول	المجموع	دول أوبك	باقي الدول	المجموع	دول أوبك	باقي الدول	المجموع
1996	28,4	43.7	72.1	-	-	-	-	-	-
1997	29.9	44.5	74.4	1.5	0.8	2.3	5.3	1.8	3.2
1998	30.8	44.7	75.5	0.9	0.2	1.1	3.0	0.4	1.5
1999	29.4	44.8	74.2	1.4 -	0.1	1.3 -	4.5 -	0.2	1.7 -
2000	31.3	45.7	77.0	1.9	0.9	2.8	6.5	2.0	3.8
2001	30.8	46.4	77.2	0.5 -	0.7	0.2	1.6 -	1.5	0.3
2002	28.8	47.9	76.7	2.0 -	1.5	0.5 -	6.5 -	3.2	0.6 -
2003	30.6	48.8	79.4	1.8	0.9	2.7	6.3	1.9	3.5
2004	33.2	49.9	83.1	2.6	1.1	3.7	8.5	2.3	4.7
2005	34.1	50.2	84.3	0.9	0.3	1.2	2.7	0.6	1.4

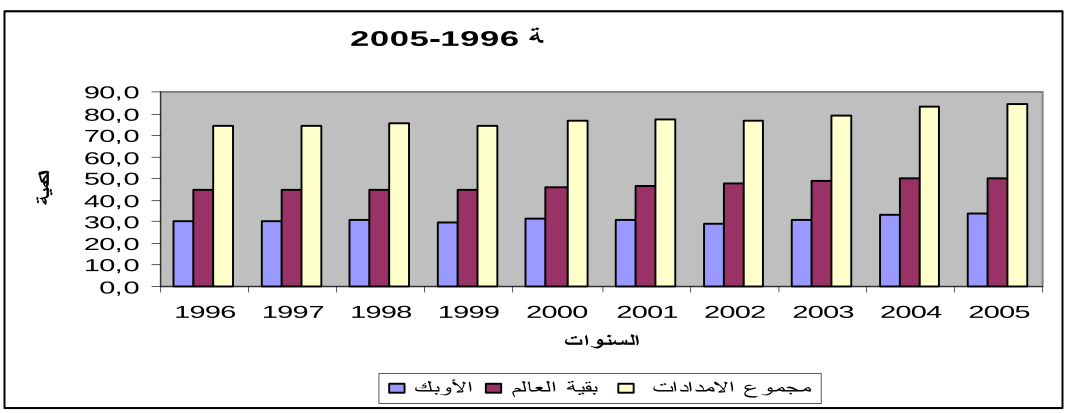
المصدر:1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثلاثون 2003، ص.41.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005، ص.53

وإذا ما تم استثناء سنتي 1999 و2002، اللتين تراجعت فيهما الإمدادات النفطية بأكثر من مليون ب/ي في السنة الأولى وبحوالي نصف مليون ب/ي في السنة الثانية، فإنه على امتداد الفترة المذكورة ارتفع حجم الإمدادات بمعدل سنوي متوسط في حدود 1.3 مليون ب/ي.

الشكل رقم 03 : الإمدادات النفطية (النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي) للفترة 1996-2005.

(الوحدة : مليون برميل / يوم)



أ- إمدادات الدول غير الأعضاء في الأوبك :

إن تحليل العرض من زاوية الجهة التي كانت ترد منها هذه الإمدادات، تسمح بكشف حقيقة هامة، هي أن الدول المنتجة غير الأعضاء في منظمة الأوبك لم تكن تعاني من أي نوع من الإكراه

ولم تخضع لأي التزام عند تصريف إنتاجها النفطي، الأمر الذي شجعها على الإنتاج بطاقتها القصوى، وهو ما يمكن لمسه بوضوح في الجدول، حيث تراوحت إمداداتها النفطية من الخام وسوائل الغاز الطبيعي بين 43.7 مليون برميل يوميا سنة 1996 و 50.2 مليون ب/ي سنة 2005 (بين 38.3 مليون ب/ي و 41.8 مليون ب/ي بالنسبة للبترول الخام وحده)، وهو ما يمثل في المتوسط نسبة 60 % من مجموع الإمدادات، رغم أن الاحتياطات الكبيرة وقدرات الإنتاج الرئيسية تتركز في دول الأوبك أساسا.

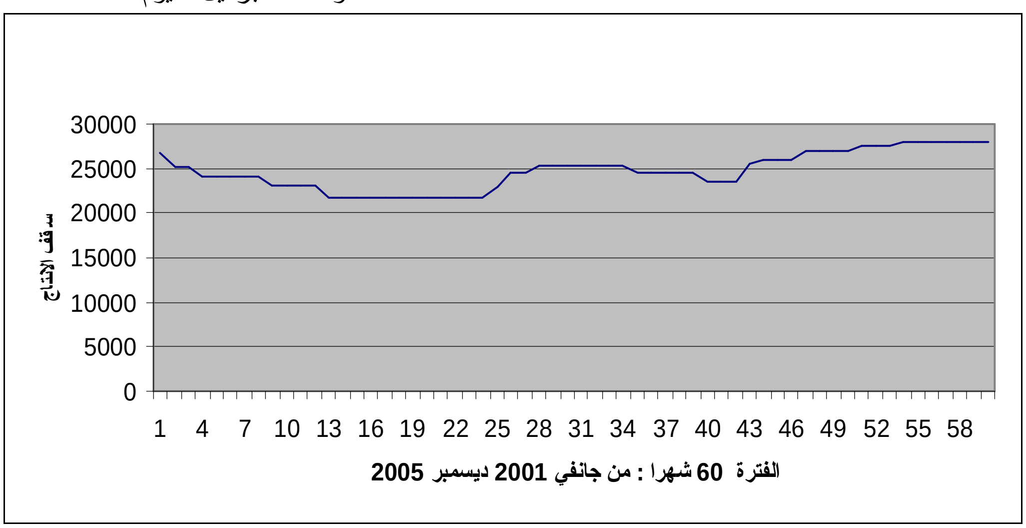
تتأكد هذه الحقيقة أيضا عند قراءة أرقام التغيير السنوية في الإمدادات، حيث تم تسجيل زيادات سنوية في إمدادات الدول المنتجة غير الأعضاء على طول الفترة المذكورة، حتى وإن كانت هذه الزيادات في بعض السنوات بكميات متواضعة لم تتجاوز سقف 100 أو 200 ألف برميل يوميا.

ب - إمدادات دول الأوبك :

اختلف وضع الإمدادات بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك لنفس الفترة الماضية (1996-2005) على وضع الدول غير الأعضاء. فقد شهدت إمدادات دول الأوبك تذبذبا واضحا، حيث كان اتجاهها تصاعديا في بعض السنوات وتنازليا في سنوات أخرى. وعموما، فقد تراوح سقف الإنتاج الذي حددته المنظمة لإمداد السوق بين 28.4 مليون ب/ي سنة 1996 و34.1 مليون ب/ي سنة 2005.

الشكل رقم 04 : تطور سقف إمدادات أوبك من النفط للفترة 1996-2005.

و : ألف برميل / يوم



إن تفسير تذبذب إمدادات أعضاء الأوبك هو أن هذه البلدان وحدها من تحمل ضغط السوق. ففي كل مرة استدعت الظروف تخفيض العرض، كان التخفيض يمس إنتاجها أولا، حتى و إن كان في تلك الفترة لا يمثل في أحسن الأحوال حوالي 40 % من إجمالي الإنتاج العالمي. في المقابل كانت السوق في كل مرة تحتاج إلى المزيد من الإمدادات، وكانت دول المنظمة أيضا هي من يقدم القسم الأكبر من الزيادة المطلوبة، لامتلاكها طاقة إنتاج غير مستغلة. و هو ما يمكن التحقق منه بصورة أوضح عند متابعة سياسة تحديد حصص إنتاج البترول الخام (من غير سوائل الغاز) التي تنتهجها المنظمة بغرض إرساء الاستقرار في السوق.

ثالثا : تطور الأسعار ودور منظمة الأوبك في استقرار السوق

وضعت أوبك نظاما لتحديد حصص الإنتاج، بغرض استعماله كأداة من أجل إرساء الاستقرار في السوق، حيث يضمن إمداد السوق بالكميات المطلوبة ويحافظ على مستويات أسعار مقبولة لدى المنتجين والمستهلكين على السواء.

تحليل تطور سقف الإنتاج الذي يحدده هذا النظام ومستوى الأسعار منذ الصدمة البترولية المضادة الثانية عام 1998، على سبيل المثال، يكشف من جهة الدور المحوري الذي تلعبه منظمة الأوبك لفرض الاستقرار في السوق، ومن جهة ثانية حجم التكاليف التي تتحملها في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

أفضى غياب التعاون والرؤية المشتركة للقضايا النفطية داخل أوبك في الثمانينيات والتسعينيات، بفعل تضارب المصالح واختلاف السياسات بين البلدان الأعضاء، إلى قيام حالة من عدم الانسجام والاضطراب، مهّدت للانهيار الكبير للأسعار عام 1998، بعد تراجع الطلب العالمي تحت تأثير الأزمة الأسيوية، حيث انخفض سعر البرنت في 10 ديسمبر من ذلك العام إلى 9.5 دولار للبرميل.

كان وقع الصدمة عنيفا على جل الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخليجية التي كانت من أكبر المؤيدين لرفع سقف الإنتاج، و جعل الجميع يستشعر خطورة الوضع. وتحركت أوبك لوقف الانهيار، ووسعت مجال التنسيق والتعاون إلى البلدان المنتجة الرئيسية غير الأعضاء في المنظمة، وتوصلت إلى إبرام اتفاق هام معها في مارس 1999، تحملت بموجبه الدول غير الأعضاء، ولأول مرة، قسما من التخفيض المقرر والمقدر بمليوني برميل يوميا.

ساهم الاتفاق المبرم بين أوبك و الدول غير الأعضاء في عودة الاستقرار إلى السوق، وأخذت الأسعار من جديد في الارتفاع، خصوصا بعد ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة التي ضربت شرق آسيا، وقد شجع ذلك النجاح أوبك على وضع آلية جديدة لضبط الأسعار،

التي عليها أن تتحرك في مجال بين 22 و28 دولار للبرميل، ما دفع مستوى سعر البرنت إلى بلوغ 30 دولار في عام 2000.[1]

لكن مع بداية عام 2001، عادت حالة من الركود الاقتصادي لتعم جميع أنحاء العالم، وتراجع بسببها حجم الطلب العالمي على النفط، وكرد فعل طبيعي لذلك التراجع، انخفضت الأسعار من جديد في ذلك العام انخفاضا حادا.

وسعيا لوقف انخفاض الأسعار وضمان استقرار السوق النفطية لم تجد منظمة الأوبك من وسيلة سوى اللجوء مرة أخرى إلى إجراء تخفيضات متتالية في حصص إنتاج أعضائها، فبادرت في تلك السنة إلى إجراء ثلاث تخفيضات، وكان مجموع هذه التخفيضات حوالي 3.5 مليون ب/ي، في وقت قامت فيه الدول غير الأعضاء برفع إنتاجها بـــنحو 700 ألف برميل، لينخفض مجموع سقف الإنتاج الرسمي لدول المنظمة في نهاية العام إلى 23.2 مليون ب/ي، بعدما كان في بداية العام 26.7 مليون ب/ي، أي ما يمثل نسبة تخفيض بـــ 13.10 %.

وتسببت التخفيضات الثلاثة في خفض مساهمة الأوبك في إجمالي الإمدادات العالمية لعام 2001 مقارنة بحصتها في عام 2000.

الجدول رقم 18 : التخفيضات المقررة في إنتاج الأوبك في عام 2001

و : ألف برميل / يوم

البيان	1 فبراير	1 أفريل	1 سبتمبر	عام 2001
إنتاج المنظمة قبل التخفيض	26701	25201	24201	26701
مقدار التخفيض	1500	1000	1000	3500
نسبة التخفيض	% 5.6	% 3.96	% 4.13	% 13.10
إنتاج المنظمة بعد التخفيض	25201	24201	23201	23201

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثامن والعشرون لعام 2001، ص.130.

بعد عدم نجاح تخفيضات عام 2001 في إعادة التوازن إلى السوق، وانخفاض الأسعار إلى ما دون 18 دولار للبرميل في أواخر 2001. لجأت المنظمة في بداية عام 2002 إلى إجراء تقليص جديد في الإنتاج بـــ 1.5 مليون ب / ي، أي بنسبة 6.5 %، ليصل الإنتاج إلى مستوى 21.7 مليون ب/ ي، و هو أدنى مستوى منذ عشر سنوات، من أجل دعم الأسعار التي تأثرت بالركود الاقتصادي الذي ساد في سنة 2001، و الذي زادته أحداث 11 سبتمبر حدة.

[1] Sofiane OUDJIDA, « L'OPEP est-elle de retour », Liaison Energie-francophonie, N°52, 3e trimestre 2001 (Québec : IEEF, 2001), p.28.

وكما كان لهذا التخفيض الجديد دور في التأثير على اتجاه الأسعار في السوق. فإن لتعاون بعض الدول المنتجة غير الأعضاء، من بينها أنجولا وعُمان وروسيا والمكسيك والنرويج دورا في ذلك أيضا. حيث بادرت هذه الدول من جهتها إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 462.5 ألف ب/ي[1]، ما سمح بعودة الاستقرار إلى السوق، وتحركت الأسعار نحو النطاق السعري (22–28 دولار للبرميل) الذي أقرته المنظمة من قبل. وشجع المنظمة في نهاية ذلك العام على رفع سقف الإنتاج من جديد بمقدار 1.3 مليون ب/ي .

تميزت بداية عام 2003 باستمرار ارتفاع الأسعار وتجاوزها النطاق السعري الذي حددته المنظمة (معدل سعر سلة الأوبك 28.2 دولار للبرميل)، وقد كان وراء ذلك عدة عوامل، منها حدوث مجموعة من الاضطرابات المؤثرة على أداء السوق، بدءً بالأزمة في فنزويلا التي تسببت في تذبذب الإمدادات وانخفاضها إلى أدنى مستوى لها، وهو 250 ألف برميل يوميا فقط. ثم حرب العراق التي حجبت القسم الأكبر من الإمدادات العراقية المقدرة قبل الحرب بـــ 2.7 مليون ب/ي، وبعد ذلك الاضطرابات العرقية في نيجيريا التي منعت تصدير كميات معتبرة من النفط النيجيري.

أجبرت هذه المعطيات الجديدة في السوق المنظمة على التدخل[2]وضخ كميات إضافية في حدود 1.5 مليون ب/ي ثم 0.9 مليون ب/ي لتعويض العجز الحاصل و تهدئة المخاوف المتزايدة من انقطاع الإمدادات من منطقة الخليج. ورغم ذلك لم تفلح هذه الزيادات في منع الميل التصاعدي للأسعار التي تجاوزت مستوى 30 دولارا للبرميل بالنسبة لسلة الأوبك. واستمرت الأسعار في مسعاها التصاعدي بوتيرة سريعة جدا في عامي 2004 و2005، وبلغت مستويات قياسية، حيث تخطت الأسعار حاجز 70 دولارا لبرميل نفط غرب تكساس الخفيف خلال التعاملات الالكترونية في سوق نايمكس ليوم 30 أوت 2005.[3]

كان واضحا منذ أن تخطى سعر البترول سقف 70 دولارا للبرميل، أن الوضع قد خرج تقريبا عن نطاق السيطرة. إذ رغم محاولة المنظمة استعمال أقصى طاقاتها من أجل إمداد السوق النفطية والمساهمة في استقرارها. إلا أن المحاولة فشلت في احتواء ذلك الارتفاع المستمر في الأسعار. ما يعني أن الوضعية الجديدة في الأسواق في حاجة إلى معالجة أخرى، و إلى تضافر جهود الجميع سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين. لأن وراء هذا الارتفاع المستمر في الأسعار عوامل أخرى غير أساسيات العرض والطلب كالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط والارتفاع الاستثنائي غير المتوقع في الطلب العالمي خصوصا بالولايات المتحدة والصين وتناقص الاحتياطات وعوامل أخرى ذات طبيعة جيوسياسية.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي التاسع و العشرون لعام 2002**، ص.5.

[2] هذا يحيلنا إلى المفهوم المشهور " الالتجاء في الآخر إلى الأوبك " « *call on OPEC* » .

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون لعام 2005**، ص.8.

رابعا: آفاق تطور الطلب على البترول

دفع الارتباط الشديد للاقتصاد العالمي بمصادر الطاقة وخصوصا المحروقات عددا من المؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة إلى إعطاء موضوع الطاقة أهمية استثنائية والاجتهاد في وضع سيناريوهات متوسطة وطويلة المدى لتطور الاستهلاك. ومن بين هذه الهيئات الوكالة الدولية للطاقة، التي أنجزت دراسة [1]عن تطور الطلب في المستقبل. وقد حرصت في دراستها على أن لا تكون في شكل توقعات مستقبلية مبنية على معطيات آنية ومجردة من الماضي، بل عملية استشراف للمستقبل قائمة على مبدأ تعميم اتجاهات الأسواق في الثلاثين سنة الأخيرة. وقد قامت الدراسة على ثلاثة فرضيات أساسية هي:

- اعتماد تقديرات الأمم المتحدة للنمو السكاني في العالم، أي معدل زيادة سكانية في حدود 1 % سنويا إلى غاية سنة 2030، و ميل أكبر لتركز السكان بالبلدان النامية في المستقبل، حيث يتوقع أن تصل النسبة إلى حدود 81 % في عام 2030.
- معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط في العالم في حدود 3 %.
- اعتماد متوسط السعر المسجل في الفترة 1986-2001، والذي كان في حدود 21 دولار للبرميل كسعر مرجعي للنفط للفترة الأولى من الدراسة حتى عام 2010، ثم يتطور هذا السعر تدريجيا حتى يصل إلى مستوى سعر 29 دولار في سنة 2030.

وقد خلصت الدراسة بخصوص البترول أن الطلب عليه سيشهد ارتفاعا كبيرا في العقود القادمة استجابة للاحتياجات الجديدة، حيث يتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك المقدر بـــ 75 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى حدود 89 مليون برميل يوميا في سنة 2010 و إلى حوالي 120 مليون ب/ي في سنة 2030.

وتتوقع الدراسة أن تتركز الزيادة الكبيرة للطلب في البلدان النامية بنسبة في حدود 62 %، وخصوصا الصين (20 % وحدها) بسبب ارتفاع معدلات نموها، وكذا بسبب نمو حظيرة السيارات فيها، وعلى سبيل المثال تضاعف إنتاج الصين من السيارات 9 مرات كاملة في أقل من عشرة سنوات وبلغ في نهاية عام 2003 أكثر من 4.4 مليون سيارة. يتم تسويق القسم الأكبر منها في السوق المحلية. وعليه فإذا كان معدل التجهيز الحالي هو في حدود 10 سيارات فقط لكل 1000 ساكن،[2] أمكن تصور طفرة الطلب القادمة من هذا البلد.

في هذا المنظور دائما، يرسم السيناريو، رغم أنه الأكثر تفاؤلا بين كل السيناريوهات المعروفة، صورة قاتمة للتبعية النفطية لبلدان الاتحاد الأوروبي، حيث يقدّر أن يصل مستوى هذه التبعية إلى حدود 92 % في أفق 2030 (النسبة سنة 2000 كانت تقريبا 73 %). أما بالنسبة

[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.16.
[2] Georgia PLOUCHART, Op.cit., p.4.

للولايات المتحدة التي كان التموين الخارجي في عام 1972 يمثل 30 % من حجم استهلاكها، وتجاوزت في عام 1999 المعدل البسيكولوجي 50 %،[1]فإن هذا السيناريو يتوقع أن تصل درجة تبعيتها إلى 70% في أفق 2030، [2] وهو سيناريو وارد جدا بالنظر إلى أن نسبة احتياطي الولايات المتحدة حاليا تمثل أقل من 3 % من مجموع الاحتياطي العالمي، وأن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي هو أقل من 10 سنوات.[3]

ورغم الزيادة الكبيرة المتوقعة في حجم الاستهلاك، فإن الوكالة لا تخشى حدوث ندرة في هذا المورد الهام في الـــ30 سنة القادمة، إذا ما تمت الاستثمارات المطلوبة، في وقتها المناسب، وإلا سيكون تأثير ذلك ضغط كبير على الأسعار.

3- التغيرات الاقتصادية الرئيسية في سوق الغاز الطبيعي

اكتسب الغاز الطبيعي في العقود الثلاثة الأخيرة مكانة وأهمية استثنائية في السوق العالمية للطاقة. فمن سلعة هامشية في التجارة الدولية في بداية السبعينيات، بدأ الغاز الطبيعي شيئا فشيئا في توسيع دائرة استهلاكه وفي كسب أسواق جديدة. وأصبح ثاني أهم مصدر للطاقة بعد البترول والمرشح الأول في المدى المتوسط ليكون بديلا لهذا الأخير في كثيرٍ من الاستخدامات، وعلى وجه الخصوص في إنتاج الكهرباء.

أولا: تطور تجارة الغاز الطبيعي منذ بداية التسعينيات

ساعدت عوامل مختلفة في إخراج استهلاك الغاز الطبيعي من الدائرة المحلية الضيقة إلى الآفاق الرحبة للسوق العالمية، ومن هذه العوامل تحسن شروط النقل وتوسع مجال استعماله، خصوصا في محطات إنتاج الكهرباء.

وقد ارتفع حجم تجارة الغاز الطبيعي بصورة سريعة وتضاعف حجمها في أقل من عقد و نصف من الزمن، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام 1991 يقدر بـــ 319 مليار متر مكعب، أي ما نسبته 15 % من مجموع الإنتاج العالمي المسوق، بلغ هذا الحجم في عام 2005 حوالي 720 مليار متر مكعب، أي ما نسبته حوالي 25 % من مجموع الإنتاج المسوق،[4]ما يعني أن نمو هذا الأخير قد تم بدافع من نمو الاستهلاك الخارجي.

---

[1] Antoine AYOUB, « Où va le prix du pétrole », **Liaison Energie-francophonie**, N°52, 3e trimestre 2001 (Québec :IEEF, 2001), p.48.

[2] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.22.

[3] Antoine AYOUB, Op.cit., p.48.

[4] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005,** p.42.

الجدول رقم 19 : ترتيب أهم مصدرّي الغاز الطبيعي في العالم سنة 2004.

و: مليار متر مكعب

المرتبة	البلـــــد	الصادرات	النسبة %
1	روسيا	193.0	% 23.8
2	كندا (حصرا نحو الولايات المتحدة)	102.1	% 12.6
3	النرويج	74.9	% 9.2
-	قطر (بداية من 2009)	71.0	غ م
4	الجزائر	60.9	% 7.5
5	هولندا	49.2	% 6.1
6	تركمنستان (جل الصادرات تقريبا نحو روسيا)	43.4 * (2003)	% 5.4
7	اندونيسيا	39.6	% 4.9
8	ماليزيا	29.3	% 3.6
9	قطر	24.1	% 3.0
10	ترينداد و طوباغو	14.0	% 1.7

Source : site internet www.Cedigaz.org

*هام : اعتبارا من عام 1996 أصبحت معطيات سيديغاز تتضمن التجارة البينية لدول المجموعة المستقلة.

يظهر الجدول أن أكبر مصدر للغاز هو روسيا بحجم صادرات في حدود 193 مليار متر^3 سنة 2004، وهو ما يمثل ربع الصادرات العالمية تقريبا. ثم تأتي كندا في المرتبة الثانية بحجم صادرات في حدود 102 مليار متر^3، موجهٌ حصرا نحو السوق الأمريكية. ثم النرويج بـــ 75 مليار متر^3 فالجزائر بـــ61 مليار متر^3. وهنا يرتقب أن تتجاوز الصادرات القطرية صادرات الجزائر في أفق عام 2009، وذلك بعد الشروع في تصدير غاز المشاريع الاستثمارية العملاقة الجاري انجازها حاليا في قطر. وتمثل صادرات باقي الدول ربع الصادرات العالمية.

من جهة ثانية، وبخصوص نمط التصدير، فإذا كان التصدير بواسطة الأنابيب هو المهيمن حاليا في تجارة الغاز الطبيعي، حيث مثل هذا النمط في نهاية عام 2004 حوالي 78 % من مجموع الصادرات، في مقابل 22 % لنمط التصدير بواسطة الناقلات.[1] فإن أهمية هذا النمط الأخير في زيادة مطردة من عام لآخر، وهو ما قد يساعد في المستقبل على إحداث التغيير الجوهري المأمول في سوق الغاز الطبيعي، وهو قيام سوق واحدة، خصوصا في ضوء ما يلاحظ من توجه أسواق الغاز الجهوية القائمة حاليا[2]نحو التداخل والاندماج. لأن التصدير بواسطة ناقلات الغاز يكاد يكون هو النمط الوحيد تقريبا حاليا الذي يسمح بالوصول إلى الأسواق البعيدة.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.287.

[2]- توجد حاليا تقريبا ثلاثة أسواق رئيسية متمايزة، السوق الأمريكية والسوق الأوروبية و سوق جنوب شرق آسيا خصوصا السوق اليابانية، وإذا كانت أسواق أمريكا وأوروبا يتم تموينهما تقريبا بواسطة الأنابيب، فإن سوق شرق آسيا تعتمد أساسا على الواردات عبر الناقلات.

لكن يبقى تطوير صادرات الغاز المسال مسألة صعبة، فهو يستدعي بدءً وجود احتياطات بحجم مناسب. ثم وعلى خلاف البترول مثلا، يحتاج إلى بنية تحتية متكاملة، فيجب أن يتوفر في بلد التصدير معامل تمييع وناقلات غاز بمواصفات محددة مؤمِنّة شروط السلامة وقادرة على الرسو في مرفأ الاستيراد. ويجب أن يتوفر في مرفأ بلد الاستيراد معامل لإعادة تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية، فضلا عن مراكز التخزين وشبكات النقل الأرضي الواجب توفرها في كلا البلدين. ما يعني في المحصلة ضرورة وجود شروط تفاهم مسبقة بين المنتج والمستهلك في شكل عقود طويلة الأجل، حتى يشرع في القيام بالاستثمارات المطلوبة.

الجدول رقم 20 : البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في العالم في 2004.

البيان	العدد	تتوزع على	الطاقة الحالية
معامل التمييع	71	12 بلدا	188 مليار م م (139.4 مليار طن)
ناقلات الغاز	175	-	20.7 مليار م م
معامل إعادة تغييز السائل*	40	14 بلدا	310 مليار طن

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.287.

* عملية إعادة تحويل السائل إلى غاز Regazéification في ميناء المستورد.

وهنا يمكن الإشارة إلى تجربة قطر في انتهاج سياسة تخفيض التكاليف عبر وفورات الحجم لتجاوز العزلة الجغرافية والوصول إلى الأسواق البعيدة. فاكتشاف حقول غاز ضخمة في قطر، شجع هذه الأخيرة على إبرام عقود تزويد بالغاز طويلة الأمد وإبرام صفقات لاقتناء ناقلات غاز عملاقة تزيد حمولتها على 200 ألف متر مكعب وبناء معامل تمييع كبيرة بطاقة في حدود 3.9 مليون طن في السنة. [1]

ثانيا: تسعير الغاز الطبيعي و تطور الأسعار

قبل تحليل تطور أسعار الغاز الطبيعي، يستحسن أولا شرح طريقة التسعير.

أ- طريقة التسعير :

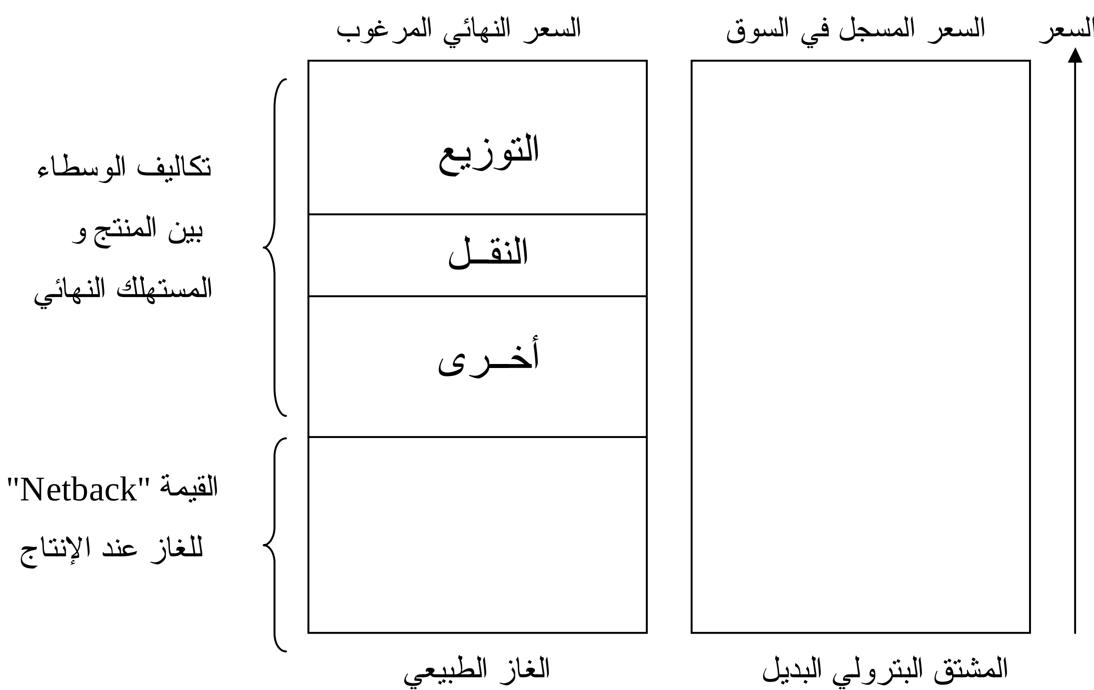
فرضت طبيعة الغاز الطبيعي الفيزيائية المتميزة بمواصفات مختلفة عن مواصفات مصادر الطاقة الأخرى أن تكون تجارة هذا الأخير محكومة بعقود طويلة الأجل بين البائع والمشتري. وأن تكون كل العقود تقريبا محكومة بمبدأ المعاملة بالمثل. حيث يلتزم المنتج للمستهلك بضمان التموين

[1]- أكبر ناقلات الغاز العاملة حاليا لا تتجاوز حمولتها 140 ألف $م^3$

ويلتزم المستهلك أمام المنتج بضمان السوق واستلام البضاعة، وهذه العقود مشهورة بالبند TOP " خذ أو ادفع".[1]

لأنْ بقي هذا النوع من العقود حتى الآن هو السائد في الصفقات، حيث تشير بعض الإحصاءات أنه يحكم حوالي 94 % من حجم التجارة الدولية. إلاّ أن التفاعلات السريعة الحاصلة في صناعة الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، بدأت تفرز بعض النتائج، ومنها بداية بروز سوق فورية للغاز Spot، والتي يمكن أن تقود في حال تطورها أكثر إلى إحداث تغيير هيكلي في تجارة الغاز وفي طبيعة العقود التي تحكمها، خصوصا في ضوء الانتقادات الشديدة التي توجه للعقود الحالية، والتي ليس أقلها أنها لا تتمتع بالمرونة الكافية.[2]

الشكل رقم 05 : طريقة تحديد السعر "Netback" في العقود الحالية.



حسب العقود الحالية، فإن سعر الغاز الطبيعي يتحدد بالرجوع إلى سعر الخام أو المشتقات البترولية، أو ما يعرف في الأوساط الغازية بالاسم الأجنبي Indexation أو الارتباط. ويتم حسابه باعتماد طريقة تعرف باسم " النت بك" Netback، وهي طريقة تعتمد على مبدأ ضرورة تساوي سعر الوحدة الحرارية الواحدة في كل من المصدرين، حتى يحافظ الغاز الطبيعي على تنافسيته في

---

[1] Take or pay.

[2] Ahmed MAZIGHI, « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel », Colloque du Centre de Géopolitique de l’Energie et des Matières Premières et l’Observatoire Méditerranéen de l’Energie, Université de Paris dauphine, 16/06/2004 (Paris : CGEMP et OME, 2004).

الأسواق. ووفق هذه المقاربة يقوم المنتج أولا بتحديد سعر البيع المرغوب فيه للمستهلك النهائي (وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر الوحدة الحرارية للمشتقات النفطية المُنافِسة)، ثم تُنتقص التكاليف والهوامش الربحية التي تعود للوسطاء الموجودين على طول السلسلة بين المنتج والمستهلك النهائي، ليتم الحصول على السعر الذي يبيع به المنتج للشركات الغازية.[1]

ولأنَّ تحقيق تطابق الأسعار بين الغاز والمنتجات المُنافِسة، أمرٌ عسير على أرض الواقع، فإنه من الطبيعي أن تمضي فترة زمنية معينة، عادةً عدة شهور، بعد التغيير في سعر البترول حتى يستجيب سعر الغاز الطبيعي لهذا التغيير.

إن هناك من يرى أن هذه الطريقة في تحديد سعر الغاز الطبيعي مجحفة في حق المنتجين، أولا : لأنها تأخذ بمبدأ تساوي المحتوى الحراري فقط وتغفل المزايا البيئية للغاز،[2] وثانيا : لأن المنطق الذي تستند إليه، وهو أن الغاز بديل للمشتقات النفطية في الاستخدام الطاقوي قد بدأ يتزعزع مع تراجع استخدام البترول مثلا في توليد الكهرباء لفائدة الغاز الطبيعي، والميل إلى استخدام أكبر للبترول في قطاع النقل الذي لا مكان فيه للغاز الطبيعي تقريبا. [3] وبالتالي يدعو هؤلاء إلى فك الارتباط بين أسعار المصدرين والبترول.

ب- تطور أسعار الغاز الطبيعي:

يعتبر تخفيض الأسعار الهدف الأول للمسعى الجاري حاليا في العالم وخصوصا في أوروبا لإعادة هيكلة قطاع الغاز الطبيعي. فسواء من خلال الفصل المحاسبي أو الوظيفي بين النشاطات المختلفة للقطاع Unbendling، فإن الغاية من إعادة الهيكلة هي إنهاء وضعية الاحتكار السائدة في القطاع وزيادة المنافسة، وبالتالي تخفيض الأسعار، والهدف المعلن هو 2 دولار أمريكي لمليون وحدة حرارية بريطانية.

لكن وإلى حد الآن، فإن كل المحاولات الهادفة إلى تخفيض أسعار الغاز إلى المستوى المذكور لم تفلح في تحقيق ذلك الهدف، خصوصا بعد الارتفاع الكبير في أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

يقدم الجدول التالي تطور أسعار الغاز الطبيعي للفترة 1999-2003 ، ويكشف أنها كانت متباينة في الأسواق الجهوية الرئيسية الثلاثة، فقد تجاوزت مستوى 4 دولارات في عام 2003 في كل بلدان الاستهلاك الرئيسية، باستثناء المملكة المتحدة، التي سُجلت فيها هي الأخرى زيادة معتبرة في السعر في ذلك العام قياسا إلى مستوى الأسعار في 2002، إلا أن تلك الزيادة لم تبلغ سقف 4 دولارات، لأسباب لها علاقة بانخفاض تكلفة النقل، فهذا البلد يملك إنتاجا محليا معتبرا.

---

[1] Joël MAURICE , **le prix du pétrole** (Paris : la Documentation française, 2001), p.162.

[2] حمدي البنبي، **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف، 1997)، ص.156.

[3] Joël MAURICE, Op.cit., p.163.

الجدول رقم 21 : تطور معدل الأسعار العالمية للغاز الطبيعي 1999-2003

و: دولار أمريكي لكل وحدة حرارية بريطانية.

البلدان	1999	2000	2001	2002	2003	نسبة التغير % 2003/2002
اليابان	3.14	4.72	4.64	4.27	4.77	11.7
الاتحاد الأوروبي	1.80	3.25	4.15	3.46	4.40	27.2
الولايات المتحدة	2.27	4.23	4.07	3.33	5.63	69.1
كندا	2.00	3.75	3.61	2.57	4.83	87.9
المملكة المتحدة	1.64	2.68	3.22	2.58	3.26	26.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.182

ثالثا: آفاق تطور تجارة الغاز الطبيعي

يرتبط تطور تجارة الغاز الطبيعي، وخصوصا تجارة الغاز المسال الذي يعول عليه كثيرا لرفع حجم هذه التجارة، بمدى انجاز البرامج المخططة، خصوصا في بناء معامل تمييع وناقلات وطاقات جديدة لاستقبال الغاز خارج المنطقة التقليدية التي توجد فيها هذه الطاقة حاليا. لأن نسبة 80 % من الطاقة المنصوبة في العالم موجودة في شرق آسيا وفي اليابان على وجه الخصوص، الذي يعتبر المستورد الأول للغاز المسال في العالم.

لتحقيق هذا الهدف، يجري حاليا انجاز 16 معمل تمييع بطاقة 60 مليار طن، وسترتفع طاقة التمييع عند الانتهاء من انجازها في أفق عام 2010 إلى 330 مليار طن (445 مليار م^3). ويبلغ عدد الناقلات المبرمجة والتي يجري أيضا بناء البعض منها إلى 105 ناقلات. وفي نفس الوقت فإن مجموع معامل إعادة تحويل الغاز من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية المبرمجة هو 89 معملا، منها 45 في الولايات المتحدة وحدها.

اذا عُلم أن القسم الأكبر من الاستهلاك الأمريكي في عام 2004 على سبيل المثال، و المقدر بـــ 635 مليار م^3 تم تلبيته بالإنتاج المحلي والقسم الباقي أو ما مقداره 120.6 مليار م^3 تم تلبيته عبر الاستيراد، منها 18.5 مليار م^3 فقط في صورة غاز مسال. وأن الولايات المتحدة لا تملك حاليا سوى 5 معامل فقط، فإن رقم 45 معملا جديدا يكشف من جهة عن توجه جديد في سياسة الولايات المتحدة نحو تنويع مصادر تموينها، وهي التي تغطي جل النقص الحالي في احتياجاتها بالواردات القادمة من كندا عبر الأنابيب. ومن جهة ثانية، عن بداية تحول كبيرة من وضعية البلد المنتج إلى وضع البلد المستورد.

ليس التوسع العمودي لسوق الاستهلاك، من خلال زيادة اعتماد المستهلكين الكبار على الإنتاج الخارجي لتلبية الطلب المحلي، هو المنتظر فقط، وإنما ينتظر أيضا التوسع الأفقي بانضمام أسواق واعدة كالصين والهند إلى نادي المستهلكين.

وإجمالا، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستمر ظاهرة " الهروب نحو الغاز الطبيعي"[1] ويتضاعف استهلاك الغاز في أفق 2030، وتنتقل مساهمته في مزيج الطاقة من 17 إلى 31 % في سنة 2030، مدفوعا إلى ذلك خصوصا بارتفاع الطلب من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية، الذي سيمثل في ذلك التاريخ نصف حجم الطلب على الغاز.[2]

الجدول الموالي يعطي لنا صورة عن تطور الطلب على الغاز إلى أفق سنة 2030.

الجدول رقم 22 : الطلب على الغاز الطبيعي في أفق 2030.

و: مليار م³

التعيين	2030/2002	2002	2010	2020	2030
أمريكا الشمالية	% 1.3	759	866	1002	1100
م.ت.ت.إ OCDE (بلدان أوروبا)	% 1.8	491	585	705	807
الاتحاد الأوروبي	% 1.8	471	567	684	786
م.ت.ت.إ OCDE (بلدان المحيط الهادي)	% 2.3	130	173	216	246
روسيا	% 1.5	415	473	552	624
الصين	% 5.4	36	59	107	157
الهند	% 5.0	28	45	78	110
البرازيل	% 5.8	13	20	38	64
إفريقيا	% 5.1	69	102	171	276
الشرق الأوسط	% 2.8	219	290	405	470
المجموع	% 2.3	2622	3225	4104	4900

Source : IEA, **World Energy Outlook 2004**, p.130.

المبحث الثاني : التغيرات الاقتصادية في صناعة المحروقات في العالم

إن معرفة وضعية أسواق المحروقات في العالم وحدها غير كافية لتكوين صورة كاملة وصحيحة عن الوضعية العامة السائدة في القطاع. وإنما يحتاج ذلك أيضا إلى معرفة الوضعية السائدة أيضا في صناعة المحروقات وهو ما سيقوم به هذا المبحث من خلال تحليل تطور متغيرات الاحتياطي والإنتاج والاستثمار. والآثار المترتبة على التغيرات الحاصلة.

[1] - تُستخدم العبارة الانجليزية " Dash for gas " للدلالة على الاهتمام الزائد بالغاز الطبيعي.
[2] IEA, **World Energy Outlook 2004**, Op.cit., p.131.

1- الاحتياطي :

إن شرح المفاهيم المختلفة للاحتياطي مسألة ضرورية. فلا معنى لتحليل المعطيات الخاصة بالاحتياطات، دون فهم المعاني المختلفة للاحتياطي.

أولا- مفهوم الاحتياطي :

يصعب أحيانا تقريب مفهوم الاحتياطي إلى الأذهان. لأنه ببساطة مفهوم مركب تقني اقتصادي، يتدخل في تحديده متغيران أساسيان هما السعر والتقدم التكنولوجي.[1]

الشكل رقم 06 : تصنيف موارد المحروقات والاحتياطات.

مجموع موارد البترول و الغاز في مكانها الأصلي	البترول والغاز المكتشف	التجاري	**الإنتاج**		
			مؤكد (م1)	مؤكد+محتمل (م2)	مؤكد + محتمل + ممكن(م3)
		غير التجاري	**الموارد غير المؤكدة**		
			التقدير الأدنى	التقدير المتوسط	التقدير الأعلى
			غير قابل للاسترجاع		
	البترول والغاز القابل للاكتشاف		**الموارد المستقبلية**		
			التقدير الأدنى	التقدير المتوسط	التقدير الأعلى
			غير قابل للاسترجاع		

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.72.

يجب بداية التمييز بين الموارد والاحتياطات، وكما هو واضح في الشكل، فإن معنى الموارد يغطي مجموع موارد البترول والغاز المتاحة في القشرة الأرضية، سواء المكتشفة أو غير المكتشفة. أما معنى الاحتياطات فيغطي القسم القابل للاسترجاع من هذه الموارد والقابل للتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق.[2]

---

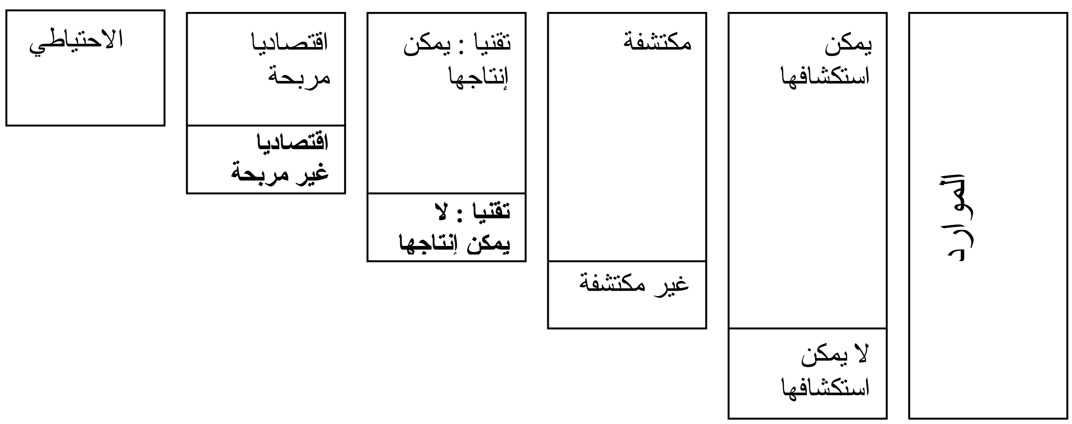
1 Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.06

2 Institut Français du Pétrole, **Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats** (Paris : Technip, 2002), pp.94-95.

يعبر مفهوم الاحتياطي بهذا المعنى عن حقيقة متغيرة مع الزمن، لأنه يخضع أولا للتطور التقني الذي يحدد الاحتياطات القابلة للاسترجاع[1]إلى الموارد المتاحة في نقطة زمنية محددة ويخضع ثانيا لشروط السوق التي تحدد الكميات القابلة للتسويق من هذه الاحتياطات القابلة للاسترجاع عند تلك النقطة. ويقدم الشكل التالي تمثيلا لمعنى هذا الاحتياطي :

وقد وضع جون نوال بولارد Jean-Noël Boulard من المعهد الفرنسي للبترول شكلا بيانيا آخر تمثيليا لمعنى الاحتياطي :

الشكل رقم 07 : من الموارد الى الاحتياطي.



Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.73.

وقد قام مؤتمر البترول العالمي World Petroleum Congress في عام 1997، بمعية جمعية متخصصة هي جمعية مهندسي البترول Society of Petroleum Engineers، باعتماد عدة مفاهيم رسمية للاحتياطات، بهدف إنهاء الخلط الحاصل والمتعمد أحيانا في تحديد هذه المفاهيم،[2] وهي كما يلي:

أ- الاحتياطات المؤكدة Prouvée وهي الاحتياطات التي يزيد احتمال إنتاجها بكيفية اقتصادية عن 90 % (أحيانا أزيد من 95 %) و يرمز لها بـــ (1P) أو (1م).

ب- الاحتياطات المؤكدة والاحتياطات المحتملة Probable، وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 50 %. ويرمز لمجموع النوعين بـــ(2P) أو (2م) .

ج- الاحتياطات المؤكدة والمحتملة والمُمكِنة Possible وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 10 % (أحيانا 5 % فقط) و يرمز لمجموع الأنواع الثلاثة بـــ (3P) أو (م3).

[1] - يحددها معدل الاسترجاع ، و هو يتراوح حاليا بين 30 و50% للبترول التقليدي (30 % بالشرق الأوسط وبين 40 و 50 % ببحر الشمال)، و هو في حدود 80 % بالنسبة للغاز الطبيعي. و هذا المعدل يتغير مع الزمن.

[2] Sadek BOUSSENA, Op.Cit, p.73

يمثل النوع الأخير من الاحتياطات (م3) الاحتياطات القصوى القابلة للاسترجاع Réserves ultimes récupérables. وهي الاحتياطات التي إذا ما طُرِح منها الإنتاج السابق يتم الحصول على الاحتياطات القصوى المتوفرة Réserves ultimes Disponibles. وقد قدرت أكبر هيئة متخصصة في هذا الميدان حجم هذا النوع الأخير من الاحتياطات[1] بحوالي 4903 مليار برميل معادل نفط لمجموع البترول والغاز.

الجدول رقم 23 : الاحتياطات القصوى المتوفرة

و: مليار برميل معادل نفط

الاحتياطات القصوى المتوفرة	التقدير الأدنى	التقدير الأقصى
البترول (بما فيه سوائل الغاز الطبيعي)	1894	2628
الغاز الطبيعي	1665	2275
المجموع	3559	4903

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.73

إذا كان مُهِمًا معرفة حجم الاحتياطات القصوى المتوفرة، فإن الطابع الاحتمالي لهذه الاحتياطات، يجعل الاعتماد عليها في التحليل ينطوي على محاذير كبيرة. وعليه يكفي إيراد أحجام الاحتياطات المؤكدة (م 1) والاستناد إليها لتحليل المعطيات.

ثانيا - احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

يوجد تقارب كبير في أرقام الاحتياطي البترولي المؤكد التي تنشرها مختلف المصادر. فعلى سبيل المثال قدرت بريتيش بتروليوم حجم هذا الاحتياطي في نهاية عام 2004 بـــ 1188 مليار برميل،[2] بينما قدّرته منظمة الأوبك بـــ 1144 مليار برميل.

وتجمع جل الدراسات الجيولوجية[3] على أن ثلثي هذا الاحتياطي متركز في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في السعودية والعراق وإيران والكويت والإمارات. وتملك السعودية وحدها ربع الاحتياطي العالمي. ويتوزع الباقي على مختلف مناطق العالم.

ومما يلفت الانتباه أيضا هو أن حجم الاحتياطات في العقدين الأخيرين قد زاد بشكل كبير في بلدان منظمة الأوبك على حساب البلدان الأخرى، فهذا الحجم الذي كان يمثل حوالي 67.7 % من الاحتياطات الكلية في سنة 1983، أصبح يمثل 78.4 % في نهاية عام 2004.

[1] المرصد الجيولوجي الأمريكي USGS (United States Geological survey)، الذي يعتبر المرجع الأول في العالم في هذا الميدان.
[2] BP, **BP Statistical Review of World Energy**, June 2005 (London: BP p.I.c, 2005), p.4.
[3] دراسات المرصد الجيولوجي الأمريكي خاصة.

الجدول رقم 24 : احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم

و: مليون برميل

مجموعات البلدان	1983	1986	1989	1992
أمريكا الشمالية	34167.7	32829.2	32400.8	28 838,1
أمريكا اللاتينية	90715.7	119118.8	121498.7	130 182,5
أوروبا الشرقية	65255.0	62135.0	59591.8	58 952,8
أوروبا الغربية	21984.8	19822.1	16892.1	17 385,1
الشرق الأوسط	397053.3	537183.6	663348.2	663 307,0
أفريقيا	57309.4	57364.6	58022.9	60 842,1
آسيا و الهادي	35382.9	37087.4	33674.6	35 444,6
مجموع العالم	701864.8	865440.7	985429.1	994 952,2
الأوبك	475295.0	643015.9	764829.9	773 702,3
نسبة الأوبك	67.7	74.3	77.6	77,8
مجموعات البلدان	**1995**	**1998**	**2001**	**2004**
أمريكا الشمالية	27 244,6	25 910,8	27 101,1	26 191,0
أمريكا اللاتينية	132 375,7	123 838,2	124 593,0	118 952,2
أوروبا الشرقية	58 960,8	73 714,4	81 431,4	91 467,5
أوروبا الغربية	20 990,4	18 348,3	19 410,3	17 391,6
الشرق الأوسط	665 394,4	677 606,2	698 638,3	739 135,6
أفريقيا	70 877,1	76 178,5	95 876,5	111 645,6
آسيا و الهادي	35 701,1	39 027,3	39 711,9	39 229,7
مجموع العالم	1 011 544,1	1 034 623,7	1 086 762,6	1 144 013,1
الأوبك	785 065,7	810 264,3	847 883,6	896 659,1
نسبة الأوبك	77,6	78,3	78,0	78,4

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, p.18

وتزداد أهمية التركز الجغرافي للاحتياطي في الشرق الأوسط، عندما ينظر إلى المسألة من زاوية المدة الافتراضية لحياة المكامن النفطية، وهي المدة التي تتحدد بمدى كثافة الاستغلال (معدل مجموع الإنتاج / مجموع الاحتياطي). حيث بالمستويات الحالية للإنتاج فسوف لن يكون الاحتياطي الأمريكي الحالي كافيا سوى لـــ 10 سنوات على الأكثر، في حين يصل المعدل في العربية السعودية مثلا إلى أزيد من 100 سنة، وهو ما يعني مزيدا من التركز في المستقبل، ولكن أيضا ودون أدنى شك مزيدا من الضغوط على الدول المنتجة.

وعلى كل، فإن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي في العالم هو في تراجع سنوي مستمر تقريبا، فهذا المعدل وفق بريتيش بتروليوم كان في سنة 1989 في حدود 44 سنة و انخفض في سنة 2003 إلى 40 سنة فقط.[1]

ثالثا - أنواع الاحتياطي من البترول الخام :

عند تحليل مسألة الاحتياطي لابد من الانتباه إلى نقطة على غاية من الأهمية، و هي التوزيع النوعي لهذا الاحتياطي. لأن نسب المشتقات البترولية المستخرجة من النفط الخام تختلف بحسب اختلاف أنواع البترول، كما تختلف المعالجة التي يخضع لها كل نوع.

يميز المعهد الأمريكي للبترول American Petroleum institute بين ثلاثة أنواع من البترول التقليدي هي : الخفيف والمتوسط والثقيل. وقد اعتمد المعهد في هذا التصنيف على درجة كثافة الخامات، فالنوع الخفيف تزيد درجته (درجة API) عن 31.1، و تتراوح درجة النوع المتوسط بين 22.3 و31.1 و تتراوح درجة النوع الثقيل بين 10 و22.3.

و يتوزع احتياطي البترول وفق هذا التصنيف كما يلي:

الجدول رقم 25 : التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.

النوع	درجة API	النسبة %	يتركز في :
الخفيف	أكبر من 31.1°	25 %	الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أوروبا
المتوسط	بين 22.3° و 31.1°	65 %	الشرق الأوسط خاصة
الثقيل	بين 10° و 22.3°	10 %	أمريكا اللاتينية خاصة

Source: site internet www.unctad.org

إن لهذا التمييز أهمية كبيرة، لأن الطلب على النفط الخام في السوق الدولية حاليا متوجه بشكل أكبر نحو النوع الخفيف الأكثر سهولة من حيث المعالجة، والأنسب لاشتقاق المنتجات الخفيفة الأكثر طلبا في السوق، و التي هي وقود السيارات.

رابعا - الاحتياطات النفطية الجديدة :

لم يكن قطاع المحروقات إلى وقت قريب يعرف سوى أنواع النفط التقليدي، إلى أن بدأت في السنوات الأخيرة أنواع جديدة من النفط غير التقليدي، وهي الأنواع هي التي تقل فيها درجة API عن 10 درجات، في اقتحام السوق النفطية، بعد الشروع في استغلالها في بعض المناطق بكندا وفنزويلا. مما ينبئ باحتمال حدوث انقلاب حقيقي في السوق النفطية الدولية بسبب ضخامة احتياطي هذه الأنواع النفطية الجديدة.

[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.05.

الجدول رقم 26 : أنواع النفط غير التقليدي.

أنواع البترول غير التقليدية	الاحتياطي%	كلفة إنتاج البرميل	يتركز في :
البترول فائق الثقل Extra-lourd	% 23	بين 22 و 45 دولار	فنزويلا (حزام الأورينوك)
الرمال الزفتية والزفت الطبيعي	% 39	بين 35 و 55 دولار	كندا (مقاطعة ألبرتا)
الصخور الزفتية	% 38	بين 35 و 55 دولار	الولايات المتحدة

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.82.

إذا كان استغلال هذه الاحتياطات حاليا تعترضه عقبات تقنية واقتصادية كبيرة، فإن ضخامة حجمها المقدّر بحوالي 7000 مليار برميل،[1]وتركزها الجغرافي يعطيها أهمية استثنائية، خصوصا في أفق ينبئ بأن عصر البترول الرخيص قد انقضى، وأن الأسعار ستبقى في مستويات مرتفعة نسبيا، ما يسمح في ضوء التقدم التقني المطرد بضمان المردودية عند الاستغلال.

خامسا - احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

إذا كان تقدير الاحتياطي النفطي يثير اختلافا بين ما يمكن تسميته بـــ "مدرسة الاقتصاديين " ومدرسة علماء الجيولوجيا"، حيث ينظر كل طرف إلى المسألة من زاويته الخاصة. فإن تقدير احتياطي الغاز الطبيعي لا يثير هذا الاختلاف، وتقدر الاحتياطات القصوى المتوفرة بين 1665 و2275 مليار برميل معادل بترول. أما الاحتياطات المؤكدة فهي في حدود 179 تريليون م^3.

الجدول رقم 27 : احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم.

و: مليار متر مكعب

مجموعات الدول	1991	1994	1997	2000	2003
أمريكا الشمالية	7 442	6 538	6 545	6 708	7 105
أمريكا اللاتينية	7 656	7 868	8 087	7 814	7 842
أوروبا الشرقية	55 755	58 806	57 709	56 562	56 775
أوروبا الغربية	5 585	5 781	7 161	7 050	6 263
الشرق الأوسط	43 138	46 008	49 795	59 811	72 766
أفريقيا	9 603	9 223	10 635	12 463	13 966
آسيا و الهادي	10 933	12 732	12 582	13 686	15 073
مجموع العالم	140 113	146 956	152 513	164 094	179 789
الأوبك	55 609	57 993	63 271	74 847	88 718
نسبة الأوبك	% 39,7	% 39,5	% 41,5	% 45,6	% 49,3

Source: OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2004**, p.20.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.81.

يلاحظ من الجدول أن احتياطي الغاز الطبيعي أقل تركيزا من الناحية الجغرافية مقارنة باحتياطي النفط. فخلافا للنفط الذي يتركز في الشرق الأوسط بنسبة ثلثي الاحتياطي العالمي. فإن احتياطي هذه المنطقة لا يتجاوز في حالة الغاز الطبيعي 40 % تقريبا. الشيء الذي يعطي الغاز أهمية إضافية في عيون البلدان المستهلكة الرئيسية، حتى و إن كانت روسيا وحدها مسيطرة على أزيد من ربع الاحتياطي العالمي.

لكن الإشكال المطروح بالنسبة للغاز الطبيعي رغم ارتفاع معدل الاسترجاع الذي هو في حدود 80 %،[1]هو في صعوبة استغلال قسم من هذه الاحتياطات الموجود في المناطق البعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية، لأن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وحتى المستثمر كثيرا ما يمتنع عن الاستثمار في هذه المناطق لأنها عملية غير مُجزية.

الجدول رقم 28 : أهم البلدان المالكة للاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في 2004.

و: مليار متر مكعب

الترتيب	البلـــــد	الاحتياطي المؤكد	النسبة %
01	روسيا	48000	26.7
02	إيران	27500	15.3
03	قطر	25800	14.4
04	السعودية	6800	3.8
05	الإمارات العربية المتحدة	6100	3.4
06	الولايات المتحدة	5300	2.9
07	نيجيريا *	5000	2.8
08	الجزائر	4600	2.5
09	فنزويلا	4200	2.4
10	العراق **	3200	1.8
11	كازاخستان	3000	1.7
12	تركمنستان	2900	1.6
13	اندونيسيا	2600	1.4
14	استراليا / ماليزيا	2500	1.4
15	النرويج	2400	1.3

Source : BP, **BP statistical Review of World Energy June 2005**, p.20.

* نصف غاز نيجيريا عبارة عن غاز مرفق بالبترولAssocié.

** معظم غاز العراق هو غاز مرفق.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.330

2- إنتاج المحروقات في العالم :

في هذا الجزء يتم بحث تطور إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي في العالم.

أولا - تطور إنتاج البترول الخام:

تكشف المقارنة السريعة للأرقام المتعلقة بمستوى إنتاج النفط الخام التي تنشرها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، عن وجود شيء من التباين والاختلاف في هذه الأرقام، غير أن هذا التباين ليس كبيرا بالدرجة التي تفقد التحليل معناه، فثمة اتفاق بين هذه الهيئات والمنظمات بأن مستوى الإنتاج العالمي لم يتراجع منذ بداية التسعينيات وهو في تطور مستمر. فوفق أرقام منظمة أوبك على سبيل المثال، فإن إنتاج النفط الخام في العالم قد ارتفع من مستوى 59.1 مليون برميل يوميا سنة 1990 إلى مستوى 71.7 مليون ب/ي في نهاية سنة 2005، وكانت مساهمة الأوبك في هذا الإنتاج على التوالي هي 22.0 و30.6 مليون ب/ي، بما يعني تحسن مساهمة الأوبك بأكثر من 5 نقاط حيث أصبحت هذه المساهمة تمثل 42.71 % من مجموع الإنتاج العالمي في سنة 2005، بعد أن كانت في حدود 37.3 % في سنة 1990.

الجدول رقم 29 : إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات.

و: ألف برميل يوميا

المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	8562	8143	7865	7227	7191	6480
أمريكا اللاتينية	6871	7350	8148	9122	9491	10206
أوروبا الشرقية	11275	7922	6930	7212	9036	11098
أوروبا الغربية	4098	4823	6181	6176	5949	4904
الشرق الأوسط	19076	18264	19012	20283	18649	22783
أفريقيا	5961	6166	6419	6351	9449	8856
آسيا و الهادي	6269	6462	7025	7109	7279	7433
مجموع العالم	59116	59133	61583	63483	64046	71762
الأوبك	22021	24230	24769	26227	24322	30673
نسبة الأوبك	% 37.3	% 41.0	% 40.2	% 41.3	% 38.0	% 42.7

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.24.

تحليل مستوى الإنتاج من زاوية التركز الجغرافي يبين أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال هي من يستأثر بالقسم الأكبر من هذا الإنتاج، حيث قُدّر مثلا في سنة 2005 بـــ 22.7 مليون

ب/ي، أي ما نسبته 32 % من الإنتاج العالمي لتلك السنة، في وقت تتجاوز فيه بالكاد بعض المناطق كأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية سقف 10 مليون ب/ي. وحتى منطقة أوروبا الشرقية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة الشرق الأوسط بحجم في حدود 11 مليون ب/ي، لا تزال مساهمتها في الإنتاج العالمي أقل من نصف مساهمة منطقة الشرق الأوسط، و في حدود 16 % من حجم الإنتاج العالمي، رغم العودة القوية للإنتاج الروسي الذي يمثل أغلب إنتاج هذه المنطقة، بعد أعمال التوسيع التي أنجزتها روسيا في موانئها والتي سمحت لها برفع قدرتها التصديرية، وبالتالي رفع حجم الإنتاج.

ويعزى ارتفاع الإنتاج النفطي في العالم في السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن معدلات الاسترجاع بفضل التطور التكنولوجي وإلى انفتاح الكثير من الدول المنتجة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا - تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي :

تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العقدين الأخيرين بشكل محسوس، خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بفضل التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي نتيجة ازدياد الطلب عليه. وبفضل التقدم التكنولوجي الحاصل في ميدان استغلال الغاز المصاحب للبترول، حيث تحققت نقلة نوعية من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل إلى مستويات مقبولة ومجزية من الناحية الاقتصادية، وهو ما شجع كل البلدان المنتجة على الشروع في عمليات استخلاص الغاز من البترول وتحويله إلى سوائل هيدروكربونية، وهو الذي كان يحرق من قبل عند فوهة البئر لانعدام إمكانية استغلاله.

بتوفر هذه الإمكانية زاد الاهتمام بهذه السوائل وشهد إنتاجها تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، وقد ساهم في تلبية قسم من الطلب على المشتقات الهيدروكربونية في السوق الدولية، وخفّف بالنتيجة الضغط على المشتقات البترولية الأخرى، والمسألة حسب التوقعات مرشحة لتعرف مزيدا من الأهمية في المستقبل، وعلى سبيل المثال فقد كان إنتاج هذه السوائل بين عامي 2001 و2005 كما يلي :

الجدول رقم 30: إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم 2001-2005

و: ألف ب/ي

التعيين	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع إنتاج العالم	6755.0	6957.0	7306.0	8385.0	8427.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005، ص.137.

قدّم الجدول صورة واضحة عن تطور إنتاج سوائل الغاز في السنوات الأخيرة (2001-2005) وبين المكانة التي أصبحت تحتلها في الهيكل العام لإنتاج المحروقات، حيث بلغ مجموع إنتاجها في سنة 2005 حوالي 8.5 مليون برميل يوميا.

ثالثا - إنتاج الغاز الطبيعي المسوق[1] في العالم :

لعبت الاعتبارات البيئية والجيوسياسية الجديدة والتطور التكنولوجي في مجال إنتاج ونقل الغاز الطبيعي دورا أساسيا في زيادة أهمية هذا الأخير في ميزان الطاقة العالمية، حيث كان استهلاكه ينمو بشكل كبير، الأمر الذي سمح بزيادة الإنتاج وتثمين هذا المورد الطبيعي الهام.

لقد شهد إنتاج الغاز الطبيعي المسوق منذ بداية التسعينيات ارتفاعا مستمرا، مدفوعا في ذلك بالزيادة الواضحة في الطلب، وقد تركز القسم الأكبر من الإنتاج في منطقة أوروبا الشرقية وخصوصا روسيا، حيث مثل إنتاجها في نهاية عام 2005 حوالي 29 % من مجموع الإنتاج العالمي، ثم تليها منطقة أمريكا الشمالية بحجم إنتاج قريب، حوالي 702 مليار متر^3.

تأتي المناطق الأخرى بعد منطقتي أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية بأحجام إنتاج مختلفة، تتراوح بين حوالي 171 مليار متر^3 في إفريقيا (6 % من الإنتاج العالمي) و368 مليار متر^3 في منطقة آسيا والهادي (13 %).

الجدول رقم 31 : الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم حسب الجهات.

و:مليون متر مكعب

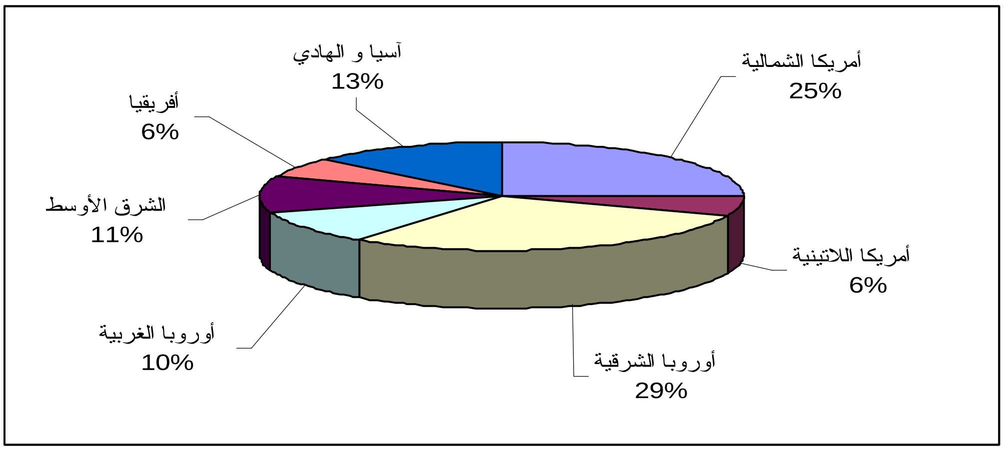
المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	611194	651464	697549	710710	723856	702153
أمريكا اللاتينية	85696	93043	109950	125251	139215	174800
أوروبا الشرقية	852500	791430	740350	726720	761100	821430
أوروبا الغربية	203850	231280	278990	277020	293940	292240
الشرق الأوسط	105740	135910	159962	196193	247860	306330
أفريقيا	70890	79452	88084	113797	134344	171735
آسيا و الهادي	151170	183810	227740	258390	299010	368200
مجموع العالم	2081040	2166389	2302625	2408081	2599325	2836888
الأوبك	225656	268155	312256	367251	417589	498375
نسبة الأوبك	% 10.8	% 12.4	% 13.6	% 15.3	% 16.1	% 17.6

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.26.

[1] - يشتمل الغاز الطبيعي المسوق أو التجاري الكميات التي تم إنتاجها وتسويقها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، في الغالب الأسواق الداخلية، وتستثنى منه كميات الغاز المحروقة أو المفقودة أو التي يعاد حقنها في الآبار لتحسين مردودية المكامن النفطية.

ما يمكن تسجيله بخصوص الإنتاج هو أنه لا يتوزع سوى على عدد محدود من البلدان في كل منطقة، وأحيانا يكاد يمثل نصيب بلد واحد إنتاج المنطقة كلها، كما هو الشأن بالنسبة للإنتاج الروسي في منطقة أوروبا الشرقية، وقريب من ذلك الأمر في منطقة أوروبا الغربية حيث الحضور الكبير للنرويج والمملكة المتحدة وهولندا، وفي إفريقيا إنتاج الجزائر ونيجيريا وفي الشرق الأوسط إنتاج قطر وفي أمريكا الشمالية الولايات المتحدة وكندا... وهلم جرا.

الشكل رقم 08 : توزيع الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم في سنة 2005.



3- تكرير البترول في العالم

يحتاج تحليل إنتاج المشتقات النفطية إلى معرفة طاقة التكرير المنصوبة أولا.

أولا - طاقة التكرير المنصوبة :

تميزت السوق النفطية قبل عام 1995 بوجود فائض كبير في طاقة التكرير، ساهم كثيرا في وفرة المشتقات النفطية وفي تقليص الضغط على أسعارها في السوق. لكن بعد ذلك العام، تراجعت هذه الطاقة تدريجيا حتى بلغت مستويات متواضعة، وذلك بفعل تغير هيكل الطلب العالمي على هذه المشتقات،حيث أصبح الطلب يتجه أكثر نحو المنتجات الخفيفة، وخصوصا وقود السيارات.

وفي التسعينيات أيضا دخل على الخط بُعدٌ آخر، لم يكن موجودا من قبل، هو البعد البيئي، عمّق المشكل المطروح، حيث أصبح مطلوبا في منتجات التكرير، خصوصا وقود السيارات، أن تكون ذات نوعية جيدة وبمواصفات محددة، وكثيرا ما تختلف من بلد لآخر، بل ومن فترة زمنية لأخرى، وهو ما لا تستطيع جل معامل التكرير التقليدية أن تقدمه دون إجراء تغييرات جوهرية مكلفة على تجهيزاتها.[1]

---

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.38.

الجدول رقم 32 : توزيع قدرة التكرير في العالم حسب الجهات

و: 1000 برميل/ يوم calendar day

المناطق	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	17 705	17 419	17 628	18 445	18 686	19314
أمريكا اللاتينية	7 539	7 388	7 923	8 107	8 129	7980
أوروبا الشرقية	12 203	12 305	11 976	9 972	10 086	9859
أوروبا الغربية	14 974	14 758	14 864	14 983	15048	15445
الشرق الأوسط	5 267	5 559	5 781	6 338	6570	6995
أفريقيا	2 820	2 781	2 888	3 258	3 304	3241
آسيا و الهادي	13 207	14 992	16 867	21296	21259	23900
مجموع العالم	73 715	75 201	77 927	82289	83081	86735
الأوبك	7 406	7 740	8 067	8850	8 666	9234
نسبة الأوبك	10,10	10,30	10,40	10,80	10,70	10,60

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.26.

الجدول يُبين أنه على خلاف إنتاج النفط الخام الذي يتركز بشكل كبير في دول أوبك ودول نامية أخرى، فإن قدرة التكرير تتركز أساسا بالدول الصناعية الكبرى، ففي أمريكا الشمالية وحدها تمثل هذه الطاقة في عام 2003 ما نسبته 22 % من مجموع طاقة التكرير في العالم، وفي أوروبا الغربية تمثل حوالي 18 %، في وقت بالكاد تتجاوز الطاقة المنصوبة في منطقة الشرق الأوسط كلها نسبة 8 %.

إذا كان مبررًا تنصيبُ طاقة تكرير كبيرة في الولايات المتحدة، على اعتبار هذا البلد بلدا منتجا ومستهلكا كبيرا في نفس الوقت، فبماذا يمكن تفسير امتلاك بلد كإيطاليا لـــ17 معمل تكرير بطاقة في حدود 2.3 مليون برميل يوميا في عام 1999،[1] وهو بلد غير منتج أصلا للنفط الخام؟ سوى بسعي الدول الصناعية من خلال ذلك إلى الاستئثار بقسم هام من القيمة المضافة، ومنع الدول المالكة للاحتياطي من السيطرة على كل السلسلة البترولية.

ثانيا - مخرجات التكرير:

من الطبيعي أن يكون إنتاج المشتقات النفطية على صورة قدرة التكرير المنصوبة، ويتركز معظم الإنتاج في البلدان الصناعية.

[1] PAUL HORSNELL, «Mediterranean Basin in the World Petroleum Market » (Oxford : Oxford University Press, 2000), p.16.

الجدول رقم 33 : مخرجات التكرير في العالم.

و: 1000 برميل يوميا

المناطق	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	16911,2	17628,6	18675,2	19305,1	19697,8	20507,7
أمريكا اللاتينية	5777,4	6258,2	6554,7	6653,1	7076,2	7448,7
أوروبا الشرقية	9202,5	5996,7	5839,8	5828,0	6652,3	6952,8
أوروبا الغربية	13436,9	14266,8	14885,9	14833,1	15012,0	15734,0
الشرق الأوسط	3696,4	4864,9	5190,6	5534,2	5944,3	6365,9
أفريقيا	2217,9	2238,1	2403,9	2442,0	2719,8	3003,2
آسيا و الهادي	11758,2	13819,5	16351,5	17843,9	18173,9	19333,9
مجموع العالم	63000,6	65072,7	69901,6	72439,5	75276,2	79346,1
الأوبك	5593,4	6698,1	7425,4	7676,0	8033,7	8869,0
نسبة الأوبك	8,9	10,3	10,6	10,6	10,7	11,2

Source : OPEC, **Annual Report 2006**, p.28.

تحليل معطيات الجدول يبين أن منطقة أمريكا الشمالية تأتي في المقدمة بحجم إنتاج يزيد قليلا عن 20 مليون برميل يوميا في عام 2006، ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة آسيا والهادي بحجم إنتاج يزيد قليلا هو الآخر عن 19 مليون برميل يوميا، و قريبا من ذلك إنتاج أوروبا الغربية بـــ15.7 مليون برميل يوميا، ثم يأتي بعد ذلك إنتاج المناطق الأخرى بعيدا عن إنتاج المناطق الثلاثة الأولى، حيث بالكاد يقترب أفضلها وهي منطقة أمريكا اللاتينية من مستوى 7.5 مليون برميل يوميا، أما منطقة الشرق الأوسط وهي التي يتركز فيها ثلثي الاحتياطي العالمي فتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بطاقة إنتاج قصوى تقدر بـــ 6.3 مليون برميل يوميا، أي ما يمثل نسبة 8 % فقط من مجموع الإنتاج العالمي، وفي ذيل الترتيب المنطقة الإفريقية بـــ 3 مليون برميل يوميا.

4 - آفاق تطور الاستثمار في قطاع المحروقات بالعالم :

تقدّر الوكالة الدولية للطاقة قيمة الاستثمارات المطلوبة لمواجهة ارتفاع الطلب في قطاع المحروقات للفترة 2001-2030، [1]في ضوء توقعات تطور الاستهلاك في العالم، بما يزيد عن 6.2 تريليون دولار، أي بحجم استثمار سنوي متوسط في حدود 208 مليار دولار. وتتوزع هذه القيمة على الاستثمار الموجه لتجديد الاحتياطات وتعويض الإنتاج السابق والاستثمار الموجه لتوسيع البنية التحتية القائمة حاليا وتجديد ما ينتظر إهتلاكه قبل انقضاء الفترة المعنية.

[1]- الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن الإنفاق الرأسمالي على ما يلي: بالنسبة لقطاع النفط : الاستكشاف، التطوير، التكرير، الناقلات، أنابيب النفط وتجهيزات إنتاج النفط غير التقليدي. بالنسبة لقطاع الغاز : الاستكشاف، التطوير، التمييع، التخزين، ناقلات و أنابيب نقل وتوزيع الغاز.

الجدول رقم 34 : الاستثمارات المطلوبة في قطاع المحروقات بالعالم للفترة 2001-2030.

و: مليار دولار (دولار سنة 2000)

البيان	2000	2001-2010	2011-2020	2021-2030	2001-2030
قطاع البترول	87	916	1045	1136	3096
قطاع الغاز	80	948	1041	1157	3145
مجموع قطاع المحروقات	167	1864	2086	2293	6241
المتوسط السنوي	167	186.4	208.6	229.3	208

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.42.

إذا كان الهدف الأساسي من الاستثمارات المطلوبة في قطاعي النفط والغاز في البلدان المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو الاستجابة بالأساس للطلب الداخلي بهذه البلدان وهي بلدان صناعية كبيرة في مجموعها. فإن قسما معتبرا من حجم الاستثمار في البلدان غير المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو في حدود 40 %، الغرض منه هو الاستجابة لارتفاع الطلب الخارجي، خصوصا في بلدان المنظمة السالفة الذكر.[1]

أولا: آفاق تطور الاستثمار في قطاع البترول.

تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع حجم الطلب على البترول في أفق 2030 إلى حوالي 120 مليون برميل يوميا، بعد أن كان في حدود 77 مليون ب/ي في سنة 2002. وتحتاج تلبية هذة الزيادة في الطلب إلى استثمارات في حدود 3000 مليار دولار، أي ما يعادل 105 مليار دولار سنويا.

وتقدر الاستثمارات المطلوبة في قطاع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 72 %، وذلك لتعويض إنتاج الآبار الحالية التي شارفت على النضوب وتعويض إنتاج الآبار المزمع اكتشافها لاحقا والتي ستنضب بدورها قبل الأجل المضروب.[2] فيما يتوزع القسم الباقي من الاستثمارات على أنشطة قطاع المصب، خصوصا التكرير والنقل، حيث يتوقع إنفاق ما قدره 412 مليار دولار في مجال التكرير، للاستجابة لزيادة الطلب وللتكيف مع المواصفات التقنية الجديدة، فيما يكون نصيب قطاع النقل في حدود 257 مليار دولار، لإنفاقها على اقتناء ناقلات نفطية جديدة ومد الأنابيب لنقل الإنتاج نحو مناطق الاستهلاك، حيث يتوقع أن تنمو التجارة البينية الدولية للبترول الخام والمشتقات النفطية في أفق سنة 2030 بنحو 80 % مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في سنة 2000.

---

[1] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, **World Energy investment Outlook 2003**, p.42.
[2] Sadek BOUSSENA, Op.Cit, pp.40-41.

من جهة أخرى، يُقدر أن يكون حجم الاستثمار المطلوب لتعبئة الموارد النفطية غير التقليدية التي يتوقع أن تساهم بنسبة 8 % في العرض العالمي الكلي في سنة 2030، بـــ 205 مليار دولار.

الجدول رقم 35 : تطور العرض الكلي للبترول والبنية التحتية.

المصدر	التعيين	الوحدة	2000	2030	المتوسط السنوي للنمو %
البترول	الإنتاج	مليون برميل/ يوميا	75	120	1.6
	قدرة التكرير	مليون برميل/ يوميا	82	121	1.3
	قدرة النقل	مليون طن ساكن DWT .	271	522	2.2

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.43.

ثانيا: آفاق تطور الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي.

تشير كل التوقعات أن معدلات استهلاك الغاز الطبيعي سوف تكون الأسرع في المستقبل من بين كل مصادر الطاقة، ويتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك من 2.5 تريليون م^3 سنويا في سنة 2000 إلى حوالي 5.3 تريليون م^3 في أفق 2030، ما يعني ضرورة تعبئة احتياطات إضافية في حدود 9 تريليون م^3 للفترة 2001-2030 لتعويض الإنتاج الحالي والمستقبلي.[1]

تستلزم تعبئة الطاقة الإضافية المطلوبة في قطاع الغاز الطبيعي استثمارا في حدود مبلغ 3.1 تريليون دولار، موزعة بين الاستكشاف والتطوير بـــ 1.7 تريليون دولار، أي ما نسبته 55 % من حجم الإنفاق الكلي، والإنفاق على مد الأنابيب وبناء سلسلة عرض الغاز المسال (معامل تسييل الغاز، ناقلات، معامل إعادة الغاز إلى الحالة الغازية) وإنشاء شبكات التوزيع المحلية سواء نحو المستهلك النهائي أو نحو محطات توليد الكهرباء بـــ 1.4 تريليون دولار.

الجدول رقم 36 : تطور العرض الكلي للغاز الطبيعي و البنية التحتية.

المصدر	الاستثمار في	الوحدة	2000	2030	متوسط النمو السنوي %
الغاز	الإنتاج	مليار متر مكعب	2513	5280	2.5
	أنابيب النقل	ألف كلم	1139	2058	2.0
	أنابيب التوزيع	ألف كلم	5007	8523	1.8
	التخزين	مليار متر مكعب	328	685	2.5

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.43.

[1] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, Op.cit, p.43.

إذا كانت عوامل جيو سياسية و بيئية كثيرة تدفع في اتجاه زيادة الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، فإن عوامل أخرى تعترض ذلك. ويأتي في مقدمة هذه العوامل ارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال فإن كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الغاز لإنتاج وحدة متساوية من الطاقة تمثل 6 أضعاف كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الفحم. وهذه الوضعية تطرح مشكلة تنافسية القطاع لجلب رؤوس الأموال الضرورية.

المبحث الثالث : التقدم التكنولوجي في قطاع المحروقات وآثره.

لم يحقق قطاع المحروقات قبل عام 1973 طفرة تكنولوجية كبيرة كالتي تحققت بعد الصدمة النفطية لذلك العام، وذلك بسبب الوضعية العامة السائدة في القطاع في تلك الفترة، حيث لم تكن شروط الاستكشاف والإنتاج القائمة تحفز على تكثيف جهود البحث والتطوير، وهو ما انعكس على التطور التكنولوجي في القطاع.

وقد كانت تلك الوضعية نتيجة لتفاعل عوامل عديدة، من بينها:

- انخفاض تكاليف الاستغلال في المناطق التقليدية.
- ضعف الدافع للإنفاق في مجال تطوير البحث والاستكشاف في المناطق غير التقليدية الصعبة لدى الشركات النفطية الكبيرة التي كانت تبسط احتكارا شبه كامل على احتياطات ضخمة، ولم تكن متحمسة لاستكشاف مناطق جديدة، تحتاج إلى استثمارات ضخمة، خصوصا في ظل وجود احتياطات كبيرة قابلة للاستكشاف في المناطق التقليدية و بأقل التكاليف.
- وجود شعور عام بوفرة النفط في هذه الفترة، وذلك نتيجة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ودخول عدد من الحقول النفطية الضخمة في مرحلة الإنتاج، خصوصا في الشرق الأوسط. وقد زاد احتكار الشركات النفطية الكامل للسوق في تعزيز هذا الشعور، حيث كان الشعار السائد عند هذه الشركات في تلك المرحلة هو " من البئر إلى المضخة ".

تغيرت النظرة التقليدية إلى وفرة النفط رأسا على عقب بعد حدوث الصدمة النفطية وبروز موجة التأميم في السبعينيات، وما صاحب ذلك من تنامي لدور البلدان المنتجة في الأسواق الدولية. إذ استشعرت الشركات النفطية أخيرا أهمية الاستثمار في مناطق أخرى غير المنطقة التقليدية، بعد فقدها السيطرة الكاملة التي كانت لها على الاحتياطي والإنتاج. وقد حفز الاتجاه الجديد هذه الشركات النفطية والشركات الصناعية التي تتعامل معها، على زيادة الإنفاق على برامج البحث والتطوير التكنولوجي، حتى تتمكن من تحسين الشروط التقنية للاستكشاف والاستغلال في مناطق أخرى لم يكن ممكنا من قبل استكشافها واستغلالها بالشروط الاقتصادية المقبولة والشروط التقنية المتاحة، سواء بسبب وقوعها في مناطق نائية وبعيدة أو بسبب تركيبتها الجيولوجية المعقدة.

من جهة ثانية، أشعرت المعطيات الجديدة في سوق البترول الدول المستهلكة بضرورة تطوير استعمال مصادر طاقة بديلة، وساهمت بطريقة غير مباشرة في إبراز أهمية الغاز الطبيعي، وهو ما شجع الشركات والهيئات المتخصصة على تكثيف جهود البحث والتطوير التكنولوجي في هذا القطاع أيضا.

ويمكن تحديد أهم مظاهر التطور التكنولوجي المحقق وأثره في قطاعي البترول والغاز في فترة ما بعد عام 1973 كما يلي :

1- التطور التكنولوجي في قطاع النفط وأثره.

شمل التطور التكنولوجي في قطاع النفط كل النشاطات المرتبطة بمجالات الاستكشاف والاستغلال، وأهم هذه التطورات هي :

أولا – تحسين طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد.

أحرزت الصناعة النفطية تحسنا واضحا في ميدان الاستكشاف في العقود الأخيرة، وذلك نتيجة زيادة التحكم في طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد (3D).[1] وساعد هذه التحسين في دراسة محتويات باطن الأرض بشكل أفضل، وتحديد مواضع حفر الآبار البترولية الاستكشافية و التطويرية بشكل أدق.

وقد توسعت معظم الشركات العاملة في القطاع النفطي في استعمال هذه الطريقة، رغم ارتفاع تكلفتها مقارنة بالطريقة التقليدية ذات البعدين (2D). وسمح ذلك برفع معدل نجاح عمليات الاستكشاف إلى 70 %، وهو الذي كان يتراوح من قبل أثناء استعمال طريقة البعدين (2D) بين 30 و 40 %.[2]

ثانيا - تحسين تصميم الآبار وتطوير تقنيات الحفر.

تحقق تطور كبير في ميدان رسم وانجاز التصاميم المعقدة للآبار، وسمح ذلك بتطوير تقنيات جديدة في الحفر، كتقنية حفر البئر ذات القطر الصغير (slim hole)، وتقنية الحفر المنحرف أو الحفر الأفقي التي انتشر استعمالها على نطاق واسع، و القائمة على مبدأ حفر بئر واحدة تتفرع داخلها عدة آبار لاستغلال نفس الحقل النفطي، الذي كان يحتاج من قبل إلى حفر مجموعة من الآبار في مواضع متفرقة ومتباعدة.

---

[1] تقوم هذه الطريقة على تقنية تعمد إلى إثارة تفجيرات في باطن الأرض تنجم عنها موجات ارتدادية تنتشر في المنطقة المستكشفة، ويتم تسجيل أصداء هذه الموجات بأجهزة استقبال خاصة يتم وضعها في مواضع عديدة بحيث تغطي مساحة معينة، لتخضع بعد ذلك المعلومات المستقاة للتحليل بواسطة برامج كمبيوترية متطورة. وهي طريقة تختلف عن طريقة البعدين 2D، التي تعتمد هي الأخرى طريقة التفجير ولكن تستعمل خط واحد من أجهزة الإرسال والاستقبال، وبالتالي فكمية المعلومات المتحصل عليها تكون أقل بكثير.

[2] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG، تاريخ الزيارة 20 أبريل 2006.

وقد ساهمت هذه الطريقة الأخيرة على سبيل المثال في تخفيض تكاليف الاستغلال بشكل كبير، وذلك من خلال تخفيضها عدد التجهيزات والهياكل المطلوبة في عملية الاستغلال، خصوصا المسالك والقنوات ومراكز التخزين. كما ساهمت هذه الطريقة في تخفيض حجم الأضرار التي تلحق بالبيئة والتكاليف المرتبطة بذلك، فهي لا تستدعي سوى حفر بئر واحدة بدلا من آبار عديدة.[1]

ثالثا - تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق الاستخراج :

يسود تصور خاطئ عند غير العارفين بالصناعة النفطية بأن مكامن الاحتياطات البترولية شبيهة بالأحواض المائية الموجودة في باطن الأرض، وأن مستوى احتياطي هذه المكامن معروف بشكل دقيق، وهذا غير صحيح. فالمكامن النفطية في شكل تكوينها عبارة عن كتلة من الصخور التي تحمل في مسامها المادة الأساسية المكونة للنفط والتي هي الكيروجين. أي أن هذه المكامن أشبه ما تكون بمادة الإسفنج، ما يعني أن استغلالها الجيد يتوقف أولا على تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق استخراج النفط الموجود في هذه الصخور. فكلما توفرت معلومات جيوفيزيائية دقيقة حول المكامن وتحسنت أدوات وأساليب الاستخراج، كلما سمح ذلك باسترجاع كميات أكبر وإطالة أعمار المكامن النفطية.

وعليه، يتضح من هذا الشرح أن أهم ما يمكن أن يساهم به التقدم التقني في مجال الاستغلال هو تحسين مستوى معرفة المكامن النفطية وتطوير تقنيات وطرق الاستخراج من أجل تحسين معدل الاسترجاع. لأن تحسين هذا المعدل معناه زيادة حجم الإنتاج وزيادة حجم الاحتياطات. وفي هذا الشأن، تؤكد جل الدراسات التقنية أن تحسين معدل الاسترجاع بنقطة واحدة على المستوى العالمي معناه توفير احتياطات إضافية كافية لاستهلاك سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل.

وقد تحسن معدل الاسترجاع المتوسط بفضل التطور التكنولوجي بشكل كبير في العقود الأخيرة، وعلى سبيل المثال فقد كان هذا المعدل في بداية السبعينيات يتراوح بين 15 و20 % على المستوى الدولي، ثم قفز في سنة 2000 إلى مستوى يتراوح بين 30 و35 %. و يتوقع أن يرتفع في المستقبل بـــ 10 إلى 15 نقطة أخرى ليصل إلى حدود 50 %. وإذا ما صدقت هذه التوقعات الأخيرة، فإن الخبراء يقدرون الإضافة الصافية إلى حجم الاحتياطات المؤكدة الحالية المقدرة بـــ 135 مليار طن بين 70 و100 مليار طن.[2]

من جهة أخرى، فلقد أدى تطور المعلومات حول المكامن وتحسن طرق الاستخراج إلى تحسين شروط الإنتاج وتخفيض تكاليف الاستغلال، خصوصا في المناطق غير التقليدية التي كانت

---

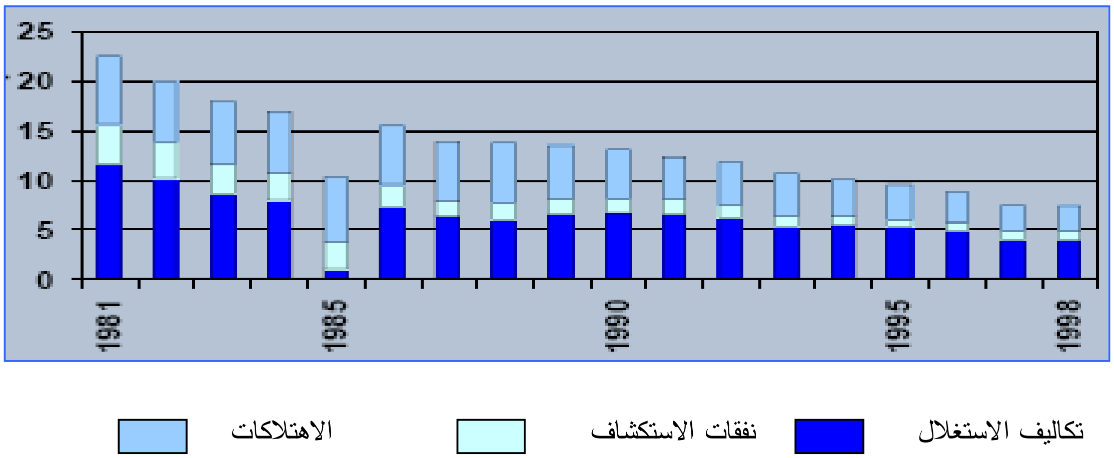
[1] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG.

[2] Denis BABUSIAUX, «progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production», Op.cit., p.22

تتميز بارتفاع تكاليفها. وعلى سبيل المثال فقد تراجعت التكلفة التقنية لأعمال الاستكشاف والتطوير والاستغلال في نهاية التسعينيات إلى مستوى 8 دولار للبرميل، بعد أن كانت في حدود 14 دولار للبرميل سنة 1990.[1]

الشكل رقم 09 : تطور تكاليف إنتاج المحروقات 1998

(الوحدة : دولارات/ برميل)



رابعا - تكثيف استغلال المكامن النفطية البحرية :

سمحت الطفرة التكنولوجية المحققة بعد التحول الكبير في السبعينيات من توسيع دائرة المجال البحري القابل للاستكشاف والاستغلال أفقيا وعموديا. واستطاعت الشركات النفطية لأول مرة استكشاف المناطق البحرية العميقة واستغلال ثرواتها، بعدما كان المجال من قبل لا يشمل سوى السواحل القريبة وغير العميقة ولا يتجاوزها. وبفضل ذلك التطور التكنولوجي تكثف استغلال الموارد النفطية البحرية في كل مناطق العالم، وبرزت على ساحة الإنتاج النفطي مناطق جديدة كألاسكا وبحر الشمال. وقد ساهم إنتاج هذه المناطق رغم ارتفاع تكاليف الاستغلال في رفع مستوى الإنتاج النفطي العالمي، وعلى سبيل المثال قفز مجموع الإنتاج النفطي المستخرج من المجال البحري offshore من مستوى 500 مليون طن سنة 1973 إلى 750 مليون طن سنة 1985 [2].

وبعد زيادة تطور أدوات وتقنيات الحفر البحري وتطور أساليب وطرق الاستخراج أكثر في التسعينيات، زاد المجال البحري القابل للاستغلال، وظهرت مناطق إنتاج جديدة في بحر الشمال وخليجي المكسيك وغينيا والبرازيل وغيرها، لعبت دورا كبيرا في تنويع مصادر الإنتاج العالمي. وعلى سبيل المثال فقد قدّر حجم الإنتاج البحري للبلدان غير الأعضاء في منظمة الأوبك في سنة

---

[1] Denis BABUSIAUX, Op.cit., p.22.
[2] Idem, p.21.

2000 بحوالي 40 % من مجموع إنتاج هذه البلدان، بعد أن كان يمثل ما نسبته 26 % في سنة 1990.[1]

لم يتوقف التقدم التكنولوجي في ميدان الاستكشاف البحري والاستغلال عند هذا الحد، واستمر في تحقيق المزيد من النجاحات، وتمكن في السنوات القليلة الماضية من فتح باب الأعماق البحرية الكبيرة جدا في المحيطات والبحار Offshore très profond،[2] التي كانت إلى وقت قريب مستعصية. وعلى سبيل المثال فقد تمكنت بعض الشركات النفطية العاملة في سواحل البرازيل وخليج المكسيك من استخراج النفط على أعماق تصل إلى 1650 و1700 متر على التوالي.[3]

خامسا - استغلال أنواع النفط غير التقليدية.

سمح التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة باستغلال أنواع جديدة من النفط، تعرف باسم البترول غير التقليدي Pétroles non-conventionnels، وذلك بعد عقود طويلة كان فيها الاستغلال يقتصر على النوع التقليدي فقط. وبدأت ترتسم في الأفق ملامح محيط نفطي جديد مغاير تماما للمحيط القديم، خاصة بعد أن بلغ التطور التقني المرحلة التي أصبح استغلال هذه الأنواع النفطية غير التقليدية على نطاق واسع أمرا ممكنا. وفعلا، فقد بدأ في السنوات القليلة الماضية مثلا استغلال حقول الرمال الزفتية (sables bitumineux) الموجودة بـــمنطقة أطابسكا athabasca بكندا، كما بدأ استغلال الزيوت الثقيلة جدا Extra-lourd الموجودة بحوض الأورينوك Orénoque بفنزويلا، بعد تطور تقنيات الحفر الأفقي وتقنيات تركيب المضخات في أعماق الآبار، والتي كان من غير الممكن استغلالها من قبل، سواء لصعوبة عملية الاستغلال من الناحية التقنية أو لعدم جدواها الاقتصادية، وقد بلغ معدل الاسترجاع في سنة 1999 نسبة 8 %، وينتظر أن يصل إلى حدود 20 % في أفق سنة 2020.

ويشير بعض المتخصصين أنه في حالة زيادة التحكم التقني في استغلال هذه النفوط غير التقليدية في المستقبل، فإن ذلك سيقلب معطيات السوق النفطية بشكل دائم، لأن التقدم التكنولوجي في هذه الحالة سيسمح بتعبئة موارد نفطية كبيرة جدا، ويزيد العرض النفطي في الأسواق بشكل واسع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدر خبراء النفط احتياطات حوض الأورينوك وحده بنحو 200 مليار برميل.[4]

في هذا الإطار، من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإجراء الذي أقدمت عليه فنزويلا، البلد الذي يصنف في دائرة البلدان الأكثر تحفظا لفتح مجالها النفطي كاملا، والذي لا تزال فيه كل

[1] André GAUTIER, l'économie mondiale des années 1880 aux années 2000 (Rosny cedex : Editions Bréal 1999), p.565.

[2] العمق البحري الكبير جدا اصطلاحا هو الذي يزيد عن 1500 م، لتمييزه عن العمق البحري الكبير الذي يتراوح بين 300 و1500م.

[3] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG، تاريخ الزيارة 20 أبريل 2006

[4] André GAUTIER, Op.Cit, p.566.

عمليات الاستكشاف والإنتاج تتم وفق عقود شراكة تعود فيها نسبة المشاركة الكبيرة إلى شركة البترول الوطنية PDVSA. وهذا الإجراء هو إخضاع هذا النوع من النفط لإطار قانوني خاص به، وإفراد عقود خاصة لذلك تعرف بعقود الشراكة الإستراتيجية، تغطي كل مراحل الاستغلال من المنبع إلى المصب، وتُبرم مع الشركات الأجنبية التي تملك الخبرة والتكنولوجيا اللازمة.[1]

2 : التطور التكنولوجي في قطاع الغاز الطبيعي وأثره.

تحقق في قطاع الغاز الطبيعي، على غرار قطاع النفط، تقدم تكنولوجي معتبر، وقد سمح هذا الأخير بإنجاز تطور هام في القطاع، وفتح آفاقا واسعة للتطور أكثر في المستقبل، خصوصا في ميدان الغاز المسال، الذي انخفضت فيه التكاليف منذ مطلع التسعينيات بنسبة تراوحت بين 20 و 30 % على طول الحلقات الثلاثة للسلسلة والتي هي التمييع والنقل و إعادة الغاز السائل المنقول إلى الحالة الغازية في ميناء الاستيراد. وعلى فقد كانت أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في القطاع كما يلي:[2]

أولا : تحسين تصميم معامل الغاز.

تحقق نجاح مشهود في ميدان تصميم معامل تمييع الغاز الطبيعي في العقد الأخير، حيث تفرض معايير الأمان أن لا تتجاوز طاقة المعمل سقفا محددًا في ظل وجود شروط معينة. و بفضل التقدم التكنولوجي كان يتم في كل مرة التحكم أكثر في هذه الشروط ورفع الطاقة المتوسطة لهذه المعامل، حتى بلغ حجمها في عام 2005 حوالي 5 مليون طن، وهي التي كانت لا تتجاوز 0.5 مليون طن مثلا في عام 1964. ويتوقع في ضوء النجاح المتواصل أن تصل طاقة معامل التمييع الجديدة إلى 8 مليون طن في أفق 2010-2012، ما يسهم في زيادة تخفيض التكلفة بحوالي 10 إلى 15%.

وسمح هذا التقدم التكنولوجي أيضا بتحقيق وفورات حجم وتخفيض تكلفة معالجة الطن من 500 دولار بسعر دولار سنة 2002 في سنة 1964 إلى 180 دولار للطن في عام 2005.

من جهة أخرى، تحسن تصميم معامل إعادة الغاز السائل إلى الحالة الغازية بشكل كبير، وارتفعت طاقة هذه المعامل من 40000 متر^2 لمعامل الجيل الأول إلى حوالي 200 ألف متر^2 للجيل الحالي.

---

[1] KPMG, Bureau d’études international, Algérie : Guide des hydrocarbures (Alger : Grand-Algérie-Livres, 2005), p.31.

[2] Sadek BOUSSENA, Op.cit., pp.293-303.

ثانيا : تحسين تصميم ناقلات الغاز.

إن من أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في ميدان نقل الغاز الطبيعي، هو تحسين تصميم بناء الناقلات. وقد أدى هذا التحسن إلى رفع طاقة نقل الأنواع الجديدة منها، وبالتالي تخفيض كلفة النقل الوحدية. وعلى سبيل المثال انخفضت كلفة نقل مليون وحدة حرارية بريطانية Mbtu (Million British Thermal Unit) من 1.4 دولار في عام 1991 إلى 0.95 دولار في عام 2002، أي بما نسبته 33 %.

و من جهة أخرى، سمح تحسن تصميم بناء الناقلات في زيادة سرعتها وتقليص مدة الأسفار. فالسرعة المتوسطة للناقلة المبنية في عام 1969 وذات السعة 71500 متر^3 التي كانت في حدود 16.5 عقدة بحرية في الساعة، انتقلت في الأنواع الجديدة للناقلات ذات السعة 138 ألف متر^3 والمبنية في عام 2000 إلى حدود 20.8 عقدة في الساعة.

إن هذا التقدم التكنولوجي المحقق في ميدان التصميم والتحكم في التكاليف جعل سعر الناقلة ذات السعة 138 ألف متر^3 على سبيل المثال ينخفض في عام 2005 إلى حدود 150 مليون دولار، وهو الذي كان يساوي 260 مليون دولار في عام 1991. ويعود الفضل في ذلك إلى الصينيين بالدرجة الأولى، الذين بدخولهم ميدان المنافسة، في هذا القطاع الحيوي الذي هو قطاع بناء ناقلات الغاز، ساهموا بطريقة مباشرة في التخفيف من حالة الاحتكار التي كان اليابانيون والكوريون يمارسونها من قبل.

ثالثا : تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي.

لم يتحقق التطور التكنولوجي في ميدان نقل الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات فقط، وانما تحقق أيضا في ميدان النقل بواسطة الأنابيب، حيث تحسنت شروط هذا النوع الأخير بفضل تحسن تصميم الأنابيب التي زاد قطرها بشكل كبير، وأصبحت الأنواع الجديدة منها تملك قدرة كبيرة على مقاومة كل عوامل الضغط. وعلى سبيل المثال، فإن قطر الأنابيب المستعملة اليوم لنقل الغاز على المسافات الطويلة يصل إلى 1400 ملم، وهي مصنوعة من نوع معين من الحديد الصلب X70، تصل قدرة مقاومته القصوى إلى 75 بار Bars، وقد نجم عن هذه التحسينات ارتفاع طاقة النقل النظرية لهذه الأنابيب إلى ما بين 25 و30 مليار متر^3 سنويا. وتجري التجارب حاليا لاستعمال نوع جديد من الأنابيب يدخل في صناعته نوع من الحديد الصلب X100، له قدرة مقاومة تصل إلى حدود 140 بار Bars، ما يعني طاقة نقل مضاعفة.

خاتمة الفصل الثاني :

إن أهم خلاصة يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل الثاني هو أن قطاع المحروقات في العالم قد شهد تحولات كبيرة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك سواء في الميدان الصناعي أو على مستوى الأسواق أو في المجال التكنولوجي.

ففي ميدان الصناعة النفطية، فإن أهم نتيجة يمكن استخلاصها هي بروز أهمية دور الغاز الطبيعي كمورد طاقة هام، وترشيحه للعب دور رئيسي في المستقبل في ظل تراجع احتياطات النفط، و على مستوى الأسواق، فإن هناك تجاذب قوي بين الأطراف الاقتصادية المختلفة التي يسعى كل واحد منها إلى تغليب مصالحه. أما في الميدان التكنولوجي، فإن أهم ما تم الوقوف عليه هي تلك التطورات الهامة التي تحققت في جميع المجالات، سواء في الاستكشاف أو الاستغلال أو النقل.

وبعد الوقوف في الفصل الأول عند أهم الظواهر الاقتصادية في المحيط الدولي المؤثرة على تطور قطاع المحروقات، ثم في الفصل الثاني تحليل أهم التغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، سيتم الانتقال في الفصلين الثالث والرابع إلى بحث دور ومكانة قطاع المحروقات في الجزائر.

والبداية ستكون في الفصل الثالث بمحاولة تقديم وصف عام عن تطور قطاع المحروقات في الجزائر في فترة تطبيق الإصلاحات وتحليل أهم جوانبه، قبل الانتقال في الفصل الأخير إلى تقييم أداء القطاع و تجربة الإصلاحات، ثم استشراف تطور القطاع وأهم التحديات المطروحة أمام القطاع في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث :

أداء قطاع المحروقات في الجزائر

خلال فترة الإصلاحات.

مقدمة الفصل :

شعرت الجزائر مع بداية الثمانينيات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية، وخصوصا في قطاع المحروقات، حيث كانت موازين القوى في الأسواق النفطية في تلك السنوات تميل في غير صالح البلدان المنتجة. وأدركت أنه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته، لا بد لها من التكيف مع هذه التغيرات وفتح القطاع أمام الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه، شرعت الجزائر ابتداءً من عام 1986 في أول عملية إصلاح كبيرة في تاريخ قطاع المحروقات، تخلت بموجبها عن وضعية الاحتكار السابقة وفتحت القطاع بشكل كبير أمام الشركات النفطية الأجنبية التي أصبح بمقدورها في إطار عقود الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك القيام بكل أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على دخول الإصلاحات حيز التطبيق، تبدو صورة قطاع المحروقات بفعل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي طرأت عليه، مختلفة تماما عن الصورة التي كان عليها قبل تطبيق هذه الإصلاحات.

بناءً على ما سبق، سيتم في هذا الفصل الثالث استعراض التجربة الجزائرية في اصلاح قطاع المحروقات وتقييم أداء القطاع في ظل هذه التجربة، ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

يقدم المبحث الأول عرضا عن تطور الهيكل القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر، خصوصا بعد تطبيق الإصلاحات. فيما يقوم المبحثين الثاني والثالث بتقييم أداء القطاع في فترة تطبيق الإصلاحات بداية من عام 1986 وإلى غاية عام 2005 الذي شهد صدور قانون جديد لتنظيم القطاع. بحيث يخصص المبحث الثاني لتقييم أداء قطاع المنبع الذي يشمل نشاطات الاستكشاف والإنتاج، ويخصص المبحث الثالث لتقييم أداء قطاع المصب أي نشاطات التكرير والتحويل والتصدير. و في ضوء هذا الأداء يمكن الحكم على فاعلية الإطار التنظيمي والقانوني الذي جاءت به الإصلاحات، و فيما إذا كان القطاع اليوم يحتاج أو لا يحتاج إلى تغييرات جذرية، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الرابع.

المبحث الأول : تطور الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر

يقتضي التقييم الموضوعي لتجربة الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر عدم فصل التجربة عن السياق التاريخي الذي جاءت فيه، أي عن الظروف السائدة في القطاع قبل التطبيق وبعده.

وعليه يستحسن في الأول تقديم عرض سريع عن شكل الإطار القانوني والتنظيمي السائد في القطاع قبل تطبيق الإصلاحات. ثم الإسهاب بعد ذلك في شرح الإطار الذي أرسته قوانين الإصلاحات. لكن قبل ذلك، ما هو تعريف القانون المنجمي للمحروقات.

1- تعريف القانون المنجمي للمحروقات

يعرّف عمر خليف القانون المنجمي للمحروقات Droit minier des hydrocarbures بأنه " ذلك القانون الذي يشمل مجموع القواعد التي يسري تطبيقها عند القيام بأعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة "[1].

ومن التعريف، يتضح أن الموضوع الرئيسي للقانون هو تعريف النظام الذي تخضع له أعمال الاستكشاف عن المحروقات ونظام استغلال الحقول المكتشفة، وضبط العلاقة بين القائم بالاستغلال ومالك الحقل، من خلال تعيين حقوق القائم بعملية الاستغلال والتزاماته نحو المالك.

ويتضح من التعريف أيضا أن عبارة القانون المنجمي للمحروقات تشمل جميع القوانين المرتبطة بالقطاع التي جرى تطبيقها في الجزائر منذ الاستقلال.

وعليه، يستنتج وفق هذا التعريف أن الغاية من وضع أي قانون للمحروقات، هي تحقيق هدفين :

- هدف تنظيمي عام هو ضبط المراحل الأولى لصناعة المحروقات أساسا، أو ما يعرف بقطاع المنبع Amont، والتي تشمل الاستكشاف والاستغلال.
- هدف آخر هو وضع قواعد واضحة تضبط مسألة أساسية هي مسألة حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بإعطاء القائم بالاستغلال الحق في الحصول على كل أو قسم من الإنتاج أو منعه تماما من الوصول إلى الاحتياطات، وحصر دوره في تقديم الخدمات لمالك هذه الاحتياطات.

2- تطور الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر قبل الإصلاحات

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

ووفق هذه المعايير، معيار تغير القانون والإطار التنظيمي والتعاقدي السائد، يمكن تعيين ثلاثة مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال. وقد تميزت كل

---

[1] Amor KHELIF, « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », communication présentée au Colloque international « **Création d'entreprises et territoires** » (Tamanrasset : 2 et 3 décembre 2006), p.2.

مرحلة من المراحل الثلاثة بملامح خاصة بها، وساد في كل واحدة تقريبا نظام تعاقدي وقانوني يختلف بشكل كبير على الأنظمة التعاقدية والتنظيمية الأخرى، وهذه المراحل الثلاثة هي مرحلة سيادة نظام الامتيازات ومرحلة التأميمات وسيطرة شركة سوناطراك على النشاط ، ثم تليها مرحلة الإصلاحات التي تزامنت بدايتها مع الأزمة النفطية الكبيرة لعام 1986، واستمرت تقريبا إلى حدود العام 2005. ويمكن تحديد هذا العام 2005 كنقطة انعطاف نحو مرحلة رابعة جديدة لا تزال ملامحها غامضة، لأن في هذا العام صدر القانون رقم 05-07 المثير للجدل، والذي تم تعديل بنوده الأساسية عاما بعد ذلك، قبل أن يشرع في تطبيقه أصلا.

أولا- مرحلة نظام الامتيازات 1962 – 1971 :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58-1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي Code pétrolier saharien.

إن هذا القانون الموروث عن العهد الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية واعتبارات خدمة السكان المحليين، وإنما أملته مصالح استعمارية، فقد رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط " أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين "[1]. فقامت بإصدار هذا القانون، ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، حيث إذا كان هدف التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فإن التعديل الثاني سنة 1961 قد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر. ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.[2]

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار " السيادة الجزائرية " بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء. كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

[1]- د.عاطف سليمان ، **معركة البترول في الجزائر** (بيروت : دار الطليعة، 1974)، ص.14.

[2] Belkacem BOUZANA, **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985), p.78.

إن هذا القانون البترولي لا يشكل في جوهره استثناءً على السياق العام لتلك المرحلة، فقد كان الإطار القانوني والتعاقدي الذي أرساه والقائم على نظام الامتياز لا يختلف في شيء على ما هو سائد في باقي البلدان المنتجة، وخصوصا بالشرق الأوسط.

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد، وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية. وان استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات، خصوصا في اتفاق الجزائر لعام 1965، إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستينيات، إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات.

وفي حقيقة الأمر، فقد كانت الجزائر تبحث من البداية على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي إنشاء شركة سوناطراك في شهر ديسمبر 1963،[1] لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة. وكان دور هذه الشركة كما يدل على ذلك اسمها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط،[2] ثم تعزز هذا الدور عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر.

ثانيا - مرحلة التأميمات واحتكار سوناطراك للقطاع 1971 – 1986 :

أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، و صنفٌ ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.[3]

[1]- الجريدة الرسمية، **المرسوم 63-491 المرخ في 31-12-1963.**

[2]- يعتبر إقدام الجزائر على تكليف سوناطراك بنقل وتجارة المحروقات الذي يخالف بنود القانون البترولي الصحراوي الخطوة الأولى في طريق الإلغاء الفعلي للقانون المذكور.

[3] Amor KHELIF , « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Op.cit., p.5.

لكن بعد 15 سنة من التطبيق، هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا، فعلى طول الفترة بين 1971 و1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.[1]

3- الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات في مرحلة الإصلاحات 1986–2005

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986، إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا. وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، و على فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تحديد أهم الأسباب الأخرى، غير تداعيات الأزمة الاقتصادية، التي كانت وراء تغيير المنظومة القانونية كما يلي :

أولا- أسباب سنّ قوانين الإصلاح القطاعي:

إن وراء الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، وإدخال تغييرات عميقة على القطاع، دواعٍ اقتصادية واجتماعية عديدة منها:

أ- تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية:

فقد أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات، والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـــ 10 دولارات للبرميل[2] في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، ما وضع الجزائر في موقع صعب، وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد. كما تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدّيْن الخارجي.

[1] Omar KHELIF, **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures** (Alger: CREAD, 2005), p.109.
[2] Paul HORSNELL, Op.cit., p.69.

ب - عدم تنافسية القانون السابق:

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى. وخصوصا أيضا بعض هذه البلدان كاندونيسيا كانت قد شرعت في استخدام عقود تقاسم الإنتاج.

ج- ضغوط مالية واستثمارية :

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، إذ انخفض هذا الإنتاج من مستوى 1.2 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 700 ألف برميل يوميا في سنوات 1983 و1984 و1985.

وعليه يتضح أن إحدى الغايات الرئيسة لقوانين الإصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي، وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

د - التطور التكنولوجي في القطاع :

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة. وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه، و إنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

ه - تحول كبير في أساسيات السوق النفطية الدولية :

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينيات، منها تراجع دور أوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة. ومعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة، لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج. وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كألاسكا وبحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال، وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جديدة.

ثانيا - مضمون قوانين الإصلاح القطاعي:

صدر القانون 86 - 14 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر عام 1986. وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدّد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ثم صدر بعد ذلك في عام 1991 القانون 91-21 الذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة.

أ- أهم بنود قانون 86 - 14 :

تضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، منها: [1]

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج Production sharing contract، وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد خدمات.
- الشركة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

- قَصَرَ مَنْح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين 23 و65.

- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.

---

[1] Mustapha MEKIDECHE, **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000), p.96.

- إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قرّرت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.
- أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبة أهم إضافة جاء بها هذا القانون.
- وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.
- وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.[1]

ب - أهم بنود قانون 1991 :

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86-14 مجال التطبيق، حتى تأكد المشرع الجزائري أن هذا القانون تشوبه نقائص ولا يستجيب لكل ما كان ينتظر منه، واقتنع بضرورة إدخال بعض التحسينات على نصه، وهو ما تم فعلا عام 1991.

أبقى القانون الجديد رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية.

فأما البنود الرئيسية التي أبقى عليها فهي:[2]

- أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فقد جاء في المادة الثالثة من قانون 91 -21 أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.
- سماح المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على منطوق المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية (المادة 20 من قانون 91-21)، و يتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء (المادة 21).

---

[1] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., pp.96-97.
[2] Idem, pp.97-98.

- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51 %، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27. ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

وأما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي :

- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 ، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط.
- وسع القانون 91-21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض.
- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار. وميّز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ و ب، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محدّدة تخضع لها كل النشاطات.

المبحث الثاني : تطور نشاط المنبع (الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج)

تتأثر أنشطة الاستكشاف والإنتاج في العموم، بمستوى الأسعار في السوق الدولية، فكلما ارتفعت الأسعار وحقق البلد المنتج عائدات كبيرة، كلما سمح ذلك لهذا البلد بزيادة حجم الاعتمادات المخصصة للاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها أو تطوير حقول تم اكتشافها من قبل، وكلما ارتفعت الأسعار أيضا كلما شجع ذلك الشركات الأجنبية على الإقبال أكثر على الاستثمار.

1- تطور نشاط الاستكشاف :

يشمل نشاط الاستكشاف أشغال المسح الزلزالي وأشغال الحفر.

أولا- المسح الزلزالي :

تميز تطور نشاط المسح الزلزالي بالجزائر في الفترة المعنية بالتذبذب الواضح، وعلى سبيل المثال، بعد أن كان عدد الفرق العاملة لا يتجاوز عتبة 100 فرقة في الشهر عام 1995، ارتفع هذا العدد بشكل محسوس في السنوات الثلاثة الموالية، وذلك تحت تأثير الشركات الأجنبية التي قامت

بتكثيف نشاطها، ثم ما لبث وأن عاد هذا النشاط بداية من عام 1999 إلى الانحصار بشكل كبير وبلغ أدنى مستوى له عام 2001، حيث لم يتجاوز عدد الفرق العاملة في الشهر 70 فرقة، ويعزى هذا التراجع إلى عاملين :

أولهما هو الانتهاء من المُسوح الزلزالية المكثفة للأحواض الرسوبية ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، التي شرعت فيها الجزائر في منتصف التسعينيات.

والعامل الثاني هو التقدم الكبير الذي أحرزته تقنيات المسوح الزلزالية في السنوات الأخيرة، سواء المسوح الزلزالية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، بحيث أصبحت الفرق الجيوفيزيائية تستغرق وقتا أقل من الوقت الذي كانت تستغرقه من قبل للقيام بنفس الحجم من المسوح.[1]

الجدول رقم 37 : المسح الزلزالي في الجزائر

و: فرقة / شهر Crew / Month

السنوات	عدد الفرق	السنوات	عدد الفرق
1995	97	2000	79
1996	115	2001	70
1997	106	2002	80
1998	123	2003	115
1999	97	2004	غ م

المصادر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001، ص.12.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2006، ص.12.

انتعش نشاط المسح الزلزالي من جديد بداية من عام 2003، وذلك بعد سنوات من الركود النسبي، وقفز عدد الفرق العاملة في الشهر دفعة واحدة من 80 فرقة في عام 2002 إلى 115 فرقة في عام 2003، وتوزع هذا النشاط بين المسوح الزلزالية ثنائية الأبعاد في المناطق الواعدة، والمسوح الزلزالية ثلاثية الأبعاد في الحقول النفطية و الغازية التي سبق اكتشافها، خصوصا في مقاطعتي غدامس و تيميمون.

ثانيا - الحفر الاستكشافي والتطويري :

يرتبط تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري[2] عادة بتطور مجهود المسح الزلزالي، فكلما تكثف نشاط المسح وتحققت نتائج ايجابية، كلما كان ذلك مؤشرا على تكثيف أعمال الحفر في السنوات الموالية.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000** (الكويت : أوابك، 2000)، ص.78.

[2] الحفر الاستكشافي هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطية أو غازية جديدة، أما الحفر التطويري فهو حفر آبار في حقول مستكشفة من قبل و ثبت وجود محروقات فيها بهدف تقييم دقيق لاحتياطات هذه الحقول و إنتاج المحروقات الموجودة فيها.

إن تحليل تطور مستوى نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري يكشف أن هذا الأخير كان متباينا من فترة لأخرى، وقد بلغ أعلى مستوى له في بداية النصف الثاني من التسعينيات، حيث كان متوسط عدد الحفارات العاملة في نهاية سنوات 1995 و1996 و1997 في حدود 30 حفارة، ثم انخفض هذا العدد بعد ذلك بشكل حاد ليصل في نهاية عام 1999 إلى 12 حفارة فقط. ورغم تحسن مستوى النشاط في السنوات الموالية، إلا أنه لم يتم بلوغ المعدل المحقق في الفترة السابقة، ولم يتجاوز عدد الحفارات العاملة في نهاية عام 2005 معدل 21 حفارة.

الجدول رقم 38 : تطور نشاط الحفر الاستكشافي و التطويري في الجزائر.

و : كيلومتر طولي Length in Km

السنوات	الحفارات العاملة(Rig)	الكيلومترات المحفورة	السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة
1994	غ م	غ م	2000	17	424
1995	27	314	2001	19	511
1996	29	278	2002	21	585
1997	30	292	2003	22	592
1998	21	237	2004	20	غ م
1999	12	391	2005	21	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص ص.13-14.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص ص.13-14.

3- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p. 48.

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص نشاط الحفر هو أن عدد الكيلومترات المحفورة لم يساير طردا في جميع السنوات عدد الحفارات العاملة، إذ يلاحظ تراجع عدد الحفارات العاملة في بعض السنوات التي سجل فيها استمرار اتجاه منحنى الكيلومترات المحفورة في الارتفاع أو العكس، ويعزى هذا التباين بالدرجة الأولى إلى اختلاف وسائل الحفر المستعملة و اختلاف الكفاءة والخبرة المتراكمة لدى الشركات النفطية.

من زاوية أخرى، يكشف الجدول التالي من خلال عدد الآبار البترولية المحفورة إلى المجموع العام أن نشاط الحفر بقى منصبا على تطوير الحقول النفطية.

الجدول رقم 39 : الآبار الاستكشافية و التطويرية المحفورة في الجزائر في الفترة 1996-2005

السنوات	البترول	الغاز	الآبار الجافة	أخرى	المجموع
1995	غ م	غ م	غ م	غ م	126
1996	غ م	غ م	غ م	غ م	100
1997	57	23	23	2	105
1998	45	22	18	-	85
1999	49	23	19	-	91
2000	74	35	28	-	137
2001	86	35	27	-	148
2002	100	40	22	10	172
2003	104	42	20	13	179
2004	122	33	18	17	190
2005	131	37	15	16	198

المصادر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.15.
2- OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2001, p.38.
3- OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.49.

إن تحليل معطيات الجدول يبين أن منحنى عدد الآبار المحفورة في التسعينيات قد تراوح بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، غير أنه في سنوات الألفية الجديدة، وبالموازاة مع تطور عدد الحفارات العاملة وزيادة كفاءة الحفر، سلك منحنى عدد الآبار المحفورة اتجاها تصاعديا مستمرا. وعلى العموم، فقد تضاعف عدد الآبار المحفورة في أقل من خمس سنوات ووصل إلى حدود 172 بئرا محفورة في عام 2002 في مقابل 85 بئرا فقط عام 1998، واستمر العدد بعد ذلك في الارتفاع إلى أن اقترب من حدود 200 بئر في عام 2005.

ويكشف التحليل أيضا أن ثمة تحسن كبير في نتائج أشغال الحفر منذ مطلع الألفية الجديدة، حيث ارتفعت معدلات النجاح وتقلص عدد الآبار الجافة قياسا إلى المعدلات السائدة من قبل، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز عدد الآبار الجافة 15 بئرا في عام 2005 من مجموع 198 بئرا محفورة ذلك العام، ما يعكس معرفة أوسع بالمكامن النفطية و الغازية وتحكم أكبر في تقنيات الحفر.

من جهة أخرى يلاحظ أن ثمة اتجاه جديد نحو تكثيف استغلال الحقول القديمة، وهو ما يمكن استنتاجه من ارتفاع أعداد الآبار الأخرى المحفورة، والتي يقصد بها تلك الآبار المحفورة بغرض استعمالها في حقن الغاز أو الماء لتحسين انتاجية الآبار المنتجة المجاورة القديمة التي يتراجع فيها الإنتاج الذاتي كنتيجة لانخفاض مستوى الضغط داخل الخزان بعد فترة من الاستغلال، ما يستدعي اللجوء إلى طريقة الاستخراج الاصطناعي.

وفي الأخير، لا يمكن تحليل تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري في السنوات الأخيرة، دون الاشارة إلى ذلك التحول الهام في مجال الحفر، حيث في الوقت الذي بقى الحفر التطويري مركزا في المناطق التقليدية كإليزي وحاسي مسعود، بدأ الحفر الاستكشافي شيئا فشيئا في اقتحام مناطق غير تقليدية وواعدة كتيميمون و أهانيت.

وقد وضعت الجزائر للسنوات القادمة خطة لتكثيف جهدها في ميدان الاستكشاف والتطوير، ورصدت لها مبلغ 32.2 مليار دولار، وتقضي هذه الخطة مثلا حفر 221 بئرا في سنة 2006 وحدها، بهدف الوصول إلى طاقة انتاجية في حدود 1.5 مليون برميل يوميا في غضون عام 2010.[1]وتركز هذه الخطة خاصة على رفع الطاقة الإنتاجية للحقل النفطي العملاق حاسي مسعود بنسبة في حدود 50 %، وذلك عن طريق حفر آبار جديدة وتكثيف أشغال إصلاح الآبار المحفورة من قبل واستخدام تقنيات الاستخلاص البترولي المحسن.[2]

ثالثا - اكتشافات النفط والغاز:

أثمر نشاط الاستكشاف عن المحروقات في العشر سنوات الأخيرة نتائج مقبولة على العموم، حيث تجاوز المعدل في المتوسط 8 اكتشافات في كل سنة، وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 1998 بـــ 20 اكتشافا، وقد تحققت أفضل النتائج في سنوات 1996 و1998 و2000 و2004 التي تجاوز فيها عدد الاكتشافات سقف العشرة في كل سنة منها.

الجدول رقم 40 : اكتشافات النفط والغاز في الجزائر.

و : اكتشاف -Discovery

السنوات	الاكتشافات النفطية	الاكتشافات الغازية	المجموع	السنوات	الاكتشافات النفطية	الاكتشافات الغازية	المجموع
1995	4	2	6	2001	3	3	6
1996	8	3	11	2002	3	-	3
1997	5	1	6	2003	3	3	6
1998	17	3	20	2004	3	9	12
1999	3	-	3	2005	5	1	6
2000	8	3	11	2006	غ م	غ م	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.16.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.17.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون 2006**، (الكويت: أوابك، 2006)، ص ص.16-17
[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005**، (الكويت: أوابك، 2005)، ص ص.16-17

فيما يخص النفط أولا، وإذا ما تم استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 1998 بـ17 اكتشافا نفطيا، يكون المعدل السنوي المتوسط للاكتشافات النفطية في الفترة بين 1995 و2005 هو 5 اكتشافات تقريبا. ولقد تحققت أفضل النتائج عامي 1996 و2000، بـ 8 اكتشافات في كلتا السنتين.

أما بخصوص الغاز، وإذا ما تم أيضا استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 2004 الذي تحققت فيه 9 اكتشافات غازية، فإن معدل الاكتشافات لنفس الفترة هو تقريبا اكتشافين في السنة، وهي نتائج تبدو في ظاهرها إلى حد ما متواضعة قياسا إلى نتائج الاكتشافات النفطية، غير أنها تعتبر مقبولة عندما يعُلَم أن تركيز النشاط كان منصبا أكثر على الحقول النفطية.

2 – تطور احتياطي المحروقات و توزيعه الجغرافي:

قدّرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الاحتياطيات المؤكدة المتراكمة من المحروقات بالجزائر في مكامنها الأصلية منذ الاكتشاف النفطي الأول[1] إلى غاية نهاية عام 2004 بـ 16 مليار م^3 مكافئ بترول. وقد تم استهلاك قسم هام منها، خصوصا من النفط الخام. اذ أن كمية النفط الخام المكتشفة والقابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 25 % قد تم إنتاج أكثر من نصفها. أما فيما يخص الغاز الطبيعي فإن الكمية القابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 80 %، قد تم أيضا إلى ذلك العام إنتاج حوالي 15 % منها، ما يعني أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي الباقية لا تزال معتبرة مقارنة بالنفط.

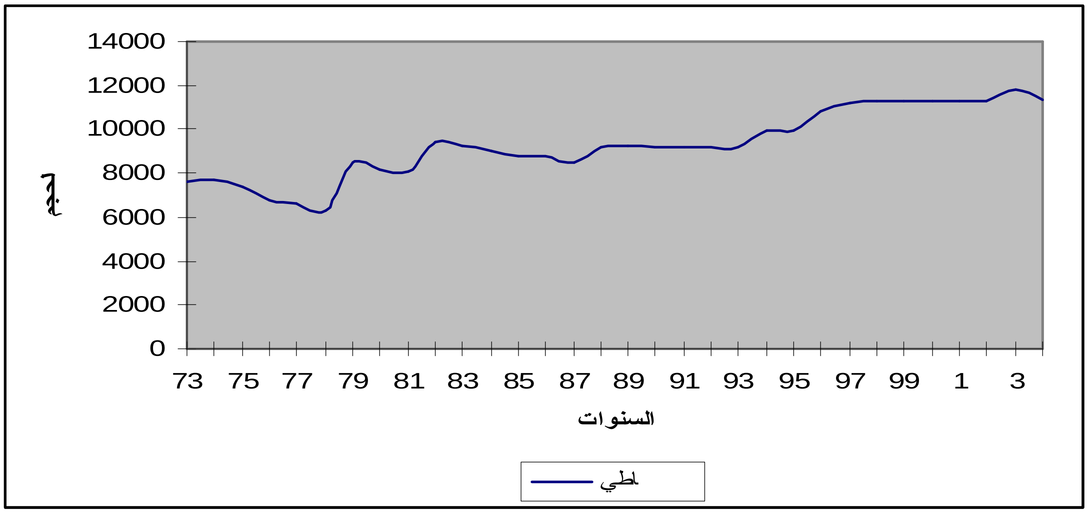
أولا- تطور احتياطي النفط الخام بالجزائر:

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أن ما يلاحظ هو أن حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة. ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين أولهما، عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة. لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي، بل ولم يتم

[1]- تحقق أول اكتشاف نفطي تجاري في الجزائر سنة 1948 بواد قطريني قرب سيدي عيسى.

حتى تجديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات، حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس،وبلغ أدنى مستوى له في عام 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط، بعد أن كان في حدود 7700 مليون برميل قبل أربعة سنوات من ذلك، ما يعني استنزافا صافيا لــ 1400 مليون برميل في فترة قياسية.

الشكل رقم 10: منحى تطور احتياطي النفط الخام في الفترة 1973-2004. (و : مليون برميل)



رغم تسجيل بعض التحسن في سنوات الثمانينيات، حيث بلغ حجم الاحتياطي على سبيل المثال في نهاية عام 1982 حوالي 9440 مليون برميل، إلا أن الوضع على العموم لم يتغير كثيرا.

الجدول رقم 41 : تطور الاحتياطي المؤكد للنفط :

و: مليون برميل

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	1982	9440	1994	9979
1971	9840	1983	9220	1995	9979
1972	9750	1984	9000	1996	10800
1973	7640	1985	8820	1997	11200
1974	7700	1986	8800	1998	11314
1975	7370	1987	8500	1999	11314
1976	6800	1988	9200	2000	11314
1977	6600	1989	9236	2001	11314
1978	6300	1990	9200	2002	11314
1979	8440	1991	9200	2003	11800
1980	8200	1992	9200	2004	11350
1981	8080	1993	9200	2005	12270

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p.19.

المرحلة الثانية بدأت بعد انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بعد أن أثبتت تجربة السبعينيات والثمانينيات أن القدرات الوطنية سواء التقنية أو المالية غير قادرة وحدها على تغطية مجال منجمي شاسع، اقتنعت الجزائر أنه لابد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة. قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده.

وفعلا، تمكنت سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويل اتجاه منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر. وبفضل العقود الموقعة تحقّق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة. وأضافت هذه الاكتشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحوِ 10 مليار برميل مكافئ بترول.[1]

وإلى غاية عام 2005، تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل المجهود الخاص لشركة سوناطراك في تجديد احتياطاتها ورفعها إلى حدود 12.3 مليار برميل، وذلك رغم أن الجزائر قد ضاعفت في السنوات الأخيرة مستوى إنتاجها. وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 17 سنة أخرى.[2]

ثانيا - تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر:

إن التحليل السريع لبيانات تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر منذ بداية السبعينيات، تسمح بإقرار خلاصة مفادها أن هذا التطور مر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى بين عامي 1973 و1987، وتميزت بالانخفاض المستمر في حجم الاحتياطي من سنة لأخرى، حيث تقلص من حوالي 3900 مليار م³ في 1973 إلى 3163 مليار م³ في 1987. ومرحلة ثانية بين عامي 1988 و2005، وتميزت على خلاف المرحلة الأولى بالارتفاع المستمر في حجم الاحتياطي، اذ لوحظ بداية من عام 1988 انعطاف منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر إلى أن بلغ في نهاية 2005 حوالي 4580 مليار م³. وهذا الحجم الأخير كاف في ظل شروط الاستغلال الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 25 سنة أخرى على الأقل.[3]

---

[1] Ministère de l’énergie et des mines, **Annuaire de l’énergie et des mines**, p.12

[2] www.sonatrach.dz.

[3] Abdennour KERAMANE, « pétrole et pays producteurs en développement », **Liaison Energie francophonie**, N° 70 ; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l’énergie et de l’environnement de la francophonie, 2006), p.32.

إن السبب الأول وراء الانخفاض المتواصل في المرحلة الأولى هو قرار التأميم الكلي لاحتياطات الغاز،[1]وذلك بخلاف قطاع البترول أين كان التأميم جزئيا واختصر على مشاركة جزائرية بـــ 51 % في رأسمال شركات الإنتاج الأجنبية العاملة بالقطاع.

السبب الآخر هو تركيز الشركة الوطنية سوناطراك نشاطها في تلك الفترة في محيط الحقول النفطية، الأمر الذي قلص فرص تحقيق اكتشافات غازية مهمة يتم بها تعويض ما تم إنتاجه، وذلك لأن الغاز الطبيعي لم تكن له في تلك السنوات الأهمية التي له الآن، ومن جهة ثانية لأن الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي يحتاج إلى بنية هيكلية مكملة ومكلفة جدا مقارنة بالبترول.

الجدول رقم 42 : احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر (في نهاية السنة).

و : مليار متر مكعب - Billion cubic meters

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1973	3907	1984	3442	1995	3690
1974	3886	1985	3349	1996	3700
1975	3867	1986	3259	1997	4077
1976	3846	1987	3163	1998	4077
1977	3822	1988	3234	1999	4520
1978	3796	1989	3250	2000	4523
1979	3764	1990	3300	2001	4523
1980	3721	1991	3626	2002	4523
1981	3678	1992	3650	2003	4545
1982	3613	1993	3700	2004	4580
1983	3531	1994	2963	2005	4580

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p.20.

أما في المرحلة الثانية التي أخذ منحنى الاحتياطي مسارا تصاعديا مستمرا، فإن السبب الأول وراء ذلك هو سن قانون 1986، وخصوصا تعديلات عام 1991، التي تزامنت مع زيادة أهمية الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية. وقد سمحت هذه القوانين بتكثيف الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبتوسيع دائرة الاستكشاف إلى مناطق جديدة خارج المنطقة التقليدية.

ثالثا - التوزيع الجغرافي العام الحالي لاحتياطي المحروقات بالجزائر:

يتركز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، إذ من بين أزيد من 200 حقل نفطي وغازي متفاوت الأحجام مكتشف إلى غاية عام 2004، يوجد 73 حقلا في حوض اليزي وحده، و34 حقلا في أحواض غدامس وورود النوس، و31 حقلا في حوض واد مية. وهذه الأحواض هي التي تحوي القسم الأكبر من احتياطي الجزائر.

[1]- نص قرار التأميم الصادر بتاريخ 24 فبراير 1971 على التأميم الكامل لاحتياطات الغاز.

الجدول رقم 43 : التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات في عام 2004.

الترتيب	المقاطعة	النسبة %
1	حاسي مسعود ظهر	46
2	واد مية	21
3	حوض اليزي	14
4	حوض رورد النوس	09
5	حوض أهانت تيميمون	04
6	حوض غدامس (بركين)	03
7	الأحواض الأخرى	02
	المجموع	100

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

تحليل البيانات الواردة في الجدول يكشف أن الأحواض النفطية الموجودة في شمال وشرق الصحراء الجزائرية: حاسي مسعود- ظهر واليزي وورورد النوس وغدامس (بركين حاليا)، هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70 % من مجموع الاحتياطي، ثم تأتي بعد ذلك الصحراء الوسطى التي تمثلها خصوصا مقاطعة واد مية التي يشكل الاحتياطي الموجود بها حوالي 21 % من مجموع الاحتياطي، في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى، خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية متواضعا، و لا يتجاوز 5 %.

من جهة أخرى، يلاحظ كذلك أنه من مجموع المقاطعات يستفرد حوضا حاسي مسعود ظهر وواد مية وحدهما بثلثي الاحتياطي الجزائري من المحروقات، إذ يوجد في الحوض الأول الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود، وفي الحوض الثاني يوجد حقل الغاز الطبيعي العملاق حاسي الرمل.

وعند تحليل توزيع النفط الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات، كلٌ على حِدة، كما هو مبين في الجدول التالي، يلاحظ أن بعض المقاطعات يغلب عليها الطابع الغازي كما هو الحال في مقاطعة واد مية وحوض رورد النوس وحوض أهانت تيميمون، فيما يغلب الطابع النفطي على مقاطعة حاسي مسعود، بينما تبدو مقاطعة اليزي متوازنة، حيث تكاد تكون نسبة الاحتياطي إلى المجموع العام للاحتياطي متساوية في كلا المصدرين، فهي في البترول 15 % و في الغاز الطبيعي 14 %.

الجدول رقم 44 : التوزيع النسبي للبترول الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات

المقاطعة	البترول الخام (%)	الغاز الطبيعي (%)
حاسي مسعود ظهر	71	00
واد مية	06	50
حوض اليزي	15	14
حوض رورد النوس	04	19
حوض أهانت تيميمون	00	13
حوض غدامس (بركين)	04	00
حوض سبع	00	03
الأحواض الأخرى	01*	02
المجموع	100	100

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

لكن من المهم التأكيد على أن هذه الصورة الحالية لتوزيع الاحتياطات لا تعكس في حقيقة الأمر سوى مجهود الاستكشاف الذي تم من قبل، أين كان التركيز منصبا على هذه المناطق، و لا تعكس بأي حال من الأحوال الإمكانات الحقيقية لباطن الأرض الجزائري، لأن مناطق واسعة من المجال المنجمي للجزائر غير مستكشفة تماما وحتى المناطق المستكشفة ، بما فيها الصحراء الشرقية لا تزال غير مستكشفة بشكل كاف.

3 - تطور نشاط إنتاج المحروقات بالجزائر:

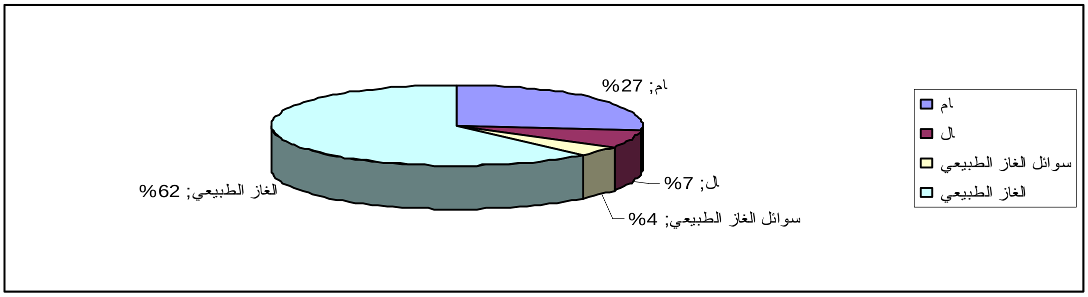
تملك الجزائر كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحدا، وإنما كل الأنواع، النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

فضلا عن ذلك، فقد اعتمدت استراتيجية تهدف إلى إرساء نوع من التوازن في مساهمة المصادر الثلاثة في ميزانية إنتاج الطاقة، كما لجأت إلى تثمين قسم منها، حيث تقوم بتكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا، كما تقوم بمعالجة قسم من إنتاج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل، وذلك لغاية واضحة هي مواجهة تقلبات الأسواق الخارجية وتنويع الزبائن.

وعلى العموم، تطور إنتاج المحروقات في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وبلغ على سبيل المثال في نهاية عام 2005 حوالي 232 مليون طن معادل بترول، منها 65 مليون بالشراكة، أي نسبة 28 % من المجموع العام، وكان توزيعه كما يلي:[1]

[1] سوناطراك، **التقرير السنوي 2005** (الجزائر : سوناطراك، 2005)، ص.23.

الشكل رقم 11 : التوزيع النسبي لإنتاج المحروقات 2005.



أولا - إنتاج النفط في الجزائر [1]:

ويشمل كلا من إنتاج النفط الخام والمكثفات.

أ- إنتاج النفط الخام :

كان إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا، حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت، وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون ب/ي، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيات، وتميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج، الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 ألف ب/ي عام 1987. ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

الجدول رقم 45 : تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1971 - 2005.

و: ألف برميل يوميا.

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672.4	673.9	648.2	656.6	727.3	789.9	803.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756.5	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749.6	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.21.

[1] - يشمل إنتاج النفط الخام والمكثفات، بينما يشمل إنتاج السوائل الهيدروكربونية كلا من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

في سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم، لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد. ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و850 ألف برميل يوميا.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ وفي نهاية 2005 حوالي 1.352 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات. ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

ب - إنتاج المكثفات :

إن التمييز الحاصل بين النفط الخام والمكثفات هو في حقيقته تمييز جزافي يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية أكثر منه لاعتبارات التركيب الفيزيائي- الكيميائي، لأن المكثفات وهي هيدروكربونات خفيفة جدا، تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية إلى سائل كالنفط الخام بمجرد خروجها إلى السطح، ولذلك يعتبرها معظم المختصين وجل الهيئات المرجعية المتخصصة جزءً من النفط الخام، و لا يشذ على هذا الإجماع تقريبا سوى المجلة المتخصصة أويل آند غاز جورنال Oil & Gaz Journal التي تصنفها ضمن سوائل الغاز الطبيعي.[1]

الجدول رقم 46 : تطور إنتاج المكثفات 1996 – 2005

و : الطن معادل نفط

السنوات	سوناطراك		الشراكة		مجموع الإنتاج السنوي
	الإنتاج السنوي	%	الإنتاج السنوي	%	
1996	16	94,32	0,964	5,68	16,964
1997	16	94,15	0,995	5,85	16,995
1998	16	94,12	1	5,88	17
1999	15	88,24	2	11,76	17
2000	15	88,24	2	11,76	17
2001	15	88,24	2	11,76	17
2002	14	87,50	2	12,50	16
2003	13	86,67	2	13,33	15
2004	12	80,00	3	20,00	15
2005	12	80,00	3	20,00	15

المصدر : شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.23.

[1] Jean Laherrère, " **Quels sont les problèmes quand on parle de réserves?**" conférence présentée au AFTP 31 Mars 1999 (Paris: AFTP, 1999).

إن تحليل تطور إنتاج المكثفات بالجزائر للفترة 1996-2005 على سبيل المثال الواردة في الجدول الآتي، تبين أن حجم هذا الإنتاج لم يتغير كثيرا في هذه الفترة المعنية، وتراوح بين 15 و17 مليون طن معادل نفط سنويا. غير أن ما يمكن تسجيله هو أنه في الوقت الذي شهد فيه إنتاج سوناطراك تراجعا واضحا، زاد إنتاج الشراكة في السنوات العشرة الأخيرة بشكل كبير، وتضاعف ثلاثة مرات في فترة قياسية.

ثانيا - إنتاج سوائل الغاز الطبيعي:

إن سوائل الغاز الطبيعي هي أساسا نوعان البيوتان والبروبان، ويستعمل النوع الأول في الأساس في أعمال الطهي ويستعمل النوع الثاني في التلحيم. وتوجد سوائل ثانوية أخرى غير البيوتان والبروبان، تستعمل كمواد أولية في الصناعة البتروكيماوية، وقد انتشر استعمال هذه السوائل على نطاق واسع في العقود الأخيرة.

كما أصبح بالإمكان أيضا استخدام هذه السوائل كمواد أولية لتصنيع منتجات جديدة مشتقة تعرف باللغة الإنجليزية بـــ GTLs (Gaz to liquids) لاستعمالها كوقود للسيارات، وبذلك استطاع هذه السوائل الجديدة من كسر احتكار المشتقات النفطية لقطاع النقل.

اذا كان نطاق استعمال هذه المشتقات لا يتجاوز نسبة 1 % من حجم الاستهلاك الكلي حاليا (2008)، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية الخاصة بالتوزيع، فإنه يتوقع انتشار استعمالها في المستقبل بعد توسيع هذه البنية التحتية.

وعموما، فإن سوائل الغاز الطبيعي يتم الحصول عليها من مصدرين:

- من الغاز الطبيعي : حيث يتم بعد استخراج الغاز مباشرة من البئر إخضاع مكوناته الأكثر كثافة والأكثر قابلية للتسييل للضغط والمعالجة في معامل خاصة بذلك موجودة على السطح، حتى تتحول هذه المكونات إلى سوائل ولا يبقى من الغاز المستخرج سوى الغاز الجاف الذي يتكون أساسا من غاز الميتان. وعملية إنتاج هذه السوائل في هذه الحالة غير مكلفة كما هو الشأن بالنسبة للغاز الطبيعي المميع.
- من البترول : يتم الحصول على هذه السوائل أيضا بفصلها عن البترول الخام أثناء عملية التكرير، حيث تكون من أول ما يتم فصله من الخام، باعتبارها من العناصر الأقل كثافة والأكثر قابلية للتسييل، وذلك باستعمال أنظمة إعادة التبريد المركبة في أعلى أبراج التقطير الحراري Tours de distillation atmosphérique لمعامل التكرير.[1]

ومن هنا إذن نستنتج أنه من الأهمية بمكان الانتباه عند تقديم الإحصائيات الخاصة بإنتاج المحروقات إلى مسألة المصدر، والتحقق فيما إذا كانت هذه الإحصائيات تعني مجموع السوائل،

[1] David Wilgenbus, **Les énergies fossiles** (Paris: Institut National de Recherche Pédagogique, 2001) , p.13.

بصرف النظر عن مصدرها، أو أنها تخص مصدرا واحدا فقط، لأن بعض المصادر تلجأ إلى فصل إنتاج السوائل ذات المصدر النفطي عن إنتاج النفط الخام، ولا تفصل إنتاج السوائل ذات المصدر الغازي، وبالتالي يكون مجموع إنتاج السوائل المنتجة لا يمثل إلا نوعا واحدا. فيما تلجأ مصادر أخرى إلى تقديم مجموع شامل لصنفي السوائل، كما هو الحال في الجدول التالي :

الجدول رقم 47 : إنتاج السوائل الهيدروكربونية (الخام وسوائل الغاز) للفترة 1995 – 2005.

و: ألف برميل يوميا

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
1350	1311	1111	850	842	796	795	827	846	806	752	الخام
990	990	890	840	781	781	721	758	758	707	684	السوائل
2340	2301	2001	1690	1623	1577	1516	1585	1604	1513	1436	المجموع

المصادر: 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.23.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2003، ص.23.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.23.

وعلى العموم، فإنه رغم تباين الأرقام، فإن جل المصادر تكاد تجمع على أن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بالجزائر قد شهد طفرة ملحوظة منذ منتصف التسعينيات.

الجدول رقم 48 : تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الفترة 1996 – 2005

السنوات	الإنتاج السنوي مليون ط م ن	معامل التحويل	الإنتاج السنوي مليون برميل *	الإنتاج اليومي ألف برميل *
1996	5.171	11.65	60.24	167
1997	5.462	11.65	63.63	176
1998	6.480	11.65	75.49	209
1999	6.896	11.65	80.33	223
2000	8	11.65	93.20	258
2001	9	11.65	104.85	291
2002	9	11.65	104.85	291
2003	8	11.65	93.20	258
2004	9	11.65	104.85	291
2005	9	11.65	104.85	291

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.25.

تحليل إحصائيات شركة سوناطراك الواردة في الجدول رقم 48 يبين أن متوسط الإنتاج قد تراوح في الفترة 1996-2005 بين 5.1 و9 مليون طن معادل نفط سنويا. وهنا أيضا نلاحظ أن هذه الأرقام لا تخص سوى إنتاج نوع واحد من السوائل هو غاز البترول GPL، و لا يخص النوع الثاني.

إذا كانت هناك عوامل متعددة وراء تحسن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، منها على وجه الخصوص زيادة الطلب على هذا النوع من السوائل، فإنه يبقى أن أهم هذه العوامل على الإطلاق هو التطور التكنولوجي الهام الذي حدث في مجال معالجة واسترجاع الغازات المصاحبة للنفط أو الغاز على السواء، والتي كانت تحرق من قبل عند فوهة البئر، والذي أفضى إلى تحسين شروط الاستغلال وتخفيض معدل الهدر، وكذلك التطور التكنولوجي في ميدان تثمين الغاز المصاحب وتنويع استعمالاته.

ثالثا- إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر :

خضع تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر دائما لتغيرات الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين، لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج. وعلى سبيل المثال فقد أدى تغير هذه الشروط في الفترة (1995-2004) إلى ارتفاع الإنتاج بشكل محسوس، حيث قفز من مستوى 137.7 مليار م^3 في سنة 1995 إلى حدود 160.6 مليار م^3 في سنة 2003، أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 15 % في أقل من عقد من الزمن.

الجدول رقم 49 : إنتاج الغاز الطبيعي (المسوق وغير المسوق) في الجزائر.

و : مليار متر مكعب

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
1995	137.7	2000	163.0
1996	138.8	2001	156.7
1997	148.9	2002	160.6
1998	150.1	2003	160.6
1999	159.9	2004	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.24.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2004، ص.28.

من المعلوم أن إنتاج الغاز الطبيعي لا يسوّق كلية وأن كميات معتبرة منه، سيما من النوع المصاحب للبترول، يعاد حقنها داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية، كما أن كميات

معتبرة أخرى تحرق عند فوهة البئر في الحقول البعيدة التي لا تتوفر على المنشآت الضرورية لمعالجة الغاز.

في الجزائر، بلغ متوسط نسبة إنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق للفترة 1999-2003 على سبيل المثال حوالي 48 %، وهي نسبة مرتفعة قياسا إلى المعدل العالمي الذي هو في حدود 20 % فقط،[1]ويعود سبب ذلك أساسا إلى التوسع في استعمال طريقة إعادة حقن الغاز، بعد تسجيل تراجع مستويات الإنتاج في الكثير من الآبار القديمة، وفي مقدمتها آبار الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود. ومعروف أن الإنتاجية الذاتية تكون كبيرة في بداية حياة البئر لارتفاع مستوى الضغط الداخلي، ثم تبدأ هذه الإنتاجية في التراجع بعد انخفاض الضغط، ما يستدعي اللجوء إلى طرق الرفع الصناعي للمحافظة على مستوى إنتاجية البئر لفترة أطول.

جدول 50 : التوزيع الكمي والنسبي لإنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق في الجزائر للفترة 1999-2003

و: مليار م^3

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
إنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق	74	79	79	81	78
النسبة إلى المجموع العام للإنتاج	46.25	48.47	50.32	50.32	48.45

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.99.

يعكس تطور إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي المسوق بشكل واضح الشروط السائدة في السوق الدولية في كل مرحلة من المراحل. ففي سنوات السبعينيات لم تكن الشروط لتشجع على إنتاج الغاز الطبيعي، لا من حيث الأسعار و لا من حيث أهمية الغاز الطبيعي في حد ذاته كمورد من موارد الطاقة. وفي ظل هذه الشروط بقي مستوى الإنتاج المسوق متواضعا مقارنة بالاحتياطي الضخم الذي كانت تملكه الجزائر في تلك الفترة، وهو ما يبينه الجدول التالي، حيث لم يتجاوز مستوى الإنتاج إلى بداية عام 1979 سقف 10 مليار م^3.

في أواخر السبعينيات، وبعد ظهور معالم حدوث تحول كبير في السوق الدولية، شرعت الجزائر في بناء معالم إستراتيجية وطنية لتثمين الغاز،[2] وفي ضوء ذلك شَهِد إنتاج الغاز الطبيعي في سنوات الثمانينيات طفرة كبيرة ، وتضاعف في مدة عقد واحد من الزمن 3 مرات كاملة، وكان مستوى إنتاج عام 1989 الذي قدر بحوالي 48.4 مليار م^3 6 أضعاف مستوى إنتاج عام 1975.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع و العشرون لعام 2000**، ص.117.

[2]- من المعروف أن الجزائر قد وضعت عام 1977 مخططا طموحا لإنتاج وتصدير المحروقات، خصوصا الغاز، المعروف ب " فالهيد ".

الجدول رقم 51 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في السبعينيات والثمانينيات.

و: مليار م3

السنوات	1971	1973	1975	1977	1979
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	6.5	3.1	7.5	5.7	15.5
السنوات	1981	1983	1985	1987	1989
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	21.8	36.2	36.4	43.1	48.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2005، ص.101.

استمر نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق في التسعينيات وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة ، مدفوعا في ذلك بعدة عوامل :

أولا: صدور قانون المحروقات لعام 1991 الذي فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز الطبيعي، بعدما كان قانون المحروقات لعام 1986 قد حصر مسألة الاستثمار في قطاع النفط فقط.

ثانيا: أكد تطور السوق الدولية للطاقة في العقدين الأخيرين الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية منذ بداية الثمانينيات، حيث أصبح استهلاكه يمثل ربع الاستهلاك العالمي تقريبا.

ثالثا: تحسن الأسعار في السوق الدولية، الأمر الذي يحفز الاستثمار في قطاع الغاز، والتي يعتبر مكلفا مقارنة بالاستثمار في قطاع البترول.

الجدول رقم 52 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في الفترة 1991-2005.

و: مليار م3

السنة	إنتاج الغاز المسوّق	السنة	إنتاج الغاز المسوّق	السنة	إنتاج الغاز المسوّق
1991	53.9	1996	59.0	2001	78.2
1992	53.2	1997	67.7	2002	80.3
1993	53.8	1998	72.5	2003	82.8
1994	51.1	1999	81.5	2004	82.0
1995	55.6	2000	83.1	2005	89.2

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2005، ص.101.

يبين تحليل أرقام الجدول استمرار ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق على طول الفترة الممتدة بين 1991 و2005 تقريبا، إذ لم يتراجع الإنتاج إلا في سنوات معدودة، وارتفع من مستوى 54 مليار م3 في سنة 1991 إلى حدود 90 مليار م3 في نهاية عام 2005.

المبحث الثالث : تطور نشاط قطاع المصب (تصنيع وتجارة المحروقات)

يتناول هذا المبحث نشاط تكرير البترول الخام ونشاط تصدير المحروقات، سواء تصدير البترول الخام أو المشتقات البترولية أو الغاز الطبيعي.

1 : تطور نشاط تكرير النفط :

من المعلوم أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة، وانما تستهلك المشتقات النفطية المستخرجة منه، وعليه يخضع لعملية التكرير من أجل إنتاج هذه المشتقات.

أولا- طاقة مصافي التكرير في الجزائر :

كانت طاقة التكرير في الجزائر إلى غاية نهاية عام 2005 تتكون من خمسة مصافي للتكرير، وبطاقة تكرير إجمالية في حدود 450 ألف برميل يوميا، (حوالي 22 مليون طن سنويا). وقد دخلت وحدة سادسة بأدرار مرحلة الإنتاج في عام 2006.

الجدول رقم 53 : أهم وحدات تكرير الخام بالجزائر وقدراتها النظرية في 2005.

و: مليون طن سنويا

المصفاة	تاريخ الانجاز	قدرة التكرير	أهم المشتقات النفطية المنتجة
حاسي مسعود	-	1.2	**بنزين، كيروزين وغازوال**
عين أميناس*	-	0.3	...
الجزائر	1964	2.7	**غاز بترول مميع (بوتان، بروبان)، بنزين، كيروزين، غازوال، زيت فيول**
أرزيو	1973	2.5	**غاز بترول مميع (بوتان، بروبان)، زيوت** Lubrifiants
سكيكدة	1980	15.0	**منتجات بتروكيماوية وأنواع وقود وغاز بترول مميع وفوائض أخرى كالنافطا**

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

* متوقفة حاليا لأسباب تقنية.

إضافة للوحدات السابقة، تخطط الجزائر لاتمام إنجاز وحدة تكرير سابعة في تيارت في أفق عام 2011، وبطاقة إنتاج ضخمة في حدود 300 ألف برميل يوميا، أي ما يعادل حوالي 15 مليون طن سنويا.[1]

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون لعام 2006**، ص.171.

إن تحليل تطور الطاقة النظرية للتكرير بالجزائر يبين أنها بقيت ثابتة تقريبا، منذ إتمام إنجاز آخر وحدة وهي مصفاة سكيكدة وشروعها في الإنتاج عام 1980. ولم تتجاوز طاقة التكرير مستوى 471.2 ألف ب/ي الا في سنوات قليلة فقط، وكان أقصى مستوى بلغته هو 474.5 ألف ب/ي، بينما انخفضت في معظم السنوات الأخرى إلى ما دون مستوى عام 1980. وكان أدنى مستوى وصلته هو 462.2 ألف ب/ي.[1] والتفسير الأساسي لهذا الجمود هو الغياب التام للاستثمار في بناء وحدات تكرير جديدة.

الجدول رقم 54 : تطور قدرة تكرير النفط الخام في الجزائر للفترة 1971-2005.

و: ألف برميل/ يوم

السنة	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**
قدرة الإنتاج	57.5	115.8	115.8	115.8	115.8	115.8	115.8
السنة	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
قدرة الإنتاج	115.8	135.1	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**
قدرة الإنتاج	471.2	471.2	471.2	471.2	474.5	474.5	474.5
السنة	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
قدرة الإنتاج	474.5	474.5	468.6	462.2	462.2	462.2	462.2
السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
قدرة الإنتاج	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.27.

إذا كان السبب الرئيس وراء جمود طاقة التكرير بعد الثمانينيات معروفا، وهو غياب الاستثمار بشكل عام عن هذا الميدان، وإذا كانت أسباب انعدام الاستثمار المحلي مفهومة وواضحة أيضا، حيث أن الجزائر مرت منذ منتصف الثمانينيات بأزمة مالية عميقة ولم تعد قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع المُكلفة. فإن أسباب فشل السياسات المحلية في جلب الاستثمار الأجنبي إلى ميدان التكرير، تبقى مطروحة، حتى وان كان ثمة من يفسر ذلك بكفاية طاقة التكرير المنصوبة في العالم، وبالتالي فإن الشركات النفطية لم تكن في حاجة لمثل هذا النوع من الاستثمار، ناهيك على أنها لم تكن متحمسة أصلا للاستثمار في هذا الميدان في البلدان النامية، وكانت تفضل استيراد الخام وتكريره في المصافي التي تملكها خارج البلدان النفطية، حتى لا تعطي البلدان المنتجة الفرصة للسيطرة على قطاع المصب كما سيطرت من قبل على قطاع المنبع.

[1]- ثمة تباين يسير في الأرقام الخاصة بالطاقة النظرية للتكرير بالجزائر بين المصادر المختلفة، فهي على سبيل المثال وفق أرقام أوبك 462.2 ألف ب / ي في نهاية عام 2005 ، ووفق المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط 450 ألف ب /ي (أنظر تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، الكويت، 2006 ص.171)، وهي تقريبا وفق سوناطراك 22 مليون طن أي ما يوافق حوالي 440 ألف ب /ي.

وقد فسح الغياب التام للاستثمار الأجنبي في قطاع المصب المجال أمام شركة نافتاك، فرع الشركة الوطنية سوناطراك المتخصص في ميدان التكرير، لتمارس احتكارا كاملا على أعمال التكرير في الجزائر إلى حدود نهاية سنة 2005، وهي الوضعية التي تغيرت مع مطلع عام 2006، بعد شروع مصفاة أدرار في الإنتاج، وكانت أول مصفاة بشراكة أجنبية، حيث يملك الشريك الصيني فيها نسبة 70 %، ما يعتبر سابقة في هذا الميدان بالجزائر.

ثانيا - انتاج المصافي من المشتقات النفطية :

تشتغل مصافي التكرير في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة بطاقتها القصوى تقريبا، وهو ما يكشفه تطور إنتاج المشتقات النفطية، فعلى سبيل المثال عندما كانت الطاقة النظرية للإنتاج تساوي حوالي 471.2 ألف ب/ي في بداية الثمانينيات بعد تشغيل مصفاة سكيكدة، تراوح انتاج المشتقات النفطية في تلك المرحلة بين 217.4 ألف ب/ي في السنة الأولى لتشغيل المصفاة، أي ما يمثل نسبة 46 % من الطاقة النظرية، وبين 433.3 ألف ب/ي في حده الأقصى سنة 1988 وهو ما يمثل نسبة تقارب 92 %.

في سنوات التسعينيات، استقر مستوى الإنتاج فوق سقف 400 ب /ي، أي بنسبة تزيد عن 90 % من الطاقة النظرية. وذلك رغم تراجع الطاقة النظرية للتكرير قليلا بعد عام 1994، غير أن ذلك لم يحدث ولم يساير الإنتاج تراجع الطاقة الإنتاجية في هذه المرة، بل وعكس ما كان منتظرا كان اتجاه المنحنى تصاعديا. حتى بلغت مصافي التكرير مع مطلع الألفية الجديدة طاقتها القصوى.

الجدول رقم 55 : تطور إنتاج المشتقات النفطية في الفترة 1980-2005

و: ألف برميل يوميا

السنة	الإنتاج	الانتاج/الطاقة %	السنة	الإنتاج	الانتاج/الطاقة %
1980	217.4	46.13	1993	426.1	89.79
1981	283.7	60.20	1994	429.6	91.67
1982	400.2	84.93	1995	440.7	95.34
1983	386.2	81.96	1996	429.4	92.90
1984	407.9	86.56	1997	435.6	94.16
1985	390.0	82.76	1998	410.2	88.74
1986	433.0	91.89	1999	430.6	93.16
1987	431.0	91.46	2000	441.4	95.49
1988	433.3	91.95	2001	456.0	98.65
1989	433.6	91.38	2002	469.6	100.00
1990	435.3	91.73	2003	447.9	96.90
1991	428.6	90.32	2004	446.6	96.62
1992	434.5	91.57	2005	451.9	97.77

OPEC, **Annual statistical Bulletin 2006**, p.27.

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، وهي أساسا وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين (البنزين)، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف. ويتكون باقي الإنتاج من الأنواع الثقيلة كالنافطا والزفت وغيرهما، وعلى سبيل المثال فقد كان توزيع إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر في السنوات الأخيرة كما يلي :

الجدول رقم 56 : تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر.

و : ألف برميل يوميا – Thousand B / d

المشتقات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
غاز البترول المسال GPL	18.8	18.8	14.6	18.2	18.4	20.3
النافثا Naphtha	95.4	95.4	73.1	91.3	92.5	101.8
الغازولين Gasoline	61.2	61.1	33.3	41.6	42.1	46.3
الكيروسين Kerosene	30.9	31.0	22.0	27.4	27.8	30.5
زيت الغاز والديزل Diesel	141.1	141.5	89.2	111.4	112.8	124.1
زيت الوقود Fuel Oil	114.1	114.2	79.1	98.8	100.1	110.1
مشتقات نفطية أخرى	8.1	8.0	5.0	6.2	6.3	6.9
المجموع	469.6	470.0	316.3	395.0	400.0	440.0

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.31.

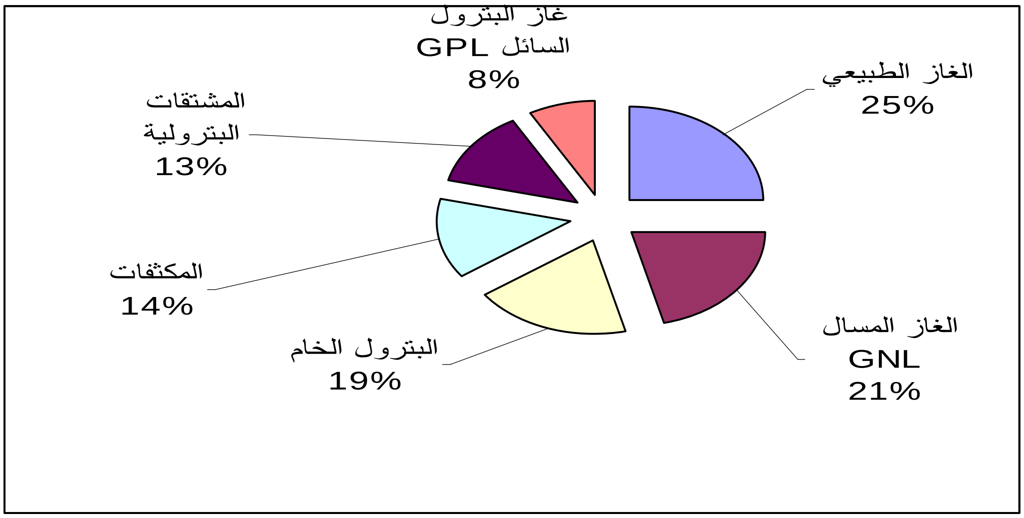
إن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يوجّه في الوقت الحالي نحو الأسواق الخارجية، فيما يتم استهلاك الباقي أو ما قدره 8 ملايين طن في السوق المحلية. [1]

2- تطور نشاط التصدير :

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا، تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة النفط الخام في نهاية عام 2001 تمثل أقل من خمس حجم الصادرات الكلية المقدرة بـــ 119 مليون طن معادل بترول. لكن بعد أربع سنوات فقط من ذلك، أي في نهاية عام 2005، أصبح تصدير الخام هو الذي يطغى على الصادرات النفطية، و يمثل نسبة تزيد عن 28 % من الحجم الكلي للصادرات، فيما تراجعت مساهمة المشتقات النفطية والمكثفات، كما أن صادرات الغاز بنوعيه سجلت من جهتها طفرة نوعية، وأصبحت تمثل أكثر من نصف حجم الصادرات الكلية.

[1] Aldjia MENDACI, « Naftec, le raffineur de pétrole brut du groupe Sonatrach », **Energie & Mines**, N° 2, Avril 2004 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004), p.18.

الشكل رقم 12 : هيكل صادرات المحروقات الجزائرية في عام 2001.



اذن، فقد حدثت تغيرات هامة في هيكل الصادرات في السنوات الأخيرة، وتعمق فارق المساهمة بين المصادر المختلفة، وأصبح الفارق بين المصدر الأعلى والمصدر الأدنى الذي لم يكن يتجاوز 17 نقطة منذ سنوات قليلة فقط هو 24 نقطة في نهاية عام 2005.

الجدول رقم 57 : صادرات المحروقات في 2005.

البيان	الوحدة	الصادرات	النسبة %
النفط الخام	1000 طن متري	44981	28.70
المكثفات	1000 طن متري	13811	8.81
المشتقات النفطية	1000 طن متري	9535	6.08
غاز البترول المميع	1000 طن متري	7482	4.77
الغاز الطبيعي	مليون م^3 *	39829	25.42
الغاز الطبيعي المميع	1000 م^3	40728	25.99
مجموع الصادرات	1000 طن معادل نفط	141312	100.00

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.57.

أولا : تطور نشاط تصدير النفط الخام

إن تحليل البيانات الخاصة بتطور الصادرات الجزائرية من النفط الخام منذ بداية السبعينيات الواردة في الجدول التالي، يكشف أن هذه الصادرات قد مرت بثلاثة مراحل رئيسية : مرحلة أولى في عقد السبعينيات، كان فيها هيكل الصادرات النفطية يتكون أساسا من النفط الخام ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسبة متواضعة، وفي هذا العقد كان متوسط الصادرات

حوالي 935 ألف برميل يوميا، ثم جاءت مرحلة ثانية مع بداية الثمانينيات مباشرة واستمرت إلى نهاية التسعينيات تقريبا، و تميزت هذه المرحلة ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من مكونات هيكل الصادرات النفطية، وذلك على حساب صادرات النفط الخام التي تراجعت بشكل محسوس، لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير.

في هذه المرحلة تم تسجيل أدنى مستوى لصادرات الخام في تاريخ الجزائر بـــ 181 ألف برميل يوميا فقط عام 1984، وعلى طول الفترة أيضا بداية من عام 1982 لم يتجاوز سقف الصادرات 400 ألف ب/ي في أي من السنوات، ما عدا عام 1998 الذي بلغ فيه مستوى هذه الصادرات حوالي 550 ألف برميل يوميا، وذلك بعد الشروع في استغلال بعض حقول الشراكة.

الجدول رقم 58 : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 1972 – 1999

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1970	974.3	1980	715.5	1990	280.6
1971	687.6	1981	521.8	1991	344.7
1972	996.8	1982	228.9	1992	279.4
1973	993.2	1983	260.4	1993	308.0
1974	895.0	1984	181.6	1994	329.2
1975	877.5	1985	272.0	1995	332.8
1976	944.4	1986	255.0	1996	390.8
1977	1034.5	1987	240.0	1997	373.1
1978	1002.8	1988	244.0	1998	549.4
1979	960.4	1989	280.5	1999	414.6

OPEC, **Annual statistical Bulletin 2005**, p.33.

تميزت المرحلة الثالثة بالعودة القوية لصادرات الخام في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بعد فترة طويلة من الاستقرار، وقد كانت المظاهر الأولى لهذه العودة قد بدأت في الظهور عام 1998 عندما لمست الصادرات في ذلك العام سقف 550 برميل يوميا، قبل أن تتراجع في السنوات الثلاثة الموالية إلى المستوى الذي كان سائدا في التسعينيات، ثم ينعطف منحنى الصادرات نحو الصعود المتواصل من جديد بداية من عام 2002، ليصل في نهاية عام 2005 إلى مستوى 970 ألف برميل يوميا، و هو المستوى الذي لم تبلغه صادرات الخام الجزائر منذ ربع قرن.

الجدول رقم 59 : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 2000 – 2005

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3

OPEC, Annual statistical Bulletin 2005, p.33

ثانيا - التوزيع الجغرافي لصادرات الخام والمكثفات بالجزائر:

كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية إلى غاية عام 2000 تقريبا تمثل جل الصادرات، غير أن تغيرات كثيرة شهدها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الصادرات تتقلص، في مقابل ارتفاع الصادرات نحو الأسواق الأخرى وسيما السوق الأمريكية.

يكشف تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الخام الجزائرية أن تغيرا جوهريا قد طرأ على هيكل هذا التوزيع بعد عام 2000، حيث بعد أن كانت الصادرات نحو بلدان الاتحاد الأوروبي تمثل على سبيل المثال في ذلك العام أزيد من ثلاثة أرباع الصادرات ونحو كل الأسواق الأخرى بما فيها السوق الأمريكية أقل من الربع، تقلصت تلك الصادرات في نهاية عام 2006 إلى أقل من الثلث، وبالمقابل ارتفعت الصادرات نحو السوق الأمريكية وأصبحت تمثل وحدها أكثر من النصف.

الجدول رقم 60 : الوِجْهَـــــة الجغرافية النسبية لصادرات الخام الجزائرية.

و: ألف برميل يوميا

الوِجْهَـــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أمريكا الشمالية	**59.9**	**85.2**	**147.1**	**263.9**	**354.3**	**390.4**	**509.6**
منها نحو : كندا	59.9	77.9	106.3	123.2	127.1	122.1	149.6
الولايات المتحدة	-	7.3	40.8	140.6	227.2	268.3	360.1
أمريكا اللاتينية	**15.0**	**11.3**	**63.4**	**65.2**	**85.4**	**100.6**	**40.8**
أوروبا الشرقية	**8.9**	-	**1.8**	**0.7**	-	**2.7**	**1.0**
أوروبا الغربية	**353.7**	**318.1**	**335.3**	**383.4**	**399.5**	**435.1**	**289.9**
منها نحو : بلجيكا	3.6	-	12.7	4.7	-	0.3	0.1
فرنســا	71.2	121.8	101.7	133.6	141.4	15.4	68.1
ألمانيــا	74.1	38.0	38.8	31.3	14.8	55.5	46.9
ايطاليا	130.7	98.7	100.3	110.8	78.2	62.1	68.0
هولندا	2.0	1.3	11.7	5.0	5.0	20.3	1.9
اسبانيا	30.1	26.0	16.6	32.0	53.6	56.3	68.7
المملكة المتحدة	11.7	27.3	37.3	33.7	32.6	38.1	32.2
إفريقيا	-	-	**3.6**	-	-	-	-
آسيا والباسيفيكي	-	**26.8**	**15.1**	**28.0**	**45.4**	**41.5**	**20.9**
أخرى (غير محددة)	**23.5**	-	-	-	-	-	**85.1**
المجموع	**461.1**	**441.5**	**566.2**	**741.0**	**893.2**	**970.3**	**947.2**

Source : 1- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2004**, p.86.
2- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.82.

إن الوجهة الكبيرة الجديدة لصادرات الخام الجزائرية هي السوق الأمريكية الشمالية، التي تضاعفت الصادرات الجزائرية نحوها بأكثر من 8 مرات كاملة في ظرف 6 سنوات فقط. فقد قفز الحجم من حوالي 60 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2000 إلى أكثر من 509 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2006، ما يعني ارتفاع مساهمة هذه السوق في هيكل توزيع الصادرات الجزائرية من نسبة 13 % سنة 2000 إلى حوالي 53 % في نهاية عام 2006، فيما انخفضت مساهمة سوق أوروبا الغربية في نهاية نفس السنة إلى نحو 30 %.

الوجهة الهامة الجديدة الأخرى لصادرات الخام الجزائرية هي سوق أمريكا اللاتينية التي تطورت الصادرات نحوها في السنوات الأخيرة بشكل لافت وبلغت في نهاية عام 2005 مثلا أكثر من 100 ألف ب /ي، بعد أن كانت أربع سنوات قبل ذلك لا تتجاوز سقف 15 ألف برميل يوميا.

كما بدأت في السنوات الأخيرة أيضا تتجلى معالم وجهة رئيسية جديدة هي الوجهة الآسيوية، والتي بلغت الصادرات الجزائرية نحوها في نهاية 2004 أكثر من 45 ألف برميل يوميا.

ثالثا - تطور نشاط تصدير المشتقات النفطية:

كانت صادرات المشتقات النفطية حتى نهاية السبعينيات متواضعة ولم تتجاوز سقف 100 ألف برميل يوميا، لأن أغلب الإنتاج في تلك الفترة كان يستهلاك في السوق المحلية، ولم تعرف صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية إلا بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980، حيث تضاعفت دفعة واحدة صادرات ذلك العام قياسا إلى العام الذي سبقه ، ثم توالى ارتفاع حجم الصادرات في السنوات الموالية مع التوسع في استعمال الطاقة الإنتاجية الفائضة وزيادة الإنتاج، حتى بلغ في نهاية العقد حوالي 400 ألف برميل يوميا.

الجدول رقم 61 : تطور صادرات المشتقات النفطية بالجزائر في الفترة 1972 – 2005

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	10.0	1990	452.8
1975	41.6	1993	374.6
1978	77.9	1996	406.1
1981	201.8	1999	599.7
1984	399.9	2002	527.2
1987	365.0	2005	464.4

OPEC, **Annual statistical Bulletin** 2005, p.41.

في التسعينيات، على الأقل حتى سنة 1998، لم يحدث تطور هام يمكن أن يذكر في حجم الصادرات ولم يبتعد مستواها عن المستوى المسجل في نهاية الثمانينيات، ويعود ذلك أساسا لبلوغ وحدات التكرير طاقاتها القصوى ولعدم بناء أي وحدة تكرير جديدة في هذا العقد، و بقي المستوى على العموم متذبذبا من سنة لأخرى، ففي سنوات نزل ما دون 400 ألف برميل يوميا وفي سنوات أخرى تجاوز هذا الحجم بقليل، إلى أن جاء عام 1999 فشهدت الصادرات قفزة نوعية وبلغت حوالي 600 ألف برميل يوميا، وذلك بفعل توسيع قدرات إنتاج وحدات التكرير القائمة واشتغال هذه الوحدات بطاقتها القصوى لتكرير أقصى ما يمكن تكريره من الخام وتصديره في شكل مشتقات، بعد نزول أسعار الخام إلى مستويات متدنية جدا.

في مطلع الألفية الثالثة، ومع التحسن المسجل في الأسعار أولا، ثم ظهور اتجاه نحو تخفيض حجم كمية الخام الموجه للتكرير وتفضيل تصديره، خصوصا بعد أن أصبح القسم الأكبر من الإنتاج يأتي من الآبار التي تشترك فيها سوناطراك مع الشركاء الأجانب، لأن هؤلاء الشركاء يفضلون تصدير كميات الخام التي تعود لهم في عقود تقاسم الإنتاج على حالها وعدم تكريرها في الوحدات المحلية، وهو ما كان له أثر واضح على صادرات المشتقات النفطية في السنوات اللاحقة، حيث أخذت في التراجع من سنة لأخرى إلى أن بلغت 464 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2005.

ما يلاحظ على طبيعة المشتقات النفطية المصدرة هو أنها تتكون أساسا من المشتقات الثقيلة وليس مشتقات قطاع النقل البري الخفيفة التي تعتبر الأكثر طلبا في الأسواق الدولية. أما عن وجهة التصدير، فقد حافظت هذه الصادرات وجهتها الجغرافية التقليدية وهي الأسواق الأوروبية الغربية.

الجدول رقم 62 : هيكل المشتقات النفطية المصدرة في عام 2005.

الوحدة :10 ^{3} طن.

المشتقات النفطية المصدرة	الاسم بالأحرف اللاتينية	الكمية	النسبة %
البنزين	Essences	77	0.80
النافطا	Naphta	3323	34.85
النافطا الخفيفة C5+	Naphta Léger C5+	251	2.63
الغازوال	Gas-oil	199	2.08
وقود الطائرات	Kéro-jet	688	7.21
زيت الوقود bts	Fuel-oil bts	4882	51.20
زيت الوقود hts	Fuel-oil hts	98	1.02
	Aromatiques	16	0.01
المجموع		9535	100.00

المصدر: شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.60.

رابعا : تطور نشاط تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر وتوزيعه الجغرافي

لقد تطور نشاط تصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو مختلف الأسواق الخارجية كما يلي :

أ- تطور حجم صادرات الغاز الطبيعي :

اكتسب الغاز الطبيعي بالجزائر منذ مطلع الثمانينيات أهمية كبيرة وتعززت مكانته في ميزانية استهلاك الطاقة بشكل كبير، فالغاز الطبيعي الذي كان استهلاكه يمثل 32 % في عام 1970 من حجم الاستهلاك الكلي للطاقة، قفز في بداية الثمانينيات إلى 53 %[1]، ومنذ ذلك تلك السنوات لم تفتأ أهميته تزداد من سنة لأخرى إلى أن بلغت في السنوات الأخيرة شأوا كبيرا، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي على سبيل المثال لا الحصر في عام 2003 حوالي 22 مليار م^3، أو ما نسبته 65 % من حجم استهلاك الطاقة الكلي.

ورغم أن من شأن هذه الزيادة المعتبرة والمتواصلة في حجم الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي أن تكون على حساب الصادرات وتكبح نموها، إلا أن لا شيء من ذلك حدث منذ منتصف الثمانينيات، بل على العكس من ذلك فإن منحنى الصادرات لم يتوقف بدوره من الارتفاع، و من سنة لأخرى كان هذا المنحنى يشهد قفزات نوعية، ويعود ذلك أساسا إلى النجاحات الكبيرة التي تحققت في ميادين الاستكشاف والإنتاج.

إن حجم الصادرات الذي كان في نهاية النصف الأول من عقد السبعينيات لا يتجاوز 3.5 مليار م^3 ، شهد أول قفزة نوعية في منتصف الثمانينيات، عندما بلغ أكثر من 18 مليار م^3 عام 1984، قبل أن يصل ثلاث سنوات فقط بعد ذلك إلى حوالي 26 مليار م^3. في التسعينيات، استمر حجم الصادرات في الارتفاع أيضا بشكل متواصل، إلى أن بلغ في نهاية العقد عتبة 60 مليار م^3، وهو الحجم الذي بقيت الصادرات تتراوح حوله في السنوات التالية ولم تبتعد عليه كثيرا.

الجدول رقم 63 : تطور صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر في الفترة 1972 – 2005

الوحدة : مليار م^3

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	2.488	1990	31.330
1975	3.417	1993	35.054
1978	6.170	1996	40.970
1981	7.081	1999	59.320
1984	18.924	2002	57.864
1987	25.750	2005	64.266

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.41.

[1] Habib El-ANDALOUSSI et Manfred HAFNER, « Le gaz naturel : le combustible qui monte », **Revue de l'énergie**, N° 03, Novembre 2004(Paris, Revue de l'énergie, 2004), pp.118-123.

ب - التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي :

إن طبيعة الغاز الطبيعي كمصدر طاقة يصعب نقله، قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، لم تترك هامش حركة كبير للجزائر لتنويع زبائنها، ما جعل معدل تركيز الصادرات يبقى كبيرا، حيث يمثل حجم صادرات الغاز الطبيعي نحو ثلاثة بلدان هي ايطاليا واسبانيا وفرنسا أزيد من ثلاثة أرباع الحجم الكلي للصادرات.

يذهب القسم الأكبر من صادرات الغاز الجزائرية في المقام الأول نحو السوق الايطالية، حيث تعتبر ايطاليا الزبون الأول للجزائر في هذا المجال، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم هذه الصادرات في عام 2003 نحو 23.47 مليار م^3، أي ما نسبته 38 % من الحجم الكلي للصادرات، وتأتي في المرتبة الثانية اسبانيا بحجم استيراد لنفس السنة في حدود 13.88 مليار م^3، أي نسبة 22.7 %، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بـــ 9.20 مليار أي نسبة 15.1 %، وتتقاسم النسبة الباقية تسعة بلدان أخرى، أغلبها بلدان متوسطية.[1]

الجدول رقم 64 : تركيبة صادرات الغاز الجزائري في عام 2003

الوحدة : مليار م^3

البلد	صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب	صادرات الغاز المسال	المجموع	النسبة إلى المجموع العام %
ايطاليا	21.45	2.02	23.47	38.4
اسبانيا	6.40	7.48	13.88	22.7
فرنسا	-	9.20	9.20	15.1
تركيا	-	3.86	3.86	6.3
بلجيكا	-	3.15	3.15	5.2
البرتغال	2.50	-	2.50	4.1
تونس	1.69	-	1.69	2.8
الولايات المتحدة	-	1.51	1.51	2.5
المغرب (Transit)	0.60	-	0.60	1.0
اليونان	-	0.55	0.55	0.9
سلوفينيا	0.44	-	0.44	0.7
آخرون (كوريا ج)	-	0.23	0.23	0.4
المجموع	33.1	28.0	61.1	100.0

Source : MEM, Energie & Mines, N° 3, Novembre 2004, p.121.

[1] Habib El-ANDALOUSSI, Op.cit., p.121.

تتمتع الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي المناسب، بخاصية تميزها عن مختلف البلدان المصدرة للغاز، وهي أنها لا تعتمد على طريقة واحدة من بين الطريقتين المعروفتين في تصدير الغاز (التصدير عبر الأنابيب والتصدير عبر ناقلات الغاز المسال)، كما هو شأن كل البلدان المصدرة الرئيسية تقريبا، حيث يعتمد كل بلد بشكل أساسي على طريقة واحدة، فروسيا والنرويج وكندا مثلا تعتمد أساسا على التصدير عبر الأنابيب، فيما تعتمد اندونيسيا وقطر، بحكم الطبيعة والموقع الجغرافيين، على تصدير الغاز المسال عبر الناقلات.

هذه الخاصية تمنح الجزائر مرونة كبيرة في تكييف سياسات التصدير وفي وضع الاستراتيجيات المناسبة لتصدير الغاز الطبيعي بما يتوافق والتحولات الكبيرة الجارية في الأسواق الدولية، فإذا كان شكل التصدير عبر الأنابيب هو الشكل الذي كان سائدا أكثر من قبل، فإن الجزائر أخذت في السنوات الأخيرة تستبق تطور السوق الدولية نحو دعم مكانة صادرات الغاز المسال، خصوصا بعد تسجيل انخفاض هام في تكاليف صناعة ونقل الغاز المسال، وذلك بزيادة جهد تصدير الغاز المسال، مستفيدة من تجربتها الطويلة في هذا الميدان، حيث تعتبر الجزائر بلدا رائدا في صناعة الغاز المسال، و كانت أول شحنة تصدير للغاز المسال في العالم قد خرجت من الجزائر في اتجاه انجلترا عام 1964.

وكان من نتيجة هذه الإستراتيجية، أن يقترب مستوى صادرات الغاز المسال من مستوى صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، حيث بلغت صادرات هذا النوع الأخير عام 2003 مثلا حوالي 33.1 مليار م^3، فيما بلغت صادرات الغاز المسال 28 مليار م^3، وهي كمية معتبرة سمحت للجزائر من كسب حصة هامة في السوق الدولية للغاز المسال (حوالي 17 %)، وأصبحت تحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا في هذا المجال.[1]

ج- آفاق تطور صادرات الغاز الجزائرية :

رغم أن حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي في الوقت الحالي قد بلغ مستويات عالية، إلا أن الجزائر لا تزال تخطط لرفع صادراتها إلى حوالي 85 مليار م^3 في حدود عام 2010 وإلى حوالي 100 مليار م^3 في حدود عام 2015،[2] وفي أفق تحقيق هذا الهدف، وضعت خطة متكاملة تشمل تنفيذ عدد من المشاريع، منها مشاريع تطوير مجموعة من حقول الغاز ومشاريع مكملة خاصة بالبنية التحتية، ومشاريع خاصة بتوسيع قدرات التصدير عبر الأنابيب.

فأما مشاريع تطوير الحقول والبنية التحتية المكملة، فإن الخطة تشمل ما يلي: [3]

---

[1] Habib El-ANDALOUSSI, Op.cit., p.120.

[2] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & Mines**, N° 5, Avril 2005 (Alger: MEM, 2005), p.22.

[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الثلاثون لعام 2004**، ص.164.

- مواصلة أشغال تطوير حقل عين صالح الذي شرع في الإنتاج بتاريخ 21 يوليو 2004 بالشراكة مع شركة بي بي BP، والوصول بطاقته الإنتاجية إلى حدود 9 مليار متر مكعب في السنة، وهو الحقل الذي سيرفع طاقة تصدير الغاز بـــ 15 %.
- مواصلة تطوير حقل عين أميناس، والذي كان مخططا له أن يبدأ في الإنتاج في عام 2005.
- تنفيذ مشروع تطوير حقل قاسي طويل الغازي المتكامل بالشراكة مع كونسورتيوم يضم شركتي ريبسول وغاز ناتشورال الاسبانيتان، وهو المشروع الذي أبرم عقده في أواخر عام 2004، ويتضمن تطوير حقول نفطية بطاقة 6 مليار متر مكعب في السنة، ومشاريع مكملة منها بناء شبكة للنقل ومعمل جديد لتسييل الغاز بطاقة بين 4 و5 مليون طن في السنة ، غير أن تنفيذ هذا المشروع يشهد تأخرا كبيرا في الانجاز ويعرف صعوبات كبيرة لتنفيذه أصبحت تهدد بإلغاء العقد وتأخير تنفيذ المشروع بصورة كبيرة أو إلغائه نهائيا.
- تنفيذ مشاريع تطوير حقول غاز عديدة في منطقة أهانيت، لا تزال في طور التقييم.

من البديهي أن يحتاج تنفيذ كل هذا المشاريع إلى توسيع شبكة النقل الموجودة أو رفع طاقتها، وفي هذا الشأن، فإن الخطة تشتمل أيضا على انجاز خطوط نقل جديدة، منها خط مباشر يربط الجزائر باسبانيا (مشروع ميدغاز) بقدرة أولية قدرها 8 مليار م^3، وقد شُرّع في انجاز هذا الخط و ينتظر أن يكون جاهزا في أفق عام 2009، وخط ثان يربط بين الجزائر وايطاليا عبر جزيرة سردينيا، انتهت الجزائر من وضع الدراسات التقنية الخاصة بانجازه، فضلا عن المشروع الآخر الخاص برفع القدرة التصديرية عبر انجاز خط موازي للخط الحالي بين الجزائر وايطاليا.

من جهة أخرى، تسعى الجزائر بالتعاون مع نيجيريا، إلى إطلاق مشروع إنشاء خط أنابيب غاز عابر للصحراء (TSGP)، بطاقة نقل تتراوح بين 18 و25 مليار م^3، ينقل الغاز النيجيري إلى الساحل الجزائري، ويمكنه أيضا نقل قسم من الغاز الجزائري. وهو ما يسمح في حالة ما إذا تم انجاز كل هذه المشاريع من بلوغ حجم تصدير في حدود 110 مليار^3 في أفق عام 2015.

إن السياسة الجزائرية في قطاع الغاز يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل التحدي الذي تطرحه مسألة تحرير أسواق الغاز بأوروبا التي تستوعب حوالي 90 % من صادرات الغاز الجزائري حاليا، ويجب أن تسعى إلى تكثيف الصادرات نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتجاوز حاليا نسبة 10 % من المجموع، وهي نسبة متواضعة مقارنة بحجم هذه السوق،[1] وفي نفس السياق، وبالنظر إلى تركيبة هيكل احتياطي المحروقات، حيث يغلب الغاز، فإن على الجزائر التركيز أكثر على تطوير الصناعة الكيماوية للغاز Gazochémique، لأن العائد مثلا من بيع الميتانول Méthanol هو أربعة أضعاف العائد من بيع الغاز الطبيعي ذاته.[2]

---

[1] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & Mines**, N° 5, Op.cit., p.22
[2] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., p.91

3- تطور أسعار وعائدات المحروقات الجزائرية :

يتناول هذا القسم تطور أسعار وعائدات المحروقات الجزائرية.

أولا : تطور أسعار وعائدات النفط

لقد كان تطور أسعار الخام الجزائري وعائدات النفط كما يلي :

أ- تطور سعر الخام الجزائري مزيج صحراء بلاند في السوق الدولية:

إن تحليل تطور متوسط سعر الخام الجزائري ومقارنة ذلك بتطور متوسط سعر سلة الأوبك التي تتكون من عدة خامات، ومنها الخام الجزائري ذاته، يكشف أن هذا الأخير كان يربح في العموم بين نصف دولار ودولار كامل على كل برميل نفط يتم بيعه في السوق الدولية، وهذا عندما كان سعر البرميل لا يتجاوز سقف 30 دولار قبل عام 2004، غير انه من اللحظة التي تجاوز فيها هذا السقف بداية من ذلك العام، بدأ الفارق بين السعرين يتعمق، وكان يسود في كل نطاق سعري فارق ثابت تقريبا، فعندما كان نطاق السعر يتراوح بين 30 و40 دولار للبرميل كان هذا الفارق أكثر من دولارين، ولما تجاوز في سنة 2005 سقف 50 دولار أصبح الفارق يزيد عن 4 دولارات، وعندما بلغ 60 دولارا اتسع الفارق إلى 5 دولارات كاملة وهكذا دواليك، فكلما يرتفع متوسط الأسعار في السوق الدولية يرتفع الفارق وكلما ينخفض المتوسط ينكمش الفارق ويتقلص.

الجدول رقم 65 : الأسعار الفورية للخام الجزائري ولسلة خامات الأوبك للفترة 1996 – 2006.

و : دولار أمريكي

السنوات	الأسعار الفورية لخام خليط الصحراء: متوسط الأسعار	الأسعار الفورية لخام خليط الصحراء: نسبة التغير السنوي %	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك: متوسط الأسعار	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك: نسبة التغير السنوي %	فرق السعرين
1996	21.3	-	20.3	-	1.0
1997	19.6	07.98 -	18.7	07.89 -	0.9
1998	13.0	33.67 -	12.3	34.23 -	0.7
1999	18.1	39.23	17.5	42.27	0.6
2000	28.8	59.11	27.6	57.71	1.2
2001	24.1	16.31 -	23.1	16.30 -	1.0
2002	24.8	02.90	24.3	05.19	0.5
2003	28.7	15.72	28.2	16.04	0.5
2004	38.4	35.21	36.0	27.65	2.4
2005	54.6	42.18	50.6	40.55	4.0
2006	66.1	21.06	61.0	20.55	5.1

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2006, p.113.

يبين الجدول على العموم تحسن متوسط سعر الخام الجزائري منذ مطلع الألفية الجديدة بشكل غير منتظر، بحيث أصبح في كل سنة يحطم رقم السنة السابقة، وقد بلغ في نهاية عام 2006 أكثر من 66 دولارا للبرميل، وذلك بعد أن كان في التسعينيات دون مستوى العشرين دولارا للبرميل، ولم يتجاوزه إلا في سنة واحدة (1996)، وهذه الوضعية مطابقة تقريبا للوضعية التي سادت في الثمانينيات.

ب- تطور العائدات النفطية الجزائرية :

إن تحليل تطور عوائد النفط الجزائري في الفترة 1996-2006 فقط على سبيل المثال، يكشف أن النصف الثاني من التسعينيات كان استمرارا للاتجاه العام الذي ساد منذ منتصف الثمانينيات والذي تميز بالانخفاض الشديد لمستوى عائدات النفط، وقد تسببت هذه الوضعية في معاناة شديدة للاقتصاد الوطني وخلقت أمامه صعوبات جمة للانطلاق، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تغير اتجاه العوائد نحو الصعود بشكل كبير ومتواصل كنتيجة طبيعية للتحسن الكبير في تسعير الخام الجزائري المعروف باسم خليط صحاري بلاند في الأسواق الدولية.

فانطلاقا من عام 2000 أصبحت العوائد التي تتحصل عليها الجزائر من بيع نفطها في الأسواق الدولية ترتفع بشكل غير مسبوق، و يظهر الجدول التالي تطور هذه العوائد في السنوات العشرة الأخيرة، والتي تشمل النصف الثاني من عقد التسعينيات الذي تميز بمستويات متدنية من العوائد والنصف الأول من العقد الجديد والذي تميز بمستويات مقبولة ومرتفعة .

الجدول رقم 66 : قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة 1996 - 2006

و : مليون دولار

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	9160	8800	5970	7556	14204	11736	12370	12300	13862	21029

المصدر : أوابك، تقارير الأمين العام السنوية (سنوات 2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006).

عند تحليل معطيات الجدول نلاحظ بداية أن حجم هذه العوائد في النصف الثاني من التسعينيات كان متواضعا، حيث لم يتجاوز سقف 10 ملايير دولار في كل السنوات، بل إنه نزل في سنة 1998، بعد التراجع الكبير في مستوى الأسعار، إلى أقل من 6 ملايير دولار، لكن، مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة، ققز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى أنه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية عام 2000 أكثر من 14.2 مليار دولار، أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها.

و يبدو أن حجم العوائد قد دخل منذ عام 2005 في مرحلة جديدة تتميز بالارتفاع الشديد، وهو ما يؤشر عليه الرقم المسجل في نهاية ذلك العام، حيث تجاوزت العوائد مبلغ 21 مليار دولار، وهو ما لم يسبق للاقتصاد الجزائري أن سجله منذ الاستقلال.

ثانيا : تطور عائدات باقي المحروقات

إن المعلومات المتعلقة بعائدات تصدير الغاز الجزائري شحيحة جدا، فأغلب المصادر لا تقدم أرقام محددة عن حجم هذه العائدات، وذلك لأن سعر الغاز لا يتحدد كما هو الشأن بالنسبة للبترول في أسواق دولية معروفة، كما لا يوجد سعر واحد للغاز لجميع الزبائن، وانما هناك سعر لكل زبون على حدة، وفق المعادلة المتفق عليها في العقد، الذي عادة ما يتضمن بنودا تشير إلى كيفية مراجعة السعر في حالات معينة.

من جهة أخرى، فإن التحقق من حجم كميات الغاز الطبيعي المسلمة للزبون أمر عسير، خصوصا تلك المسلمة بواسطة الأنابيب، وذلك على خلاف شحنات البترول التي تمر في العادة عبر وسيط قبل أن تصل إلى الزبون، ومنه، فإن الأرقام المقدمة عادة بخصوص عائدات الغاز تبقى أقرب إلى التخمينات منها إلى أرقام حقيقية تعكس الحجم الحقيقي للصادرات.

وعلى كل، إذا اعتمدنا على الأرقام المتوفرة بخصوص عائدات النفط وعائدات مجموع المحروقات، وحاولنا مقاربة المسألة عبر طريقة اختزال رقم عائدات النفط من رقم العائدات الإجمالية للمحروقات، فإنه يمكن تقدير هذه العائدات مثلا بالنسبة لسنة 2004 بـــ 17.6 مليار دولار، وذلك على أساس أن حجم العائدات الإجمالية لصادرات المحروقات في تلك السنة وفق سوناطراك هو 31.5 مليار دولار وحجم الصادرات النفطية وفق أوابك هو حوالي 13.9 مليار دولار، وبالنسبة لسنة 2005 تقدر هذه العائدات بحوالي 18.3 مليار دولار، وذلك على أساس حجم عائدات إجمالي لصادرات المحروقات في تلك السنة مساوي لــ 39.3 مليار دولار وفق سوناطراك دائما،[1] وحجم صادرات نفطية مساوي لــ 21 مليار دولار وفق أوابك دائما أيضا.

خاتمة الفصل :

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل الثالث، هو أن هناك علاقة كبيرة بين تطور البيئة الاقتصادية الدولية وقطاع المحروقات على وجه التحديد و تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وأن هذه الأخيرة قد لجأت في منتصف الثمانينيات إلى تطبيق الإصلاحات تحت ضغط المحيط الخارجي الذي كان في تلك الفترة يمر بتحولات كبيرة. وقد تسببت تلك التحولات في أزمة

[1] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & mines**, N° 5, op.cit., p.25.

نفطية كبيرة ، كان من نتائجها انهيار كبير للأسعار، لم يترك للبلدان المنتجة و الجزائر خصوصا خيارا آخر غير الانفتاح على الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد فتحت قوانين الإصلاحات (القانون 86/14 و القانون 91/21) قطاع المحروقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وشجعت الشراكة، لكنها لم تجرد الدولة من دورها كلية. و قد نجح القطاع بفضل هذه الإصلاحات في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر. وفي ظل تطبيقها تحققت نتائج تعتبر على العموم مقبولة، حيث تمكنت الجزائر على سبيل المثال من تجديد احتياطاتها النفطية وإعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 1971 . و من جهة ثانية نجحت في رفع مستويات الإنتاج والتصدير، سواء من البترول أو الغاز الطبيعي .

بعد أن تم في الفصل الثالث تقديم وصف متكامل لأداء قطاع المحروقات بالجزائر في فترة تطبيق الإصلاحات، سيتم الانتقال في الفصل الرابع إلى تقييم الإصلاحات في حد ذاتها في ضوء النتائج المحققة وتقييم مدى انسجامها مع تطورات البيئة الاقتصادية الدولية في الفترة الحالية وتقييم مشروع الإصلاحات الجديدة والنظر فيما إذا كان هذا المشروع يستجيب للمعطيات الجديدة والمنتظرة في البيئة الاقتصادية الدولية عامة وفي قطاع المحروقات خاصة، أو أنه بعيد عن ذلك كلّه.

الفصل الرابع :

الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل :

تعرضت الجزائر بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية في منتصف الثمانينيات لضغوط اقتصادية واجتماعية شديدة، وذلك لأنها لم تستوعب قبل ذلك طبيعة التحولات الخارجية الكبيرة التي كانت تحدث في قطاع المحروقات، ولم تلتفت لتلك المؤشرات الكثيرة التي كانت تنبأ بحدوث انهيار كبير في الأسعار. ولم تحاول بالتالي إدخال الإصلاحات الضرورية التي كان يحتاج إليها القطاع والاقتصاد الوطني عموما في وقتها المناسب.

بعد البروز المفاجئ للوضعية الجديدة، لم يكن أمام الجزائر من مخرج، من أجل امتصاص تلك الضغوط الشديدة والتكيف مع معطيات الواقع الجديد، سوى اللجوء اضطرارا إلى فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك رغم أن الظرف الدولي كان غير مناسب للقيام بمثل هذه الإصلاحات.

لقد أصبحت دراسة تجربة الإصلاحات بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تطبيقها أكثر من ضرورية، للتأكد أولا فيما إذا كانت هذه الإصلاحات في حد ذاتها هي التي كان قطاع المحروقات في حاجة إليها في السياق الدولي لتلك الفترة، ثم تحليل تطور التجربة بعد ذلك والآثار المترتبة عنها، وثالثا للتأكد من فاعليتها في الوقت الراهن، خصوصا في ضوء التحولات الاقتصادية والتجارية السريعة على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة.

وكما أن تقييم تجربة الإصلاحات السابقة يحتاج إلى إلقاء نظرة خلفية للماضي، فإن تقييم محتوى الإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون 07/05 يحتاج أيضا، فضلا عن هذه النظرة الخلفية، إلى نظرة استشرافية للمستقبل بهدف التحقق فيما إذا كانت هذه الإصلاحات الجديدة قد استوعبت المعطيات المستجدة في العقدين الماضيين وتلك المنتظرة في المستقبل، على المدى المتوسط على الأقل، وخصوصا منها المتعلقة بمسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتأثيرات المحتملة لذلك. حيث يطرح هذا الانضمام سؤالا جوهرا عن طبيعة التحديات الخاصة التي يمكن أن يواجهها القطاع في المستقبل.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل الرابع إلى مبحثين : يتم في المبحث الأول تقييم الواقع الحالي لقطاع المحروقات الناتج عن تطبيق الإصلاحات، وذلك من خلال تحليل أهم الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التجربة منذ الثمانينيات. وفي ضوء هذا التقييم الأولي، سيتم بعد ذلك تحليل الإصلاحات الجديدة التي أقّرها قانون المحروقات رقم 07/05 الصادر عام 2005، والحكم فيما إذا كانت فعلا تستجيب للتحديات الجديدة المطروحة على القطاع كما يقول المدافعون عن هذا القانون أو عكس ذلك كما يقول المعارضون له. وهنا سيتم أيضا تقديم أفكار كل فريق والحجج التي يستند إليها لرفض المشروع أو تأييده.

ويعالج المبحث الثاني العلاقة الخاصة بين مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقطاع المحروقات، وهنا سيتم أولا تحليل أهم المسائل المطروحة للنقاش والتفاوض في الإطار الاقتصادي والتجاري الدولي، ثم تحليل الآثار المحتملة لانضمام الجزائر على القطاع. وفي ضوء ذلك، محاولة بيان أفضل الخيارات المطروحة لمجابهة هذه التحديات الجديدة.

المبحث الأول : الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات

أصبح تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد مرور عقدين من الزمن على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ممكنا، وذلك للكشف على الآثار الايجابية والسلبية للتجربة، من أجل وضع التصور الأفضل لتطور القطاع في المستقبل.

سيتناول هذا المبحث أولا تقييم تجربة الإصلاحات المطبقة منذ صدور القانون 86-14، ثم يتناول في الجزء الثاني من المبحث الإصلاحات القطاعية الجديدة التي تضمنها القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 ابريل 2005، والذي دار حوله نقاش واسع بين مؤيد ومعارض. فالمؤيدون يقولون إن الهدف من وضعه هو الاستجابة للتحديات الجديدة في القطاع، وتصحيح الثغرات الموجودة في القانون السابق، والمعارضون ينتقدونه و يرون خلاف ذلك، فهذا القانون في نظرهم لا يؤخذ إطلاقا بالمعطيات الحقيقية لتطور المحيط الاقتصادي الدولي عامة وتطور السوق النفطية الدولية خاصة.

1 - تقييم جدوى الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر

جرى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر في ظرف سياسي واجتماعي استثنائي، تميز في التسعينيات بحالة عدم استقرار سياسي وأمني كبير، وهو ما يكون قد أثر سلبا على النتائج المحققة خلال العقد الأول من الإصلاحات. وعليه فإن أي تقييم موضوعي لنتائج الإصلاح القطاعي لا بد له أن يأخذ بعين الاعتبار أن القطاع لم يكن بمعزل عن محيطه الاقتصادي والسياسي المباشر، وأن الوضعية السياسية والأمنية التي سادت في تلك السنوات قد أثرت بشكل أو بآخر عليه، حتى وإن بدا لأول وهلة أن القطاع قد حافظ عموما على جاذبيته التي اكتسبها بعد صدور قانون 1986-14 وقبل تأزم الوضع في التسعينيات.

تسبب غياب الاستقرار الأمني وارتفاع درجة الخطر السياسي في زيادة كلفة الاستثمار في القطاع، وفي صرف أنظار الكثير من المستثمرين الأجانب، كما تسبب في تمديد آجال تنفيذ بعض المشاريع التي انطلقت قبل انفجار الأزمة، وفي هذا تشير عدة مصادر أن أدنى مستويات الاستثمار في ميدان الاستكشاف منذ صدور قانون 1986 كان في الفترة 1995 و1998.[1]

---

[1] Paul HORSNELL, Op.cit., p.68.

أولا : طبيعة النظام التعاقدي السائد في ظل قوانين الإصلاح

إن القانون 86 – 14 المؤرخ في 19 أوت 1986[1] هو أول نص قانوني أساسي لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر. وقد أحدث هذا القانون انقلابا حقيقيا في شكل النظام التعاقدي، وذلك عندما أدخل لأول مرة إلى المنظومة التشريعية المحلية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال استكشاف المحروقات واستغلالها، ووضع لها القواعد التي تحكمها، وبيّن أشكالها، كما حدّد حقوق وواجبات الشركاء.

يعتبر العقد المعروف في الأوساط البترولية باسم عقد تقاسم الإنتاج[2] العمود الفقري للنظام التعاقدي المستحدث الذي يحكم العلاقة بين الشركاء. و قد أصبح بعد مرور عدة سنوات على الشروع في تطبيق القانون 86 – 14 العقد الأكثر استعمالا، حيث جرى استعماله في بداية الأمر في قطاع النفط فقط، ثم توسع مجال تطبيقه إلى قطاع الغاز بعد عام 1991.

يرتكز العقد على مبدأ أساسي هو حق الشريك الأجنبي في قسم من إنتاج الحقل المكتشف، بعد الشروع في الاستغلال. و يتراوح هذا الحق في المرحلة الأولى من الحياة الافتراضية للحقل في نموذج العقد المطبق في الجزائر بين 35 و40 % من حجم الإنتاج الكلي، ولا يمكن في أي حال أن يتجاوز في حده الأقصى السقف الأخير. ويُمنح هذا الحق كمقابل عن كل المصاريف المدفوعة، سواء أثناء مرحلة الاستكشاف و التطوير أو بعد بداية الاستغلال، وهي المصاريف التي تُعرَف اختصارا باللغة الانجليزية بـــ Cost Oil أو كلفة البترول، ويستمر العمل بهذه القسمة إلى أن يسترجع المستثمر الأجنبي كل الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها في ميدان الاستكشاف والتطوير. وبعد ذلك يتغير توزيع النسب بعد أن يكون الشريك الأجنبي قد استرجع جميع ما أنفقه في مرحلة الاستكشاف والتطوير، لأنه ابتداءً من هذه اللحظة يصبح مفهوم Cost Oil لا يغطي سوى مصاريف الاستغلال. وفي هذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في استقطاع كمية من الإنتاج في مقابل تلك المصاريف، و يتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج، المعروف باللغة الانجليزية باسم Profit Oil أو ربح البترول، بين مالك الحقل و الشريك الأجنبي، على أن تعود النسبة الكبرى منه هذه المرة إلى مالك الحقل، بما مقداره بين 75 و90 %.[3]

إن ثمة من الكتاب من لا يميز عقود تقاسم الإنتاج عن عقود الخدمات التي كانت سائدة من قبل، ويعتبرها شكلا من أشكالها، ويصنف كل هذه العقود في دائرة واحدة. لكن يبقى أن الاتجاه الغالب هو تمييز النوعين عن بعضهما البعض، وتصنيف كل نوع في دائرة خاصة به. ويورد هذا الاتجاه للتمييز بين هذين النوعين من العقود أوجه الخلاف والتمايز التالية:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، ص.1019.

[2] يجب الانتباه أن مفهوم تقاسم الإنتاج لا يعني بالضرورة في جميع الحالات تقاسم الإنتاج مناصفة بين القائم بالاستغلال وبين مالك الحقل.

[3] Omar KHELIF, communication intitulée « Environnement institutionnel », Op.cit., p.5.

[4] Idem, p.5.

- يكون المقابل الذي يتحصل عليه المستثمر الأجنبي في النوع الأول (عقد تقاسم الإنتاج) ماديا في شكل قسم من الإنتاج، بينما يكون المقابل في النوع الثاني (عقد الخدمات) نقديا، يتحصل عليه في مقابل الخدمات التي قدمها للشركة الوطنية.
- لا يغلق النوع الأول الباب كاملا في وجه المستثمر الأجنبي للوصول إلى الاحتياطات، كما يفعل النوع الثاني، غير أنه بالمقابل لا يفتح هذا الباب أيضا الا جزئيا، ولا يعمل في حقيقة الأمر سوى على إدخال بعض التحسين على العلاقة بين هذا المستثمر الأجنبي والشركة الوطنية، ويُبقى هيمنة الدولة على القطاع، من حيث أنه يعطي الشركة الوطنية حق الحصول على معظم الإنتاج، وينصبها المسؤول الأول على عملية الإنتاج.

ويبقى عقد تقاسم الإنتاج أكثر أنواع العقود نجاحا في الجزائر وفي البلدان النفطية الأخرى، لأنه عقد توفيقي بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي. فهو من جهة يوفرّ للشريك الأجنبي فرصة الوصول إلى قسم من الإنتاج الخام، وهو ما يبحث عنه، ومن الجهة الأخرى يراعى مصلحة البلد المنتج، حيث يزوده بالأدوات القانونية التي تساعده على المحافظة على احتياطاته و تفعيل نشاط القطاع.

ثانيا : آثار تطبيق الإصلاحات

إن تحليل النتائج المحققة في القطاع في ظل الشراكة واعتماد عقود تقاسم الإنتاج يثبت أن تطبيق هذه الإصلاحات أفرز آثارا ايجابية رغم الظروف الاستثنائية غير المناسبة التي جرى فيها هذا التطبيق، وذلك اذا ما أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات الكمية المعتمد عليها غالبا لتقييم أداء القطاع، إلا أنه أيضا أفرز بالمقابل آثارا سلبية لابد من الالتفات إليها ومعالجتها قبل فوات الأوان.

أ- أهم الآثار الايجابية :

سيتم تقييم هذه الآثار من خلال التركيز على المؤشرات الكمية التالية: مؤشر عقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة ومؤشر الاكتشافات المحققة.

في الميدان الأول، سجل القطاع في السنوات الأولى للإصلاحات انطلاقة جيدة، حيث كان المعدل المتوسط لعقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 يتجاوز أربعة عقود سنويا، وكانت أفضل نتيجة تلك المسجلة في 1992 بـــ 8 عقود كاملة في سنة واحدة. غير أن الظروف الأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر بعد ذلك ساهمت إلى حد كبير في كبح هذه الانطلاقة الجيدة وفي تراجع عدد العقود المبرمة سنويا، حيث انخفض المعدل السنوي المتوسط إلى عقدين في السنة في الفترة بين 1995 و2000.

لكن على العموم، فقد حافظ القطاع نسبيا على قدر مقبول من الجاذبية التي اكتسبها من قبل، وذلك بالرغم أيضا من معوّق آخر هو استمرار الجزائر في اعتماد طريقة تقليدية في توقيع العقود، ثبت أنها أصبحت غير مناسبة وغير محفزة لجذب الشركات الأجنبية في ضوء تطورات السوق النفطية الدولية. حيث بقيت الجزائر إلى غاية عام 2001 البلد الوحيد تقريبا من بين كل البلدان المنتجة الذي حافظ على الطريقة القديمة في منح تراخيص الاستكشاف، والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية. وقد كانت هذه الطريقة محل انتقاد كبير من الشركاء الأجانب، لأنها تفتقر إلى النزاهة والشفافية المطلوبة.

وقد أكد اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص الاستكشاف دقة هذه الانتقادات وفائدة الطريقة الجديدة. إذ بعد تخلي الجزائر على طريقة المفاوضات الثنائية واعتماد طريقة المناقصات الدولية قفز عدد العقود الممضاة مع الشركات الأجنبية في أول مناقصة عام 2001 إلى 10 عقود كاملة. وتأكد نجاح الطريقة الجديدة جليا في السنوات التالية، حيث بلغ عدد العقود المبرمة إلى غاية نهاية 2005 أربعين عقدا، أي بمعدل 8 عقود سنويا.

الجدول رقم 67 : عقود الاستكشاف في الفترة 1992- 2001

السنوات	عقود الاستكشاف			السنوات	عقود الاستكشاف		
	التنقيب	البحث	المجموع		التنقيب	البحث	المجموع
1986	-	-	-	1996	0	2	2
1987	1	4	5	1997	0	2	2
1988	0	1	1	1998	0	2	2
1989	0	4	4	1999	0	2	2
1990	1	2	3	2000	0	2	2
1991	1	4	5	2001	0	10	10
1992	2	6	8	2002	0	7	7
1993	1	3	4	2003	2	4	6
1994	0	4	4	2004	0	8	8
1995	0	2	2	2005	0	9	9
							المجموع
المجاميع العامة للعقود المبرمة للفترة 1987 - 2005					8	78	86

المصدر : موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

في ميدان الاستكشاف وتجديد الاحتياطي، أثمر تنفيذ العقود المبرمة تحقيق نتائج هامة أيضا، حيث بلغ عدد الاكتشافات النفطية المحققة في الفترة 1986- 2004 حوالي 145 اكتشافا، من بينها 76 اكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب، والباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطراك.

الجدول رقم 68 : تطور عدد الاكتشافات في الفترة 1986-2004

السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع	السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع
1986	8	0	8	1996	2	8	10
1987	8	1	9	1997	0	7	7
1988	3	0	3	1998	2	16	18
1989	3	0	3	1999	1	3	4
1990	4	1	5	2000	6	3	9
1991	6	2	8	2001	4	3	7
1992	3	3	6	2002	4	2	6
1993	3	4	7	2003	3	4	7
1994	3	6	9	2004	5	8	13
1995	1	5	6	2005	/	/	/
					سوناطراك	الشراكة	المجموع
المجاميع العامة للاكتشافات للفترة 1986 - 2005					69	76	145

المصدر : موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

وقد سمحت كل هذه الاكتشافات بتعبئة احتياطات إضافية مقدّرة بحوالي 2 مليار م³ للخام و140 مليون م³ للمكثفات و 900 مليار م³ للغاز الطبيعي.[1] كما سمحت من جهة أخرى بزيادة القدرات الإنتاجية، حيث ارتفع حجم إنتاج النفط الخام من 674 ألف برميل يوميا في سنة 1986 إلى 1.352 مليون برميل يوميا في سنة 2005،[2] وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من 37.5 مليار م³ في سنة 1986 إلى 89.2 مليار م³ في نهاية سنة 2005.[3]

ب- أهم الآثار السلبية :

بدأ تطور قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة في إفراز العديد من المظاهر السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات، خصوصا في شقها المتعلق بالشراكة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأت ترتسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر تختلف تماما عن الملامح التي كانت تميزه قبل مرحلة الانفتاح، وبدأت تتكشف بعض الآثار السيئة للسياسة المنتهجة منذ منتصف الثمانينيات، وبدا واضحا الآن أن الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمل تهديدات وأخطارا حقيقية، إن لم يحسن التعامل معها، فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم قطاع اقتصادي في البلد.

[1] MEM, « L'exploration des hydrocarbures en Algérie », **Energie & Mines**, N° 05, Avril 2005 (Alger : MEM, 2005), p.10.
[2] OPEC ; Annual Statistical Report, p.21
[3] OPEC ; Annual Statistical Report, p.23

يكشف تحليل واقع القطاع في السنوات الأخيرة أن هناك اتجاهين جديدين،[1] أصبحا يميزان تطور النشاط و يساهمان في رسم الصورة الجديدة للقطاع.

الاتجاه الأول يتمثل في النمو السريع في نشاط الشركات الأجنبية على حساب الشركة الوطنية سوناطراك، إلى الحد الذي أصبحت فيه الكفة في ميادين الاستكشاف والإنتاج على السواء، تميل تماما لصالح هذه الشركات على حساب سوناطراك. حيث كان كافيا مرور فترة قصيرة على بداية نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر، لتصبح هذه الشركات فاعلا رئيسيا في قطاع المحروقات، وتبدأ أولى الآثار السلبية في الظهور، من خلال سيطرتها في بعض الميادين.

ففي ميدان الاستكشاف على سبيل المثال، تطور نشاط هذه الشركات الأجنبية بشكل سريع، وأصبحت تحتكر القسم الأكبر من نشاط الحفر. فقد ارتفع مجموع الأمتار التي حفرتها دفعة واحدة، من 839 مترا محفورا في عام 1989 فقط، في مقابل 34347 مترا حفرتها شركة سوناطراك في ذلك العام، إلى حوالي 17072 مترا محفورا في عام 1992، ثم ضاعفت هذا الرقم في سنة واحدة ليبلغ في السنة الموالية 1993 مجموع 35369 مترا، متجاوزا بذلك ما حفرته شركة سوناطراك في عام 1989.

وبخصوص المسح الزلزالي، فاق نشاط الشركات الأجنبية أيضا مستوى نشاط شركة سوناطراك، حيث في الوقت الذي لم تنجز هذه الأخيرة سوى مسحٍ يغطي مسافة 4023 كلم ، أنجزت الشركات الأجنبية مسحاً في حدود 11717 كلم.[2]

وقد أثمر تكثيف الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان الاستكشاف أن أصبحت وراء معظم الاكتشافات المحققة. وقد ترتب عن ذلك، بعد الشروع في استغلال الحقول المستكشفة التي ثبت وجود احتياطات تجارية فيها، ارتفاع في حصة إنتاج هذه الشركات إلى مجموع الإنتاج، وتراجعت في المقابل حصة الشركة الوطنية سوناطراك.

وتظهر المعطيات الواردة في الجدول التالي التطور الملحوظ في إنتاج الحقول المشتركة بين سوناطراك والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في الفترة الممتدة بين عام 1996 و2005 على سبيل المثال. وفي مقابل ذلك يظهر أيضا تذبذبا واضحا في إنتاج الحقول التي تعمل فيها شركة سوناطراك بمفردها.

---

[1] Omar KHELIF, **Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures**, Op.cit., p.32
[2] Idem, p.32.

الجدول رقم 69 : تطور إنتاج النفط الخام لحقول سوناطراك والشراكة في الفترة 1996 – 2005

الوحدة : مليون طن*

السنوات	سوناطراك		الشراكة		المجموع
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة %	
1996	34	89.47	04	10.53	38
1997	33	89.19	04	10.81	37
1998	33	84.62	06	15.38	39
1999	32	80.00	08	20.00	40
2000	32	78.05	09	21.95	41
2001	30	75.00	10	25.00	40
2002	29	63.04	17	36.96	46
2003	29	52.73	26	47.27	55
2004	29	49.15	30	50.85	59
2005	29	46.03	34	53.97	63

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.23.

يستنتج من تحليل معطيات الجدول أن نتائج الشركات الأجنبية في ميدان الإنتاج كانت حتى عام 1997 متواضعة، حيث كان إنتاج الحقول المشتركة في حدود 10 % فقط. والسبب في ذلك هو أن استغلال كل الحقول التي حققت فيها هذه الشركات اكتشافات تجارية لم يكن قد بدأ بعد، وبقي تركيز الجهد الاستثماري منصبا بشكل أكبر على ميدان الاستكشاف. لكن بداية من عام 1998 شرعت تلك الشركات في جني ثمار جهود الاستكشاف التي بذلتها في أواخر الثمانينيات وفي بداية التسعينيات، وارتفعت نسبة مساهمة حقول الشراكة في الإنتاج العام. ففي هذا العام بالذات قفز إنتاج النفط الخام من الحقول التي تشتغل فيها الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر إلى 6 ملايين طن في السنة، أي بزيادة قدرها 2 مليون طن مقارنة بالسنة التي قبلها، وهو ما يمثل نسبة 15.38 % من مجموع النفط الخام المنتج في تلك السنة. وتواصل هذا الارتفاع السريع في السنة الموالية، ووصل إلى حوالي 8 ملايين طن، وهو ما يمثل أكثر من خمس الحجم الكلي لإنتاج تلك السنة الذي كان في حدود 40 مليون طن.

وفي السنوات التالية، استمر منحنى إنتاج حقول الشراكة في الارتفاع إلى أن بلغ في مرحلة أولى في نهاية عام 2002 حوالي 17 مليون طن، أي ما يمثل نسبة 37 % من الحجم الكلي للإنتاج، ثم تخطى ابتداءً من عام 2004 السقف البسيكولوجي 50 %، ليصل في نهاية عام 2005 إلى حوالي 34 مليون طن، أي حوالي 54 %.

وفي قطاع الغاز تم أيضا تسجيل نفس الاتجاه السابق، فقد نما دور الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع بشكل لافت، وبلغت مساهمة إنتاج حقول الشراكة إلى المجموع العام للإنتاج

في نهاية عام 2005 أزيد من 18 %، بعد أن كان إلى حدود سنة 1998 لا تزيد عن 4 %، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 70 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي لحقول سوناطراك والشراكة في الفترة 1996– 2005

الوحدة : مليون طن معادل نفط

السنوات	سوناطراك		الشراكة		المجموع
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة %	
1996	118	95,93	5	04,07	123
1997	120	96,00	5	04,00	125
1998	121	96,03	5	03,97	126
1999	120	93,02	9	06,98	129
2000	128	91,43	12	08,57	140
2001	129	91,49	12	08,51	141
2002	128	91,43	12	08,57	140
2003	125	90,58	13	09,42	138
2004	124	86,11	20	13,89	144
2005	124	81,58	28	18,42	152

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.24.

ويتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج حقول الشراكة في السنوات القادمة، وذلك بعد الانتهاء من تطوير الحقول الكبيرة التي شرعت سوناطراك في تطويرها بالتعاون مع شركائها الأجانب.

الاتجاه الثاني الذي أصبح ميزة تطور قطاع المحروقات الجزائري هو الحضور الكبير لرأس المال الأمريكي الذي نجح في اختراق القطاع والاستحواذ على نسبة هامة من الإنتاج.

لم تتردد الشركات النفطية الأمريكية منذ البداية في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من الثمانينيات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها. وتطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الاستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة 1990- 1998 على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاستثمار مبلغ 4 ملايير دولار للفترة 1998-2003.[1]

إذا كان تطور الاستثمار الأمريكي والنشاط الكبير للشركات الأمريكية قد ساعد الجزائر على رفع إنتاجها وصادراتها وتحسين مداخيلها، وسمح لها باحتلال مكانة خاصة في الأسواق الدولية، فإن درجة السرعة التي ينمو بها نشاط هذه الشركات وتنامي دورها أصبح يقلق بعض المتخصصين الجزائريين.

[1] Omar KHELIF, **Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures**, Op.cit., p.34.

إن هذا الدور المتنامي للحضور الأمريكي في قطاع المحروقات بالجزائر تمثله على وجه الخصوص ثلاثة شركات أمريكية هي : أنادارکو و أرکو و أموكو، و كل واحدة من هذه الشركات الثلاثة تستأثر بمجال محدد.

كانت أول شركة أمريكية دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات هي شركة أنادارکو، وقد ركزت هذه الشركة المتوسطة الحجم كل جهدها الاستثماري منذ تاريخ دخولها للجزائر عام 1989 في ميدان استكشاف المناطق الواعدة كمنطقة بركين، واستطاعت أن تحقق في هذه المنطقة بالذات اكتشافات كثيرة ونجاحات كبيرة إلى الدرجة التي فندت بها الدعاوى التي أطلقتها الشركات الفرنسية في الستينيات بأن المنطقة الوحيدة في الجزائر التي تحتوى على احتياطات نفطية كبيرة هي منطقة حاسي مسعود، وتستأثر هذه الشركة وحدها حاليا بقسم هام من الإنتاج النفطي في الجزائر وتأتي في المرتبة الثانية بعد سوناطراك في السوق الجزائرية.

الشركة الأمريكية الثانية التي اقتحمت قطاع المحروقات في الجزائر هي شركة أركو، وقد ركزت نشاطها في ميدان الاسترجاع الاصطناعي في الحقول القديمة، أما الشركة الثالثة والتي هي شركة أموكو، فقد وجهت نشاطها نحو استغلال حقول الغاز الطبيعي.

2- تقييم الإصلاحات الجديدة لقطاع المحروقات في الجزائر

هناك شبه إجماع على أنه رغم الظروف السياسية الخاصة التي جرى فيها تطبيق قانون 86-14، إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد هذا الحكم بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم.[1]

لكن جاذبية القانون لم تشفع له عند منتقديه، الذين يصرون على أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق قد ولى وأن هذه العقود لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما جاء القانون الجديد رقم 05-07 لتحقيقه عبر تبني نظام تعاقدي قريب من نظام الامتياز الذي كان سائدا قبل التأميم، إن لم يكن هو نظام الامتياز عينه ولم يصرح به فقط. وقد أثار القانون حفيظة المعارضين الذين يصرون على أن القانون السابق لم يثبت محدوديته، كما يريد أن يرميه منتقدوه، وأنه عكس ذلك، فإن القانون الجديد هو الذي يقوم على قراءة خاطئة للواقع الدولي وافتراضات غير صحيحة.

---

[1] Mohamed HACHEMAOUI, **« la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation »**, communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004), p.4

أولا : أهم بنود قانون الإصلاح الجديد

يتكون قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 من 115 مادة، موزعة على عدة أبواب، وتتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع، بداية من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف والاستغلال وكيفيات ممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط. وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر لعام 2001.

في العرض الخاص بتوضيح دواعي تغيير القانون السابق، كتب وزير الطاقة : " لن تجبر الدولة سوناطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة "[1]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى النزعة الليبرالية الكبيرة للقانون.

الغرض الأساسي لهذا النص القانوني وفق ما جاء في نص المادة الأولى هو تعريف " النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات" وتعريف " النظام المؤسساتي الذي يسمح بأدائها" وتعريف "حقوق وواجبات كل الأشخاص الذين يمارسون واحدة أو بعضا من هذه النشاطات".[2]

لقي هذا القانون منذ نشر نسخته الأولى معارضة شديدة، لكن بعد جدل وأخذ ورد، أدخلت تعديلات طفيفة على النسخة الأصلية المنشورة أول مرة عام 2001، وتم اعتماد النسخة المنقحة في نهاية المطاف في يوم 28 ابريل 2005 تحت رقم 05-07 وصدر القانون في الجريدة الرسمية،[3] وتضمن عددا هاما من الترتيبات التي لو صدرت نصوصها التطبيقية وطبقت لكان من شأنها أن تؤدي إلى تغيير أوضاع القطاع جذريا، وأهم هذه الترتيبات هي :

أ- الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك :

إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك ترسّم الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف، فمن جهة تقوم الدولة باسترجاع الصلاحيات التي هي من صميم عمل الدولة من شركة سوناطراك، ومن جهة ثانية تنسحب الدولة بالكامل من التسيير المباشر للشركة وترفع وصايتها المباشرة عليها بما يسمح للشركة بالتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية تسعى أساسا لخلق الثروة وتحقيق أهداف تجارية، وهذا ما أشارت إليه بوضوح المادة 2 من نص القانون.

---

[1] Ministère de l’Energie et des Mines, **Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures** (Alger, MEM, 2001), p.7.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 19 جويلية 2005، ص.4.

[3]- الجريدة الرسمية، العدد السابق.

وفي أفق تجريد شركة سوناطراك من ممارسة دور القوة العمومية الذي كانت تقوم به من قبل لحساب الدولة، أشار نص المادة 12 إلى استحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة، ويفوّض إليهما أداء دور القوة العمومية السابق.

الوكالة الأولى هي الوكالة الوطنية لمراقبة وضبط النشاطات بمجال المحروقات والمعرّفة اختصارا بـــ " سلطة الضبط للمحروقات" والوكالة الثانية هي الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات Alnaft.

وحددت المادة 13 صلاحيات ووظائف الوكالة الأولى وكانت كما يلي :

* احترام تطبيق القواعد التقنية المتعارف عليها في ميادين النشاط المختلفة.
* احترام الأطر التنظيمية الخاصة بتطبيق التعريفات واحترام تطبيق مبدأ الدخول الحر للغير إلى منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.
* احترام القواعد التنظيمية الخاصة بالوقاية والأمن الصناعي والبيئة.
* احترام دفتر الشروط الخاص ببناء منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

من جهة أخرى، فإن المادة 14 حددّت صلاحيات الوكالة الثانية " وكالة آل نفط Al-Naft"، وهي صلاحيات كانت كلها تقريبا من اختصاص شركة سوناطراك، ومن أهم الصلاحيات التي أسندت لهذه الوكالة الجديدة ما يلي :

* ترقية الاستثمار في ميادين استكشاف المحروقات واستغلالها.
* تسيير بنوك المعطيات الخاصة بالقطاع وتحيينها.
* إصدار عروض المنافسة Appel d’offres وتقييم العروض المقدمة.
* إمضاء عقود الاستكشاف والاستغلال مع الغير وتسليم التراخيص.
* متابعة تنفيذ العقود المبرمة ومراقبتها، بصفتها أحد أطراف العقد.
* تحديد وجباية الإتاوات المستحقة للخزينة العمومية.

ب - إلغاء نظام تقاسم الإنتاج و إرساء نظام تعاقدي جديد :

إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من نص القانون الجديد. فهذه المادة ألغت ضمنيا تقريبا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 % على الأكثر و 20 % على الأقل لشركة سوناطراك. وقيدت ذلك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع

شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف.

إن القانون الذي يعطي الشركة الأجنبية إمكانية امتلاك نسبة 70 % من حقوق المساهمة في المشروع، يرسي في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم، خصوصا وأن المادة 22 منه تؤكد أن المحروقات التي يستخرجها المتعاقد هي ملك له. وحتى المادة 45 التي تعطي سوناطراك الحق في خيار يتراوح بين 30 على الأكثر و20 % على الأقل كحقوق مساهمة، عندما لا تكون سوناطراك طرفا في العقد، الذي يتم توقيعه بين آل نفط والشركة الأجنبية، لا يمكنها أن تغطي هذه الحقيقة.

ثانيا : تقييم محتوى الإصلاح الجديد

تميّز قانون المحروقات لعام 2005 عن غيره من القوانين بميزات اجتمعت له ولم تجتمع تقريبا لأي قانون جزائري آخر من قبله في تاريخ التشريع في الجزائر وهذه الميزات هي :

- إنه القانون الذي أثار أكبر قدر من الجدل، فلم يسبق أن آثار قانون من قبل الجدل الذي أثاره قانون المحروقات الصادر عام 2005، فقد تباينت الآراء والأفكار حوله بشكل كبير، وانقسم الخبراء والمتخصصون فريقين، فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره وفريق آخر معارض له بشدة ويرى فيه خطرا كبيرا، وكان فريق المعارضين أكثر عددا وأقوى حجة من فريق المؤيدين.
- لم يستغرق أي قانون آخر في تاريخ التشريع بالجزائر الوقت الذي استغرقه هذا القانون قبل أن يتم إقراره، فقد تم عرض مشروع القانون أول مرة عام 2001 ولم يتم إقراره بسبب المعارضة الشديدة إلا في عام 2005 وبطريقة أقرب ما تكون إلى المرور بالقوة، ما أضفى شيئا من الشك والريبة حول الغايات والأهداف التي يسعى إليها هذا القانون.
- إنه القانون الوحيد تقريبا في تاريخ التشريع الجزائري الذي تم تعديله وإلغاء أهم البنود الواردة فيه، ومنها البند الأكثر إثارة للجدل والمتعلق بنسبة مشاركة الطرف الأجنبي في الاكتشافات النفطية بعد عام فقط من صدوره، وقبل صدور النصوص التطبيقية والشروع في تطبيقه تماما.

إن هذه الميزات ما كانت لتجتمع لهذا القانون لو لم يثر الجدل الذي أثاره ولو لم ينقسم بشأنه المتخصصون فريقين، فريق مؤيد وآخر منتقد، فما هي أفكار وحجج كل فريق ؟

أ- أراء المؤيدين :

أقام مصممو القانون الجديد ومؤيدوه أرائهم على نقد الإصلاحات السابقة ونقض القواعد التي تقوم عليها، وكانت حجتهم لإلغاء قانون الإصلاح السابق هو أنه قد تجاوزه الزمن ولم يعد

يتلاءم مع المستجدات الملازمة لحركة الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي على وجه الخصوص. وعليه فإن هدف قانون الإصلاح الجديد هو ملئ القصور الملاحظ والاستجابة للتحديات الحالية.

ويحمل هؤلاء على القانون 86-14 المعدل من الزوايا التالية [1]:

- إن القانون السابق يفرض على المستثمرين الأجانب إطارا واحدا للاستثمار هو إطار الشراكة، حيث لا يمكنهم القيام بأية عملية استثمار إلا بالمرور عبر شركة سوناطراك، وكثيرا ما كان هذا الأمر سببا في إحجام المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.
- إن النظام القانوني والتعاقدي الذي أقره القانون السابق لا يتيح فرصة استعمال بعض الطرق التمويلية الواسعة الاستعمال في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، كالطريقة المعروفة بالاسم الأجنبي بـــ Project Financing، وهي طريقة تكتفي فيها الجهات الممولة للمشروع بالضمانات التي تقدمها الشركة، ولا تلجأ إلى طلب ضمانات إضافية من الدولة المالكة، كما كان معمولا به من قبل في ظل القانون السابق، لأن سوناطراك التي تعتبر رئيس المشروع في كل مشاريع الشراكة لا تملك الاستقلالية الكافية حسب أصحاب رؤوس الأموال.
- أعطى القانون السابق شركة سوناطراك مكانة خاصة وأعطاها دورين، فهي من جهة شركة تجارية تسعى كأي شركة أخرى إلى تحقيق الربح، ومن جهة أخرى تلعب دورا وظيفيا من وظائف الدولة، فهي من يمنح التراخيص ويحدد الكتل المعنية بالاستكشاف وغيرها من المهام التي هي في الحقيقة من صميم عمل الدولة. وبهذه الصفة الأخيرة فإن ثمة تناقض في دورها، و لا تستطيع أن تؤدي عملها وفق معايير التسيير الدقيقة، لأن التوفيق بين الدورين غير ممكن، ولا يمكن أن يكون دورها الثاني سوى في خدمة دورها الأول، وبديهي أن لا تكون مصلحة سوناطراك مطابقة لمصلحة الشريك الأجنبي ولا حتى لمصلحة الدولة السيّدة دوما.
- جعل القانون السابق شركة سوناطراك المالك الوحيد لشبكة نقل المحروقات، وهذا الاحتكار لا يشجع على تخفيض تكاليف الاستغلال.

وبناء على هذه الانتقادات الأساسية الموجهة للقانون السابق يرى هؤلاء المؤيدون أن من شأن القانون الجديد، فضلا عن سد الثغرات المذكورة سابقا، تحقيق ما يلي :

- زيادة المداخيل الجبائية للدولة من خلال تكثيف نشاط الشركات الأجنبية.
- جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها الجزائر لتكثيف عملية استغلال مواردها، لأنه إذا كان صحيحا أن قطاع المحروقات منتج للعملة الصعبة، فإنه أيضا قطاع مستهلك كبير لها، فهو يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكنولوجيا أصبحت تتطور بسرعة وباستمرار، و منه فقدوم المستثمر الأجنبي المباشر ضرورية وسوف تكون له فائدة كبيرة.

---

[1] KPMG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.40-41.

- توضيح مهام ودور كل هيئة ومؤسسة جزائرية لها علاقة بالقطاع، فالوزارة سيكون على عاتقها رسم سياسة القطاع، وعلى الوكالات المستحدثة تطبيق هذه السياسة ومتابعة تنفيذها وعلى شركة سوناطراك القيام بمهام الاستكشاف والإنتاج والتوزيع والتطوير لا غير.
- تشجيع المستثمر الأجنبي أكثر على الاستثمار في ميدان الاستكشاف والإنتاج.
- جلب اهتمام هذا المستثمر الأجنبي إلى بعض حقول النفط والغاز غير المستغلة والمهجورة حاليا، سواء بسبب وجودها في مناطق معزولة جغرافيا، أو لأن استغلالها يدفع سوناطراك إلى توزيع العتاد والأدوات والإمكانات الموجودة لديها بصورة غير عقلانية.
- توسيع مساحة المجال المنجمي المستكشف في الجزائر، لأن المساحة المستكشفة حاليا تبقى دون المستوى المطلوب، حيث اذا كان المعدل المتوسط للآبار المحفورة في العالم في مساحة 10 آلاف كلم^2 هو 100 بئر، وفي البلدان النفطية نظيرة الجزائر هو حوالي 50 بئرا، فإن هذا المعدل لا يتجاوز 8 آبار في الجزائر.[1]
- تحرير سوناطراك من الوصاية السياسية وإعطائها حرية المبادرة والحركة، بما يسمح لها بالتكيف مع تحديات الواقع الاقتصادي الدولي الجديد.

لكن في مقابل هذه الحجج و المبررات التي قدمها أصحابها لتأييد وجهة نظرهم وإقرار القانون، اعترض خبراء ومتخصصون آخرون بشدة، وقدموا هم أيضا مبررات اعتراضهم.

ب - أراء المعارضين :

عارض الكثير من الخبراء والأساتذة المتخصصين في القضايا النفطية بشدة مشروع قانون المحروقات الجديد قبل صدوره عام 2005، ووجهوا له انتقادات كثيرة، ساهمت إلى حد كبير في تعديله والتراجع على أهم البنود الواردة فيه قبل الشروع في تطبيقه أصلا.

انتقد سيد أحمد غزالي[2] القانون، ووصف البند الأكثر جدلا والمحدد لنسبة مشاركة سوناطراك في العقود التي تفوز بها الشركات الأجنبية بـــ 30 % فقط على الأكثر بالعنف القانوني.[3]ورأى في رفع غطاء الدولة على شركة سوناطراك وانسحابها الكامل تمهيدا لخوصصة غير معلنة، وتهديدا لمكانة الشركة على المدى البعيد، قد تفقد معه الرقابة على الإنتاج النفطي بالجزائر. وهذا الرأي ذهب إليه أيضا الخبير علي عيساوي،[4]الذي رأى من جهته في مسألة ابتعاد الدولة عن شركة سوناطراك خطوة أولى في الطريق الذي يفضي نحو الخوصصة الجزئية للشركة.

---

[1] KMPG, Op.cit., p.39.

[2]- رئيس حكومة أسبق للفترة من جوان 91 إلى جويلية 92، وأول مدير عام لشركة سوناطرك في الفترة بين عامي 1963 و 1977.

[3] الملحق الاقتصادي الأسبوعي لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، الاسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005، ص.3.

[4] - خبير نفطي جزائري معروف، شغل منصب مستشار وزير الطاقة في السبعينيات، وكان عضوا في مجلس أمناء أوبك، ويشتغل حاليا باحثا في معهد أكسفورد للدراسات البترولية ببريطانيا.

وليس بعيدا عن هذه الآراء، يرى حسين مالطي[1] أن دور شركة سوناطراك هو المستهدف، إذ تحت غطاء استرجاع الدولة لصلاحياتها، ثمة نية واضحة لتحجيم هذا الدور لصالح الشركات الأجنبية.

وفي نفس السياق، يرى كذلك أن هذا القانون يكرس في جميع الحالات هيمنة الشركة الأجنبية، بما فيها الحالة المثلى التي تتحصل سوناطراك فيها على 30 %. لأن سلطة القرار ستكون بيد الشريك الأجنبي، وهو الأمر الذي يسمح له بفرض سياسة الاستغلال التي تروقه ويحدد حجم الاستثمارات الذي يناسبه ويضبط مستوى الإنتاج ويضع برنامج تطوير الحقل وفقا لمصالحه، ولا يستبعد أن يسعى هذا الشريك بعد توقيعه العقد إلى دفع سوناطراك بطريقة أو بأخرى إلى الانسحاب من المشروع بنية الاستيلاء الكامل على إنتاج الحقل، لأن هذه الشركة الأجنبية تستطيع مثلا في هذه الظروف أن تفرض نسقا معينا للاستثمار تكون سوناطراك غير قادرة على مواكبته، وبالتالي تضطر إلى الانسحاب، خصوصا في ظل غياب سوق مالية محلية قوية تسند سوناطراك وتمدها بالأموال الضرورية في الوقت المناسب.

ومن الانتقادات الأخرى التي يوجهها حسين مالطي إلى هذا القانون هو أنه يعالج المسألة النفطية من زاوية تجارية بحتة ويغفل الجوانب الإستراتيجية للموضوع، فرأيه أنه لا يمكن النظر للمسألة عندما يتعلق الأمر بالمحروقات من زاوية المؤسسة فقط، بل يجب النظر إليها من زاوية الدولة ووضع مصلحة هذه الأخيرة فوق الاعتبار، لأن مصلحة الدولة في مجال المحروقات تبقى في أكثر الأحيان متعارضة مع مصلحة المؤسسة الخاصة، ناهيك أن تكون أجنبية، لأن ما تبحث عليه هذه الأخيرة، هو تعظيم أرباحها عبر إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه في أقصر مدة ممكنة، فيما تبقى مصلحة الدولة تختلف عن ذلك تماما، فللدولة اعتبارات كثيرة، اقتصادية وسياسية، وهذه الاعتبارات هي التي جعلت مثلا بلدا منتجا للمحروقات كالنرويج يرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الانضمام سيضع قيودا على السياسة النرويجية في مجال المحروقات وسيكون على حساب رفاه الشعب النرويجي.[2]

ومن المآخذ المسجلة أيضا على القانون هو أنه لا يعطي مسألة الرقابة الأهمية اللازمة، فهو ينزع هذه المهمة من سوناطراك التي كانت تمارسها في الميدان، لأنها تملك على الأقل 51 % من الأصول في كل مشاريع الشراكة، ويكلف بها جهة إدارية (وكالة آلنفط). وقد ثبت في الماضي أن الهيئات الإدارية غير قادرة على مراقبة نشاط الشركات الأجنبية بصورة فعّالة، ولا تستطيع أن تفرض عليها بعض الالتزامات. ويستشهد المعارضون بسابقة تاريخية حدثت عام 1968 في ظل

[1] - خبير نفطي جزائري مارس عدة وظائف عليا منها نائب الرئيس المدير العام في سوناطراك ومستشار تقني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومدير عام للشركة العربية للخدمات النفطية Arab petrolium services company.

[2] Hocine MALTI, « **Réflexions sur l'avant projet de loi sur les hydrocarbures** », Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

نظام الامتياز، عندما طلبت المديرية المكلفة بالرقابة في وزارة الطاقة من الشركة الفرنسية كرابس CREPS التي كانت تستغل حقل زارزيتين بغلق بعض آباره المنتجة وتخفيض حجم الإنتاج، لأن الكيفية التي كان يتم بها استغلال الحقل ألحقت أضرارا كبيرة به، فلم تستجب الشركة لذلك الطلب، بل ولجأت بعد الإلحاح الجزائري إلى التحكيم الدولي، بدعوى أنها مالكة ترخيص الاستغلال، وأن ذلك يعطيها الحق في استغلال الحقل بالكيفية التي تناسبها. ولم تفلح الجزائر رغم استعانتها بمكاتب محاماة ومكاتب دراسات دولية متخصصة ومستقلة في تأكيد حقوقها أمام هيئة التحكيم الدولية، وأنفقت أموالا طائلة على مكاتب الاستشارة والمحاماة ذهبت كلّها هدرا، ولم تنتهي المشكلة سوى بحل جذري وهو تأميم أصول تلك الشركة عام 1971. [1]

ومن بين المعارضين الآخرين أيضا الأستاذ عمر خليف[2]، حيث يرى أن القانون الجديد كان من البداية يقوم على فرضية أساسية خاطئة، مفادُها وجود وفرة في الموارد النفطية في العالم ووجود منافسة شديدة في السوق الدولية بين الدول المنتجة للمحروقات لجذب الاستثمارات نحوها. وبالتالي، فإن كل التبريرات التي يَسُوقها مُصَمِم هذا القانون ومؤيدوه في مسعاهم نحو تغيير قانون 1986 وكل مرافعاتهم من أجل القانون الجديد، ومنها أنه قانون سيعمل على تحسين جاذبية القطاع وتحسين الوضعية التنافسية للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب، هي تبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة بالمرة.

أولا : لأن هذا التصور يغفل نقطة جوهرية وهي أن المحروقات بصفة عامة والبترول خاصة هو ثروة آيلة للنضوب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سلعة عادية كأي سلعة أخرى.

وثانيا : لأن المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي خاصة التي يتحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولا يوجد بلد منتج آخر تقريبا بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن هناك اتجاه في العالم نحو إعادة التأميم ونحو تشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات.[3]

ولقد أثبتت التطورات اللاحقة في السوق النفطية الدولية والارتفاع الشديد للأسعار الذي لم تفلح في وقفه كل المحاولات صحة هذا التحليل، وتأكد أن المعطيات التي قام عليها التصور السابق خاطئة من أساسها وأنها قامت على حجة واهية، وبينت أن أمر ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة ليس مرده اختلال ظرفي في تموين السوق كما كان الأمر في المرات السابقة، و إنما ثمة هذه المرة اختلال هيكلي، ففي مقابل الطلب المتزايد في العالم على البترول بمعدلات كبيرة، هناك

---

[1] Hocine MALTI, Op.cit.

[2] - أستاذ جامعي متخصص في القضايا النفطية، ساهم بأفكاره في إثراء ساحة النقاش الفكري.

[3] Omar KHELIF , « Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché pétrolier international», **El Watan** du 09/10/2006.

اتجاه نحو ندرة متزايدة من جهة العرض. ويكاد ينعقد الإجماع الآن على أن الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة ندرة البترول، فمنذ سنوات و معدل الاحتياطي إلى الإنتاج في تناقص، وحتى الأمل الذي كان معقودا على بعض المناطق التي كان ينظر إليها في بداية التسعينيات على أنها مناطق واعدة مثل بحر قزوين (كازاخستان و أذربيجان خاصة) و خليج غينيا والمناطق البحرية، قد تبخر الآن تقريبا والخيبة الآن هي في نفس مستوى ذلك الأمل، فعلى سبيل المثال : من مجموع 25 بئرا تم حفرها في عام 2001 في منطقة بحر قزوين برا و بحرا لم يتم الحصول على نتيجة ايجابية سوى في 5 آبار، ما دفع شركتين كبيرتين هما بي بي BP البريطانية وستاتويل النرويجية إلى الانسحاب من حقول المنطقة في عام 2002، ولحقت بهما عامًا بعد ذلك مجموعة من الشركات الأخرى العاملة في المنطقة، ما جعل التساؤلات والشك يحلان بسرعة محل التفاؤل الذي كان سائدا في التسعينيات، خاصة وأن أطروحات عدد من أبرز علماء الجيولوجيا تصب في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال يؤكد عالمان جيولوجيان كبيران هما كامبل C.Campbell ولاهرير J.Laherrère، أن ندرة حقيقية للبترول التقليدي ينتظر حدوثها في أفق 15 إلى 20 سنة.[1]

المبحث الثاني : المحروقات ومسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

دخلت الجزائر منذ سنوات عديدة في مسار مفاوضات طويل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن أجل بلوغ هذا الهدف ودعم موقفها التفاوضي تعمل على تكييف منظومتها التشريعية في جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع المحروقات، حتى تتوافق مع مستلزمات هذا الانضمام، أي مع ما يطرحه هذا الانضمام من تحديات و ما يفتحه من فرص.

في البداية، وقبل بحث مسألة تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات، من الأهمية بمكان تصحيح فكرة خاطئة وشائعة في ساحة الفكر الاقتصادي ومتعلقة بقطاع المحروقات. خلاصة الفكرة أن هذا القطاع غير معني تماما بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وتستمد هذه الفكرة جذورها من أمرين :

- أنه لم يسبق بحث مسائل المحروقات بالتفصيل في جولات المفاوضات السابقة، سواء في إطار الغات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وأن كل سلع هذا القطاع والنفط الخام على وجه الخصوص قد خضعت من قبل لمعاملة استثنائية، على أساس أنها سلع إستراتيجية تخضع أحيانا للاعتبارات السياسية بشكل يفوق الاعتبارات الاقتصادية.
- غياب أحد الأطراف الرئيسية للمفاوضات، ممثلا في الدول المنتجة للنفط عن جولات المفاوضات السابقة. اذ إلى غاية منتصف الثمانينيات، كان عدد الدول النامية المنتجة للنفط

---

[1] Site internet www.UNCTAD.org

الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والمُشارِكة في مسار المفاوضات محدودا جدا.[1] و كانت أغلب هذه الدول لا ترى فائدة يمكن جنيها من الانضمام إلى هذه الاتفاقية، بل وترى فيها قيدا على مصالحها.

إن فكرة استثناء قطاع المحروقات من قواعد المنظمة العالمية للتجارة غير صحيحة بالكامل، لأن المعاملة التفضيلية التي حظي بها القطاع في الماضي، لا تعني أنه غير معني على الإطلاق بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لأنه لا توجد أية قاعدة ولا يوجد أي نص صريح في الاتفاقيات الموقعة يفيد بأن هذا القطاع مستثنى من أحكام هذه الاتفاقيات. فكل ما هنالك هو " وجود سكوت وشبه اتفاق ضمني بين الدول الموقعّة على هذا الاستثناء أثناء جولات المفاوضات السابقة لجولة الأورغواي"، وهذه الوضعية استمرت إلى غاية منتصف الثمانينيات". [2]

حدث انقلاب جوهري في هذه الوضعية بعد إعادة بعث مسار التفاوض حول النظام التجاري المتعدد الأطراف من جديد بالأورغواي عام 1986، حيث تغيرت بشكل كبير مواقف وتوجهات بعض الدول النفطية الكبيرة كالمكسيك وفنزويلا، والتي كانت من قبل متحفظة من مسألة المشاركة في مفاوضات الغات، وقررت ابتداء من تلك الجولة المشاركة في ذلك المسار.

إن إقدام المكسيك وفنزويلا على خطوة المشاركة في المفاوضات شجع عدد كبير من الدول النفطية الأخرى التي كانت أيضا غير متحمسة ومترددة على الانضمام إلى الاتفاقية والمشاركة في مسار المفاوضات. و قد فتحت هذه المشاركة الواسعة للبلدان المنتجة لأول مرة الباب أمام إمكانية مناقشة المسائل النفطية والتفاوض حولها، وهي الفرصة التي انتهزتها بعض الدول المستهلكة للمبادرة إلى طرح بعض المسائل الخلافية في قطاع النفط ومحاولة تمرير بعض المقترحات، وهي المبادرة التي لم تلق تلك الصدى اللازم.

لم تحسم دورة الأورغواي في أيٍّ من المسائل النفطية الجديدة المطروحة أمامها، لأن الدول المبادرة بطرح تلك المسائل لم تستطع انتزاع التزامات تجارية من الدول المنتجة، إلا أنها نجحت في تفكيك تلك الحصانة التي كانت لقطاع النفط، وفتحت إمكانية التفاوض الجدي حول هذه المسائل الحساسّة في جولات المفاوضات الموالية.

1- أهم المسائل التجارية المطروحة للمفاوضات في قطاع المحروقات :

دخل موضوع المحروقات إلى ساحة المفاوضات التجارية أول مرة في دورة الأورغواي، اذ حاولت بعض البلدان الصناعية الكبيرة أثناء النقاش والتفاوض حول بعض المسائل كالتعريفة الجمركية والقيود الكمية والإعانات، توسيع مساحة المفاوضات لتشمل تجارة المحروقات وخصوصا

[1] ـ كان عدد الدول النفطية الموقعة على الاتفاقية و المشاركة في مسار المفاوضات محدودا : اندونيسيا و الكويت و نيجيريا و الغابون.
[2] Mouloud HEDIR, Op.cit, p.336.

النفط، وإخضاع سلع القطاع لنفس مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تخضع لها سلع القطاعات الأخرى.[1]

أولا : التعريفة الجمركية في قطاع المحروقات

من المعروف أن الهدف الأصلي الذي كان وراء قيام النظام التجاري المتعدد الأطراف، والذي شكل دوما الموضوع الرئيسي لمجموع جولات المفاوضات السابقة هو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، وتخفيضها إلى المستوى الذي لا يعيق التجارة الدولية.

لم يتم التعرض في جولات المفاوضات التي سبقت جولة الأورغواي على الإطلاق لموضوع التخفيضات الجمركية في قطاع المحروقات سواء للبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو المشتقات البترولية، وحتى للمنتجات التي تدخل في صناعتها المشتقات البترولية بشكل كبير. لكن ابتداءً من جولة الأورغواي بدأ هذا الوضع في التغير.

جدول رقم 71 : معدلات التعريفة الجمركية في الأسواق الرئيسية في نهاية جولة الأورغواي.

التعيين	البترول الخام : الوضعيات (أش أس 2709)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0 %	0 %	مثبتة
الولايات المتحدة	5.5 سنت للبرميل	5.5 سنت للبرميل	غير مثبتة
اليابان	350 ين للكيلو لتر	350 ين للكيلو لتر	غير مثبتة
التعيين	المشتقات البترولية : الوضعيات (أش أس 2710)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	5 % - 7 %	3.5 % - 4.7 %	مثبتة
الولايات المتحدة	5.8 % - 84 سنت للبرميل	5.8 % - 84 سنت للبرميل	مثبتة
اليابان	0 % - 3033 ين للكيلو لتر	0 % - 3033 ين للكيلو لتر	مثبتة جزئيا
التعيين	المنتجات البتروكيماوية : الوضعيات (أش أس 2901-2907)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0 % - 14 %	0 % - 5.5 %	مثبتة
الولايات المتحدة	0 % - 2.7-3.7 سنت للكلغ	0 % - 5.5 %	مثبتة
اليابان	0 % - 14-720 ين للكلغ	0 % - 5.5 %	مثبتة

Source : Mouloud HEDIR, **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC** (Alger : Anep, 2003), p.336

[1] Mouloud HEDIR, Op.cit, pp.342-354.

استمر بقاء النفط الخام في جولة الأورغواي كسلعة تجارية خارج دائرة النقاش والتفاوض، وبقي الوضع الخاص على الحال التي كان عليها من قبل ولم يحدث أي تغيير يُعتد به، وذلك لانخفاض معدل التعريفة أصلا، أو انعدامها تماما كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. لكن بالمقابل فقد حدث تغير طفيف على وضع التعريفة الجمركية الخاص بالمشتقات البترولية في هذه الجولة، حيث بادر الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض بسيط لمعدل هذه التعريفة وقام بتثبيته. وحدث أيضًا تغيرٌ على الوضع الخاص بالتعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية التي تعتمد في صناعتها أساسا على المشتقات البترولية، ولكن هذه المرة كان التغير هامًا، حيث لجأت المجموعات الاستهلاكية الرئيسية، أي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي لأول مرة إلى تخفيض كبير في معدلاتها وتبنت معدل تعريفة مشترك لكل منتج وقامت بتقديم التزامات تثبيت بشأنه، وقد تراوح معدل التعريفة على جميع المنتجات بعد التخفيضات التي توصلت إليها جولة المفاوضات بين 5.5 % والإعفاء التام.

ثانيا : القيود الكمية في قطاع المحروقات

إن أول مسألة طرحتها بعض الدول المستهلكة ولها علاقة مباشرة بوضع البلدان النفطية المنتجة هي مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية، ومعلوم أن نصوص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و المادة 11 على وجه التحديد تمنع جميع أشكال القيود الكمية على التجارة الخارجية وهي في ذلك لا تميز بين القيود الموجهة للحد من الاستيراد وتلك الموجهة للحد من التصدير.[1]

وفي دورة الأورغواي، حاولت بعض البلدان الصناعية أثناء النقاش أن تعطي نص المادة معنىً وتفسيرًا معينًا، يفيد بأن ما تقوم به بعض الدول النفطية ودول أوبك على وجه الخصوص من تحديد لحصص الإنتاج، هو شكل من أشكال القيود الكمية التي تمنعها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية. وحاولت إقناع الدول المشاركة في المفاوضات على تبني هذا التفسير، بِنيّة تقليص هامش حركة الدول الأعضاء المنتجة للنفط وخصوصا دول أوبك، التي من عادتها اللجوء إلى تحديد حصص إنتاج معينة لأعضائها، وهو الإنتاج الذي يوجه بالكامل تقريبا نحو التصدير.

ثالثا : الإعانات في قطاع المحروقات

إن المسألة الأخرى التي ثار حولها نقاش واسع بين الأطراف المتفاوضة في إطار جولة الأورغواي هي مسألة الإعانات المقدمة للمصدّرين. ومعلوم أن مسألة الإعانات قد استدعت التوقيع

---

[1] Dominique PANTZ, **Institutions commerciales internationales du GATT à l'OMC** (Paris : Armand Colin, 1998), pp.45-46.

على اتفاقية تكميلية إضافية، هي اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية،[1] والتي توضح قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وتشرح نوع الدعم المسموح به والنوع الذي يعتبر دعما ممنوعا، والذي يحق للدول الأعضاء التي تشعر بأن ضررا قد لحقها بسبب هذا الدعم أن تتبنى إجراءات محددة لتعويض الضرر.[2]

وأثناء مناقشة هذه المسألة في جولة الأورغواي تم التعريج على مسألة المحروقات، وتخلّل ذلك توجيه بعض الدول المستهلكة انتقادات شديدة للسياسة التي تنتهجها بعض الدول النفطية القائمة على مبدأ اعتماد سعرين محلي وخارجي لسلع قطاع المحروقات، وحاولت تلك الدول المستهلكة اعتبار هذه السياسة شكلا من أشكال الدعم الذي يستوجب الرد عليه بإجراءات ردعية.

رابعا: تجارة الخدمات في قطاع المحروقات

لم تساعد الشروط التي سادت من قبل في قطاع المحروقات على بروز نشاط الخدمات كقطاع مستقل عن نشاطات إنتاج وتسويق المحروقات، وذلك لأن كل النشاط الاقتصادي تقريبا كان إما خاضعا لسيطرة الشركات النفطية العملاقة المندمجة عموديا أو محميّا بالاحتكارات الوطنية كما كان الشأن في الجزائر ودول أوبك الأخرى. ما جعل من مختلف الخدمات التي كانت تقدم في ظل هذه الشروط مجرد قيمة مضافة مدمجة في قيمة السلع موضوع المبادلات التجارية ولا يمكن تقريبا فصلها عنها.

إن هذا الوضع لم يتغير كثيرا إلى حد الآن، وهنا تكمن صعوبة التمييز بين النشاط السلعي والنشاط الخدمي في هذا القطاع، وما لم يتم التمييز بوضوح، فلا يقدر لمسألة المفاوضات في المستقبل عندما يطرح موضوع المحروقات أن تتقدم كثيرا.

إن من أهم النتائج التي خرجت بها جولة الأورغواي هي توصل البلدان المشاركة إلى التوقيع على اتفاقية خاصة بتجارة الخدمات، هي الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات أو Accord général sur le commerce des services، والمعروفة اختصارا باللغة الفرنسية بـ AGCS، التي أقرت نفس المبادئ والقواعد التي نصت عليها الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (الغات)، وحددت أيضا الإطار المنهجي العام للمفاوضات المستقبلية في قطاع الخدمات. وتقضي هذه المنهجية بأن تجرى هذه المفاوضات وفق التقسيم النمطي للخدمات الذي وضعته الاتفاقية والذي يتكون من أربعة أنماط هي:[3]

---

[1] - باللغة الفرنسية Accord relatif aux subventions et aux mesures compensatoires و باللغة الانجليزية Agreement on subsidies and countervailing measures

[2] Dominique PANTZ, Op.cit., pp.51-53.

[3] Idem, p.76.

- النمط الأول : نمط الخدمات العابرة للحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات الهاتفية الدولية، حيث لا يحتاج تقديم الخدمة انتقال المستهلك إلى بلد آخر.
- النمط الثاني : نمط الخدمات المقدمة للمستهلك في بلد غير بلده الأصلي، ومثال ذلك خدمات قطاع السياحة.
- النمط الثالث : ويشمل الخدمات التي يستدعي تقديمها التمثيل التجاري في بلد المستهلك، أو استقرار مقدم الخدمة بنفسه على تراب البلد الذي تقدم فيه هذه الخدمة لتقديمها مباشرة للمستهلك، ومثال ذلك الخدمات التي تقدمها فروع الشركات الدولية المستقرة في بلد غير بلدها الأصلي.
- النمط الرابع : ويخص الخدمات المؤقتة التي يستدعي تقديمها انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك، ومثال ذلك الخدمات المؤقتة التي يقدمها بعض الأفراد في سبيل فتح تمثيليات لشركاتهم في الخارج.

وهنا، يطرح توقيع الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات مسألة الالتزامات الخاصة التي سيلتزم بها كل بلد عضو في المستقبل في مجال خدمات قطاع المحروقات، خاصة أنه لم يقع أي اتفاق أصلا حول تعريف دقيق لكلمة " خدمات "، ولم يرد في نص الاتفاقية أي تصنيف محدد لقطاعات الخدمات، والعرف الجاري حاليا بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هو استعمال القوائم والتصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته أمانة المنظمة.

و بما أن التصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته الأمانة هو التصنيف الشائع استعماله بين الدول الأعضاء والتعهدات المعقودة بناءً عليه ملزمة من الناحية القانونية، فإن لجنة التعهدات الخاصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة تعمل منذ مدة من أجل تقييم مدى ضرورة مراجعة التصنيف المعمول به حاليا.

وتبدو أهمية وضرورة مراجعة مسألة التصنيفات الحالية للقطاعات والفروع القطاعية للخدمات المستخدمة حاليا بجلاء في قطاع المحروقات، حيث لا تضع هذه التصنيفات كل القطاعات والفروع المرتبطة بقطاع المحروقات في قطاع خدمي واحد أو في فرع قطاع خدمي واحد، بل توزعها على عدد من القطاعات وفروعها.

في هذا الإطار، تقدمت فنزويلا وهي بلد عضو في المنظمة العالمية للتجارة باقتراح مفاده التمييز بين نوعين من الخدمات في قطاع المحروقات هي " الخدمات الأساسية" و" الخدمات غير الأساسية". ويتم تحت بند الخدمات الأساسية إدراج كل خدمات السلسلة الرئيسية للقيمة المضافة التي لا يمكن لأي صناعة نفطية أن تستغني عنها ، ومثال ذلك " خدمات حفر الآبار"، ويتم ادراج الخدمات الأخرى التي تكون عادة مكملة للنوع الأول من الخدمات تحت بند الخدمات غير الأساسية.

في نفس الإطار، حاول مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية أن يخطو الخطوة الأولى في طريق المراجعة من خلال مبادرته إلى عقد دورة تبحث مسألة مساهمة خدمات الطاقة في التجارة الدولية وأثر هذه المساهمة في التنمية، ففي دورة عقدتها إحدى لجانه المتخصصة درس الخبراء مجموعة مسائل تعتبر جوهر المفاوضات في الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات،[1]منها:

- مسألة تحديد مفهوم دقيق لخدمات الطاقة.
- مسألة تحسين تصنيف الخدمات classification بوضع قائمة جامعة récapitulative تكون مرجعا عند المفاوضات، مع ضرورة استيفاء التصنيف الجديد خصوصيات كل سوق من أسواق الطاقة، كل على حدة، لكن مع الانتباه لأمر هام هو الحرص على عدم التشويش القانوني على التعهدات التي التزمت بها البلدان الأعضاء بناء على القوائم المعروضة للتفاوض قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تزال هي القوائم المستعملة إلى حد الآن.

الجدول رقم 72 : الالتزامات المقدمة في قطاع الطاقة عند نهاية جولة الأورغواي.

صنف الخدمات	البلدان الأعضاء التي تقدمت بالتزامات
خدمات ملحقة لتوزيع الطاقة	أستراليا، جمهورية الدومينيك، غامبيا، المجر، نيكاراغوا، سيراليون، سلوفينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
نقل الوقود بالقنوات	أستراليا، المجر، زيلندا الجديدة.
التزامات أخرى مرتبطة بالطاقة	كندا، كولومبيا، ساحل العاج، الإكوادور، مصر، الهند، ماليزيا، ناميبيا، فنزويلا.

Source : OMC, Conseil du commerce des services, Document S/C/W/52, Septembre 1998.

- أشار الخبراء إلى أهمية وضع وثيقة مرجعية خاصة بقطاع الطاقة، شبيهة بوثيقة الخاصة بقطاع الاتصالات التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، لتكون أداة في يد القطاع.

2- تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات:

يتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعل أبرزها هو أن هذا الانضمام يحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحه.

ويمكن استقراء التأثيرات الأولية المحتملة على قطاع المحروقات التي تترتب بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من الزوايا التالية :

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " تقرير اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية : آثارها الانمائية " المقدم للدورة السادسة للجنة التجارة في السلع و الخدمات والسلع الأساسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية ، 23-25 جويلية 2001 (جنيف : الأمم المتحدة، 2001)، ص.4

أولا : تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع

اذا كان أمر التعريفة الجمركية الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية يبدو لأول وهلة وكأنه غير ذي أهمية بالنسبة للجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا مصدرا وليس مستوردا. فإن التحليل يجب أن لا يغفل نقطة على غاية من الأهمية، وهي أن المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد وعند التصدير، وهنا يمكن أن يحدث التأثير بالنسبة للجزائر. حيث إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد، فإن وجهة الاهتمام الجديدة، والتي تستوجب حذرا شديدا، هي تخفيض الحقوق الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة ترافع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن تطبيق ذلك إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

من جهة ثانية، إن كان يُحتمل شيء من الخطر يمكن أن يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير، في شكل انخفاض في الإيرادات الجمركية، فإن مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية، حيث من المعروف أن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة. حيث إذا كانت المنتجات الخارجية قد بلغت في السنوات الأخيرة درجة كبيرة من الجودة، وأصبحت تتمتع بمواصفات تقنية عالية مدفوعة إلى ذلك بالتشدد الذي فرضه تطور التشريعات البيئية في أمريكا وأوروبا. فإنه المقابل بقيت الصناعة التحويلية الجزائرية بعيدة عن هذه التحولات، وبالتالي ستصبح غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ذاتها بعد التفكيك الجمركي، بل وستكون عاجزة حتى على الاستمرار في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية رغم التفكيك التي من المفروض أنه يخدمها، لأن هذه المنتجات الجزائرية ومنتجات قطاع النقل تحديدا لا تتوفر فيها ببساطة المواصفات المطلوبة حاليا في الأسواق، ما يعني أنها ستكون هذه المرة في مواجهة الحواجز غير الجمركية. وهذا ما يستدعي إنشاء معامل تكرير جديدة في الجزائر تعمل بالطرق الحديثة، وتحديث المعامل الحالية التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي جهزت بها معامل التكرير الأوروبية والأمريكية.

ولأن الدول المستهلكة لم تخفِ في يوم من الأيام سعيها نحو إبقاء احتكار هذه الأنواع من التكنولوجيا للسيطرة على الأقل على قطاع المصب النفطي، فإن على الجزائر أن تنتبه أن فرصة المفاوضات، سواء تلك الخاصة بالانضمام أو تلك التي تأتي بعد الانضمام، هي الفرصة المثالية بالنسبة للبلدان الصناعية الكبيرة لتمرير الشروط التي تخدم هذه الغاية.

ثانيا : تحديد إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات

إن مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية التي تم طرحها في دورة الأورغواي، قد تم طرحها بشكل جديد في الدورة الأولى للمفاوضات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995. حيث كانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001 بالدوحة فرصة لبروز توجه دولي جديد يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة إلى تمرير بعض الأفكار التي تصب في خانة الحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع على مصالح بلدان العالم الثالث، خصوصا أوبك، وتتضح معالم هذا التوجه في مشروع البرنامج المطروح للمناقشة الذي احتوى فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكارتل.[1]

وهذا التوجه هو في حقيقته استمرار لتلك الدعوات التي ارتفعت في ساحات النقاش الاقتصادي من قبل، خصوصا في فترات الأزمات النفطية، والتي كان مصدرها عادة هو معسكر الدول المستهلكة، وكانت تدعو إلى تحجيم دور منظمة الأوبك لأنها ترى في شكل تنظيمها شكلا من أشكال الكارتل الذي يسعى عبر ممارسات احتكارية، منها وضع القيود الكمية على الصادرات، إلى الهيمنة على الأسواق.

إن تضمين مشروع برنامج الدوحة عبارة تدعو إلى منع جميع أشكال الكارتل يبدو في ظاهره وكأنه استجابة لهذه الدعوات القديمة، وعليه لا يمكن التقليل من شأن الأخطار التي أصبح يحملها هذا المشروع لمستقبل قطاع المحروقات في الجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا عضوا في منظمة الأوبك المستهدفة، حيث تفقد المنظمة كل إمكانية للتأثير على السوق، وتصبح هدفا للأطراف التي تستهدفها، خاصة أنه بدأت تطفو على الساحة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة يمكن أن تحمل في ثناياها تفسيرا جديدا لاستثناءات المناعة والسيادة الواردة في المادة 20 من نص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، بما يعنيه ذلك من هدم للحماية التي كانت موجودة من قبل، وعلى سبيل المثال فقد أبدت الولايات المتحدة في عام 2001 نيتهما في رفع دعوى ضد دول منظمة الأوبك أمام لجنة فض النزاعات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

إن واجب الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع البلدان النفطية الأخرى، خصوصا داخل إطار أوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة 11 بالمعنى الذي تريده بعض الدول المستهلكة لأن ذلك سيغلق الباب أمام إستراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق. ولن يترك أمام الدول المنتجة، والجزائر واحدة من هذه الدول، وسيلة تعتمد عليها لتعظيم المداخيل في قطاعاتها النفطية والغازية

---

[1] UNCTAD, Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'Opep menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? » (New York et Genova : UNCTAD, 2004), pp.8-18.

[2] Idem , p.19.

سوى الاستراتيجيات التجارية لشركاتها الوطنية. وهو الدور الذي لا تستطيع الشركات الوطنية، خصوصا سوناطراك، القيام به بعد التحولات الكبيرة في هياكل الأسواق وعمليات الاندماج النفطي الكبيرة التي حدثت بين الشركات الرئيسية المعروفة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة والتي أوجدت تكتلات نفطية عملاقة.

كما يجب على الجزائر التعاون مع الدول النفطية الأخرى للدفاع عن الاستثناءات الواردة في بعض المواد وتثبيت المعنى المقصود منها لأنها استثناءات تصب في مصلحة الجزائر، و من هذه الاستثناءات ما يلي :[1]

- الاستثناء الوارد في المادة 11 الفقرة 11.2 والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " تحفيز تجارة هذه المنتجات في الأسواق الدولية " ، وقد فسّر البعض هذه الجملة بأن أحد المعاني المقصودة بها هو تمديد الفترة الزمنية التي يمكن فيها طرح هذه المنتجات في الأسواق الدولية، لأن الغاء القيود عليها سيعمل على استنزاف هذه المنتجات (البترول الخام خاصة)، والتي هي في الأصل مواد أولية غير متجددة و آيلة للنضوب.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة G، والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " المحافظة على الثروات الطبيعية على شرط أن تكون هذه القيود مصحوبة باجراءات تحد من الإنتاج والاستهلاك المحليين". وتستطيع الجزائر تفعيل هذا الاستثناء عبر العمل على انجاز برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين معدل الفاعلية الطاقوية intensité énergétique الذي لا يزال مرتفعا في الجزائر.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة H والذي يسمح القيام ببعض الإجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو " تنفيذ التزامات اتفاق معقود بين حكومتين أو عدة حكومات ويخص منتجا أو مادة أساسية، على شرط أن يكون هذا الاتفاق مصدّقا عليه". ويمكن الجزائر والدول النفطية الأعضاء في أوبك ترسيم بعض القرارات الهامة في شكل اتفاقات تصدق عليها الجهات المخولة بذلك، والدفاع عن ذلك على أساس أنها إجراءات تصب في المعنى المقصود في الفقرة، خصوصا وهي إجراءات يقررها وزراء الطاقة وليس ممثلو الشركات النفطية الوطنية.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة B، ويسمح القيام ببعض الاجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو حماية البيئة.
- الاستثناء الوارد في المادة 21 والذي يخص الأمن الوطني والسيادة الوطنية.

[1] Mouloud HEDIR, Op.Cit, p.p.342-343.

ثالثا : من زاوية تحديد إمكانية اعتماد إستراتيجية ازدواجية الأسعار

إن بعض بنود اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية (SMC) يمكن حملها على عدة أوجه، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية. فهي مثلا تحتوي بندا ينص صراحة أنه لا يمكن اعتبار مسألة ازدواجية الأسعار للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراءً " خاصا " "Spécifique"، بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة، يستدعي في حالة ثبوته الرد عليه باجراءات ردعية، وذلك في الحالة التي تكون الاستفادة من هذا الاجراء جماعية ودون تمييز بين كل الصناعات المحلية، بصرف النظر عن كونها صناعة وطنية أو صناعة أجنبية.

إن من مصلحة الجزائر أن تبقى الممارسة الحالية القائمة على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار في السوق الدولية، وعليها ان تنتبه أنه اذا ما تطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار هو شكل من أشكال الدعم، فإن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البلدان النفطية وفي مقدمتها الجزائر، حيث سيحرمها ذلك من إمكانية الاستفادة من الوضع التفضيلي الذي تتمتع به حاليا، باعتبارها بلدا يملك موارد نفطية وغازية هامة بأسعار تنافسية يسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق قيام صناعة محلية قوية موجهة نحو التصدير، خاصة في قطاع المصب النفطي Aval (المشتقات النفطية والبتروكيماوية).

رابعا : من زاوية تجارة الخدمات

من المؤكد أن يكون للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثير على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة، لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل.

يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال. وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية. وقد شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع (مثال الاتحاد الأوروبي)، وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة (الإنتاج والنقل والتسويق) ومعاملة كل نشاط على حدة. وقد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط. وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت ومنذ

الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمية تقريبا.

الجدول رقم 74 : انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005.

الصنف وأنواع الخدمات
1 - خدمات منبع المحروقات : خدمات الاستكشاف والجيوفيزياء ، خدمات الحفر، خدمات الآبار وخدمات قياس خصائص الطبقات الأرضية Diagraphie .
2 - خدمات مصب المحروقات السائلة : نقل النفط الخام بالأنابيب ذات التدفق العالي، تخزين المشتقات المكررة، توزيع الوقود بالأنابيب، توزيع الوقود بالشاحنات، بيع الوقود في محطات الخدمات.
3- خدمات مصب المحروقات الغازية - نقل الغاز الطبيعي وغاز البترول السائل والمكثفات بالأنابيب ذات التدفق العالي. - نقل غاز البترول السائل بالشاحنات. - تعبئة القارورات بغاز البترول السائل. - بيع غاز البترول السائل في محطات الخدمات. - التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
4- خدمات الهندسة الخاصة بالتجهيز الطاقوي. Engineering - خدمات البحث والتصميم (براءات، أساليب...) - دراسات الانجاز (الهندسة التفصيلية وتحديد خصوصيات التجهيزات) لكل تجهيزات قطاع المحروقات(أنابيب بترول وغاز، محطات تخزين، معامل معالجة سطحية وإنتاج، معامل تكرير، وحدات تسييل غاز، مركبات بتروكيماوية).
5- خدمات بناء التجهيزات الطاقوية. - أشغال بناء جديدة (وضع الأنابيب، بناء وتركيب صناعي). - خدمات الصيانة الصناعية. - خدمات تقنية (تفتيش ومراقبة تقنية).
6- خدمات النقل البحري للمحروقات. - خدمات النقل العابر للحدود للغاز الطبيعي السائل بواسطة ناقلات الغاز. - خدمات النقل العابر للحدود للخام والمشتقات النفطية بواسطة الناقلات البترولية. - خدمات النقل العابر للحدود لغاز البترول السائل بواسطة ناقلات متخصصة. - خدمات تفريغ المشتقات النفطية. - خدمات تفريغ غاز البترول السائل.

Source : KMPG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.108-109.

إن المطلوب من الجزائر هو ألا تنتظر انتهاء مسار المفاوضات الخاصة بقطاع الخدمات عموما وخدمات قطاع المحروقات على وجه الخصوص الذي عليه وضع التصنيفات الخاصة لهذه الخدمات، حتى تبادر إلى إعادة هيكلة قطاعها، بل عليها من الآن أن تسعى إلى وضع تصور عام لتنظيم القطاع يقوم على تعديل التصنيف الحالي للخدمات الذي يتكون من 6 أصناف، وتكييفه مع التطورات الدولية، لكي يسهل عليها مواجهة التحديات المستقبلية في هذا الميدان .

إن الجدول السابق يبين أن كل نشاطات الاستغلال ذات الطابع الصناعي سواء كانت أعمالا بسيطة كالتكرير وفصل غاز البترول السائل GPL، أو أعمالا معقدة كمعالجة الغاز الطبيعي السائل GNL، مستثناة من هذا التصنيف، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نشاطات خدمية.

إن الواقع الحالي للسوق الوطنية لخدمات قطاع المحروقات يعكس المرحلة التي بلغها انفتاح القطاع، وهنا فإن درجة الانفتاح متباينة بين الأقسام المختلفة لسوق الخدمات، فهي عالية في بعض الأقسام وتكاد تكون منعدمة في أسواق أخرى، وتقدر بعض المصادر معدل تغطية الطلب المحلى على الخدمات في قطاع المحروقات بالعرض المحلي بنسبة تتراوح بين 25 و33 %،[1] في الوقت الذي يصل في بعض الدول الصاعدة إلى حوالي 80 % .[2]

الجدول رقم 74 : انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005.

الصنف	أهم الشركات الجزائرية المقدمة للخدمات	انفتاح كامل	انفتاح جزئي	احتكار كامل
1- خدمات منبع المحروقات.	ENTP ; ENAFOR ; ENSP ; ENAGEO	++		
2- خدمات مصب المحروقات السائلة	NAFTAL.			++
3- خدمات مصب المحروقات الغازية	NAFTAL.			++
4- خدمات الهندسة .	BRC ; IAP ; CPE	++		
5- خدمات البناء.	GCB ; ENAC ; GTP ; ALESCO		++	
6- خدمات النقل البحري للمحروقات.	SNTM HYPROC	++		

Source : KMPG **ALGERIE, Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), p.108

إن تحليل معطيات الجدول تبين هناك أن ثلاثة أصناف من خدمات قطاع المحروقات تعتبر مفتوحة تماما أمام المنافسة الخارجية، وهذه الأصناف هي صنف خدمات منبع المحروقات الذي

---

[1] - KMPG, Op.cit., p.108.

[2]- يقدر هذا المعدل وفق اليونكتاد دائما بحوالي 80 % في البرازيل و70 % في ماليزيا و 50 % في النرويج و بين 5 و 15 % في نيجيريا.

يشمل خاصة أشغال الاستكشاف والحفر، والصنفين الآخرين هما صنف خدمات الهندسة وصنف خدمات النقل البحري، فيما يبقى الاحتكار الكامل هو سيد الموقف في صنفي خدمات المصب، أما صنف خدمات البناء فهو بين وبين.

إن قياس التأثيرات المحتملة على قطاع المحروقات بالجزائر في مجال الخدمات تبقى متضاربة، فهناك من يرى أن الشركات الجزائرية ستخسر بعد الانفتاح التجاري الكامل، وتفقد قسما من السوق المحلية لأنها سوف لن تقوى على المنافسة، خصوصا وأن التفضيل القطاعي للشركات الجزائرية في مجال الأسعار لا يزيد حاليا عن 15 %، كزيادة مقبولة عن أسعار الشركات الأجنبية، وهذه النسبة يراها هؤلاء متواضعة. وهناك البعض الآخر الذي يرى أن الشركات لن تخسر كثيرا، والأرجح أنها ستحافظ على حصتها في السوق،[1] لأن جو المنافسة ليس غائبا عن هذه السوق الآن، بل ويمكن أن ترفع هذه الحصة، بالنظر إلى أن المنافسة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال الإنتاج والاستثمار.

و من جهة ثانية، يرى هؤلاء أنه يجب أن لا ينظر إلى المسألة من زاوية التحديات التي يطرحها هذا الانضمام على نشاط القطاع محليا فقط، وإنما يجب النظر أيضا من زاوية الفرص التي يفتحها خارجيا، لأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وزيادة انفتاح قطاع الخدمات في العالم، يعني فتح آفاق جديدة أمام قطاع المحروقات بالجزائر، بحيث يمكن لهذه الخدمات أن تساهم في تعزيز موقع الشركات الجزائرية وخصوصا سوناطراك، لأن كل شركات الخدمات الجزائرية باستثناء شركة SNTM HYPROC لا تملك حاليا نشاطات تصديرية، رغم أنه سبق لمعظمها أن قامت في الماضي في مناسبات عرضية بعمليات من هذا القبيل. [2]

خاتمة الفصل :

إن المقارنة الموضوعية بين مضمون القانون المعدّل 86-14 ومضمون القانون 05-07 الذي تناولهما المبحث الأول تسمح بالقول أنه رغم بعض النقائص فإن القانون الأول يبقى في تقديري الأفضل، وأن القانون الثاني، إذا ما تم استبعاد بعض الاستثناءات، لا يحمل إصلاحا حقيقيا للقطاع، بل كان يحمل أخطارا حقيقية للقطاع وكان سيؤدي على المدى البعيد في حال تطبيقه بشكله الأول إلى سيطرة الشركات الأجنبية على مقدرات الاحتياطي والإنتاج، وقد يتسبب في كسر القدرات الجزائرية، وفي مقدمتها شركة سوناطراك.

من جهة أخرى، فقد سمح بحث المسائل المطروحة للنقاش في المنتديات الاقتصادية الدولية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة من مقاربة موضوع

---

[1] KMPG, Op.cit., p.112.
[2] Idem, p.111.

انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة والتحديات التي يطرحها ذلك، وتم التوصل إلى أن الجزائر على غرار البلدان المنتجة الأخرى لا تزال تملك هامشا معتبرا للتحرك والتفاوض، اذا ما أحسنت استغلال الفرص التي تتيحها نصوص المنظمة ذاتها، مثل استعمال حجج الأمن الوطني والبيئة وغيرها للدفاع عن مصالح الجزائر.

الخاتمة

لقد كشف تحليل تطور قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات مدى ارتباط هذا القطاع بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام وبمتغيرات قطاع المحروقات في العالم بشكل خاص، وأكد أن الضغوط الخارجية الشديدة التي كان الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات خصوصا عرضة لها في منتصف الثمانينيات هي التي تقف بالأساس وراء تبني تلك الإصلاحات.

من جهة أخرى، بين التحليل أن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع المحروقات بالجزائر، ومن ثمة فإن استيعاب التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام وفي قطاع المحروقات على وجه الخصوص، واستشراف التغيرات المرتقبة، هي شرط ضروري قبل القيام بأية عملية تكييف للإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع.

وعلى العموم، فقد أمكن في ختام هذه المذكرة استخلاص النتائج التالية:

- أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم.
- إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظرة في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب، وينتظر أيضا تغير هيكل الطلب وتوجهه أكثر نحو المشتقات المستهلكة في قطاع النقل.
- إن كل سيناريوهات تطور استهلاك الطاقة في المستقبل تؤكد أن الاعتماد سيبقى على مصادر الطاقة التقليدية أساسا، وأن مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات، وأنه على الأقل حتى أفق 2030 سيبقى البترول والغاز وحدهما يمثلان نسبة 65 % تقريبا من مجموع الاستهلاك العالمي.
- إن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم يفتح آفاقا واعدة أمام الجزائر ويمثل فرصة سانحة لها.
- إن التحولات الحالية في أسواق الغاز الأوروبية والاتجاه نحو قيام سوق واحدة يفتح آفاقا واسعة أيضا أمام صناعة الغاز بالجزائر، لأن ذلك سيؤدي من جهة إلى تخفيض تكاليف النقل، ومن جهة ثانية سيوفر إمكانية توسيع مجال توزيع الغاز الجزائري إلى بلدان أوروبية أخرى عبر شبكة الأنابيب الجاري إنجازها.
- إن أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا إلى حد بعيد، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها (تجديد الاحتياطات، رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز ، استكشاف مناطق جديدة ورفع مساحة المجال المنجمي المستكشف).
- إن درجة الانفتاح الحالية في قطاع المنبع بالجزائر كافية ولا تحتاج إلى تحرير أكبر.

أولا : لأنه سبق وأن تكفل الإصلاح القطاعي السابق بأغلب التحديات المطروحة على القطاع (توسيع أعمال الاستكشاف، تجديد الاحتياطي، تحسين معدل الاسترجاع، الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في القطاع).

ثانيا: لأن كل معطيات القطاع الحالية والمنتظرة على المستوى الدولي تصب في مصلحة البلدان المنتجة (الارتفاع الشديد للطلب، انعدام الاكتشافات النفطية الكبيرة تقريبا، التراجع المرتقب في مستوى الاحتياطي).

ثالثا : لأن تجربة الانفتاح الحالية أثبتت أن الاستمرار في هذا الطريق بالشكل الحالي قد يفقد الجزائر السيطرة على ثرواتها لصالح الشركات النفطية الأجنبية.

ورابعا: لأن الاقتصاد الوطني في صورته التنظيمية الحالية أثبت عجزه ومحدوديته في امتصاص الموارد المالية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، و من ثمة فما لم يُجرى إصلاح هيكلي عام للاقتصاد الوطني فإن أي زيادةٍ في درجة انفتاح القطاع وتكثيفٍ لاستغلال المحروقات لا تعدو أن تكون سوى عملية تحويل لثروة وطنية ناضبة من احتياطي مخزن في المكامن النفطية إلى أرصدة مالية في حسابات بنكية خارجية.

- إن المجال الذي لا يزال يحتاج إلى انفتاح الذي قطاع المنبع هي استغلال الحقول القديمة من أجل تحسين معدل الاسترجاع والاستفادة من التقدم التكنولوجي، واستغلال المجال البحري الوطني، حيث لا تملك الجزائر الخبرة الكافية في هذا الميدان.

وأما بخصوص مشروع الإصلاح القطاعي الجديد، فإن تم التوصل إلى النتائج التالية :

- إن بعض الانتقادات الموجهة للقانون المعدّل 86-14 صحيحة ووجيهة، من حيث أن هذا القانون أصبحت تشوبه نقائص واضحة بالنظر إلى التطورات الكبيرة في الساحة الاقتصادية والنفطية الدولية، وهو يحتاج إلى تعديل وإثراء، وخصوصا في جوانبه الضريبية.
- ليس كل مشروع الإصلاحات الجديد مفسدة، رغم الانتقادات الشديدة الموجه له، وهو يحمل أفكارًا مهمة، فحجة الفصل بين مهام الدولة والشركة قوية، لأن اضطلاع سوناطراك بمهام هي من صميم عمل الدولة يعيقها أحيانا، وعليه فإن هذا الفصل هو أمر في صالح الدولة والشركة معا، فلا يمكن لشركة بحجم سوناطراك أن تلعب دورها كاملا وأن تحسن من شروط تسييرها ما لم ينتهي هذا الامتياز الممنوح لها وينتهي التداخل في الصلاحيات بينها وبين الدولة، وما لم تعفى من عبء هذه المهام.
- لكن بالمقابل، فإن أصحاب الرأي المعارض لفتح قطاع المحروقات بالكيفية التي وضعها قانون 2005 على حق، لأن ذلك سيفضي لا محالة إلى بسط نفوذ الشركات الأجنبية على احتياطات النفط والغاز الجزائرية، حيث إذا كان القانون 86-14 قد أفضى إلى النتائج المشار إليها في الفصل الرابع، وهو الذي فرض أن تكون شركة سوناطراك رئيس المشروع في كل عمليات

الشراكة، فلا يمكن أن ينتظر من قانون يفتح قطاع المنبع كلية إلى أن يُسلِم الاحتياطات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل للشركات الأجنبية.

- إن فتح قطاع المنبع النفطي بالشكل الذي حدده قانون 2005 يعتبر مغامرة كبيرة قد تفضي إلى تقويض أركان شركة سوناطراك، لأنه لا يمكن وضع الشركة على نفس خط المنافسة مع شركات نفطية عملاقة ومعاملتها نفس المعاملة، وهي التي نشأت وتطورت في بيئة اقتصادية محلية تكبح المبادرة، ولم تتخلص بعد من الوصاية السياسية، ولابد لها من حد أدنى من الحماية والمعاملة التفضيلية والوقت الكافي حتى تثبت قدراتها في التسيير والمنافسة.
- إن درجة الانفتاح في قطاع المصب بالجزائر تبقى ضعيفة، وتفسير هذه المسألة ليس مرده عزوف الدول الصناعية من الأساس عن الاستثمار في هذا القطاع في الجزائر والبلدان النفطية الأخرى فقط، وذلك للأسباب التي تم الوقوف عندها في الفصل الثاني. وإنما لأن الإصلاحات السابقة ركزت أساسا على قطاع المنبع، وأهملت قطاع المصب إلى حد ما ولم توله العناية الكافية.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية.

- بما أن درجة انفتاح قطاع المنبع في تقدير الباحث كافية، فيجب التريث وعدم الانسياق مع الأصوات الداعية إلى انفتاح أكبر، والابتعاد عن سياسة تكثيف الإنتاج واستنزاف الاحتياطي.
- تركيز عمل الشراكة في الحقول القديمة من أجل تحسين معدلات الاسترجاع واستغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الاحتياطات، وتوجيه مجهود الاستثمار الجزائري أكثر نحو تطوير الحقول الجديدة التي استكشفتها شركة سوناطراك، لأن تكاليف الإنتاج تكون أقل في بداية حياة الحقل.
- أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني بالاعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة والتي هي في حدود 50 % تبقى كبيرة.
- يجب تكييف الشركات الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات وسوناطراك تحديدا مع معطيات الواقع الدولي الجديد لمواجهة تحديات العولمة المالية والانفتاح التجاري وتشدد المواصفات والمقاييس البيئية للمنتجات، ويقترح الباحث أن يكون هذا التكييف وفق الصورة التالية :

إذا كان فتح رأسمال شركة سوناطراك أمام رأس المال الأجنبي غير محبذ في الوقت الراهن، لأن ذلك يحمل أخطارا حقيقية للقطاع، ليس أقلها أن تفقد الجزائر السيطرة على شركة تعتبر الممول الأول للاقتصاد الوطني، فإنه يستحسن فتح رأسمال الشركات الفرعية التابعة لمجموعة سوناطراك والعاملة في قطاع المصب، خصوصا شركة نفتاك، أمام المستثمر الوطني والأجنبي

في حدود يحافظ فيها رأس المال العمومي على النسبة الكبيرة (51 % على سبيل المثال). وهذا الفتح تمليه مجموعة من الاعتبارات الملحة، منها ضرورة تكيف الجزائر مع التقدم التكنولوجي الحاصل في البلدان الصناعية لتحسين نوعية المنتج الجزائري وتدعيم تنافسية الجزائر في الأسواق الخارجية، لأن الاتجاه العالمي الحالي نحو الانفتاح التجاري و نحو تشديد المقاييس البيئية أصبح يهدد بجد صادرات المشتقات النفطية الجزائرية التي تمثل قسما معتبرا من الصادرات الكلية للمحروقات، بل ويهدد المؤسسات الجزائرية حتى في سوقها المحلية، اذ من شأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقبولها بشروطها أن يكون في مستطاع المنتجات النفطية الأجنبية الدخول إلى الجزائر بسهولة ومنافسة المنتجات المحلية في سوقها الداخلية.

- يجب تفعيل دور بورصة الجزائر وتسجيل الشركات الفرعية لسوناطراك في هذه البورصة لمواجهة تحدي العولمة المالية، لأن هذا التسجيل سيوفر لهذه الشركات من جهة مصدرا جديدا للتمويل، و سيخفف من جهة ثانية على الشركة الأم سوناطراك الأعباء المالية الموجهة للاستثمار في قطاع المصب، ما يسمح لها بتوجيه هذه الفوائض المالية نحو قطاع المنبع، وبالتالي تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. ومن جهة ثالثة سيؤدي الإجراء إلى زيادة شفافية قسم هام من نشاط قطاع المحروقات بالجزائر ويحسن شروط تسيير هذه الشركات، ما يعني مزيدا من الشفافية والفاعلية للنشاط الاقتصادي الكلي للبلد.
- يستحسن معاملة قطاع المصب كقطاع اقتصادي صناعي مستقل على قطاع المنبع، واستصدار قانون للاستثمار خاص به، وتقديم حوافز ضريبية وشبه ضريبية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- أن تسعى الجزائر في مجال تصدير الغاز إلى تنويع الزبائن من الآن، خصوصا خارج مجال الاتحاد الأوروبي، وأن لا تركن إلى تصدير الغاز نحو الأسواق الأوربية وحدها، لأن التوجه الحالي للاتحاد نحو توحيد سياسات الطاقة وبناء سوق مندمجة للغاز لا يخدم مصلحتها في بعض الجوانب، حيث يعني ذلك في المستقبل التفاوض بلسان واحد مع الجزائر، وهذا ما يقلص من هامش حركة المفاوض الجزائري الذي يتعامل ويتفاوض حاليا مع أطراف أوروبية متعددة.
- يجب على الجزائر أن تعمل على استغلال الفرصة التي تتيحها السوق الأمريكية الواعدة، حيث ينتظر أن تتحول الولايات المتحدة في المستقبل القريب إلى مستورد رئيسي للغاز، بعد أن كانت لفترة طويلة مكتفية ذاتيا تقريبا ولا تلجأ لسد النقص سوى إلى الغاز الكندي فقط. وهذا الخيار يفرض على الجزائر التركيز على صناعة الغاز المسال، خصوصا وأن التطور التكنولوجي الحالي في مجال تسييل الغاز ونقله يصب في مصلحة الجزائر، حيث تقلصت التكاليف بشكل كبير كما ورد في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

- على الجزائر أن تسعى إلى تكثيف علاقات التعاون مع باقي منتجي الغاز، وخصوصا مع نيجيريا، والإسراع في تجسيد مشروع الأنبوب الناقل للغاز النيجيري والمار عبر التراب الجزائري، لأن ذلك سيسمح من جهة بتعزيز القدرة التفاوضية للجزائر، وسيوفر من جهة أخرى إمكانية إضافية لبناء كارتل للغاز خاص بالمنتجين، على غرار الأوبك.

أما فيما يتعلق بمسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولأنه من غير الممكن للجزائر أن تختار الانزواء وعدم الانضمام، فإن الباحث يقترح ما يلي :

- الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي الدائر في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا المحروقات والمنظمة العالمية للتجارة، لأن تطور الأحداث أكد أن الجزائر كانت بعيدة عن ما يجري في ساحة الفكر الاقتصادي، وقد تسبب ذلك في الماضي في عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت المناسب، أي عند التأسيس، لأن انضمامها في ذلك الوقت لو تم كان ذلك سيتم بأقل التكاليف، وكان سيوفر عليها الدخول في مسار مفاوضات طويل المدة ومعقد.
- أن تعمل الجزائر على سن قوانين وتشريعات وطنية توفر الحماية لقطاع المحروقات، في حدود الاستثناءات التي أقرتها نصوص المنظمة العالمية للتجارة، كأن يترتب مثلا على نشاط الشركات الأجنبية المساس بالأمن الوطني أو إلحاق أضرار بالبيئة.
- أن تعمل الجزائر على تعزيز دور الهيئة الوطنية المكلفة بالرقابة، وذلك لضمان تطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على ثروة المحروقات، لأن هذه الوظيفة السيادية كانت من قبل مسندة ضمنيا للشركات الوطنية وخاصة سوناطراك.
- يجب على الجزائر أيضا الدخول في المفاوضات وفق رؤية تراعي تطور النقاش الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، لأن من مصلحتها ربح الوقت وتسريع مسار المفاوضات، لأن ذلك يعني التفاوض مثلا في قطاع الخدمات على أساس التصنيف الحالي للخدمات، وبالتالي ستكون التنازلات المطلوب من الجزائر تقديمها أقل أهمية، لو أن مسار التفاوض الحالي يطول كثيرا ويصبح المطلوب هو تقديم تنازلات كبيرة، كأن يطلب مثلا إلغاء الاندماج العمودي لشركة سوناطراك مثلا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

مراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- البنبي، حمدي ؛ **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف، 1997).

2- الدغيدي، مديحة الحسن ؛ **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها** (بيروت: دار الجيل، 1992).

3- دبس، محمد ؛ **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي، الدراسات التقنية** (بيروت : معهد الإنماء العربي، 1981).

4- سليمان، عاطف ؛ **معركة البترول في الجزائر** (بيروت : دار الطليعة،1974).

5- عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد ؛ **العولمة واقتصاديات البنوك** (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2002).

6- عطية، عبد القادر محمد عبد ؛ مصطفى إبراهيم، السيدة ؛ محب ذكى، إيمان ؛ **قضايا اقتصادية معاصرة** (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية، 2004-2005).

7- عفيفي، صديق محمد ؛ **تسويق البترول** (الكويت : وكالة المطبوعات، 1977).

8- معروف، هوشيار ؛ **تحليل الاقتصاد الدولي** ؛ الطبعة الأولى (عمّان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

التقارير :

1- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2000.

2- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2001.

3- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2002

4- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2003

5- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2004

6- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2005

7- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2006

8- أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000.

9- أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004.

10-أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، 2006.

11-سوناطراك، التقرير السنوي 2005.

12-مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005.

الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

2- الجريدة الرسمية ، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005.

مراجع باللغة الفرنسية :

Ouvrages :

1. ADDA, Jacques ; **la mondialisation de l'économie** (Paris : La Découverte, 1996)
2. BOLDUC, David ; **Privatisation, libéralisation et réglementation : Bouleversements et enjeux dans le secteur mondial de l'énergie** (Québec, Canada : Université Laval, 2001)
3. BOUSSENA, Sadek et Autres ; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006)
4. BOUZANA, Belkacem ; **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985).
5. CHITOUR, Chemseddine ; **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre** (Alger : ENAG, 2002)
6. CHITOUR, Chemseddine ; **Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030** (Alger : OPU, 2003)
7. DE BOISSIEU, Christian ; **Mutations de l'économie mondiale** (Paris : Economica, 2000)
8. FAVENNEC, Jean-Pierre ; **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998).
9. FAUGERE, Jean-pierre ; **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999)
10. GAUTIER , **André, L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000** (Rosney cedex, France : Editions Bréal, 1999).
11. GUILHON, Bernard, **les firmes globales** (Paris, Economica, 1998)
12. HEDIR, Mouloud ; **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC** (Alger : Anep, 2003)

13. JACQUET, Pierre et NICOLAS, Françoise ; **Pétrole : Crises, marchés, politiques** (Paris : Dunod, 1991).
14. KHELIF, Omar; **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures** (Alger : Cread, 2005).
15. KRUGMAN, Paul ; **la mondialisation n'est pas coupable** (Paris : Editions la découverte, 1998).
16. MAURICE, Joël ; **le prix du pétrole** (Paris : la Documentation française, 2001).
17. MEKIDECHE, Mustapha ; **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000)
18. PANTZ, Dominique ; **Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC** (Paris : Armand collin, 1998)
19. PAULET , Jean-Pierre ; **La mondialisation** (Paris : Armand colin, 1998)
20. PLOUCHART, Georgia ; **La consommation d'énergie dans le secteur du transport** (Paris : Publications de l'Institut Français du Pétrole, 2004).

Revues et Magazines :

1- AYOUB, Antoine, « qu'est que la mondialisation» ; Liaison Energie Francophonie ; N° 50 ; (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
2- BABUSIAUX, Denis, « progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production », Liaison Energie-francophonie, N°52 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
3- CUEILLE , Jean-Philippe et Autres ; « Les principales compagnies pétrolières indépendantes américaines : caractéristiques et résultats » ; Revue de l'Energie, n° 544 (Paris : Revue de l'Energie, 2003).
4- EL-ANDALOUSSI, Habib; « L'expansion de l'industrie du GNL au monde ; le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers » ; Medenergie ; N° 06 (Alger : Medenergie, 2003).
5- EL-ANDALOUSSI, Habib et HAFNER, Manfred ; « Le gaz naturel : le combustible qui monte » ; Revue de l'énergie ; N° 03 (Paris : Revue de l'Energie, 2004).
6- KERAMANE, Abdennour ; « pétrole et pays producteurs en développement » ; liaison Energie francophonie ; N° 70 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006).

7- MATHY, Sandrine ; « Comment intégrer les pays en développement dans les politiques climatiques fondées sur un système de quotas d'émissions » ; Revue Tiers Monde ; N° 177 (Paris : l'Institut d'Etude du Développement Economique et Social, 2004).
8- MEM ; Energie & Mines ; N° 2 ; Avril 2005 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2005).
9- MEM ; Energie & Mines ; N° 5 ; Avril 2005 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2005)
10- MEM, Energie & Mines, N° 3, Novembre 2004 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004)
11- MENDACI, Aldjia ; « Naftec, le raffineur de pétrole brut du groupe Sonatrach »; Energie & Mines ; N° 2 ; (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004).
12- M'HAND, Fares, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord » ; Revue de l'Energie (Paris : Revue de l'Energie, 2002)
13- OUDJIDA, Soufiane, « L'OPEP est-elle de retour », Liaison Energie-francophonie, N°52 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
14- PERCEBOIS, Jacques ; « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? » ; Liaison Energie Francophonie ; N° 50 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).

Rapports :

1- CNUCED ; Rapport intitulé « Les services énergétiques dans le commerce international et leurs incidences sur le développement ».
2- CNUCED; Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'OPEP menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? ».
3- Commissariat général du plan ; Rapport intitulé «Énergie 2010-2020 Quelle politique pour la France ? ».
4- OMC ; Rapport sur le commerce mondial 2005.

Colloques :

01- KHELIF, Amor ; « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures » ; Colloque international : « Création d'entreprises et territoires » (Tamenrasset : 2 et 3 décembre 2006).

02- HACHEMAOUI, Mohamed, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004).

03- MAZIGHI, Ahmed ; « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel » ; Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie ; Université de Paris dauphine ; 16/06/2004 (Paris : CGEMP et OME, 2004).

Guides et Annuaires :

1- KPMG (Bureau d'études international) ; Guide des hydrocarbures (Alger : Grand-Algérie-Livres , 2005)

2- Ministère de l'Energie et des Mines ; Annuaire de l'énergie et des mines (Alger : MEM)

Brochures :

1- David Wilgenbus, **Les énergies fossiles** (Paris: Institut National de Recherche Pédagogique, 2001)

2- Institut Français du Pétrole; Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats (Paris : Technip; 2002).

3- Ministère de l'énergie et des mines, « Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures ».

Mémoires :

1- KORAZEMO, Charles ; Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale ; Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Québec : Université Laval, 1996).

Journaux :

01- El Watan du 08/10/2006.

02- Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

Sites internet :

01- www.aopecorg.org

02- www.cedigaz.org

03- www.europa.eu

04- www.iea.org

05- www.ifp.fr

06- www.mem-algeria.org

07- www.opec.org

08- www.sonatrach.dz

09- www.unctad.org

10- www.wto.org.

مراجع باللغة الانجليزية :

Books :

1- HORSNELL, Paul ; **Mediterranean Basin in the World Petroleum Market** (Oxford : Oxford University Press, 2000).

2- AISSAOUI, Ali and others ; **Gas to Europe. The strategies of Four Major Suppliers** (Oxford : Oxford University Press, 1999)

Reports :

1- IEA ; World Energy Investment Outlook 2003.

2- IEA ; World Energy Outlook 2004.

3- OPEC ; Annual Report 2006

4- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2001.

5- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2004.

6- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2005.

7- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2006.

8- UNCTAD ; World Investment Report 2005.

Reviews & Newspapers :

1- BP, BP Statistical Review of World Energy ; May 2003

2- BP ; BP Statistical Review of World Energy ; June 2005.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر -باتنة-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع : اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
بلقاسم سرايري

إشراف
أ.د. علي همّال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د صالح صالحي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د علي همّال	جامعة باتنة	مقررا
أ.د صالح فلاحي	جامعة باتنة	عضوا
د. محمد الطاهر سعودي	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2008/2007

بســـــــــــم الله الرحمن الرحيم

{اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)}

صدق الله العظيم

الآيات (1، 2، 3، 4 ،5) **من سورة العلق**

الإهداء

إلى التي أحبتني بلا مقابل، وأنارت لي الطريق، وأغدقت علي بالدعوات الصالحات، والى الذي أعطاني عن حــب، و لا يريــد أن يأخذ مني شيئا. إلى اللذينِ سعدتُ بصحبتِهما وأوصــلَاني إلــى بــرِ الأمان، في دراستي وفي رحلتي في هذه الحياة ...

إلى......

الوالدين الكريمين أمي و أبي.

وإلى قلوب كانت تفرح لفرحتي، وتأسى لما يصيبني.. إلى....

أفراد أسرتي الغالية

أهدي ثمرة هذا الجهد

الحمـــــــدُ والشكـــــــرُ والتقـــــدير

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده تعالى وأشكره على نعمة العلم التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة. إنه حميد مجيد.

وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ وعظيمِ الامتنانِ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور علي همّال، الذي شرّفني بقبولِه الإشرافَ على هذه المذكرة. والحقُ أنهُ كانَ كريمًا معي وصابرًا، ولم يبخلْ عليّ بتوجيهاتِه السّديدَة وملاحظاتِه الحَصِيفة ونصائحِه القيّمة التي كانت خيرَ عونٍ لي لإخراجِ هذا العملِ المتواضع إلى حيزِ الوجود.

ولأنَّ من لا يشكرُ الناسَ لا يحمدُ اللهَ، لا يفوتُني أن أتوجـــهَ بخـــالصِ الشكرِ والتقديرِ إلي كل أساتِذَتي الفاضِلين الذين قامُوا بتدريسِي في الســـنةِ الأولى، ونهلتُ من علمِهم ونِلتُ من تَعبِهم، وفي مُقدِمَتِهم الأستاذ الفاضـــل الدكتور صالح عمر فلاحي.

وأتقدمُ أيضًا بالشكرِ إلى زملائي وزميلاتي طلبةِ قسمِ الماجستير الذين أعانُوني بالملاحظةِ الدقيقة والكلمةِ الطيبة والتشجيعِ المتواصل، و إلى كلِ من ساعدَني من قريبٍ أو بعيد، وأخص بالذكر العاملين في مكتبة الأساتذة والمكتبة المركزية.

لكل هؤلاء أقول جازاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول :

فهرس الأشكال :

المقدمة

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95 % في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و75 % وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30 %[1].

وقد مر القطاع في مسار تطوره بعد الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ملامحها الخاصة : المرحلة الأولى في الستينيات، وتميزت باستمرار العمل بنظام الامتيازات الموروث عن حقبة الاستعمار الفرنسي وبهيمنة الشركات الأجنبية على كامل النشاط تقريبا. والمرحلة الثانية بعد تأميم القطاع سنة 1971، وتميزت باحتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط الإنتاج، وانحصار دور الشركات الأجنبية في تقديم الخدمات. ثم المرحلة الثالثة، بداية من منتصف الثمانينيات، وتميزت بإعادة فتح القطاع من جديد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد خيار الشراكة مع الشركات الأجنبية في مجالي الاستكشاف والإنتاج معا.

إنّ دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وكشفت أنه كان متطابقا إلى حد بعيد مع التحولات الدولية في قطاع المحروقات، وبينّت أن العوامل الخارجية كانت المحدّد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل، وأن النيّة في تكييف القطاع مع المحيط الاقتصادي الدولي كان دائما الهدف وراء كل مشاريع التغيير والإصلاح السابقة التي قامت بها الجزائر.

لكن، ما يمكن أخذه على أغلب هذه الدراسات بخصوص مسألة التأثير الخارجي، هو أنها تناولت الموضوع من زاوية المتغيرات الخارجية الخاصة بقطاع المحروقات فقط، ولم تتوسع لتشمل المتغيرات الاقتصادية الدولية الأخرى من خارج القطاع التي لها كذلك تأثير كبير على تطوره، وهو الجانب الذي تحاول هذه المذكرة أن تعالجه أيضا.

إن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، بما فيها العوامل غير الاقتصادية، يبين هشاشة هذا الاقتصاد. لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني. وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية عام 1986.

---

[1] Mouloud HEDIR, **L’économie algérienne à l’épreuve de l’OMC** (Alger : Anep, 2003), P.335.

وعليه، وفي ظل هذه التبعية شبه الكاملة للمحروقات وفي غياب قطاع بديل، لم يكن أمام الجزائر في السابق من خيار سوى مراقبة التطورات الدولية في قطاع المحروقات، ومحاولة تكييف القطاع المحلي مع معطيات الواقع الدولي كلما كان ذلك ضروريا، وهو ما حدث عام 1986 عندما لجأت الجزائر إلى إقرار مشروع الإصلاح القطاعي، ثم عام 1991 عندما أدخلت بعض التعديلات على هذا المشروع، حيث مثّلت هذه المشاريع في تلك الفترة الاستجابة الواقعية للتحولات الخارجية الكبيرة في القطاع، والتي كانت يومئذ في غير صالح الدول المنتجة.

واليوم، وفضلا على التطورات الدولية التقليدية الخاصة بقطاع المحروقات، فإن البيئة الدولية في حد ذاتها، و منذ عقدين من الزمن تقريبا، أخذت في فرز بعض الظواهر والاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي لها هي الأخرى تأثير كبير على قطاع المحروقات. و مثال ذلك العولمة المالية و نزعة التحرير الاقتصادي وزيادة المنافسة والاهتمام بقضايا البيئة والانفتاح التجاري وما يتبعه من ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. ما يعني أن زاوية المراقبة قد توسعت وأن التحديات التي تواجه تطور القطاع أصبحت أكبر مما كانت عليه من قبل. فلم يعد كافيا للبلدان المنتجة، ومنها الجزائر، الاقتصار على متابعة ما يجري من تطورات داخل قطاع المحروقات فقط، ومراقبة تطور ميزان القوى في الأسواق الدولية، كما كان الأمر من قبل، بهدف وضع الخطط المناسبة التي تسمح لها بالمحافظة على بعض التأثير الذي تملكه في ضبط الأسعار وتحديد اتجاهات الأسواق بصفة عامة، لأن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة فرضت ضرورة مراعاة كل الظواهر الاقتصادية الخارجية التي لها تأثير على قطاع المحروقات.

الإشكالية :

إن إشكالية هذه المذكرة هي تأثير تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بصفة عامة و قطاع المحروقات في العالم بصفة خاصة على تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

إن دراسة هذه الاشكالية يقتضي بحث العلاقة بين هذه المتغيرات، وذلك من خلال:

أولا: بيان ماهية التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية الدولية التي أصبح لها تأثير كبير على قطاع المحروقات، وتحليل تأثير تغيراتها على هيكل القطاع على المستوى الدولي.

ثانيا: تحليل تأثير التغيرات الخاصة بقطاع المحروقات على هيكل القطاع على المستوى الدولي .

ثالثا : بيان العلاقة بين مجموع هذه التغيرات الاقتصادية الدولية وتطور قطاع المحروقات في الجزائر، وتحليل مدى تكيف القطاع مع هذه التغيرات الخارجية، وذلك من خلال بحث تجربة إصلاحات القطاع في الجزائر.

رابعا : النظر فيما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية المطبقة في قطاع المحروقات منذ منتصف الثمانينيات كافية، أم أن هناك ضرورة اليوم لإجراء تغيير هيكلي عميق آخر على القطاع، خصوصا في ضوء التغيرات الكبيرة في الواقع الاقتصادي الدولي بشكل عام وواقع قطاع المحروقات بشكل خاص، وخصوصا أيضا في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن تقديم الإشكالية بهذه الصيغة يفرض طرح السؤال التالي:

ما هو تأثير التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية الدولية على وضعية القطاع في العالم بشكل عام وعلى وضعية القطاع في الجزائر بشكل خاص ؟

و ما هي التأثيرات المحتملة للتغيرات الاقتصادية المتوقعة على المستوى الدولي على مستقبل القطاع في الجزائر، وخصوصا بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الإجابة على هذه الإشكالية تحتاج إلى وضع الفرضيات التالية :

الفرضيات :

- إن التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية بصفة عامة قد أحدثت تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات في العالم.
- إن التغيرات الاقتصادية الدولية في قطاع المحروقات هي التي فرضت من قبل على الجزائر القيام بالإصلاحات الاقتصادية في القطاع.
- إن تأثير هذه الإصلاحات على قطاع المحروقات في الجزائر كان ايجابيا، وقد استفاد القطاع من ضغوط هذا الواقع الاقتصادي الدولي في تحسين أدائه و تدعيم دوره ومكانته في الاقتصاد الوطني، وفي تحصين نفسه من التهديدات التي كان يمكن أن يتعرض لها لو لم تُجر الإصلاحات المطلوبة.
- إن مشروع الإصلاح القطاعي الذي قامت الجزائر بتطبيقه منذ الثمانينيات قد استنفذ في الوقت الراهن صلاحيته، والجزائر تحتاج اليوم إلى مشروع إصلاح جذري جديد.

إن الإجابة على الفرضيات المطروحة تقتضي اعتماد المنهجية التالية :

المنهجية

إن المنهج المستخدم في هذه المذكرة هو الأسلوب الوصفي، لأنه الأسلوب المناسب في تقديري لمعالجة الموضوع، أما في ما يخص هيكل المذكرة، فقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول. يبحث الفصل الأول أساسا أهم المتغيرات الخارجية Exogènes التي لها ارتباط بقطاع المحروقات، أي تلك الاتجاهات والظواهر الاقتصادية الطارئة في المحيط الدولي العام التي أصبحت تغيراتها

تؤثر بشكل أو بآخر على القطاع، ومثال ذلك العولمة المالية والانفتاح التجاري واشتداد المنافسة والاهتمام المتزايد بالبيئة. لكن قبل ذلك سيكون التمهيد بدراسة الخلفية التاريخية للقطاع وخصائصه وأهم الأطراف المتدخلة فيه.

ويتناول الفصل الثاني أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية لقطاع المحروقات على المستوى الدولي. أي تلك التغيرات الداخلية Endogènes التي تطرأ على المتغيرات الأساسية للقطاع كالإنتاج والاحتياطي والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها.

الفصل الثالث يتناول تطور أداء قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات، وتم تخصيص الفصل الرابع لتقييم هذه الإصلاحات المطبقة منذ منتصف الثمانينيات ثم الإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون رقم 05-07 الصادر عام 2005 ، وفي الأخير يحاول استشراف التطور المستقبلي للقطاع في ظل التحديات الجديدة التي يطرحها موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المراجع و الإحصائيات :

أولا، وبخصوص المراجع يلاحظ في هذه المذكرة الاعتماد بشكل كبير على تقارير الهيئات الدولية المتخصصة كمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والمنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك) والوكالة الدولية للطاقة، والسبب في ذلك هو محاولة تقديم وجهات نظر متباينة (المنتجين والمستهلكين) تمثلها هذه الهيئات. ثم إن مصدر المعطيات والأرقام التي تنشرها هذه المنظمات هو في العادة هيئات مستقلة مشهود لها بالدقة والمصداقية. ورغم ذلك، فكثيرا ما واجهت الباحث صعوبات عديدة، ومنها تضارب الأرقام إلى الدرجة التي يكون فيها التباين أحيانا بين معطيات المصادر المختلفة كبيرا، و يصبح من العسير معرفة المعطى القريب من الحقيقة. وأمام هذه الوضعية تم اعتماد منهج التواتر، أي الأرقام الواردة في أكثر من مصدر، أو تم الأخذ بأحد الأرقام المتقاربة، واستبعاد الأرقام الشاذة. أما بخصوص تباين الأرقام في التقارير الإحصائي ة للهيئة الواحدة، والذي يكون عادة بسبب المراجعات التي تلجأ إليها هذه الهيئات من حين لآخر، فقد تم اعتماد أرقام آخر تقرير إحصائي متوفر للهيئة المعنية.

أهمية الموضوع

إن أهمية المحروقات ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، والتسابق الشديد بين القوى العظمى للسيطرة عليها معروف أيضا، بل إنها تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات في العالم. وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد رأى الباحث أن يختار هذا الموضوع، أولا لأن

التحولات والمتغيرات سواء في قطاع المحروقات أو في المحيط الاقتصادي الدولي بشكل عام سريعة ومتجددة، و ثانيا لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه تقريبا عملية التنمية.

أهداف البحث

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز الوضعية الحقيقية الحالية والمرتقبة في قطاع المحروقات في العالم.
- إبراز أهمية المحروقات ومكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية في القطاع، وبالتالي ضرورة أن لا تخضع الجزائر لجميع أشكال الضغط التي تتعرض لها لفتح المنبع البترولي بشكل كبير، وأن تعمل في الاتجاه الذي يحفظ لها مواردها لتعزيز دورها وتثبيت مكانتها في الساحة الدولية وتقوية موقفها التفاوضي مستقبلا، في أفق انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إبراز أهمية البترول والغاز المتزايدة في استراتيجيات التموين للدول الصناعية.
- إبراز تأثير العوامل الخارجية على قطاع المحروقات في الجزائر، وخصوصا عوامل المحيط الدولي العام.
- إبراز ايجابيات وسلبيات الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر.
- التنبيه إلى نقائص القطاع، و منها مثلا التأخر المسجل في تكييف قطاع المصب بالجزائر مع محيطه الدولي، وهو الأمر الذي أصبح يحمل مخاطر حقيقية للقطاع.

الفصل الأول:

مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي

مقدمة :

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي، وطبيعة نشاطه والدور المنوط به، والذي هو توفير مصادر الطاقة الضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية.

اكتسى نشاط القطاع منذ بداياته الأولى خصوصية شديدة وأهمية جيو إستراتيجية قصوى، حيث كان القطاع دائما محل تجاذب كبير بين القوى الصناعية العظمى فيما بينها، وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته وفرض هيمنته في الأسواق الدولية.

وقد أصبح القطاع منذ الخمسينيات تقريبا محل نوع آخر من التجاذب أيضا، وكانت أطرافه هذه المرة هم المنتجون والمستهلكون، حيث سعى الفريق الأول المتكون في أغلبيته من البلدان النامية المستقلة حديثا إلى استرجاع ثرواته النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية، ورأى في ذلك شكلا من أشكال استكمال الاستقلال السياسي لبلدانه، فيما كان الفريق الثاني الممثل خصوصا بالبلدان الصناعية الكبيرة يعمل من أجل المحافظة على امتيازاته والإبقاء على هيمنته الكاملة على القطاع.

نجحت الدول المنتجة نسبيا في بسط سيادتها على ثرواتها النفطية وفي تعزيز موقعها التفاوضي في الأسواق الدولية، غير أن هذا النجاح الذي بدا جليا في سنوات السبعينيات لم يؤدي إلى اختفاء وضعيات التجاذب السابقة. فقد تكيفت الدول الصناعية مع المعطيات الجديدة وتمكنت من إعادة صياغة شكل العلاقات فيما بينها أولا، ثم بينها وبين الدول المنتجة، بما سمح لها في النهاية بالمحافظة على مصالحها، بل ونجحت في إنتاج أشكال ضغط جديدة ومتنوعة على هذه الدول، خصوصا منذ بروز ما بات يعرف في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة العولمة.

أفرزت ظاهرة العولمة مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي صبغت بطابعها الشمولي كل مظاهر الحياة الاقتصادية، ومارست تأثيرها على كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات. وهذه التأثيرات مرشحة للتشدد أكثر في المستقبل، في ضوء استمرار هذه التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين : المبحث الأول في شكل تمهيد للموضوع، ويقدم الإطار الدولي العام لقطاع المحروقات، وذلك من خلال بحث الخلفية التاريخية للقطاع والخصائص المميزة لنشاطه، والأطراف الرئيسية المتدخلة فيه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتناول المبحث الثاني أهم الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وتأثيرها على قطاع المحروقات. و يبين المنحى المتوقع أن تسلكه هذه الاتجاهات في المستقبل.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في العالم، الخلفية التاريخية، الخصائص والمتدخلون

يحتاج تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في العالم إلى دراسة الخلفية التاريخية لهذا القطاع، والخصائص التي تميز نشاطه عن نشاط باقي القطاعات، والأطراف المتدخلة فيه. و أي تحليلٍ يغفل هذه العناصر هو تحليل ناقص، لأنه ببساطة لا يأخذ بعين الاعتبار معطيات أساسية وضرورية في كل محاولة جادة لفهم الواقع الحقيقي السائد في القطاع على المستوى العالمي. و بالتالي، يؤدي ذلك التحليل الناقص إلى تكوين صورة غير صحيحة بالكامل أو في أحسن الأحوال غير مكتملة المعالم.

وبناءً عليه، سيقدم هذا المبحث :

أولا، نبذة تاريخية سريعة عن تطور قطاع المحروقات في العالم.

ثانيا، أهم خصائص نشاط قطاع المحروقات.

وأخيرا، بيانا عن الأطراف الفاعلة في الأسواق الدولية و أدوارها.

1- الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم

يفيد معنى نشاط قطاع المحروقات كل الأنشطة المرتبطة باستكشاف واستغلال البترول والغاز على السواء. لكن الأمر لم يكن كذلك قبل بروز أهمية الغاز الطبيعي في السبعينيات. حيث كان المعنى المراد مرادفا تقريبا لمعنى نشاط قطاع النفط، ذلك أن قطاع الغاز الطبيعي في تلك الفترة لم يكن بعدُ قد برز كقطاع مستقل.

وعليه، فإذا كان من المنطقي الحديث عن مسار تطور واحد في قطاع المحروقات قبل السبعينيات، فإنه من لحظة استقلال نشاط قطاع الغاز عن نشاط قطاع النفط في بداية السبعينيات تقريبا، أصبح ضروريا الحديث عن مسارين منفصلين في تطور قطاع المحروقات ، أحدهما خاص بقطاع النفط والآخر خاص بقطاع الغاز الطبيعي.

أولا : نبذة تاريخية عن تطور قطاع النفط في العالم

مر قطاع النفط في مسار تطوره بمراحل عديدة، يمكن حصرها إجمالاً في أربع مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ميزاتُها الخاصة :

أولا، مرحلة هيمنة الشركات النفطية الكبيرة المعروفة باسم الشقيقات السبعة.

ثانيا، مرحلة بروز دور الأوبك.

ثالثا، مرحلة تراجع دور الأوبك و ظهور السوق الحرة.

رابعا، المرحلة الحالية والتي لا تزال غير واضحة المعالم، إذ تتميز بتجاذب القوى بين فريق المنتجين الذي يسعى إلى بعث دور الأوبك السابق في السوق النفطية، وبين فريق المستهلكين الذي يضغط من جهته للعودة إلى نظام الامتياز.

أ- مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (الشقيقات السبع) :

بدأت المرحلة الأولى مع اكتشاف البترول في القرن التاسع عشر واستمرت إلى غاية منتصف القرن العشرين تقريبا، وبلغت أوجها في السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح البترول ولأول مرة المصدر الأول للطاقة، بعد قرون كاملة كان فيها الفحم هو الذي يحتل هذه المكانة.

سيطرت الشركات النفطية العملاقة المعروفة بالشقيقات السبع[1]وبعض الشركات النفطية المستقلة الكبيرة[2]في هذه المرحلة على إنتاج النفط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية، وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم. وقد كان نادرا في هذه الفترة تسويق كميات من البترول خارج الشبكات المندمجة لهذه الشركات، ولم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة في هذه المرحلة في أحسن الحالات نسبة 5 %.[3]

أدى انخفاض كمية البترول المتداولة في السوق الحرة Marché spot، وهي " السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعدا لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعدا لدفعه"،[4] إلى بقاء دور هذه السوق هامشيا وقاصِرا على إحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية (فائض أو عجز ظرفي).[5]

وقد فسحت هذه الشروط المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للانفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار بحرية تامة دون اعتبار لمصالح البلدان المنتجة، وبالاستئثار بجل العوائد المالية. ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابت

---

[1] - الشركات هي شل Shell و بريتيش بتروليوم British Petroleum و ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California و قولف Gulf و تكساكو Texaco و إكسون Exxon و موبيل Mobil. وبعض الأدبيات الاقتصادية تضيف طوطال الفرنسية.

[2] - مثل أموكو Amoco ، آركو Arco ، أناداركو Anadarko .

[3] Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, **Pétrole: Crises, marchés, politiques** (Paris: Dunod, 1991), p.45

[4] Charles KORAZEMO, **Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale**, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Laval : Université de Laval, 1996), P.16.

[5] David BOLDUC, **Privatisation, Libéralisation et Réglementation : bouleversements et enjeux dans le secteur de l'énergie** (Laval : Green-Université, 2001), P.14.

عن كل برميل نفط مستخرج، أو في شكل رسم محدد للطن من البترول يدفع للدولة بصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل، وقد خدمت هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الحاصلة في السعر.[1]

استمر هذا الوضع حتى مطلع الخمسينيات، وبعدها بدأ نظام الامتيازات التقليدية في التصدع تحت وقع احتجاجات الدول المنتجة، ثم إقدام هذه الدول على تأميم قطاعاتها النفطية، ليختفي هذا النظام تقريبا بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973.

ب- مرحلة بروز دور الدول المنتجة وصعود الأوبك :

بدأت إرهاصات المرحلة الثانية في الخمسينيات، وذلك قبل إنشاء منظمة الأوبك عام 1960. فقد كانت الدول المنتجة في تلك الفترة تسعى، كلٌ على حدة، إلى تصحيح الوضع المختل الذي كان قائما، بعد ازدياد الوعي لديها " أن وراء المشاكل والأزمات التي صادفت صناعة النفط من قبل سببٌ رئيسيّ هو الإطار القانوني غير الملائم الذي نظم حقوق والتزامات الأطراف المعنية سواء أكانت دولا مضيفة أو شركات منتجة". ودفع هذا التشخيص عددا من الدول إلى المبادرة بتقديم مجموعة من المطالب، منها خصوصا مطلب مناصفة الأرباح.[2]

بدأت تتجلى ملامح هذه المرحلة أكثر بعد تأسيس منظمة الأوبك، و ذلك من خلال نوعية المطالب الجديدة التي أصبحت ترفعها المنظمة، ومنها مطلب تنفيق الإتاوة، فقد شعرت المنظمة أنه رغم بعض التنازلات، إلا أن زمام الأمور بقي بيد الشركات النفطية الاحتكارية، وأن المطالب الأولى التي أستجيب لها قد تم بطريقة أو بأخرى الالتفاف عليها، وأصبحت غير ذات معنى كبير.

مع تصاعد موجة التأميم ثم مع الانقلاب الكبير الذي حدث في السوق النفطية سنة 1973، والذي عُرِف فيما بعد في الأدبيات الاقتصادية بالصدمة النفطية الأولى، تجلت ملامح هذه المرحلة بوضوح شديد، فقد شعر الجميع بانتقال موازين القوى لأول مرة إلى كفة البلدان المنتجة، وذلك على حساب الشركات النفطية العملاقة التي كانت تقليديا هي المسيطرة على هذه السوق، و ذلك بعدما تضاعف السعر دفعة واحدة 4 مرات تقريبا، ففي مدة قياسية بين سبتمبر وديسمبر من تلك السنة ارتفع السعر من أقل من 3 دولار للبرميل إلى 11 دولار للبرميل[3].

في هذه المرحلة التي نجحت فيها البلدان المنتجة في بسط سيطرتها على قطاع المنبع البترولي، بحوالي 76 % من الاحتياطي المؤكد و 48.8 % من حجم الإنتاج العالمي في سنة

---

[1] مديحة الحسن الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها** (بيروت : دار الجيل، 1992)، ص.242.

[2] نفس المرجع، ص.21.

[3] Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998), p.10.

1979. [1]أصبح لقرارات المنظمة وللأحداث التي تتفاعل ببلدانها تأثير واضح على السوق، وهو ما تأكد في الصدمة البترولية الثانية سنة 1979، عندما قفز سعر برميل النفط مرة أخرى بعد الثورة الإيرانية إلى 35 دولار.[2]

بدأ أفول هذه المرحلة في بداية الثمانينيات، عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية. ومن هذه المؤشرات نمو الإنتاج من خارج بلدان المنظمة وتراجع مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي، حتى وصلت النسبة في سنة 1985 إلى 28.5 %.[3] ورغم مبادرة المنظمة إلى فرض نظام الحصص على أعضائها بهدف تعزيز قواعد الانضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولارا، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها وتقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائيا في أزمة 1986، بعد فشل المنظمة في وقف الانهيار الكبير للأسعار، وهي الأزمة التي أكدت انتهاء مرحلة كان فيه وزن المنظمة ثقيلا.

ج- مرحلة السوق الحرة :

حمل المخاض الذي عاشته السوق النفطية في السبعينيات بذور مرحلة السوق الحرة التي جاءت مباشرة بعد مرحلة سيطرة الأوبك. فقد انطلقت في هذه الفترة المبادرات الأولى التي مهدت الطريق لظهور السوق الحرة في الثمانينيات، وهي مبادرات صدرت من جهتين:

من جهة الشركات النفطية الكبيرة، التي لاحظت أنه ما لم تبادر بالاستكشاف في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية، حتى وإن كان هذا الاستكشاف مكلفا، فإن دورها سيبدأ في الانحصار وستجد نفسها لا محالة منكفئة على قطاع المصب البترولي وتفقد كل أوراقها في قطاعي الاستكشاف والإنتاج .

ومن جهة الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق، حيث بدأت تخشى انقطاع التموين النفطي، و بدأت أيضا تحس بثقل الفاتورة البترولية. و على سبيل المثال فإن هذه الفاتورة كانت تمثل أقل من 1 % من الناتج الوطني الخام بفرنسا سنة 1970، وأصبحت تمثل 04 % في سنة 1980.[4]

أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور سوق حرة للبترول الخام تتحدد فيها الأسعار وفق قوى العرض والطلب. خاصة وأنه لأول مرة يقع فرز واضح في السوق بين منتجين عارضين من جهة وبين مستهلكين مشترين من جهة ثانية، وذلك بعد انكسار سلسلة الاندماج التقليدية في القطاع "من البئر إلى المضخة ".

---

[1] Chemseddine CHITOUR, **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 sept** (Alger : ENAG, 2002), P.50.
[2] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.11.
[3] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2001**, p.14.
[4] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.13.

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينيات والتسعينيات تقريبا بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة وإلى الدول المستهلكة. وبرز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين، وتراجع دور منظمة الأوبك بشكل كبير، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج المنظمة. وعرفت مستويات الأسعار نتيجة لذلك تذبذبا شديدا، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986، عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون العشرة دولارات.

د - مرحلة التجاذب الجديدة بين الأوبك والدول الصناعية :

شهدت السوق النفطية في عام 1998 أزمة بترولية خانقة. ونزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة وخصوصا دول الأوبك. بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير، وهو الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الاستقرار إلى السوق وللدفاع عن الأسعار.

وفعلا، فقد مكنت القرارات اللاحقة التي تبنتها منظمة الأوبك، ومنها قرار الدفاع عن نطاق سعري تتحرك فيه الأسعار بين 22 و28 دولار للبرميل، في إعادة التوازن إلى السوق و في رفع مداخيل الدول الأعضاء.

ساهم نجاح القرارات والمبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة وفي تفعيل دورها، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين رغبة الأوبك في العودة والصمود ورغبة الدول المستهلكة الكبيرة في إبعادها عن مواقع التأثير، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال تصاعد دعوات المطالبة بإعادة فتح قطاع المنبع البترولي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الامتيازات التقليدية.

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا السرد التاريخي الخاص بقطاع النفط، هو أن هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي، يمكن التعبير عنه بـــ" دورة البترول"، إذ كلما تنتهي مرحلة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماما، وهكذا دواليك، ما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يستوجب فهمها جيدا واستشرافها مسبقا قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها.

ثانيا: نبذة تاريخية عن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم

يمكن في قطاع الغاز الفصل بين مرحلتين، مرحلة ما قبل السبعينيات، حيث كانت أهمية الغاز الطبيعي محدودة، والمرحلة التالية، بداية من السبعينيات، حيث اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وأصبح ثاني أهم مصدر بعد البترول.

أ- مرحلة الأهمية البسيطة للغاز الطبيعي :

لم تسمح الشروط التي كانت قائمة قبل الصدمة البترولية لعام 1973 باكتشاف أهمية الغاز الطبيعي، كما لم تسمح ببروز صناعة غازية مستقلة عن صناعة استخراج البترول، ولا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة النفط. فقد وقفت العوائق التقنية والاقتصادية كحاجز منيع في وجه تطوير هذه الصناعة. فمن الناحية التقنية لم يكن سهلا في تلك الفترة نقل الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية البعيدة، ومن الناحية الاقتصادية كان هذا النقل مكلفا، مقارنة بالبترول. ما جعل كمية الغاز الطبيعي المسوّقة في الأسواق الدولية في عام 1970 والتي كانت في حدود 46 مليار م مكعب لا تتجاوز نسبة 5 % من الإنتاج التجاري العالمي في تلك السنة. وكان التسويق يتم أساسا عبر الأنابيب بنسبة 94 %، بينما لا يمثل النقل عبر ناقلات الغاز سوى نسبة 6 % فقط.[1]

إذن لم يكن نشاط استخراج الغاز الطبيعي قبل عام 1973 قد خرج بعدُ من دائرة نشاط استخراج النفط، وكثيرا ما كانت الشركات النفطية في غير حاجة إلى الغاز المرافق للبترول، وتلجأ اضطرارا إلى حرقه عند فوهة البئر، وهي الوضعية التي استمرت حتى مطلع الثمانينيات، فعلى سبيل المثال ووفق ما نشرته شركة فيليبس بتروليوم في تقرير لها، فإن دول الشرق الأوسط قد أحرقت 58 % من إنتاج الغاز الطبيعي في عام 1980، بينما بلغت النسبة 96 % في نيجيريا.[2]

ب- مرحلة الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي:

بعد حدوث الصدمة البترولية عام 1973، وشروع الدول الصناعية في البحث عن مصادر طاقة بديلة، برزت أهمية الغاز الطبيعي وبدأ الاهتمام به، وبدأت تتشكل الملامح الأولى لصناعة جديدة مستقلة عن صناعة النفط، وبدأ خروج الغاز الطبيعي من " رحم" صناعة البترول.

في السنوات الأولى التالية للصدمة كان تطور حجم الغاز الطبيعي المسوق يتم دون حدوث تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي والقانوني، وكان أساسا ثمرة للمعطيات الجديدة في سوق المحروقات والتي منها تصاعد مخاوف المستهلكين بشأن التموين بالبترول وارتفاع أثمان زيت البترول fuel-oil، التي زادت في تنافسية الغاز الطبيعي و في استهلاكه، كما كان للاعتبارات البيئية أيضا دور هام في زيادة الإقبال على الغاز.

كل هذه الاعتبارات نبهت الدول المستهلكة الرئيسية إلى ضرورة تنويع مصادر الطاقة ودفعتها إلى تشجيع شركات توزيع الغاز على البحث عن مصادر جديدة للتموين. وفي سبيل تحقيق

---

[1] Habib El-ANDALOUSI, « L'expansion de l'industrie du GNL au monde, le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers », **Medenergie**, N° 06, Janvier 2003 (Alger : Medenergie, 2003), pp.54-67.

[2] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.514.

ذلك الهدف قام البعض منها في دورة طوكيو 1978 بتبني تخفيضات في التعريفة الجمركية على الغاز، خصوصا تلك التي كانت فيها هذه التعريفة مرتفعة كاليابان، ما أحدث طفرة كبيرة في استهلاك الغاز الطبيعي.

ومن جهة العرض أعطت هذه الاعتبارات للدول المنتجة للغاز الطبيعي، خصوصا الجزائر وروسيا والنرويج والمملكة المتحدة، الفرصة السانحة لتثمين الغاز ووفرت لها الشروط الأساسية للمبادرة بإرساء قواعد صناعة غازية متكاملة، بما جعل نشاط استخراج الغاز الطبيعي في هذه الدول يكاد يصبح نشاطا منفصلا تماما عن النشاط البترولي.

في الثمانينيات والتسعينيات، استمر تطور السوق مدفوعا بتغييرات هيكلية كبيرة في صناعة الغاز الطبيعي، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، التي شرعتا في تنفيذ النصوص التطبيقية Regulatory orders للقوانين التي أصدرتها[1] والتي فصلت بموجبها نشاط نقل الغاز عن نشاط التسويق وفتحت شبكات النقل أمام المنافسة[2].

وبعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التحقت دول الاتحاد الأوروبي بمسيرة تحرير سوق الغاز الطبيعي، حيث أصدر الاتحاد تعليمة الغاز عام 1997.

وقد أدت كل التطورات في قطاع الغاز الطبيعي إلى قفزة كبيرة في حجم الإنتاج المسوق في الأسواق الدولية، فقد تضاعف في وقت قياسي 14 مرة ليصبح تمثيله في الإنتاج التجاري العالمي في سنة 2000 مساويا لنسبة 26 %.[3]

2- خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم

يتميز نشاط قطاع المحروقات بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي النشاطات، ومن هذه الخصائص: تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك، واحتمالية الاستكشاف، وارتفاع كلفة الاستثمار، ووجود علاقات تعاون وشراكة بين الشركات، وتركز الإنتاج، وخصائص أخرى خاصة بصناعة الغاز الطبيعي.

أولا: خصائص نشاط قطاع النفط في العالم

يتميز نشاط قطاع النفط بمجموعة من الخصائص التي تميزه على نشاطات القطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

[1] كان أول قانون لتحرير قطاع الغاز قد صدر في الولايات المتحدة عام 1978 (قانون سياسة الغاز الطبيعي Natural Gas Policy Act)، وتم بموجبه تحرير القطاع الغاز، حيث لم يصدر النص التطبيقي الأخير لهذا القانون إلا في عام 1992، ثم كانت المملكة المتحدة ثاني بلد يصدر قانون مشابه (قانون الغاز الطبيعي Natural Gas Act) و ذلك عام 1986، وحرر هذا القانون قطاع الغاز في المملكة و خصّص الشركة العمومية Britich Gas.

[2] Fares M'HAND, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord », **Revue de l'énergie**, N° 537, Juin 2002 (Paris : Revue de l'énergie, 2002), pp.380-386.

[3] Habib El-ANDALOUSI, Op.cit., pp.54-67.

أ- تركز الإنتاج :

يتركز الإنتاج العالمي من النفط في عدد قليل من البلدان، حيث يمثل إنتاج دول الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وحده أزيد من 40 % من الإنتاج العالمي. وهذا التركز مرشح للارتفاع أكثر في المستقبل، وذلك لأن الاحتياطات الرئيسية تتركز هي الأخرى في عدد قليل من البلدان، حيث تملك خمسة بلدان شرق أوسطية فقط، هي السعودية والكويت والإمارات وإيران والعراق، ما مقداره 65 % من حجم الاحتياطي العالمي. وعليه، وبمقارنة معدلات الإنتاج الحالية إلى الاحتياطي في جميع مناطق العالم، ومراعاة التوقعات التي تشير إلى تراجع إنتاج البترول في بعض المناطق، بله ونضوبه تماما، فإن الاستنتاج هو أن الإنتاج يتجه أكثر نحو التركز في بلدان الشرق الأوسط.

الجدول رقم 01 : إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط المؤكد حسب المناطق في عام 2002

الوحدة : 1000 برميل / يوم)

المنطقة	الإنتاج (1000 ب/ي)	الاستهلاك (1000 ب/ي)	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	نسبة % الاحتياطي
الشرق الأوسط	20.973	4338	685,6	65,4
أمريكا الشمالية	10.778	21696	37,3	3,6
أمريكا الوسطى والجنوبية	10.239	6381	98,6	9,4
مجموعة الدول المستقلة	9.482	3381	77,8	7,4
آسيا والهادي	7.987	21399	38,7	3,7
إفريقيا	7.937	2527	77,4	7,4
أوروبا	6.740	16025	19,7	1,9
مجموع العالم	73.935	75747	1.047,7	100,0

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.4-10.

ب - تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك :

يتميز نشاط قطاع النفط أيضا بخاصية تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك الرئيسية عن بعضها البعض، حيث باستثناء أمريكا الشمالية ومجموعة دول الاتحاد السوفيتي سابقا التي تعتبر مراكز إنتاج واستهلاك رئيسية في آن واحد. و هو ما يسمح لهذه المناطق بالحصول على قسم هام من استهلاكها من على مسافات قريبة نسبيا. فإن المجموعات الجهوية الكبرى الأخرى هي إما مناطق إنتاج رئيسية (الشرق الأوسط، إفريقيا، وبدرجة أقل أمريكا اللاتينية) أو مناطق استهلاك (اليابان و أوروبا الغربية).

وهنا، يطرح بُعد مناطق الاستهلاك الرئيسية عن مناطق الإنتاج مسألتين:

المسألة الأولى هي كيفية نقل كميات كبيرة من النفط على مسافات طويلة. حيث إذا عُلِم أن حجم التجارة النفطية الدولية في عام 2002 مثلا قد قُدّر بحوالي 43.63 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل تقريبا 60 % من الإنتاج العالمي، وأن نسبة 80 % في المتوسط من التدفقات البترولية العالمية السنوية تذهب نحو أقطاب الاستهلاك الرئيسية الثلاثة (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والباسيفيكي)،[1] وهي مناطق بعيدة جغرافيا عن مناطق الإنتاج الرئيسية، أمكن تصور حجم الإمكانات اللوجيستكية المطلوبة لنقل كل هذه الكمية.

الجدول رقم 02 : حركة العرض والطلب بين المناطق في عام 2002

(الوحدة :مليون برميل / يوم)

المناطق	الولايات المتحدة	أوروبا	شرق وجنوب شرق آسيا	بقية العالم	مجموع الصادرات
الشرق الأوسط	2.31	3.24	11.29	1.23	18.06
مج الدول المستقلة	0.20	4.35	0.40	0.42	5.37
شمال إفريقيا	0.28	1.77	0.20	0.37	2.62
غرب إفريقيا	1.12	0.71	1.04	0.27	3.13
أمريكا اللاتينية	3.95	0.47	0.19	0.32	4.93
بقية العالم	3.50	1.36	3.22	1.43	9.51
مجموع الواردات	11.36	11.90	16.34	4.04	43.63

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.18-19.

إن المسألة الثانية المطروحة هي مسألة ضمان استمرار وصول إمدادات النفط الخام إلى مصافي التكرير في الوقت المناسب، لأن طول المسافة يرفع من احتمال تأخر وصول الشحنات إلى موانئ التفريغ.

أولا، لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن حدوثها داخل البلدان المنتجة ذاتها، كقيام اضطرابات داخلية وإضرابات عمالية، وثانيا لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن مصادفتها في الطريق، ومن شأنها أن تعيق حركة الملاحة البحرية، سواء كانت هذه المخاطر ذات طبيعة سياسية كنشوب نزاعات وحروب إقليمية أو ذات طبيعة مناخية كتشكل الأعاصير.

وقد دفعت المسألة الأخيرة في السابق الشركات النفطية الكبرى إلى اللجوء إلى طريقة الاندماج العمودي والحضور المباشر في مناطق الإنتاج، كوسيلة لضمان الإمدادات النفطية من جهة و لتقليص تكاليف الاستغلال من جهة ثانية.

[1] André GAUTIER, **L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000** (ROSNEY CEDEX : Editions Bréal, 1999), P.563.

ج- احتمالية الاستكشاف :

إن من أهم خصائص الصناعة النفطية، الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف. إذ ليس من المؤكد أن تكون نتائج كل عملية استكشاف ايجابية، وعليه تضطر الشركات النفطية العاملة عادة إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهدها الاستكشافي على مناطق عديدة، من أجل التقليل من مخاطر الاستثمار والرفع من احتمال اكتشاف احتياطات جديدة، تعوض بها ما خسرته في المناطق التي كانت فيها نتائج الاستكشاف سلبية، وهذه الخاصية جعلت من الصناعة النفطية صناعة تنزع بالطبيعة إلى العالمية.

د- ارتفاع كلفة الاستثمارات :

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، فالصناعة النفطية صناعة رأسمالية بامتياز. ويستوي في ذلك الاستثمار في أنشطة القطاع القبلي كالاستكشاف والإنتاج، أو الاستثمار في أنشطة القطاع البعدي كالتكرير، حتى وإن كان الاستثمار القبلي في الوقت الرهن ووفق التقديرات، هو الذي يستأثر بالقسم الأكبر من الاستثمارات، حيث يذهب أزيد من 50 % من الإنفاق نحو هذا القطاع، أي نحو الاستكشاف والإنتاج، فيما تذهب النسبة الباقية إلى أنشطة القطاع البعدي وهي عديدة، كالنقل والتكرير والتوزيع[1].

وفي البلاد العربية على سبيل المثال، فقد قدّر البنك الأمريكي شايس منهاتن Chase Manhathan في تقريره السنوي لعام 1983 حجم الاستثمارات في القطاع النفطي في البلاد العربية للفترة 1970-1985 بقرابة 1 تريليون دولار (1000 مليار دولار)، وقدّرتها المجلة البريطانية المتخصصة في شؤون الاقتصاد والمال فاينانشل تايمز Financial Times لنفس الفترة بـــ 410 مليار دولار،[2]وكلا الرقمين يؤكدان ضخامة الاستثمار في مشاريع القطاع النفطي.

هـــ - تركز رأس المال :

يتميز القطاع النفطي أيضا بوجود عدد محدود من الشركات العاملة في القطاع مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقياسا إلى ضخامة القطاع في حد ذاته. وهذه الوضعية هي نتاج الظروف التاريخية الخاصة التي عرفتها الصناعة النفطية، حيث لم يساعد الوضع الاحتكاري الذي ساد من قبل في بروز شركات جديدة في القطاع من غير الشركات التقليدية، وبقيت هذه الأخيرة وحدها ناشطة بالقطاع. وهو ما ساعدها على النمو إلى أن بلغت أحجام ضخمة جدا، وأصبحت تحتل المراتب الأولى بين الشركات العالمية.

---

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.39.

[2] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.57.

وقد ساهم وجود هذه الحالة الاحتكارية في القطاع في قيام أشكال من التعاون بين هذه الشركات، فتشترك أحيانا في استغلال بعض الحقول البترولية. وبعد تأميم المحروقات في أغلب البلدان المنتجة، أصبحت الشراكة مع الشركات الوطنية هي الصيغة الوحيدة تقريبا المتاحة أمام الشركات النفطية الكبيرة للوصول إلى الحقول النفطية في هذه البلدان، وخصوصا في دول الأوبك، التي لجأت إلى فرض هذه الصيغة بطريقة قانونية حتى تستفيد من الخبرة الطويلة والإمكانات المالية الكبيرة لتلك الشركات.

ثانيا : خصائص نشاط قطاع الغاز في العالم

يشترك قطاع الغاز الطبيعي مع قطاع البترول في كل الخصائص المذكورة من قبل، غير أن لنشاط قطاع الغاز الطبيعي خصائص أخرى إضافية تميزه، منها ما يعتبر عاملا مساعدا على انتشار استغلال واستهلاك الغاز، ومنها ما هو خلاف ذلك.

أ- الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف :

يعتبر الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف نسبيا، حيث إن الرواسب التي يخلفها عند حرقه أقل بكثير مما تخلفه مصادر الطاقة الأخرى، وخصوصا البترول. وهذه الميزة هي التي أعطت للغاز الطبيعي الأهمية التي له الآن في الأسواق الدولية.

ب- صعوبة تصنيع الغاز الطبيعي :

إن انخفاض كثافة الغاز الطبيعي مقارنة بالبترول يتسبب في ارتفاع تكاليف تصنيعه ونقله وتخزينه. حيث إن الحيز المكاني الذي تحتاجه كمية محددة من الغاز، أكبر بكثير من الحيز الذي تشغله كمية من البترول تحوي نفس القدر من الطاقة أو المحتوى الحراري، فالمتر المكعب الواحد من البترول يكافئ 957 متر مكعب من الغاز الطبيعي. وينخفض حجم الغاز الطبيعي عند التسييل بـــ 600 مرة، ما يجعل المعادلة تصبح : 1 متر مكعب بترول يكافئ 1.5 م^3 غاز مسال.

ج - صعوبة نقل الغاز المسال وتخزينه :

تخضع عمليات نقل وتخزين الغاز لشروط تقنية دقيقة، حيث تقتضي معايير السلامة المحافظة على درجة التبريد أثناء فترة التخزين وعلى ظهر الناقلة طول مدة النقل. وهذه الدرجة التي يتحول فيها غاز الميتان إلى سائل هي 160 درجة مئوية تحت الصفر، كما تفرض هذه المعايير أيضا درجة ضغط محددة تختلف بين مرحلتي التخزين والنقل. ومن الواضح، أن هذه

الشروط تستلزم وضع تصاميم خاصة لمحطات التخزين وناقلات الغاز، ووفرة مواد معينة لاستعمالها في تصنيع هذه التجهيزات.[1]

د - سهولة استخلاص الهيدروكربونات :

إن أسهل مصدر طاقة لاستخلاص الهيدروكربونات هو الغاز الطبيعي، ذلك أن تركيبته الكيميائية بسيطة، فهو لا يتألف سوى من مركبات عديدة، منها الغاز المعروف باسم " غاز البرك" أو الميتان Méthane، وهو المركب الرئيسي بنسبة تتراوح بين 70 و95 % حسب نوع الغاز، جاف أو رطب، مصاحب أو غير مصاحب، ومنها غازات أخرى كالايتان Ethane والبروبان Propane والبيوتان Butane والبنتان Pentane، وهناك نسبة ضئيلة جدا من مركبات ثانوية كالنيتروجين وثاني أكسيد الكربون.[2]

3- الفاعلون في قطاع المحروقات في العالم

يتناول هذا القسم الفاعلين الاقتصاديين في قطاعي البترول والغاز، كل قطاع على حدة.

أولا : الفاعلون في قطاع النفط

يمكن إجمالا تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي في أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب الأعم، وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية والدول المنتجة المنتمية وغير المنتمية لمنظمة الأوبك عبر شركاتها الوطنية والدول المستهلكة.

أ- الشركات النفطية التقليدية :

كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة، منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينيات، هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها. و كان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول، وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي.[3]

بدأت معالم الساحة النفطية الدولية في التغير مع بداية السبعينيات، تحت تأثير حركة تحول هيكلي هام في تركيبة السوق، إذ بإقدام جل البلدان المنتجة على تأميم قطاعاتها النفطية، فقدت

---

[1]- رجائي محمود أبو خضراء، **خيارات نقل و تسويق النفط والغاز. دراسات اقتصادية** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1977)، ص.79-96.

[2] محمد دبس، **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي. الدراسات التقنية** (بيروت، معهد الإنماء العربي 1981)، ص.57-62.

[3] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول** (الكويت، وكالة المطبوعات، 1977)، ص.240.

الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة الكثير من الامتيازات التي كانت لها من قبل، كما فقدت قسما هاما من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، وأصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن نسبة 60 % من الإنتاج الكلي بداية عام 1973، لا يمثل في نهاية السبعينيات سوى نسبة 15 %.[1]

فرض الوضع الجديد على الشركات النفطية الكبيرة ضرورة تغيير أسلوب عملها المعتاد من قبل، وإعادة صياغة علاقاتها مع البلدان المنتجة بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع الشروط الجديدة. وهو ما شرعت في تطبيقه من خلال ربط نوع جديد من العلاقات عند تعاملها مع الدول المنتجة، وسلمت بموجبه بالواقع الجديد الذي فرضته هذه الدول، و أصبحت تسعى إلى نسج علاقات عمل تقوم على المشاركة مع الشركات الوطنية الصاعدة في هذه الدول.

بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والعودة بقوة إلى الساحة النفطية الدولية، وتأكيد مكانتها من جديد كفاعل رئيسي فيها، خصوصا بعد بداية ظهور مصاعب الشركات الوطنية النفطية الناشئة في البلدان المنتجة، التي لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية، والاضطلاع بكل الأدوار التي كان مأمولا أن تقوم بها، لأنه كانت تنقصها الخبرة الفنية المطلوبة في الصناعة النفطية، كما كانت تعوزها الإمكانيات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي، وهي الإمكانيات الموجودة لدى الشركات النفطية العملاقة. وهذه الأسباب هي التي دفعت فيما بعد عددا من الدول النفطية إلى إعادة فتح قطاعاتها النفطية من جديد.

الجدول رقم 03 : أهم عشرة شركات نفطية مسجلة في البورصة في العالم سنة 1997

(الوحدة : مليار دولار)

الشركات	القيمة المالية في البورصة في97/09/30	الربح الصافي1997	رقم الأعمال 1997
رويال دوتش شل	191	8.1	128
إكسون	158	8.5	137
بريتيش بتروليوم	86	4.6	71
موبيل	58	3.3	66
شفرون	54	3.3	42
ايني	50	3.0	36
أموكو	47	2.7	36
آلف	36	1.0	44
تكساكو	33	2.7	47
طوطال	28	1.3	33

Source : Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998), p.35.

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.34.

ب - نادي البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة الأوبك :

إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة النفطية هي الدول المنتجة. ولقد كان دور هذه الدول قبل السبعينيات غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، رغم إدراكها أن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، و أكثر من ذلك تقوم باستغلال ثرواتها في مقابل إتاوات زهيدة.

بدأ الوضع في التغير نسبيا في بداية الخمسينيات، مع انطلاق المحاولات الأولى الانفرادية الهادفة إلى استرجاع الحقوق المسلوبة، وذلك توازيا مع صعود تيار الاستقلال السياسي. وكانت أشهر المحاولات هي تلك المحاولة التي قام بها مصدق في إيران عام 1953، والتي فشلت فيما بعد، بسبب التدخلات الغربية التي لم يكن ليرضيها أن يبسط بلد ينتمي إلى العالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية.[1]

لقد كانت تجربة مصدق الفاشلة درسا للبلدان النامية، التي تعلمت من ذلك الدرس أن العمل الفردي محكوم عليه بالفشل، وأنه لا شيء غير العمل الجماعي يستطيع على الأقل انتزاع بعض التنازلات من هذه الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تقف ورائها دول صناعية كبيرة.

بدأ الوعي بضرورة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي في التبلور شيئا فشيئا، واتجه التفكير منذ البداية نحو تكوين تكتل في شكل منظمة دولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين، وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المنتجة [2]إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في سنة 1960.

كان الهدف من تأسيس المنظمة هو العمل على تحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى.[3]

وقد استتبع إنشاء هذا الكيان الجديد آثار هامة على صناعة النفط، حيث نجحت الدول المنتجة في أخذ زمام المبادرة من الشركات النفطية، فكانت البداية بطرح بعض المطالب والاستماتة في الدفاع عنها، ثم رفع سقف هذه المطالب شيئا فشيئا. فعلى سبيل المثال، كانت المطالبات قبل تأسيس منظمة الأوبك هي تحسين شروط الجباية البترولية عبر تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح،

[1] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص.123.

[2] الأعضاء المؤسسون للأوبك هم فنزويلا وإيران والعراق والسعودية والكويت، ثم انضمت إليهم تباعا قطر في يناير 1961 و ليبيا و اندونيسيا في 1962، و الإمارات العربية في 1967 و الجزائر في 1969 و نيجيريا في 1971 ، و في الأخير انضمت كل من الإكوادور و الغابون في عام 1973 قبل أن تنسحبا من المنظمة فيما بعد.

[3] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.13.

وأصبحت بعد تأسيس المنظمة هي تطبيق مبدأ تنفيق الإتاوة،[1]الذي بموجبه لا يتم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للدولة. وهو المبدأ الذي قبلت به الشركات النفطية بعد مفاوضات عسيرة مع الدول المنتجة في مؤتمر جاكرتا في نوفمبر 1964.

لقد جاء نجاح الدول المنتجة في فرض مبدأ تنفيق الإتاوة في وقت جد مناسب، وفي سياق ظروف مواتية في السوق، فقد كان الطلب على البترول في ارتفاع كبير والنسبة بين الاحتياطي والإنتاج في تراجع شديد، حيث انخفضت النسبة بين المتغيرين من 100 % في الخمسينيات إلى حوالي 30 % في أواخر الستينيات.[2] وقد عززت كل هذه العوامل موقف منظمة الأوبك في السوق الدولية و شجعتها على إعلان سياسة بترولية مشتركة للدول الأعضاء في عام 1968، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم مستوى الأسعار الذي كان منخفضا في تلك الفترة وزيادة حجم العوائد المالية للدول الأعضاء، وقد تحولت هذه الأهداف مع مرور الزمن إلى ما يشبه سر وجود المنظمة.

ورغم مرور عدة عقود من الزمن منذ نشأة المنظمة، عرفت فيها هذه الأخيرة فترات من المد و الجزر، فتألق دورها أحيانا و انحصر أحيانا أخرى، فإن تأثيرها لا يزال موجودا، وقد ساعد تركز الاحتياطات الكبيرة في بلدانها على حفظ هذا التأثير.

ج- المنتجون غير الأعضاء في منظمة الأوبك :

لجأت الشركات النفطية الكبيرة بعد تحولات السوق النفطية في السبعينيات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث على تنويع مصادر التموين. وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز دور البلدان المنتجة غير الأعضاء.

وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات، وذلك بعد أن تجاوز إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70 % من حجم الإنتاج الكلي. ورغم أن هذه النسبة قد تراجعت كثيرا بعد ذلك، إلاّ أن حجم الإنتاج في هذه البلدان (روسيا مستثناة) لا يزال في ارتفاع مستمر، وينمو بمعدل 2 مليون برميل يوميا (حوالي 100 مليون طن سنويا)،[3] وذلك منذ منتصف التسعينيات. وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك يمنعها من زيادة حصص أعضائها.

[1] تعريف الإتاوة على أساس أنها نفقة وكلفة لإعادة تكوين المورد الناضب ، وهو المفهوم الذي تستند إليه الدول المنتجة في طرحها ، وواضح هنا أن الإتاوة بهذا المعنى تشبه أقساط الاهتلاك ، فما تحصل عليه الدول المنتجة من إتاوات تستخدمه لإعادة تجديد الاحتياطات النفطية و تعويض الكميات المستخرجة من النفط.

[2] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.10.

[3] Ibid, p.15.

لكن يتوقع تراجع إنتاج هذه البلدان على المدى البعيد، لأن كثيرا منها قد استنزفت احتياطاتها، فعلى سبيل المثال فإن 50 % من الآبار النفطية في المكسيك مهددة بالنضوب على المدى القصير.

الجدول رقم 04 إنتاج النفط الخام في أهم الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في عام 2002

(الوحدة : 1000 برميل / يوم)

المرتبة	الدولة	الإنتاج	المرتبة	الدولة	الإنتاج
2	الولايات المتحدة	7698	9	كنـــــدا	2880
2	فيدرالية روسيا	7698	10	المملكة المتحدة	2463
4	المكسيك	3585	16	البرازيل	1500
5	الصين	3387	19	كازاخستان	989
7	النرويج	3330	20	أنغولا	905

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, p.6.

ملاحظة هامة : في سنة 2002 تساوى الإنتاج الأمريكي و الإنتاج الروسي.

د - نادي البلدان المستهلكة (نادي الوكالة الدولية للطاقة) :

لم تر الدول الصناعية الكبيرة المستهلكة للنفط إلى بداية السبعينيات ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين. فقد كان يسود شعور عام لدى هؤلاء بأن البترول موجود بوفرة في السوق، وبأسعار مقبولة في متناول الجميع. خصوصا وأن الصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة (الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا). لكن بعد الانقلاب الكبير الذي حدث في السبعينيات، تغيرت النظرة رأسا على عقب، وشعرت الدول المستهلكة لأول مرة بهشاشة السوق النفطية، ومن يومها أصبح أول ما يشغل بالها هو ضمان الأمن الطاقوي على المدى الزمني القصير كما على المدى الطويل.

على المدى القصير، فإن معنى الأمن الطاقوي يفترض إمكانية حدوث انقطاع ظرفي شامل في التموين، وقد تراجعت أهمية هذا الانشغال وتقلص احتمال حدوث هذا الانقطاع بصورة كبيرة، خصوصا بعد بروز عدد كبير من البلدان المنتجة في السوق النفطية العالمية. كما أصبحت آلية الأسعار كفيلة بإجراء التصحيح اللازم وامتصاص قسم من الطلب في حالة وقوعه، حتى و إن تسبب ذلك في انخفاض معدلات النمو أو ارتفاع معدلات التضخم.

أما على المدى الطويل، فإن الانشغال الأساسي يبقى هو ضمان التموين الدائم بالبترول الخام الذي يتوقف عليه تحريك الآلة الاقتصادية، خصوصا أن البترول متركز جغرافيا في منطقة

واحدة هي منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن توفره بكميات محدودة غير متجددة. وهو الانشغال الذي يمكن التعبير عليه بعبارة تسيير الندرة.[1]

انتبهت الدول المستهلكة أكثر إلى ضرورة وأهمية وجود هيكل يجمع المستهلكين ويدافع عن مصالحهم بعد حرب 1973، والموقف السياسي للدول العربية المنتجة للنفط في تلك الحرب. وعزمت على إنشاء هذا الهيكل لمنع البلدان العربية من استخدام النفط من جديد كسلاح لتقوية الموقف العربي، وإعلان المقاطعة ضد البلدان المستهلكة المنحازة ضد الطرف العربي.

إذن كان موقف الدول العربية في تلك الحرب هو العامل الأساسي وراء عملية تسريع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي تعتبر في الوقت الراهن أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة النفطية الدولية.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة عام 1974، ووضعت عند نشأتها برنامج دولي لترشيد استعمال الطاقة، وفرضت على الدول الأعضاء ضرورة الاستناد إلى مبادئ هذا البرنامج عند وضع سياسات الطاقة المحلية. وقد حددت الوكالة ثلاثة أهداف تعمل على تحقيقها هي :

- توفير الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة.
- تبني الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات البترولية.
- تقليص الاعتماد على البترول المستورد والقيام بدور أكثر فاعلية.

ولبلوغ هذه الأهداف وضعت خطة لتطبيق مجموعة من الإجراءات، منها:

- تكوين مخزون استراتيجي.
- ترشيد استهلاك البترول عبر تحسين الفاعلية الطاقوية.
- تطوير بدائل للبترول.
- تشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية.

ثانيا: الفاعلون في أسواق الغاز الطبيعي الدولية

سبقت الإشارة إلى أن صناعة الغاز الطبيعي غير منفصلة تماما عن صناعة النفط، ما يفهم منه أن الفاعلين الرئيسيين في سوق النفط هم بشكل أو بآخر الفاعلين الرئيسيين أيضا في أسواق الغاز، غير أن ثمة فاعلين آخرين، وهم كما يلي :

[1] Pierre Jacquet, Op.cit., p.14.

أ- منتدى الدول المصدرة للغاز :

بادرت مجموعة من الدول المنتجة للغاز الطبيعي إلى إنشاء منتدى خاص بها،[1] يكون هدفه تحليل ومناقشة المسائل التقنية المرتبطة بصناعة الغاز ونقله وتسويقه.[2]

لا يمكن اعتبار المنتدى في الوقت الحالي كارتل لمنتجي الغاز على غرار كارتل دول الأوبك، وذلك بالنظر إلى سقف الأهداف المحددة، فهذا المنتدى لم يضع قواعد لفرض الانضباط على أعضائه وضبط حصص معينة للإنتاج، كما تفعل الكارتلات بهدف تحقيق مستوى معين للأسعار. ويبدو أن هذا السقف هو إملاء للشروط القائمة حاليا، حيث لا توجد سوق دولية واحدة للغاز الطبيعي، وإنما هناك ثلاثة أسواق جهوية رئيسية (أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى).

يتوقع أن يدفع النمو الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي والاتجاه الحالي للأسواق الجهوية نحو الاندماج إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن للمنتدى أن يلعبه في المستقبل، وقد يصبح منظمة قائمة بذاتها تؤدي نفس الدور الذي تؤديه منظمة الأوبك اليوم، خاصة إذا عُلم أن صادرات 8 دول من بين الدول التي بادرت إلى إنشاء المنتدى تمثل أزيد من 75 % من مجموع الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي.[3]لكن يتوقع أيضا اصطدام مصالح دول هذا المنتدى بمصالح دول منظمة الأوبك، خصوصا في ضوء التنافس بين البترول والغاز، ولأن الدول النفطية الكبيرة ليست بالضرورة هي الدول الأولى المنتجة للغاز.

ب- شركات الغاز :

الفاعل الآخر في أسواق الغاز هي الشركات الغازية، والتي يمكن إجمالا تقسيمها، اعتماد على معيار طبيعة النشاط، إلى قسمين رئيسيين:

- شركات ناشطة في قطاع المنبع أو قطاع الإنتاج، وهي في العادة الشركات العاملة في قطاع النفط، إذ يندر في الواقع وجود شركات متخصصة فقط في استخراج الغاز الطبيعي، والمثال الوحيد المشهور تقريبا هو شركة غازبروم Gasprom الروسية.
- وشركات ناشطة في قطاع المصب أو قطاع التوزيع، وهذه الشركات موجودة في نهاية سلسلة الغاز، ويقتصر دورها على الحصول على الغاز من شركات الإنتاج عبر عقود تموين طويلة الأجل، ثم تقوم بتوزيعه للمستهلك النهائي.

---

[1] تأسس منتدى الدول المنتجة للغاز الطبيعي بإيران في عام 2001 ، و جمع في عضويته 14 بلدا هي الجزائر و بروناي ومصر و اندونيسيا وإيران و ليبيا وماليزيا ونيجيريا و عُمان وقطر وروسيا و ترينيداد و الإمارات العربية و فنزويلا وشاركت النرويج كبلد ملاحظ.

[2] Sadek BOUSSENA ET AUTRES, **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris :Vuibert, 2006), p.89.

[3] Ibid, pp.89-90.

وقد كان هذا النوع الثاني من الشركات في الماضي يمارس احتكارا كاملا للسوق في أغلب البلدان، حيث توجد في كل بلد تقريبا شركة عمومية تتمتع بحق احتكار توزيع الغاز في السوق المحلية، وهي الوضعية بدأ زوالها مع التغييرات الهيكلية الكبيرة في التسعينيات، أين بادرت كل البلدان الصناعية الكبرى تقريبا إلى إنهاء حالة الاحتكار وإدخال تغييرات هيكلية عميقة على سوق توزيع الغاز، وقد أفرزت هذه التغييرات الهيكلية حركة واسعة لدى مجموع الشركات العاملة في القطاع في الاتجاهين القبلي و البعدي.

فمن جهة، تسعى شركات توزيع الغاز إلى التوسع في الاتجاه القبلي، بهدف اقتناء الغاز الذي تحتاجه، ومن الجهة الأخرى، تسعى الشركات العاملة في قطاع استخراج الغاز إلى التوسع البعدي وتثمين الغاز الذي تنتجه بالاعتماد على وسائلها الخاصة في توزيعه، بل وتذهب إلى حد محاولة تثمينه أكثر عبر استغلاله في محطات توليد الكهرباء. وخير مثال على ذلك الشركة النرويجية ستاتويل Statoil، التي تعتبر أول شركة سارت في هذا النهج، فهذه الشركة اعتمدت منذ عام 1996 سياسة تقوم على تنويع نشاطها، بدأتها في الدول الاسكندينافية ثم وسعتها إلى الولايات المتحدة، أين قامت بشراء شركات غاز وكهرباء. وقد حذت الكثير من المجموعات النفطية الكبرى حذو الشركة النرويجية، وسعت بدورها نحو احتواء الشركات الغازية والسيطرة على سوق نقل وتوزيع الغاز، وعلى سبيل المثال فإن الشركات النفطية الكبرى تحكم سيطرتها اليوم على نسبة 60 % من سوق توزيع الغاز في أوروبا، بعدما نجحت في شراء حصص معتبرة من رأسمال عدد من أهم شركات التوزيع في أوروبا كـــ غاز يوني Gas Unie و تيسن-غاز Thyssengas و بي إي بي BEB و سنام SNAM.

المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع المحروقات

أفرز تطور البيئة الاقتصادية الدولية مع نهاية الثمانينيات تقريبا ظاهرةً جديدة، كانت سببا في بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية التي صَبَغَت بطابعها الشمولي كل مظاهر النشاط الاقتصادي، وغيّرت بشكل جذرّي شكل العلاقات القائمة من قبلُ بين الدول والمجتمعات، وشمل تأثيرها كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات. هذه الظاهرة هي العولمة.

بدايةً، تعني العولمة Globalisation وفق تعريف هيئة الأمم المتحدة " التزايد المكثف لتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول، وما يؤدي إليه ذلك من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود".[1]وهي وفق تعريف آخر"عملية

[1] عبد القادر محمد عبد عطية و السيدة مصطفى إبراهيم و إيمان محب زكى، **قضايا اقتصادية معاصرة** (الإسكندرية : قسم الاقتصاد لجامعة الإسكندرية، 2004-2005)، ص. 2.

تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين Actors في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث الحجم والوزن في مجالات متعددة، أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكوّن أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي".[1]

وقد ساهمت مجموعة من الأحداث والدوافع الاقتصادية والسياسية البارزة التي شهدها العالم في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات في بروز الظاهرة وانتشارها، ومن هذه الأحداث والدوافع صعود عدد من القوى الاقتصادية الإقليمية الجديدة كالصين وانهيار منظومة الفكر الاشتراكي ونزوع معظم البلدان إلى تبني الفلسفة الليبرالية في تسيير اقتصادياتها، وتزامن كل ذلك مع ثورة تكنولوجية كبيرة في وسائل الإعلام والاتصال.

من التعريفين السابقين ومن الأسباب التي وقفت وراء بروز ظاهرة العولمة يمكن أن يستنتج ما للبعد الاقتصادي من أهمية ودور في بروز الظاهرة، وبالمقابل حجم التأثير والضغط الذي تمارسه هذه العولمة بدورها على الهياكل والقطاعات الاقتصادية، حتى تكاد تكون العولمة الاقتصادية الوجه الوحيد للظاهرة.

وقد أفرزت الظاهرة اتجاهات جديدة بارزة في الاقتصاد العالمي، منها الانفتاح التجاري والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي وازدياد الضغوط التنافسية والاهتمام بالبيئة. وكل هذه الاتجاهات تؤثر بشكل أو بآخر على قطاع المحروقات.

1 - العولمة المالية

إن الاتجاه الاقتصادي الأكثر بروزا في العالم، والذي لعب دورا واضحا في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وفي التأثير على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات، هو الاتجاه نحو العولمة المالية.

أولا : مظاهر العولمة المالية

إن المظهر الرئيسي للعولمة المالية هو حرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وقد ساهم في تسريع هذه الحركة عاملان رئيسيان:[2]

العامل الأول هو تطبيق معظم الدول سياسات التحرير المالي، وذلك عبر التحرر من قيود وحواجز التشريعات المحلية التي تعيق حركة انتقال رؤوس الأموال وسن تشريعات جديدة تشجع

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002)، ص.17.
[2] Christian DE BOISSIEU, **Mutations de l'économie mondiale** (Paris : Economica, 2000), pp.5-8.

هذه الحركة. ولقد تحررت المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت عملات كل البلدان الصناعية تقريبا قابلة للصرف. وسارت الدول النامية على خطى الدول الصناعية، وسارعت من جهتها إلى تخفيف الرقابة على الصرف.

والعامل الثاني هو بروز التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، حيث أدى اجتماع التحرير الكامل والجزئي لحركة انتقال رؤوس الأموال مع الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال إلى تسريع عملية اندماج الأسواق وإلى إعادة صياغة النظام المالي الدولي بصورة جذرية،[1] حيث فتح هذا النظام الجديد أمام الدول والشركات مصادر جديدة للتمويل لم تكن متاحة من قبل، كما أتاح لها استعمال أدوات مالية جديدة في الأسواق المالية، و بالتالي مكّنها من تنويع فرص الاستثمار.

ويستخدم لقياس درجة العولمة المالية العديد من المؤشرات الكمية، أهمها هو مؤشر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا ووفق أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية،[2] فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بشكل كبير منذ بداية التسعينيات، فنسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مثلا التي كانت في حدود 5 % سنة 1982، قد قفزت إلى حدود 8 % في سنة 1990، ثم استمر ارتفاع هذه النسبة إلى أن بلغت مستوى 21 % في سنة 2004، إذ قدّرت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل FDI inward stock بـــ حوالي 628 مليار دولار في سنة 1982 و1769 مليار دولار في سنة 1990 و 8902 مليار دولار سنة 2004 على التوالي، و قدّرت قيمة الناتج الداخلي الخام العالمي بدورها بـــ 11758 مليار دولار سنة 1982، و22610 مليار دولار سنة 1990 و40671 مليار دولار سنة 2004.[3]

ثانيا : تأثير العولمة المالية على قطاع المحروقات.

في قطاع المحروقات، كان تأثير هذه الظاهرة كبيرا من ناحيتين:

أولا: في نشوء وتطور أسواق مالية دولية خاصة بالنفط الخام والمنتجات النفطية "الورقية"، هي أسواق المستقبليات Futures، موازية للأسواق المادية التقليدية الفورية.

ثانيا: في تسهيل اندماج الأسواق المالية و تداول أسهم الشركات النفطية والغازية العالمية على نطاق عالمي، ومنح الفرصة بذلك لهذه الشركات لتجعل من المضاربات المالية جزءً من نشاطها، تعتمد عليها لتحقق بها قسما هاما من رقم الأعمال والأرباح، ولا تكتفي فقط بما يحققه لها نشاطها التقليدي كما كان الأمر من قبل.

[1] Jean-Pierre FAUGERE, **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999), P.133.
[2] Jean-Pierre FAUGERE, Op.cit., p.5.
[3] UNCTAD, **World Investment Report 2005** (New York and Geneva : United Nations, 2005), p.5.

كما سمحت العولمة المالية للشركات في هذا القطاع بالتوسع وإعادة الانتشار على المستوى الدولي، وهي التي تملك أصلا تقاليد قديمة في هذا الميدان، فقد برز تدويل النشاط داخل القطاع بشكل لافت، وأصبح من أكثر القطاعات تدويلا لنشاطه، وهي الظاهرة التي يمكن رصدها باستعمال مجموعة من المؤشرات، كمؤشر أصول الشركة ومؤشر عدد الفروع العاملة و مؤشر رقم الأعمال.

يكشف استخدام مؤشر الأصول المملوكة في الخارج إلى المجموع العام لأصول الشركة لسنة 2003 على سبيل المثال، عن وجود 5 شركات نفطية ضمن ترتيب قائمة الـــ 25 شركة متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للحدود[1](Transnationale) الأولى في العالم وفق دلالات هذا المؤشر. والقاسم المشترك بين هذه الشركات الخمسة، هو أن القسم الأكبر من أصولها موجود خارج بلدانها الأصلية. ففي حالة شركة طوطال مثلا تصل أصول الشركة المملوكة في الخارج إلى نسبة 86 % من مجموع أصول الشركة، في حين تزيد أصول شركة شفرون- تكساكو الخارجية عن نسبة 60 % من مجموع أصول الشركة، وتصل النسبة في حالة شركتي اكسون ورويال دوتش شل إلى 66 و67 % على التوالي، وهي في حدود 80 % بالنسبة لشركة بريتيش بتروليوم .

جدول رقم 05 : ترتيب الشركات النفطية وفق حجم الأصول المملوكة في الخارج (2003).

(الوحدة مليار دولار)

الترتيب العالمي	اسم الشركة	الجنسية	الأصول		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
5	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	141551	177572	0.79
6	اكسون موبيل	أمريكية	116853	174278	0.67
7	رويال دوتش شل	بريطانية- هولندية	112587	168091	0.66
9	طوطال	فرنسية	87840	100989	0.86
21	شفرون تكساكو	أمريكية	50806	81470	0.62

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

المؤشر الثاني المستخدم هو **مؤشر رقم الأعمال،** ويستعمل أيضا لقياس درجة تدويل الشركات، إذ يقدم هذا المؤشر صورة عن نشاط الشركات داخل وخارج بلدانها الأصلية، وبالنظر للطبيعة الريعية للنشاط البترولي وتركز حقول النفط خارج البلدان الصناعية الكبرى أساسا، فمن البديهي أن يتحقق القسم الأكبر من رقم الأعمال خارج البلدان المعنية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي. غير أن ثمة ملاحظة لابد من الانتباه إليها عند قراءة أرقام أعمال الشركات الخمسة في سنة 2003، حيث يلاحظ أن قسما هاما من رقم أعمال كل من شيفرون- تكساكو ورويال- دوتش- شل

[1] لا يستخدم اليونيكتاد مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات و يستخدم بدله مصطلح Transnationale الأكثر دلالة على ظاهرة العولمة، من حيث أن هذه الكلمة توحي بأن الشركات قد انتقلت في نشاطها من الإطار المحلى إلى الإطار العالمي الأوسع.

و إكسون- موبيل، أي 40 % و 36 % و30 % على التوالي، تحققه الفروع العاملة داخل الولايات المتحدة و بريطانيا، وسبب ذلك هو أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تملك إنتاجا نفطيا محليا معتبرا،[1] يتم تصريفه في الأسواق الداخلية. وعلى خلاف ذلك تحقق شركة طوطال معظم رقم أعمالها خارج فرنسا، لأن هذه الأخيرة لا تملك أي احتياطي نفطي، وهذا لا يعني أن طوطال أكثر تدويلا من الشركات الأخرى.

جدول رقم 06 : أرقام أعمال الشركات في عام 2003.

(الوحدة مليار دولار)

الرقم	اسم الشركة	الجنسية الأصلية	رقم الأعمال		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
1	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	192875	232571	0.82
2	اكسون موبيل	أمريكية	166926	237054	0.70
3	روايال دوتش شل	بريطانية- هولندية	129864	201728	0.64
4	طوطال	فرنسية	94710	118117	0.80
5	شفرون تكساكو	أمريكية	72227	120032	0.60

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

المؤشر الثالث المستخدم هو مؤشر عدد فروع الشركة العاملة في الخارج إلى مجموع الفروع، ويطلق عليه أيضا مؤشر التدويل Internationalisation، ويقدم صورة أكثر تعبيرا على ظاهرة التدويل، لأنها صورة متكاملة عن حجم النشاط الخارجي لهذه الشركات، فوفق هذا المؤشر تعتبر شركة اكسون موبيل الشركة النفطية الأكثر تدويلا في العالم، إذ يبلغ عدد فروعها الخارجية 218 فرعا من بين 294 فرعا هو مجموع فروع الشركة، أي ما نسبته 74.15 %، ثم تليها في المرتبة الموالية الشركة الفرنسية طوطال بعدد فروع عاملة في الخارج يساوي 419 من مجموع 602 فرع هو العدد الإجمالي لفروع الشركة، أي بنسبة 69.60 %، ثم تأتي بعد ذلك الشركات الأخرى.

[1] أغلب الحقول النفطية في بحر الشمال تعود ملكيتها لشركة روايال دوتش شل و هو تفسير الرقم الوارد في الجدول.

الجدول رقم 07 : عدد فروع الشركات في عام 2003.

المرتبة عالميا	اسم الشركة	الجنسية	عدد الفروع		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
41	اكسون موبيل	أمريكية	218	294	74.15
48	طوطال	فرنسية	419	602	69.60
78	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	60	117	51.28
80	روايال دونش شل	بريطانية- هولندية	454	929	48.87
83	شفرون تكساكو	أمريكية	93	201	46.27

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ظاهرة تدويل النشاط قد امتدت في السنوات الأخيرة إلى الشركات الوطنية للبلدان النامية، حيث أدركت هذه الشركات أن معطيات المناخ الدولي الجديد تستدعي منها تغيير استراتيجياتها والتوجه نحو تدويل قسم من نشاطها والخروج من حالة الانزواء والانكفاء على الذات، والجدول الموالي يقدم لنا صورة عن نشاط ثلاثة شركات تنتمي إلى دول صاعدة.

الجدول رقم 08 : تدويل نشاط شركات نفطية لدول صاعدة سنة 2003.

التعيين	بيتروناس (ماليزيا)			بيتروبراس (البرازيل)			الشركة الوطنية الصينية		
	المجموع	الخارج	%	المجموع	الخارج	%	المجموع	الخارج	%
الأصول	53457	16114	30.14	53612	7827	14.59	97653	4060	04.15
رقم الأعمال	25661	8981	34.99	42690	8665	20.29	57423	5218	09.08
عدد الفروع	234	167	71.36	79	13	16.45	204	119	58.33

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.7.

يكشف تحليل معطيات الجدول درجة تدويل نشاط الشركات الثلاثة المنتمية إلى بلدان كانت إلى وقت قريب تُصنف في دائرة البلدان النامية (ماليزيا والبرازيل والصين)، حيث استطاعت هذه الشركات بفضل الجهود المبذولة في إحراز مكانة معتبرة في الأسواق الدولية، بل إن توغل شركة بتروناس الماليزية في الأسواق الدولية بلغ درجة أصبحت فيها الشركة تحقق قسما معتبرا من رقم أعمالها في هذه الأسواق الخارجية (35 %)، و أصبحت أصولها المملوكة في الخارج تمثل تقريبا ثلث مجموع أصولها.

2- التحرير الاقتصادي

أوجدت عملية الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمصحوبة بتطور تقني كبير واقعا جديدًا، أصبحت فيه كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة ولم يبق أي قطاع واحد يحظى بالحماية. وهذا الواقع الاقتصادي الجديد أفقد التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تميز بين قطاعين، محمي يشمل معظم الخدمات الجماعية تقريبا وقطاع تنافسي يشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى أهميتها. ففي ظل العولمة أصبحت كل القطاعات تخضع لقانون السوق[1].

أولا : ظاهرة التحرير الاقتصادي في قطاع المحروقات.

من الاتجاهات الهيكلية الجديدة البارزة في الاقتصاد العالمي عموما، الاتجاه نحو تحرير جميع القطاعات الاقتصادية الفرعية وإلغاء كل أشكال الاحتكار التقليدية، بما في ذلك تحرير تلك القطاعات الفرعية التي كان من غير الممكن من قبل تحريرها أو خوصصتها لأسباب تقنية خاصة بها كقطاعات الغاز والكهرباء.

إذا كان قطاع البترول قد عرف منذ السبعينيات تحولات هيكلية أفضت إلى إنهاء هيمنة الشركات النفطية الكبرى على أسواق النفط العالمية وسمحت بظهور سوق حرة للبترول الخام والمشتقات البترولية Spot بمنتجين ومستهلكين، تقوم فيها الشركات الوطنية التابعة للدول النفطية المنتجة بنفسها ببيع ما تنتجه سواء مباشرة للشركات النفطية الكبرى أو عبر عقود حكومية تبرم مع بلدان أخرى أو مع وسطاء.[2] و يقوم هؤلاء بدورهم ببيع الكميات التي قاموا بشرائها للمستهلكين. فإن أسواق الغاز والكهرباء بقيت بعيدة عن هذه الحركية، وذلك لأسباب موضوعية لها علاقة بالطبيعة التقنية الخاصة بهذين القطاعين وعلاقة بطبيعة أسواقهما، التي يغلب عليها الطابع المحلي أو الجهوي وبقيت إلى وقت قريب أسواقا احتكارية ،عادة ما يحتكر فيها النشاط متعامل واحد في صورة شركة عمومية تتمتع بحق الاحتكار.[3]

كان الظهور الأول للاتجاه الاقتصادي الجديد نحو رفع القيود، والمعروف بالاسم الأجنبي Déréglementation في الولايات المتحدة عام 1985، بعد إقدام الإدارة الأمريكية على أول خطوة في طريق التحرير الاقتصادي وإلغاء الاحتكار، حيث أصدرت في ذلك العام الأمر order 436، ألزمت بموجبه الشركات الغازية بفتح شبكات أنابيب الغاز وفصل نشاط المتاجرة négoce عن نشاط النقل، وأردفت هذه الخطوة الأولى بخطوة أخرى عام 1989، حيث أصدرت قانون natural

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

[2] من أهم الوسطاء الناشطين في السوق النفطية الدولية فيتول Vitol وآداكس Addax BV الهولندية وغلنكور Glencore السويسرية و كارغيل آلينت Cargill-Alliant الأمريكية (المصدر : موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية WWW.UNCTAD.ORG)

[3] مثال الشركة العمومية الفرنسية جي دي أف Gaz De France GDF بفرنسا و شركة بريتيش غاز British Gas بانجلترا.

welhead الذي فتح المنبع الغازي وألغى الرقابة على أسعار المنتجين، لتقوم بفتح القطاع كلية عام 1993.[1]

أما في دول الاتحاد الأوروبي، وباستثناء بريطانيا التي كانت سباقة، فلم تبدأ عملية التحرير الاقتصادي إلا بعد أزيد من عشر سنوات على بدايتها في الولايات المتحدة، وقد حرص الاتحاد منذ البداية على أن تكون توجيهاته عامة تكتفي بتحديد الإطار العام الذي يجب أن تتقيد به السياسات الوطنية القطاعية، وتترك للبلد العضو حرية رسم تفاصيل سياساته وفق ما حدده من أهداف.

وقد حفزت التوجيهات الأوروبية (توجيهة الكهرباء الصادرة في 19 ديسمبر 1996 و توجيهة الغاز الصادرة في 11 ماي 1998)[2] بدورها على مسألة فتح السوق أمام المنافسة الحرة في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، وعلى ضرورة وضع ضوابط لنشاط السوق وتحديد مهام الدولة بوضوح، عبر التمييز بين أدوارها المختلفة، كمساهم في رأس مال الشركة العمومية وكصانع لسياسة الطاقة وكضابط ورقيب للسوق.[3]

جدول رقم 09 : درجة انفتاح السوق الأوروبية للغاز. *

البلد	معدل الانفتاح (%)			البلد	معدل الانفتاح (%)		
	في 2000	المحتمل	في سنة		في 2000	المحتمل	في سنة
ألمانيا	100	-	-	ايرلندا	75	81	2008
النمسا	49	100	2008	ايطاليا	33	100	2003
بلجيكا	47	66	2008	لكسمبورغ	51	75	2008
الدنمرك	30	43	2008	هولندا	35	100	2007
اسبانيا	40	100	2008	البرتغال	0	33	2003
فنلندا	90	-	-	المملكة المتحدة	100	-	-
فرنسا	20	33	2008	السويد	47	100	2008
اليونان	0	33	2003	الاتحاد الأوروبي	78	90	2008

المصدر: موقع اللجنة الأوروبية (السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي) على شبكة الانترنت www.europa.eu

* معطيات محيّنة إلى تاريخ أوت 2000

لم يقتصر تأثير الظاهرة على فتح مجال المنافسة وزيادة حدتها، ولكن كان لها أيضا تأثير ايجابي آخر من حيث أنها فتحت فرصا كبيرة للاستثمار أمام المستثمرين ودفعت الأسواق الجهوية نحو الاندماج، ويمكن أن تساعد في المستقبل في قيام سوق دولية واحدة خصوصا في قطاع الغاز، حتى و إن كانت هذه الفرضية مستبعدة في المدى المتوسط لأن عوائق تقنية كثيرة تعيق ذلك.

---

[1] David BOLDUC, Op.cit., p.32.
[2] Idem, p.32.
[3] Commissariat général du plan, **Rapport intitulé «Énergie 2010-2020 Quelle politique pour la France?** » (Paris : CGP, 2000), p.2.

ثانيا: تأثير ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول النفطية

كان على الدول النامية في ضوء تنامي ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول الصناعية بوتيرة سريعة، أن تتعامل مع بروز تيار جارف خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة يدعو إلى تحرير المبادرة الاقتصادية وتحرير قطاعي النفط والغاز، وقد وجدت هذه الدعوات بعضًا من الصدى في داخل هذه الدول، وبدأ يتشكل تيار يرافع من أجل الفتح الكامل للقطاع، بما يشبه إلغاء عمليات التأميم السابقة Dénationalisation.

في المقابل، وبعد عودة منحنى الأسعار إلى الارتفاع من جديد، بدأت الساحة الدولية في سنوات 2005 و2006، تشهد انبعاث تيار مناقض تماما للتيار الأخير، يعمل من أجل إعادة تأميم ما سبق تحريره من قبل، وقد وجد هذا التيار الناشط في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص في الموقف الأمريكي المتحفظ في قطاع الطاقة حجة لدعم مواقفه، حيث اعترضت الولايات المتحدة في عام 2006 مثلا على صفقة لبيع إحدى شركاتها النفطية لشركة صينية.

3 - زيادة حدة الضغوط التنافسية

لم تولّد العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقط، وإنما ولدّت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، هي زيادة حدة المنافسة بين هذه الاقتصاديات.

وواضح أن ثمة شيء من التضاد بين النزعتين، فإذا كانت النزعة الأولى، أي الاتجاه نحو مزيد من الارتباط المتبادل بين الدول، تقتضي وجود منطق التعاون والتكامل، فإن النزعة الأخرى، نزعة المنافسة، تحمل في طبيعتها منطق آخر بعناصر مضادة تماما للمنطق الأول، وهو ما يطرح مسألة التوفيق بين المنطقين.

أولا : نمو ظاهرة المنافسة بين الشركات

أسقطت العولمة الاقتصادية تقريبا كل الحدود والحواجز القائمة بين الدول، وصنعت واقعا اقتصاديا جديدا. وقد فرض هذا الواقع منطقه على المؤسسات والشركات التي دخلت في منافسة شديدة للسيطرة على الأسواق والنفاذ إلى الموارد وتركيز أكبر قدر من الوسائل بين يديها.[1]

يمكن معالجة مسألة المنافسة على المستوى الميكرواقتصادي من زاوية زيادة حدة المنافسة بين شركات القطاع الواحد كنتيجة طبيعية لتوسع السوق ودخول منافسين جدد إليها.

---

[1] Jacques ADDA, **la mondialisation de l’économie** (Paris : La Découverte, 1996), p.p.124-125.

فقد ترتب على سياسات التحرير التجاري والمالي تغير عميق في هياكل الأسواق، فلم تبق هذه الأسواق في كثير من القطاعات، أسواقا محلية صغيرة ومجزأة، يسعى فيها المنتجون إلى الاستجابة لزبائن معروفين، وإنما أصبحت أسواق واسعة ومفتوحة، تقلصت فيها مساحات الاحتكار وكَثُــر فيها العارضون، ما خلق جوا ضاغطا على هذه الشركات وفرض عليها ضرورة تغيير منطق عملها وإدماج المعطيات الدولية الجديدة في استراتيجياتها حتى تقوى على تحمل تشدد الضغوط التنافسية.

الجدول التالي، يقدم نموذجا عن الواقع الجديد في أربعة بلدان أوروبية كبيرة، بعد احتدام المنافسة، حيث اضطرت الشركات إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وإعادة الهيكلة الصناعية التي تستدعي في الغالب تقليص أعداد العمال.[1]

الجدول رقم 10 : تأثيرات المنافسة في عدد من البلدان الأوروبية للفترة 1990-1995.

البلد	نسبة الشركات التي حذفت مناصب عمل	نسبة المؤسسات التي تعتبر التأهيل عامل مساعد على التنافسية	نسبة الزيادة في الإنفاق على البحث والتطوير
فرنسا	% 60	% 43	% 42
ألمانيا	% 55	% 40	% 40
ايطاليا	% 10	% 30	% 10
بريطانيا	% 60	% 35	% 42

Source :Bernard Guilhon, **les firmes globales** (Paris : Economica, 1998), p.10.

ثانيا : آثار زيادة المنافسة على الشركات في قطاع المحروقات

من المتعارف عليه، أنه من الآثار الأولى التي تترتب على زيادة حدة المنافسة ميل الأسعار إلى الانخفاض، ما يعني تقليص هوامش الربح، وفي هذه الحالة ليس للشركات سوى خيارين للحفاظ على مستوى أرباحها:

إما أن تدفع نحو زيادة الطلب، وهنا يمكن للشركات أن تؤثر في هذا المتغير، لكن ليس في استطاعتها أن تتحكم فيه كلية لأنه متغير خارجي، ولأن زيادة معدلاته تقتضي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أولا. وإما أن تعيد هيكلة العرض، وهو المتغير المتاح أمامها.

[1] Bernard GUILHON, **les firmes globales**, (Paris : Economica, 1998), P.10.

يكون الخيار الوحيد المتاح للمحافظة على مستوى الأرباح في سنوات ركود الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار، كما كان الوضع في أواخر التسعينيات، هي طريقة إعادة هيكلة العرض، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا عديدة. لكن يبقى أكثر الأشكال استعمالا هو عمليات الاندماج بين الشركات وزيادة التركز القطاعي Concentration.

شهد القطاع النفطي في السنوات الأخيرة من التسعينيات، وخصوصا في عامي 1999 و2000، نموا كبيرا لظاهرة الاندماج بين الشركات النفطية، بعد موجة الركود الاقتصادي التي ميزت تلك السنوات، وقد نجم عنها إنشاء مجموعات نفطية عملاقة، تكاد تصبح كيانات سياسية قائمة بذاتها، وتقترب أرقام أعمالها من أرقام الناتج الداخلي الخام لبعض الدول، بما فيها دول صناعية من الشمال[1].

الجدول رقم 11 : أرقام أعمال الشركات والناتج الداخلي الخام للبلدان في عام 1999.

و: مليار دولار أمريكي

البلد	الناتج الداخلي الخام للدولة	رقم أعمال الشركة	الشركة متعددة الجنسيات	
			الاسم بالحروف العربية	**الاسم بالحروف اللاتينية**
الدنمارك	170,3	163,8	اكسون- موبيل	1. EXXON-MOBIL (USA)
تايلندا	121,0	105,4	روايال- دوتش- شيل	2. RD-SHELL (PB/RU)
فنزويلا	87,0	83,5	بريتيش بتروليوم - أموكو	3. BP-AMOCO (RU)
ماليزيا	77,3	82,8	طوطال-فينا- آلف (فرنسا)	4. TOTAL-FINA-ELF (France)
الشيلي	71,1	68,4	شيفرون – تكساكو	5. CHEVRON-TEXACO (USA)
بنغلاديش	47.0	41,8	صينوباك (الصين)	6. SINOPEC (Chine)
المغرب	33,8	34,1	ايني (ايطاليا)	7. ENI (Italie)
الأورغواي+ سالفادور	31,3	32,7	بي دي في أسا(فنزويلا)	8. PDVSA (Venezuela)
الأورغواي+ سالفادور	31,3	31,9	أس كا (كوريا الجنوبية)	9. SK (Corée du Sud)
الفيتنام	28,2	31,0	بيماكس (المكسيك)	10. PEMEX (Mexique)

Source : Site internet de l'UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). www.Unctad.org

إن تحليل معطيات الجدول السابق يكشف مثلا أن رقم أعمال الشركة الجديدة المندمجة إكسون موبيل[2] المحقق في عام 1999 والذي يساوي 163.8 مليار دولار قريب من الناتج الداخلي

[1] Jacques PERCEBOIS, « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? », **Liaison Energie Francophonie** , N° 50, 1er trimestre 2001(Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001), pp.15-19.

[2] تم الاندماج بين عملاقي الصناعة البترولية في الولايات المتحدة إكسون وموبيل عام 2000.

الخام لنفس السنة لدولة أوروبية صناعية كالدنمارك 170.3 مليار دولار، وأن رقم أعمال بريتيش بيتروليوم 83.5 مليار دولار يكاد يساوي الناتج الداخلي الخام لفنزويلا، الدولة ذات الوزن الكبير في الساحة البترولية، والتي قدر ناتجها الداخلي الخام بـــ 87 مليار دولار، وأن رقم أعمال الشركة الجديدة طوطال- فينا-آلف[1] بعد اندماج الشركات الثلاث والمقدر بـــ 82.8 مليار دولار يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة شرق أسيوية صاعدة كماليزيا المقدر بـــ 77.3 مليار دولار.

الأثر الآخر الذي يترتب على زيادة المنافسة، هو زيادة ضغوط المساهمين على المسيرين، من حيث أن هؤلاء المساهمين (صناديق استثمار، شركات رأس المال متغير، أفراد) أصبحوا يشترطون تحقيق معدلات معينة المردودية، فالمنافسة الحادة أرست في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا معدلات مرجعية للمردودية على الأموال الذاتية Norme ROE (Return on equity)، تختلف من قطاع لآخر، (هذا المعدل مثلا هو في حدود 15 % في قطاع البنوك و 11 % في قطاع إعادة التأمين[2])، وفي قطاع النفط، وان كان من الصعب الحديث عن معدل مردودية مرجعي نظرا للتذبذب الكبير في الأسعار، إلا أنه يمكن وضع معدلات مردودية مرجعية عند مستويات مختلفة من السعر، فعلى سبيل المثال كان هذا المعدل في الفترة 1986-1989 التي أعقبت الانهيار الكبير للأسعار في حدود 7.8 % ثم صعد في الفترة 1990-1993 بعد تحسن الأسعار إلى 10.6 % .[3]

وواضح أن وجود مثل هذا المعيار، سيغير العلاقات بين المسيرين والمساهمين بشكل جذري، فالضغط سيكون كبيرا على المسيرين، لأن تهديد المساهمين سيكون بسحب الموارد المالية، و بتغيير وجهة استثماراتهم نحو القطاعات الأخرى.

4- الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة

جذب موضوع البيئة اهتمام الاقتصاديين في العقود الأخيرة، وأصبح من المواضيع الجديدة المطروحة بإلحاح في الأدبيات الاقتصادية، خصوصا في علاقته بالتنمية. حيث بدأ التساؤل عن أفضل الصيغ والكيفيات للتوفيق بين مواصلة مجهود التنمية والمحافظة على البيئة.

---

[1] تم الاندماج على مرحلتين ، في البداية اندمجت شركة فينا البلجيكية في طوطال الفرنسية ثم تم استيعاب الشركة الفرنسية الثانية آلف، و قد أصبح الاسم الرسمي للشركة TOTAL فقط ابتداء من عام 2003.

[2] Jean-Philippe CUEILLE et Autres ; « Les principales compagnies pétrolières indépendantes américaines : caractéristiques et résultats», **Revue de l'Energie**, n° 544, février 2003 (Paris : Revue de l'énergie, 2003), pp.93-102.

[3] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

أولا : مسألة المحافظة على البيئة في قطاع المحروقات

عاش الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة على وقع تطور اقتصادي كبير، هو ثمرة لعملية التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد أحدث هذا التطور الاقتصادي تحولات هامة في جميع المجالات والقطاعات. وأصبحت هذه التحولات تفرض على الاقتصاد العالمي ضغوطا وتطرح أمامه تحديات جديدة، لعل أبرزها على الإطلاق هو كيفية التوفيق والجمع بين الاستمرار في عملية التنمية وبين المحافظة على توازن البيئة.

احتدم الجدال حول المسألة ونزل في هذا الإطار إلى ساحة الفكر الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية مفهوم جديد أثار نقاشا واسعا، وهذا المفهوم هو التنمية المستدامة، ويطرح العلاقة بين التنمية والبيئة، ومسألة التضامن والتواصل بين الأجيال. وقد قدّم الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل روبرت سلاو Solow مقاربة مهمة لهذا المفهوم، شرح فيها ضرورة امتثال الأجيال الحاضرة للسلوك الراشد الذي يسمح للأجيال القادمة من بلوغ وتجاوز مستوى رفاه الأجيال الحاضرة. وهذا الهدف يقتضي لتحقيقه الابتعاد عن السياسات الظرفية الانتخابية، وانتهاج سياسات تنمية تستشرف النمو على مراحل بعيدة ومتوسطة المدى، وتتجنب الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية المُفضي إلى الاستنفاذ السريع لهذه الموارد غير المتجددة. كما يقتضي تحقيق هذا الهدف تبني مخططات تنمية تراعي مسألة المحافظة على البيئة.[1]

تصاعد الاهتمام بمسائل التلوث والإفرازات الإشعاعية منذ الثمانينيات شيئا فشيئا، وتنامى الوعي بالمسائل البيئية. وكان من البديهي أن ينصب النقاش على أكثر القطاعات تلويثا للبيئة، وفي مقدمتها قطاع المحروقات. و من هذه اللحظة بدأ البعد البيئي شيئا في أخذ مكانه في السياسات الوطنية والدولية للقطاع، وتشددت القواعد البيئية.

وجريا مع الاتجاه العام لتطور الأحداث، خصوصا بعد توقيع معاهدة ريو ثم بروتوكول كيوتو من بعدها[2]، ينتظر أن تتشدد القواعد البيئية في المستقبل، لأن تلويث البيئة في المستقبل سيكون له ثمن وستكون له سوق،[3] وهو الأمر الذي يستوجب على الدول المنتجة للمحروقات أن تحتاط له من الآن، عبر توفير شروط استغلال وإنتاج مثلى، يكون عندها التأثير على البيئة في أدنى مستوى ممكن.

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p p.15-16.

[2] المعاهدة الخاصة بالحد من الإفرازات الغازية و الاشعاعية و التي تحمل اسم مدينة ريو البرازيلية تم توقيعها عام 1992، أما بروتوكول كيوتو على اسم المدينة اليابانية التي تم فيها توقيع البروتوكول فكان عام 1997، ومازالت تعترض هذا الأخير عقبات كأداء ليس أقلها رفض الولايات المتحدة التوقيع عليه، لأسباب عديدة.أهمها اعتراض الولايات المتحدة على مبدأ توقيع الدول النامية دون إلزامها بتحمل قسط من أعباء تلويث البيئة، وخشية كثير من الدول النامية غير الموقعة أن ينزع منها البروتوكول بعض الامتيازات.

[3] سوق تبادل حقوق الإصدار أو حقوق " التلويث "، و سعر دولي للكربون.

إذن، الخيارات المستقبلية في قطاع المحروقات لابد لها أن تراعي الاهتمامات الجديدة المرتبطة بمسألة البيئة، والتعهدات التي تلتزم بها الدولة في إطار بروتوكول كيوتو الخاص بتخفيف ظاهرة الانحباس الحراري عبر توزيع حصص الانبعاثات المسموح بها من إفرازات غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى لبلوغ الأهداف المسطرة، وعلى سبيل المثال يهدف البروتوكول في الفترة 2008-2012 إلى تخفيض مستوى الانبعاثات بـــ 5.2 % مقارنة بمستوى عام 1990[1].

ومهما تكن الكيفية المعتمدة لتحقيق هذا الهدف (تنظيم و تشريع، جباية، إقامة أسواق حقوق إصدار النفايات)، فإن عدم احترام هذه التعهدات ستترتب عليه كلفة تتحملها الجهة التي ساهمت في إصدار كميات زائدة من هذه الغازات.

ومن هذه الزاوية، يخشى أن تؤدي التعهدات البيئية الجديدة في ظل الشروط التقنية القائمة حاليا إلى إعاقة جهود الاستكشاف والتطوير التي تقوم بها الشركات النفطية من أجل توفير وتطوير وتنويع مصادر الطاقة، فسواء تعلق الأمر باستخراج النفط التقليدي باستعمال طريقة ضخ البخار في المكامن النفطية أو إنتاج البترول الثقيل جدا أو استغلال الصخور الزفتية schistes bitumineux و الرمال أو تحويل الغاز والفحم إلى محروقات سائلة، فإن كل هذه العمليات تتطلب استهلاك ذاتي كبير للطاقة وينجم عنها إفرازات كربونية كبيرة، ومن شأن التشدد في قواعد حماية البيئة وتحميل أعباء تلويثها للمنتجين صرف أنظار هذه الشركات عن استغلال المكامن المكلفة، فضلا عن المصادر الجديدة غير التقليدية التي هي أصلا مكلفة في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية القائمة حاليا.

كما تطرح مسألة البيئة على صناعة التكرير تحديا آخر، هو التكيف مع خصوصية الطلب الجديد، في ضوء التطور الحاصل في تشريعات البلدان المستهلكة الرئيسية، التي أصبحت تفرض مقاييس صارمة على المنتجات النفطية المكررة، وخصوصا على البنزين ووقود الديزل، المسؤولة عن 28 % من إفرازات ثاني أكسيد الكربون في الجو،[2] وهو "أمر يحتاج بالتأكيد إلى استثمارات كبيرة للقيام بالتعديلات اللازمة في معامل التكرير القائمة حاليا حتى تفي بالغرض المطلوب".[3]

وعلى سبيل المثال عَهِدَت اللجنة الأوروبية إلى لجنة خاصة بمهمة إنجاز دراستين Auto Oil I و Auto Oil II، لتقييم العواقب المحتملة لتشريع يحد من التلوث الصادر عن وقود السيارات، وبناء على نتائج الدراستين قامت اللجنة عام 1998 بإصدار التوجيهتين Directives رقم 98/70/CE

[1] Sandrine MATHY, « Comment intégrer les pays en développement dans les politiques climatiques fondées sur un système de quotas d'émissions », **Revue Tiers Monde**, N° 177, Janvier-mars 2004 (Paris : l'Institut d'Etude du Développement Economique et Social, 2004), p.85.
[2] Chemseddine CHITOUR, **Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030** (Alger : OPU, 2003), p.146.
[3] Paul HORSNELL, **Mediterranean Basin in the World Petroleum Market** (Oxford : Oxford University Press, 2000), p.44.

و 98/69/CE .[1]حددت التوجيهة الأولى المواصفات النوعية المطلوبة في نوعي الوقود ووضعت جدولا زمنيا لذلك، ودخلت حيز التطبيق في أول يناير 2000، وفتحت التوجيهة الثانية المجال لتقديم اقتراحات، وكان مفترضا أن يبدأ بها العمل بداية من عام 2005.

الجدول رقم 12 : خلاصة التشريع الأوروبي الخاص بالحد من التلوث الناجم عن وقود السيارات.

التعيين	الوحدة (الحد الأقصى)	قبل يناير 2000	بعد يناير 2000	في أفق 2005
البنزين				
الكبريت Soufre	Ppm en masse (max)	500	150	50
البنزان Benzene	% en volume (max)	5	1	لم تتحدد بعد
المريّحات Aromatiques	% en volume (max)	-	42	35
خيوط Oléfines	% en volume (max)	-	18	لم تتحدد بعد
الرصاص Plomb		يُستعمل النوعان	بدون رصاص	بدون الرصاص
الغازوال (وقود الديزل)				
الكبريت Soufre	Ppm en masse (max)	500	350	50
Polyaromatiques	% en masse (max)	-	11	لم تتحدد بعد

Source : Site internet www.unctad.org

ثانيا: الخيارات البيئية الجديدة وتحديات البحث العلمي

في هذا الباب يقف من جديد التقدم التكنولوجي كمعطى حاسم في المعادلة، فالاستمرار والتوسع في استغلال المصادر التقليدية وغير التقليدية يتوقف بدرجة كبيرة على التطور التقني وعلى ما تصل إليه الأبحاث في هذا المجال، و نخص بالذكر في هذا الإطار مسألة التحكم في احتجاز Séquestration الكربون في المكامن غير المستعملة أو بين طبقات الملح أو في الأعماق البحرية.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت برنامج أبحاث علميا طموحا حول هذه المسألة بالذات يهدف إلى إنزال تكلفة العملية إلى حدود 10 دولار للطن من الكربون المحجوز في أفق 2015.[1]

[1] Directives 98/70/CE et 98/69/CE.

خلاصة القول: إذا كانت الصناعة النفطية قد نجحت في رفع التحدي التقني لاستغلال أنواع النفط غير التقليدية، و في توسيع قاعدة المصادر القابلة للاستغلال، و نجحت بفضل التقدم التقني دائما في بلوغ المرحلة التي يمكن فيها استغلال النفط بشروط اقتصادية مقبولة، فإن التحدي الكبير الذي يبقى مطروحا في العقود القادمة ويستدعي رفعه هو القيام باستغلال النفط بالشروط البيئية التي وضعتها معاهدة كيوتو.

5- الانفتاح التجاري

يعيش قطاع المبادلات التجارية الدولية منذ سقوط المعسكر الاشتراكي تحت وقع تحول كبير يتميز باتجاه واضح نحو الانفتاح التجاري في كل بلدان العالم تقريبا، وهذا التحول فرضته الشروط الجديدة في المحيط التجاري الدولي. وقد تسارعت وتيرة الانفتاح التجاري بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

إن بحث ظاهرة الانفتاح التجاري في المحيط التجاري الدولي الجديد تقتضي في البداية على الأقل إلقاء نظرة على تطور هذا المحيط قبل بروز ظاهرة العولمة، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين : مرحلة الدورات الأولى للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية السابقة لدورة الأورغواي، وهذه الدورات لم تتعرض إطلاقا لمسائل قطاع المحروقات، وكان تركيز المفاوضات منصبا فيها على تجارة السلع، ومرحلة دورة الأورغواي وما بعدها التي توسع فيها مجال المفاوضات إلى قطاع الخدمات، وطرحت فيها لأول مرة قضايا لها علاقة بقطاع المحروقات.

أولا- تحولات البيئة التجارية الدولية قبل جولة الأورغواي

من المعلوم أن البلدان الصناعية الكبرى قد شرعت في مسيرة الانفتاح التجاري مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[2]، وذلك بعد أن خَبَرَت ما جلبته السياسات التجارية الحمائية التي ازدهرت في فترة ما بين الحربين من مضار اقتصادية كبيرة وما ترتب عنها من نتائج سياسية وخيمة.

عند اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ يتبلور لدى بعض القوى الصناعية الكبرى الاقتناع بجدوى الانفتاح التجاري وضرورة إلغاء جميع أشكال الحواجز التي تعيق نمو التجارة الدولية. غير أن نتائج الحرب وانقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما ليبرالي والآخر اشتراكي كان يحول دون تحقيق هذا الهدف بشكل كامل. إذ ظلت الدول المنطوية تحت لواء المعسكر الاشتراكي

---

[1] Denis BABUSIAUX, « progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production », **Liaison Energie-francophonie**, N°52, 3e trimestre 2001(Québec: IEPF, 2001), p.25.

[2] بداية الجولة الأولى لمفاوضات الغات كانت في عام 1947.

تتمنع كلية على تبني المنهج الليبرالي، وحتى الدول التي سلكت النهج الليبرالي لم تكن جميعها متهيئة ومقتنعة بشكل كافٍ بالتحرير الكامل لتجارتها الخارجية. وكثيرا ما كانت تلجأ إلى ابتداع أساليبَ جديدةٍ للحماية، لتعويض الأسلوب التقليدي، كأن تستعمل على سبيل المثال معايير الجودة بدلا عن التعريفة الجمركية ونظام الحصص. ورغم ذلك، فإن جهود التحرير التجاري المبذولة منذ الجولات الأولى للمفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وإلى غاية الدورة التي تم فيها تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، قد نجحت في تحقيق تقدم ملموس، وعلى سبيل المثال فقد قدر حجم التجارة الدولية غداة تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995 ما نسبته 1580 % من حجم التجارة في عام 1970.[1]

ثانيا - تحولات البيئة التجارية الدولية منذ جولة الأورغواي

كان تأثير العولمة منذ بداية ظهورها [2]على قطاع التجارة الدولية كبيرا إلى الحد الذي أنتج انقلابا حقيقيا في هذا القطاع، حيث زاد حجم التجارة الدولية بشكل كبير، ثم جاء تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بعد ذلك في ختام جولة الأورغواي،[3] ليعطي لهذا الاتجاه دفعا أكبر، حيث أصبحت المنظمة فاعلا أساسيا في الساحة التجارية الدولية ودورها محوريا في صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وفي صنع السياسات التجارية في العالم، عبر إلزام البلدان الأعضاء بتكييف تشريعاتها الوطنية مع مقتضيات مبادئ المنظمة وإلزامها بضرورة التقيد بمجموع الاتفاقيات والبرتوكولات العامة التي توصلت إليها جولات المفاوضات العديدة التي جرت في إطار الغات (الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) GATT، والتي بلغ عددها حتى تاريخ إنشاء المنظمة ثمان وعشرين اتفاقية[4]، من بينها الاتفاقية المُنشِئة للمنظمة. وقد وضعت هذه الاتفاقيات القواعد والمبادئ التي تحكم المبادلات التجارية الدولية، كما حددت إطار وترتيبات الجولات القادمة من المفاوضات.

وقد كان هدف هذه الاتفاقيات جميعها هو الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية عبر رفع الحواجز التي تعيق تدفق السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء، من خلال إلغاء القيود الكمية عند التصدير والاستيراد وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية تدريجيا إلى مستويات لا تعيق التبادل التجاري الدولي، ومن خلال منع الأشكال الأخرى للنظام الحمائي وللمنافسة غير المشروعة كسياسة الإغراق مثلا، وضبط أشكال الدعم والمعونات وتقنين أشكال الحماية المسموح بها وتيسير

---

[1] Jean-Pierre PAULET, **La mondialisation** (Paris : Armand colin, 1998), P.34.

[2] يمكن التأريخ لبداية ظاهرة العولمة من بداية انهيار المعسكر الاشتراكي و تراجع أهمية المنظومة الفكرية الاشتراكية و تحول جل البلدان إلى تبني منظومة الأفكار الليبرالية مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات.

[3] استمرت جولة الأورغواي من سنة 1986 إلى غاية 1994، و تم في ختام الجولة التوقيع في مراكش على اتفاقية إنشاء المنظمة.

[4] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** (عمّان : دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ص.136.

الإجراءات الإدارية، ما يسمح في المحصلة بقيام نظام اقتصادي وتجاري يسود فيه التبادل الحر وتحكمه المنافسة النزيهة.

ويبين حجم المبادلات التجارية ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام الاتجاه الواضح نحو الانفتاح التجاري، فحجم الصادرات العالمية الذي كان يقدر في عام 1967 بـــ 210 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 9 % من الناتج الداخلي الخام العالمي لتلك السنة، وصل في نهاية عام 1997 إلى حوالي 5300 مليار دولار وقفزت درجة تمثيل هذه الصادرات في الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 18 %.[1]

هذه المعطيات تعكس بجلاء المدى الذي بلغه الانفتاح التجاري في العالم، فحجم التجارة العالمية تضاعف في مدة قياسية لا تزيد عن ثلاثين سنة فقط بـــ 25 مرة، كما أن نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج الداخلي الخام زادت بضعفين كاملين في نفس الفترة، ما يعني ارتفاع نسبة الناتج الداخلي الخام الموجه للأسواق الخارجية.

وقد تواصل هذا الاتجاه نحو الانفتاح التجاري في السنوات الموالية، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الصادرات العالمية في نهاية عام 2004 حوالي 10980 مليار دولار،ما يعني أن حجم هذه التجارة قد تضاعف مرتين في مدة سبعة سنوات فقط، قياسا إلى المستوى المسجل في نهاية عام 1997. [2]

في الوقت الحالي، وبعد أزيد من عشر سنوات عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق محتوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة والتوقيع على عدد من الاتفاقيات الجديدة، بدأت القواعد والمبادئ التي وضعتها المنظمة تسود في الساحة التجارية الدولية، وبدأ يتكون ما يشبه فلسفة خاصة بالمنظمة العالمية للتجارة يرى في ازدهار التجارة الدولية العامل الأساسي للنمو،[3] وبدأت تتأكد القناعة باستحالة البقاء خارج إطار المنظمة، وهو الأمر الذي ساعد على إنضاج فكرة الانضمام لدى البلدان التي كانت من قبل مترددة في هذه المسألة لأسباب مختلفة، فشرعت معظمها في مفاوضات الانضمام، واستكمل عدد منها الإجراءات المطلوبة لذلك، في وقت لا يزال عدد آخر في طور المفاوضات.

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.7.
[2] OMC, **Rapport sur le commerce mondial 2005**, P.06.
[3] Jean-Pierre PAULET, Op.cit., p.32.

خاتمة الفصل :

الخلاصة التي يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل هي أن الاقتصاد العالمي يسير منذ عقدين من الزمن على الأقل بخطى متسارعة نحو المزيد من الانفتاح التجاري والمنافسة والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي، وأن هناك وعيّا متناميا واهتماما متزايدا على المستوى العالمي بمسألة المحافظة على البيئة واتجاه شديد نحو تضمين هذا البُعد في السياسات الوطنية والدولية، وأن كل هذه الظواهر أصبح لها تأثير واضح على قطاع المحروقات.

لكن، هذه الحقائق الثابتة التي يؤكدها جل الباحثين والاقتصاديين، والتي من غير الممكن الآن بأي حال من الأحوال أن يغفل عنها من يقوم بوضع سياسة القطاع، يجب أن لا تحجب بدورها بعض التحفظات التي أبداها اقتصاديون آخرون، عند تحليلهم لهذه الظواهر الاقتصادية، والتي يمكن أن يؤكد المستقبل صحة تحليلاتهم. ومن هذه التحفظات ما أورده أنطوان أيوب مثلا، من أن ظاهرة العولمة ليست بمنظور التاريخ ظاهرة جديدة بالكامل، وقد وصفها بقوله : " ما العولمة إلاّ الثوب الجديد للنظرية والممارسة القديمة للتبادل الحر، وما كلمة العولمة سوى التسمية الجديدة للمفهوم القديم التبادل الحر".[1] واستنتج أن الظاهرة الحالية لن تكون دائمة لأن التجربة السابقة للاقتصاد العالمي تشهد على حدوث مثل هذه الظواهر، فقد سبق للاقتصاد العالمي وأن شهد موجة من العولمة المالية مثلا في كل النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع تطبيق نظام الذهب، واستمرت تلك الظاهرة حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ثم تعطلت تلك الحركة وساد بعدها اتجاه عام نحو الانكفاء على الذات، وتقلص التبادل الدولي بشكل كبير فيما بين الحربين، قبل أن تبدأ موجة جديدة من التدويل بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد سبق إلى طرح هذه الفكرة قبل أنطوان أيوب المفكر الاقتصادي شامبيتر Schumpeter من خلال نظريته المعروفة باسم " نظرية الديناميكية العظمى" (Théorie de la dynamique grandiose)، والتي صاغها في ضوء تجربة تطور الاقتصاد العالمي التي تراوحت بين الانفتاح أحيانا والانكفاء على الذات أحيانا أخرى، وحاولت النظرية تفسير هذه الظاهرة، وشرحت أن العولمة بما تعنيه من انفتاح تجاري وعولمة مالية وتحرير اقتصادي للنشاط وغيره، ليست ظاهرة دائمة وإنما تخضع لدورات طويلة متعاقبة لا يمكن توقع أوقات حدوثها مسبقا، وربط شامبيتر دورات هذه العولمة بدورات الاقتصاد الحقيقي أو بالصدمات الجيو-سياسية كالحروب أو بالثورات التكنولوجية، وانتهى إلى الافتراض فيما يخص دورة العولمة الحالية التي يحدد بدايتها من حوالي

---

[1] Antoine AYOUB, «qu’est que la mondialisation», **Liaison Energie Francophonie**, N° 50, 1[er] Trimestre 2001(Québec : Institut de l’énergie et de l’environnement de la francophonie, 2001), pp.5-10.
« La globalisation ne serait rien d’autre que le nouvel habillage de la vieille théorie et pratique du libre échange ».

30 سنة أن تستمر لحوالي 20 سنة أخرى، ويؤكد أنه بعد هذه الفترة لا يمكن التكهن بإمكانية استمرارها لأنه لا يستبعد حصول حروب في المستقبل أو حدوث ثورات تكنولوجية كبيرة غير متوقعة. وقد وافقه في هذه النظرية جل المنظرين الاقتصاديين مع إبداء البعض منهم شيئا من التحفظ على جوانب منها، إذ يرى كريستيان دي بواسيو[1] مثلا عند تحليله للنظرية أن بها قصورا، من حيث أنها تغفل أن بعض مظاهر العولمة الحالية أصبحت مظاهر نهائية ثابتة لا يمكن أن تزول في المستقبل، ويشير هنا بالخصوص إلى البعد التكنولوجي.[2]

أهمية فكرة أيوب ونظرية شامبيتر للمحلل الاقتصادي الذي يحاول استشراف آفاق تطور قطاع المحروقات، هي في جعله يتعامل بحذر مع بعض القراءات والتحليلات المفرطة سواء في التفاؤل أو التشاؤم بخصوص مستقبل الاقتصاد العالمي ومستقبل قطاع المحروقات، فإن كان الاتجاه العام حاليا هو المزيد من الانفتاح، على الأقل لمدة 20 سنة أخرى كما يفترض شامبيتر، فإنه من المفيد للمحلل الاقتصادي أن يضع نصب عينه احتمال حدوث تغييرات كبيرة غير متوقعة في المستقبل، حتى و إن كان هذا الاحتمال ضعيف جدا.

في الختام، وبعد أن الانتهاء في هذا الفصل الأول من تحليل الجوانب التاريخية لتطور قطاع المحروقات وأبرز الاتجاهات الاقتصادية الجديدة في المحيط الدولي العام المؤثرة في القطاع. سيتم في الفصل الثاني الانتقال إلى بحث أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية على المستوى الدولي داخل القطاع ذاته.

[1] اقتصادي فرنسي مشهور، قدم إسهامات فكرية كبيرة في حقل الدراسات الاقتصادية و خصوصا في الجوانب المالية، يرأس حاليا مجلس التحليل الاقتصادي التابع للحكومة الفرنسية.

[2] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.07.

الفصل الثاني :
التحولات الاقتصادية والتقنية
لقطاع المحروقات في العالم

مقدمة الفصل :

شهد قطاع المحروقات منذ السبعينيات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية و التكنولوجية. وقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية، ومنها أيضا السياسية والجيو-استراتيجية، لأن قطاع المحروقات هو القطاع الخاضع بامتياز لتأثير هذا النوع الأخير من المتغيرات، أكثر من كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو ما تم التحقق منه في الفصل الأول عند دراسة الخلفية التاريخية للقطاع والفاعلين الأساسيين في الأسواق.

في هذا الفصل، وباستخدام المقاربة التحليلية سيتم دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، بهدف تحليل الاتجاه العام لتطور قطاع المحروقات في العالم واستشراف تطوره في المستقبل.

ولهذا الغرض، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا، المتغيرات في أسواق المحروقات، أي العرض والطلب والأسعار.

ثانيا، المتغيرات في مجال صناعة المحروقات، أي متغيرات الاحتياطي والإنتاج والاستثمار.

ثالثا : المتغيرات في المجال التكنولوجي.

وبناء على ما سبق، كانت الضرورة تقتضي تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول كل مبحث التغيرات الناشئة عن تطور متغيرات كل نوع من الأنواع الثلاثة، وتأثير هذه التغيرات، فيتناول المبحث الأول التغيرات في أسواق المحروقات، والمبحث الثاني التغيرات في صناعة المحروقات، و المبحث الثالث التغيرات التكنولوجية.

المبحث الأول: التغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية للمحروقات وانعكاساتها

يستحسن في البداية، وقبل بحث تغيرات أسواق المحروقات في العالم، تحديد مكانة كل من البترول والغاز في ميزان الطاقة العالمي وأهميتهما النسبية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، لما لجميع هذه المصادر من ارتباط وثيق فيما بينها.

1- الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المختلفة

تعتبر مصادر الطاقة المختلفة الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولا يمكن تصور قيام حياة اقتصادية حديثة في غياب هذه المصادر، وعليه فقد كان لها دائما أهمية كبيرة سواء في التجارة الدولية أو في السياسات الاقتصادية الدولية.

وللبترول في هذه المقام خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر طاقة في كل القطاعات الاقتصادية، ويستعمل أيضا في القطاع الصناعي كمادة أولية لصناعة منتجات كثيرة.

وقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في أهمية البترول:" إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ، هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كُلِها على مادةٍ أوليّة واحدة هي البترول"[1].

أولا : الطلب على الطاقة الأولية في العالم.

يكشف تمثيل مصادر الطاقة المختلفة في الهيكل العام لميزانية الطاقة الكلية، و تطور الطلب على كل مصدر من هذه المصادر على حدة، الأهمية النسبية لكل مصدر. وعليه، يُلاحظ من خلال تطور أحجام الطلب على هذه المصادر أن البترول يبقى هو المصدر الأول للطاقة، رغم تراجع أهميته النسبية، حيث قُدّر مثلا حجم الطلب العالمي عليه في عام 2000 بـــ 3604 مليون طن معادل بترول،[2]أي ما يمثل نسبة 39 % من ميزانية الطاقة الكلية. بعد أن كان هذا الحجم في حدود 2450 م.ط.م.ب في عام 1971 و بنسبة تمثيل في الميزانية تقدر بـــ 49 %.

ثم يأتي الفحم في المرتبة الثانية بعد البترول، وقد حافظ تقريبا على نسبة مساهمته في الميزانية الكلية، إذ مثل الطلب عليه حوالي ربع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بحجم في حدود 2355 م.ط.م.ب في عام 2000، ولم يتطور الطلب على الفحم كثيرا لاعتبار له علاقة بطبيعة المصدر في حد ذاته، فهو ملوث للبيئة بامتياز.

ويأتي بعد ذلك في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي، وما يلاحظ على هذا الأخير هو أن مساهمته في ميزانية الطاقة كانت تنمو بصورة متدرجة من سنة لأخرى، و أن أهمية استعماله قد ازدادت كثيرا في السنوات الأخيرة. وهنا تلعب خصوصيته كمصدر طاقة نظيف دورا كبيرا في ذلك، فقد تضاعف الطلب عليه في الفترة الممتدة بين عامي 1971 و2000، وانتقل من حجم طلب قدر بـــ 895 م.ط.م.ب في عام 1971 إلى حجم طلب قدّر بـــ 2085 م.ط.م.ب في عام 2000.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية الخارجية للغاز لم يتجاوز نسبة 2 % من حجم الإنتاج العالمي في بداية السبعينيات، وذلك بسبب صعوبة نقله، اذ كان من العسير نقل الغاز سواء في صورته الغازية أو السائلة على مسافات طويلة.

[1] حامد ربيع، **التعاون العربي و السياسة البترولية** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1971)، ص.288.

[2] وحدة قياس مشتركة تستعمل للجمع بين مصادر الطاقة المختلفة.التي يستعمل وحدات قياس مختلفة، فمثلا البترول يستعمل الطن أو البرميل و يستعمل الغاز الطبيعي المتر المكعب أو القدم المكعب.

الجدول رقم 13 : الطلب على مصادر الطاقة الأولية.

و: م ط م ب(مليون طن معادل بترول)

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو السنوي % 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
البترول	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	2794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753	703	0.1
الطاقة المائية	104	228	274	366	1.6
الطاقات الأخرى	73	233	336	618	3.3
المجموع	4999	9179	11132	15267	1.7

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.58.

وتمثل هذه المصادر الثلاثة، وهي كلها مصادر حفرية Fossile غير متجددة نسبة قريبة من 90 % من الطلب العالمي الكلي، في وقت تبقى فيه مساهمة مصادر الطاقة الأخرى البديلة متواضعة ومحدودة، إذ لا تتجاوز نسبة 10 % إلا بقليل.

ورغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزانية الطاقة الكلية، إلا أن جل السيناريوهات المستقبلية[1] تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن تتغير بشكل محسوس في المدى المنظور. كما لا ترتقب هذه السيناريوهات زيادة معتبرة في الطلب على مصادر الطاقة البديلة، وذلك لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ما له علاقة بكلفة استعمال هذه المصادر والمخاطر التي ينطوي عليها استعمال البعض الآخر كالطاقة النووية.

كان يُقدَر أن الظروف التي أعقبت الصدمة البترولية الأولى لعام 1973، ستكون مناسبة لتخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة وخصوصا نحو الطاقة النووية، غير أن تلك الآمال اصطدمت بتصاعد حدة احتجاجات أنصار البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الاحتجاجات التي أفضت إلى تعطيل مشاريع بناء المحطات النووية، ودفعت الولايات المتحدة في النهاية إلى مراجعة مخططاتها للاعتماد على هذا المصدر كمصدر طاقة رئيسي.[2]

[1] و من بينها سيناريو الوكالة الدولية للطاقة على وجه الخصوص لأنه يمثل وجهة نظر البلدان المستهلكة الرئيسية.

[2] كان من نتائج هذه الاحتجاجات إصدار الولايات المتحدة قانون الهواء النظيف Clean Air Act و إنشاء وكالة حماية البيئة Environment Protection Agency (EPA).

انتشار الاحتجاجات ضد استعمال الطاقة النووية بعد ذلك خارج الولايات المتحدة، أدى إلى قلب الأوضاع رأسا على عقب، في صناعة الكهرباء، إنتاجًا وبناءً. ودفع جل البلدان الصناعية إلى مراجعة مخططات تطوير هذه الصناعة، وهي التي كان يعوّل أن تكون فيها الطاقة النووية البديل الأساسي للمصدرين التقليديين، الفحم والبترول، في توليد الكهرباء، وبالتالي في تغيير معادلة الطلب تغييرا جذريا.

ومازالت هذه الشروط قائمة إلى الآن، بل ومرشحة للتشدد أكثر في المستقبل. وعليه فإن التوقعات المحتملة لا تبشر بتطور جدّي في استعمال مصادر الطاقة البديلة.

ثانيا : الاستهلاك النهائي للطاقة في العالم

إن مصادر الطاقة لا تطلب لذاتها، وإنما يكون الطلب عليها بهدف استعمالها في توفير خدمات لا يمكن الحصول عليها إلا باستهلاك كميات من الطاقة، أي أن الطلب عليها بتعبير الاقتصاديين "طلب مشتق".[1]

وعليه، فإن تعيين هذه الخدمات ومعرفة محددات الطلب عليها يساعد على استقراء الواقع الحالي والمستقبلي لاستهلاك مختلف مصادر الطاقة وفي مختلف القطاعات، خاصة وأن بعضا من هذه الخدمات في الوقت الراهن لا يمكن تلبيتها إلا عبر مصدر واحد، كما هو الشأن بالنسبة لخدمات النقل التي تعتمد بشكل كلي تقريبا على المنتجات النفطية، والبعض الآخر من الخدمات تشترك مصادر عديدة في تلبيته، كما هو الشأن بالنسبة للكهرباء التي يمكن توليدها كطاقة ثانوية مشتقة من البترول أو الفحم أو الغاز الطبيعي،[2]ما يجعل هذه المصادر مكملة وبديلة لبعضها البعض.

هذه الخدمات هي كما يلي[3] :

- النقل أو الحركية Mobility (الوقود المستعمل في جميع أشكال النقل).
- الاستعمالات القارّة Stationary Uses (الوقود المستعمل من أجل التدفئة في المنازل والمحال التجارية والوقود المستعمل في العمليات الصناعية، ....الخ).
- الاستعمالات الكهربائية (الاستهلاك النهائي للكهرباء في قطاعات السكن والخدمات والصناعة و القطاعات الأخرى).
- استعمال الوقود كمدخلات في محطات توليد الطاقة الكهربائية.

---

[1] International Energy Agency, **World Energy Outlook 2002**, P.64. « Energy is consumed in order to provide various services. Demand for energy is, in economists' parlance, a "derived demand" ».

[2] من الأمور المتعارف عليها في ميدان الطاقة اعتبار الكهرباء التي يكون مصدرها الطاقة النووية طاقة أولية و ليست ثانوية.

[3] International Energy Agency, Op.cit, p.64.

يكشف تحليل استهلاك الطاقة في صورتها النهائية وفق المصدر، أن الطلب على خدمات النقل وخدمات الكهرباء مرتبط بشكل وثيق بنمو الناتج الداخلي الخام. ويتأكد هذا الأمر بمراجعة تطور الاستهلاك في الفترة 1971-2000، حيث زاد استهلاك الطاقة من أجل الحصول على خدمة الكهرباء بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام. في حين كان معدل نمو استهلاك الطاقة من أجل الحصول على خدمات النقل قريب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

أما معدل استهلاك الوقود في محطات توليد الطاقة الكهربائية، فإنه ينمو طردا مع نمو معدل استهلاك الكهرباء، وإن أصبح ذلك الآن بمعدل أقل، بفعل التحسينات التكنولوجية التي سمحت بتخفيض معدل الخسائر الحرارية سواء أثناء النقل أوفي المحطات، خصوصا بعد انتشار المحطات العاملة بطريقة الدورة المزدوجة Combined-Cycle Gas Turbunes Plants.

خلافا للأنواع الثلاثة السابقة، فإن الاستعمالات القارّة في القطاع المنزلي وقطاع الصناعة، هي أقل ارتباطا بنمو الناتج الداخلي الخام، وقد بقي مستواها مستقرا تقريبا منذ أكثر من عشرين سنة، وهي مرشحة للانخفاض أكثر لسببين: أولهما بلوغ القطاع المنزلي في البلدان الصناعية درجة التشبع، وثانيهما تراجع مساهمة الصناعات الثقيلة المعروفة بالاستهلاك الكبير للطاقة في الناتج الداخلي الخام العالمي.[1]

2 - التغيرات الاقتصادية الرئيسية في سوق النفط العالمية

إن للبترول خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد بين المصادر المختلفة الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، و يستعمل أيضا كمادة أولية في القطاع الصناعي تدخل في صناعة الكثير من المنتجات، وفي أهميته قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر :" إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كُلِها على مادةٍ أوليّة واحدة هي البترول"[2].

أولا : الطلب العالمي على النفط

المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط هو مستوى أداء الاقتصاد العالمي في كل القطاعات، فكلما تحسن هذا الأداء زاد الطلب على البترول والعكس صحيح.

أ- العلاقة بين الطلب و النمو الاقتصادي.

أكدت تجربة الاقتصاد العالمي الطويلة الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو استهلاك البترول، والتغير الطردي بين هذين المتغيرين. وعلى سبيل المثال فإن مراجعة تطور

[1] International Energy Agency, Op.cit., p.66.

[2] حامد ربيع، المرجع السابق، ص.288.

شكل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو استهلاك البترول منذ منتصف التسعينيات إلى مطلع الألفية الجديدة، يؤكد هذه الحقيقة. فقد تراجعت معدلات الاستهلاك أثناء الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات. ثم ما أن بدأ الاقتصاد العالمي مع مطلع الألفية الجديدة في التعافي من آثار الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه تلك الأزمة، حتى بدأ ظهور البوادر الأولى لانتعاش الطلب على البترول من جديد. وهو ما توضحه المقارنة بين معطيات الجدولين التاليين:

الجدول رقم 14 : معدلات النمو الاقتصادي في العالم للفترة 2000-2004.

%

مجموعات الدول	2000	2001	2002	2003	2004
الدول الصناعية	3.9	1.2	1.6	2.1	3.6
منها الولايات المتحدة	3.7	0.8	1.9	3.0	4.3
و اليابان	2.8	0.4	0.3-	2.5	4.4
وكوريا الجنوبية	8.5	3.8	7.0	3.1	4.6
ومنطقة اليورو	3.5	1.6	0.8	0.5	2.2
الدول النامية	5.7	4.1	4.6	5.0	5.6
منها الصين	8.0	7.5	8.3	9.1	9.0
و الهند	5.4	3.9	5.0	7.2	6.4
و ماليزيا	8.9	0.3	4.1	5.3	6.5
الدول الصاعدة أو المتحولة	9.1	6.4	5.4	7.8	8.0
منها روسيا	10.0	5.1	4.7	7.3	7.3
وبلدان وسط وشرق أوروبا	4.9	0.2	4.4	4.5	5.5
إجمالي العالم	4.8	2.4	3.0	3.9	5.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.62.

إذن، وكما هو واضح من الجدول، فقد تحسن أداء اقتصاديات جميع الدول سواء الصناعية أو المتحولة أو النامية، وخصوصا أداء الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر قاطرة الاقتصاد العالمي.

وقد انعكس هذا النمو الاقتصادي على استهلاك النفط، حيث ارتفعت معدلات استهلاكه وسجل حجم الطلب العالمي على البترول زيادات سنوية معتبرة، بلغت معدلا قياسيا في 2004 بزيادة قدرها 2.6 مليون برميل يوميا مقارنة بالسنة التي قبلها، وبلغ حجم هذا الطلب في نهاية العام 82.2 مليون ب/ي.

الجدول رقم 15 : الطلب العالمي على النفط الخام وفق المجموعات الدولية.

و: مليون برميل / يوم

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004*
الدول الصناعية	47.9	47.9	48.0	48.7	49.4
الدول النامية	23.9	24.4	25.2	26.2	28.0
الدول الصاعدة أو المتحولة	4.6	4.7	4.5	4.7	4.8
إجمالي العالم	76.4	77.0	77.7	79.6	82.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.65.

*: بيانات تقديرية.

ب - الطلب على البترول والشدّة الطاقوية :

حاولت جل البلدان وخصوصا الصناعية تقليص درجة التبعية للبترول، سواء بجهود اقتصاد الطاقة وخفض الشدة الطاقوية[1] Intensité énergétique، أو بتطوير استعمال مصادر طاقة بديلة في بعض القطاعات التي كانت فيما مضى تعتمد بشكل أساسي على البترول.

الجدول رقم 16 : تطور استهلاك الطاقة الأولية والشدّة الطاقوية حسب الجهات :

الجهة	الاستهلاك م.ط.م.ب		التغيير %	الشدّة 1000$/ط.م.ب		التغيير%
	1971	2001	Tcam	1971	2001	
أوروبا الغربية	1100	1619	1.29	0.24	0.17	1.2 -
أوروبا الشرقية	991	1211	0.67	0.99	0.45	2.6 -
أمريكا الشمالية	1713	2477	1.23	0.43	0.25	1.8 -
أمريكا اللاتينية	259	617	2.97	0.19	0.18	0.2 -
آسيا بما فيها اليابان	1030	3024	3.66	0.35	0.21	1.7 -
افريقيا	190	470	3.07	0.34	0.30	0.5 -
الشرق الأوسط	55	399	6.82	0.38	0.43	0.4 +
أستراليا	60	129	2.58	0.39	0.22	1.9 -
مجموع العالم	5398	9946	2.05	0.37	0.23	1.6 -

Source : Site internet de l'Agence Internationale de l'énergie WWW.IEA.ORG (Enerdata)

هام: التغيرات تم تقديمها على أساس معدل نمو سنوي متوسط (tcam).

لقد أثمرت الجهود المبذولة لاقتصاد الطاقة في تخفيض مساهمة البترول في ميزانية الطاقة العالمية إلى نسبة 36 % في عام 2002، بعد أن كانت تمثل نصف الميزانية تقريبا في 1971. غير

[1] تعرف الشدّة الطاقوية على أنها العلاقة بين كمية الطاقة المستهلكة والناتج الداخلي الخام ويُعبَر عنها بعدد الوحدات الطاقوية المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام مقيمة بعملة معينة عادة ما تكون هي الدولار.

أن الجمود الذي أصاب القطاع الأكثر استهلاكا لهذا المصدر، أي قطاع النقل، رهن كل هذه الجهود وألغى تقريبا كل النجاح النسبي الذي تحقق في العقود الثلاثة الأخيرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعليه، فإن استمرار منحنى النمو الاقتصادي في الصعود في الوقت الراهن معناه استمرار الاتجاه التصاعدي للطلب العالمي على البترول.

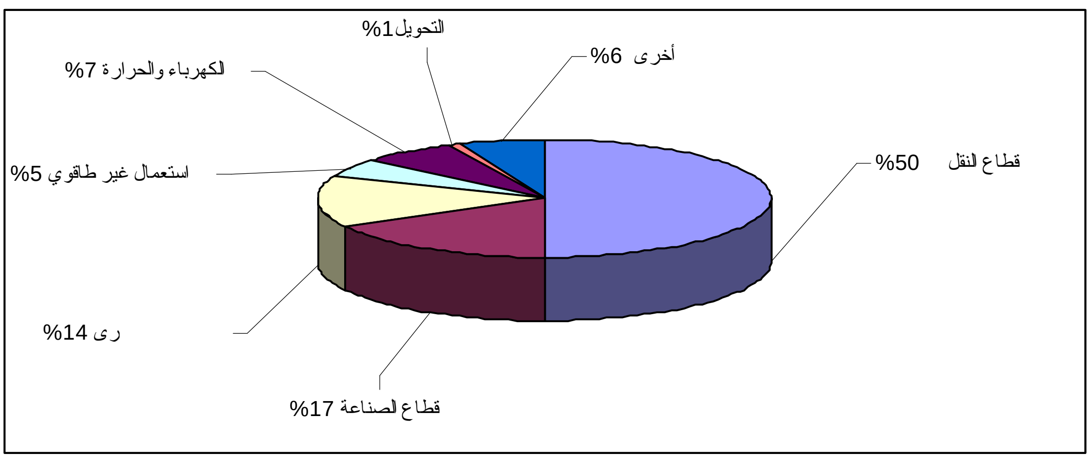
ج- الطلب القطاعي على البترول :

ما زال الطلب على البترول مرهونا بالوضع السائد في قطاع النقل، وذلك رغم النجاح النسبي في كبح نمو استهلاك جل القطاعات وخفض الشدة الطاقوية للنشاط الاقتصادي عموما، الذي تحقق بفضل الجهود المبذولة سواء من جانب الدولة، عن طريق استخدام الأدوات الجبائية والمعونات وتشديد المقاييس التقنية، أومن جانب المؤسسات من خلال تطوير تقنيات الإنتاج.

إن بقاء قطاع النقل مستعصيا على كل الحلول المقترحة لتطوير بدائل للمشتقات البترولية المستخدمة قد أكسب هذا القطاع، أصبحت تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية، وهي اعتماده بشكل يكاد يكون كليا على البترول كمصدر وحيد للطاقة، حيث لا تتجاوز مساهمة المصادر الأخرى في سنة 2002 على سبيل المثال نسبة 2 %.

وقد ترتب على انخفاض اعتماد القطاعات الأخرى على البترول، في مقابل جمود الوضع في قطاع النقل، ارتفاع حصة هذا الأخير في ميزانية الاستهلاك، حيث أصبح استهلاكه يمثل أزيد من 50 % من الاستهلاك الكلي في سنة 2002 المقدر بحوالي 3.5 جيغا طن معادل بترول، بعد أن كان في حدود 42 % سنة 1973.[1]

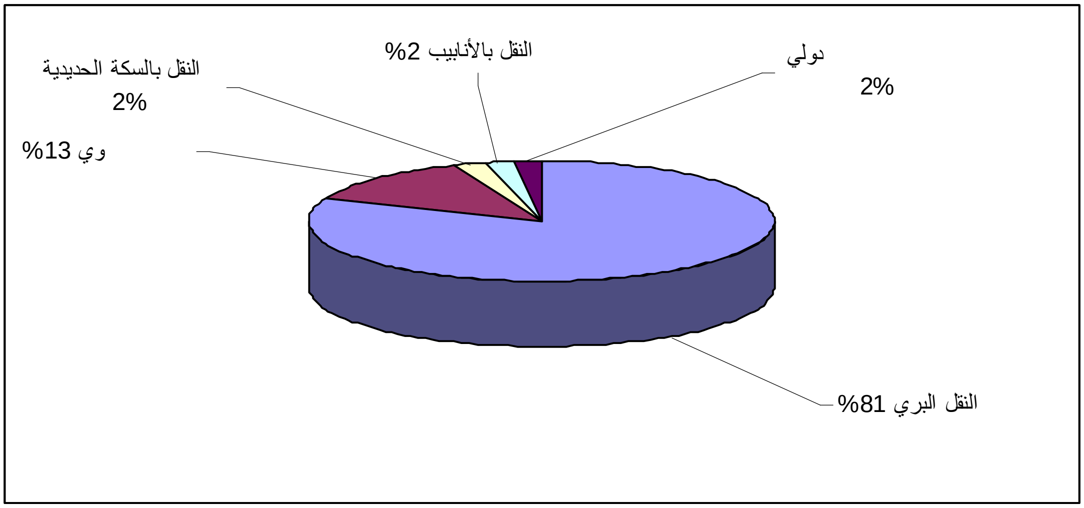
الشكل رقم 01 : توزيع الاستهلاك القطاعي للبترول في سنة 2002.



[1] Georgia PLOUCHART, « La consommation d’énergie dans le secteur du transport », **Panorama 2005** (Paris : Institut Français du Pétrole, 2005), p.1.

ويعزى الجمود في قطاع النقل قياسا إلى القطاعات الأخرى إلى استمرار هيمنة النقل البري الأكثر استهلاكا للمشتقات النفطية على أنماط النقل الأخرى.

الشكل رقم 02 : توزيع استهلاك البترول بين أنماط النقل في سنة 2001.



إن النقل البري يمثل على التوالي 90 % من حركة نقل المسافرين بمعيار مسافر - كلم، و75 % من حركة نقل البضائع بمعيار طن - كلم. وهو ما يفسر أن نسبة تمثيل هذا النمط من النقل في ميزانية الاستهلاك القطاعي في عام 2001 هي 81 %،[1]وتمثيل باقي الأنماط مجتمعة لا يتجاوز 20 %.

ثانيا : العرض العالمي للبترول.

تطور عرض البترول على غرار الطلب العالمي في العقدين الأخيرين بشكل كبير، فقد سجلت الإمدادات النفطية العالمية (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي) في السنوات العشرة الأخيرة (1996-2005) على سبيل المثال ارتفاعا محسوسا، إذ بلغت في نهاية عام 2005 حوالي 84.3 مليون برميل يوميا، بعد أن كانت في حدود 72.1 مليون ب/ي سنة 1996، أي ما يمثل زيادة قدرها 16 %.

يكشف تحليل تطور الإمدادات النفطية الإجمالية للفترة 1996-2005، الزيادة المعتبرة لهذه الإمدادات في فترة قصيرة نسبيا، فقد بلغ حجم الإمدادات الإضافية التي تم عرضها في السوق في عام 2005 مقارنة بمستوى إمدادات عام 1996 حوالي 12.2 مليون ب/ي، وهي كمية تمثل تقريبا نصف إمدادات أوبك في تلك السنة.

[1] Georgia PLOUCHART, Op.cit., p.3.

الجدول رقم 17 : الإمدادات النفطية (النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي) للفترة 1996-2005

و : مليون برميل / يوم

السنوات	الإمدادات			حجم التغيير			نسبة التغيير %		
	دول أوبك	باقي الدول	المجموع	دول أوبك	باقي الدول	المجموع	دول أوبك	باقي الدول	المجموع
1996	28,4	43.7	72.1	-	-	-	-	-	-
1997	29.9	44.5	74.4	1.5	0.8	2.3	5.3	1.8	3.2
1998	30.8	44.7	75.5	0.9	0.2	1.1	3.0	0.4	1.5
1999	29.4	44.8	74.2	1.4 -	0.1	1.3 -	4.5 -	0.2	1.7 -
2000	31.3	45.7	77.0	1.9	0.9	2.8	6.5	2.0	3.8
2001	30.8	46.4	77.2	0.5 -	0.7	0.2	1.6 -	1.5	0.3
2002	28.8	47.9	76.7	2.0 -	1.5	0.5 -	6.5 -	3.2	0.6 -
2003	30.6	48.8	79.4	1.8	0.9	2.7	6.3	1.9	3.5
2004	33.2	49.9	83.1	2.6	1.1	3.7	8.5	2.3	4.7
2005	34.1	50.2	84.3	0.9	0.3	1.2	2.7	0.6	1.4

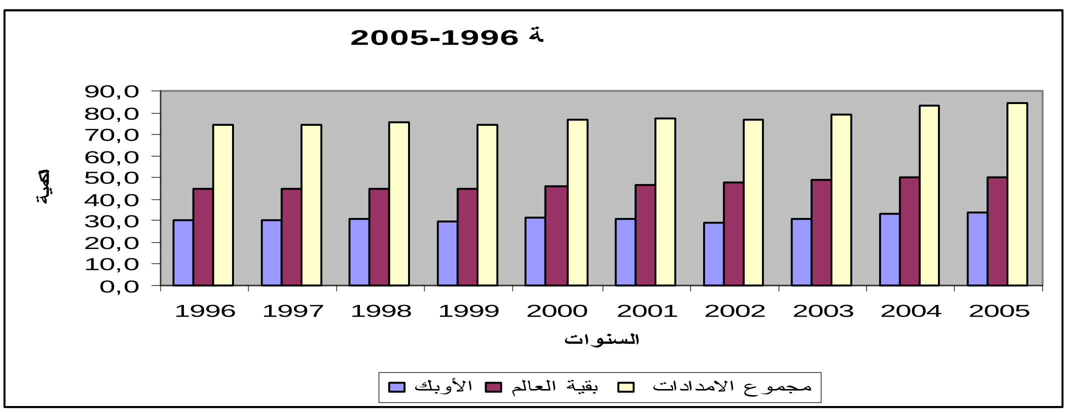
المصدر:1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثلاثون 2003، ص.41.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005، ص.53

وإذا ما تم استثناء سنتي 1999 و2002، اللتين تراجعت فيهما الإمدادات النفطية بأكثر من مليون ب/ي في السنة الأولى وبحوالي نصف مليون ب/ي في السنة الثانية، فإنه على امتداد الفترة المذكورة ارتفع حجم الإمدادات بمعدل سنوي متوسط في حدود 1.3 مليون ب/ي.

الشكل رقم 03 : الإمدادات النفطية (النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي) للفترة 1996-2005.

(الوحدة : مليون برميل / يوم)



أ- إمدادات الدول غير الأعضاء في الأوبك :

إن تحليل العرض من زاوية الجهة التي كانت ترد منها هذه الإمدادات، تسمح بكشف حقيقة هامة، هي أن الدول المنتجة غير الأعضاء في منظمة الأوبك لم تكن تعاني من أي نوع من الإكراه

ولم تخضع لأي التزام عند تصريف إنتاجها النفطي، الأمر الذي شجعها على الإنتاج بطاقتها القصوى، وهو ما يمكن لمسه بوضوح في الجدول، حيث تراوحت إمداداتها النفطية من الخام وسوائل الغاز الطبيعي بين 43.7 مليون برميل يوميا سنة 1996 و 50.2 مليون ب/ي سنة 2005 (بين 38.3 مليون ب/ي و 41.8 مليون ب/ي بالنسبة للبترول الخام وحده)، وهو ما يمثل في المتوسط نسبة 60 % من مجموع الإمدادات، رغم أن الاحتياطات الكبيرة وقدرات الإنتاج الرئيسية تتركز في دول الأوبك أساسا.

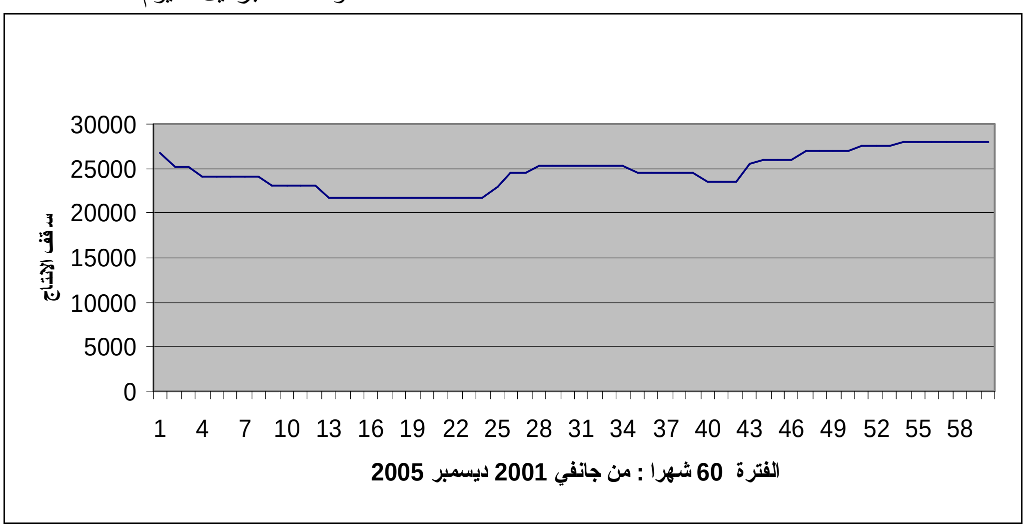
تتأكد هذه الحقيقة أيضا عند قراءة أرقام التغيير السنوية في الإمدادات، حيث تم تسجيل زيادات سنوية في إمدادات الدول المنتجة غير الأعضاء على طول الفترة المذكورة، حتى وإن كانت هذه الزيادات في بعض السنوات بكميات متواضعة لم تتجاوز سقف 100 أو 200 ألف برميل يوميا.

ب - إمدادات دول الأوبك :

اختلف وضع الإمدادات بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك لنفس الفترة الماضية (1996-2005) على وضع الدول غير الأعضاء. فقد شهدت إمدادات دول الأوبك تذبذبا واضحا، حيث كان اتجاهها تصاعديا في بعض السنوات وتنازليا في سنوات أخرى. وعموما، فقد تراوح سقف الإنتاج الذي حددته المنظمة لإمداد السوق بين 28.4 مليون ب/ي سنة 1996 و 34.1 مليون ب/ي سنة 2005.

الشكل رقم 04 : تطور سقف إمدادات أوبك من النفط للفترة 1996-2005.

و : ألف برميل / يوم



إن تفسير تذبذب إمدادات أعضاء الأوبك هو أن هذه البلدان وحدها من تحمل ضغط السوق. ففي كل مرة استدعت الظروف تخفيض العرض، كان التخفيض يمس إنتاجها أولا، حتى و إن كان في تلك الفترة لا يمثل في أحسن الأحوال حوالي 40 % من إجمالي الإنتاج العالمي. في المقابل كانت السوق في كل مرة تحتاج إلى المزيد من الإمدادات، وكانت دول المنظمة أيضا هي من يقدم القسم الأكبر من الزيادة المطلوبة، لامتلاكها طاقة إنتاج غير مستغلة. و هو ما يمكن التحقق منه بصورة أوضح عند متابعة سياسة تحديد حصص إنتاج البترول الخام (من غير سوائل الغاز) التي تنتهجها المنظمة بغرض إرساء الاستقرار في السوق.

ثالثا : تطور الأسعار ودور منظمة الأوبك في استقرار السوق

وضعت أوبك نظاما لتحديد حصص الإنتاج، بغرض استعماله كأداة من أجل إرساء الاستقرار في السوق، حيث يضمن إمداد السوق بالكميات المطلوبة ويحافظ على مستويات أسعار مقبولة لدى المنتجين والمستهلكين على السواء.

تحليل تطور سقف الإنتاج الذي يحدده هذا النظام ومستوى الأسعار منذ الصدمة البترولية المضادة الثانية عام 1998، على سبيل المثال، يكشف من جهة الدور المحوري الذي تلعبه منظمة الأوبك لفرض الاستقرار في السوق، ومن جهة ثانية حجم التكاليف التي تتحملها في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

أفضى غياب التعاون والرؤية المشتركة للقضايا النفطية داخل أوبك في الثمانينيات والتسعينيات، بفعل تضارب المصالح واختلاف السياسات بين البلدان الأعضاء، إلى قيام حالة من عدم الانسجام والاضطراب، مهّدت للانهيار الكبير للأسعار عام 1998، بعد تراجع الطلب العالمي تحت تأثير الأزمة الأسيوية، حيث انخفض سعر البرنت في 10 ديسمبر من ذلك العام إلى 9.5 دولار للبرميل.

كان وقع الصدمة عنيفا على جل الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخليجية التي كانت من أكبر المؤيدين لرفع سقف الإنتاج، و جعل الجميع يستشعر خطورة الوضع. وتحركت أوبك لوقف الانهيار، ووسعت مجال التنسيق والتعاون إلى البلدان المنتجة الرئيسية غير الأعضاء في المنظمة، وتوصلت إلى إبرام اتفاق هام معها في مارس 1999، تحملت بموجبه الدول غير الأعضاء، ولأول مرة، قسما من التخفيض المقرر والمقدر بمليوني برميل يوميا.

ساهم الاتفاق المبرم بين أوبك و الدول غير الأعضاء في عودة الاستقرار إلى السوق، وأخذت الأسعار من جديد في الارتفاع، خصوصا بعد ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة التي ضربت شرق آسيا، وقد شجع ذلك النجاح أوبك على وضع آلية جديدة لضبط الأسعار،

التي عليها أن تتحرك في مجال بين 22 و28 دولار للبرميل، ما دفع مستوى سعر البرنت إلى بلوغ 30 دولار في عام 2000.[1]

لكن مع بداية عام 2001، عادت حالة من الركود الاقتصادي لتعم جميع أنحاء العالم، وتراجع بسببها حجم الطلب العالمي على النفط، وكرد فعل طبيعي لذلك التراجع، انخفضت الأسعار من جديد في ذلك العام انخفاضا حادا.

وسعيا لوقف انخفاض الأسعار وضمان استقرار السوق النفطية لم تجد منظمة الأوبك من وسيلة سوى اللجوء مرة أخرى إلى إجراء تخفيضات متتالية في حصص إنتاج أعضائها، فبادرت في تلك السنة إلى إجراء ثلاث تخفيضات، وكان مجموع هذه التخفيضات حوالي 3.5 مليون ب/ي، في وقت قامت فيه الدول غير الأعضاء برفع إنتاجها بـــنحو 700 ألف برميل، لينخفض مجموع سقف الإنتاج الرسمي لدول المنظمة في نهاية العام إلى 23.2 مليون ب/ي، بعدما كان في بداية العام 26.7 مليون ب/ي، أي ما يمثل نسبة تخفيض بـــ 13.10 %.

وتسببت التخفيضات الثلاثة في خفض مساهمة الأوبك في إجمالي الإمدادات العالمية لعام 2001 مقارنة بحصتها في عام 2000.

الجدول رقم 18 : التخفيضات المقررة في إنتاج الأوبك في عام 2001

و : ألف برميل / يوم

البيان	1 فبراير	1 أفريل	1 سبتمبر	عام 2001
إنتاج المنظمة قبل التخفيض	26701	25201	24201	26701
مقدار التخفيض	1500	1000	1000	3500
نسبة التخفيض	% 5.6	% 3.96	% 4.13	% 13.10
إنتاج المنظمة بعد التخفيض	25201	24201	23201	23201

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثامن والعشرون لعام 2001، ص.130.

بعد عدم نجاح تخفيضات عام 2001 في إعادة التوازن إلى السوق، وانخفاض الأسعار إلى ما دون 18 دولار للبرميل في أواخر 2001. لجأت المنظمة في بداية عام 2002 إلى إجراء تقليص جديد في الإنتاج بـــ 1.5 مليون ب / ي، أي بنسبة 6.5 %، ليصل الإنتاج إلى مستوى 21.7 مليون ب/ ي، و هو أدنى مستوى منذ عشر سنوات، من أجل دعم الأسعار التي تأثرت بالركود الاقتصادي الذي ساد في سنة 2001، و الذي زادته أحداث 11 سبتمبر حدة.

---

[1] Sofiane OUDJIDA, « L'OPEP est-elle de retour », Liaison Energie-francophonie, N°52, 3e trimestre 2001 (Québec : IEEF, 2001), p.28.

وكما كان لهذا التخفيض الجديد دور في التأثير على اتجاه الأسعار في السوق. فإن لتعاون بعض الدول المنتجة غير الأعضاء، من بينها أنجولا وعُمان وروسيا والمكسيك والنرويج دورا في ذلك أيضا. حيث بادرت هذه الدول من جهتها إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 462.5 ألف ب/ي[1]، ما سمح بعودة الاستقرار إلى السوق، وتحركت الأسعار نحو النطاق السعري (22–28 دولار للبرميل) الذي أقرته المنظمة من قبل. وشجع المنظمة في نهاية ذلك العام على رفع سقف الإنتاج من جديد بمقدار 1.3 مليون ب/ي .

تميزت بداية عام 2003 باستمرار ارتفاع الأسعار وتجاوزها النطاق السعري الذي حددته المنظمة (معدل سعر سلة الأوبك 28.2 دولار للبرميل)، وقد كان وراء ذلك عدة عوامل، منها حدوث مجموعة من الاضطرابات المؤثرة على أداء السوق، بدءً بالأزمة في فنزويلا التي تسببت في تذبذب الإمدادات وانخفاضها إلى أدنى مستوى لها، وهو 250 ألف برميل يوميا فقط. ثم حرب العراق التي حجبت القسم الأكبر من الإمدادات العراقية المقدرة قبل الحرب بـــ 2.7 مليون ب/ي، وبعد ذلك الاضطرابات العرقية في نيجيريا التي منعت تصدير كميات معتبرة من النفط النيجيري.

أجبرت هذه المعطيات الجديدة في السوق المنظمة على التدخل[2]وضخ كميات إضافية في حدود 1.5 مليون ب/ي ثم 0.9 مليون ب/ي لتعويض العجز الحاصل و تهدئة المخاوف المتزايدة من انقطاع الإمدادات من منطقة الخليج. ورغم ذلك لم تفلح هذه الزيادات في منع الميل التصاعدي للأسعار التي تجاوزت مستوى 30 دولارا للبرميل بالنسبة لسلة الأوبك. واستمرت الأسعار في مسعاها التصاعدي بوتيرة سريعة جدا في عامي 2004 و2005، وبلغت مستويات قياسية، حيث تخطت الأسعار حاجز 70 دولارا لبرميل نفط غرب تكساس الخفيف خلال التعاملات الالكترونية في سوق نايمكس ليوم 30 أوت 2005.[3]

كان واضحا منذ أن تخطى سعر البترول سقف 70 دولارا للبرميل، أن الوضع قد خرج تقريبا عن نطاق السيطرة. إذ رغم محاولة المنظمة استعمال أقصى طاقاتها من أجل إمداد السوق النفطية والمساهمة في استقرارها. إلا أن المحاولة فشلت في احتواء ذلك الارتفاع المستمر في الأسعار. ما يعني أن الوضعية الجديدة في الأسواق في حاجة إلى معالجة أخرى، و إلى تضافر جهود الجميع سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين. لأن وراء هذا الارتفاع المستمر في الأسعار عوامل أخرى غير أساسيات العرض والطلب كالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط والارتفاع الاستثنائي غير المتوقع في الطلب العالمي خصوصا بالولايات المتحدة والصين وتناقص الاحتياطات وعوامل أخرى ذات طبيعة جيوسياسية.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي التاسع و العشرون لعام 2002**، ص.5.
[2] هذا يحيلنا إلى المفهوم المشهور " الالتجاء في الآخر إلى الأوبك " « *call on OPEC* » .
[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون لعام 2005**، ص.8.

رابعا: آفاق تطور الطلب على البترول

دفع الارتباط الشديد للاقتصاد العالمي بمصادر الطاقة وخصوصا المحروقات عددا من المؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة إلى إعطاء موضوع الطاقة أهمية استثنائية والاجتهاد في وضع سيناريوهات متوسطة وطويلة المدى لتطور الاستهلاك. ومن بين هذه الهيئات الوكالة الدولية للطاقة، التي أنجزت دراسة [1]عن تطور الطلب في المستقبل. وقد حرصت في دراستها على أن لا تكون في شكل توقعات مستقبلية مبنية على معطيات آنية ومجردة من الماضي، بل عملية استشراف للمستقبل قائمة على مبدأ تعميم اتجاهات الأسواق في الثلاثين سنة الأخيرة. وقد قامت الدراسة على ثلاثة فرضيات أساسية هي:

- اعتماد تقديرات الأمم المتحدة للنمو السكاني في العالم، أي معدل زيادة سكانية في حدود 1 % سنويا إلى غاية سنة 2030، و ميل أكبر لتركز السكان بالبلدان النامية في المستقبل، حيث يتوقع أن تصل النسبة إلى حدود 81 % في عام 2030.
- معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط في العالم في حدود 3 %.
- اعتماد متوسط السعر المسجل في الفترة 1986-2001، والذي كان في حدود 21 دولار للبرميل كسعر مرجعي للنفط للفترة الأولى من الدراسة حتى عام 2010، ثم يتطور هذا السعر تدريجيا حتى يصل إلى مستوى سعر 29 دولار في سنة 2030.

وقد خلصت الدراسة بخصوص البترول أن الطلب عليه سيشهد ارتفاعا كبيرا في العقود القادمة استجابة للاحتياجات الجديدة، حيث يتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك المقدر بـــ 75 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى حدود 89 مليون برميل يوميا في سنة 2010 و إلى حوالي 120 مليون ب/ي في سنة 2030.

وتتوقع الدراسة أن تتركز الزيادة الكبيرة للطلب في البلدان النامية بنسبة في حدود 62 %، وخصوصا الصين (20 % وحدها) بسبب ارتفاع معدلات نموها، وكذا بسبب نمو حظيرة السيارات فيها، وعلى سبيل المثال تضاعف إنتاج الصين من السيارات 9 مرات كاملة في أقل من عشرة سنوات وبلغ في نهاية عام 2003 أكثر من 4.4 مليون سيارة. يتم تسويق القسم الأكبر منها في السوق المحلية. وعليه فإذا كان معدل التجهيز الحالي هو في حدود 10 سيارات فقط لكل 1000 ساكن،[2] أمكن تصور طفرة الطلب القادمة من هذا البلد.

في هذا المنظور دائما، يرسم السيناريو، رغم أنه الأكثر تفاؤلا بين كل السيناريوهات المعروفة، صورة قاتمة للتبعية النفطية لبلدان الاتحاد الأوروبي، حيث يقدّر أن يصل مستوى هذه التبعية إلى حدود 92 % في أفق 2030 (النسبة سنة 2000 كانت تقريبا 73 %). أما بالنسبة

[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.16.
[2] Georgia PLOUCHART, Op.cit., p.4.

للولايات المتحدة التي كان التموين الخارجي في عام 1972 يمثل 30 % من حجم استهلاكها، وتجاوزت في عام 1999 المعدل البسيكولوجي 50 %،[1]فإن هذا السيناريو يتوقع أن تصل درجة تبعيتها إلى 70% في أفق 2030، [2] وهو سيناريو وارد جدا بالنظر إلى أن نسبة احتياطي الولايات المتحدة حاليا تمثل أقل من 3 % من مجموع الاحتياطي العالمي، وأن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي هو أقل من 10 سنوات.[3]

ورغم الزيادة الكبيرة المتوقعة في حجم الاستهلاك، فإن الوكالة لا تخشى حدوث ندرة في هذا المورد الهام في الـــ30 سنة القادمة، إذا ما تمت الاستثمارات المطلوبة، في وقتها المناسب، وإلا سيكون تأثير ذلك ضغط كبير على الأسعار.

3- التغيرات الاقتصادية الرئيسية في سوق الغاز الطبيعي

اكتسب الغاز الطبيعي في العقود الثلاثة الأخيرة مكانة وأهمية استثنائية في السوق العالمية للطاقة. فمن سلعة هامشية في التجارة الدولية في بداية السبعينيات، بدأ الغاز الطبيعي شيئا فشيئا في توسيع دائرة استهلاكه وفي كسب أسواق جديدة. وأصبح ثاني أهم مصدر للطاقة بعد البترول والمرشح الأول في المدى المتوسط ليكون بديلا لهذا الأخير في كثيرٍ من الاستخدامات، وعلى وجه الخصوص في إنتاج الكهرباء.

أولا: تطور تجارة الغاز الطبيعي منذ بداية التسعينيات

ساعدت عوامل مختلفة في إخراج استهلاك الغاز الطبيعي من الدائرة المحلية الضيقة إلى الآفاق الرحبة للسوق العالمية، ومن هذه العوامل تحسن شروط النقل وتوسع مجال استعماله، خصوصا في محطات إنتاج الكهرباء.

وقد ارتفع حجم تجارة الغاز الطبيعي بصورة سريعة وتضاعف حجمها في أقل من عقد و نصف من الزمن، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام 1991 يقدر بـــ 319 مليار متر مكعب، أي ما نسبته 15 % من مجموع الإنتاج العالمي المسوق، بلغ هذا الحجم في عام 2005 حوالي 720 مليار متر مكعب، أي ما نسبته حوالي 25 % من مجموع الإنتاج المسوق،[4]ما يعني أن نمو هذا الأخير قد تم بدافع من نمو الاستهلاك الخارجي.

---

[1] Antoine AYOUB, « Où va le prix du pétrole », **Liaison Energie-francophonie**, N°52, 3e trimestre 2001 (Québec :IEEF, 2001), p.48.
[2] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.22.
[3] Antoine AYOUB, Op.cit., p.48.
[4] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005,** p.42.

الجدول رقم 19 : ترتيب أهم مصدرّي الغاز الطبيعي في العالم سنة 2004.

و: مليار متر مكعب

المرتبة	البلـــــد	الصادرات	النسبة %
1	روسيا	193.0	% 23.8
2	كندا (حصرا نحو الولايات المتحدة)	102.1	% 12.6
3	النرويج	74.9	% 9.2
-	قطر (بداية من 2009)	71.0	غ م
4	الجزائر	60.9	% 7.5
5	هولندا	49.2	% 6.1
6	تركمنستان (جل الصادرات تقريبا نحو روسيا)	43.4 * (2003)	% 5.4
7	اندونيسيا	39.6	% 4.9
8	ماليزيا	29.3	% 3.6
9	قطر	24.1	% 3.0
10	ترينداد و طوباغو	14.0	% 1.7

Source : site internet www.Cedigaz.org

*هام : اعتبارا من عام 1996 أصبحت معطيات سيديغاز تتضمن التجارة البينية لدول المجموعة المستقلة.

يظهر الجدول أن أكبر مصدر للغاز هو روسيا بحجم صادرات في حدود 193 مليار متر^3 سنة 2004، وهو ما يمثل ربع الصادرات العالمية تقريبا. ثم تأتي كندا في المرتبة الثانية بحجم صادرات في حدود 102 مليار متر^3، موجهّ حصرا نحو السوق الأمريكية. ثم النرويج بـــ 75 مليار متر^3 فالجزائر بـــ61 مليار متر^3. وهنا يرتقب أن تتجاوز الصادرات القطرية صادرات الجزائر في أفق عام 2009، وذلك بعد الشروع في تصدير غاز المشاريع الاستثمارية العملاقة الجاري انجازها حاليا في قطر. وتمثل صادرات باقي الدول ربع الصادرات العالمية.

من جهة ثانية، وبخصوص نمط التصدير، فإذا كان التصدير بواسطة الأنابيب هو المهيمن حاليا في تجارة الغاز الطبيعي، حيث مثل هذا النمط في نهاية عام 2004 حوالي 78 % من مجموع الصادرات، في مقابل 22 % لنمط التصدير بواسطة الناقلات. [1] فإن أهمية هذا النمط الأخير في زيادة مطردة من عام لآخر، وهو ما قد يساعد في المستقبل على إحداث التغيير الجوهري المأمول في سوق الغاز الطبيعي، وهو قيام سوق واحدة، خصوصا في ضوء ما يلاحظ من توجه أسواق الغاز الجهوية القائمة حاليا[2]نحو التداخل والاندماج. لأن التصدير بواسطة ناقلات الغاز يكاد يكون هو النمط الوحيد تقريبا حاليا الذي يسمح بالوصول إلى الأسواق البعيدة.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.287.

[2]- توجد حاليا تقريبا ثلاثة أسواق رئيسية متمايزة، السوق الأمريكية والسوق الأوروبية و سوق جنوب شرق آسيا خصوصا السوق اليابانية، وإذا كانت أسواق أمريكا وأوروبا يتم تموينهما تقريبا بواسطة الأنابيب، فإن سوق شرق آسيا تعتمد أساسا على الواردات عبر الناقلات.

لكن يبقى تطوير صادرات الغاز المسال مسألة صعبة، فهو يستدعي بدءً وجود احتياطات بحجم مناسب. ثم وعلى خلاف البترول مثلا، يحتاج إلى بنية تحتية متكاملة، فيجب أن يتوفر في بلد التصدير معامل تمييع وناقلات غاز بمواصفات محددة مؤمِنّة شروط السلامة وقادرة على الرسو في مرفأ الاستيراد. ويجب أن يتوفر في مرفأ بلد الاستيراد معامل لإعادة تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية، فضلا عن مراكز التخزين وشبكات النقل الأرضي الواجب توفرها في كلا البلدين. ما يعني في المحصلة ضرورة وجود شروط تفاهم مسبقة بين المنتج والمستهلك في شكل عقود طويلة الأجل، حتى يشرع في القيام بالاستثمارات المطلوبة.

الجدول رقم 20 : البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في العالم في 2004.

البيان	العدد	تتوزع على	الطاقة الحالية
معامل التمييع	71	12 بلدا	188 مليار م م (139.4 مليار طن)
ناقلات الغاز	175	-	20.7 مليار م م
معامل إعادة تغييز السائل*	40	14 بلدا	310 مليار طن

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.287.

* عملية إعادة تحويل السائل إلى غاز Regazéification في ميناء المستورد.

وهنا يمكن الإشارة إلى تجربة قطر في انتهاج سياسة تخفيض التكاليف عبر وفورات الحجم لتجاوز العزلة الجغرافية والوصول إلى الأسواق البعيدة. فاكتشاف حقول غاز ضخمة في قطر، شجع هذه الأخيرة على إبرام عقود تزويد بالغاز طويلة الأمد وإبرام صفقات لاقتناء ناقلات غاز عملاقة تزيد حمولتها على 200 ألف متر مكعب وبناء معامل تمييع كبيرة بطاقة في حدود 3.9 مليون طن في السنة.[1]

ثانيا: تسعير الغاز الطبيعي و تطور الأسعار

قبل تحليل تطور أسعار الغاز الطبيعي، يستحسن أولا شرح طريقة التسعير.

أ- طريقة التسعير :

فرضت طبيعة الغاز الطبيعي الفيزيائية المتميزة بمواصفات مختلفة عن مواصفات مصادر الطاقة الأخرى أن تكون تجارة هذا الأخير محكومة بعقود طويلة الأجل بين البائع والمشتري. وأن تكون كل العقود تقريبا محكومة بمبدأ المعاملة بالمثل. حيث يلتزم المنتج للمستهلك بضمان التموين

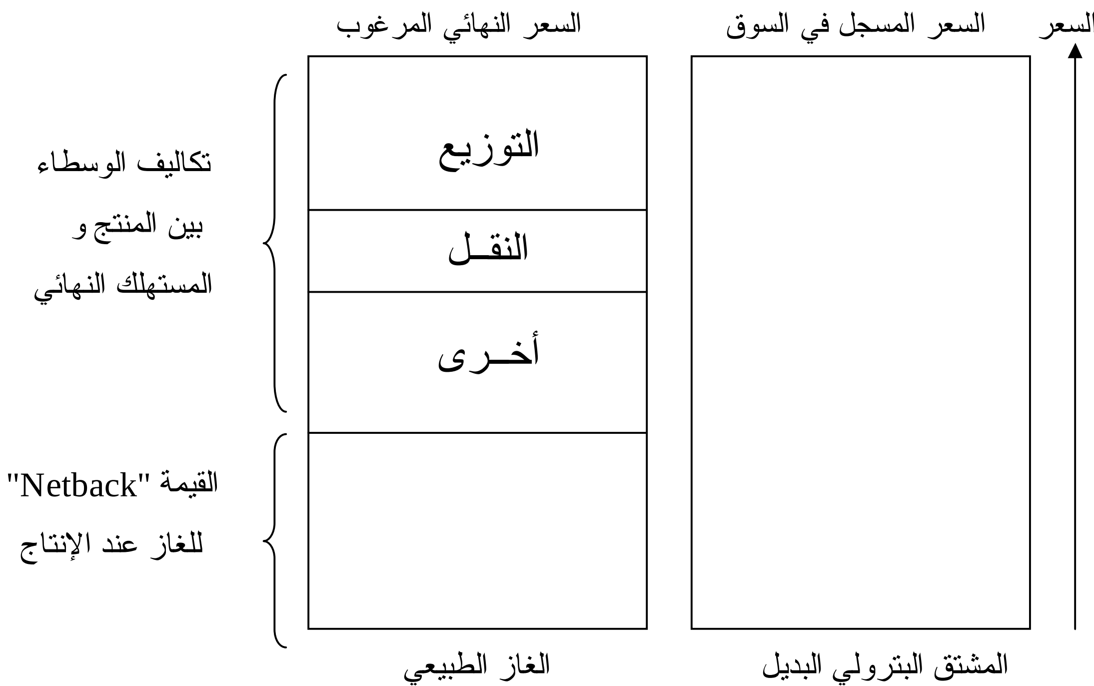
---

[1]- أكبر ناقلات الغاز العاملة حاليا لا تتجاوز حمولتها 140 ألف $م^3$

ويلتزم المستهلك أمام المنتج بضمان السوق واستلام البضاعة، وهذه العقود مشهورة بالبند " TOP خذ أو ادفع".[1]

لأنْ بقي هذا النوع من العقود حتى الآن هو السائد في الصفقات، حيث تشير بعض الإحصاءات أنه يحكم حوالي 94 % من حجم التجارة الدولية. إلاّ أن التفاعلات السريعة الحاصلة في صناعة الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، بدأت تفرز بعض النتائج، ومنها بداية بروز سوق فورية للغاز Spot، والتي يمكن أن تقود في حال تطورها أكثر إلى إحداث تغيير هيكلي في تجارة الغاز وفي طبيعة العقود التي تحكمها، خصوصا في ضوء الانتقادات الشديدة التي توجه للعقود الحالية، والتي ليس أقلها أنها لا تتمتع بالمرونة الكافية.[2]

الشكل رقم 05 : طريقة تحديد السعر "Netback" في العقود الحالية.



حسب العقود الحالية، فإن سعر الغاز الطبيعي يتحدد بالرجوع إلى سعر الخام أو المشتقات البترولية، أو ما يعرف في الأوساط الغازية بالاسم الأجنبي Indexation أو الارتباط. ويتم حسابه باعتماد طريقة تعرف باسم " النت بك" Netback، وهي طريقة تعتمد على مبدأ ضرورة تساوي سعر الوحدة الحرارية الواحدة في كل من المصدرين، حتى يحافظ الغاز الطبيعي على تنافسيته في

---

[1] Take or pay.
[2] Ahmed MAZIGHI, « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel », Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie, Université de Paris dauphine, 16/06/2004 (Paris : CGEMP et OME, 2004).

الأسواق. ووفق هذه المقاربة يقوم المنتج أولا بتحديد سعر البيع المرغوب فيه للمستهلك النهائي (وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر الوحدة الحرارية للمشتقات النفطية المُنافِسة)، ثم تُنتقص التكاليف والهوامش الربحية التي تعود للوسطاء الموجودين على طول السلسلة بين المنتج والمستهلك النهائي، ليتم الحصول على السعر الذي يبيع به المنتج للشركات الغازية.[1]

ولأنَّ تحقيق تطابق الأسعار بين الغاز والمنتجات المُنافِسة، أمرٌ عسير على أرض الواقع، فإنه من الطبيعي أن تمضي فترة زمنية معينة، عادةً عدة شهور، بعد التغيير في سعر البترول حتى يستجيب سعر الغاز الطبيعي لهذا التغيير.

إن هناك من يرى أن هذه الطريقة في تحديد سعر الغاز الطبيعي مجحفة في حق المنتجين، أولا : لأنها تأخذ بمبدأ تساوي المحتوى الحراري فقط وتغفل المزايا البيئية للغاز،[2] وثانيا : لأن المنطق الذي تستند إليه، وهو أن الغاز بديل للمشتقات النفطية في الاستخدام الطاقوي قد بدأ يتزعزع مع تراجع استخدام البترول مثلا في توليد الكهرباء لفائدة الغاز الطبيعي، والميل إلى استخدام أكبر للبترول في قطاع النقل الذي لا مكان فيه للغاز الطبيعي تقريبا. [3] وبالتالي يدعو هؤلاء إلى فك الارتباط بين أسعار المصدرين والبترول.

ب- تطور أسعار الغاز الطبيعي:

يعتبر تخفيض الأسعار الهدف الأول للمسعى الجاري حاليا في العالم وخصوصا في أوروبا لإعادة هيكلة قطاع الغاز الطبيعي. فسواء من خلال الفصل المحاسبي أو الوظيفي بين النشاطات المختلفة للقطاع Unbendling، فإن الغاية من إعادة الهيكلة هي إنهاء وضعية الاحتكار السائدة في القطاع وزيادة المنافسة، وبالتالي تخفيض الأسعار، والهدف المعلن هو 2 دولار أمريكي لمليون وحدة حرارية بريطانية.

لكن وإلى حد الآن، فإن كل المحاولات الهادفة إلى تخفيض أسعار الغاز إلى المستوى المذكور لم تفلح في تحقيق ذلك الهدف، خصوصا بعد الارتفاع الكبير في أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

يقدم الجدول التالي تطور أسعار الغاز الطبيعي للفترة 1999-2003 ، ويكشف أنها كانت متباينة في الأسواق الجهوية الرئيسية الثلاثة، فقد تجاوزت مستوى 4 دولارات في عام 2003 في كل بلدان الاستهلاك الرئيسية، باستثناء المملكة المتحدة، التي سُجلت فيها هي الأخرى زيادة معتبرة في السعر في ذلك العام قياسا إلى مستوى الأسعار في 2002، إلا أن تلك الزيادة لم تبلغ سقف 4 دولارات، لأسباب لها علاقة بانخفاض تكلفة النقل، فهذا البلد يملك إنتاجا محليا معتبرا.

---

[1] Joël MAURICE , **le prix du pétrole** (Paris : la Documentation française, 2001), p.162.

[2] حمدي البنبي، **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف، 1997)، ص.156.

[3] Joël MAURICE, Op.cit., p.163.

الجدول رقم 21 : تطور معدل الأسعار العالمية للغاز الطبيعي 1999-2003

و: دولار أمريكي لكل وحدة حرارية بريطانية.

البلدان	1999	2000	2001	2002	2003	نسبة التغير % 2003/2002
اليابان	3.14	4.72	4.64	4.27	4.77	11.7
الاتحاد الأوروبي	1.80	3.25	4.15	3.46	4.40	27.2
الولايات المتحدة	2.27	4.23	4.07	3.33	5.63	69.1
كندا	2.00	3.75	3.61	2.57	4.83	87.9
المملكة المتحدة	1.64	2.68	3.22	2.58	3.26	26.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.182

ثالثا: آفاق تطور تجارة الغاز الطبيعي

يرتبط تطور تجارة الغاز الطبيعي، وخصوصا تجارة الغاز المسال الذي يعول عليه كثيرا لرفع حجم هذه التجارة، بمدى انجاز البرامج المخططة، خصوصا في بناء معامل تمييع وناقلات وطاقات جديدة لاستقبال الغاز خارج المنطقة التقليدية التي توجد فيها هذه الطاقة حاليا. لأن نسبة 80 % من الطاقة المنصوبة في العالم موجودة في شرق آسيا وفي اليابان على وجه الخصوص، الذي يعتبر المستورد الأول للغاز المسال في العالم.

لتحقيق هذا الهدف، يجري حاليا انجاز 16 معمل تمييع بطاقة 60 مليار طن، وسترتفع طاقة التمييع عند الانتهاء من انجازها في أفق عام 2010 إلى 330 مليار طن (445 مليار م^3). ويبلغ عدد الناقلات المبرمجة والتي يجري أيضا بناء البعض منها إلى 105 ناقلات. وفي نفس الوقت فإن مجموع معامل إعادة تحويل الغاز من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية المبرمجة هو 89 معملا، منها 45 في الولايات المتحدة وحدها.

اذا عُلم أن القسم الأكبر من الاستهلاك الأمريكي في عام 2004 على سبيل المثال، و المقدر بـــ 635 مليار م^3 تم تلبيته بالإنتاج المحلي والقسم الباقي أو ما مقداره 120.6 مليار م^3 تم تلبيته عبر الاستيراد، منها 18.5 مليار م^3 فقط في صورة غاز مسال. وأن الولايات المتحدة لا تملك حاليا سوى 5 معامل فقط، فإن رقم 45 معملا جديدا يكشف من جهة عن توجه جديد في سياسة الولايات المتحدة نحو تنويع مصادر تموينها، وهي التي تغطي جل النقص الحالي في احتياجاتها بالواردات القادمة من كندا عبر الأنابيب. ومن جهة ثانية، عن بداية تحول كبيرة من وضعية البلد المنتج إلى وضع البلد المستورد.

ليس التوسع العمودي لسوق الاستهلاك، من خلال زيادة اعتماد المستهلكين الكبار على الإنتاج الخارجي لتلبية الطلب المحلي، هو المنتظر فقط، وإنما ينتظر أيضا التوسع الأفقي بانضمام أسواق واعدة كالصين والهند إلى نادي المستهلكين.

وإجمالا، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستمر ظاهرة " الهروب نحو الغاز الطبيعي"[1] ويتضاعف استهلاك الغاز في أفق 2030، وتنتقل مساهمته في مزيج الطاقة من 17 إلى 31 % في سنة 2030، مدفوعا إلى ذلك خصوصا بارتفاع الطلب من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية، الذي سيمثل في ذلك التاريخ نصف حجم الطلب على الغاز.[2]

الجدول الموالي يعطي لنا صورة عن تطور الطلب على الغاز إلى أفق سنة 2030.

الجدول رقم 22 : الطلب على الغاز الطبيعي في أفق 2030.

و: مليار م^3

التعيين	2030/2002	2002	2010	2020	2030
أمريكا الشمالية	% 1.3	759	866	1002	1100
م.ت.ت.إ OCDE (بلدان أوروبا)	% 1.8	491	585	705	807
الاتحاد الأوروبي	% 1.8	471	567	684	786
م.ت.ت.إ OCDE (بلدان المحيط الهادي)	% 2.3	130	173	216	246
روسيا	% 1.5	415	473	552	624
الصين	% 5.4	36	59	107	157
الهند	% 5.0	28	45	78	110
البرازيل	% 5.8	13	20	38	64
إفريقيا	% 5.1	69	102	171	276
الشرق الأوسط	% 2.8	219	290	405	470
المجموع	% 2.3	2622	3225	4104	4900

, p.130.**4**Source : IEA, **World Energy Outlook 200**

المبحث الثاني : التغيرات الاقتصادية في صناعة المحروقات في العالم

إن معرفة وضعية أسواق المحروقات في العالم وحدها غير كافية لتكوين صورة كاملة وصحيحة عن الوضعية العامة السائدة في القطاع. وإنما يحتاج ذلك أيضا إلى معرفة الوضعية السائدة أيضا في صناعة المحروقات وهو ما سيقوم به هذا المبحث من خلال تحليل تطور متغيرات الاحتياطي والإنتاج والاستثمار. والآثار المترتبة على التغيرات الحاصلة.

[1]- تُستخدم العبارة الانجليزية " Dash for gas " للدلالة على الاهتمام الزائد بالغاز الطبيعي.

[2] IEA, **World Energy Outlook 2004**, Op.cit., p.131.

1- الاحتياطي :

إن شرح المفاهيم المختلفة للاحتياطي مسألة ضرورية. فلا معنى لتحليل المعطيات الخاصة بالاحتياطات، دون فهم المعاني المختلفة للاحتياطي.

أولا- مفهوم الاحتياطي :

يصعب أحيانا تقريب مفهوم الاحتياطي إلى الأذهان. لأنه ببساطة مفهوم مركب تقني اقتصادي، يتدخل في تحديده متغيران أساسيان هما السعر والتقدم التكنولوجي.[1]

الشكل رقم 06 : تصنيف موارد المحروقات والاحتياطات.

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="8">مجموع موارد البترول و الغاز في مكانها الأصلي</td><td rowspan="5">البترول والغاز المكتشف</td><td rowspan="2">التجاري</td><td colspan="3">الإنتاج</td></tr>
<tr><td>مؤكد (م1)</td><td>مؤكد+محتمل (م2)</td><td>مؤكد + محتمل + ممكن(م3)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">غير التجاري</td><td colspan="3">الموارد غير المؤكدة</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td>التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="3">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="3">البترول والغاز القابل للاكتشاف</td><td colspan="3">الموارد المستقبلية</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td>التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="3">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
</table>

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.72.

يجب بداية التمييز بين الموارد والاحتياطات، وكما هو واضح في الشكل، فإن معنى الموارد يغطي مجموع موارد البترول والغاز المتاحة في القشرة الأرضية، سواء المكتشفة أو غير المكتشفة. أما معنى الاحتياطات فيغطي القسم القابل للاسترجاع من هذه الموارد والقابل للتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق.[2]

---

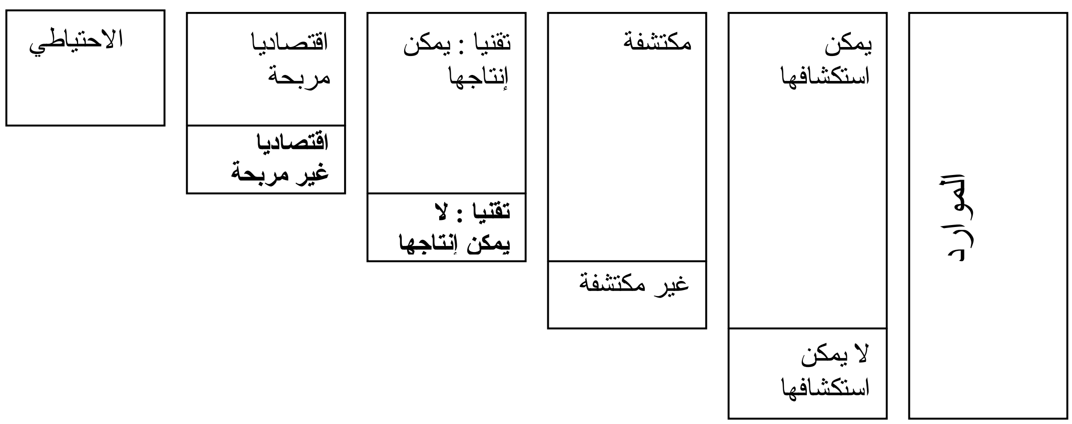
[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.06

[2] Institut Français du Pétrole, **Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats** (Paris : Technip, 2002), pp.94-95.

يعبر مفهوم الاحتياطي بهذا المعنى عن حقيقة متغيرة مع الزمن، لأنه يخضع أولا للتطور التقني الذي يحدد الاحتياطات القابلة للاسترجاع[1]إلى الموارد المتاحة في نقطة زمنية محددة ويخضع ثانيا لشروط السوق التي تحدد الكميات القابلة للتسويق من هذه الاحتياطات القابلة للاسترجاع عند تلك النقطة. ويقدم الشكل التالي تمثيلا لمعنى هذا الاحتياطي :

وقد وضع جون نوال بولارد Jean-Noël Boulard من المعهد الفرنسي للبترول شكلا بيانيا آخر تمثيليا لمعنى الاحتياطي :

الشكل رقم 07 : من الموارد الى الاحتياطي.



Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.73.

وقد قام مؤتمر البترول العالمي World Petroleum Congress في عام 1997، بمعية جمعية متخصصة هي جمعية مهندسي البترول Society of Petroleum Engineers، باعتماد عدة مفاهيم رسمية للاحتياطات، بهدف إنهاء الخلط الحاصل والمتعمد أحيانا في تحديد هذه المفاهيم،[2] وهي كما يلي:

أ- الاحتياطات المؤكدة Prouvée وهي الاحتياطات التي يزيد احتمال إنتاجها بكيفية اقتصادية عن 90 % (أحيانا أزيد من 95 %) و يرمز لها بـــ (1P) أو (1م).

ب- الاحتياطات المؤكدة والاحتياطات المحتملة Probable، وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 50 %. ويرمز لمجموع النوعين بـــ(2P) أو (2م) .

ج- الاحتياطات المؤكدة والمحتملة والمُمكِنة Possible وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 10 % (أحيانا 5 % فقط) و يرمز لمجموع الأنواع الثلاثة بـــ (3P) أو (م3).

[1] - يحددها معدل الاسترجاع ، و هو يتراوح حاليا بين 30 و50% للبترول التقليدي (30 % بالشرق الأوسط وبين 40 و 50 % ببحر الشمال)، و هو في حدود 80 % بالنسبة للغاز الطبيعي. و هذا المعدل يتغير مع الزمن.

[2] Sadek BOUSSENA, Op.Cit, p.73

يمثل النوع الأخير من الاحتياطات (م3) الاحتياطات القصوى القابلة للاسترجاع Réserves ultimes récupérables. وهي الاحتياطات التي إذا ما طُرِح منها الإنتاج السابق يتم الحصول على الاحتياطات القصوى المتوفرة Réserves ultimes Disponibles. وقد قدرت أكبر هيئة متخصصة في هذا الميدان حجم هذا النوع الأخير من الاحتياطات[1] بحوالي 4903 مليار برميل معادل نفط لمجموع البترول والغاز.

الجدول رقم 23 : الاحتياطات القصوى المتوفرة

و: مليار برميل معادل نفط

الاحتياطات القصوى المتوفرة	التقدير الأدنى	التقدير الأقصى
البترول (بما فيه سوائل الغاز الطبيعي)	1894	2628
الغاز الطبيعي	1665	2275
المجموع	3559	4903

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.73

إذا كان مُهِمًا معرفة حجم الاحتياطات القصوى المتوفرة، فإن الطابع الاحتمالي لهذه الاحتياطات، يجعل الاعتماد عليها في التحليل ينطوي على محاذير كبيرة. وعليه يكفي إيراد أحجام الاحتياطات المؤكدة (م 1) والاستناد إليها لتحليل المعطيات.

ثانيا - احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

يوجد تقارب كبير في أرقام الاحتياطي البترولي المؤكد التي تنشرها مختلف المصادر. فعلى سبيل المثال قدرت بريتيش بتروليوم حجم هذا الاحتياطي في نهاية عام 2004 بـــ 1188 مليار برميل،[2] بينما قدّرته منظمة الأوبك بـــ 1144 مليار برميل.

وتجمع جل الدراسات الجيولوجية[3] على أن ثلثي هذا الاحتياطي متركز في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في السعودية والعراق وإيران والكويت والإمارات. وتملك السعودية وحدها ربع الاحتياطي العالمي. ويتوزع الباقي على مختلف مناطق العالم.

ومما يلفت الانتباه أيضا هو أن حجم الاحتياطات في العقدين الأخيرين قد زاد بشكل كبير في بلدان منظمة الأوبك على حساب البلدان الأخرى، فهذا الحجم الذي كان يمثل حوالي 67.7 % من الاحتياطات الكلية في سنة 1983، أصبح يمثل 78.4 % في نهاية عام 2004.

[1] المرصد الجيولوجي الأمريكي USGS (United States Geological survey)، الذي يعتبر المرجع الأول في العالم في هذا الميدان.
[2] BP, **BP Statistical Review of World Energy**, June 2005 (London: BP p.I.c, 2005), p.4.
[3] دراسات المرصد الجيولوجي الأمريكي خاصة.

الجدول رقم 24 : احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم

و: مليون برميل

مجموعات البلدان	1983	1986	1989	1992
أمريكا الشمالية	34167.7	32829.2	32400.8	28 838,1
أمريكا اللاتينية	90715.7	119118.8	121498.7	130 182,5
أوروبا الشرقية	65255.0	62135.0	59591.8	58 952,8
أوروبا الغربية	21984.8	19822.1	16892.1	17 385,1
الشرق الأوسط	397053.3	537183.6	663348.2	663 307,0
أفريقيا	57309.4	57364.6	58022.9	60 842,1
آسيا و الهادي	35382.9	37087.4	33674.6	35 444,6
مجموع العالم	701864.8	865440.7	985429.1	994 952,2
الأوبك	475295.0	643015.9	764829.9	773 702,3
نسبة الأوبك	67.7	74.3	77.6	77,8
مجموعات البلدان	**1995**	**1998**	**2001**	**2004**
أمريكا الشمالية	27 244,6	25 910,8	27 101,1	26 191,0
أمريكا اللاتينية	132 375,7	123 838,2	124 593,0	118 952,2
أوروبا الشرقية	58 960,8	73 714,4	81 431,4	91 467,5
أوروبا الغربية	20 990,4	18 348,3	19 410,3	17 391,6
الشرق الأوسط	665 394,4	677 606,2	698 638,3	739 135,6
أفريقيا	70 877,1	76 178,5	95 876,5	111 645,6
آسيا و الهادي	35 701,1	39 027,3	39 711,9	39 229,7
مجموع العالم	1 011 544,1	1 034 623,7	1 086 762,6	1 144 013,1
الأوبك	785 065,7	810 264,3	847 883,6	896 659,1
نسبة الأوبك	77,6	78,3	78,0	78,4

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, p.18

وتزداد أهمية التركز الجغرافي للاحتياطي في الشرق الأوسط، عندما ينظر إلى المسألة من زاوية المدة الافتراضية لحياة المكامن النفطية، وهي المدة التي تتحدد بمدى كثافة الاستغلال (معدل مجموع الإنتاج / مجموع الاحتياطي). حيث بالمستويات الحالية للإنتاج فسوف لن يكون الاحتياطي الأمريكي الحالي كافيا سوى لــ 10 سنوات على الأكثر، في حين يصل المعدل في العربية السعودية مثلا إلى أزيد من 100 سنة، وهو ما يعني مزيدا من التركز في المستقبل، ولكن أيضا ودون أدنى شك مزيدا من الضغوط على الدول المنتجة.

وعلى كل، فإن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي في العالم هو في تراجع سنوي مستمر تقريبا، فهذا المعدل وفق بريتيش بتروليوم كان في سنة 1989 في حدود 44 سنة و انخفض في سنة 2003 إلى 40 سنة فقط.[1]

ثالثا - أنواع الاحتياطي من البترول الخام :

عند تحليل مسألة الاحتياطي لابد من الانتباه إلى نقطة على غاية من الأهمية، و هي التوزيع النوعي لهذا الاحتياطي. لأن نسب المشتقات البترولية المستخرجة من النفط الخام تختلف بحسب اختلاف أنواع البترول، كما تختلف المعالجة التي يخضع لها كل نوع.

يميز المعهد الأمريكي للبترول American Petroleum institute بين ثلاثة أنواع من البترول التقليدي هي : الخفيف والمتوسط والثقيل. وقد اعتمد المعهد في هذا التصنيف على درجة كثافة الخامات، فالنوع الخفيف تزيد درجته (درجة API) عن 31.1، و تتراوح درجة النوع المتوسط بين 22.3 و 31.1 و تتراوح درجة النوع الثقيل بين 10 و 22.3.

و يتوزع احتياطي البترول وفق هذا التصنيف كما يلي:

الجدول رقم 25 : التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.

النوع	درجة API	النسبة %	يتركز في :
الخفيف	أكبر من 31.1°	25 %	الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أوروبا
المتوسط	بين 22.3° و 31.1°	65 %	الشرق الأوسط خاصة
الثقيل	بين 10° و 22.3°	10 %	أمريكا اللاتينية خاصة

Source: site internet www.unctad.org

إن لهذا التمييز أهمية كبيرة، لأن الطلب على النفط الخام في السوق الدولية حاليا متوجه بشكل أكبر نحو النوع الخفيف الأكثر سهولة من حيث المعالجة، والأنسب لاشتقاق المنتجات الخفيفة الأكثر طلبا في السوق، و التي هي وقود السيارات.

رابعا - الاحتياطات النفطية الجديدة :

لم يكن قطاع المحروقات إلى وقت قريب يعرف سوى أنواع النفط التقليدي، إلى أن بدأت في السنوات الأخيرة أنواع جديدة من النفط غير التقليدي، وهي الأنواع هي التي تقل فيها درجة API عن 10 درجات، في اقتحام السوق النفطية، بعد الشروع في استغلالها في بعض المناطق بكندا وفنزويلا. مما ينبئ باحتمال حدوث انقلاب حقيقي في السوق النفطية الدولية بسبب ضخامة احتياطي هذه الأنواع النفطية الجديدة.

[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.05.

الجدول رقم 26 : أنواع النفط غير التقليدي.

أنواع البترول غير التقليدية	الاحتياطي%	كلفة إنتاج البرميل	يتركز في :
البترول فائق الثقل Extra-lourd	23 %	بين 22 و 45 دولار	فنزويلا (حزام الأورينوك)
الرمال الزفتية والزفت الطبيعي	39 %	بين 35 و 55 دولار	كندا (مقاطعة ألبرتا)
الصخور الزفتية	38 %	بين 35 و 55 دولار	الولايات المتحدة

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.82.

إذا كان استغلال هذه الاحتياطات حاليا تعترضه عقبات تقنية واقتصادية كبيرة، فإن ضخامة حجمها المقدّر بحوالي 7000 مليار برميل،[1]وتركزها الجغرافي يعطيها أهمية استثنائية، خصوصا في أفق ينبئ بأن عصر البترول الرخيص قد انقضى، وأن الأسعار ستبقى في مستويات مرتفعة نسبيا، ما يسمح في ضوء التقدم التقني المطرد بضمان المردودية عند الاستغلال.

خامسا - احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

إذا كان تقدير الاحتياطي النفطي يثير اختلافا بين ما يمكن تسميته بـــ "مدرسة الاقتصاديين " ومدرسة علماء الجيولوجيا"، حيث ينظر كل طرف إلى المسألة من زاويته الخاصة. فإن تقدير احتياطي الغاز الطبيعي لا يثير هذا الاختلاف، وتقدر الاحتياطات القصوى المتوفرة بين 1665 و2275 مليار برميل معادل بترول. أما الاحتياطات المؤكدة فهي في حدود 179 تريليون م^3.

الجدول رقم 27 : احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم.

و: مليار متر مكعب

مجموعات الدول	1991	1994	1997	2000	2003
أمريكا الشمالية	7 442	6 538	6 545	6 708	7 105
أمريكا اللاتينية	7 656	7 868	8 087	7 814	7 842
أوروبا الشرقية	55 755	58 806	57 709	56 562	56 775
أوروبا الغربية	5 585	5 781	7 161	7 050	6 263
الشرق الأوسط	43 138	46 008	49 795	59 811	72 766
أفريقيا	9 603	9 223	10 635	12 463	13 966
آسيا و الهادي	10 933	12 732	12 582	13 686	15 073
مجموع العالم	140 113	146 956	152 513	164 094	179 789
الأوبك	55 609	57 993	63 271	74 847	88 718
نسبة الأوبك	% 39,7	% 39,5	% 41,5	% 45,6	% 49,3

Source: OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2004**, p.20.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.81.

يلاحظ من الجدول أن احتياطي الغاز الطبيعي أقل تركيزا من الناحية الجغرافية مقارنة باحتياطي النفط. فخلافا للنفط الذي يتركز في الشرق الأوسط بنسبة ثلثي الاحتياطي العالمي. فإن احتياطي هذه المنطقة لا يتجاوز في حالة الغاز الطبيعي 40 % تقريبا. الشيء الذي يعطي الغاز أهمية إضافية في عيون البلدان المستهلكة الرئيسية، حتى و إن كانت روسيا وحدها مسيطرة على أزيد من ربع الاحتياطي العالمي.

لكن الإشكال المطروح بالنسبة للغاز الطبيعي رغم ارتفاع معدل الاسترجاع الذي هو في حدود 80 %،[1]هو في صعوبة استغلال قسم من هذه الاحتياطات الموجود في المناطق البعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية، لأن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وحتى المستثمر كثيرا ما يمتنع عن الاستثمار في هذه المناطق لأنها عملية غير مُجزية.

الجدول رقم 28 : أهم البلدان المالكة للاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في 2004.

و: مليار متر مكعب

الترتيب	البلـــــد	الاحتياطي المؤكد	النسبة %
01	روسيا	48000	26.7
02	إيران	27500	15.3
03	قطر	25800	14.4
04	السعودية	6800	3.8
05	الإمارات العربية المتحدة	6100	3.4
06	الولايات المتحدة	5300	2.9
07	نيجيريا *	5000	2.8
08	الجزائر	4600	2.5
09	فنزويلا	4200	2.4
10	العراق **	3200	1.8
11	كازاخستان	3000	1.7
12	تركمنستان	2900	1.6
13	اندونيسيا	2600	1.4
14	استراليا / ماليزيا	2500	1.4
15	النرويج	2400	1.3

Source : BP, **BP statistical Review of World Energy June 2005**, p.20.

* نصف غاز نيجيريا عبارة عن غاز مرفق بالبترولAssocié.

** معظم غاز العراق هو غاز مرفق.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.330

2- إنتاج المحروقات في العالم :

في هذا الجزء يتم بحث تطور إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي في العالم.

أولا - تطور إنتاج البترول الخام:

تكشف المقارنة السريعة للأرقام المتعلقة بمستوى إنتاج النفط الخام التي تنشرها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، عن وجود شيء من التباين والاختلاف في هذه الأرقام، غير أن هذا التباين ليس كبيرا بالدرجة التي تفقد التحليل معناه، فثمة اتفاق بين هذه الهيئات والمنظمات بأن مستوى الإنتاج العالمي لم يتراجع منذ بداية التسعينيات وهو في تطور مستمر. فوفق أرقام منظمة أوبك على سبيل المثال، فإن إنتاج النفط الخام في العالم قد ارتفع من مستوى 59.1 مليون برميل يوميا سنة 1990 إلى مستوى 71.7 مليون ب/ي في نهاية سنة 2005، وكانت مساهمة الأوبك في هذا الإنتاج على التوالي هي 22.0 و30.6 مليون ب/ي، بما يعني تحسن مساهمة الأوبك بأكثر من 5 نقاط حيث أصبحت هذه المساهمة تمثل 42.71 % من مجموع الإنتاج العالمي في سنة 2005، بعد أن كانت في حدود 37.3 % في سنة 1990.

الجدول رقم 29 : إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات.

و: ألف برميل يوميا

المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	8562	8143	7865	7227	7191	6480
أمريكا اللاتينية	6871	7350	8148	9122	9491	10206
أوروبا الشرقية	11275	7922	6930	7212	9036	11098
أوروبا الغربية	4098	4823	6181	6176	5949	4904
الشرق الأوسط	19076	18264	19012	20283	18649	22783
أفريقيا	5961	6166	6419	6351	9449	8856
آسيا و الهادي	6269	6462	7025	7109	7279	7433
مجموع العالم	59116	59133	61583	63483	64046	71762
الأوبك	22021	24230	24769	26227	24322	30673
نسبة الأوبك	% 37.3	% 41.0	% 40.2	% 41.3	% 38.0	% 42.7

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.24.

تحليل مستوى الإنتاج من زاوية التركز الجغرافي يبين أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال هي من يستأثر بالقسم الأكبر من هذا الإنتاج، حيث قُدّر مثلا في سنة 2005 بـــ 22.7 مليون

ب/ي، أي ما نسبته 32 % من الإنتاج العالمي لتلك السنة، في وقت تتجاوز فيه بالكاد بعض المناطق كأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية سقف 10 مليون ب/ي. وحتى منطقة أوروبا الشرقية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة الشرق الأوسط بحجم في حدود 11 مليون ب/ي، لا تزال مساهمتها في الإنتاج العالمي أقل من نصف مساهمة منطقة الشرق الأوسط، و في حدود 16 % من حجم الإنتاج العالمي، رغم العودة القوية للإنتاج الروسي الذي يمثل أغلب إنتاج هذه المنطقة، بعد أعمال التوسيع التي أنجزتها روسيا في موانئها والتي سمحت لها برفع قدرتها التصديرية، وبالتالي رفع حجم الإنتاج.

ويعزى ارتفاع الإنتاج النفطي في العالم في السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن معدلات الاسترجاع بفضل التطور التكنولوجي وإلى انفتاح الكثير من الدول المنتجة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا - تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي :

تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العقدين الأخيرين بشكل محسوس، خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بفضل التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي نتيجة ازدياد الطلب عليه. وبفضل التقدم التكنولوجي الحاصل في ميدان استغلال الغاز المصاحب للبترول، حيث تحققت نقلة نوعية من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل إلى مستويات مقبولة ومجزية من الناحية الاقتصادية، وهو ما شجع كل البلدان المنتجة على الشروع في عمليات استخلاص الغاز من البترول وتحويله إلى سوائل هيدروكربونية، وهو الذي كان يحرق من قبل عند فوهة البئر لانعدام إمكانية استغلاله.

بتوفر هذه الإمكانية زاد الاهتمام بهذه السوائل وشهد إنتاجها تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، وقد ساهم في تلبية قسم من الطلب على المشتقات الهيدروكربونية في السوق الدولية، وخفّف بالنتيجة الضغط على المشتقات البترولية الأخرى، والمسألة حسب التوقعات مرشحة لتعرف مزيدا من الأهمية في المستقبل، وعلى سبيل المثال فقد كان إنتاج هذه السوائل بين عامي 2001 و2005 كما يلي :

الجدول رقم 30: إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم 2001-2005

و: ألف ب/ي

التعيين	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع إنتاج العالم	6755.0	6957.0	7306.0	8385.0	8427.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005، ص.137.

قدّم الجدول صورة واضحة عن تطور إنتاج سوائل الغاز في السنوات الأخيرة (2001-2005) وبين المكانة التي أصبحت تحتلها في الهيكل العام لإنتاج المحروقات، حيث بلغ مجموع إنتاجها في سنة 2005 حوالي 8.5 مليون برميل يوميا.

ثالثا - إنتاج الغاز الطبيعي المسوق[1] في العالم :

لعبت الاعتبارات البيئية والجيوسياسية الجديدة والتطور التكنولوجي في مجال إنتاج ونقل الغاز الطبيعي دورا أساسيا في زيادة أهمية هذا الأخير في ميزان الطاقة العالمية، حيث كان استهلاكه ينمو بشكل كبير، الأمر الذي سمح بزيادة الإنتاج وتثمين هذا المورد الطبيعي الهام.

لقد شهد إنتاج الغاز الطبيعي المسوق منذ بداية التسعينيات ارتفاعا مستمرا، مدفوعا في ذلك بالزيادة الواضحة في الطلب، وقد تركز القسم الأكبر من الإنتاج في منطقة أوروبا الشرقية وخصوصا روسيا، حيث مثل إنتاجها في نهاية عام 2005 حوالي 29 % من مجموع الإنتاج العالمي، ثم تليها منطقة أمريكا الشمالية بحجم إنتاج قريب، حوالي 702 مليار متر^3.

تأتي المناطق الأخرى بعد منطقتي أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية بأحجام إنتاج مختلفة، تتراوح بين حوالي 171 مليار متر^3 في إفريقيا (6 % من الإنتاج العالمي) و368 مليار متر^3 في منطقة آسيا والهادي (13 %).

الجدول رقم 31 : الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم حسب الجهات.

و:مليون متر مكعب

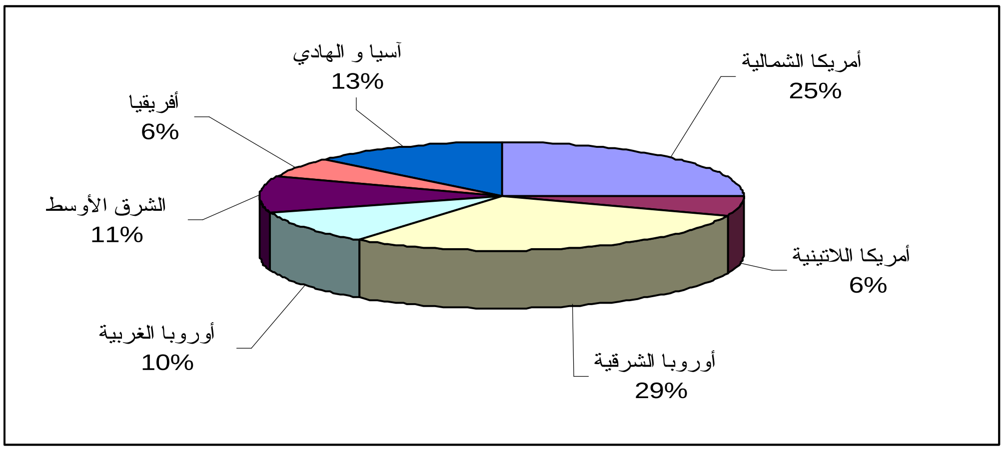
المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	611194	651464	697549	710710	723856	702153
أمريكا اللاتينية	85696	93043	109950	125251	139215	174800
أوروبا الشرقية	852500	791430	740350	726720	761100	821430
أوروبا الغربية	203850	231280	278990	277020	293940	292240
الشرق الأوسط	105740	135910	159962	196193	247860	306330
أفريقيا	70890	79452	88084	113797	134344	171735
آسيا و الهادي	151170	183810	227740	258390	299010	368200
مجموع العالم	2081040	2166389	2302625	2408081	2599325	2836888
الأوبك	225656	268155	312256	367251	417589	498375
نسبة الأوبك	% 10.8	% 12.4	% 13.6	% 15.3	% 16.1	% 17.6

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.26.

[1] - يشتمل الغاز الطبيعي المسوق أو التجاري الكميات التي تم إنتاجها وتسويقها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، في الغالب الأسواق الداخلية، وتستثنى منه كميات الغاز المحروقة أو المفقودة أو التي يعاد حقنها في الآبار لتحسين مردودية المكامن النفطية.

ما يمكن تسجيله بخصوص الإنتاج هو أنه لا يتوزع سوى على عدد محدود من البلدان في كل منطقة، وأحيانا يكاد يمثل نصيب بلد واحد إنتاج المنطقة كلها، كما هو الشأن بالنسبة للإنتاج الروسي في منطقة أوروبا الشرقية، وقريب من ذلك الأمر في منطقة أوروبا الغربية حيث الحضور الكبير للنرويج والمملكة المتحدة وهولندا، وفي إفريقيا إنتاج الجزائر ونيجيريا وفي الشرق الأوسط إنتاج قطر وفي أمريكا الشمالية الولايات المتحدة وكندا... وهلم جرا.

الشكل رقم 08 : توزيع الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم في سنة 2005.



3- تكرير البترول في العالم

يحتاج تحليل إنتاج المشتقات النفطية إلى معرفة طاقة التكرير المنصوبة أولا.

أولا - طاقة التكرير المنصوبة :

تميزت السوق النفطية قبل عام 1995 بوجود فائض كبير في طاقة التكرير، ساهم كثيرا في وفرة المشتقات النفطية وفي تقليص الضغط على أسعارها في السوق. لكن بعد ذلك العام، تراجعت هذه الطاقة تدريجيا حتى بلغت مستويات متواضعة، وذلك بفعل تغير هيكل الطلب العالمي على هذه المشتقات،حيث أصبح الطلب يتجه أكثر نحو المنتجات الخفيفة، وخصوصا وقود السيارات.

وفي التسعينيات أيضا دخل على الخط بُعدٌ آخر، لم يكن موجودا من قبل، هو البعد البيئي، عمّق المشكل المطروح، حيث أصبح مطلوبا في منتجات التكرير، خصوصا وقود السيارات، أن تكون ذات نوعية جيدة وبمواصفات محددة، وكثيرا ما تختلف من بلد لآخر، بل ومن فترة زمنية لأخرى، وهو ما لا تستطيع جل معامل التكرير التقليدية أن تقدمه دون إجراء تغييرات جوهرية مكلفة على تجهيزاتها.[1]

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.38.

الجدول رقم 32 : توزيع قدرة التكرير في العالم حسب الجهات

و: 1000 برميل/ يوم calendar day

المناطق	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	17 705	17 419	17 628	18 445	18 686	19314
أمريكا اللاتينية	7 539	7 388	7 923	8 107	8 129	7980
أوروبا الشرقية	12 203	12 305	11 976	9 972	10 086	9859
أوروبا الغربية	14 974	14 758	14 864	14 983	15048	15445
الشرق الأوسط	5 267	5 559	5 781	6 338	6570	6995
أفريقيا	2 820	2 781	2 888	3 258	3 304	3241
آسيا و الهادي	13 207	14 992	16 867	21296	21259	23900
مجموع العالم	73 715	75 201	77 927	82289	83081	86735
الأوبك	7 406	7 740	8 067	8850	8 666	9234
نسبة الأوبك	10,10	10,30	10,40	10,80	10,70	10,60

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.26.

الجدول يُبين أنه على خلاف إنتاج النفط الخام الذي يتركز بشكل كبير في دول أوبك ودول نامية أخرى، فإن قدرة التكرير تتركز أساسا بالدول الصناعية الكبرى، ففي أمريكا الشمالية وحدها تمثل هذه الطاقة في عام 2003 ما نسبته 22 % من مجموع طاقة التكرير في العالم، وفي أوروبا الغربية تمثل حوالي 18 %، في وقت بالكاد تتجاوز الطاقة المنصوبة في منطقة الشرق الأوسط كلها نسبة 8 %.

إذا كان مبررًا تنصيبُ طاقة تكرير كبيرة في الولايات المتحدة، على اعتبار هذا البلد بلدا منتجا ومستهلكا كبيرا في نفس الوقت، فبماذا يمكن تفسير امتلاك بلد كإيطاليا لــ17 معمل تكرير بطاقة في حدود 2.3 مليون برميل يوميا في عام 1999،[1]وهو بلد غير منتج أصلا للنفط الخام؟ سوى بسعي الدول الصناعية من خلال ذلك إلى الاستئثار بقسم هام من القيمة المضافة، ومنع الدول المالكة للاحتياطي من السيطرة على كل السلسلة البترولية.

ثانيا - مخرجات التكرير:

من الطبيعي أن يكون إنتاج المشتقات النفطية على صورة قدرة التكرير المنصوبة، ويتركز معظم الإنتاج في البلدان الصناعية.

[1] PAUL HORSNELL, «Mediterranean Basin in the World Petroleum Market » (Oxford : Oxford University Press, 2000), p.16.

الجدول رقم 33 : مخرجات التكرير في العالم.

و: 1000 برميل يوميا

المناطق	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	16911,2	17628,6	18675,2	19305,1	19697,8	20507,7
أمريكا اللاتينية	5777,4	6258,2	6554,7	6653,1	7076,2	7448,7
أوروبا الشرقية	9202,5	5996,7	5839,8	5828,0	6652,3	6952,8
أوروبا الغربية	13436,9	14266,8	14885,9	14833,1	15012,0	15734,0
الشرق الأوسط	3696,4	4864,9	5190,6	5534,2	5944,3	6365,9
أفريقيا	2217,9	2238,1	2403,9	2442,0	2719,8	3003,2
آسيا و الهادي	11758,2	13819,5	16351,5	17843,9	18173,9	19333,9
مجموع العالم	63000,6	65072,7	69901,6	72439,5	75276,2	79346,1
الأوبك	5593,4	6698,1	7425,4	7676,0	8033,7	8869,0
نسبة الأوبك	8,9	10,3	10,6	10,6	10,7	11,2

Source : OPEC, **Annual Report 2006**, p.28.

تحليل معطيات الجدول يبين أن منطقة أمريكا الشمالية تأتي في المقدمة بحجم إنتاج يزيد قليلا عن 20 مليون برميل يوميا في عام 2006، ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة آسيا والهادي بحجم إنتاج يزيد قليلا هو الآخر عن 19 مليون برميل يوميا، و قريبا من ذلك إنتاج أوروبا الغربية بـــ15.7 مليون برميل يوميا، ثم يأتي بعد ذلك إنتاج المناطق الأخرى بعيدا عن إنتاج المناطق الثلاثة الأولى، حيث بالكاد يقترب أفضلها وهي منطقة أمريكا اللاتينية من مستوى 7.5 مليون برميل يوميا، أما منطقة الشرق الأوسط وهي التي يتركز فيها ثلثي الاحتياطي العالمي فتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بطاقة إنتاج قصوى تقدر بـــ 6.3 مليون برميل يوميا، أي ما يمثل نسبة 8 % فقط من مجموع الإنتاج العالمي، وفي ذيل الترتيب المنطقة الإفريقية بـــ 3 مليون برميل يوميا.

4 - آفاق تطور الاستثمار في قطاع المحروقات بالعالم :

تقدّر الوكالة الدولية للطاقة قيمة الاستثمارات المطلوبة لمواجهة ارتفاع الطلب في قطاع المحروقات للفترة 2001-2030، [1]في ضوء توقعات تطور الاستهلاك في العالم، بما يزيد عن 6.2 تريليون دولار، أي بحجم استثمار سنوي متوسط في حدود 208 مليار دولار. وتتوزع هذه القيمة على الاستثمار الموجه لتجديد الاحتياطات وتعويض الإنتاج السابق والاستثمار الموجه لتوسيع البنية التحتية القائمة حاليا وتجديد ما ينتظر إهتلاكه قبل انقضاء الفترة المعنية.

[1]- الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن الإنفاق الرأسمالي على ما يلي: بالنسبة لقطاع النفط : الاستكشاف، التطوير، التكرير، الناقلات، أنابيب النفط وتجهيزات إنتاج النفط غير التقليدي. بالنسبة لقطاع الغاز : الاستكشاف، التطوير، التمييع، التخزين، ناقلات و أنابيب نقل وتوزيع الغاز.

الجدول رقم 34 : الاستثمارات المطلوبة في قطاع المحروقات بالعالم للفترة 2001-2030.

و: مليار دولار (دولار سنة 2000)

البيان	2000	2001-2010	2011-2020	2021-2030	2001-2030
قطاع البترول	87	916	1045	1136	3096
قطاع الغاز	80	948	1041	1157	3145
مجموع قطاع المحروقات	167	1864	2086	2293	6241
المتوسط السنوي	167	186.4	208.6	229.3	208

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.42.

إذا كان الهدف الأساسي من الاستثمارات المطلوبة في قطاعي النفط والغاز في البلدان المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو الاستجابة بالأساس للطلب الداخلي بهذه البلدان وهي بلدان صناعية كبيرة في مجموعها. فإن قسما معتبرا من حجم الاستثمار في البلدان غير المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو في حدود 40 %، الغرض منه هو الاستجابة لارتفاع الطلب الخارجي، خصوصا في بلدان المنظمة السالفة الذكر.[1]

أولا: آفاق تطور الاستثمار في قطاع البترول.

تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع حجم الطلب على البترول في أفق 2030 إلى حوالي 120 مليون برميل يوميا، بعد أن كان في حدود 77 مليون ب/ي في سنة 2002. وتحتاج تلبية هذة الزيادة في الطلب إلى استثمارات في حدود 3000 مليار دولار، أي ما يعادل 105 مليار دولار سنويا.

وتقدر الاستثمارات المطلوبة في قطاع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 72 %، وذلك لتعويض إنتاج الآبار الحالية التي شارفت على النضوب وتعويض إنتاج الآبار المزمع اكتشافها لاحقا والتي ستنضب بدورها قبل الأجل المضروب.[2] فيما يتوزع القسم الباقي من الاستثمارات على أنشطة قطاع المصب، خصوصا التكرير والنقل، حيث يتوقع إنفاق ما قدره 412 مليار دولار في مجال التكرير، للاستجابة لزيادة الطلب وللتكيف مع المواصفات التقنية الجديدة، فيما يكون نصيب قطاع النقل في حدود 257 مليار دولار، لإنفاقها على اقتناء ناقلات نفطية جديدة ومد الأنابيب لنقل الإنتاج نحو مناطق الاستهلاك، حيث يتوقع أن تنمو التجارة البينية الدولية للبترول الخام والمشتقات النفطية في أفق سنة 2030 بنحو 80 % مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في سنة 2000.

[1] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, **World Energy investment Outlook 2003**, p.42.
[2] Sadek BOUSSENA, Op.Cit, pp.40-41.

من جهة أخرى، يُقدر أن يكون حجم الاستثمار المطلوب لتعبئة الموارد النفطية غير التقليدية التي يتوقع أن تساهم بنسبة 8 % في العرض العالمي الكلي في سنة 2030، بـــ 205 مليار دولار.

الجدول رقم 35 : تطور العرض الكلي للبترول والبنية التحتية.

المصدر	التعيين	الوحدة	2000	2030	المتوسط السنوي للنمو %
البترول	الإنتاج	مليون برميل/ يوميا	75	120	1.6
	قدرة التكرير	مليون برميل/ يوميا	82	121	1.3
	قدرة النقل	مليون طن ساكن DWT .	271	522	2.2

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.43.

ثانيا: آفاق تطور الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي.

تشير كل التوقعات أن معدلات استهلاك الغاز الطبيعي سوف تكون الأسرع في المستقبل من بين كل مصادر الطاقة، ويتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك من 2.5 تريليون م^3 سنويا في سنة 2000 إلى حوالي 5.3 تريليون م^3 في أفق 2030، ما يعني ضرورة تعبئة احتياطات إضافية في حدود 9 تريليون م^3 للفترة 2001-2030 لتعويض الإنتاج الحالي والمستقبلي.[1]

تستلزم تعبئة الطاقة الإضافية المطلوبة في قطاع الغاز الطبيعي استثمارا في حدود مبلغ 3.1 تريليون دولار، موزعة بين الاستكشاف والتطوير بـــ 1.7 تريليون دولار، أي ما نسبته 55 % من حجم الإنفاق الكلي، والإنفاق على مد الأنابيب وبناء سلسلة عرض الغاز المسال (معامل تسييل الغاز، ناقلات، معامل إعادة الغاز إلى الحالة الغازية) وإنشاء شبكات التوزيع المحلية سواء نحو المستهلك النهائي أو نحو محطات توليد الكهرباء بـــ 1.4 تريليون دولار.

الجدول رقم 36 : تطور العرض الكلي للغاز الطبيعي و البنية التحتية.

المصدر	الاستثمار في	الوحدة	2000	2030	متوسط النمو السنوي %
الغاز	الإنتاج	مليار متر مكعب	2513	5280	2.5
	أنابيب النقل	ألف كلم	1139	2058	2.0
	أنابيب التوزيع	ألف كلم	5007	8523	1.8
	التخزين	مليار متر مكعب	328	685	2.5

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.43.

[1] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, Op.cit, p.43.

إذا كانت عوامل جيو سياسية و بيئية كثيرة تدفع في اتجاه زيادة الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، فإن عوامل أخرى تعترض ذلك. ويأتي في مقدمة هذه العوامل ارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال فإن كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الغاز لإنتاج وحدة متساوية من الطاقة تمثل 6 أضعاف كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الفحم. وهذه الوضعية تطرح مشكلة تنافسية القطاع لجلب رؤوس الأموال الضرورية.

المبحث الثالث : التقدم التكنولوجي في قطاع المحروقات وآثره.

لم يحقق قطاع المحروقات قبل عام 1973 طفرة تكنولوجية كبيرة كالتي تحققت بعد الصدمة النفطية لذلك العام، وذلك بسبب الوضعية العامة السائدة في القطاع في تلك الفترة، حيث لم تكن شروط الاستكشاف والإنتاج القائمة تحفز على تكثيف جهود البحث والتطوير، وهو ما انعكس على التطور التكنولوجي في القطاع.

وقد كانت تلك الوضعية نتيجة لتفاعل عوامل عديدة، من بينها:

- انخفاض تكاليف الاستغلال في المناطق التقليدية.
- ضعف الدافع للإنفاق في مجال تطوير البحث والاستكشاف في المناطق غير التقليدية الصعبة لدى الشركات النفطية الكبيرة التي كانت تبسط احتكارا شبه كامل على احتياطات ضخمة، ولم تكن متحمسة لاستكشاف مناطق جديدة، تحتاج إلى استثمارات ضخمة، خصوصا في ظل وجود احتياطات كبيرة قابلة للاستكشاف في المناطق التقليدية و بأقل التكاليف.
- وجود شعور عام بوفرة النفط في هذه الفترة، وذلك نتيجة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ودخول عدد من الحقول النفطية الضخمة في مرحلة الإنتاج، خصوصا في الشرق الأوسط. وقد زاد احتكار الشركات النفطية الكامل للسوق في تعزيز هذا الشعور، حيث كان الشعار السائد عند هذه الشركات في تلك المرحلة هو " من البئر إلى المضخة ".

تغيرت النظرة التقليدية إلى وفرة النفط رأسا على عقب بعد حدوث الصدمة النفطية وبروز موجة التأميم في السبعينيات، وما صاحب ذلك من تنامي لدور البلدان المنتجة في الأسواق الدولية. إذ استشعرت الشركات النفطية أخيرا أهمية الاستثمار في مناطق أخرى غير المنطقة التقليدية، بعد فقدها السيطرة الكاملة التي كانت لها على الاحتياطي والإنتاج. وقد حفز الاتجاه الجديد هذه الشركات النفطية والشركات الصناعية التي تتعامل معها، على زيادة الإنفاق على برامج البحث والتطوير التكنولوجي، حتى تتمكن من تحسين الشروط التقنية للاستكشاف والاستغلال في مناطق أخرى لم يكن ممكنا من قبل استكشافها واستغلالها بالشروط الاقتصادية المقبولة والشروط التقنية المتاحة، سواء بسبب وقوعها في مناطق نائية وبعيدة أو بسبب تركيبتها الجيولوجية المعقدة.

من جهة ثانية، أشعرت المعطيات الجديدة في سوق البترول الدول المستهلكة بضرورة تطوير استعمال مصادر طاقة بديلة، وساهمت بطريقة غير مباشرة في إبراز أهمية الغاز الطبيعي، وهو ما شجع الشركات والهيئات المتخصصة على تكثيف جهود البحث والتطوير التكنولوجي في هذا القطاع أيضا.

ويمكن تحديد أهم مظاهر التطور التكنولوجي المحقق وأثره في قطاعي البترول والغاز في فترة ما بعد عام 1973 كما يلي :

1- التطور التكنولوجي في قطاع النفط وأثره.

شمل التطور التكنولوجي في قطاع النفط كل النشاطات المرتبطة بمجالات الاستكشاف والاستغلال، وأهم هذه التطورات هي :

أولا – تحسين طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد.

أحرزت الصناعة النفطية تحسنا واضحا في ميدان الاستكشاف في العقود الأخيرة، وذلك نتيجة زيادة التحكم في طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد (3D).[1] وساعد هذه التحسين في دراسة محتويات باطن الأرض بشكل أفضل، وتحديد مواضع حفر الآبار البترولية الاستكشافية و التطويرية بشكل أدق.

وقد توسعت معظم الشركات العاملة في القطاع النفطي في استعمال هذه الطريقة، رغم ارتفاع تكلفتها مقارنة بالطريقة التقليدية ذات البعدين (2D). وسمح ذلك برفع معدل نجاح عمليات الاستكشاف إلى 70 %، وهو الذي كان يتراوح من قبل أثناء استعمال طريقة البعدين (2D) بين 30 و 40 %.[2]

ثانيا - تحسين تصميم الآبار وتطوير تقنيات الحفر.

تحقق تطور كبير في ميدان رسم وانجاز التصاميم المعقدة للآبار، وسمح ذلك بتطوير تقنيات جديدة في الحفر، كتقنية حفر البئر ذات القطر الصغير (slim hole)، وتقنية الحفر المنحرف أو الحفر الأفقي التي انتشر استعمالها على نطاق واسع، و القائمة على مبدأ حفر بئر واحدة تتفرع داخلها عدة آبار لاستغلال نفس الحقل النفطي، الذي كان يحتاج من قبل إلى حفر مجموعة من الآبار في مواضع متفرقة ومتباعدة.

---

[1] تقوم هذه الطريقة على تقنية تعمد إلى إثارة تفجيرات في باطن الأرض تنجم عنها موجات ارتدادية تنتشر في المنطقة المستكشفة، ويتم تسجيل أصداء هذه الموجات بأجهزة استقبال خاصة يتم وضعها في مواضع عديدة بحيث تغطي مساحة معينة، لتخضع بعد ذلك المعلومات المستقاة للتحليل بواسطة برامج كمبيوترية متطورة. وهي طريقة تختلف عن طريقة البعدين 2D، التي تعتمد هي الأخرى طريقة التفجير ولكن تستعمل خط واحد من أجهزة الإرسال والاستقبال، وبالتالي فكمية المعلومات المتحصل عليها تكون أقل بكثير.

[2] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG، تاريخ الزيارة 20 أبريل 2006.

وقد ساهمت هذه الطريقة الأخيرة على سبيل المثال في تخفيض تكاليف الاستغلال بشكل كبير، وذلك من خلال تخفيضها عدد التجهيزات والهياكل المطلوبة في عملية الاستغلال، خصوصا المسالك والقنوات ومراكز التخزين. كما ساهمت هذه الطريقة في تخفيض حجم الأضرار التي تلحق بالبيئة والتكاليف المرتبطة بذلك، فهي لا تستدعي سوى حفر بئر واحدة بدلا من آبار عديدة.[1]

ثالثا - تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق الاستخراج :

يسود تصور خاطئ عند غير العارفين بالصناعة النفطية بأن مكامن الاحتياطات البترولية شبيهة بالأحواض المائية الموجودة في باطن الأرض، وأن مستوى احتياطي هذه المكامن معروف بشكل دقيق، وهذا غير صحيح. فالمكامن النفطية في شكل تكوينها عبارة عن كتلة من الصخور التي تحمل في مسامها المادة الأساسية المكونة للنفط والتي هي الكيروجين. أي أن هذه المكامن أشبه ما تكون بمادة الإسفنج، ما يعني أن استغلالها الجيد يتوقف أولا على تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق استخراج النفط الموجود في هذه الصخور. فكلما توفرت معلومات جيوفيزيائية دقيقة حول المكامن وتحسنت أدوات وأساليب الاستخراج، كلما سمح ذلك باسترجاع كميات أكبر وإطالة أعمار المكامن النفطية.

وعليه، يتضح من هذا الشرح أن أهم ما يمكن أن يساهم به التقدم التقني في مجال الاستغلال هو تحسين مستوى معرفة المكامن النفطية وتطوير تقنيات وطرق الاستخراج من أجل تحسين معدل الاسترجاع. لأن تحسين هذا المعدل معناه زيادة حجم الإنتاج وزيادة حجم الاحتياطات. وفي هذا الشأن، تؤكد جل الدراسات التقنية أن تحسين معدل الاسترجاع بنقطة واحدة على المستوى العالمي معناه توفير احتياطات إضافية كافية لاستهلاك سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل.

وقد تحسن معدل الاسترجاع المتوسط بفضل التطور التكنولوجي بشكل كبير في العقود الأخيرة، وعلى سبيل المثال فقد كان هذا المعدل في بداية السبعينيات يتراوح بين 15 و20 % على المستوى الدولي، ثم قفز في سنة 2000 إلى مستوى يتراوح بين 30 و35 %. و يتوقع أن يرتفع في المستقبل بـــ 10 إلى 15 نقطة أخرى ليصل إلى حدود 50 %. وإذا ما صدقت هذه التوقعات الأخيرة، فإن الخبراء يقدرون الإضافة الصافية إلى حجم الاحتياطات المؤكدة الحالية المقدرة بـــ 135 مليار طن بين 70 و100 مليار طن.[2]

من جهة أخرى، فلقد أدى تطور المعلومات حول المكامن وتحسن طرق الاستخراج إلى تحسين شروط الإنتاج وتخفيض تكاليف الاستغلال، خصوصا في المناطق غير التقليدية التي كانت

---

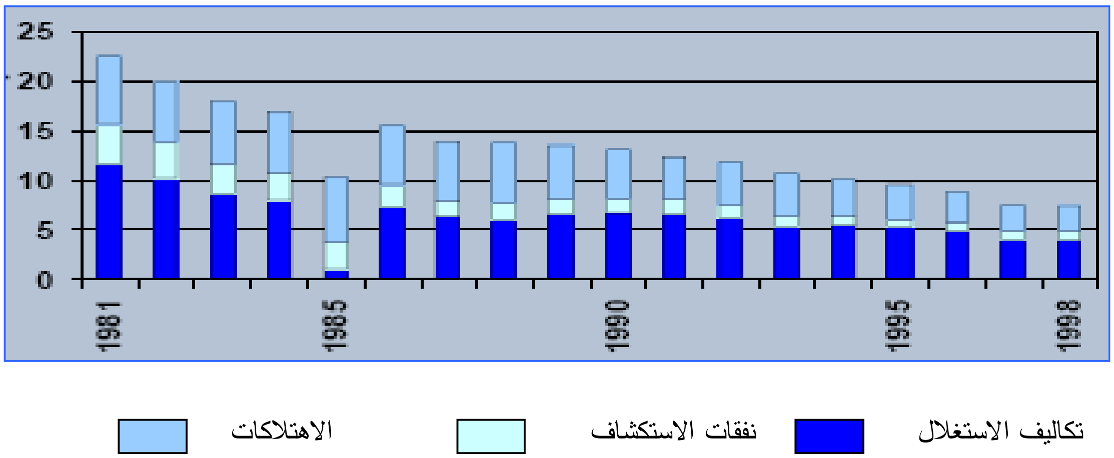
[1] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG.

[2] Denis BABUSIAUX, «progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production», Op.cit., p.22

تتميز بارتفاع تكاليفها. وعلى سبيل المثال فقد تراجعت التكلفة التقنية لأعمال الاستكشاف والتطوير والاستغلال في نهاية التسعينيات إلى مستوى 8 دولار للبرميل، بعد أن كانت في حدود 14 دولار للبرميل سنة 1990.[1]

الشكل رقم 09 : تطور تكاليف إنتاج المحروقات 1998

(الوحدة : دولارات/ برميل)



رابعا - تكثيف استغلال المكامن النفطية البحرية :

سمحت الطفرة التكنولوجية المحققة بعد التحول الكبير في السبعينيات من توسيع دائرة المجال البحري القابل للاستكشاف والاستغلال أفقيا وعموديا. واستطاعت الشركات النفطية لأول مرة استكشاف المناطق البحرية العميقة واستغلال ثرواتها، بعدما كان المجال من قبل لا يشمل سوى السواحل القريبة وغير العميقة ولا يتجاوزها. وبفضل ذلك التطور التكنولوجي تكثف استغلال الموارد النفطية البحرية في كل مناطق العالم، وبرزت على ساحة الإنتاج النفطي مناطق جديدة كألاسكا وبحر الشمال. وقد ساهم إنتاج هذه المناطق رغم ارتفاع تكاليف الاستغلال في رفع مستوى الإنتاج النفطي العالمي، وعلى سبيل المثال قفز مجموع الإنتاج النفطي المستخرج من المجال البحري offshore من مستوى 500 مليون طن سنة 1973 إلى 750 مليون طن سنة 1985 [2].

وبعد زيادة تطور أدوات وتقنيات الحفر البحري وتطور أساليب وطرق الاستخراج أكثر في التسعينيات، زاد المجال البحري القابل للاستغلال، وظهرت مناطق إنتاج جديدة في بحر الشمال وخليجي المكسيك وغينيا والبرازيل وغيرها، لعبت دورا كبيرا في تنويع مصادر الإنتاج العالمي. وعلى سبيل المثال فقد قدّر حجم الإنتاج البحري للبلدان غير الأعضاء في منظمة الأوبك في سنة

---

[1] Denis BABUSIAUX, Op.cit., p.22.
[2] Idem, p.21.

2000 بحوالي 40 % من مجموع إنتاج هذه البلدان، بعد أن كان يمثل ما نسبته 26 % في سنة 1990.[1]

لم يتوقف التقدم التكنولوجي في ميدان الاستكشاف البحري والاستغلال عند هذا الحد، واستمر في تحقيق المزيد من النجاحات، وتمكن في السنوات القليلة الماضية من فتح باب الأعماق البحرية الكبيرة جدا في المحيطات والبحار Offshore très profond،[2] التي كانت إلى وقت قريب مستعصية. وعلى سبيل المثال فقد تمكنت بعض الشركات النفطية العاملة في سواحل البرازيل وخليج المكسيك من استخراج النفط على أعماق تصل إلى 1650 و1700 متر على التوالي.[3]

خامسا- استغلال أنواع النفط غير التقليدية.

سمح التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة باستغلال أنواع جديدة من النفط، تعرف باسم البترول غير التقليدي Pétroles non-conventionnels، وذلك بعد عقود طويلة كان فيها الاستغلال يقتصر على النوع التقليدي فقط. وبدأت ترتسم في الأفق ملامح محيط نفطي جديد مغاير تماما للمحيط القديم، خاصة بعد أن بلغ التطور التقني المرحلة التي أصبح استغلال هذه الأنواع النفطية غير التقليدية على نطاق واسع أمرا ممكنا. وفعلا، فقد بدأ في السنوات القليلة الماضية مثلا استغلال حقول الرمال الزفتية (sables bitumineux) الموجودة بـــمنطقة أطابسكا athabasca بكندا، كما بدأ استغلال الزيوت الثقيلة جدا Extra-lourd الموجودة بحوض الأورينوك Orénoque بفنزويلا، بعد تطور تقنيات الحفر الأفقي وتقنيات تركيب المضخات في أعماق الآبار، والتي كان من غير الممكن استغلالها من قبل، سواء لصعوبة عملية الاستغلال من الناحية التقنية أو لعدم جدواها الاقتصادية، وقد بلغ معدل الاسترجاع في سنة 1999 نسبة 8 %، وينتظر أن يصل إلى حدود 20 % في أفق سنة 2020.

ويشير بعض المتخصصين أنه في حالة زيادة التحكم التقني في استغلال هذه النفوط غير التقليدية في المستقبل، فإن ذلك سيقلب معطيات السوق النفطية بشكل دائم، لأن التقدم التكنولوجي في هذه الحالة سيسمح بتعبئة موارد نفطية كبيرة جدا، ويزيد العرض النفطي في الأسواق بشكل واسع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدر خبراء النفط احتياطات حوض الأورينوك وحده بنحو 200 مليار برميل.[4]

في هذا الإطار، من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإجراء الذي أقدمت عليه فنزويلا، البلد الذي يصنف في دائرة البلدان الأكثر تحفظا لفتح مجالها النفطي كاملا، والذي لا تزال فيه كل

---

[1] André GAUTIER, l'économie mondiale des années 1880 aux années 2000 (Rosny cedex : Editions Bréal 1999), p.565.

[2] العمق البحري الكبير جدا اصطلاحا هو الذي يزيد عن 1500 م، لتمييزه عن العمق البحري الكبير الذي يتراوح بين 300 و1500م.

[3] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG، تاريخ الزيارة 20 أبريل 2006

[4] André GAUTIER, Op.Cit, p.566.

عمليات الاستكشاف والإنتاج تتم وفق عقود شراكة تعود فيها نسبة المشاركة الكبيرة إلى شركة البترول الوطنية PDVSA. وهذا الإجراء هو إخضاع هذا النوع من النفط لإطار قانوني خاص به، وإفراد عقود خاصة لذلك تعرف بعقود الشراكة الإستراتيجية، تغطي كل مراحل الاستغلال من المنبع إلى المصب، وتُبرم مع الشركات الأجنبية التي تملك الخبرة والتكنولوجيا اللازمة.[1]

2 : التطور التكنولوجي في قطاع الغاز الطبيعي وأثره.

تحقق في قطاع الغاز الطبيعي، على غرار قطاع النفط، تقدم تكنولوجي معتبر، وقد سمح هذا الأخير بإنجاز تطور هام في القطاع، وفتح آفاقا واسعة للتطور أكثر في المستقبل، خصوصا في ميدان الغاز المسال، الذي انخفضت فيه التكاليف منذ مطلع التسعينيات بنسبة تراوحت بين 20 و 30 % على طول الحلقات الثلاثة للسلسلة والتي هي التمييع والنقل و إعادة الغاز السائل المنقول إلى الحالة الغازية في ميناء الاستيراد. وعلى فقد كانت أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في القطاع كما يلي:[2]

أولا : تحسين تصميم معامل الغاز.

تحقق نجاح مشهود في ميدان تصميم معامل تمييع الغاز الطبيعي في العقد الأخير، حيث تفرض معايير الأمان أن لا تتجاوز طاقة المعمل سقفا محددًا في ظل وجود شروط معينة. و بفضل التقدم التكنولوجي كان يتم في كل مرة التحكم أكثر في هذه الشروط ورفع الطاقة المتوسطة لهذه المعامل، حتى بلغ حجمها في عام 2005 حوالي 5 مليون طن، وهي التي كانت لا تتجاوز 0.5 مليون طن مثلا في عام 1964. ويتوقع في ضوء النجاح المتواصل أن تصل طاقة معامل التمييع الجديدة إلى 8 مليون طن في أفق 2010-2012، ما يسهم في زيادة تخفيض التكلفة بحوالي 10 إلى 15%.

وسمح هذا التقدم التكنولوجي أيضا بتحقيق وفورات حجم وتخفيض تكلفة معالجة الطن من 500 دولار بسعر دولار سنة 2002 في سنة 1964 إلى 180 دولار للطن في عام 2005.

من جهة أخرى، تحسن تصميم معامل إعادة الغاز السائل إلى الحالة الغازية بشكل كبير، وارتفعت طاقة هذه المعامل من 40000 متر^2 لمعامل الجيل الأول إلى حوالي 200 ألف متر^2 للجيل الحالي.

[1] KPMG, Bureau d’études international, Algérie : Guide des hydrocarbures (Alger : Grand-Algérie-Livres, 2005), p.31.
[2] Sadek BOUSSENA, Op.cit., pp.293-303.

ثانيا : تحسين تصميم ناقلات الغاز.

إن من أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في ميدان نقل الغاز الطبيعي، هو تحسين تصميم بناء الناقلات. وقد أدى هذا التحسن إلى رفع طاقة نقل الأنواع الجديدة منها، وبالتالي تخفيض كلفة النقل الوحدية. وعلى سبيل المثال انخفضت كلفة نقل مليون وحدة حرارية بريطانية Mbtu (Million British Thermal Unit) من 1.4 دولار في عام 1991 إلى 0.95 دولار في عام 2002، أي بما نسبته 33 %.

و من جهة أخرى، سمح تحسن تصميم بناء الناقلات في زيادة سرعتها وتقليص مدة الأسفار. فالسرعة المتوسطة للناقلة المبنية في عام 1969 وذات السعة 71500 متر^3 التي كانت في حدود 16.5 عقدة بحرية في الساعة، انتقلت في الأنواع الجديدة للناقلات ذات السعة 138 ألف متر^3 والمبنية في عام 2000 إلى حدود 20.8 عقدة في الساعة.

إن هذا التقدم التكنولوجي المحقق في ميدان التصميم والتحكم في التكاليف جعل سعر الناقلة ذات السعة 138 ألف متر^3 على سبيل المثال ينخفض في عام 2005 إلى حدود 150 مليون دولار، وهو الذي كان يساوي 260 مليون دولار في عام 1991. ويعود الفضل في ذلك إلى الصينيين بالدرجة الأولى، الذين بدخولهم ميدان المنافسة، في هذا القطاع الحيوي الذي هو قطاع بناء ناقلات الغاز، ساهموا بطريقة مباشرة في التخفيف من حالة الاحتكار التي كان اليابانيون والكوريون يمارسونها من قبل.

ثالثا : تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي.

لم يتحقق التطور التكنولوجي في ميدان نقل الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات فقط، وانما تحقق أيضا في ميدان النقل بواسطة الأنابيب، حيث تحسنت شروط هذا النوع الأخير بفضل تحسن تصميم الأنابيب التي زاد قطرها بشكل كبير، وأصبحت الأنواع الجديدة منها تملك قدرة كبيرة على مقاومة كل عوامل الضغط. وعلى سبيل المثال، فإن قطر الأنابيب المستعملة اليوم لنقل الغاز على المسافات الطويلة يصل إلى 1400 ملم، وهي مصنوعة من نوع معين من الحديد الصلب X70، تصل قدرة مقاومته القصوى إلى 75 بار Bars، وقد نجم عن هذه التحسينات ارتفاع طاقة النقل النظرية لهذه الأنابيب إلى ما بين 25 و30 مليار متر^3 سنويا. وتجري التجارب حاليا لاستعمال نوع جديد من الأنابيب يدخل في صناعته نوع من الحديد الصلب X100، له قدرة مقاومة تصل إلى حدود 140 بار Bars، ما يعني طاقة نقل مضاعفة.

خاتمة الفصل الثاني :

إن أهم خلاصة يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل الثاني هو أن قطاع المحروقات في العالم قد شهد تحولات كبيرة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك سواء في الميدان الصناعي أو على مستوى الأسواق أو في المجال التكنولوجي.

ففي ميدان الصناعة النفطية، فإن أهم نتيجة يمكن استخلاصها هي بروز أهمية دور الغاز الطبيعي كمورد طاقة هام، وترشيحه للعب دور رئيسي في المستقبل في ظل تراجع احتياطات النفط، و على مستوى الأسواق، فإن هناك تجاذب قوي بين الأطراف الاقتصادية المختلفة التي يسعى كل واحد منها إلى تغليب مصالحه. أما في الميدان التكنولوجي، فإن أهم ما تم الوقوف عليه هي تلك التطورات الهامة التي تحققت في جميع المجالات، سواء في الاستكشاف أو الاستغلال أو النقل.

وبعد الوقوف في الفصل الأول عند أهم الظواهر الاقتصادية في المحيط الدولي المؤثرة على تطور قطاع المحروقات، ثم في الفصل الثاني تحليل أهم التغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، سيتم الانتقال في الفصلين الثالث والرابع إلى بحث دور ومكانة قطاع المحروقات في الجزائر.

والبداية ستكون في الفصل الثالث بمحاولة تقديم وصف عام عن تطور قطاع المحروقات في الجزائر في فترة تطبيق الإصلاحات وتحليل أهم جوانبه، قبل الانتقال في الفصل الأخير إلى تقييم أداء القطاع و تجربة الإصلاحات، ثم استشراف تطور القطاع وأهم التحديات المطروحة أمام القطاع في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث :

أداء قطاع المحروقات في الجزائر

خلال فترة الإصلاحات.

مقدمة الفصل :

شعرت الجزائر مع بداية الثمانينيات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية، وخصوصا في قطاع المحروقات، حيث كانت موازين القوى في الأسواق النفطية في تلك السنوات تميل في غير صالح البلدان المنتجة. وأدركت أنه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته، لا بد لها من التكيف مع هذه التغيرات وفتح القطاع أمام الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه، شرعت الجزائر ابتداءً من عام 1986 في أول عملية إصلاح كبيرة في تاريخ قطاع المحروقات، تخلت بموجبها عن وضعية الاحتكار السابقة وفتحت القطاع بشكل كبير أمام الشركات النفطية الأجنبية التي أصبح بمقدورها في إطار عقود الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك القيام بكل أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على دخول الإصلاحات حيز التطبيق، تبدو صورة قطاع المحروقات بفعل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي طرأت عليه، مختلفة تماما عن الصورة التي كان عليها قبل تطبيق هذه الإصلاحات.

بناءً على ما سبق، سيتم في هذا الفصل الثالث استعراض التجربة الجزائرية في اصلاح قطاع المحروقات وتقييم أداء القطاع في ظل هذه التجربة، ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

يقدم المبحث الأول عرضا عن تطور الهيكل القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر، خصوصا بعد تطبيق الإصلاحات. فيما يقوم المبحثين الثاني والثالث بتقييم أداء القطاع في فترة تطبيق الإصلاحات بداية من عام 1986 وإلى غاية عام 2005 الذي شهد صدور قانون جديد لتنظيم القطاع. بحيث يخصص المبحث الثاني لتقييم أداء قطاع المنبع الذي يشمل نشاطات الاستكشاف والإنتاج، ويخصص المبحث الثالث لتقييم أداء قطاع المصب أي نشاطات التكرير والتحويل والتصدير. و في ضوء هذا الأداء يمكن الحكم على فاعلية الإطار التنظيمي والقانوني الذي جاءت به الإصلاحات، و فيما إذا كان القطاع اليوم يحتاج أو لا يحتاج إلى تغييرات جذرية، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الرابع.

المبحث الأول : تطور الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر

يقتضي التقييم الموضوعي لتجربة الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر عدم فصل التجربة عن السياق التاريخي الذي جاءت فيه، أي عن الظروف السائدة في القطاع قبل التطبيق وبعده.

وعليه يستحسن في الأول تقديم عرض سريع عن شكل الإطار القانوني والتنظيمي السائد في القطاع قبل تطبيق الإصلاحات. ثم الإسهاب بعد ذلك في شرح الإطار الذي أرسته قوانين الإصلاحات. لكن قبل ذلك، ما هو تعريف القانون المنجمي للمحروقات.

1- تعريف القانون المنجمي للمحروقات

يعرّف عمر خليف القانون المنجمي للمحروقات Droit minier des hydrocarbures بأنه " ذلك القانون الذي يشمل مجموع القواعد التي يسري تطبيقها عند القيام بأعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة "[1].

ومن التعريف، يتضح أن الموضوع الرئيسي للقانون هو تعريف النظام الذي تخضع له أعمال الاستكشاف عن المحروقات ونظام استغلال الحقول المكتشفة، وضبط العلاقة بين القائم بالاستغلال ومالك الحقل، من خلال تعيين حقوق القائم بعملية الاستغلال والتزاماته نحو المالك.

ويتضح من التعريف أيضا أن عبارة القانون المنجمي للمحروقات تشمل جميع القوانين المرتبطة بالقطاع التي جرى تطبيقها في الجزائر منذ الاستقلال.

وعليه، يستنتج وفق هذا التعريف أن الغاية من وضع أي قانون للمحروقات، هي تحقيق هدفين :

- هدف تنظيمي عام هو ضبط المراحل الأولى لصناعة المحروقات أساسا، أو ما يعرف بقطاع المنبع Amont، والتي تشمل الاستكشاف والاستغلال.
- هدف آخر هو وضع قواعد واضحة تضبط مسألة أساسية هي مسألة حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بإعطاء القائم بالاستغلال الحق في الحصول على كل أو قسم من الإنتاج أو منعه تماما من الوصول إلى الاحتياطات، وحصر دوره في تقديم الخدمات لمالك هذه الاحتياطات.

2- تطور الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر قبل الإصلاحات

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

ووفق هذه المعايير، معيار تغير القانون والإطار التنظيمي والتعاقدي السائد، يمكن تعيين ثلاثة مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال. وقد تميزت كل

[1] Amor KHELIF, « Environnement institutionnel et création d’entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », communication présentée au Colloque international « **Création d’entreprises et territoires** » (Tamanrasset : 2 et 3 décembre 2006), p.2.

مرحلة من المراحل الثلاثة بملامح خاصة بها، وساد في كل واحدة تقريبا نظام تعاقدي وقانوني يختلف بشكل كبير على الأنظمة التعاقدية والتنظيمية الأخرى، وهذه المراحل الثلاثة هي مرحلة سيادة نظام الامتيازات ومرحلة التأميمات وسيطرة شركة سوناطراك على النشاط ، ثم تليها مرحلة الإصلاحات التي تزامنت بدايتها مع الأزمة النفطية الكبيرة لعام 1986، واستمرت تقريبا إلى حدود العام 2005. ويمكن تحديد هذا العام 2005 كنقطة انعطاف نحو مرحلة رابعة جديدة لا تزال ملامحها غامضة، لأن في هذا العام صدر القانون رقم 05-07 المثير للجدل، والذي تم تعديل بنوده الأساسية عاما بعد ذلك، قبل أن يشرع في تطبيقه أصلا.

أولا- مرحلة نظام الامتيازات 1962 – 1971 :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58-1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي Code pétrolier saharien.

إن هذا القانون الموروث عن العهد الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية واعتبارات خدمة السكان المحليين، وإنما أملته مصالح استعمارية، فقد رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط " أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين "[1]. فقامت بإصدار هذا القانون، ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، حيث إذا كان هدف التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فإن التعديل الثاني سنة 1961 قد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر. ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.[2]

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار " السيادة الجزائرية " بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء. كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

---

[1]- د.عاطف سليمان ، **معركة البترول في الجزائر** (بيروت : دار الطليعة، 1974)، ص.14.

[2] Belkacem BOUZANA, **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985), p.78.

إن هذا القانون البترولي لا يشكل في جوهره استثناءً على السياق العام لتلك المرحلة، فقد كان الإطار القانوني والتعاقدي الذي أرساه والقائم على نظام الامتياز لا يختلف في شيء على ما هو سائد في باقي البلدان المنتجة، وخصوصا بالشرق الأوسط.

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد، وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية. وان استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات، خصوصا في اتفاق الجزائر لعام 1965، إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستينيات، إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات.

وفي حقيقة الأمر، فقد كانت الجزائر تبحث من البداية على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي إنشاء شركة سوناطراك في شهر ديسمبر 1963،[1]لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة. وكان دور هذه الشركة كما يدل على ذلك اسمها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط،[2] ثم تعزز هذا الدور عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر.

ثانيا- مرحلة التأميمات واحتكار سوناطراك للقطاع 1971 – 1986 :

أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، و صنفٌ ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.[3]

[1]- الجريدة الرسمية، **المرسوم 63-491 المرخ في 31-12-1963.**
[2]- يعتبر إقدام الجزائر على تكليف سوناطراك بنقل وتجارة المحروقات الذي يخالف بنود القانون البترولي الصحراوي الخطوة الأولى في طريق الإلغاء الفعلي للقانون المذكور.
[3] Amor KHELIF , « Environnement institutionnel et création d’entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Op.cit., p.5.

لكن بعد 15 سنة من التطبيق، هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا، فعلى طول الفترة بين 1971 و1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.[1]

3- الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات في مرحلة الإصلاحات 1986–2005

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986، إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا. وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، و على فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تحديد أهم الأسباب الأخرى، غير تداعيات الأزمة الاقتصادية، التي كانت وراء تغيير المنظومة القانونية كما يلي :

أولا- أسباب سّن قوانين الإصلاح القطاعي:

إن وراء الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، وإدخال تغييرات عميقة على القطاع، دواعٍ اقتصادية واجتماعية عديدة منها:

أ- تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية:

فقد أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات، والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الــ 10 دولارات للبرميل[2] في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، ما وضع الجزائر في موقع صعب، وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد. كما تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدّيْن الخارجي.

---

[1] Omar KHELIF, **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures** (Alger: CREAD, 2005), p.109.

[2] Paul HORSNELL, Op.cit., p.69.

ب - عدم تنافسية القانون السابق:

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى. وخصوصا أيضا بعض هذه البلدان كاندونيسيا كانت قد شرعت في استخدام عقود تقاسم الإنتاج.

ج- ضغوط مالية واستثمارية :

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، إذ انخفض هذا الإنتاج من مستوى 1.2 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 700 ألف برميل يوميا في سنوات 1983 و1984 و1985.

وعليه يتضح أن إحدى الغايات الرئيسة لقوانين الإصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي، وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

د - التطور التكنولوجي في القطاع :

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة. وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه، و إنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

ه - تحول كبير في أساسيات السوق النفطية الدولية :

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينيات، منها تراجع دور أوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة. ومعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة، لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج. وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كألاسكا وبحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال، وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جديدة.

ثانيا - مضمون قوانين الإصلاح القطاعي:

صدر القانون 86 - 14 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر عام 1986. وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدّد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ثم صدر بعد ذلك في عام 1991 القانون 91-21 الذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة.

أ- أهم بنود قانون 86 - 14 :

تضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، منها: [1]

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج Production sharing contract، وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد خدمات.
- الشركة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

- قَصَرَ مَنْح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين 23 و65.

- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.

---

[1] Mustapha MEKIDECHE, **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000), p.96.

- إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قرّرت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.
- أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبة أهم إضافة جاء بها هذا القانون.
- وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.
- وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.[1]

ب - أهم بنود قانون 1991 :

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86-14 مجال التطبيق، حتى تأكد المشرع الجزائري أن هذا القانون تشوبه نقائص ولا يستجيب لكل ما كان ينتظر منه، واقتنع بضرورة إدخال بعض التحسينات على نصه، وهو ما تم فعلا عام 1991.

أبقى القانون الجديد رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية.

فأما البنود الرئيسية التي أبقى عليها فهي:[2]

- أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فقد جاء في المادة الثالثة من قانون 91 -21 أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.
- سماح المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على منطوق المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية (المادة 20 من قانون 91-21)، و يتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء (المادة 21).

[1] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., pp.96-97.
[2] Idem, pp.97-98.

- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51 %، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27. ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

وأما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي :

- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 ، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط.
- وسع القانون 91-21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض.
- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار. وميّز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ و ب، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محدّدة تخضع لها كل النشاطات.

المبحث الثاني : تطور نشاط المنبع (الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج)

تتأثر أنشطة الاستكشاف والإنتاج في العموم، بمستوى الأسعار في السوق الدولية، فكلما ارتفعت الأسعار وحقق البلد المنتج عائدات كبيرة، كلما سمح ذلك لهذا البلد بزيادة حجم الاعتمادات المخصصة للاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها أو تطوير حقول تم اكتشافها من قبل، وكلما ارتفعت الأسعار أيضا كلما شجع ذلك الشركات الأجنبية على الإقبال أكثر على الاستثمار.

1- تطور نشاط الاستكشاف :

يشمل نشاط الاستكشاف أشغال المسح الزلزالي وأشغال الحفر.

أولا- المسح الزلزالي :

تميز تطور نشاط المسح الزلزالي بالجزائر في الفترة المعنية بالتذبذب الواضح، وعلى سبيل المثال، بعد أن كان عدد الفرق العاملة لا يتجاوز عتبة 100 فرقة في الشهر عام 1995، ارتفع هذا العدد بشكل محسوس في السنوات الثلاثة الموالية، وذلك تحت تأثير الشركات الأجنبية التي قامت

بتكثيف نشاطها، ثم ما لبث وأن عاد هذا النشاط بداية من عام 1999 إلى الانحصار بشكل كبير وبلغ أدنى مستوى له عام 2001، حيث لم يتجاوز عدد الفرق العاملة في الشهر 70 فرقة، ويعزى هذا التراجع إلى عاملين :

أولهما هو الانتهاء من المُسوح الزلزالية المكثفة للأحواض الرسوبية ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، التي شرعت فيها الجزائر في منتصف التسعينيات.

والعامل الثاني هو التقدم الكبير الذي أحرزته تقنيات المسوح الزلزالية في السنوات الأخيرة، سواء المسوح الزلزالية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، بحيث أصبحت الفرق الجيوفيزيائية تستغرق وقتا أقل من الوقت الذي كانت تستغرقه من قبل للقيام بنفس الحجم من المسوح.[1]

الجدول رقم 37 : المسح الزلزالي في الجزائر

و: فرقة / شهر Crew / Month

السنوات	عدد الفرق	السنوات	عدد الفرق
1995	97	2000	79
1996	115	2001	70
1997	106	2002	80
1998	123	2003	115
1999	97	2004	غ م

المصادر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001، ص.12.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2006، ص.12.

انتعش نشاط المسح الزلزالي من جديد بداية من عام 2003، وذلك بعد سنوات من الركود النسبي، وقفز عدد الفرق العاملة في الشهر دفعة واحدة من 80 فرقة في عام 2002 إلى 115 فرقة في عام 2003، وتوزع هذا النشاط بين المسوح الزلزالية ثنائية الأبعاد في المناطق الواعدة، والمسوح الزلزالية ثلاثية الأبعاد في الحقول النفطية و الغازية التي سبق اكتشافها، خصوصا في مقاطعتي غدامس و تيميمون.

ثانيا - الحفر الاستكشافي والتطويري :

يرتبط تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري[2]عادة بتطور مجهود المسح الزلزالي، فكلما تكثف نشاط المسح وتحققت نتائج ايجابية، كلما كان ذلك مؤشرا على تكثيف أعمال الحفر في السنوات الموالية.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000** (الكويت : أوابك، 2000)، ص.78.

[2] الحفر الاستكشافي هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطية أو غازية جديدة، أما الحفر التطويري فهو حفر آبار في حقول مستكشفة من قبل و ثبت وجود محروقات فيها بهدف تقييم دقيق لاحتياطات هذه الحقول و إنتاج المحروقات الموجودة فيها.

إن تحليل تطور مستوى نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري يكشف أن هذا الأخير كان متباينا من فترة لأخرى، وقد بلغ أعلى مستوى له في بداية النصف الثاني من التسعينيات، حيث كان متوسط عدد الحفارات العاملة في نهاية سنوات 1995 و1996 و1997 في حدود 30 حفارة، ثم انخفض هذا العدد بعد ذلك بشكل حاد ليصل في نهاية عام 1999 إلى 12 حفارة فقط. ورغم تحسن مستوى النشاط في السنوات الموالية، إلا أنه لم يتم بلوغ المعدل المحقق في الفترة السابقة، ولم يتجاوز عدد الحفارات العاملة في نهاية عام 2005 معدل 21 حفارة.

الجدول رقم 38 : تطور نشاط الحفر الاستكشافي و التطويري في الجزائر.

و : كيلومتر طولي Length in Km

السنوات	الحفارات العاملة(Rig)	الكيلومترات المحفورة	السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة
1994	غ م	غ م	2000	17	424
1995	27	314	2001	19	511
1996	29	278	2002	21	585
1997	30	292	2003	22	592
1998	21	237	2004	20	غ م
1999	12	391	2005	21	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص ص.13-14.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص ص.13-14.

3- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p. 48.

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص نشاط الحفر هو أن عدد الكيلومترات المحفورة لم يساير طردا في جميع السنوات عدد الحفارات العاملة، إذ يلاحظ تراجع عدد الحفارات العاملة في بعض السنوات التي سجل فيها استمرار اتجاه منحنى الكيلومترات المحفورة في الارتفاع أو العكس، ويعزى هذا التباين بالدرجة الأولى إلى اختلاف وسائل الحفر المستعملة و اختلاف الكفاءة والخبرة المتراكمة لدى الشركات النفطية.

من زاوية أخرى، يكشف الجدول التالي من خلال عدد الآبار البترولية المحفورة إلى المجموع العام أن نشاط الحفر بقى منصبا على تطوير الحقول النفطية.

الجدول رقم 39 : الآبار الاستكشافية و التطويرية المحفورة في الجزائر في الفترة 1996-2005

السنوات	البترول	الغاز	الآبار الجافة	أخرى	المجموع
1995	غ م	غ م	غ م	غ م	126
1996	غ م	غ م	غ م	غ م	100
1997	57	23	23	2	105
1998	45	22	18	-	85
1999	49	23	19	-	91
2000	74	35	28	-	137
2001	86	35	27	-	148
2002	100	40	22	10	172
2003	104	42	20	13	179
2004	122	33	18	17	190
2005	131	37	15	16	198

المصادر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.15.
2- OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2001, p.38.
3- OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.49.

إن تحليل معطيات الجدول يبين أن منحنى عدد الآبار المحفورة في التسعينيات قد تراوح بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، غير أنه في سنوات الألفية الجديدة، وبالموازاة مع تطور عدد الحفارات العاملة وزيادة كفاءة الحفر، سلك منحنى عدد الآبار المحفورة اتجاها تصاعديا مستمرا. وعلى العموم، فقد تضاعف عدد الآبار المحفورة في أقل من خمس سنوات ووصل إلى حدود 172 بئرا محفورة في عام 2002 في مقابل 85 بئرا فقط عام 1998، واستمر العدد بعد ذلك في الارتفاع إلى أن اقترب من حدود 200 بئر في عام 2005.

ويكشف التحليل أيضا أن ثمة تحسن كبير في نتائج أشغال الحفر منذ مطلع الألفية الجديدة، حيث ارتفعت معدلات النجاح وتقلص عدد الآبار الجافة قياسا إلى المعدلات السائدة من قبل، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز عدد الآبار الجافة 15 بئرا في عام 2005 من مجموع 198 بئرا محفورة ذلك العام، ما يعكس معرفة أوسع بالمكامن النفطية و الغازية وتحكم أكبر في تقنيات الحفر.

من جهة أخرى يلاحظ أن ثمة اتجاه جديد نحو تكثيف استغلال الحقول القديمة، وهو ما يمكن استنتاجه من ارتفاع أعداد الآبار الأخرى المحفورة، والتي يقصد بها تلك الآبار المحفورة بغرض استعمالها في حقن الغاز أو الماء لتحسين انتاجية الآبار المنتجة المجاورة القديمة التي يتراجع فيها الإنتاج الذاتي كنتيجة لانخفاض مستوى الضغط داخل الخزان بعد فترة من الاستغلال، ما يستدعي اللجوء إلى طريقة الاستخراج الاصطناعي.

وفي الأخير، لا يمكن تحليل تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري في السنوات الأخيرة، دون الاشارة إلى ذلك التحول الهام في مجال الحفر، حيث في الوقت الذي بقى الحفر التطويري مركزا في المناطق التقليدية كإليزي وحاسي مسعود، بدأ الحفر الاستكشافي شيئا فشيئا في اقتحام مناطق غير تقليدية وواعدة كتيميمون و أهانيت.

وقد وضعت الجزائر للسنوات القادمة خطة لتكثيف جهدها في ميدان الاستكشاف والتطوير، ورصدت لها مبلغ 32.2 مليار دولار، وتقضي هذه الخطة مثلا حفر 221 بئرا في سنة 2006 وحدها، بهدف الوصول إلى طاقة انتاجية في حدود 1.5 مليون برميل يوميا في غضون عام 2010.[1]وتركز هذه الخطة خاصة على رفع الطاقة الإنتاجية للحقل النفطي العملاق حاسي مسعود بنسبة في حدود 50 %، وذلك عن طريق حفر آبار جديدة وتكثيف أشغال إصلاح الآبار المحفورة من قبل واستخدام تقنيات الاستخلاص البترولي المحسن.[2]

ثالثا- اكتشافات النفط والغاز:

أثمر نشاط الاستكشاف عن المحروقات في العشر سنوات الأخيرة نتائج مقبولة على العموم، حيث تجاوز المعدل في المتوسط 8 اكتشافات في كل سنة، وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 1998 بـــ 20 اكتشافا، وقد تحققت أفضل النتائج في سنوات 1996 و1998 و2000 و2004 التي تجاوز فيها عدد الاكتشافات سقف العشرة في كل سنة منها.

الجدول رقم 40 : اكتشافات النفط والغاز في الجزائر.

و : اكتشاف -Discovery

السنوات	الاكتشافات النفطية	الاكتشافات الغازية	المجموع	السنوات	الاكتشافات النفطية	الاكتشافات الغازية	المجموع
1995	4	2	6	2001	3	3	6
1996	8	3	11	2002	3	-	3
1997	5	1	6	2003	3	3	6
1998	17	3	20	2004	3	9	12
1999	3	-	3	2005	5	1	6
2000	8	3	11	2006	غ م	غ م	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.16.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.17.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون 2006**، (الكويت: أوابك، 2006)، ص ص.16-17

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005**، (الكويت: أوابك، 2005)، ص ص.16-17

فيما يخص النفط أولا، وإذا ما تم استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 1998 بـ17 اكتشافا نفطيا، يكون المعدل السنوي المتوسط للاكتشافات النفطية في الفترة بين 1995 و2005 هو 5 اكتشافات تقريبا. ولقد تحققت أفضل النتائج عامي 1996 و2000، بـ 8 اكتشافات في كلتا السنتين.

أما بخصوص الغاز، وإذا ما تم أيضا استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 2004 الذي تحققت فيه 9 اكتشافات غازية، فإن معدل الاكتشافات لنفس الفترة هو تقريبا اكتشافين في السنة، وهي نتائج تبدو في ظاهرها إلى حد ما متواضعة قياسا إلى نتائج الاكتشافات النفطية، غير أنها تعتبر مقبولة عندما يعُلَم أن تركيز النشاط كان منصبا أكثر على الحقول النفطية.

2 – تطور احتياطي المحروقات و توزيعه الجغرافي:

قدّرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الاحتياطيات المؤكدة المتراكمة من المحروقات بالجزائر في مكامنها الأصلية منذ الاكتشاف النفطي الأول[1] إلى غاية نهاية عام 2004 بـ 16 مليار م^3 مكافئ بترول. وقد تم استهلاك قسم هام منها، خصوصا من النفط الخام. اذ أن كمية النفط الخام المكتشفة والقابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 25 % قد تم إنتاج أكثر من نصفها. أما فيما يخص الغاز الطبيعي فإن الكمية القابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 80 %، قد تم أيضا إلى ذلك العام إنتاج حوالي 15 % منها، ما يعني أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي الباقية لا تزال معتبرة مقارنة بالنفط.

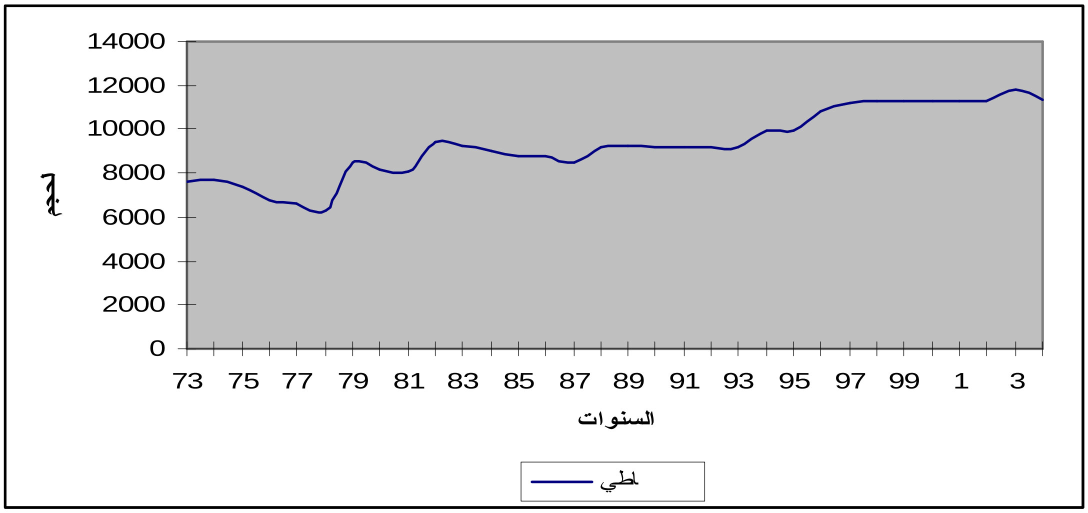
أولا- تطور احتياطي النفط الخام بالجزائر:

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أن ما يلاحظ هو أن حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة. ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين أولهما، عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة. لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي، بل ولم يتم

[1]- تحقق أول اكتشاف نفطي تجاري في الجزائر سنة 1948 بواد قطريني قرب سيدي عيسى.

حتى تجديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات، حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس،وبلغ أدنى مستوى له في عام 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط، بعد أن كان في حدود 7700 مليون برميل قبل أربعة سنوات من ذلك، ما يعني استنزافا صافيا لـــ 1400 مليون برميل في فترة قياسية.

الشكل رقم 10: منحى تطور احتياطي النفط الخام في الفترة 1973-2004. (و : مليون برميل)



رغم تسجيل بعض التحسن في سنوات الثمانينيات، حيث بلغ حجم الاحتياطي على سبيل المثال في نهاية عام 1982 حوالي 9440 مليون برميل، إلا أن الوضع على العموم لم يتغير كثيرا.

الجدول رقم 41 : تطور الاحتياطي المؤكد للنفط :

و: مليون برميل

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	1982	9440	1994	9979
1971	9840	1983	9220	1995	9979
1972	9750	1984	9000	1996	10800
1973	7640	1985	8820	1997	11200
1974	7700	1986	8800	1998	11314
1975	7370	1987	8500	1999	11314
1976	6800	1988	9200	2000	11314
1977	6600	1989	9236	2001	11314
1978	6300	1990	9200	2002	11314
1979	8440	1991	9200	2003	11800
1980	8200	1992	9200	2004	11350
1981	8080	1993	9200	2005	12270

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p.19.

المرحلة الثانية بدأت بعد انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بعد أن أثبتت تجربة السبعينيات والثمانينيات أن القدرات الوطنية سواء التقنية أو المالية غير قادرة وحدها على تغطية مجال منجمي شاسع، اقتنعت الجزائر أنه لابد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة. قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده.

وفعلا، تمكنت سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويل اتجاه منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر. وبفضل العقود الموقعة تحقّق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة. وأضافت هذه الاكتشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحوِ 10 مليار برميل مكافئ بترول.[1]

وإلى غاية عام 2005، تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل المجهود الخاص لشركة سوناطراك في تجديد احتياطاتها ورفعها إلى حدود 12.3 مليار برميل، وذلك رغم أن الجزائر قد ضاعفت في السنوات الأخيرة مستوى إنتاجها. وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 17 سنة أخرى.[2]

ثانيا- تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر:

إن التحليل السريع لبيانات تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر منذ بداية السبعينيات، تسمح بإقرار خلاصة مفادها أن هذا التطور مر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى بين عامي 1973 و1987، وتميزت بالانخفاض المستمر في حجم الاحتياطي من سنة لأخرى، حيث تقلص من حوالي 3900 مليار م³ في 1973 إلى 3163 مليار م³ في 1987. ومرحلة ثانية بين عامي 1988 و2005، وتميزت على خلاف المرحلة الأولى بالارتفاع المستمر في حجم الاحتياطي، اذ لوحظ بداية من عام 1988 انعطاف منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر إلى أن بلغ في نهاية 2005 حوالي 4580 مليار م³. وهذا الحجم الأخير كاف في ظل شروط الاستغلال الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 25 سنة أخرى على الأقل.[3]

---

[1] Ministère de l'énergie et des mines, **Annuaire de l'énergie et des mines**, p.12

[2] www.sonatrach.dz.

[3] Abdennour KERAMANE, « pétrole et pays producteurs en développement », **Liaison Energie francophonie**, N° 70 ; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006), p.32.

إن السبب الأول وراء الانخفاض المتواصل في المرحلة الأولى هو قرار التأميم الكلي لاحتياطات الغاز،[1]وذلك بخلاف قطاع البترول أين كان التأميم جزئيا واختصر على مشاركة جزائرية بـــ 51 % في رأسمال شركات الإنتاج الأجنبية العاملة بالقطاع.

السبب الآخر هو تركيز الشركة الوطنية سوناطراك نشاطها في تلك الفترة في محيط الحقول النفطية، الأمر الذي قلص فرص تحقيق اكتشافات غازية مهمة يتم بها تعويض ما تم إنتاجه، وذلك لأن الغاز الطبيعي لم تكن له في تلك السنوات الأهمية التي له الآن، ومن جهة ثانية لأن الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي يحتاج إلى بنية هيكلية مكملة ومكلفة جدا مقارنة بالبترول.

الجدول رقم 42 : احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر (في نهاية السنة).

و : مليار متر مكعب - Billion cubic meters

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1973	3907	1984	3442	1995	3690
1974	3886	1985	3349	1996	3700
1975	3867	1986	3259	1997	4077
1976	3846	1987	3163	1998	4077
1977	3822	1988	3234	1999	4520
1978	3796	1989	3250	2000	4523
1979	3764	1990	3300	2001	4523
1980	3721	1991	3626	2002	4523
1981	3678	1992	3650	2003	4545
1982	3613	1993	3700	2004	4580
1983	3531	1994	2963	2005	4580

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p.20.

أما في المرحلة الثانية التي أخذ منحنى الاحتياطي مسارا تصاعديا مستمرا، فإن السبب الأول وراء ذلك هو سن قانون 1986، وخصوصا تعديلات عام 1991، التي تزامنت مع زيادة أهمية الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية. وقد سمحت هذه القوانين بتكثيف الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبتوسيع دائرة الاستكشاف إلى مناطق جديدة خارج المنطقة التقليدية.

ثالثا - التوزيع الجغرافي العام الحالي لاحتياطي المحروقات بالجزائر:

يتركز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، إذ من بين أزيد من 200 حقل نفطي وغازي متفاوت الأحجام مكتشف إلى غاية عام 2004، يوجد 73 حقلا في حوض اليزي وحده، و34 حقلا في أحواض غدامس وروردِ النوس، و31 حقلا في حوض واد مية. وهذه الأحواض هي التي تحوي القسم الأكبر من احتياطي الجزائر.

[1]- نص قرار التأميم الصادر بتاريخ 24 فبراير 1971 على التأميم الكامل لاحتياطات الغاز.

الجدول رقم 43 : التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات في عام 2004.

الترتيب	المقاطعة	النسبة %
1	حاسي مسعود ظهر	46
2	واد مية	21
3	حوض اليزي	14
4	حوض رورد النوس	09
5	حوض أهانت تيميمون	04
6	حوض غدامس (بركين)	03
7	الأحواض الأخرى	02
	المجموع	100

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

تحليل البيانات الواردة في الجدول يكشف أن الأحواض النفطية الموجودة في شمال وشرق الصحراء الجزائرية: حاسي مسعود- ظهر واليزي ورورد النوس وغدامس (بركين حاليا)، هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70 % من مجموع الاحتياطي، ثم تأتي بعد ذلك الصحراء الوسطى التي تمثلها خصوصا مقاطعة واد مية التي يشكل الاحتياطي الموجود بها حوالي 21 % من مجموع الاحتياطي، في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى، خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية متواضعا، و لا يتجاوز 5 %.

من جهة أخرى، يلاحظ كذلك أنه من مجموع المقاطعات يستفرد حوضا حاسي مسعود ظهر وواد مية وحدهما بثلثي الاحتياطي الجزائري من المحروقات، إذ يوجد في الحوض الأول الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود، وفي الحوض الثاني يوجد حقل الغاز الطبيعي العملاق حاسي الرمل.

وعند تحليل توزيع النفط الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات، كلٌ على حِدة، كما هو مبين في الجدول التالي، يلاحظ أن بعض المقاطعات يغلب عليها الطابع الغازي كما هو الحال في مقاطعة واد مية وحوض رورد النوس وحوض أهانت تيميمون، فيما يغلب الطابع النفطي على مقاطعة حاسي مسعود، بينما تبدو مقاطعة اليزي متوازنة، حيث تكاد تكون نسبة الاحتياطي إلى المجموع العام للاحتياطي متساوية في كلا المصدرين، فهي في البترول 15 % و في الغاز الطبيعي 14 %.

الجدول رقم 44 : التوزيع النسبي للبترول الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات

المقاطعة	البترول الخام (%)	الغاز الطبيعي (%)
حاسي مسعود ظهر	71	00
واد مية	06	50
حوض اليزي	15	14
حوض رورد النوس	04	19
حوض أهانت تيميمون	00	13
حوض غدامس (بركين)	04	00
حوض سبع	00	03
الأحواض الأخرى	01*	02
المجموع	100	100

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

لكن من المهم التأكيد على أن هذه الصورة الحالية لتوزيع الاحتياطات لا تعكس في حقيقة الأمر سوى مجهود الاستكشاف الذي تم من قبل، أين كان التركيز منصبا على هذه المناطق، و لا تعكس بأي حال من الأحوال الإمكانات الحقيقية لباطن الأرض الجزائري، لأن مناطق واسعة من المجال المنجمي للجزائر غير مستكشفة تماما وحتى المناطق المستكشفة ، بما فيها الصحراء الشرقية لا تزال غير مستكشفة بشكل كاف.

3 - تطور نشاط إنتاج المحروقات بالجزائر:

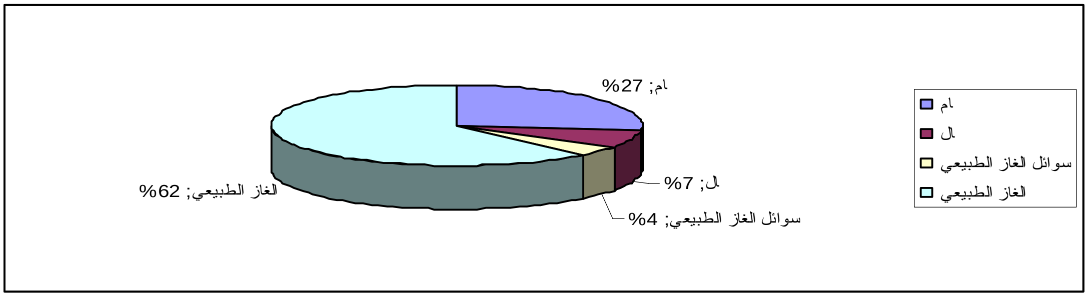
تملك الجزائر كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحدا، وإنما كل الأنواع، النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

فضلا عن ذلك، فقد اعتمدت استراتيجية تهدف إلى إرساء نوع من التوازن في مساهمة المصادر الثلاثة في ميزانية إنتاج الطاقة، كما لجأت إلى تثمين قسم منها، حيث تقوم بتكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا، كما تقوم بمعالجة قسم من إنتاج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل، وذلك لغاية واضحة هي مواجهة تقلبات الأسواق الخارجية وتنويع الزبائن.

وعلى العموم، تطور إنتاج المحروقات في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وبلغ على سبيل المثال في نهاية عام 2005 حوالي 232 مليون طن معادل بترول، منها 65 مليون بالشراكة، أي نسبة 28 % من المجموع العام، وكان توزيعه كما يلي:[1]

[1] سوناطراك، **التقرير السنوي 2005** (الجزائر : سوناطراك، 2005)، ص.23.

الشكل رقم 11 : التوزيع النسبي لإنتاج المحروقات 2005.



أولا- إنتاج النفط في الجزائر [1]:

ويشمل كلا من إنتاج النفط الخام والمكثفات.

أ- إنتاج النفط الخام :

كان إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا، حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت، وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون ب/ي، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيات، وتميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج، الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 ألف ب/ي عام 1987. ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

الجدول رقم 45 : تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1971- 2005.

و: ألف برميل يوميا.

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672.4	673.9	648.2	656.6	727.3	789.9	803.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756.5	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749.6	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.21.

[1] - يشمل إنتاج النفط الخام والمكثفات، بينما يشمل إنتاج السوائل الهيدروكربونية كلا من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

في سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم، لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد. ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و850 ألف برميل يوميا.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ وفي نهاية 2005 حوالي 1.352 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات. ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

ب - إنتاج المكثفات :

إن التمييز الحاصل بين النفط الخام والمكثفات هو في حقيقته تمييز جزافي يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية أكثر منه لاعتبارات التركيب الفيزيائي- الكيميائي، لأن المكثفات وهي هيدروكربونات خفيفة جدا، تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية إلى سائل كالنفط الخام بمجرد خروجها إلى السطح، ولذلك يعتبرها معظم المختصين وجل الهيئات المرجعية المتخصصة جزءً من النفط الخام، و لا يشذ على هذا الإجماع تقريبا سوى المجلة المتخصصة أويل آند غاز جورنال Oil & Gaz Journal التي تصنفها ضمن سوائل الغاز الطبيعي.[1]

الجدول رقم 46 : تطور إنتاج المكثفات 1996 – 2005

و : الطن معادل نفط

السنوات	سوناطراك		الشراكة		مجموع الإنتاج السنوي
	الإنتاج السنوي	%	الإنتاج السنوي	%	
1996	16	94,32	0,964	5,68	16,964
1997	16	94,15	0,995	5,85	16,995
1998	16	94,12	1	5,88	17
1999	15	88,24	2	11,76	17
2000	15	88,24	2	11,76	17
2001	15	88,24	2	11,76	17
2002	14	87,50	2	12,50	16
2003	13	86,67	2	13,33	15
2004	12	80,00	3	20,00	15
2005	12	80,00	3	20,00	15

المصدر : شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.23.

[1] Jean Laherrère, " **Quels sont les problèmes quand on parle de réserves?**" conférence présentée au AFTP 31 Mars 1999 (Paris: AFTP, 1999).

إن تحليل تطور إنتاج المكثفات بالجزائر للفترة 1996-2005 على سبيل المثال الواردة في الجدول الآتي، تبين أن حجم هذا الإنتاج لم يتغير كثيرا في هذه الفترة المعنية، وتراوح بين 15 و17 مليون طن معادل نفط سنويا. غير أن ما يمكن تسجيله هو أنه في الوقت الذي شهد فيه إنتاج سوناطراك تراجعا واضحا، زاد إنتاج الشراكة في السنوات العشرة الأخيرة بشكل كبير، وتضاعف ثلاثة مرات في فترة قياسية.

ثانيا - إنتاج سوائل الغاز الطبيعي:

إن سوائل الغاز الطبيعي هي أساسا نوعان البيوتان والبروبان، ويستعمل النوع الأول في الأساس في أعمال الطهي ويستعمل النوع الثاني في التلحيم. وتوجد سوائل ثانوية أخرى غير البيوتان والبروبان، تستعمل كمواد أولية في الصناعة البتروكيماوية، وقد انتشر استعمال هذه السوائل على نطاق واسع في العقود الأخيرة.

كما أصبح بالإمكان أيضا استخدام هذه السوائل كمواد أولية لتصنيع منتجات جديدة مشتقة تعرف باللغة الإنجليزية بـــ GTLs (Gaz to liquids) لاستعمالها كوقود للسيارات، وبذلك استطاع هذه السوائل الجديدة من كسر احتكار المشتقات النفطية لقطاع النقل.

اذا كان نطاق استعمال هذه المشتقات لا يتجاوز نسبة 1 % من حجم الاستهلاك الكلي حاليا (2008)، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية الخاصة بالتوزيع، فإنه يتوقع انتشار استعمالها في المستقبل بعد توسيع هذه البنية التحتية.

وعموما، فإن سوائل الغاز الطبيعي يتم الحصول عليها من مصدرين:

- من الغاز الطبيعي : حيث يتم بعد استخراج الغاز مباشرة من البئر إخضاع مكوناته الأكثر كثافة والأكثر قابلية للتسييل للضغط والمعالجة في معامل خاصة بذلك موجودة على السطح، حتى تتحول هذه المكونات إلى سوائل ولا يبقى من الغاز المستخرج سوى الغاز الجاف الذي يتكون أساسا من غاز الميتان. وعملية إنتاج هذه السوائل في هذه الحالة غير مكلفة كما هو الشأن بالنسبة للغاز الطبيعي المميع.
- من البترول : يتم الحصول على هذه السوائل أيضا بفصلها عن البترول الخام أثناء عملية التكرير، حيث تكون من أول ما يتم فصله من الخام، باعتبارها من العناصر الأقل كثافة والأكثر قابلية للتسييل، وذلك باستعمال أنظمة إعادة التبريد المركبة في أعلى أبراج التقطير الحراري Tours de distillation atmosphérique لمعامل التكرير.[1]

ومن هنا إذن نستنتج أنه من الأهمية بمكان الانتباه عند تقديم الإحصائيات الخاصة بإنتاج المحروقات إلى مسألة المصدر، والتحقق فيما إذا كانت هذه الإحصائيات تعني مجموع السوائل،

---

[1] David Wilgenbus, **Les énergies fossiles** (Paris: Institut National de Recherche Pédagogique, 2001) , p.13.

بصرف النظر عن مصدرها، أو أنها تخص مصدرا واحدا فقط، لأن بعض المصادر تلجأ إلى فصل إنتاج السوائل ذات المصدر النفطي عن إنتاج النفط الخام، ولا تفصل إنتاج السوائل ذات المصدر الغازي، وبالتالي يكون مجموع إنتاج السوائل المنتجة لا يمثل إلا نوعا واحدا. فيما تلجأ مصادر أخرى إلى تقديم مجموع شامل لصنفي السوائل، كما هو الحال في الجدول التالي :

الجدول رقم 47 : إنتاج السوائل الهيدروكربونية (الخام وسوائل الغاز) للفترة 1995 – 2005.

و: ألف برميل يوميا

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الخام	752	806	846	827	795	796	842	850	1111	1311	1350
السوائل	684	707	758	758	721	781	781	840	890	990	990
المجموع	1436	1513	1604	1585	1516	1577	1623	1690	2001	2301	2340

المصادر: 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.23.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2003، ص.23.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.23.

وعلى العموم، فإنه رغم تباين الأرقام، فإن جل المصادر تكاد تجمع على أن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بالجزائر قد شهد طفرة ملحوظة منذ منتصف التسعينيات.

الجدول رقم 48 : تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الفترة 1996 – 2005

السنوات	الإنتاج السنوي مليون ط م ن	معامل التحويل	الإنتاج السنوي مليون برميل *	الإنتاج اليومي ألف برميل *
1996	5.171	11.65	60.24	167
1997	5.462	11.65	63.63	176
1998	6.480	11.65	75.49	209
1999	6.896	11.65	80.33	223
2000	8	11.65	93.20	258
2001	9	11.65	104.85	291
2002	9	11.65	104.85	291
2003	8	11.65	93.20	258
2004	9	11.65	104.85	291
2005	9	11.65	104.85	291

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.25.

تحليل إحصائيات شركة سوناطراك الواردة في الجدول رقم 48 يبين أن متوسط الإنتاج قد تراوح في الفترة 1996-2005 بين 5.1 و9 مليون طن معادل نفط سنويا. وهنا أيضا نلاحظ أن هذه الأرقام لا تخص سوى إنتاج نوع واحد من السوائل هو غاز البترول GPL، و لا يخص النوع الثاني.

إذا كانت هناك عوامل متعددة وراء تحسن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، منها على وجه الخصوص زيادة الطلب على هذا النوع من السوائل، فإنه يبقى أن أهم هذه العوامل على الإطلاق هو التطور التكنولوجي الهام الذي حدث في مجال معالجة واسترجاع الغازات المصاحبة للنفط أو الغاز على السواء، والتي كانت تحرق من قبل عند فوهة البئر، والذي أفضى إلى تحسين شروط الاستغلال وتخفيض معدل الهدر، وكذلك التطور التكنولوجي في ميدان تثمين الغاز المصاحب وتنويع استعمالاته.

ثالثا- إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر :

خضع تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر دائما لتغيرات الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين، لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج. وعلى سبيل المثال فقد أدى تغير هذه الشروط في الفترة (1995-2004) إلى ارتفاع الإنتاج بشكل محسوس، حيث قفز من مستوى 137.7 مليار م^3 في سنة 1995 إلى حدود 160.6 مليار م^3 في سنة 2003، أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 15 % في أقل من عقد من الزمن.

الجدول رقم 49 : إنتاج الغاز الطبيعي (المسوق وغير المسوق) في الجزائر.

و : مليار متر مكعب

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
1995	137.7	2000	163.0
1996	138.8	2001	156.7
1997	148.9	2002	160.6
1998	150.1	2003	160.6
1999	159.9	2004	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.24.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2004، ص.28.

من المعلوم أن إنتاج الغاز الطبيعي لا يسوّق كلية وأن كميات معتبرة منه، سيما من النوع المصاحب للبترول، يعاد حقنها داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية، كما أن كميات

معتبرة أخرى تحرق عند فوهة البئر في الحقول البعيدة التي لا تتوفر على المنشآت الضرورية لمعالجة الغاز.

في الجزائر، بلغ متوسط نسبة إنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق للفترة 1999-2003 على سبيل المثال حوالي 48 %، وهي نسبة مرتفعة قياسا إلى المعدل العالمي الذي هو في حدود 20 % فقط،[1] ويعود سبب ذلك أساسا إلى التوسع في استعمال طريقة إعادة حقن الغاز، بعد تسجيل تراجع مستويات الإنتاج في الكثير من الآبار القديمة، وفي مقدمتها آبار الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود. ومعروف أن الإنتاجية الذاتية تكون كبيرة في بداية حياة البئر لارتفاع مستوى الضغط الداخلي، ثم تبدأ هذه الإنتاجية في التراجع بعد انخفاض الضغط، ما يستدعي اللجوء إلى طرق الرفع الصناعي للمحافظة على مستوى إنتاجية البئر لفترة أطول.

جدول 50 : التوزيع الكمي والنسبي لإنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق في الجزائر للفترة 1999-2003

و: مليار م^3

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
إنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق	74	79	79	81	78
النسبة إلى المجموع العام للإنتاج	46.25	48.47	50.32	50.32	48.45

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.99.

يعكس تطور إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي المسوق بشكل واضح الشروط السائدة في السوق الدولية في كل مرحلة من المراحل. ففي سنوات السبعينيات لم تكن الشروط لتشجع على إنتاج الغاز الطبيعي، لا من حيث الأسعار و لا من حيث أهمية الغاز الطبيعي في حد ذاته كمورد من موارد الطاقة. وفي ظل هذه الشروط بقي مستوى الإنتاج المسوق متواضعا مقارنة بالاحتياطي الضخم الذي كانت تملكه الجزائر في تلك الفترة، وهو ما يبينه الجدول التالي، حيث لم يتجاوز مستوى الإنتاج إلى بداية عام 1979 سقف 10 مليار م^3.

في أواخر السبعينيات، وبعد ظهور معالم حدوث تحول كبير في السوق الدولية، شرعت الجزائر في بناء معالم إستراتيجية وطنية لتثمين الغاز،[2] وفي ضوء ذلك شَهِد إنتاج الغاز الطبيعي في سنوات الثمانينيات طفرة كبيرة ، وتضاعف في مدة عقد واحد من الزمن 3 مرات كاملة، وكان مستوى إنتاج عام 1989 الذي قدر بحوالي 48.4 مليار م^3 6 أضعاف مستوى إنتاج عام 1975.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع و العشرون لعام 2000**، ص.117.

[2]- من المعروف أن الجزائر قد وضعت عام 1977 مخططا طموحا لإنتاج وتصدير المحروقات، خصوصا الغاز، المعروف ب " فالهيد ".

الجدول رقم 51 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في السبعينيات والثمانينيات.

و: مليار م^3

السنوات	1971	1973	1975	1977	1979
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	6.5	3.1	7.5	5.7	15.5
السنوات	1981	1983	1985	1987	1989
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	21.8	36.2	36.4	43.1	48.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2005، ص.101.

استمر نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق في التسعينيات وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة ، مدفوعا في ذلك بعدة عوامل :

أولا: صدور قانون المحروقات لعام 1991 الذي فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز الطبيعي، بعدما كان قانون المحروقات لعام 1986 قد حصر مسألة الاستثمار في قطاع النفط فقط.

ثانيا: أكد تطور السوق الدولية للطاقة في العقدين الأخيرين الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية منذ بداية الثمانينيات، حيث أصبح استهلاكه يمثل ربع الاستهلاك العالمي تقريبا.

ثالثا: تحسن الأسعار في السوق الدولية، الأمر الذي يحفز الاستثمار في قطاع الغاز، والتي يعتبر مكلفا مقارنة بالاستثمار في قطاع البترول.

الجدول رقم 52 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في الفترة 1991-2005.

و: مليار م^3

السنة	إنتاج الغاز المسوّق	السنة	إنتاج الغاز المسوّق	السنة	إنتاج الغاز المسوّق
1991	53.9	1996	59.0	2001	78.2
1992	53.2	1997	67.7	2002	80.3
1993	53.8	1998	72.5	2003	82.8
1994	51.1	1999	81.5	2004	82.0
1995	55.6	2000	83.1	2005	89.2

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2005، ص.101.

يبين تحليل أرقام الجدول استمرار ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق على طول الفترة الممتدة بين 1991 و2005 تقريبا، إذ لم يتراجع الإنتاج إلا في سنوات معدودة، وارتفع من مستوى 54 مليار م^3 في سنة 1991 إلى حدود 90 مليار م^3 في نهاية عام 2005.

المبحث الثالث : تطور نشاط قطاع المصب (تصنيع وتجارة المحروقات)

يتناول هذا المبحث نشاط تكرير البترول الخام ونشاط تصدير المحروقات، سواء تصدير البترول الخام أو المشتقات البترولية أو الغاز الطبيعي.

1 : تطور نشاط تكرير النفط :

من المعلوم أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة، وانما تستهلك المشتقات النفطية المستخرجة منه، وعليه يخضع لعملية التكرير من أجل إنتاج هذه المشتقات.

أولا- طاقة مصافي التكرير في الجزائر :

كانت طاقة التكرير في الجزائر إلى غاية نهاية عام 2005 تتكون من خمسة مصافي للتكرير، وبطاقة تكرير إجمالية في حدود 450 ألف برميل يوميا، (حوالي 22 مليون طن سنويا). وقد دخلت وحدة سادسة بأدرار مرحلة الإنتاج في عام 2006.

الجدول رقم 53 : أهم وحدات تكرير الخام بالجزائر وقدراتها النظرية في 2005.

و: مليون طن سنويا

المصفاة	تاريخ الانجاز	قدرة التكرير	أهم المشتقات النفطية المنتجة
حاسي مسعود	-	1.2	**بنزين، كيروزين وغازوال**
عين أميناس*	-	0.3	...
الجزائر	1964	2.7	**غاز بترول مميع (بوتان، بروبان)، بنزين، كيروزين، غازوال، زيت فيول**
أرزيو	1973	2.5	**غاز بترول مميع (بوتان، بروبان)، زيوت** Lubrifiants
سكيكدة	1980	15.0	**منتجات بتروكيماوية وأنواع وقود وغاز بترول مميع وفوائض أخرى كالنافطا**

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

* متوقفة حاليا لأسباب تقنية.

إضافة للوحدات السابقة، تخطط الجزائر لاتمام إنجاز وحدة تكرير سابعة في تيارت في أفق عام 2011، وبطاقة إنتاج ضخمة في حدود 300 ألف برميل يوميا، أي ما يعادل حوالي 15 مليون طن سنويا.[1]

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون لعام 2006**، ص.171.

إن تحليل تطور الطاقة النظرية للتكرير بالجزائر يبين أنها بقيت ثابتة تقريبا، منذ إتمام إنجاز آخر وحدة وهي مصفاة سكيكدة وشروعها في الإنتاج عام 1980. ولم تتجاوز طاقة التكرير مستوى 471.2 ألف ب/ي الا في سنوات قليلة فقط، وكان أقصى مستوى بلغته هو 474.5 ألف ب/ي، بينما انخفضت في معظم السنوات الأخرى إلى ما دون مستوى عام 1980. وكان أدنى مستوى وصلته هو 462.2 ألف ب/ي.[1] والتفسير الأساسي لهذا الجمود هو الغياب التام للاستثمار في بناء وحدات تكرير جديدة.

الجدول رقم 54 : تطور قدرة تكرير النفط الخام في الجزائر للفترة 1971-2005.

و: ألف برميل/ يوم

السنة	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**
قدرة الإنتاج	57.5	115.8	115.8	115.8	115.8	115.8	115.8
السنة	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
قدرة الإنتاج	115.8	135.1	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**
قدرة الإنتاج	471.2	471.2	471.2	471.2	474.5	474.5	474.5
السنة	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
قدرة الإنتاج	474.5	474.5	468.6	462.2	462.2	462.2	462.2
السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
قدرة الإنتاج	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.27.

إذا كان السبب الرئيس وراء جمود طاقة التكرير بعد الثمانينيات معروفا، وهو غياب الاستثمار بشكل عام عن هذا الميدان، وإذا كانت أسباب انعدام الاستثمار المحلي مفهومة وواضحة أيضا، حيث أن الجزائر مرت منذ منتصف الثمانينيات بأزمة مالية عميقة ولم تعد قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع المُكلفة. فإن أسباب فشل السياسات المحلية في جلب الاستثمار الأجنبي إلى ميدان التكرير، تبقى مطروحة، حتى وان كان ثمة من يفسر ذلك بكفاية طاقة التكرير المنصوبة في العالم، وبالتالي فإن الشركات النفطية لم تكن في حاجة لمثل هذا النوع من الاستثمار، ناهيك على أنها لم تكن متحمسة أصلا للاستثمار في هذا الميدان في البلدان النامية، وكانت تفضل استيراد الخام وتكريره في المصافي التي تملكها خارج البلدان النفطية، حتى لا تعطي البلدان المنتجة الفرصة للسيطرة على قطاع المصب كما سيطرت من قبل على قطاع المنبع.

[1]- ثمة تباين يسير في الأرقام الخاصة بالطاقة النظرية للتكرير بالجزائر بين المصادر المختلفة، فهي على سبيل المثال وفق أرقام أوبك 462.2 ألف ب / ي في نهاية عام 2005 ، ووفق المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط 450 ألف ب /ي (أنظر تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، الكويت، 2006 ص.171)، وهي تقريبا وفق سوناطراك 22 مليون طن أي ما يوافق حوالي 440 ألف ب /ي.

وقد فسح الغياب التام للاستثمار الأجنبي في قطاع المصب المجال أمام شركة نافتاك، فرع الشركة الوطنية سوناطراك المتخصص في ميدان التكرير، لتمارس احتكارا كاملا على أعمال التكرير في الجزائر إلى حدود نهاية سنة 2005، وهي الوضعية التي تغيرت مع مطلع عام 2006، بعد شروع مصفاة أدرار في الإنتاج، وكانت أول مصفاة بشراكة أجنبية، حيث يملك الشريك الصيني فيها نسبة 70 %، ما يعتبر سابقة في هذا الميدان بالجزائر.

ثانيا- انتاج المصافي من المشتقات النفطية :

تشتغل مصافي التكرير في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة بطاقتها القصوى تقريبا، وهو ما يكشفه تطور إنتاج المشتقات النفطية، فعلى سبيل المثال عندما كانت الطاقة النظرية للإنتاج تساوي حوالي 471.2 ألف ب/ي في بداية الثمانينيات بعد تشغيل مصفاة سكيكدة، تراوح انتاج المشتقات النفطية في تلك المرحلة بين 217.4 ألف ب/ي في السنة الأولى لتشغيل المصفاة، أي ما يمثل نسبة 46 % من الطاقة النظرية، وبين 433.3 ألف ب/ي في حده الأقصى سنة 1988 وهو ما يمثل نسبة تقارب 92 %.

في سنوات التسعينيات، استقر مستوى الإنتاج فوق سقف 400 ب /ي، أي بنسبة تزيد عن 90 % من الطاقة النظرية. وذلك رغم تراجع الطاقة النظرية للتكرير قليلا بعد عام 1994، غير أن ذلك لم يحدث ولم يساير الإنتاج تراجع الطاقة الإنتاجية في هذه المرة، بل وعكس ما كان منتظرا كان اتجاه المنحنى تصاعديا. حتى بلغت مصافي التكرير مع مطلع الألفية الجديدة طاقتها القصوى.

الجدول رقم 55 : تطور إنتاج المشتقات النفطية في الفترة 1980-2005

و: ألف برميل يوميا

السنة	الإنتاج	الانتاج/الطاقة %	السنة	الإنتاج	الانتاج/الطاقة %
1980	217.4	46.13	1993	426.1	89.79
1981	283.7	60.20	1994	429.6	91.67
1982	400.2	84.93	1995	440.7	95.34
1983	386.2	81.96	1996	429.4	92.90
1984	407.9	86.56	1997	435.6	94.16
1985	390.0	82.76	1998	410.2	88.74
1986	433.0	91.89	1999	430.6	93.16
1987	431.0	91.46	2000	441.4	95.49
1988	433.3	91.95	2001	456.0	98.65
1989	433.6	91.38	2002	469.6	100.00
1990	435.3	91.73	2003	447.9	96.90
1991	428.6	90.32	2004	446.6	96.62
1992	434.5	91.57	2005	451.9	97.77

OPEC, **Annual statistical Bulletin 2006**, p.27.

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، وهي أساسا وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين (البنزين)، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف. ويتكون باقي الإنتاج من الأنواع الثقيلة كالنافطا والزفت وغيرهما، وعلى سبيل المثال فقد كان توزيع إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر في السنوات الأخيرة كما يلي :

الجدول رقم 56 : تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر.

و : ألف برميل يوميا – Thousand B / d

المشتقات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
غاز البترول المسال GPL	18.8	18.8	14.6	18.2	18.4	20.3
النافثا Naphtha	95.4	95.4	73.1	91.3	92.5	101.8
الغازولين Gasoline	61.2	61.1	33.3	41.6	42.1	46.3
الكيروسين Kerosene	30.9	31.0	22.0	27.4	27.8	30.5
زيت الغاز والديزل Diesel	141.1	141.5	89.2	111.4	112.8	124.1
زيت الوقود Fuel Oil	114.1	114.2	79.1	98.8	100.1	110.1
مشتقات نفطية أخرى	8.1	8.0	5.0	6.2	6.3	6.9
المجموع	469.6	470.0	316.3	395.0	400.0	440.0

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.31.

إن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يوجّه في الوقت الحالي نحو الأسواق الخارجية، فيما يتم استهلاك الباقي أو ما قدره 8 ملايين طن في السوق المحلية. [1]

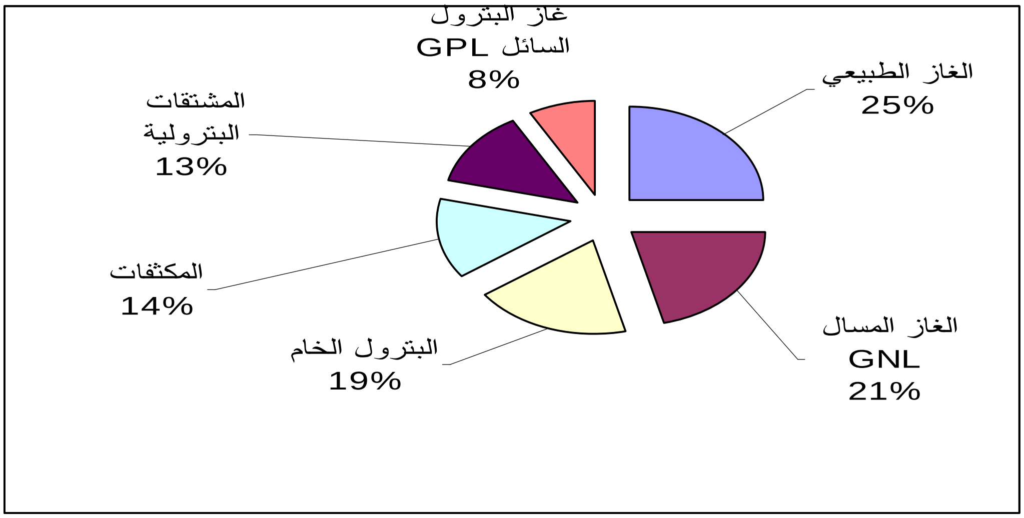
2- تطور نشاط التصدير :

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا، تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة النفط الخام في نهاية عام 2001 تمثل أقل من خمس حجم الصادرات الكلية المقدرة بـــ 119 مليون طن معادل بترول. لكن بعد أربع سنوات فقط من ذلك، أي في نهاية عام 2005، أصبح تصدير الخام هو الذي يطغى على الصادرات النفطية، و يمثل نسبة تزيد عن 28 % من الحجم الكلي للصادرات، فيما تراجعت مساهمة المشتقات النفطية والمكثفات، كما أن صادرات الغاز بنوعيه سجلت من جهتها طفرة نوعية، وأصبحت تمثل أكثر من نصف حجم الصادرات الكلية.

---

[1] Aldjia MENDACI, « Naftec, le raffineur de pétrole brut du groupe Sonatrach », **Energie & Mines**, N° 2, Avril 2004 (Alger : Ministère de l’énergie et des mines, 2004), p.18.

الشكل رقم 12 : هيكل صادرات المحروقات الجزائرية في عام 2001.



اذن، فقد حدثت تغيرات هامة في هيكل الصادرات في السنوات الأخيرة، وتعمق فارق المساهمة بين المصادر المختلفة، وأصبح الفارق بين المصدر الأعلى والمصدر الأدنى الذي لم يكن يتجاوز 17 نقطة منذ سنوات قليلة فقط هو 24 نقطة في نهاية عام 2005.

الجدول رقم 57 : صادرات المحروقات في 2005.

البيان	الوحدة	الصادرات	النسبة %
النفط الخام	1000 طن متري	44981	28.70
المكثفات	1000 طن متري	13811	8.81
المشتقات النفطية	1000 طن متري	9535	6.08
غاز البترول المميع	1000 طن متري	7482	4.77
الغاز الطبيعي	مليون م^3 *	39829	25.42
الغاز الطبيعي المميع	1000 م^3	40728	25.99
مجموع الصادرات	1000 طن معادل نفط	141312	100.00

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.57.

أولا : تطور نشاط تصدير النفط الخام

إن تحليل البيانات الخاصة بتطور الصادرات الجزائرية من النفط الخام منذ بداية السبعينيات الواردة في الجدول التالي، يكشف أن هذه الصادرات قد مرت بثلاثة مراحل رئيسية : مرحلة أولى في عقد السبعينيات، كان فيها هيكل الصادرات النفطية يتكون أساسا من النفط الخام ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسبة متواضعة، وفي هذا العقد كان متوسط الصادرات

حوالي 935 ألف برميل يوميا، ثم جاءت مرحلة ثانية مع بداية الثمانينيات مباشرة واستمرت إلى نهاية التسعينيات تقريبا، و تميزت هذه المرحلة ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من مكونات هيكل الصادرات النفطية، وذلك على حساب صادرات النفط الخام التي تراجعت بشكل محسوس، لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير.

في هذه المرحلة تم تسجيل أدنى مستوى لصادرات الخام في تاريخ الجزائر بـــ 181 ألف برميل يوميا فقط عام 1984، وعلى طول الفترة أيضا بداية من عام 1982 لم يتجاوز سقف الصادرات 400 ألف ب/ي في أي من السنوات، ما عدا عام 1998 الذي بلغ فيه مستوى هذه الصادرات حوالي 550 ألف برميل يوميا، وذلك بعد الشروع في استغلال بعض حقول الشراكة.

الجدول رقم 58 : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 1972 – 1999

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1970	974.3	1980	715.5	1990	280.6
1971	687.6	1981	521.8	1991	344.7
1972	996.8	1982	228.9	1992	279.4
1973	993.2	1983	260.4	1993	308.0
1974	895.0	1984	181.6	1994	329.2
1975	877.5	1985	272.0	1995	332.8
1976	944.4	1986	255.0	1996	390.8
1977	1034.5	1987	240.0	1997	373.1
1978	1002.8	1988	244.0	1998	549.4
1979	960.4	1989	280.5	1999	414.6

OPEC, **Annual statistical Bulletin 2005**, p.33.

تميزت المرحلة الثالثة بالعودة القوية لصادرات الخام في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بعد فترة طويلة من الاستقرار، وقد كانت المظاهر الأولى لهذه العودة قد بدأت في الظهور عام 1998 عندما لمست الصادرات في ذلك العام سقف 550 برميل يوميا، قبل أن تتراجع في السنوات الثلاثة الموالية إلى المستوى الذي كان سائدا في التسعينيات، ثم ينعطف منحنى الصادرات نحو الصعود المتواصل من جديد بداية من عام 2002، ليصل في نهاية عام 2005 إلى مستوى 970 ألف برميل يوميا، و هو المستوى الذي لم تبلغه صادرات الخام الجزائر منذ ربع قرن.

الجدول رقم 59 : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 2000 – 2005

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3

OPEC, Annual statistical Bulletin 2005, p.33

ثانيا - التوزيع الجغرافي لصادرات الخام والمكثفات بالجزائر:

كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية إلى غاية عام 2000 تقريبا تمثل جل الصادرات، غير أن تغيرات كثيرة شهدها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الصادرات تتقلص، في مقابل ارتفاع الصادرات نحو الأسواق الأخرى وسيما السوق الأمريكية.

يكشف تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الخام الجزائرية أن تغيرا جوهريا قد طرأ على هيكل هذا التوزيع بعد عام 2000، حيث بعد أن كانت الصادرات نحو بلدان الاتحاد الأوروبي تمثل على سبيل المثال في ذلك العام أزيد من ثلاثة أرباع الصادرات ونحو كل الأسواق الأخرى بما فيها السوق الأمريكية أقل من الربع، تقلصت تلك الصادرات في نهاية عام 2006 إلى أقل من الثلث، وبالمقابل ارتفعت الصادرات نحو السوق الأمريكية وأصبحت تمثل وحدها أكثر من النصف.

الجدول رقم 60 : الوِجْهَـــــة الجغرافية النسبية لصادرات الخام الجزائرية.

و: ألف برميل يوميا

الوِجْهَـــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أمريكا الشمالية	**59.9**	**85.2**	**147.1**	**263.9**	**354.3**	**390.4**	**509.6**
منها نحو : كندا	59.9	77.9	106.3	123.2	127.1	122.1	149.6
الولايات المتحدة	-	7.3	40.8	140.6	227.2	268.3	360.1
أمريكا اللاتينية	**15.0**	**11.3**	**63.4**	**65.2**	**85.4**	**100.6**	**40.8**
أوروبا الشرقية	**8.9**	-	**1.8**	**0.7**	-	**2.7**	**1.0**
أوروبا الغربية	**353.7**	**318.1**	**335.3**	**383.4**	**399.5**	**435.1**	**289.9**
منها نحو : بلجيكا	3.6	-	12.7	4.7	-	0.3	0.1
فرنســا	71.2	121.8	101.7	133.6	141.4	15.4	68.1
ألمانيــا	74.1	38.0	38.8	31.3	14.8	55.5	46.9
ايطاليا	130.7	98.7	100.3	110.8	78.2	62.1	68.0
هولندا	2.0	1.3	11.7	5.0	5.0	20.3	1.9
اسبانيا	30.1	26.0	16.6	32.0	53.6	56.3	68.7
المملكة المتحدة	11.7	27.3	37.3	33.7	32.6	38.1	32.2
إفريقيا	-	-	**3.6**	-	-	-	-
آسيا والباسيفيكي	-	**26.8**	**15.1**	**28.0**	**45.4**	**41.5**	**20.9**
أخرى (غير محددة)	**23.5**	-	-	-	-	-	**85.1**
المجموع	**461.1**	**441.5**	**566.2**	**741.0**	**893.2**	**970.3**	**947.2**

Source : 1- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2004**, p.86.
2- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.82.

إن الوجهة الكبيرة الجديدة لصادرات الخام الجزائرية هي السوق الأمريكية الشمالية، التي تضاعفت الصادرات الجزائرية نحوها بأكثر من 8 مرات كاملة في ظرف 6 سنوات فقط. فقد قفز الحجم من حوالي 60 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2000 إلى أكثر من 509 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2006، ما يعني ارتفاع مساهمة هذه السوق في هيكل توزيع الصادرات الجزائرية من نسبة 13 % سنة 2000 إلى حوالي 53 % في نهاية عام 2006، فيما انخفضت مساهمة سوق أوروبا الغربية في نهاية نفس السنة إلى نحو 30 %.

الوجهة الهامة الجديدة الأخرى لصادرات الخام الجزائرية هي سوق أمريكا اللاتينية التي تطورت الصادرات نحوها في السنوات الأخيرة بشكل لافت وبلغت في نهاية عام 2005 مثلا أكثر من 100 ألف ب /ي، بعد أن كانت أربع سنوات قبل ذلك لا تتجاوز سقف 15 ألف برميل يوميا.

كما بدأت في السنوات الأخيرة أيضا تتجلى معالم وجهة رئيسية جديدة هي الوجهة الآسيوية، والتي بلغت الصادرات الجزائرية نحوها في نهاية 2004 أكثر من 45 ألف برميل يوميا.

ثالثا - تطور نشاط تصدير المشتقات النفطية:

كانت صادرات المشتقات النفطية حتى نهاية السبعينيات متواضعة ولم تتجاوز سقف 100 ألف برميل يوميا، لأن أغلب الإنتاج في تلك الفترة كان يستهلاك في السوق المحلية، ولم تعرف صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية إلا بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980، حيث تضاعفت دفعة واحدة صادرات ذلك العام قياسا إلى العام الذي سبقه ، ثم توالى ارتفاع حجم الصادرات في السنوات الموالية مع التوسع في استعمال الطاقة الإنتاجية الفائضة وزيادة الإنتاج، حتى بلغ في نهاية العقد حوالي 400 ألف برميل يوميا.

الجدول رقم 61 : تطور صادرات المشتقات النفطية بالجزائر في الفترة 1972 – 2005

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	10.0	1990	452.8
1975	41.6	1993	374.6
1978	77.9	1996	406.1
1981	201.8	1999	599.7
1984	399.9	2002	527.2
1987	365.0	2005	464.4

OPEC, **Annual statistical Bulletin** 2005, p.41.

في التسعينيات، على الأقل حتى سنة 1998، لم يحدث تطور هام يمكن أن يذكر في حجم الصادرات ولم يبتعد مستواها عن المستوى المسجل في نهاية الثمانينيات، ويعود ذلك أساسا لبلوغ وحدات التكرير طاقاتها القصوى ولعدم بناء أي وحدة تكرير جديدة في هذا العقد، و بقي المستوى على العموم متذبذبا من سنة لأخرى، ففي سنوات نزل ما دون 400 ألف برميل يوميا وفي سنوات أخرى تجاوز هذا الحجم بقليل، إلى أن جاء عام 1999 فشهدت الصادرات قفزة نوعية وبلغت حوالي 600 ألف برميل يوميا، وذلك بفعل توسيع قدرات إنتاج وحدات التكرير القائمة واشتغال هذه الوحدات بطاقتها القصوى لتكرير أقصى ما يمكن تكريره من الخام وتصديره في شكل مشتقات، بعد نزول أسعار الخام إلى مستويات متدنية جدا.

في مطلع الألفية الثالثة، ومع التحسن المسجل في الأسعار أولا، ثم ظهور اتجاه نحو تخفيض حجم كمية الخام الموجه للتكرير وتفضيل تصديره، خصوصا بعد أن أصبح القسم الأكبر من الإنتاج يأتي من الآبار التي تشترك فيها سوناطراك مع الشركاء الأجانب، لأن هؤلاء الشركاء يفضلون تصدير كميات الخام التي تعود لهم في عقود تقاسم الإنتاج على حالها وعدم تكريرها في الوحدات المحلية، وهو ما كان له أثر واضح على صادرات المشتقات النفطية في السنوات اللاحقة، حيث أخذت في التراجع من سنة لأخرى إلى أن بلغت 464 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2005.

ما يلاحظ على طبيعة المشتقات النفطية المصدرة هو أنها تتكون أساسا من المشتقات الثقيلة وليس مشتقات قطاع النقل البري الخفيفة التي تعتبر الأكثر طلبا في الأسواق الدولية. أما عن وجهة التصدير، فقد حافظت هذه الصادرات وجهتها الجغرافية التقليدية وهي الأسواق الأوروبية الغربية.

الجدول رقم 62 : هيكل المشتقات النفطية المصدرة في عام 2005.

الوحدة: 10^3 طن.

المشتقات النفطية المصدرة	الاسم بالأحرف اللاتينية	الكمية	النسبة %
البنزين	Essences	77	0.80
النافطا	Naphta	3323	34.85
النافطا الخفيفة C5+	Naphta Léger C5+	251	2.63
الغازوال	Gas-oil	199	2.08
وقود الطائرات	Kéro-jet	688	7.21
زيت الوقود bts	Fuel-oil bts	4882	51.20
زيت الوقود hts	Fuel-oil hts	98	1.02
	Aromatiques	16	0.01
المجموع		9535	100.00

المصدر: شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.60.

رابعا : تطور نشاط تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر وتوزيعه الجغرافي

لقد تطور نشاط تصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو مختلف الأسواق الخارجية كما يلي :

أ- تطور حجم صادرات الغاز الطبيعي :

اكتسب الغاز الطبيعي بالجزائر منذ مطلع الثمانينيات أهمية كبيرة وتعززت مكانته في ميزانية استهلاك الطاقة بشكل كبير، فالغاز الطبيعي الذي كان استهلاكه يمثل 32 % في عام 1970 من حجم الاستهلاك الكلي للطاقة، قفز في بداية الثمانينيات إلى 53 %[1]، ومنذ ذلك تلك السنوات لم تفتأ أهميته تزداد من سنة لأخرى إلى أن بلغت في السنوات الأخيرة شأوا كبيرا، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي على سبيل المثال لا الحصر في عام 2003 حوالي 22 مليار م^3، أو ما نسبته 65 % من حجم استهلاك الطاقة الكلي.

ورغم أن من شأن هذه الزيادة المعتبرة والمتواصلة في حجم الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي أن تكون على حساب الصادرات وتكبح نموها، إلا أن لا شيء من ذلك حدث منذ منتصف الثمانينيات، بل على العكس من ذلك فإن منحنى الصادرات لم يتوقف بدوره من الارتفاع، و من سنة لأخرى كان هذا المنحنى يشهد قفزات نوعية، ويعود ذلك أساسا إلى النجاحات الكبيرة التي تحققت في ميادين الاستكشاف والإنتاج.

إن حجم الصادرات الذي كان في نهاية النصف الأول من عقد السبعينيات لا يتجاوز 3.5 مليار م^3 ، شهد أول قفزة نوعية في منتصف الثمانينيات، عندما بلغ أكثر من 18 مليار م^3 عام 1984، قبل أن يصل ثلاث سنوات فقط بعد ذلك إلى حوالي 26 مليار م^3. في التسعينيات، استمر حجم الصادرات في الارتفاع أيضا بشكل متواصل، إلى أن بلغ في نهاية العقد عتبة 60 مليار م^3، وهو الحجم الذي بقيت الصادرات تتراوح حوله في السنوات التالية ولم تبتعد عليه كثيرا.

الجدول رقم 63 : تطور صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر في الفترة 1972 – 2005

الوحدة : مليار م^3

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	2.488	1990	31.330
1975	3.417	1993	35.054
1978	6.170	1996	40.970
1981	7.081	1999	59.320
1984	18.924	2002	57.864
1987	25.750	2005	64.266

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.41.

[1] Habib El-ANDALOUSSI et Manfred HAFNER, « Le gaz naturel : le combustible qui monte », **Revue de l'énergie**, N° 03, Novembre 2004(Paris, Revue de l'énergie, 2004), pp.118-123.

ب - التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي :

إن طبيعة الغاز الطبيعي كمصدر طاقة يصعب نقله، قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، لم تترك هامش حركة كبير للجزائر لتنويع زبائنها، ما جعل معدل تركيز الصادرات يبقى كبيرا، حيث يمثل حجم صادرات الغاز الطبيعي نحو ثلاثة بلدان هي ايطاليا واسبانيا وفرنسا أزيد من ثلاثة أرباع الحجم الكلي للصادرات.

يذهب القسم الأكبر من صادرات الغاز الجزائرية في المقام الأول نحو السوق الايطالية، حيث تعتبر ايطاليا الزبون الأول للجزائر في هذا المجال، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم هذه الصادرات في عام 2003 نحو 23.47 مليار م^3، أي ما نسبته 38 % من الحجم الكلي للصادرات، وتأتي في المرتبة الثانية اسبانيا بحجم استيراد لنفس السنة في حدود 13.88 مليار م^3، أي نسبة 22.7 %، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بـــ 9.20 مليار أي نسبة 15.1 %، وتتقاسم النسبة الباقية تسعة بلدان أخرى، أغلبها بلدان متوسطية.[1]

الجدول رقم 64 : تركيبة صادرات الغاز الجزائري في عام 2003

الوحدة : مليار م^3

البلد	صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب	صادرات الغاز المسال	المجموع	النسبة إلى المجموع العام %
ايطاليا	21.45	2.02	23.47	38.4
اسبانيا	6.40	7.48	13.88	22.7
فرنسا	-	9.20	9.20	15.1
تركيا	-	3.86	3.86	6.3
بلجيكا	-	3.15	3.15	5.2
البرتغال	2.50	-	2.50	4.1
تونس	1.69	-	1.69	2.8
الولايات المتحدة	-	1.51	1.51	2.5
المغرب (Transit)	0.60	-	0.60	1.0
اليونان	-	0.55	0.55	0.9
سلوفينيا	0.44	-	0.44	0.7
آخرون (كوريا ج)	-	0.23	0.23	0.4
المجموع	33.1	28.0	61.1	100.0

Source : MEM, Energie & Mines, N° 3, Novembre 2004, p.121.

[1] Habib El-ANDALOUSSI, Op.cit., p.121.

تتمتع الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي المناسب، بخاصية تميزها عن مختلف البلدان المصدرة للغاز، وهي أنها لا تعتمد على طريقة واحدة من بين الطريقتين المعروفتين في تصدير الغاز (التصدير عبر الأنابيب والتصدير عبر ناقلات الغاز المسال)، كما هو شأن كل البلدان المصدرة الرئيسية تقريبا، حيث يعتمد كل بلد بشكل أساسي على طريقة واحدة، فروسيا والنرويج وكندا مثلا تعتمد أساسا على التصدير عبر الأنابيب، فيما تعتمد اندونيسيا وقطر، بحكم الطبيعة والموقع الجغرافيين، على تصدير الغاز المسال عبر الناقلات.

هذه الخاصية تمنح الجزائر مرونة كبيرة في تكييف سياسات التصدير وفي وضع الاستراتيجيات المناسبة لتصدير الغاز الطبيعي بما يتوافق والتحولات الكبيرة الجارية في الأسواق الدولية، فإذا كان شكل التصدير عبر الأنابيب هو الشكل الذي كان سائدا أكثر من قبل، فإن الجزائر أخذت في السنوات الأخيرة تستبق تطور السوق الدولية نحو دعم مكانة صادرات الغاز المسال، خصوصا بعد تسجيل انخفاض هام في تكاليف صناعة ونقل الغاز المسال، وذلك بزيادة جهد تصدير الغاز المسال، مستفيدة من تجربتها الطويلة في هذا الميدان، حيث تعتبر الجزائر بلدا رائدا في صناعة الغاز المسال، و كانت أول شحنة تصدير للغاز المسال في العالم قد خرجت من الجزائر في اتجاه انجلترا عام 1964.

وكان من نتيجة هذه الإستراتيجية، أن يقترب مستوى صادرات الغاز المسال من مستوى صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، حيث بلغت صادرات هذا النوع الأخير عام 2003 مثلا حوالي 33.1 مليار م^3، فيما بلغت صادرات الغاز المسال 28 مليار م^3، وهي كمية معتبرة سمحت للجزائر من كسب حصة هامة في السوق الدولية للغاز المسال (حوالي 17 %)، وأصبحت تحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا في هذا المجال.[1]

ج- آفاق تطور صادرات الغاز الجزائرية :

رغم أن حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي في الوقت الحالي قد بلغ مستويات عالية، إلا أن الجزائر لا تزال تخطط لرفع صادراتها إلى حوالي 85 مليار م^3 في حدود عام 2010 وإلى حوالي 100 مليار م^3 في حدود عام 2015،[2] وفي أفق تحقيق هذا الهدف، وضعت خطة متكاملة تشمل تنفيذ عدد من المشاريع، منها مشاريع تطوير مجموعة من حقول الغاز ومشاريع مكملة خاصة بالبنية التحتية، ومشاريع خاصة بتوسيع قدرات التصدير عبر الأنابيب.

فأما مشاريع تطوير الحقول والبنية التحتية المكملة، فإن الخطة تشمل ما يلي: [3]

---

[1] Habib El-ANDALOUSSI, Op.cit., p.120.

[2] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & Mines**, N° 5, Avril 2005 (Alger: MEM, 2005), p.22.

[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الثلاثون لعام 2004**، ص.164.

- مواصلة أشغال تطوير حقل عين صالح الذي شرع في الإنتاج بتاريخ 21 يوليو 2004 بالشراكة مع شركة بي بي BP، والوصول بطاقته الإنتاجية إلى حدود 9 مليار متر مكعب في السنة، وهو الحقل الذي سيرفع طاقة تصدير الغاز بـــ 15 %.
- مواصلة تطوير حقل عين أميناس، والذي كان مخططا له أن يبدأ في الإنتاج في عام 2005.
- تنفيذ مشروع تطوير حقل قاسي طويل الغازي المتكامل بالشراكة مع كونسورتيوم يضم شركتي ريبسول وغاز ناتشورال الاسبانيتان، وهو المشروع الذي أبرم عقده في أواخر عام 2004، ويتضمن تطوير حقول نفطية بطاقة 6 مليار متر مكعب في السنة، ومشاريع مكملة منها بناء شبكة للنقل ومعمل جديد لتسييل الغاز بطاقة بين 4 و5 مليون طن في السنة ، غير أن تنفيذ هذا المشروع يشهد تأخرا كبيرا في الانجاز ويعرف صعوبات كبيرة لتنفيذه أصبحت تهدد بإلغاء العقد وتأخير تنفيذ المشروع بصورة كبيرة أو إلغائه نهائيا.
- تنفيذ مشاريع تطوير حقول غاز عديدة في منطقة أهانيت، لا تزال في طور التقييم.

من البديهي أن يحتاج تنفيذ كل هذا المشاريع إلى توسيع شبكة النقل الموجودة أو رفع طاقتها، وفي هذا الشأن، فإن الخطة تشتمل أيضا على انجاز خطوط نقل جديدة، منها خط مباشر يربط الجزائر باسبانيا (مشروع ميدغاز) بقدرة أولية قدرها 8 مليار م^3، وقد شُرّع في انجاز هذا الخط و ينتظر أن يكون جاهزا في أفق عام 2009، وخط ثان يربط بين الجزائر وايطاليا عبر جزيرة سردينيا، انتهت الجزائر من وضع الدراسات التقنية الخاصة بانجازه، فضلا عن المشروع الآخر الخاص برفع القدرة التصديرية عبر انجاز خط موازي للخط الحالي بين الجزائر وايطاليا.

من جهة أخرى، تسعى الجزائر بالتعاون مع نيجيريا، إلى إطلاق مشروع إنشاء خط أنابيب غاز عابر للصحراء (TSGP)، بطاقة نقل تتراوح بين 18 و25 مليار م^3، ينقل الغاز النيجيري إلى الساحل الجزائري، ويمكنه أيضا نقل قسم من الغاز الجزائري. وهو ما يسمح في حالة ما إذا تم انجاز كل هذه المشاريع من بلوغ حجم تصدير في حدود 110 مليار^3 في أفق عام 2015.

إن السياسة الجزائرية في قطاع الغاز يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل التحدي الذي تطرحه مسألة تحرير أسواق الغاز بأوروبا التي تستوعب حوالي 90 % من صادرات الغاز الجزائري حاليا، ويجب أن تسعى إلى تكثيف الصادرات نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتجاوز حاليا نسبة 10 % من المجموع، وهي نسبة متواضعة مقارنة بحجم هذه السوق،[1] وفي نفس السياق، وبالنظر إلى تركيبة هيكل احتياطي المحروقات، حيث يغلب الغاز، فإن على الجزائر التركيز أكثر على تطوير الصناعة الكيماوية للغاز Gazochémique، لأن العائد مثلا من بيع الميتانول Méthanol هو أربعة أضعاف العائد من بيع الغاز الطبيعي ذاته.[2]

---

[1] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & Mines**, N° 5, Op.cit., p.22
[2] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., p.91

3- تطور أسعار وعائدات المحروقات الجزائرية :

يتناول هذا القسم تطور أسعار وعائدات المحروقات الجزائرية.

أولا : تطور أسعار وعائدات النفط

لقد كان تطور أسعار الخام الجزائري وعائدات النفط كما يلي :

أ- تطور سعر الخام الجزائري مزيج صحراء بلاند في السوق الدولية:

إن تحليل تطور متوسط سعر الخام الجزائري ومقارنة ذلك بتطور متوسط سعر سلة الأوبك التي تتكون من عدة خامات، ومنها الخام الجزائري ذاته، يكشف أن هذا الأخير كان يربح في العموم بين نصف دولار ودولار كامل على كل برميل نفط يتم بيعه في السوق الدولية، وهذا عندما كان سعر البرميل لا يتجاوز سقف 30 دولار قبل عام 2004، غير انه من اللحظة التي تجاوز فيها هذا السقف بداية من ذلك العام، بدأ الفارق بين السعرين يتعمق، وكان يسود في كل نطاق سعري فارق ثابت تقريبا، فعندما كان نطاق السعر يتراوح بين 30 و40 دولار للبرميل كان هذا الفارق أكثر من دولارين، ولما تجاوز في سنة 2005 سقف 50 دولار أصبح الفارق يزيد عن 4 دولارات، وعندما بلغ 60 دولارا اتسع الفارق إلى 5 دولارات كاملة وهكذا دواليك، فكلما يرتفع متوسط الأسعار في السوق الدولية يرتفع الفارق وكلما ينخفض المتوسط ينكمش الفارق ويتقلص.

الجدول رقم 65 : الأسعار الفورية للخام الجزائري ولسلة خامات الأوبك للفترة 1996 – 2006.

و : دولار أمريكي

السنوات	الأسعار الفورية لخام خليط الصحراء		الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك		فرق السعرين
	متوسط الأسعار	نسبة التغير السنوي %	متوسط الأسعار	نسبة التغير السنوي %	
1996	21.3	-	20.3	-	1.0
1997	19.6	07.98 -	18.7	07.89 -	0.9
1998	13.0	33.67 -	12.3	34.23 -	0.7
1999	18.1	39.23	17.5	42.27	0.6
2000	28.8	59.11	27.6	57.71	1.2
2001	24.1	16.31 -	23.1	16.30 -	1.0
2002	24.8	02.90	24.3	05.19	0.5
2003	28.7	15.72	28.2	16.04	0.5
2004	38.4	35.21	36.0	27.65	2.4
2005	54.6	42.18	50.6	40.55	4.0
2006	66.1	21.06	61.0	20.55	5.1

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2006, p.113.

يبين الجدول على العموم تحسن متوسط سعر الخام الجزائري منذ مطلع الألفية الجديدة بشكل غير منتظر، بحيث أصبح في كل سنة يحطم رقم السنة السابقة، وقد بلغ في نهاية عام 2006 أكثر من 66 دولارا للبرميل، وذلك بعد أن كان في التسعينيات دون مستوى العشرين دولارا للبرميل، ولم يتجاوزه إلا في سنة واحدة (1996)، وهذه الوضعية مطابقة تقريبا للوضعية التي سادت في الثمانينيات.

ب - تطور العائدات النفطية الجزائرية :

إن تحليل تطور عوائد النفط الجزائري في الفترة 1996-2006 فقط على سبيل المثال، يكشف أن النصف الثاني من التسعينيات كان استمرارا للاتجاه العام الذي ساد منذ منتصف الثمانينيات والذي تميز بالانخفاض الشديد لمستوى عائدات النفط، وقد تسببت هذه الوضعية في معاناة شديدة للاقتصاد الوطني وخلقت أمامه صعوبات جمة للانطلاق، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تغير اتجاه العوائد نحو الصعود بشكل كبير ومتواصل كنتيجة طبيعية للتحسن الكبير في تسعير الخام الجزائري المعروف باسم خليط صحاري بلاند في الأسواق الدولية.

فانطلاقا من عام 2000 أصبحت العوائد التي تتحصل عليها الجزائر من بيع نفطها في الأسواق الدولية ترتفع بشكل غير مسبوق، و يظهر الجدول التالي تطور هذه العوائد في السنوات العشرة الأخيرة، والتي تشمل النصف الثاني من عقد التسعينيات الذي تميز بمستويات متدنية من العوائد والنصف الأول من العقد الجديد والذي تميز بمستويات مقبولة ومرتفعة .

الجدول رقم 66 : قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة 1996 - 2006

و : مليون دولار

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	9160	8800	5970	7556	14204	11736	12370	12300	13862	21029

المصدر : أوابك، تقارير الأمين العام السنوية (سنوات 2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006).

عند تحليل معطيات الجدول نلاحظ بداية أن حجم هذه العوائد في النصف الثاني من التسعينيات كان متواضعا، حيث لم يتجاوز سقف 10 ملايير دولار في كل السنوات، بل إنه نزل في سنة 1998، بعد التراجع الكبير في مستوى الأسعار، إلى أقل من 6 ملايير دولار، لكن، مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة، ققز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى أنه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية عام 2000 أكثر من 14.2 مليار دولار، أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها.

و يبدو أن حجم العوائد قد دخل منذ عام 2005 في مرحلة جديدة تتميز بالارتفاع الشديد، وهو ما يؤشر عليه الرقم المسجل في نهاية ذلك العام، حيث تجاوزت العوائد مبلغ 21 مليار دولار، وهو ما لم يسبق للاقتصاد الجزائري أن سجله منذ الاستقلال.

ثانيا : تطور عائدات باقي المحروقات

إن المعلومات المتعلقة بعائدات تصدير الغاز الجزائري شحيحة جدا، فأغلب المصادر لا تقدم أرقام محددة عن حجم هذه العائدات، وذلك لأن سعر الغاز لا يتحدد كما هو الشأن بالنسبة للبترول في أسواق دولية معروفة، كما لا يوجد سعر واحد للغاز لجميع الزبائن، وانما هناك سعر لكل زبون على حدة، وفق المعادلة المتفق عليها في العقد، الذي عادة ما يتضمن بنودا تشير إلى كيفية مراجعة السعر في حالات معينة.

من جهة أخرى، فإن التحقق من حجم كميات الغاز الطبيعي المسلمة للزبون أمر عسير، خصوصا تلك المسلمة بواسطة الأنابيب، وذلك على خلاف شحنات البترول التي تمر في العادة عبر وسيط قبل أن تصل إلى الزبون، ومنه، فإن الأرقام المقدمة عادة بخصوص عائدات الغاز تبقى أقرب إلى التخمينات منها إلى أرقام حقيقية تعكس الحجم الحقيقي للصادرات.

وعلى كل، إذا اعتمدنا على الأرقام المتوفرة بخصوص عائدات النفط وعائدات مجموع المحروقات، وحاولنا مقاربة المسألة عبر طريقة اختزال رقم عائدات النفط من رقم العائدات الإجمالية للمحروقات، فإنه يمكن تقدير هذه العائدات مثلا بالنسبة لسنة 2004 بـــ 17.6 مليار دولار، وذلك على أساس أن حجم العائدات الإجمالية لصادرات المحروقات في تلك السنة وفق سوناطراك هو 31.5 مليار دولار وحجم الصادرات النفطية وفق أوابك هو حوالي 13.9 مليار دولار، وبالنسبة لسنة 2005 تقدر هذه العائدات بحوالي 18.3 مليار دولار، وذلك على أساس حجم عائدات إجمالي لصادرات المحروقات في تلك السنة مساوي لـــ 39.3 مليار دولار وفق سوناطراك دائما،[1] وحجم صادرات نفطية مساوي لـــ 21 مليار دولار وفق أوابك دائما أيضا.

خاتمة الفصل :

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل الثالث، هو أن هناك علاقة كبيرة بين تطور البيئة الاقتصادية الدولية وقطاع المحروقات على وجه التحديد و تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وأن هذه الأخيرة قد لجأت في منتصف الثمانينيات إلى تطبيق الإصلاحات تحت ضغط المحيط الخارجي الذي كان في تلك الفترة يمر بتحولات كبيرة. وقد تسببت تلك التحولات في أزمة

[1] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & mines**, N° 5, op.cit., p.25.

نفطية كبيرة ، كان من نتائجها انهيار كبير للأسعار، لم يترك للبلدان المنتجة و الجزائر خصوصا خيارا آخر غير الانفتاح على الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد فتحت قوانين الإصلاحات (القانون 86/14 و القانون 91/21) قطاع المحروقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وشجعت الشراكة، لكنها لم تجرد الدولة من دورها كلية. و قد نجح القطاع بفضل هذه الإصلاحات في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر. وفي ظل تطبيقها تحققت نتائج تعتبر على العموم مقبولة، حيث تمكنت الجزائر على سبيل المثال من تجديد احتياطاتها النفطية وإعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 1971 . و من جهة ثانية نجحت في رفع مستويات الإنتاج والتصدير، سواء من البترول أو الغاز الطبيعي .

بعد أن تم في الفصل الثالث تقديم وصف متكامل لأداء قطاع المحروقات بالجزائر في فترة تطبيق الإصلاحات، سيتم الانتقال في الفصل الرابع إلى تقييم الإصلاحات في حد ذاتها في ضوء النتائج المحققة وتقييم مدى انسجامها مع تطورات البيئة الاقتصادية الدولية في الفترة الحالية وتقييم مشروع الإصلاحات الجديدة والنظر فيما إذا كان هذا المشروع يستجيب للمعطيات الجديدة والمنتظرة في البيئة الاقتصادية الدولية عامة وفي قطاع المحروقات خاصة، أو أنه بعيد عن ذلك كلّه.

الفصل الرابع :

الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل :

تعرضت الجزائر بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية في منتصف الثمانينيات لضغوط اقتصادية واجتماعية شديدة، وذلك لأنها لم تستوعب قبل ذلك طبيعة التحولات الخارجية الكبيرة التي كانت تحدث في قطاع المحروقات، ولم تلتفت لتلك المؤشرات الكثيرة التي كانت تنبأ بحدوث انهيار كبير في الأسعار. ولم تحاول بالتالي إدخال الإصلاحات الضرورية التي كان يحتاج إليها القطاع والاقتصاد الوطني عموما في وقتها المناسب.

بعد البروز المفاجئ للوضعية الجديدة، لم يكن أمام الجزائر من مخرج، من أجل امتصاص تلك الضغوط الشديدة والتكيف مع معطيات الواقع الجديد، سوى اللجوء اضطرارا إلى فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك رغم أن الظرف الدولي كان غير مناسب للقيام بمثل هذه الإصلاحات.

لقد أصبحت دراسة تجربة الإصلاحات بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تطبيقها أكثر من ضرورية، للتأكد أولا فيما إذا كانت هذه الإصلاحات في حد ذاتها هي التي كان قطاع المحروقات في حاجة إليها في السياق الدولي لتلك الفترة، ثم تحليل تطور التجربة بعد ذلك والآثار المترتبة عنها، وثالثا للتأكد من فاعليتها في الوقت الراهن، خصوصا في ضوء التحولات الاقتصادية والتجارية السريعة على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة.

وكما أن تقييم تجربة الإصلاحات السابقة يحتاج إلى إلقاء نظرة خلفية للماضي، فإن تقييم محتوى الإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون 07/05 يحتاج أيضا، فضلا عن هذه النظرة الخلفية، إلى نظرة استشرافية للمستقبل بهدف التحقق فيما إذا كانت هذه الإصلاحات الجديدة قد استوعبت المعطيات المستجدة في العقدين الماضيين وتلك المنتظرة في المستقبل، على المدى المتوسط على الأقل، وخصوصا منها المتعلقة بمسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتأثيرات المحتملة لذلك. حيث يطرح هذا الانضمام سؤالا جوهرا عن طبيعة التحديات الخاصة التي يمكن أن يواجهها القطاع في المستقبل.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل الرابع إلى مبحثين : يتم في المبحث الأول تقييم الواقع الحالي لقطاع المحروقات الناتج عن تطبيق الإصلاحات، وذلك من خلال تحليل أهم الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التجربة منذ الثمانينيات. وفي ضوء هذا التقييم الأولي، سيتم بعد ذلك تحليل الإصلاحات الجديدة التي أقّرها قانون المحروقات رقم 07/05 الصادر عام 2005، والحكم فيما إذا كانت فعلا تستجيب للتحديات الجديدة المطروحة على القطاع كما يقول المدافعون عن هذا القانون أو عكس ذلك كما يقول المعارضون له. وهنا سيتم أيضا تقديم أفكار كل فريق والحجج التي يستند إليها لرفض المشروع أو تأييده.

ويعالج المبحث الثاني العلاقة الخاصة بين مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقطاع المحروقات، وهنا سيتم أولا تحليل أهم المسائل المطروحة للنقاش والتفاوض في الإطار الاقتصادي والتجاري الدولي، ثم تحليل الآثار المحتملة لانضمام الجزائر على القطاع. وفي ضوء ذلك، محاولة بيان أفضل الخيارات المطروحة لمجابهة هذه التحديات الجديدة.

المبحث الأول : الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات

أصبح تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد مرور عقدين من الزمن على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ممكنا، وذلك للكشف على الآثار الايجابية والسلبية للتجربة، من أجل وضع التصور الأفضل لتطور القطاع في المستقبل.

سيتناول هذا المبحث أولا تقييم تجربة الإصلاحات المطبقة منذ صدور القانون 86-14، ثم يتناول في الجزء الثاني من المبحث الإصلاحات القطاعية الجديدة التي تضمنها القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 ابريل 2005، والذي دار حوله نقاش واسع بين مؤيد ومعارض. فالمؤيدون يقولون إن الهدف من وضعه هو الاستجابة للتحديات الجديدة في القطاع، وتصحيح الثغرات الموجودة في القانون السابق، والمعارضون ينتقدونه و يرون خلاف ذلك، فهذا القانون في نظرهم لا يؤخذ إطلاقا بالمعطيات الحقيقية لتطور المحيط الاقتصادي الدولي عامة وتطور السوق النفطية الدولية خاصة.

1 - تقييم جدوى الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر

جرى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر في ظرف سياسي واجتماعي استثنائي، تميز في التسعينيات بحالة عدم استقرار سياسي وأمني كبير، وهو ما يكون قد أثر سلبا على النتائج المحققة خلال العقد الأول من الإصلاحات. وعليه فإن أي تقييم موضوعي لنتائج الإصلاح القطاعي لا بد له أن يأخذ بعين الاعتبار أن القطاع لم يكن بمعزل عن محيطه الاقتصادي والسياسي المباشر، وأن الوضعية السياسية والأمنية التي سادت في تلك السنوات قد أثرت بشكل أو بآخر عليه، حتى وإن بدا لأول وهلة أن القطاع قد حافظ عموما على جاذبيته التي اكتسبها بعد صدور قانون 1986-14 وقبل تأزم الوضع في التسعينيات.

تسبب غياب الاستقرار الأمني وارتفاع درجة الخطر السياسي في زيادة كلفة الاستثمار في القطاع، وفي صرف أنظار الكثير من المستثمرين الأجانب، كما تسبب في تمديد آجال تنفيذ بعض المشاريع التي انطلقت قبل انفجار الأزمة، وفي هذا تشير عدة مصادر أن أدنى مستويات الاستثمار في ميدان الاستكشاف منذ صدور قانون 1986 كان في الفترة 1995 و1998.[1]

[1] Paul HORSNELL, Op.cit., p.68.

أولا : طبيعة النظام التعاقدي السائد في ظل قوانين الإصلاح

إن القانون 86 – 14 المؤرخ في 19 أوت 1986[1] هو أول نص قانوني أساسي لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر. وقد أحدث هذا القانون انقلابا حقيقيا في شكل النظام التعاقدي، وذلك عندما أدخل لأول مرة إلى المنظومة التشريعية المحلية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال استكشاف المحروقات واستغلالها، ووضع لها القواعد التي تحكمها، وبيّن أشكالها، كما حدّد حقوق وواجبات الشركاء.

يعتبر العقد المعروف في الأوساط البترولية باسم عقد تقاسم الإنتاج[2] العمود الفقري للنظام التعاقدي المستحدث الذي يحكم العلاقة بين الشركاء. و قد أصبح بعد مرور عدة سنوات على الشروع في تطبيق القانون 86 – 14 العقد الأكثر استعمالا، حيث جرى استعماله في بداية الأمر في قطاع النفط فقط، ثم توسع مجال تطبيقه إلى قطاع الغاز بعد عام 1991.

يرتكز العقد على مبدأ أساسي هو حق الشريك الأجنبي في قسم من إنتاج الحقل المكتشف، بعد الشروع في الاستغلال. و يتراوح هذا الحق في المرحلة الأولى من الحياة الافتراضية للحقل في نموذج العقد المطبق في الجزائر بين 35 و40 % من حجم الإنتاج الكلي، ولا يمكن في أي حال أن يتجاوز في حده الأقصى السقف الأخير. ويُمنح هذا الحق كمقابل عن كل المصاريف المدفوعة، سواء أثناء مرحلة الاستكشاف و التطوير أو بعد بداية الاستغلال، وهي المصاريف التي تُعرَف اختصارا باللغة الانجليزية بـــ Cost Oil أو كلفة البترول، ويستمر العمل بهذه القسمة إلى أن يسترجع المستثمر الأجنبي كل الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها في ميدان الاستكشاف والتطوير. وبعد ذلك يتغير توزيع النسب بعد أن يكون الشريك الأجنبي قد استرجع جميع ما أنفقه في مرحلة الاستكشاف والتطوير، لأنه ابتداءً من هذه اللحظة يصبح مفهوم Cost Oil لا يغطي سوى مصاريف الاستغلال. وفي هذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في استقطاع كمية من الإنتاج في مقابل تلك المصاريف، و يتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج، المعروف باللغة الانجليزية باسم Profit Oil أو ربح البترول، بين مالك الحقل و الشريك الأجنبي، على أن تعود النسبة الكبرى منه هذه المرة إلى مالك الحقل، بما مقداره بين 75 و90 %.[3]

إن ثمة من الكتاب من لا يميز عقود تقاسم الإنتاج عن عقود الخدمات التي كانت سائدة من قبل، ويعتبرها شكلا من أشكالها، ويصنف كل هذه العقود في دائرة واحدة. لكن يبقى أن الاتجاه الغالب هو تمييز النوعين عن بعضهما البعض، وتصنيف كل نوع في دائرة خاصة به. ويورد هذا الاتجاه للتمييز بين هذين النوعين من العقود أوجه الخلاف والتمايز التالية:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، ص.1019.

[2] يجب الانتباه أن مفهوم تقاسم الإنتاج لا يعني بالضرورة في جميع الحالات تقاسم الإنتاج مناصفة بين القائم بالاستغلال وبين مالك الحقل.

[3] Omar KHELIF, communication intitulée « Environnement institutionnel », Op.cit., p.5.

[4] Idem, p.5.

- يكون المقابل الذي يتحصل عليه المستثمر الأجنبي في النوع الأول (عقد تقاسم الإنتاج) ماديا في شكل قسم من الإنتاج، بينما يكون المقابل في النوع الثاني (عقد الخدمات) نقديا، يتحصل عليه في مقابل الخدمات التي قدمها للشركة الوطنية.
- لا يغلق النوع الأول الباب كاملا في وجه المستثمر الأجنبي للوصول إلى الاحتياطات، كما يفعل النوع الثاني، غير أنه بالمقابل لا يفتح هذا الباب أيضا الا جزئيا، ولا يعمل في حقيقة الأمر سوى على إدخال بعض التحسين على العلاقة بين هذا المستثمر الأجنبي والشركة الوطنية، ويُبقى هيمنة الدولة على القطاع، من حيث أنه يعطي الشركة الوطنية حق الحصول على معظم الإنتاج، وينصبها المسؤول الأول على عملية الإنتاج.

ويبقى عقد تقاسم الإنتاج أكثر أنواع العقود نجاحا في الجزائر وفي البلدان النفطية الأخرى، لأنه عقد توفيقي بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي. فهو من جهة يوفرّ للشريك الأجنبي فرصة الوصول إلى قسم من الإنتاج الخام، وهو ما يبحث عنه، ومن الجهة الأخرى يراعى مصلحة البلد المنتج، حيث يزوده بالأدوات القانونية التي تساعده على المحافظة على احتياطاته و تفعيل نشاط القطاع.

ثانيا : آثار تطبيق الإصلاحات

إن تحليل النتائج المحققة في القطاع في ظل الشراكة واعتماد عقود تقاسم الإنتاج يثبت أن تطبيق هذه الإصلاحات أفرز آثارا ايجابية رغم الظروف الاستثنائية غير المناسبة التي جرى فيها هذا التطبيق، وذلك اذا ما أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات الكمية المعتمد عليها غالبا لتقييم أداء القطاع، إلا أنه أيضا أفرز بالمقابل آثارا سلبية لابد من الالتفات إليها ومعالجتها قبل فوات الأوان.

أ- أهم الآثار الايجابية :

سيتم تقييم هذه الآثار من خلال التركيز على المؤشرات الكمية التالية: مؤشر عقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة ومؤشر الاكتشافات المحققة.

في الميدان الأول، سجل القطاع في السنوات الأولى للإصلاحات انطلاقة جيدة، حيث كان المعدل المتوسط لعقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 يتجاوز أربعة عقود سنويا، وكانت أفضل نتيجة تلك المسجلة في 1992 بـــ 8 عقود كاملة في سنة واحدة. غير أن الظروف الأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر بعد ذلك ساهمت إلى حد كبير في كبح هذه الانطلاقة الجيدة وفي تراجع عدد العقود المبرمة سنويا، حيث انخفض المعدل السنوي المتوسط إلى عقدين في السنة في الفترة بين 1995 و2000.

لكن على العموم، فقد حافظ القطاع نسبيا على قدر مقبول من الجاذبية التي اكتسبها من قبل، وذلك بالرغم أيضا من معوّق آخر هو استمرار الجزائر في اعتماد طريقة تقليدية في توقيع العقود، ثبت أنها أصبحت غير مناسبة وغير محفزة لجذب الشركات الأجنبية في ضوء تطورات السوق النفطية الدولية. حيث بقيت الجزائر إلى غاية عام 2001 البلد الوحيد تقريبا من بين كل البلدان المنتجة الذي حافظ على الطريقة القديمة في منح تراخيص الاستكشاف، والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية. وقد كانت هذه الطريقة محل انتقاد كبير من الشركاء الأجانب، لأنها تفتقر إلى النزاهة والشفافية المطلوبة.

وقد أكد اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص الاستكشاف دقة هذه الانتقادات وفائدة الطريقة الجديدة. إذ بعد تخلي الجزائر على طريقة المفاوضات الثنائية واعتماد طريقة المناقصات الدولية قفز عدد العقود الممضاة مع الشركات الأجنبية في أول مناقصة عام 2001 إلى 10 عقود كاملة. وتأكد نجاح الطريقة الجديدة جليا في السنوات التالية، حيث بلغ عدد العقود المبرمة إلى غاية نهاية 2005 أربعين عقدا، أي بمعدل 8 عقود سنويا.

الجدول رقم 67 : عقود الاستكشاف في الفترة 1992- 2001

السنوات	عقود الاستكشاف			السنوات	عقود الاستكشاف		
	التنقيب	البحث	المجموع		التنقيب	البحث	المجموع
1986	-	-	-	1996	0	2	2
1987	1	4	5	1997	0	2	2
1988	0	1	1	1998	0	2	2
1989	0	4	4	1999	0	2	2
1990	1	2	3	2000	0	2	2
1991	1	4	5	2001	0	10	10
1992	2	6	8	2002	0	7	7
1993	1	3	4	2003	2	4	6
1994	0	4	4	2004	0	8	8
1995	0	2	2	2005	0	9	9
							المجموع
المجاميع العامة للعقود المبرمة للفترة 1987 - 2005					8	78	86

المصدر : موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

في ميدان الاستكشاف وتجديد الاحتياطي، أثمر تنفيذ العقود المبرمة تحقيق نتائج هامة أيضا، حيث بلغ عدد الاكتشافات النفطية المحققة في الفترة 1986- 2004 حوالي 145 اكتشافا، من بينها 76 اكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب، والباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطراك.

الجدول رقم 68 : تطور عدد الاكتشافات في الفترة 1986-2004

السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع	السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع
1986	8	0	8	1996	2	8	10
1987	8	1	9	1997	0	7	7
1988	3	0	3	1998	2	16	18
1989	3	0	3	1999	1	3	4
1990	4	1	5	2000	6	3	9
1991	6	2	8	2001	4	3	7
1992	3	3	6	2002	4	2	6
1993	3	4	7	2003	3	4	7
1994	3	6	9	2004	5	8	13
1995	1	5	6	2005	/	/	/
					سوناطراك	الشراكة	المجموع
المجاميع العامة للاكتشافات للفترة 1986 - 2005					69	76	145

المصدر : موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

وقد سمحت كل هذه الاكتشافات بتعبئة احتياطات إضافية مقدّرة بحوالي 2 مليار م^3 للخام و140 مليون م^3 للمكثفات و 900 مليار م^3 للغاز الطبيعي.[1] كما سمحت من جهة أخرى بزيادة القدرات الإنتاجية، حيث ارتفع حجم إنتاج النفط الخام من 674 ألف برميل يوميا في سنة 1986 إلى 1.352 مليون برميل يوميا في سنة 2005،[2] وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من 37.5 مليار م^3 في سنة 1986 إلى 89.2 مليار م^3 في نهاية سنة 2005.[3]

ب - أهم الآثار السلبية :

بدأ تطور قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة في إفراز العديد من المظاهر السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات، خصوصا في شقها المتعلق بالشراكة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأت ترتسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر تختلف تماما عن الملامح التي كانت تميزه قبل مرحلة الانفتاح، وبدأت تتكشف بعض الآثار السيئة للسياسة المنتهجة منذ منتصف الثمانينيات، وبدا واضحا الآن أن الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمل تهديدات وأخطارا حقيقية، إن لم يحسن التعامل معها، فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم قطاع اقتصادي في البلد.

[1] MEM, « L'exploration des hydrocarbures en Algérie », **Energie & Mines**, N° 05, Avril 2005 (Alger : MEM, 2005), p.10.
[2] OPEC ; Annual Statistical Report, p.21
[3] OPEC ; Annual Statistical Report, p.23

يكشف تحليل واقع القطاع في السنوات الأخيرة أن هناك اتجاهين جديدين،[1] أصبحا يميزان تطور النشاط و يساهمان في رسم الصورة الجديدة للقطاع.

الاتجاه الأول يتمثل في النمو السريع في نشاط الشركات الأجنبية على حساب الشركة الوطنية سوناطراك، إلى الحد الذي أصبحت فيه الكفة في ميادين الاستكشاف والإنتاج على السواء، تميل تماما لصالح هذه الشركات على حساب سوناطراك. حيث كان كافيا مرور فترة قصيرة على بداية نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر، لتصبح هذه الشركات فاعلا رئيسيا في قطاع المحروقات، وتبدأ أولى الآثار السلبية في الظهور، من خلال سيطرتها في بعض الميادين.

ففي ميدان الاستكشاف على سبيل المثال، تطور نشاط هذه الشركات الأجنبية بشكل سريع، وأصبحت تحتكر القسم الأكبر من نشاط الحفر. فقد ارتفع مجموع الأمتار التي حفرتها دفعة واحدة، من 839 مترا محفورا في عام 1989 فقط، في مقابل 34347 مترا حفرتها شركة سوناطراك في ذلك العام، إلى حوالي 17072 مترا محفورا في عام 1992، ثم ضاعفت هذا الرقم في سنة واحدة ليبلغ في السنة الموالية 1993 مجموع 35369 مترا، متجاوزا بذلك ما حفرته شركة سوناطراك في عام 1989.

وبخصوص المسح الزلزالي، فاق نشاط الشركات الأجنبية أيضا مستوى نشاط شركة سوناطراك، حيث في الوقت الذي لم تنجز هذه الأخيرة سوى مسحٍ يغطي مسافة 4023 كلم ، أنجزت الشركات الأجنبية مسحاً في حدود 11717 كلم.[2]

وقد أثمر تكثيف الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان الاستكشاف أن أصبحت وراء معظم الاكتشافات المحققة. وقد ترتب عن ذلك، بعد الشروع في استغلال الحقول المستكشفة التي ثبت وجود احتياطات تجارية فيها، ارتفاع في حصة إنتاج هذه الشركات إلى مجموع الإنتاج، وتراجعت في المقابل حصة الشركة الوطنية سوناطراك.

وتظهر المعطيات الواردة في الجدول التالي التطور الملحوظ في إنتاج الحقول المشتركة بين سوناطراك والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في الفترة الممتدة بين عام 1996 و2005 على سبيل المثال. وفي مقابل ذلك يظهر أيضا تذبذبا واضحا في إنتاج الحقول التي تعمل فيها شركة سوناطراك بمفردها.

---

[1] Omar KHELIF, **Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures**, Op.cit., p.32
[2] Idem, p.32.

الجدول رقم 69 : تطور إنتاج النفط الخام لحقول سوناطراك والشراكة في الفترة 1996 – 2005

الوحدة : مليون طن*

السنوات	سوناطراك		الشراكة		المجموع
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة %	
1996	34	89.47	04	10.53	38
1997	33	89.19	04	10.81	37
1998	33	84.62	06	15.38	39
1999	32	80.00	08	20.00	40
2000	32	78.05	09	21.95	41
2001	30	75.00	10	25.00	40
2002	29	63.04	17	36.96	46
2003	29	52.73	26	47.27	55
2004	29	49.15	30	50.85	59
2005	29	46.03	34	53.97	63

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.23.

يستنتج من تحليل معطيات الجدول أن نتائج الشركات الأجنبية في ميدان الإنتاج كانت حتى عام 1997 متواضعة، حيث كان إنتاج الحقول المشتركة في حدود 10 % فقط. والسبب في ذلك هو أن استغلال كل الحقول التي حققت فيها هذه الشركات اكتشافات تجارية لم يكن قد بدأ بعد، وبقي تركيز الجهد الاستثماري منصبا بشكل أكبر على ميدان الاستكشاف. لكن بداية من عام 1998 شرعت تلك الشركات في جني ثمار جهود الاستكشاف التي بذلتها في أواخر الثمانينيات وفي بداية التسعينيات، وارتفعت نسبة مساهمة حقول الشراكة في الإنتاج العام. ففي هذا العام بالذات قفز إنتاج النفط الخام من الحقول التي تشتغل فيها الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر إلى 6 ملايين طن في السنة، أي بزيادة قدرها 2 مليون طن مقارنة بالسنة التي قبلها، وهو ما يمثل نسبة 15.38 % من مجموع النفط الخام المنتج في تلك السنة. وتواصل هذا الارتفاع السريع في السنة الموالية، ووصل إلى حوالي 8 ملايين طن، وهو ما يمثل أكثر من خمس الحجم الكلي لإنتاج تلك السنة الذي كان في حدود 40 مليون طن.

وفي السنوات التالية، استمر منحنى إنتاج حقول الشراكة في الارتفاع إلى أن بلغ في مرحلة أولى في نهاية عام 2002 حوالي 17 مليون طن، أي ما يمثل نسبة 37 % من الحجم الكلي للإنتاج، ثم تخطى ابتداءً من عام 2004 السقف البسيكولوجي 50 %، ليصل في نهاية عام 2005 إلى حوالي 34 مليون طن، أي حوالي 54 %.

وفي قطاع الغاز تم أيضا تسجيل نفس الاتجاه السابق، فقد نما دور الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع بشكل لافت، وبلغت مساهمة إنتاج حقول الشراكة إلى المجموع العام للإنتاج

في نهاية عام 2005 أزيد من 18 %، بعد أن كان إلى حدود سنة 1998 لا تزيد عن 4 %، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 70 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي لحقول سوناطراك والشراكة في الفترة 1996– 2005

الوحدة : مليون طن معادل نفط

السنوات	سوناطراك		الشراكة		المجموع
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة %	
1996	118	95,93	5	04,07	123
1997	120	96,00	5	04,00	125
1998	121	96,03	5	03,97	126
1999	120	93,02	9	06,98	129
2000	128	91,43	12	08,57	140
2001	129	91,49	12	08,51	141
2002	128	91,43	12	08,57	140
2003	125	90,58	13	09,42	138
2004	124	86,11	20	13,89	144
2005	124	81,58	28	18,42	152

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.24.

ويتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج حقول الشراكة في السنوات القادمة، وذلك بعد الانتهاء من تطوير الحقول الكبيرة التي شرعت سوناطراك في تطويرها بالتعاون مع شركائها الأجانب.

الاتجاه الثاني الذي أصبح ميزة تطور قطاع المحروقات الجزائري هو الحضور الكبير لرأس المال الأمريكي الذي نجح في اختراق القطاع والاستحواذ على نسبة هامة من الإنتاج.

لم تتردد الشركات النفطية الأمريكية منذ البداية في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من الثمانينيات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها. وتطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الاستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة 1990- 1998 على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاستثمار مبلغ 4 ملايير دولار للفترة 1998-2003.[1]

إذا كان تطور الاستثمار الأمريكي والنشاط الكبير للشركات الأمريكية قد ساعد الجزائر على رفع إنتاجها وصادراتها وتحسين مداخيلها، وسمح لها باحتلال مكانة خاصة في الأسواق الدولية، فإن درجة السرعة التي ينمو بها نشاط هذه الشركات وتنامي دورها أصبح يقلق بعض المتخصصين الجزائريين.

---

[1] Omar KHELIF, **Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures**, Op.cit., p.34.

إن هذا الدور المتنامي للحضور الأمريكي في قطاع المحروقات بالجزائر تمثله على وجه الخصوص ثلاثة شركات أمريكية هي : أنادارکو و أرکو و أموکو، و کل واحدة من هذه الشركات الثلاثة تستأثر بمجال محدد.

كانت أول شركة أمريكية دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات هي شركة أنادارکو، وقد ركزت هذه الشركة المتوسطة الحجم كل جهدها الاستثماري منذ تاريخ دخولها للجزائر عام 1989 في ميدان استكشاف المناطق الواعدة كمنطقة بركين، واستطاعت أن تحقق في هذه المنطقة بالذات اكتشافات كثيرة ونجاحات كبيرة إلى الدرجة التي فندت بها الدعاوى التي أطلقتها الشركات الفرنسية في الستينيات بأن المنطقة الوحيدة في الجزائر التي تحتوى على احتياطات نفطية كبيرة هي منطقة حاسي مسعود، وتستأثر هذه الشركة وحدها حاليا بقسم هام من الإنتاج النفطي في الجزائر وتأتي في المرتبة الثانية بعد سوناطراك في السوق الجزائرية.

الشركة الأمريكية الثانية التي اقتحمت قطاع المحروقات في الجزائر هي شركة أرکو، وقد ركزت نشاطها في ميدان الاسترجاع الاصطناعي في الحقول القديمة، أما الشركة الثالثة والتي هي شركة أموکو، فقد وجهت نشاطها نحو استغلال حقول الغاز الطبيعي.

2- تقييم الإصلاحات الجديدة لقطاع المحروقات في الجزائر

هناك شبه إجماع على أنه رغم الظروف السياسية الخاصة التي جرى فيها تطبيق قانون 86-14، إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد هذا الحكم بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم.[1]

لكن جاذبية القانون لم تشفع له عند منتقديه، الذين يصرون على أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق قد ولى وأن هذه العقود لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما جاء القانون الجديد رقم 05-07 لتحقيقه عبر تبني نظام تعاقدي قريب من نظام الامتياز الذي كان سائدا قبل التأميم، إن لم يكن هو نظام الامتياز عينه ولم يصرح به فقط. وقد أثار القانون حفيظة المعارضين الذين يصرون على أن القانون السابق لم يثبت محدوديته، كما يريد أن يرميه منتقدوه، وأنه عكس ذلك، فإن القانون الجديد هو الذي يقوم على قراءة خاطئة للواقع الدولي وافتراضات غير صحيحة.

[1] Mohamed HACHEMAOUI, **« la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation »**, communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004), p.4

أولا : أهم بنود قانون الإصلاح الجديد

يتكون قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 من 115 مادة، موزعة على عدة أبواب، وتتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع، بداية من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف والاستغلال وكيفيات ممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط. وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر لعام 2001.

في العرض الخاص بتوضيح دواعي تغيير القانون السابق، كتب وزير الطاقة : " لن تجبر الدولة سوناطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة "[1]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى النزعة الليبرالية الكبيرة للقانون.

الغرض الأساسي لهذا النص القانوني وفق ما جاء في نص المادة الأولى هو تعريف " النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات" وتعريف " النظام المؤسساتي الذي يسمح بأدائها" وتعريف "حقوق وواجبات كل الأشخاص الذين يمارسون واحدة أو بعضا من هذه النشاطات".[2]

لقي هذا القانون منذ نشر نسخته الأولى معارضة شديدة، لكن بعد جدل وأخذ ورد، أدخلت تعديلات طفيفة على النسخة الأصلية المنشورة أول مرة عام 2001، وتم اعتماد النسخة المنقحة في نهاية المطاف في يوم 28 ابريل 2005 تحت رقم 05-07 وصدر القانون في الجريدة الرسمية،[3] وتضمن عددا هاما من الترتيبات التي لو صدرت نصوصها التطبيقية وطبقت لكان من شأنها أن تؤدي إلى تغيير أوضاع القطاع جذريا، وأهم هذه الترتيبات هي :

أ- الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك :

إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك ترسّم الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف، فمن جهة تقوم الدولة باسترجاع الصلاحيات التي هي من صميم عمل الدولة من شركة سوناطراك، ومن جهة ثانية تنسحب الدولة بالكامل من التسيير المباشر للشركة وترفع وصايتها المباشرة عليها بما يسمح للشركة بالتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية تسعى أساسا لخلق الثروة وتحقيق أهداف تجارية، وهذا ما أشارت إليه بوضوح المادة 2 من نص القانون.

[1] Ministère de l’Energie et des Mines, **Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures** (Alger, MEM, 2001), p.7.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 19 جويلية 2005، ص.4.

[3]- الجريدة الرسمية، العدد السابق.

وفي أفق تجريد شركة سوناطراك من ممارسة دور القوة العمومية الذي كانت تقوم به من قبل لحساب الدولة، أشار نص المادة 12 إلى استحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة، ويفوّض إليهما أداء دور القوة العمومية السابق.

الوكالة الأولى هي الوكالة الوطنية لمراقبة وضبط النشاطات بمجال المحروقات والمعرّفة اختصارا بـــ " سلطة الضبط للمحروقات" والوكالة الثانية هي الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات Alnaft.

وحددت المادة 13 صلاحيات ووظائف الوكالة الأولى وكانت كما يلي :

* احترام تطبيق القواعد التقنية المتعارف عليها في ميادين النشاط المختلفة.

* احترام الأطر التنظيمية الخاصة بتطبيق التعريفات واحترام تطبيق مبدأ الدخول الحر للغير إلى منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

* احترام القواعد التنظيمية الخاصة بالوقاية والأمن الصناعي والبيئة.

* احترام دفتر الشروط الخاص ببناء منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

من جهة أخرى، فإن المادة 14 حددّت صلاحيات الوكالة الثانية " وكالة آل نفط Al-Naft"، وهي صلاحيات كانت كلها تقريبا من اختصاص شركة سوناطراك، ومن أهم الصلاحيات التي أسندت لهذه الوكالة الجديدة ما يلي :

* ترقية الاستثمار في ميادين استكشاف المحروقات واستغلالها.

* تسيير بنوك المعطيات الخاصة بالقطاع وتحيينها.

* إصدار عروض المنافسة Appel d'offres وتقييم العروض المقدمة.

* إمضاء عقود الاستكشاف والاستغلال مع الغير وتسليم التراخيص.

* متابعة تنفيذ العقود المبرمة ومراقبتها، بصفتها أحد أطراف العقد.

* تحديد وجباية الإتاوات المستحقة للخزينة العمومية.

ب - إلغاء نظام تقاسم الإنتاج و إرساء نظام تعاقدي جديد :

إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من نص القانون الجديد. فهذه المادة ألغت ضمنيا تقريبا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 % على الأكثر و 20 % على الأقل لشركة سوناطراك. وقيدت ذلك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع

شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف.

إن القانون الذي يعطي الشركة الأجنبية إمكانية امتلاك نسبة 70 % من حقوق المساهمة في المشروع، يرسي في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم، خصوصا وأن المادة 22 منه تؤكد أن المحروقات التي يستخرجها المتعاقد هي ملك له. وحتى المادة 45 التي تعطي سوناطراك الحق في خيار يتراوح بين 30 على الأكثر و20 % على الأقل كحقوق مساهمة، عندما لا تكون سوناطراك طرفا في العقد، الذي يتم توقيعه بين آل نفط والشركة الأجنبية، لا يمكنها أن تغطي هذه الحقيقة.

ثانيا : تقييم محتوى الإصلاح الجديد

تميّز قانون المحروقات لعام 2005 عن غيره من القوانين بميزات اجتمعت له ولم تجتمع تقريبا لأي قانون جزائري آخر من قبله في تاريخ التشريع في الجزائر وهذه الميزات هي :

- إنه القانون الذي أثار أكبر قدر من الجدل، فلم يسبق أن آثار قانون من قبل الجدل الذي أثاره قانون المحروقات الصادر عام 2005، فقد تباينت الآراء والأفكار حوله بشكل كبير، وانقسم الخبراء والمتخصصون فريقين، فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره وفريق آخر معارض له بشدة ويرى فيه خطرا كبيرا، وكان فريق المعارضين أكثر عددا وأقوى حجة من فريق المؤيدين.
- لم يستغرق أي قانون آخر في تاريخ التشريع بالجزائر الوقت الذي استغرقه هذا القانون قبل أن يتم إقراره، فقد تم عرض مشروع القانون أول مرة عام 2001 ولم يتم إقراره بسبب المعارضة الشديدة إلا في عام 2005 وبطريقة أقرب ما تكون إلى المرور بالقوة، ما أضفى شيئا من الشك والريبة حول الغايات والأهداف التي يسعى إليها هذا القانون.
- إنه القانون الوحيد تقريبا في تاريخ التشريع الجزائري الذي تم تعديله وإلغاء أهم البنود الواردة فيه، ومنها البند الأكثر إثارة للجدل والمتعلق بنسبة مشاركة الطرف الأجنبي في الاكتشافات النفطية بعد عام فقط من صدوره، وقبل صدور النصوص التطبيقية والشروع في تطبيقه تماما.

إن هذه الميزات ما كانت لتجتمع لهذا القانون لو لم يثر الجدل الذي أثاره ولو لم ينقسم بشأنه المتخصصون فريقين، فريق مؤيد وآخر منتقد، فما هي أفكار وحجج كل فريق ؟

أ- أراء المؤيدين :

أقام مصممو القانون الجديد ومؤيدوه أرائهم على نقد الإصلاحات السابقة ونقض القواعد التي تقوم عليها، وكانت حجتهم لإلغاء قانون الإصلاح السابق هو أنه قد تجاوزه الزمن ولم يعد

يتلاءم مع المستجدات الملازمة لحركة الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي على وجه الخصوص. وعليه فإن هدف قانون الإصلاح الجديد هو ملئ القصور الملاحظ والاستجابة للتحديات الحالية.

ويحمل هؤلاء على القانون 86-14 المعدل من الزوايا التالية [1]:

- إن القانون السابق يفرض على المستثمرين الأجانب إطارا واحدا للاستثمار هو إطار الشراكة، حيث لا يمكنهم القيام بأية عملية استثمار إلا بالمرور عبر شركة سوناطراك، وكثيرا ما كان هذا الأمر سببا في إحجام المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.
- إن النظام القانوني والتعاقدي الذي أقره القانون السابق لا يتيح فرصة استعمال بعض الطرق التمويلية الواسعة الاستعمال في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، كالطريقة المعروفة بالاسم الأجنبي بـــ Project Financing، وهي طريقة تكتفي فيها الجهات الممولة للمشروع بالضمانات التي تقدمها الشركة، ولا تلجأ إلى طلب ضمانات إضافية من الدولة المالكة، كما كان معمولا به من قبل في ظل القانون السابق، لأن سوناطراك التي تعتبر رئيس المشروع في كل مشاريع الشراكة لا تملك الاستقلالية الكافية حسب أصحاب رؤوس الأموال.
- أعطى القانون السابق شركة سوناطراك مكانة خاصة وأعطاها دورين، فهي من جهة شركة تجارية تسعى كأي شركة أخرى إلى تحقيق الربح، ومن جهة أخرى تلعب دورا وظيفيا من وظائف الدولة، فهي من يمنح التراخيص ويحدد الكتل المعنية بالاستكشاف وغيرها من المهام التي هي في الحقيقة من صميم عمل الدولة. وبهذه الصفة الأخيرة فإن ثمة تناقض في دورها، و لا تستطيع أن تؤدي عملها وفق معايير التسيير الدقيقة، لأن التوفيق بين الدورين غير ممكن، ولا يمكن أن يكون دورها الثاني سوى في خدمة دورها الأول، وبديهي أن لا تكون مصلحة سوناطراك مطابقة لمصلحة الشريك الأجنبي ولا حتى لمصلحة الدولة السيّدة دوما.
- جعل القانون السابق شركة سوناطراك المالك الوحيد لشبكة نقل المحروقات، وهذا الاحتكار لا يشجع على تخفيض تكاليف الاستغلال.

وبناء على هذه الانتقادات الأساسية الموجهة للقانون السابق يرى هؤلاء المؤيدون أن من شأن القانون الجديد، فضلا عن سد الثغرات المذكورة سابقا، تحقيق ما يلي :

- زيادة المداخيل الجبائية للدولة من خلال تكثيف نشاط الشركات الأجنبية.
- جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها الجزائر لتكثيف عملية استغلال مواردها، لأنه إذا كان صحيحا أن قطاع المحروقات منتج للعملة الصعبة، فإنه أيضا قطاع مستهلك كبير لها، فهو يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكنولوجيا أصبحت تتطور بسرعة وباستمرار، و منه فقدوم المستثمر الأجنبي المباشر ضرورية وسوف تكون له فائدة كبيرة.

---

[1] KPMG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.40-41.

- توضيح مهام ودور كل هيئة ومؤسسة جزائرية لها علاقة بالقطاع، فالوزارة سيكون على عاتقها رسم سياسة القطاع، وعلى الوكالات المستحدثة تطبيق هذه السياسة ومتابعة تنفيذها وعلى شركة سوناطراك القيام بمهام الاستكشاف والإنتاج والتوزيع والتطوير لا غير.
- تشجيع المستثمر الأجنبي أكثر على الاستثمار في ميدان الاستكشاف والإنتاج.
- جلب اهتمام هذا المستثمر الأجنبي إلى بعض حقول النفط والغاز غير المستغلة والمهجورة حاليا، سواء بسبب وجودها في مناطق معزولة جغرافيا، أو لأن استغلالها يدفع سوناطراك إلى توزيع العتاد والأدوات والإمكانات الموجودة لديها بصورة غير عقلانية.
- توسيع مساحة المجال المنجمي المستكشف في الجزائر، لأن المساحة المستكشفة حاليا تبقى دون المستوى المطلوب، حيث اذا كان المعدل المتوسط للآبار المحفورة في العالم في مساحة 10 آلاف كلم^2 هو 100 بئر، وفي البلدان النفطية نظيرة الجزائر هو حوالي 50 بئرا، فإن هذا المعدل لا يتجاوز 8 آبار في الجزائر.[1]
- تحرير سوناطراك من الوصاية السياسية وإعطائها حرية المبادرة والحركة، بما يسمح لها بالتكيف مع تحديات الواقع الاقتصادي الدولي الجديد.

لكن في مقابل هذه الحجج و المبررات التي قدمها أصحابها لتأييد وجهة نظرهم وإقرار القانون، اعترض خبراء ومتخصصون آخرون بشدة، وقدموا هم أيضا مبررات اعتراضهم.

ب - أراء المعارضين :

عارض الكثير من الخبراء والأساتذة المتخصصين في القضايا النفطية بشدة مشروع قانون المحروقات الجديد قبل صدوره عام 2005، ووجهوا له انتقادات كثيرة، ساهمت إلى حد كبير في تعديله والتراجع على أهم البنود الواردة فيه قبل الشروع في تطبيقه أصلا.

انتقد سيد أحمد غزالي[2] القانون، ووصف البند الأكثر جدلا والمحدد لنسبة مشاركة سوناطراك في العقود التي تفوز بها الشركات الأجنبية بـــ 30 % فقط على الأكثر بالعنف القانوني.[3]ورأى في رفع غطاء الدولة على شركة سوناطراك وانسحابها الكامل تمهيدا لخوصصة غير معلنة، وتهديدا لمكانة الشركة على المدى البعيد، قد تفقد معه الرقابة على الإنتاج النفطي بالجزائر. وهذا الرأي ذهب إليه أيضا الخبير علي عيساوي،[4]الذي رأى من جهته في مسألة ابتعاد الدولة عن شركة سوناطراك خطوة أولى في الطريق الذي يفضي نحو الخوصصة الجزئية للشركة.

---

[1] KMPG, Op.cit., p.39.

[2]- رئيس حكومة أسبق للفترة من جوان 91 إلى جويلية 92، وأول مدير عام لشركة سوناطرك في الفترة بين عامي 1963 و 1977.

[3] الملحق الاقتصادي الأسبوعي لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، الاسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005، ص.3.

[4] - خبير نفطي جزائري معروف، شغل منصب مستشار وزير الطاقة في السبعينيات، وكان عضوا في مجلس أمناء أوبك، ويشتغل حاليا باحثا في معهد أكسفورد للدراسات البترولية ببريطانيا.

وليس بعيدا عن هذه الآراء، يرى حسين مالطي[1] أن دور شركة سوناطراك هو المستهدف، إذ تحت غطاء استرجاع الدولة لصلاحياتها، ثمة نية واضحة لتحجيم هذا الدور لصالح الشركات الأجنبية.

وفي نفس السياق، يرى كذلك أن هذا القانون يكرس في جميع الحالات هيمنة الشركة الأجنبية، بما فيها الحالة المثلى التي تتحصل سوناطراك فيها على 30 %. لأن سلطة القرار ستكون بيد الشريك الأجنبي، وهو الأمر الذي يسمح له بفرض سياسة الاستغلال التي تروقه ويحدد حجم الاستثمارات الذي يناسبه ويضبط مستوى الإنتاج ويضع برنامج تطوير الحقل وفقا لمصالحه، ولا يستبعد أن يسعى هذا الشريك بعد توقيعه العقد إلى دفع سوناطراك بطريقة أو بأخرى إلى الانسحاب من المشروع بنية الاستيلاء الكامل على إنتاج الحقل، لأن هذه الشركة الأجنبية تستطيع مثلا في هذه الظروف أن تفرض نسقا معينا للاستثمار تكون سوناطراك غير قادرة على مواكبته، وبالتالي تضطر إلى الانسحاب، خصوصا في ظل غياب سوق مالية محلية قوية تسند سوناطراك وتمدها بالأموال الضرورية في الوقت المناسب.

ومن الانتقادات الأخرى التي يوجهها حسين مالطي إلى هذا القانون هو أنه يعالج المسألة النفطية من زاوية تجارية بحتة ويغفل الجوانب الإستراتيجية للموضوع، فرأيه أنه لا يمكن النظر للمسألة عندما يتعلق الأمر بالمحروقات من زاوية المؤسسة فقط، بل يجب النظر إليها من زاوية الدولة ووضع مصلحة هذه الأخيرة فوق الاعتبار، لأن مصلحة الدولة في مجال المحروقات تبقى في أكثر الأحيان متعارضة مع مصلحة المؤسسة الخاصة، ناهيك أن تكون أجنبية، لأن ما تبحث عليه هذه الأخيرة، هو تعظيم أرباحها عبر إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه في أقصر مدة ممكنة، فيما تبقى مصلحة الدولة تختلف عن ذلك تماما، فللدولة اعتبارات كثيرة، اقتصادية وسياسية، وهذه الاعتبارات هي التي جعلت مثلا بلدا منتجا للمحروقات كالنرويج يرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الانضمام سيضع قيودا على السياسة النرويجية في مجال المحروقات وسيكون على حساب رفاه الشعب النرويجي.[2]

ومن المآخذ المسجلة أيضا على القانون هو أنه لا يعطي مسألة الرقابة الأهمية اللازمة، فهو ينزع هذه المهمة من سوناطراك التي كانت تمارسها في الميدان، لأنها تملك على الأقل 51 % من الأصول في كل مشاريع الشراكة، ويكلف بها جهة إدارية (وكالة آلنفط). وقد ثبت في الماضي أن الهيئات الإدارية غير قادرة على مراقبة نشاط الشركات الأجنبية بصورة فعّالة، ولا تستطيع أن تفرض عليها بعض الالتزامات. ويستشهد المعارضون بسابقة تاريخية حدثت عام 1968 في ظل

[1] - خبير نفطي جزائري مارس عدة وظائف عليا منها نائب الرئيس المدير العام في سوناطراك ومستشار تقني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومدير عام للشركة العربية للخدمات النفطية Arab petrolium services company.

[2] Hocine MALTI, « **Réflexions sur l'avant projet de loi sur les hydrocarbures** », Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

نظام الامتياز، عندما طلبت المديرية المكلفة بالرقابة في وزارة الطاقة من الشركة الفرنسية كرابس CREPS التي كانت تستغل حقل زارزيتين بغلق بعض آباره المنتجة وتخفيض حجم الإنتاج، لأن الكيفية التي كان يتم بها استغلال الحقل ألحقت أضرارا كبيرة به، فلم تستجب الشركة لذلك الطلب، بل ولجأت بعد الإلحاح الجزائري إلى التحكيم الدولي، بدعوى أنها مالكة ترخيص الاستغلال، وأن ذلك يعطيها الحق في استغلال الحقل بالكيفية التي تناسبها. ولم تفلح الجزائر رغم استعانتها بمكاتب محاماة ومكاتب دراسات دولية متخصصة ومستقلة في تأكيد حقوقها أمام هيئة التحكيم الدولية، وأنفقت أموالا طائلة على مكاتب الاستشارة والمحاماة ذهبت كلّها هدرا، ولم تنهي المشكلة سوى بحل جذري وهو تأميم أصول تلك الشركة عام 1971. [1]

ومن بين المعارضين الآخرين أيضا الأستاذ عمر خليف[2]، حيث يرى أن القانون الجديد كان من البداية يقوم على فرضية أساسية خاطئة، مفادُها وجود وفرة في الموارد النفطية في العالم ووجود منافسة شديدة في السوق الدولية بين الدول المنتجة للمحروقات لجذب الاستثمارات نحوها. وبالتالي، فإن كل التبريرات التي يَسُوقها مُصَمِم هذا القانون ومؤيدوه في مسعاهم نحو تغيير قانون 1986 وكل مرافعاتهم من أجل القانون الجديد، ومنها أنه قانون سيعمل على تحسين جاذبية القطاع وتحسين الوضعية التنافسية للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب، هي تبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة بالمرة.

أولا : لأن هذا التصور يغفل نقطة جوهرية وهي أن المحروقات بصفة عامة والبترول خاصة هو ثروة آيلة للنضوب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سلعة عادية كأي سلعة أخرى.

وثانيا : لأن المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي خاصة التي يتحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولا يوجد بلد منتج آخر تقريبا بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن هناك اتجاه في العالم نحو إعادة التأميم ونحو تشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات.[3]

ولقد أثبتت التطورات اللاحقة في السوق النفطية الدولية والارتفاع الشديد للأسعار الذي لم تفلح في وقفه كل المحاولات صحة هذا التحليل، وتأكد أن المعطيات التي قام عليها التصور السابق خاطئة من أساسها وأنها قامت على حجة واهية، وبينت أن أمر ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة ليس مرده اختلال ظرفي في تموين السوق كما كان الأمر في المرات السابقة، و إنما ثمة هذه المرة اختلال هيكلي، ففي مقابل الطلب المتزايد في العالم على البترول بمعدلات كبيرة، هناك

---

[1] Hocine MALTI, Op.cit.

[2] ـ أستاذ جامعي متخصص في القضايا النفطية، ساهم بأفكاره في إثراء ساحة النقاش الفكري.

[3] Omar KHELIF , « Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché pétrolier international», **El Watan** du 09/10/2006.

اتجاه نحو ندرة متزايدة من جهة العرض. ويكاد ينعقد الإجماع الآن على أن الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة ندرة البترول، فمنذ سنوات و معدل الاحتياطي إلى الإنتاج في تناقص، وحتى الأمل الذي كان معقودا على بعض المناطق التي كان ينظر إليها في بداية التسعينيات على أنها مناطق واعدة مثل بحر قزوين (كازاخستان و أذربيجان خاصة) و خليج غينيا والمناطق البحرية، قد تبخر الآن تقريبا والخيبة الآن هي في نفس مستوى ذلك الأمل، فعلى سبيل المثال : من مجموع 25 بئرا تم حفرها في عام 2001 في منطقة بحر قزوين برا و بحرا لم يتم الحصول على نتيجة ايجابية سوى في 5 آبار، ما دفع شركتين كبيرتين هما بي بي BP البريطانية وستاتويل النرويجية إلى الانسحاب من حقول المنطقة في عام 2002، ولحقت بهما عامًا بعد ذلك مجموعة من الشركات الأخرى العاملة في المنطقة، ما جعل التساؤلات والشك يحلان بسرعة محل التفاؤل الذي كان سائدا في التسعينيات، خاصة وأن أطروحات عدد من أبرز علماء الجيولوجيا تصب في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال يؤكد عالمان جيولوجيان كبيران هما كامبل C.Campbell ولاهرير J.Laherrère، أن ندرة حقيقية للبترول التقليدي ينتظر حدوثها في أفق 15 إلى 20 سنة.[1]

المبحث الثاني : المحروقات ومسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

دخلت الجزائر منذ سنوات عديدة في مسار مفاوضات طويل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن أجل بلوغ هذا الهدف ودعم موقفها التفاوضي تعمل على تكييف منظومتها التشريعية في جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع المحروقات، حتى تتوافق مع مستلزمات هذا الانضمام، أي مع ما يطرحه هذا الانضمام من تحديات و ما يفتحه من فرص.

في البداية، وقبل بحث مسألة تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات، من الأهمية بمكان تصحيح فكرة خاطئة وشائعة في ساحة الفكر الاقتصادي ومتعلقة بقطاع المحروقات. خلاصة الفكرة أن هذا القطاع غير معني تماما بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وتستمد هذه الفكرة جذورها من أمرين :

- أنه لم يسبق بحث مسائل المحروقات بالتفصيل في جولات المفاوضات السابقة، سواء في إطار الغات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وأن كل سلع هذا القطاع والنفط الخام على وجه الخصوص قد خضعت من قبل لمعاملة استثنائية، على أساس أنها سلع إستراتيجية تخضع أحيانا للاعتبارات السياسية بشكل يفوق الاعتبارات الاقتصادية.
- غياب أحد الأطراف الرئيسية للمفاوضات، ممثلا في الدول المنتجة للنفط عن جولات المفاوضات السابقة. اذ إلى غاية منتصف الثمانينيات، كان عدد الدول النامية المنتجة للنفط

[1] Site internet www.UNCTAD.org

الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والمُشارِكة في مسار المفاوضات محدودا جدا.[1] و كانت أغلب هذه الدول لا ترى فائدة يمكن جنيها من الانضمام إلى هذه الاتفاقية، بل وترى فيها قيدا على مصالحها.

إن فكرة استثناء قطاع المحروقات من قواعد المنظمة العالمية للتجارة غير صحيحة بالكامل، لأن المعاملة التفضيلية التي حظي بها القطاع في الماضي، لا تعني أنه غير معني على الإطلاق بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لأنه لا توجد أية قاعدة ولا يوجد أي نص صريح في الاتفاقيات الموقعة يفيد بأن هذا القطاع مستثنى من أحكام هذه الاتفاقيات. فكل ما هنالك هو " وجود سكوت وشبه اتفاق ضمني بين الدول الموقعّة على هذا الاستثناء أثناء جولات المفاوضات السابقة لجولة الأورغواي"، وهذه الوضعية استمرت إلى غاية منتصف الثمانينيات".[2]

حدث انقلاب جوهري في هذه الوضعية بعد إعادة بعث مسار التفاوض حول النظام التجاري المتعدد الأطراف من جديد بالأورغواي عام 1986، حيث تغيرت بشكل كبير مواقف وتوجهات بعض الدول النفطية الكبيرة كالمكسيك وفنزويلا، والتي كانت من قبل متحفظة من مسألة المشاركة في مفاوضات الغات، وقررت ابتداء من تلك الجولة المشاركة في ذلك المسار.

إن إقدام المكسيك وفنزويلا على خطوة المشاركة في المفاوضات شجع عدد كبير من الدول النفطية الأخرى التي كانت أيضا غير متحمسة ومترددة على الانضمام إلى الاتفاقية والمشاركة في مسار المفاوضات. و قد فتحت هذه المشاركة الواسعة للبلدان المنتجة لأول مرة الباب أمام إمكانية مناقشة المسائل النفطية والتفاوض حولها، وهي الفرصة التي انتهزتها بعض الدول المستهلكة للمبادرة إلى طرح بعض المسائل الخلافية في قطاع النفط ومحاولة تمرير بعض المقترحات، وهي المبادرة التي لم تلق تلك الصدى اللازم.

لم تحسم دورة الأورغواي في أيٍّ من المسائل النفطية الجديدة المطروحة أمامها، لأن الدول المبادرة بطرح تلك المسائل لم تستطع انتزاع التزامات تجارية من الدول المنتجة، إلا أنها نجحت في تفكيك تلك الحصانة التي كانت لقطاع النفط، وفتحت إمكانية التفاوض الجدي حول هذه المسائل الحساسّة في جولات المفاوضات الموالية.

1- أهم المسائل التجارية المطروحة للمفاوضات في قطاع المحروقات :

دخل موضوع المحروقات إلى ساحة المفاوضات التجارية أول مرة في دورة الأورغواي، اذ حاولت بعض البلدان الصناعية الكبيرة أثناء النقاش والتفاوض حول بعض المسائل كالتعريفة الجمركية والقيود الكمية والإعانات، توسيع مساحة المفاوضات لتشمل تجارة المحروقات وخصوصا

[1] - كان عدد الدول النفطية الموقعة على الاتفاقية و المشاركة في مسار المفاوضات محدودا : اندونيسيا و الكويت و نيجيريا و الغابون.
[2] Mouloud HEDIR, Op.cit, p.336.

النفط، وإخضاع سلع القطاع لنفس مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تخضع لها سلع القطاعات الأخرى. [1]

أولا : التعريفة الجمركية في قطاع المحروقات

من المعروف أن الهدف الأصلي الذي كان وراء قيام النظام التجاري المتعدد الأطراف، والذي شكل دوما الموضوع الرئيسي لمجموع جولات المفاوضات السابقة هو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، وتخفيضها إلى المستوى الذي لا يعيق التجارة الدولية.

لم يتم التعرض في جولات المفاوضات التي سبقت جولة الأورغواي على الإطلاق لموضوع التخفيضات الجمركية في قطاع المحروقات سواء للبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو المشتقات البترولية، وحتى للمنتجات التي تدخل في صناعتها المشتقات البترولية بشكل كبير. لكن ابتداءً من جولة الأورغواي بدأ هذا الوضع في التغير.

جدول رقم 71 : معدلات التعريفة الجمركية في الأسواق الرئيسية في نهاية جولة الأورغواي.

التعيين	البترول الخام : الوضعيات (أش أس 2709)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0 %	0 %	مثبتة
الولايات المتحدة	5.5 سنت للبرميل	5.5 سنت للبرميل	غير مثبتة
اليابان	350 ين للكيلو لتر	350 ين للكيلو لتر	غير مثبتة
التعيين	المشتقات البترولية : الوضعيات (أش أس 2710)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	5 % - 7 %	3.5 % - 4.7 %	مثبتة
الولايات المتحدة	5.8 % - 84 سنت للبرميل	5.8 % - 84 سنت للبرميل	مثبتة
اليابان	0 % - 3033 ين للكيلو لتر	0 % - 3033 ين للكيلو لتر	مثبتة جزئيا
التعيين	المنتجات البتروكيماوية : الوضعيات (أش أس 2901-2907)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0 % - 14 %	0 % - 5.5 %	مثبتة
الولايات المتحدة	0 % - 2.7-3.7 سنت للكلغ	0 % - 5.5 %	مثبتة
اليابان	0 % - 14-720 ين للكلغ	0 % - 5.5 %	مثبتة

Source : Mouloud HEDIR, **L’économie algérienne à l’épreuve de l’OMC** (Alger : Anep, 2003), p.336

[1] Mouloud HEDIR, Op.cit, pp.342-354.

استمر بقاء النفط الخام في جولة الأورغواي كسلعة تجارية خارج دائرة النقاش والتفاوض، وبقي الوضع الخاص على الحال التي كان عليها من قبل ولم يحدث أي تغيير يُعتد به، وذلك لانخفاض معدل التعريفة أصلا، أو انعدامها تماما كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. لكن بالمقابل فقد حدث تغير طفيف على وضع التعريفة الجمركية الخاص بالمشتقات البترولية في هذه الجولة، حيث بادر الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض بسيط لمعدل هذه التعريفة وقام بتثبيته. وحدث أيضًا تغيرٌ على الوضع الخاص بالتعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية التي تعتمد في صناعتها أساسا على المشتقات البترولية، ولكن هذه المرة كان التغير هامًا، حيث لجأت المجموعات الاستهلاكية الرئيسية، أي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي لأول مرة إلى تخفيض كبير في معدلاتها وتبنت معدل تعريفة مشترك لكل منتج وقامت بتقديم التزامات تثبيت بشأنه، وقد تراوح معدل التعريفة على جميع المنتجات بعد التخفيضات التي توصلت إليها جولة المفاوضات بين 5.5 % والإعفاء التام.

ثانيا : القيود الكمية في قطاع المحروقات

إن أول مسألة طرحتها بعض الدول المستهلكة ولها علاقة مباشرة بوضع البلدان النفطية المنتجة هي مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية، ومعلوم أن نصوص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و المادة 11 على وجه التحديد تمنع جميع أشكال القيود الكمية على التجارة الخارجية وهي في ذلك لا تميز بين القيود الموجهة للحد من الاستيراد وتلك الموجهة للحد من التصدير.[1]

وفي دورة الأورغواي، حاولت بعض البلدان الصناعية أثناء النقاش أن تعطي نص المادة معنىً وتفسيرًا معينًا، يفيد بأن ما تقوم به بعض الدول النفطية ودول أوبك على وجه الخصوص من تحديد لحصص الإنتاج، هو شكل من أشكال القيود الكمية التي تمنعها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية. وحاولت إقناع الدول المشاركة في المفاوضات على تبني هذا التفسير، بِنيّة تقليص هامش حركة الدول الأعضاء المنتجة للنفط وخصوصا دول أوبك، التي من عادتها اللجوء إلى تحديد حصص إنتاج معينة لأعضائها، وهو الإنتاج الذي يوجه بالكامل تقريبا نحو التصدير.

ثالثا : الإعانات في قطاع المحروقات

إن المسألة الأخرى التي ثار حولها نقاش واسع بين الأطراف المتفاوضة في إطار جولة الأورغواي هي مسألة الإعانات المقدمة للمصدّرين. ومعلوم أن مسألة الإعانات قد استدعت التوقيع

[1] Dominique PANTZ, **Institutions commerciales internationales du GATT à l'OMC** (Paris : Armand Colin, 1998), pp.45-46.

على اتفاقية تكميلية إضافية، هي اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية،[1] والتي توضح قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وتشرح نوع الدعم المسموح به والنوع الذي يعتبر دعما ممنوعا، والذي يحق للدول الأعضاء التي تشعر بأن ضررا قد لحقها بسبب هذا الدعم أن تتبنى إجراءات محددة لتعويض الضرر.[2]

وأثناء مناقشة هذه المسألة في جولة الأورغواي تم التعريج على مسألة المحروقات، وتخلّل ذلك توجيه بعض الدول المستهلكة انتقادات شديدة للسياسة التي تنتهجها بعض الدول النفطية القائمة على مبدأ اعتماد سعرين محلي وخارجي لسلع قطاع المحروقات، وحاولت تلك الدول المستهلكة اعتبار هذه السياسة شكلا من أشكال الدعم الذي يستوجب الرد عليه بإجراءات ردعية.

رابعا: تجارة الخدمات في قطاع المحروقات

لم تساعد الشروط التي سادت من قبل في قطاع المحروقات على بروز نشاط الخدمات كقطاع مستقل عن نشاطات إنتاج وتسويق المحروقات، وذلك لأن كل النشاط الاقتصادي تقريبا كان إما خاضعا لسيطرة الشركات النفطية العملاقة المندمجة عموديا أو محميّا بالاحتكارات الوطنية كما كان الشأن في الجزائر ودول أوبك الأخرى. ما جعل من مختلف الخدمات التي كانت تقدم في ظل هذه الشروط مجرد قيمة مضافة مدمجة في قيمة السلع موضوع المبادلات التجارية ولا يمكن تقريبا فصلها عنها.

إن هذا الوضع لم يتغير كثيرا إلى حد الآن، وهنا تكمن صعوبة التمييز بين النشاط السلعي والنشاط الخدمي في هذا القطاع، وما لم يتم التمييز بوضوح، فلا يقدر لمسألة المفاوضات في المستقبل عندما يطرح موضوع المحروقات أن تتقدم كثيرا.

إن من أهم النتائج التي خرجت بها جولة الأورغواي هي توصل البلدان المشاركة إلى التوقيع على اتفاقية خاصة بتجارة الخدمات، هي الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات أو Accord général sur le commerce des services، والمعروفة اختصارا بـاللغة الفرنسية بـ AGCS، التي أقرت نفس المبادئ والقواعد التي نصت عليها الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (الغات)، وحددت أيضا الإطار المنهجي العام للمفاوضات المستقبلية في قطاع الخدمات. وتقضي هذه المنهجية بأن تجرى هذه المفاوضات وفق التقسيم النمطي للخدمات الذي وضعته الاتفاقية والذي يتكون من أربعة أنماط هي:[3]

---

[1] - باللغة الفرنسية Accord relatif aux subventions et aux mesures compensatoires و باللغة الانجليزية Agreement on subsidies and countervailing measures

[2] Dominique PANTZ, Op.cit., pp.51-53.

[3] Idem, p.76.

- النمط الأول : نمط الخدمات العابرة للحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات الهاتفية الدولية، حيث لا يحتاج تقديم الخدمة انتقال المستهلك إلى بلد آخر.
- النمط الثاني : نمط الخدمات المقدمة للمستهلك في بلد غير بلده الأصلي، ومثال ذلك خدمات قطاع السياحة.
- النمط الثالث : ويشمل الخدمات التي يستدعي تقديمها التمثيل التجاري في بلد المستهلك، أو استقرار مقدم الخدمة بنفسه على تراب البلد الذي تقدم فيه هذه الخدمة لتقديمها مباشرة للمستهلك، ومثال ذلك الخدمات التي تقدمها فروع الشركات الدولية المستقرة في بلد غير بلدها الأصلي.
- النمط الرابع : ويخص الخدمات المؤقتة التي يستدعي تقديمها انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك، ومثال ذلك الخدمات المؤقتة التي يقدمها بعض الأفراد في سبيل فتح تمثيليات لشركاتهم في الخارج.

وهنا، يطرح توقيع الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات مسألة الالتزامات الخاصة التي سيلتزم بها كل بلد عضو في المستقبل في مجال خدمات قطاع المحروقات، خاصة أنه لم يقع أي اتفاق أصلا حول تعريف دقيق لكلمة " خدمات "، ولم يرد في نص الاتفاقية أي تصنيف محدد لقطاعات الخدمات، والعرف الجاري حاليا بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هو استعمال القوائم والتصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته أمانة المنظمة.

و بما أن التصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته الأمانة هو التصنيف الشائع استعماله بين الدول الأعضاء والتعهدات المعقودة بناءً عليه ملزمة من الناحية القانونية، فإن لجنة التعهدات الخاصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة تعمل منذ مدة من أجل تقييم مدى ضرورة مراجعة التصنيف المعمول به حاليا.

وتبدو أهمية وضرورة مراجعة مسألة التصنيفات الحالية للقطاعات والفروع القطاعية للخدمات المستخدمة حاليا بجلاء في قطاع المحروقات، حيث لا تضع هذه التصنيفات كل القطاعات والفروع المرتبطة بقطاع المحروقات في قطاع خدمي واحد أو في فرع قطاع خدمي واحد، بل توزعها على عدد من القطاعات وفروعها.

في هذا الإطار، تقدمت فنزويلا وهي بلد عضو في المنظمة العالمية للتجارة باقتراح مفاده التمييز بين نوعين من الخدمات في قطاع المحروقات هي " الخدمات الأساسية" و" الخدمات غير الأساسية". ويتم تحت بند الخدمات الأساسية إدراج كل خدمات السلسلة الرئيسية للقيمة المضافة التي لا يمكن لأي صناعة نفطية أن تستغني عنها ، ومثال ذلك " خدمات حفر الآبار"، ويتم ادراج الخدمات الأخرى التي تكون عادة مكملة للنوع الأول من الخدمات تحت بند الخدمات غير الأساسية.

في نفس الإطار، حاول مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية أن يخطو الخطوة الأولى في طريق المراجعة من خلال مبادرته إلى عقد دورة تبحث مسألة مساهمة خدمات الطاقة في التجارة الدولية وأثر هذه المساهمة في التنمية، ففي دورة عقدتها إحدى لجانه المتخصصة درس الخبراء مجموعة مسائل تعتبر جوهر المفاوضات في الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات،[1]منها:

- مسألة تحديد مفهوم دقيق لخدمات الطاقة.
- مسألة تحسين تصنيف الخدمات classification بوضع قائمة جامعة récapitulative تكون مرجعا عند المفاوضات، مع ضرورة استيفاء التصنيف الجديد خصوصيات كل سوق من أسواق الطاقة، كل على حدة، لكن مع الانتباه لأمر هام هو الحرص على عدم التشويش القانوني على التعهدات التي التزمت بها البلدان الأعضاء بناء على القوائم المعروضة للتفاوض قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تزال هي القوائم المستعملة إلى حد الآن.

الجدول رقم 72 : الالتزامات المقدمة في قطاع الطاقة عند نهاية جولة الأورغواي.

صنف الخدمات	البلدان الأعضاء التي تقدمت بالتزامات
خدمات ملحقة لتوزيع الطاقة	أستراليا، جمهورية الدومينيك، غامبيا، المجر، نيكاراغوا، سيراليون، سلوفينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
نقل الوقود بالقنوات	أستراليا، المجر، زيلندا الجديدة.
التزامات أخرى مرتبطة بالطاقة	كندا، كولومبيا، ساحل العاج، الإكوادور، مصر، الهند، ماليزيا، ناميبيا، فنزويلا.

Source : OMC, Conseil du commerce des services, Document S/C/W/52, Septembre 1998.

- أشار الخبراء إلى أهمية وضع وثيقة مرجعية خاصة بقطاع الطاقة، شبيهة بوثيقة الخاصة بقطاع الاتصالات التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، لتكون أداة في يد القطاع.

2 - تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات:

يتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعل أبرزها هو أن هذا الانضمام يحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحه.

ويمكن استقراء التأثيرات الأولية المحتملة على قطاع المحروقات التي تترتب بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من الزوايا التالية :

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " تقرير اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية : آثارها الانمائية " المقدم للدورة السادسة للجنة التجارة في السلع و الخدمات والسلع الأساسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية ، 23-25 جويلية 2001 (جنيف : الأمم المتحدة، 2001)، ص.4.

أولا : تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع

اذا كان أمر التعريفة الجمركية الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية يبدو لأول وهلة وكأنه غير ذي أهمية بالنسبة للجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا مصدرا وليس مستوردا. فإن التحليل يجب أن لا يغفل نقطة على غاية من الأهمية، وهي أن المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد وعند التصدير، وهنا يمكن أن يحدث التأثير بالنسبة للجزائر. حيث إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد، فإن وجهة الاهتمام الجديدة، والتي تستوجب حذرا شديدا، هي تخفيض الحقوق الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة ترافع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن تطبيق ذلك إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

من جهة ثانية، إن كان يُحتمل شيء من الخطر يمكن أن يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير، في شكل انخفاض في الإيرادات الجمركية، فإن مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية، حيث من المعروف أن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة. حيث إذا كانت المنتجات الخارجية قد بلغت في السنوات الأخيرة درجة كبيرة من الجودة، وأصبحت تتمتع بمواصفات تقنية عالية مدفوعة إلى ذلك بالتشدد الذي فرضه تطور التشريعات البيئية في أمريكا وأوروبا. فإنه المقابل بقيت الصناعة التحويلية الجزائرية بعيدة عن هذه التحولات، وبالتالي ستصبح غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ذاتها بعد التفكيك الجمركي، بل وستكون عاجزة حتى على الاستمرار في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية رغم التفكيك التي من المفروض أنه يخدمها، لأن هذه المنتجات الجزائرية ومنتجات قطاع النقل تحديدا لا تتوفر فيها ببساطة المواصفات المطلوبة حاليا في الأسواق، ما يعني أنها ستكون هذه المرة في مواجهة الحواجز غير الجمركية. وهذا ما يستدعي إنشاء معامل تكرير جديدة في الجزائر تعمل بالطرق الحديثة، وتحديث المعامل الحالية التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي جهزت بها معامل التكرير الأوروبية والأمريكية.

ولأن الدول المستهلكة لم تخفِ في يوم من الأيام سعيها نحو إبقاء احتكار هذه الأنواع من التكنولوجيا للسيطرة على الأقل على قطاع المصب النفطي، فإن على الجزائر أن تنتبه أن فرصة المفاوضات، سواء تلك الخاصة بالانضمام أو تلك التي تأتي بعد الانضمام، هي الفرصة المثالية بالنسبة للبلدان الصناعية الكبيرة لتمرير الشروط التي تخدم هذه الغاية.

ثانيا : تحديد إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات

إن مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية التي تم طرحها في دورة الأورغواي، قد تم طرحها بشكل جديد في الدورة الأولى للمفاوضات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995. حيث كانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001 بالدوحة فرصة لبروز توجه دولي جديد يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة إلى تمرير بعض الأفكار التي تصب في خانة الحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع على مصالح بلدان العالم الثالث، خصوصا أوبك، وتتضح معالم هذا التوجه في مشروع البرنامج المطروح للمناقشة الذي احتوى فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكارتل.[1]

وهذا التوجه هو في حقيقته استمرار لتلك الدعوات التي ارتفعت في ساحات النقاش الاقتصادي من قبل، خصوصا في فترات الأزمات النفطية، والتي كان مصدرها عادة هو معسكر الدول المستهلكة، وكانت تدعو إلى تحجيم دور منظمة الأوبك لأنها ترى في شكل تنظيمها شكلا من أشكال الكارتل الذي يسعى عبر ممارسات احتكارية، منها وضع القيود الكمية على الصادرات، إلى الهيمنة على الأسواق.

إن تضمين مشروع برنامج الدوحة عبارة تدعو إلى منع جميع أشكال الكارتل يبدو في ظاهره وكأنه استجابة لهذه الدعوات القديمة، وعليه لا يمكن التقليل من شأن الأخطار التي أصبح يحملها هذا المشروع لمستقبل قطاع المحروقات في الجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا عضوا في منظمة الأوبك المستهدفة، حيث تفقد المنظمة كل إمكانية للتأثير على السوق، وتصبح هدفا للأطراف التي تستهدفها، خاصة أنه بدأت تطفو على الساحة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة يمكن أن تحمل في ثناياها تفسيرا جديدا لاستثناءات المناعة والسيادة الواردة في المادة 20 من نص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، بما يعنيه ذلك من هدم للحماية التي كانت موجودة من قبل، وعلى سبيل المثال فقد أبدت الولايات المتحدة في عام 2001 نيتهما في رفع دعوى ضد دول منظمة الأوبك أمام لجنة فض النزاعات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

إن واجب الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع البلدان النفطية الأخرى، خصوصا داخل إطار أوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة 11 بالمعنى الذي تريده بعض الدول المستهلكة لأن ذلك سيغلق الباب أمام إستراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق. ولن يترك أمام الدول المنتجة، والجزائر واحدة من هذه الدول، وسيلة تعتمد عليها لتعظيم المداخيل في قطاعاتها النفطية والغازية

[1] UNCTAD, Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l’Opep menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? » (New York et Genova : UNCTAD, 2004), pp.8-18.
[2] Idem , p.19.

سوى الاستراتيجيات التجارية لشركاتها الوطنية. وهو الدور الذي لا تستطيع الشركات الوطنية، خصوصا سوناطراك، القيام به بعد التحولات الكبيرة في هياكل الأسواق وعمليات الاندماج النفطي الكبيرة التي حدثت بين الشركات الرئيسية المعروفة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة والتي أوجدت تكتلات نفطية عملاقة.

كما يجب على الجزائر التعاون مع الدول النفطية الأخرى للدفاع عن الاستثناءات الواردة في بعض المواد وتثبيت المعنى المقصود منها لأنها استثناءات تصب في مصلحة الجزائر، و من هذه الاستثناءات ما يلي :[1]

- الاستثناء الوارد في المادة 11 الفقرة 11.2 والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " تحفيز تجارة هذه المنتجات في الأسواق الدولية " ، وقد فسّر البعض هذه الجملة بأن أحد المعاني المقصودة بها هو تمديد الفترة الزمنية التي يمكن فيها طرح هذه المنتجات في الأسواق الدولية، لأن الغاء القيود عليها سيعمل على استنزاف هذه المنتجات (البترول الخام خاصة)، والتي هي في الأصل مواد أولية غير متجددة و آيلة للنضوب.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة G، والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " المحافظة على الثروات الطبيعية على شرط أن تكون هذه القيود مصحوبة باجراءات تحد من الإنتاج والاستهلاك المحليين". وتستطيع الجزائر تفعيل هذا الاستثناء عبر العمل على انجاز برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين معدل الفاعلية الطاقوية intensité énergétique الذي لا يزال مرتفعا في الجزائر.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة H والذي يسمح القيام ببعض الإجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو " تنفيذ التزامات اتفاق معقود بين حكومتين أو عدة حكومات ويخص منتجا أو مادة أساسية، على شرط أن يكون هذا الاتفاق مصدّقا عليه". ويمكن الجزائر والدول النفطية الأعضاء في أوبك ترسيم بعض القرارات الهامة في شكل اتفاقات تصدق عليها الجهات المخولة بذلك، والدفاع عن ذلك على أساس أنها إجراءات تصب في المعنى المقصود في الفقرة، خصوصا وهي إجراءات يقررها وزراء الطاقة وليس ممثلو الشركات النفطية الوطنية.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة B، ويسمح القيام ببعض الاجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو حماية البيئة.
- الاستثناء الوارد في المادة 21 والذي يخص الأمن الوطني والسيادة الوطنية.

[1] Mouloud HEDIR, Op.Cit, p.p.342-343.

ثالثا : من زاوية تحديد إمكانية اعتماد إستراتيجية ازدواجية الأسعار

إن بعض بنود اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية (SMC) يمكن حملها على عدة أوجه، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية. فهي مثلا تحتوي بندا ينص صراحة أنه لا يمكن اعتبار مسألة ازدواجية الأسعار للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراءً " خاصا " "Spécifique"، بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة، يستدعي في حالة ثبوته الرد عليه باجراءات ردعية، وذلك في الحالة التي تكون الاستفادة من هذا الاجراء جماعية ودون تمييز بين كل الصناعات المحلية، بصرف النظر عن كونها صناعة وطنية أو صناعة أجنبية.

إن من مصلحة الجزائر أن تبقى الممارسة الحالية القائمة على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار في السوق الدولية، وعليها ان تنتبه أنه اذا ما تطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار هو شكل من أشكال الدعم، فإن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البلدان النفطية وفي مقدمتها الجزائر، حيث سيحرمها ذلك من إمكانية الاستفادة من الوضع التفضيلي الذي تتمتع به حاليا، باعتبارها بلدا يملك موارد نفطية وغازية هامة بأسعار تنافسية يسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق قيام صناعة محلية قوية موجهة نحو التصدير، خاصة في قطاع المصب النفطي Aval (المشتقات النفطية والبتروكيماوية).

رابعا : من زاوية تجارة الخدمات

من المؤكد أن يكون للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثير على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة، لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل.

يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال. وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية. وقد شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع (مثال الاتحاد الأوروبي)، وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة (الإنتاج والنقل والتسويق) ومعاملة كل نشاط على حدة. وقد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط. وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت ومنذ

الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمية تقريبا.

الجدول رقم 74 : انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005.

الصنف وأنواع الخدمات
1 - خدمات منبع المحروقات : خدمات الاستكشاف والجيوفيزياء ، خدمات الحفر، خدمات الآبار وخدمات قياس خصائص الطبقات الأرضية Diagraphie .
2 - خدمات مصب المحروقات السائلة : نقل النفط الخام بالأنابيب ذات التدفق العالي، تخزين المشتقات المكررة، توزيع الوقود بالأنابيب، توزيع الوقود بالشاحنات، بيع الوقود في محطات الخدمات.
3- خدمات مصب المحروقات الغازية - نقل الغاز الطبيعي وغاز البترول السائل والمكثفات بالأنابيب ذات التدفق العالي. - نقل غاز البترول السائل بالشاحنات. - تعبئة القارورات بغاز البترول السائل. - بيع غاز البترول السائل في محطات الخدمات. - التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
4- خدمات الهندسة الخاصة بالتجهيز الطاقوي. Engineering - خدمات البحث والتصميم (براءات، أساليب...) - دراسات الانجاز (الهندسة التفصيلية وتحديد خصوصيات التجهيزات) لكل تجهيزات قطاع المحروقات(أنابيب بترول وغاز، محطات تخزين، معامل معالجة سطحية وإنتاج، معامل تكرير، وحدات تسييل غاز، مركبات بتروكيماوية).
5- خدمات بناء التجهيزات الطاقوية. - أشغال بناء جديدة (وضع الأنابيب، بناء وتركيب صناعي). - خدمات الصيانة الصناعية. - خدمات تقنية (تفتيش ومراقبة تقنية).
6- خدمات النقل البحري للمحروقات. - خدمات النقل العابر للحدود للغاز الطبيعي السائل بواسطة ناقلات الغاز. - خدمات النقل العابر للحدود للخام والمشتقات النفطية بواسطة الناقلات البترولية. - خدمات النقل العابر للحدود لغاز البترول السائل بواسطة ناقلات متخصصة. - خدمات تفريغ المشتقات النفطية. - خدمات تفريغ غاز البترول السائل.

Source : KMPG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.108-109.

إن المطلوب من الجزائر هو ألا تنتظر انتهاء مسار المفاوضات الخاصة بقطاع الخدمات عموما وخدمات قطاع المحروقات على وجه الخصوص الذي عليه وضع التصنيفات الخاصة لهذه الخدمات، حتى تبادر إلى إعادة هيكلة قطاعها، بل عليها من الآن أن تسعى إلى وضع تصور عام لتنظيم القطاع يقوم على تعديل التصنيف الحالي للخدمات الذي يتكون من 6 أصناف، وتكييفه مع التطورات الدولية، لكي يسهل عليها مواجهة التحديات المستقبلية في هذا الميدان .

إن الجدول السابق يبين أن كل نشاطات الاستغلال ذات الطابع الصناعي سواء كانت أعمالا بسيطة كالتكرير وفصل غاز البترول السائل GPL، أو أعمالا معقدة كمعالجة الغاز الطبيعي السائل GNL، مستثناة من هذا التصنيف، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نشاطات خدمية.

إن الواقع الحالي للسوق الوطنية لخدمات قطاع المحروقات يعكس المرحلة التي بلغها انفتاح القطاع، وهنا فإن درجة الانفتاح متباينة بين الأقسام المختلفة لسوق الخدمات، فهي عالية في بعض الأقسام وتكاد تكون منعدمة في أسواق أخرى، وتقدر بعض المصادر معدل تغطية الطلب المحلى على الخدمات في قطاع المحروقات بالعرض المحلي بنسبة تتراوح بين 25 و33 %،[1] في الوقت الذي يصل في بعض الدول الصاعدة إلى حوالي 80 % .[2]

الجدول رقم 74 : انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005.

الصنف	أهم الشركات الجزائرية المقدمة للخدمات	انفتاح كامل	انفتاح جزئي	احتكار كامل
1- خدمات منبع المحروقات.	ENTP ; ENAFOR ; ENSP ; ENAGEO	++		
2- خدمات مصب المحروقات السائلة	NAFTAL.			++
3- خدمات مصب المحروقات الغازية	NAFTAL.			++
4- خدمات الهندسة .	BRC ; IAP ; CPE	++		
5- خدمات البناء.	GCB ; ENAC ; GTP ; ALESCO		++	
6- خدمات النقل البحري للمحروقات.	SNTM HYPROC	++		

Source : KMPG **ALGERIE, Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), p.108

إن تحليل معطيات الجدول تبين هناك أن ثلاثة أصناف من خدمات قطاع المحروقات تعتبر مفتوحة تماما أمام المنافسة الخارجية، وهذه الأصناف هي صنف خدمات منبع المحروقات الذي

[1] - KMPG, Op.cit., p.108.
[2]- يقدر هذا المعدل وفق اليونكتاد دائما بحوالي 80 % في البرازيل و70 % في ماليزيا و 50 % في النرويج و بين 5 و 15 % في نيجيريا.

يشمل خاصة أشغال الاستكشاف والحفر، والصنفين الآخرين هما صنف خدمات الهندسة وصنف خدمات النقل البحري، فيما يبقى الاحتكار الكامل هو سيد الموقف في صنفي خدمات المصب، أما صنف خدمات البناء فهو بين وبين.

إن قياس التأثيرات المحتملة على قطاع المحروقات بالجزائر في مجال الخدمات تبقى متضاربة، فهناك من يرى أن الشركات الجزائرية ستخسر بعد الانفتاح التجاري الكامل، وتفقد قسما من السوق المحلية لأنها سوف لن تقوى على المنافسة، خصوصا وأن التفضيل القطاعي للشركات الجزائرية في مجال الأسعار لا يزيد حاليا عن 15 %، كزيادة مقبولة عن أسعار الشركات الأجنبية، وهذه النسبة يراها هؤلاء متواضعة. وهناك البعض الآخر الذي يرى أن الشركات لن تخسر كثيرا، والأرجح أنها ستحافظ على حصتها في السوق،[1] لأن جو المنافسة ليس غائبا عن هذه السوق الآن، بل ويمكن أن ترفع هذه الحصة، بالنظر إلى أن المنافسة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال الإنتاج والاستثمار.

و من جهة ثانية، يرى هؤلاء أنه يجب أن لا ينظر إلى المسألة من زاوية التحديات التي يطرحها هذا الانضمام على نشاط القطاع محليا فقط، وإنما يجب النظر أيضا من زاوية الفرص التي يفتحها خارجيا، لأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وزيادة انفتاح قطاع الخدمات في العالم، يعني فتح آفاق جديدة أمام قطاع المحروقات بالجزائر، بحيث يمكن لهذه الخدمات أن تساهم في تعزيز موقع الشركات الجزائرية وخصوصا سوناطراك، لأن كل شركات الخدمات الجزائرية باستثناء شركة SNTM HYPROC لا تملك حاليا نشاطات تصديرية، رغم أنه سبق لمعظمها أن قامت في الماضي في مناسبات عرضية بعمليات من هذا القبيل.[2]

خاتمة الفصل :

إن المقارنة الموضوعية بين مضمون القانون المعدّل 86-14 ومضمون القانون 05-07 الذي تناولهما المبحث الأول تسمح بالقول أنه رغم بعض النقائص فإن القانون الأول يبقى في تقديري الأفضل، وأن القانون الثاني، إذا ما تم استبعاد بعض الاستثناءات، لا يحمل إصلاحا حقيقيا للقطاع، بل كان يحمل أخطارا حقيقية للقطاع وكان سيؤدي على المدى البعيد في حال تطبيقه بشكله الأول إلى سيطرة الشركات الأجنبية على مقدرات الاحتياطي والإنتاج، وقد يتسبب في كسر القدرات الجزائرية، وفي مقدمتها شركة سوناطراك.

من جهة أخرى، فقد سمح بحث المسائل المطروحة للنقاش في المنتديات الاقتصادية الدولية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة من مقاربة موضوع

[1] KMPG, Op.cit., p.112.
[2] Idem, p.111.

انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة والتحديات التي يطرحها ذلك، وتم التوصل إلى أن الجزائر على غرار البلدان المنتجة الأخرى لا تزال تملك هامشا معتبرا للتحرك والتفاوض، اذا ما أحسنت استغلال الفرص التي تتيحها نصوص المنظمة ذاتها، مثل استعمال حجج الأمن الوطني والبيئة وغيرها للدفاع عن مصالح الجزائر.

الخاتمة

لقد كشف تحليل تطور قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات مدى ارتباط هذا القطاع بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام وبمتغيرات قطاع المحروقات في العالم بشكل خاص، وأكد أن الضغوط الخارجية الشديدة التي كان الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات خصوصا عرضة لها في منتصف الثمانينيات هي التي تقف بالأساس وراء تبني تلك الإصلاحات.

من جهة أخرى، بين التحليل أن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع المحروقات بالجزائر، ومن ثمة فإن استيعاب التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام وفي قطاع المحروقات على وجه الخصوص، واستشراف التغيرات المرتقبة، هي شرط ضروري قبل القيام بأية عملية تكييف للإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع.

وعلى العموم، فقد أمكن في ختام هذه المذكرة استخلاص النتائج التالية:

- أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم.
- إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظرة في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب، وينتظر أيضا تغير هيكل الطلب وتوجهه أكثر نحو المشتقات المستهلكة في قطاع النقل.
- إن كل سيناريوهات تطور استهلاك الطاقة في المستقبل تؤكد أن الاعتماد سيبقى على مصادر الطاقة التقليدية أساسا، وأن مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات، وأنه على الأقل حتى أفق 2030 سيبقى البترول والغاز وحدهما يمثلان نسبة 65 % تقريبا من مجموع الاستهلاك العالمي.
- إن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم يفتح آفاقا واعدة أمام الجزائر ويمثل فرصة سانحة لها.
- إن التحولات الحالية في أسواق الغاز الأوروبية والاتجاه نحو قيام سوق واحدة يفتح آفاقا واسعة أيضا أمام صناعة الغاز بالجزائر، لأن ذلك سيؤدي من جهة إلى تخفيض تكاليف النقل، ومن جهة ثانية سيوفر إمكانية توسيع مجال توزيع الغاز الجزائري إلى بلدان أوروبية أخرى عبر شبكة الأنابيب الجاري إنجازها.
- إن أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا إلى حد بعيد، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها (تجديد الاحتياطات، رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز ، استكشاف مناطق جديدة ورفع مساحة المجال المنجمي المستكشف).
- إن درجة الانفتاح الحالية في قطاع المنبع بالجزائر كافية ولا تحتاج إلى تحرير أكبر.

أولا : لأنه سبق وأن تكفل الإصلاح القطاعي السابق بأغلب التحديات المطروحة على القطاع (توسيع أعمال الاستكشاف، تجديد الاحتياطي، تحسين معدل الاسترجاع، الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في القطاع).

ثانيا: لأن كل معطيات القطاع الحالية والمنتظرة على المستوى الدولي تصب في مصلحة البلدان المنتجة (الارتفاع الشديد للطلب، انعدام الاكتشافات النفطية الكبيرة تقريبا، التراجع المرتقب في مستوى الاحتياطي).

ثالثا : لأن تجربة الانفتاح الحالية أثبتت أن الاستمرار في هذا الطريق بالشكل الحالي قد يفقد الجزائر السيطرة على ثرواتها لصالح الشركات النفطية الأجنبية.

ورابعا: لأن الاقتصاد الوطني في صورته التنظيمية الحالية أثبت عجزه ومحدوديته في امتصاص الموارد المالية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، و من ثمة فما لم يُجرى إصلاح هيكلي عام للاقتصاد الوطني فإن أي زيادةٍ في درجة انفتاح القطاع وتكثيفٍ لاستغلال المحروقات لا تعدو أن تكون سوى عملية تحويل لثروة وطنية ناضبة من احتياطي مخزن في المكامن النفطية إلى أرصدة مالية في حسابات بنكية خارجية.

- إن المجال الذي لا يزال يحتاج إلى انفتاح الذي قطاع المنبع هي استغلال الحقول القديمة من أجل تحسين معدل الاسترجاع والاستفادة من التقدم التكنولوجي، واستغلال المجال البحري الوطني، حيث لا تملك الجزائر الخبرة الكافية في هذا الميدان.

وأما بخصوص مشروع الإصلاح القطاعي الجديد، فإن تم التوصل إلى النتائج التالية :

- إن بعض الانتقادات الموجهة للقانون المعدّل 86-14 صحيحة ووجيهة، من حيث أن هذا القانون أصبحت تشوبه نقائص واضحة بالنظر إلى التطورات الكبيرة في الساحة الاقتصادية والنفطية الدولية، وهو يحتاج إلى تعديل وإثراء، وخصوصا في جوانبه الضريبية.
- ليس كل مشروع الإصلاحات الجديد مفسدة، رغم الانتقادات الشديدة الموجه له، وهو يحمل أفكارًا مهمة، فحجة الفصل بين مهام الدولة والشركة قوية، لأن اضطلاع سوناطراك بمهام هي من صميم عمل الدولة يعيقها أحيانا، وعليه فإن هذا الفصل هو أمر في صالح الدولة والشركة معا، فلا يمكن لشركة بحجم سوناطراك أن تلعب دورها كاملا وأن تحسن من شروط تسييرها ما لم ينتهي هذا الامتياز الممنوح لها وينتهي التداخل في الصلاحيات بينها وبين الدولة، وما لم تعفى من عبء هذه المهام.
- لكن بالمقابل، فإن أصحاب الرأي المعارض لفتح قطاع المحروقات بالكيفية التي وضعها قانون 2005 على حق، لأن ذلك سيفضي لا محالة إلى بسط نفوذ الشركات الأجنبية على احتياطات النفط والغاز الجزائرية، حيث إذا كان القانون 86-14 قد أفضى إلى النتائج المشار إليها في الفصل الرابع، وهو الذي فرض أن تكون شركة سوناطراك رئيس المشروع في كل عمليات

الشراكة، فلا يمكن أن ينتظر من قانون يفتح قطاع المنبع كلية إلى أن يُسلِم الاحتياطات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل للشركات الأجنبية.

- إن فتح قطاع المنبع النفطي بالشكل الذي حدده قانون 2005 يعتبر مغامرة كبيرة قد تفضي إلى تقويض أركان شركة سوناطراك، لأنه لا يمكن وضع الشركة على نفس خط المنافسة مع شركات نفطية عملاقة ومعاملتها نفس المعاملة، وهي التي نشأت وتطورت في بيئة اقتصادية محلية تكبح المبادرة، ولم تتخلص بعد من الوصاية السياسية، ولابد لها من حد أدنى من الحماية والمعاملة التفضيلية والوقت الكافي حتى تثبت قدراتها في التسيير والمنافسة.
- إن درجة الانفتاح في قطاع المصب بالجزائر تبقى ضعيفة، وتفسير هذه المسألة ليس مرده عزوف الدول الصناعية من الأساس عن الاستثمار في هذا القطاع في الجزائر والبلدان النفطية الأخرى فقط، وذلك للأسباب التي تم الوقوف عندها في الفصل الثاني. وإنما لأن الإصلاحات السابقة ركزت أساسا على قطاع المنبع، وأهملت قطاع المصب إلى حد ما ولم توله العناية الكافية.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية.

- بما أن درجة انفتاح قطاع المنبع في تقدير الباحث كافية، فيجب التريث وعدم الانسياق مع الأصوات الداعية إلى انفتاح أكبر، والابتعاد عن سياسة تكثيف الإنتاج واستنزاف الاحتياطي.
- تركيز عمل الشراكة في الحقول القديمة من أجل تحسين معدلات الاسترجاع واستغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الاحتياطات، وتوجيه مجهود الاستثمار الجزائري أكثر نحو تطوير الحقول الجديدة التي استكشفتها شركة سوناطراك، لأن تكاليف الإنتاج تكون أقل في بداية حياة الحقل.
- أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني بالاعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة والتي هي في حدود 50 % تبقى كبيرة.
- يجب تكييف الشركات الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات وسوناطراك تحديدا مع معطيات الواقع الدولي الجديد لمواجهة تحديات العولمة المالية والانفتاح التجاري وتشدد المواصفات والمقاييس البيئية للمنتجات، ويقترح الباحث أن يكون هذا التكيف وفق الصورة التالية :

إذا كان فتح رأسمال شركة سوناطراك أمام رأس المال الأجنبي غير محبذ في الوقت الراهن، لأن ذلك يحمل أخطارا حقيقية للقطاع، ليس أقلها أن تفقد الجزائر السيطرة على شركة تعتبر الممول الأول للاقتصاد الوطني، فإنه يستحسن فتح رأسمال الشركات الفرعية التابعة لمجموعة سوناطراك والعاملة في قطاع المصب، خصوصا شركة نفتاك، أمام المستثمر الوطني والأجنبي

في حدود يحافظ فيها رأس المال العمومي على النسبة الكبيرة (51 % على سبيل المثال). وهذا الفتح تمليه مجموعة من الاعتبارات الملحة، منها ضرورة تكيف الجزائر مع التقدم التكنولوجي الحاصل في البلدان الصناعية لتحسين نوعية المنتج الجزائري وتدعيم تنافسية الجزائر في الأسواق الخارجية، لأن الاتجاه العالمي الحالي نحو الانفتاح التجاري و نحو تشديد المقاييس البيئية أصبح يهدد بجد صادرات المشتقات النفطية الجزائرية التي تمثل قسما معتبرا من الصادرات الكلية للمحروقات، بل ويهدد المؤسسات الجزائرية حتى في سوقها المحلية، اذ من شأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقبولها بشروطها أن يكون في مستطاع المنتجات النفطية الأجنبية الدخول إلى الجزائر بسهولة ومنافسة المنتجات المحلية في سوقها الداخلية.

- يجب تفعيل دور بورصة الجزائر وتسجيل الشركات الفرعية لسوناطراك في هذه البورصة لمواجهة تحدي العولمة المالية، لأن هذا التسجيل سيوفر لهذه الشركات من جهة مصدرا جديدا للتمويل، و سيخفف من جهة ثانية على الشركة الأم سوناطراك الأعباء المالية الموجهة للاستثمار في قطاع المصب، ما يسمح لها بتوجيه هذه الفوائض المالية نحو قطاع المنبع، وبالتالي تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. ومن جهة ثالثة سيؤدي الإجراء إلى زيادة شفافية قسم هام من نشاط قطاع المحروقات بالجزائر ويحسن شروط تسيير هذه الشركات، ما يعني مزيدا من الشفافية والفاعلية للنشاط الاقتصادي الكلي للبلد.
- يستحسن معاملة قطاع المصب كقطاع اقتصادي صناعي مستقل على قطاع المنبع، واستصدار قانون للاستثمار خاص به، وتقديم حوافز ضريبية وشبه ضريبية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- أن تسعى الجزائر في مجال تصدير الغاز إلى تنويع الزبائن من الآن، خصوصا خارج مجال الاتحاد الأوروبي، وأن لا تركن إلى تصدير الغاز نحو الأسواق الأوربية وحدها، لأن التوجه الحالي للاتحاد نحو توحيد سياسات الطاقة وبناء سوق مندمجة للغاز لا يخدم مصلحتها في بعض الجوانب، حيث يعني ذلك في المستقبل التفاوض بلسان واحد مع الجزائر، وهذا ما يقلص من هامش حركة المفاوض الجزائري الذي يتعامل ويتفاوض حاليا مع أطراف أوروبية متعددة.
- يجب على الجزائر أن تعمل على استغلال الفرصة التي تتيحها السوق الأمريكية الواعدة، حيث ينتظر أن تتحول الولايات المتحدة في المستقبل القريب إلى مستورد رئيسي للغاز، بعد أن كانت لفترة طويلة مكتفية ذاتيا تقريبا ولا تلجأ لسد النقص سوى إلى الغاز الكندي فقط. وهذا الخيار يفرض على الجزائر التركيز على صناعة الغاز المسال، خصوصا وأن التطور التكنولوجي الحالي في مجال تسييل الغاز ونقله يصب في مصلحة الجزائر، حيث تقلصت التكاليف بشكل كبير كما ورد في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

- على الجزائر أن تسعى إلى تكثيف علاقات التعاون مع باقي منتجي الغاز، وخصوصا مع نيجيريا، والإسراع في تجسيد مشروع الأنبوب الناقل للغاز النيجيري والمار عبر التراب الجزائري، لأن ذلك سيسمح من جهة بتعزيز القدرة التفاوضية للجزائر، وسيوفر من جهة أخرى إمكانية إضافية لبناء كارتل للغاز خاص بالمنتجين، على غرار الأوبك.

أما فيما يتعلق بمسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولأنه من غير الممكن للجزائر أن تختار الانزواء وعدم الانضمام، فإن الباحث يقترح ما يلي :

- الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي الدائر في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا المحروقات والمنظمة العالمية للتجارة، لأن تطور الأحداث أكد أن الجزائر كانت بعيدة عن ما يجري في ساحة الفكر الاقتصادي، وقد تسبب ذلك في الماضي في عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت المناسب، أي عند التأسيس، لأن انضمامها في ذلك الوقت لو تم كان ذلك سيتم بأقل التكاليف، وكان سيوفر عليها الدخول في مسار مفاوضات طويل المدة ومعقد.
- أن تعمل الجزائر على سن قوانين وتشريعات وطنية توفر الحماية لقطاع المحروقات، في حدود الاستثناءات التي أقرتها نصوص المنظمة العالمية للتجارة، كأن يترتب مثلا على نشاط الشركات الأجنبية المساس بالأمن الوطني أو إلحاق أضرار بالبيئة.
- أن تعمل الجزائر على تعزيز دور الهيئة الوطنية المكلفة بالرقابة، وذلك لضمان تطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على ثروة المحروقات، لأن هذه الوظيفة السيادية كانت من قبل مسندة ضمنيا للشركات الوطنية وخاصة سوناطراك.
- يجب على الجزائر أيضا الدخول في المفاوضات وفق رؤية تراعي تطور النقاش الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، لأن من مصلحتها ربح الوقت وتسريع مسار المفاوضات، لأن ذلك يعني التفاوض مثلا في قطاع الخدمات على أساس التصنيف الحالي للخدمات، وبالتالي ستكون التنازلات المطلوب من الجزائر تقديمها أقل أهمية، لو أن مسار التفاوض الحالي يطول كثيرا ويصبح المطلوب هو تقديم تنازلات كبيرة، كأن يطلب مثلا إلغاء الاندماج العمودي لشركة سوناطراك مثلا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

مراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- البنبي، حمدي ؛ **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف، 1997).

2- الدغيدي، مديحة الحسن ؛ **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها** (بيروت: دار الجيل، 1992).

3- دبس، محمد ؛ **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي، الدراسات التقنية** (بيروت : معهد الإنماء العربي، 1981).

4- سليمان، عاطف ؛ **معركة البترول في الجزائر** (بيروت : دار الطليعة،1974).

5- عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد ؛ **العولمة واقتصاديات البنوك** (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2002).

6- عطية، عبد القادر محمد عبد ؛ مصطفى إبراهيم، السيدة ؛ محب ذكى، إيمان ؛ **قضايا اقتصادية معاصرة** (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية، 2004-2005).

7- عفيفي، صديق محمد ؛ **تسويق البترول** (الكويت : وكالة المطبوعات، 1977).

8- معروف، هوشيار ؛ **تحليل الاقتصاد الدولي** ؛ الطبعة الأولى (عمّان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

التقارير :

1- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2000.

2- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2001.

3- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2002

4- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2003

5- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2004

6- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2005

7- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2006

8- أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000.

9- أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004.

10-أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، 2006.

11-سوناطراك، التقرير السنوي 2005.

12-مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005.

الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

2- الجريدة الرسمية ، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005.

مراجع باللغة الفرنسية :

Ouvrages :

1. ADDA, Jacques ; **la mondialisation de l'économie** (Paris : La Découverte, 1996)
2. BOLDUC, David ; **Privatisation, libéralisation et réglementation : Bouleversements et enjeux dans le secteur mondial de l'énergie** (Québec, Canada : Université Laval, 2001)
3. BOUSSENA, Sadek et Autres ; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006)
4. BOUZANA, Belkacem ; **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985).
5. CHITOUR, Chemseddine ; **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre** (Alger : ENAG, 2002)
6. CHITOUR, Chemseddine ; **Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030** (Alger : OPU, 2003)
7. DE BOISSIEU, Christian ; **Mutations de l'économie mondiale** (Paris : Economica, 2000)
8. FAVENNEC, Jean-Pierre ; **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998).
9. FAUGERE, Jean-pierre ; **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999)
10. GAUTIER , **André, L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000** (Rosney cedex, France : Editions Bréal, 1999).
11. GUILHON, Bernard, **les firmes globales** (Paris, Economica, 1998)
12. HEDIR, Mouloud ; **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC** (Alger : Anep, 2003)

13. JACQUET, Pierre et NICOLAS, Françoise ; **Pétrole : Crises, marchés, politiques** (Paris : Dunod, 1991).
14. KHELIF, Omar; **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures** (Alger : Cread, 2005).
15. KRUGMAN, Paul ; **la mondialisation n'est pas coupable** (Paris : Editions la découverte, 1998).
16. MAURICE, Joël ; **le prix du pétrole** (Paris : la Documentation française, 2001).
17. MEKIDECHE, Mustapha ; **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000)
18. PANTZ, Dominique ; **Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC** (Paris : Armand collin, 1998)
19. PAULET , Jean-Pierre ; **La mondialisation** (Paris : Armand colin, 1998)
20. PLOUCHART, Georgia ; **La consommation d'énergie dans le secteur du transport** (Paris : Publications de l'Institut Français du Pétrole, 2004).

Revues et Magazines :

1- AYOUB, Antoine, « qu'est que la mondialisation» ; Liaison Energie Francophonie ; N° 50 ; (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
2- BABUSIAUX, Denis, « progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production », Liaison Energie-francophonie, N°52 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
3- CUEILLE , Jean-Philippe et Autres ; « Les principales compagnies pétrolières indépendantes américaines : caractéristiques et résultats » ; Revue de l'Energie, n° 544 (Paris : Revue de l'Energie, 2003).
4- EL-ANDALOUSSI, Habib; « L'expansion de l'industrie du GNL au monde ; le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers » ; Medenergie ; N° 06 (Alger : Medenergie, 2003).
5- EL-ANDALOUSSI, Habib et HAFNER, Manfred ; « Le gaz naturel : le combustible qui monte » ; Revue de l'énergie ; N° 03 (Paris : Revue de l'Energie, 2004).
6- KERAMANE, Abdennour ; « pétrole et pays producteurs en développement » ; liaison Energie francophonie ; N° 70 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006).

7- MATHY, Sandrine ; « Comment intégrer les pays en développement dans les politiques climatiques fondées sur un système de quotas d'émissions » ; Revue Tiers Monde ; N° 177 (Paris : l'Institut d'Etude du Développement Economique et Social, 2004).
8- MEM ; Energie & Mines ; N° 2 ; Avril 2005 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2005).
9- MEM ; Energie & Mines ; N° 5 ; Avril 2005 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2005)
10- MEM, Energie & Mines, N° 3, Novembre 2004 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004)
11- MENDACI, Aldjia ; « Naftec, le raffineur de pétrole brut du groupe Sonatrach »; Energie & Mines ; N° 2 ; (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004).
12- M'HAND, Fares, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord » ; Revue de l'Energie (Paris : Revue de l'Energie, 2002)
13- OUDJIDA, Soufiane, « L'OPEP est-elle de retour », Liaison Energie-francophonie, N°52 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
14- PERCEBOIS, Jacques ; « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? » ; Liaison Energie Francophonie ; N° 50 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).

Rapports :

1- CNUCED ; Rapport intitulé « Les services énergétiques dans le commerce international et leurs incidences sur le développement ».
2- CNUCED; Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'OPEP menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? ».
3- Commissariat général du plan ; Rapport intitulé «Énergie 2010-2020 Quelle politique pour la France ? ».
4- OMC ; Rapport sur le commerce mondial 2005.

Colloques :

01- KHELIF, Amor ; « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures » ; Colloque international : « Création d'entreprises et territoires » (Tamenrasset : 2 et 3 décembre 2006).

02- HACHEMAOUI, Mohamed, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004).

03- MAZIGHI, Ahmed ; « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel » ; Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie ; Université de Paris dauphine ; 16/06/2004 (Paris : CGEMP et OME, 2004).

Guides et Annuaires :

1- KPMG (Bureau d'études international) ; Guide des hydrocarbures (Alger : Grand-Algérie-Livres , 2005)

2- Ministère de l'Energie et des Mines ; Annuaire de l'énergie et des mines (Alger : MEM)

Brochures :

1- David Wilgenbus, **Les énergies fossiles** (Paris: Institut National de Recherche Pédagogique, 2001)

2- Institut Français du Pétrole; Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats (Paris : Technip; 2002).

3- Ministère de l'énergie et des mines, « Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures ».

Mémoires :

1- KORAZEMO, Charles ; Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale ; Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Québec : Université Laval, 1996).

Journaux :

01- El Watan du 08/10/2006.

02- Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

Sites internet :

01- www.aopecorg.org

02- www.cedigaz.org

03- www.europa.eu

04- www.iea.org

05- www.ifp.fr

06- www.mem-algeria.org

07- www.opec.org

08- www.sonatrach.dz

09- www.unctad.org

10- www.wto.org.

مراجع باللغة الانجليزية :

Books :

1- HORSNELL, Paul ; **Mediterranean Basin in the World Petroleum Market** (Oxford : Oxford University Press, 2000).

2- AISSAOUI, Ali and others ; **Gas to Europe. The strategies of Four Major Suppliers** (Oxford : Oxford University Press, 1999)

Reports :

1- IEA ; World Energy Investment Outlook 2003.

2- IEA ; World Energy Outlook 2004.

3- OPEC ; Annual Report 2006

4- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2001.

5- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2004.

6- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2005.

7- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2006.

8- UNCTAD ; World Investment Report 2005.

Reviews & Newspapers :

1- BP, BP Statistical Review of World Energy ; May 2003

2- BP ; BP Statistical Review of World Energy ; June 2005.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر -باتنة-
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université de Batna

الموضوع :

دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع : اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
بلقاسم سرايري

إشراف
أ.د. علي همّال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د صالح صالحي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د علي همّال	جامعة باتنة	مقررا
أ.د صالح فلاحي	جامعة باتنة	عضوا
د. محمد الطاهر سعودي	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2008/2007

بســـــــــــم الله الرحمن الرحيم

{اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)}

صدق الله العظيم

الآيات (1، 2، 3، 4 ،5) من سورة العلق

الإهداء

إلى التي أحبتني بلا مقابل، وأنارت لي الطريق، وأغدقت علي بالدعوات الصالحات، والى الذي أعطاني عن حـــب، و لا يريـــد أن يأخذ مني شيئا. إلى اللذينِ سعدتُ بصحبتِهما وأوصـــلَاني إلـــى بـــرِ الأمان، في دراستي وفي رحلتي في هذه الحياة ...

إلى......

الوالدين الكريمين أمي و أبي.

وإلى قلوب كانت تفرح لفرحتي، وتأسى لما يصيبني.. إلى....

أفراد أسرتي الغالية

أهدي ثمرة هذا الجهد

الحمـــــدُ والشكـــــرُ والتقـــــدير

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده تعالى وأشكره على نعمة العلم التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة. إنه حميد مجيد.

وأتقدمُ بجزيلِ الشكرِ وعظيمِ الامتنانِ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور علي همّال، الذي شرّفني بقبولِه الإشرافَ على هذه المذكرة. والحقُ أنهُ كانَ كريمًا معي وصابرًا، ولم يبخلْ عليّ بتوجيهاتِه السّديدَة وملاحظاتِه الحَصِيفة ونصائحِه القيّمة التي كانت خيرَ عونٍ لي لإخراجِ هذا العملِ المتواضع إلى حيزِ الوجود.

ولأنَّ من لا يشكرُ الناسَ لا يحمدُ اللهَ، لا يفوتُني أن أتوجــهَ بخــالصِ الشكرِ والتقديرِ إلي كل أساتِذَتي الفاضِلين الذين قامُوا بتدريسِي في الســنةِ الأولى، ونهلتُ من علمِهم ونِلتُ من تَعبِهم، وفي مُقدِمَتِهم الأستاذ الفاضــل الدكتور صالح عمر فلاحي.

وأتقدمُ أيضًا بالشكرِ إلى زملائي وزميلاتي طلبةِ قسمِ الماجستير الذين أعانُوني بالملاحظةِ الدقيقة والكلمةِ الطيبة والتشجيعِ المتواصل، و إلى كلِ من ساعدَني من قريبٍ أو بعيد، وأخص بالذكر العاملين في مكتبة الأساتذة والمكتبة المركزية.

لكل هؤلاء أقول جازاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول :

فهرس الأشكال :

المقدمة

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95 % في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و75 % وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30 %[1].

وقد مر القطاع في مسار تطوره بعد الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ملامحها الخاصة : المرحلة الأولى في الستينيات، وتميزت باستمرار العمل بنظام الامتيازات الموروث عن حقبة الاستعمار الفرنسي وبهيمنة الشركات الأجنبية على كامل النشاط تقريبا. والمرحلة الثانية بعد تأميم القطاع سنة 1971، وتميزت باحتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط الإنتاج، وانحصار دور الشركات الأجنبية في تقديم الخدمات. ثم المرحلة الثالثة، بداية من منتصف الثمانينيات، وتميزت بإعادة فتح القطاع من جديد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر واعتماد خيار الشراكة مع الشركات الأجنبية في مجالي الاستكشاف والإنتاج معا.

إنّ دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وكشفت أنه كان متطابقا إلى حد بعيد مع التحولات الدولية في قطاع المحروقات، وبيّنت أن العوامل الخارجية كانت المحدّد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل، وأن النيّة في تكييف القطاع مع المحيط الاقتصادي الدولي كان دائما الهدف وراء كل مشاريع التغيير والإصلاح السابقة التي قامت بها الجزائر.

لكن، ما يمكن أخذه على أغلب هذه الدراسات بخصوص مسألة التأثير الخارجي، هو أنها تناولت الموضوع من زاوية المتغيرات الخارجية الخاصة بقطاع المحروقات فقط، ولم تتوسع لتشمل المتغيرات الاقتصادية الدولية الأخرى من خارج القطاع التي لها كذلك تأثير كبير على تطوره، وهو الجانب الذي تحاول هذه المذكرة أن تعالجه أيضا.

إن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، بما فيها العوامل غير الاقتصادية، يبين هشاشة هذا الاقتصاد. لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني. وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية عام 1986.

[1] Mouloud HEDIR, **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC** (Alger : Anep, 2003), P.335.

وعليه، وفي ظل هذه التبعية شبه الكاملة للمحروقات وفي غياب قطاع بديل، لم يكن أمام الجزائر في السابق من خيار سوى مراقبة التطورات الدولية في قطاع المحروقات، ومحاولة تكييف القطاع المحلي مع معطيات الواقع الدولي كلما كان ذلك ضروريا، وهو ما حدث عام 1986 عندما لجأت الجزائر إلى إقرار مشروع الإصلاح القطاعي، ثم عام 1991 عندما أدخلت بعض التعديلات على هذا المشروع، حيث مثّلت هذه المشاريع في تلك الفترة الاستجابة الواقعية للتحولات الخارجية الكبيرة في القطاع، والتي كانت يومئذ في غير صالح الدول المنتجة.

واليوم، وفضلا على التطورات الدولية التقليدية الخاصة بقطاع المحروقات، فإن البيئة الدولية في حد ذاتها، و منذ عقدين من الزمن تقريبا، أخذت في فرز بعض الظواهر والاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي لها هي الأخرى تأثير كبير على قطاع المحروقات. و مثال ذلك العولمة المالية و نزعة التحرير الاقتصادي وزيادة المنافسة والاهتمام بقضايا البيئة والانفتاح التجاري وما يتبعه من ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. ما يعني أن زاوية المراقبة قد توسعت وأن التحديات التي تواجه تطور القطاع أصبحت أكبر مما كانت عليه من قبل. فلم يعد كافيا للبلدان المنتجة، ومنها الجزائر، الاقتصار على متابعة ما يجري من تطورات داخل قطاع المحروقات فقط، ومراقبة تطور ميزان القوى في الأسواق الدولية، كما كان الأمر من قبل، بهدف وضع الخطط المناسبة التي تسمح لها بالمحافظة على بعض التأثير الذي تملكه في ضبط الأسعار وتحديد اتجاهات الأسواق بصفة عامة، لأن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة فرضت ضرورة مراعاة كل الظواهر الاقتصادية الخارجية التي لها تأثير على قطاع المحروقات.

الإشكالية :

إن إشكالية هذه المذكرة هي تأثير تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بصفة عامة و قطاع المحروقات في العالم بصفة خاصة على تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

إن دراسة هذه الاشكالية يقتضي بحث العلاقة بين هذه المتغيرات، وذلك من خلال:

أولا: بيان ماهية التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية الدولية التي أصبح لها تأثير كبير على قطاع المحروقات، وتحليل تأثير تغيراتها على هيكل القطاع على المستوى الدولي.

ثانيا: تحليل تأثير التغيرات الخاصة بقطاع المحروقات على هيكل القطاع على المستوى الدولي .

ثالثا : بيان العلاقة بين مجموع هذه التغيرات الاقتصادية الدولية وتطور قطاع المحروقات في الجزائر، وتحليل مدى تكيف القطاع مع هذه التغيرات الخارجية، وذلك من خلال بحث تجربة إصلاحات القطاع في الجزائر.

رابعا : النظر فيما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية المطبقة في قطاع المحروقات منذ منتصف الثمانينيات كافية، أم أن هناك ضرورة اليوم لإجراء تغيير هيكلي عميق آخر على القطاع، خصوصا في ضوء التغيرات الكبيرة في الواقع الاقتصادي الدولي بشكل عام وواقع قطاع المحروقات بشكل خاص، وخصوصا أيضا في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن تقديم الإشكالية بهذه الصيغة يفرض طرح السؤال التالي:

ما هو تأثير التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية الدولية على وضعية القطاع في العالم بشكل عام وعلى وضعية القطاع في الجزائر بشكل خاص ؟

و ما هي التأثيرات المحتملة للتغيرات الاقتصادية المتوقعة على المستوى الدولي على مستقبل القطاع في الجزائر، وخصوصا بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الإجابة على هذه الإشكالية تحتاج إلى وضع الفرضيات التالية :

الفرضيات :

- إن التغيرات في قطاع المحروقات وفي البيئة الاقتصادية بصفة عامة قد أحدثت تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات في العالم.
- إن التغيرات الاقتصادية الدولية في قطاع المحروقات هي التي فرضت من قبل على الجزائر القيام بالإصلاحات الاقتصادية في القطاع.
- إن تأثير هذه الإصلاحات على قطاع المحروقات في الجزائر كان ايجابيا، وقد استفاد القطاع من ضغوط هذا الواقع الاقتصادي الدولي في تحسين أدائه و تدعيم دوره ومكانته في الاقتصاد الوطني، وفي تحصين نفسه من التهديدات التي كان يمكن أن يتعرض لها لو لم تُجر الإصلاحات المطلوبة.
- إن مشروع الإصلاح القطاعي الذي قامت الجزائر بتطبيقه منذ الثمانينيات قد استنفذ في الوقت الراهن صلاحيته، والجزائر تحتاج اليوم إلى مشروع إصلاح جذري جديد.

إن الإجابة على الفرضيات المطروحة تقتضي اعتماد المنهجية التالية :

المنهجية

إن المنهج المستخدم في هذه المذكرة هو الأسلوب الوصفي، لأنه الأسلوب المناسب في تقديري لمعالجة الموضوع، أما في ما يخص هيكل المذكرة، فقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول. يبحث الفصل الأول أساسا أهم المتغيرات الخارجية Exogènes التي لها ارتباط بقطاع المحروقات، أي تلك الاتجاهات والظواهر الاقتصادية الطارئة في المحيط الدولي العام التي أصبحت تغيراتها

تؤثر بشكل أو بآخر على القطاع، ومثال ذلك العولمة المالية والانفتاح التجاري واشتداد المنافسة والاهتمام المتزايد بالبيئة. لكن قبل ذلك سيكون التمهيد بدراسة الخلفية التاريخية للقطاع وخصائصه وأهم الأطراف المتدخلة فيه.

ويتناول الفصل الثاني أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية لقطاع المحروقات على المستوى الدولي. أي تلك التغيرات الداخلية Endogènes التي تطرأ على المتغيرات الأساسية للقطاع كالإنتاج والاحتياطي والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها.

الفصل الثالث يتناول تطور أداء قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات، وتم تخصيص الفصل الرابع لتقييم هذه الإصلاحات المطبقة منذ منتصف الثمانينيات ثم الإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون رقم 05-07 الصادر عام 2005 ، وفي الأخير يحاول استشراف التطور المستقبلي للقطاع في ظل التحديات الجديدة التي يطرحها موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المراجع و الإحصائيات :

أولا، وبخصوص المراجع يلاحظ في هذه المذكرة الاعتماد بشكل كبير على تقارير الهيئات الدولية المتخصصة كمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والمنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك) والوكالة الدولية للطاقة، والسبب في ذلك هو محاولة تقديم وجهات نظر متباينة (المنتجين والمستهلكين) تمثلها هذه الهيئات. ثم إن مصدر المعطيات والأرقام التي تنشرها هذه المنظمات هو في العادة هيئات مستقلة مشهود لها بالدقة والمصداقية. ورغم ذلك، فكثيرا ما واجهت الباحث صعوبات عديدة، ومنها تضارب الأرقام إلى الدرجة التي يكون فيها التباين أحيانا بين معطيات المصادر المختلفة كبيرا، و يصبح من العسير معرفة المعطى القريب من الحقيقة. وأمام هذه الوضعية تم اعتماد منهج التواتر، أي الأرقام الواردة في أكثر من مصدر، أو تم الأخذ بأحد الأرقام المتقاربة، واستبعاد الأرقام الشاذة. أما بخصوص تباين الأرقام في التقارير الإحصائي ة للهيئة الواحدة، والذي يكون عادة بسبب المراجعات التي تلجأ إليها هذه الهيئات من حين لآخر، فقد تم اعتماد أرقام آخر تقرير إحصائي متوفر للهيئة المعنية.

أهمية الموضوع

إن أهمية المحروقات ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، والتسابق الشديد بين القوى العظمى للسيطرة عليها معروف أيضا، بل إنها تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات في العالم. وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد رأى الباحث أن يختار هذا الموضوع، أولا لأن

التحولات والمتغيرات سواء في قطاع المحروقات أو في المحيط الاقتصادي الدولي بشكل عام سريعة ومتجددة، و ثانيا لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه تقريبا عملية التنمية.

أهداف البحث

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز الوضعية الحقيقية الحالية والمرتقبة في قطاع المحروقات في العالم.
- إبراز أهمية المحروقات ومكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية في القطاع، وبالتالي ضرورة أن لا تخضع الجزائر لجميع أشكال الضغط التي تتعرض لها لفتح المنبع البترولي بشكل كبير، وأن تعمل في الاتجاه الذي يحفظ لها مواردها لتعزيز دورها وتثبيت مكانتها في الساحة الدولية وتقوية موقفها التفاوضي مستقبلا، في أفق انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إبراز أهمية البترول والغاز المتزايدة في استراتيجيات التموين للدول الصناعية.
- إبراز تأثير العوامل الخارجية على قطاع المحروقات في الجزائر، وخصوصا عوامل المحيط الدولي العام.
- إبراز ايجابيات وسلبيات الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر.
- التنبيه إلى نقائص القطاع، و منها مثلا التأخر المسجل في تكييف قطاع المصب بالجزائر مع محيطه الدولي، وهو الأمر الذي أصبح يحمل مخاطر حقيقية للقطاع.

الفصل الأول:

مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي

مقدمة :

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي، وطبيعة نشاطه والدور المنوط به، والذي هو توفير مصادر الطاقة الضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية.

اكتسى نشاط القطاع منذ بداياته الأولى خصوصية شديدة وأهمية جيو إستراتيجية قصوى، حيث كان القطاع دائما محل تجاذب كبير بين القوى الصناعية العظمى فيما بينها، وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته وفرض هيمنته في الأسواق الدولية.

وقد أصبح القطاع منذ الخمسينيات تقريبا محل نوع آخر من التجاذب أيضا، وكانت أطرافه هذه المرة هم المنتجون والمستهلكون، حيث سعى الفريق الأول المتكون في أغلبيته من البلدان النامية المستقلة حديثا إلى استرجاع ثرواته النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية، ورأى في ذلك شكلا من أشكال استكمال الاستقلال السياسي لبلدانه، فيما كان الفريق الثاني الممثل خصوصا بالبلدان الصناعية الكبيرة يعمل من أجل المحافظة على امتيازاته والإبقاء على هيمنته الكاملة على القطاع.

نجحت الدول المنتجة نسبيا في بسط سيادتها على ثرواتها النفطية وفي تعزيز موقعها التفاوضي في الأسواق الدولية، غير أن هذا النجاح الذي بدا جليا في سنوات السبعينيات لم يؤدي إلى اختفاء وضعيات التجاذب السابقة. فقد تكيفت الدول الصناعية مع المعطيات الجديدة وتمكنت من إعادة صياغة شكل العلاقات فيما بينها أولا، ثم بينها وبين الدول المنتجة، بما سمح لها في النهاية بالمحافظة على مصالحها، بل ونجحت في إنتاج أشكال ضغط جديدة ومتنوعة على هذه الدول، خصوصا منذ بروز ما بات يعرف في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة العولمة.

أفرزت ظاهرة العولمة مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة التي صبغت بطابعها الشمولي كل مظاهر الحياة الاقتصادية، ومارست تأثيرها على كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات. وهذه التأثيرات مرشحة للتشدد أكثر في المستقبل، في ضوء استمرار هذه التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين : المبحث الأول في شكل تمهيد للموضوع، ويقدم الإطار الدولي العام لقطاع المحروقات، وذلك من خلال بحث الخلفية التاريخية للقطاع والخصائص المميزة لنشاطه، والأطراف الرئيسية المتدخلة فيه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتناول المبحث الثاني أهم الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وتأثيرها على قطاع المحروقات. و يبين المنحى المتوقع أن تسلكه هذه الاتجاهات في المستقبل.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في العالم، الخلفية التاريخية، الخصائص والمتدخلون

يحتاج تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في العالم إلى دراسة الخلفية التاريخية لهذا القطاع، والخصائص التي تميز نشاطه عن نشاط باقي القطاعات، والأطراف المتدخلة فيه. و أي تحليلٍ يغفل هذه العناصر هو تحليل ناقص، لأنه ببساطة لا يأخذ بعين الاعتبار معطيات أساسية وضرورية في كل محاولة جادة لفهم الواقع الحقيقي السائد في القطاع على المستوى العالمي. و بالتالي، يؤدي ذلك التحليل الناقص إلى تكوين صورة غير صحيحة بالكامل أو في أحسن الأحوال غير مكتملة المعالم.

وبناءً عليه، سيقدم هذا المبحث :

أولا، نبذة تاريخية سريعة عن تطور قطاع المحروقات في العالم.

ثانيا، أهم خصائص نشاط قطاع المحروقات.

وأخيرا، بيانا عن الأطراف الفاعلة في الأسواق الدولية و أدوارها.

1- الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم

يفيد معنى نشاط قطاع المحروقات كل الأنشطة المرتبطة باستكشاف واستغلال البترول والغاز على السواء. لكن الأمر لم يكن كذلك قبل بروز أهمية الغاز الطبيعي في السبعينيات. حيث كان المعنى المراد مرادفا تقريبا لمعنى نشاط قطاع النفط، ذلك أن قطاع الغاز الطبيعي في تلك الفترة لم يكن بعدُ قد برز كقطاع مستقل.

وعليه، فإذا كان من المنطقي الحديث عن مسار تطور واحد في قطاع المحروقات قبل السبعينيات، فإنه من لحظة استقلال نشاط قطاع الغاز عن نشاط قطاع النفط في بداية السبعينيات تقريبا، أصبح ضروريا الحديث عن مسارين منفصلين في تطور قطاع المحروقات ، أحدهما خاص بقطاع النفط والآخر خاص بقطاع الغاز الطبيعي.

أولا : نبذة تاريخية عن تطور قطاع النفط في العالم

مر قطاع النفط في مسار تطوره بمراحل عديدة، يمكن حصرها إجمالاً في أربع مراحل رئيسية، لكل واحدة منها ميزاتُها الخاصة :

أولا، مرحلة هيمنة الشركات النفطية الكبيرة المعروفة باسم الشقيقات السبعة.

ثانيا، مرحلة بروز دور الأوبك.

ثالثا، مرحلة تراجع دور الأوبك و ظهور السوق الحرة.

رابعا، المرحلة الحالية والتي لا تزال غير واضحة المعالم، إذ تتميز بتجاذب القوى بين فريق المنتجين الذي يسعى إلى بعث دور الأوبك السابق في السوق النفطية، وبين فريق المستهلكين الذي يضغط من جهته للعودة إلى نظام الامتياز.

أ- مرحلة هيمنة الشركات العملاقة (الشقيقات السبع) :

بدأت المرحلة الأولى مع اكتشاف البترول في القرن التاسع عشر واستمرت إلى غاية منتصف القرن العشرين تقريبا، وبلغت أوجها في السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح البترول ولأول مرة المصدر الأول للطاقة، بعد قرون كاملة كان فيها الفحم هو الذي يحتل هذه المكانة.

سيطرت الشركات النفطية العملاقة المعروفة بالشقيقات السبع[1]وبعض الشركات النفطية المستقلة الكبيرة[2]في هذه المرحلة على إنتاج النفط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية، وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم. وقد كان نادرا في هذه الفترة تسويق كميات من البترول خارج الشبكات المندمجة لهذه الشركات، ولم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة في هذه المرحلة في أحسن الحالات نسبة 5 %.[3]

أدى انخفاض كمية البترول المتداولة في السوق الحرة Marché spot، وهي " السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعدا لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعدا لدفعه"،[4] إلى بقاء دور هذه السوق هامشيا وقاصِرا على إحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية (فائض أو عجز ظرفي).[5]

وقد فسحت هذه الشروط المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للانفراد بالقرارات الخاصة بالأسعار بحرية تامة دون اعتبار لمصالح البلدان المنتجة، وبالاستئثار بجل العوائد المالية. ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابت

---

[1] - الشركات هي شل Shell و بريتيش بتروليوم British Petroleum و ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California و قولف Gulf و تكساكو Texaco و إكسون Exxon و موبيل Mobil. وبعض الأدبيات الاقتصادية تضيف طوطال الفرنسية.

[2] - مثل أموكو Amoco ، آركو Arco ، أناداركو Anadarko .

[3] Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, **Pétrole: Crises, marchés, politiques** (Paris: Dunod, 1991), p.45

[4] Charles KORAZEMO, **Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale**, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Laval : Université de Laval, 1996), P.16.

[5] David BOLDUC, **Privatisation, Libéralisation et Réglementation : bouleversements et enjeux dans le secteur de l'énergie** (Laval : Green-Université, 2001), P.14.

عن كل برميل نفط مستخرج، أو في شكل رسم محدد للطن من البترول يدفع للدولة بصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل، وقد خدمت هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الحاصلة في السعر.[1]

استمر هذا الوضع حتى مطلع الخمسينيات، وبعدها بدأ نظام الامتيازات التقليدية في التصدع تحت وقع احتجاجات الدول المنتجة، ثم إقدام هذه الدول على تأميم قطاعاتها النفطية، ليختفي هذا النظام تقريبا بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973.

ب- مرحلة بروز دور الدول المنتجة وصعود الأوبك :

بدأت إرهاصات المرحلة الثانية في الخمسينيات، وذلك قبل إنشاء منظمة الأوبك عام 1960. فقد كانت الدول المنتجة في تلك الفترة تسعى، كلٌ على حدة، إلى تصحيح الوضع المختل الذي كان قائما، بعد ازدياد الوعي لديها " أن وراء المشاكل والأزمات التي صادفت صناعة النفط من قبل سببٌ رئيسيّ هو الإطار القانوني غير الملائم الذي نظم حقوق والتزامات الأطراف المعنية سواء أكانت دولا مضيفة أو شركات منتجة". ودفع هذا التشخيص عددا من الدول إلى المبادرة بتقديم مجموعة من المطالب، منها خصوصا مطلب مناصفة الأرباح.[2]

بدأت تتجلى ملامح هذه المرحلة أكثر بعد تأسيس منظمة الأوبك، و ذلك من خلال نوعية المطالب الجديدة التي أصبحت ترفعها المنظمة، ومنها مطلب تنفيق الإتاوة، فقد شعرت المنظمة أنه رغم بعض التنازلات، إلا أن زمام الأمور بقي بيد الشركات النفطية الاحتكارية، وأن المطالب الأولى التي أستجيب لها قد تم بطريقة أو بأخرى الالتفاف عليها، وأصبحت غير ذات معنى كبير.

مع تصاعد موجة التأميم ثم مع الانقلاب الكبير الذي حدث في السوق النفطية سنة 1973، والذي عُرِف فيما بعد في الأدبيات الاقتصادية بالصدمة النفطية الأولى، تجلت ملامح هذه المرحلة بوضوح شديد، فقد شعر الجميع بانتقال موازين القوى لأول مرة إلى كفة البلدان المنتجة، وذلك على حساب الشركات النفطية العملاقة التي كانت تقليديا هي المسيطرة على هذه السوق، و ذلك بعدما تضاعف السعر دفعة واحدة 4 مرات تقريبا، ففي مدة قياسية بين سبتمبر وديسمبر من تلك السنة ارتفع السعر من أقل من 3 دولار للبرميل إلى 11 دولار للبرميل[3].

في هذه المرحلة التي نجحت فيها البلدان المنتجة في بسط سيطرتها على قطاع المنبع البترولي، بحوالي 76 % من الاحتياطي المؤكد و 48.8 % من حجم الإنتاج العالمي في سنة

---

[1] مديحة الحسن الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها** (بيروت : دار الجيل، 1992)، ص.242.
[2] نفس المرجع، ص.21.
[3] Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998), p.10.

1979. [1]أصبح لقرارات المنظمة وللأحداث التي تتفاعل ببلدانها تأثير واضح على السوق، وهو ما تأكد في الصدمة البترولية الثانية سنة 1979، عندما قفز سعر برميل النفط مرة أخرى بعد الثورة الإيرانية إلى 35 دولار.[2]

بدأ أفول هذه المرحلة في بداية الثمانينيات، عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية. ومن هذه المؤشرات نمو الإنتاج من خارج بلدان المنظمة وتراجع مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي، حتى وصلت النسبة في سنة 1985 إلى 28.5 %.[3] ورغم مبادرة المنظمة إلى فرض نظام الحصص على أعضائها بهدف تعزيز قواعد الانضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولارا، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها وتقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائيا في أزمة 1986، بعد فشل المنظمة في وقف الانهيار الكبير للأسعار، وهي الأزمة التي أكدت انتهاء مرحلة كان فيه وزن المنظمة ثقيلا.

ج- مرحلة السوق الحرة :

حمل المخاض الذي عاشته السوق النفطية في السبعينيات بذور مرحلة السوق الحرة التي جاءت مباشرة بعد مرحلة سيطرة الأوبك. فقد انطلقت في هذه الفترة المبادرات الأولى التي مهدت الطريق لظهور السوق الحرة في الثمانينيات، وهي مبادرات صدرت من جهتين:

من جهة الشركات النفطية الكبيرة، التي لاحظت أنه ما لم تبادر بالاستكشاف في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية، حتى وإن كان هذا الاستكشاف مكلفا، فإن دورها سيبدأ في الانحصار وستجد نفسها لا محالة منكفئة على قطاع المصب البترولي وتفقد كل أوراقها في قطاعي الاستكشاف والإنتاج .

ومن جهة الدول المستهلكة التي تحركت من أجل تخفيف ضغوط السوق، حيث بدأت تخشى انقطاع التموين النفطي، و بدأت أيضا تحس بثقل الفاتورة البترولية. و على سبيل المثال فإن هذه الفاتورة كانت تمثل أقل من 1 % من الناتج الوطني الخام بفرنسا سنة 1970، وأصبحت تمثل 04 % في سنة 1980.[4]

أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى توفير الشروط المناسبة لظهور سوق حرة للبترول الخام تتحدد فيها الأسعار وفق قوى العرض والطلب. خاصة وأنه لأول مرة يقع فرز واضح في السوق بين منتجين عارضين من جهة وبين مستهلكين مشترين من جهة ثانية، وذلك بعد انكسار سلسلة الاندماج التقليدية في القطاع "من البئر إلى المضخة ".

---

[1] Chemseddine CHITOUR, **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 sept** (Alger : ENAG, 2002), P.50.

[2] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.11.

[3] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2001**, p.14.

[4] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.13.

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينيات والتسعينيات تقريبا بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة وإلى الدول المستهلكة. وبرز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين، وتراجع دور منظمة الأوبك بشكل كبير، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج المنظمة. وعرفت مستويات الأسعار نتيجة لذلك تذبذبا شديدا، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986، عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون العشرة دولارات.

د - مرحلة التجاذب الجديدة بين الأوبك والدول الصناعية :

شهدت السوق النفطية في عام 1998 أزمة بترولية خانقة. ونزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة وخصوصا دول الأوبك. بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير، وهو الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الاستقرار إلى السوق وللدفاع عن الأسعار.

وفعلا، فقد مكنت القرارات اللاحقة التي تبنتها منظمة الأوبك، ومنها قرار الدفاع عن نطاق سعري تتحرك فيه الأسعار بين 22 و28 دولار للبرميل، في إعادة التوازن إلى السوق و في رفع مداخيل الدول الأعضاء.

ساهم نجاح القرارات والمبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمة وفي تفعيل دورها، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجاذب القوى بين رغبة الأوبك في العودة والصمود ورغبة الدول المستهلكة الكبيرة في إبعادها عن مواقع التأثير، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال تصاعد دعوات المطالبة بإعادة فتح قطاع المنبع البترولي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الامتيازات التقليدية.

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا السرد التاريخي الخاص بقطاع النفط، هو أن هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي، يمكن التعبير عنه بـــ" دورة البترول"، إذ كلما تنتهي مرحلة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماما، وهكذا دواليك، ما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يستوجب فهمها جيدا واستشرافها مسبقا قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها.

ثانيا: نبذة تاريخية عن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم

يمكن في قطاع الغاز الفصل بين مرحلتين، مرحلة ما قبل السبعينيات، حيث كانت أهمية الغاز الطبيعي محدودة، والمرحلة التالية، بداية من السبعينيات، حيث اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وأصبح ثاني أهم مصدر بعد البترول.

أ- مرحلة الأهمية البسيطة للغاز الطبيعي :

لم تسمح الشروط التي كانت قائمة قبل الصدمة البترولية لعام 1973 باكتشاف أهمية الغاز الطبيعي، كما لم تسمح ببروز صناعة غازية مستقلة عن صناعة استخراج البترول، ولا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة النفط. فقد وقفت العوائق التقنية والاقتصادية كحاجز منيع في وجه تطوير هذه الصناعة. فمن الناحية التقنية لم يكن سهلا في تلك الفترة نقل الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية البعيدة، ومن الناحية الاقتصادية كان هذا النقل مكلفا، مقارنة بالبترول. ما جعل كمية الغاز الطبيعي المسوّقة في الأسواق الدولية في عام 1970 والتي كانت في حدود 46 مليار م مكعب لا تتجاوز نسبة 5 % من الإنتاج التجاري العالمي في تلك السنة. وكان التسويق يتم أساسا عبر الأنابيب بنسبة 94 %، بينما لا يمثل النقل عبر ناقلات الغاز سوى نسبة 6 % فقط.[1]

إذن لم يكن نشاط استخراج الغاز الطبيعي قبل عام 1973 قد خرج بعدُ من دائرة نشاط استخراج النفط، وكثيرا ما كانت الشركات النفطية في غير حاجة إلى الغاز المرافق للبترول، وتلجأ اضطرارا إلى حرقه عند فوهة البئر، وهي الوضعية التي استمرت حتى مطلع الثمانينيات، فعلى سبيل المثال ووفق ما نشرته شركة فيليبس بتروليوم في تقرير لها، فإن دول الشرق الأوسط قد أحرقت 58 % من إنتاج الغاز الطبيعي في عام 1980، بينما بلغت النسبة 96 % في نيجيريا.[2]

ب- مرحلة الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي:

بعد حدوث الصدمة البترولية عام 1973، وشروع الدول الصناعية في البحث عن مصادر طاقة بديلة، برزت أهمية الغاز الطبيعي وبدأ الاهتمام به، وبدأت تتشكل الملامح الأولى لصناعة جديدة مستقلة عن صناعة النفط، وبدأ خروج الغاز الطبيعي من " رحم" صناعة البترول.

في السنوات الأولى التالية للصدمة كان تطور حجم الغاز الطبيعي المسوق يتم دون حدوث تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي والقانوني، وكان أساسا ثمرة للمعطيات الجديدة في سوق المحروقات والتي منها تصاعد مخاوف المستهلكين بشأن التموين بالبترول وارتفاع أثمان زيت البترول fuel-oil، التي زادت في تنافسية الغاز الطبيعي و في استهلاكه، كما كان للاعتبارات البيئية أيضا دور هام في زيادة الإقبال على الغاز.

كل هذه الاعتبارات نبهت الدول المستهلكة الرئيسية إلى ضرورة تنويع مصادر الطاقة ودفعتها إلى تشجيع شركات توزيع الغاز على البحث عن مصادر جديدة للتموين. وفي سبيل تحقيق

---

[1] Habib El-ANDALOUSI, « L'expansion de l'industrie du GNL au monde, le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers », **Medenergie**, N° 06, Janvier 2003 (Alger : Medenergie, 2003), pp.54-67.

[2] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.514.

ذلك الهدف قام البعض منها في دورة طوكيو 1978 بتبني تخفيضات في التعريفة الجمركية على الغاز، خصوصا تلك التي كانت فيها هذه التعريفة مرتفعة كاليابان، ما أحدث طفرة كبيرة في استهلاك الغاز الطبيعي.

ومن جهة العرض أعطت هذه الاعتبارات للدول المنتجة للغاز الطبيعي، خصوصا الجزائر وروسيا والنرويج والمملكة المتحدة، الفرصة السانحة لتثمين الغاز ووفرت لها الشروط الأساسية للمبادرة بإرساء قواعد صناعة غازية متكاملة، بما جعل نشاط استخراج الغاز الطبيعي في هذه الدول يكاد يصبح نشاطا منفصلا تماما عن النشاط البترولي.

في الثمانينيات والتسعينيات، استمر تطور السوق مدفوعا بتغييرات هيكلية كبيرة في صناعة الغاز الطبيعي، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، التي شرعتا في تنفيذ النصوص التطبيقية Regulatory orders للقوانين التي أصدرتها[1] والتي فصلت بموجبها نشاط نقل الغاز عن نشاط التسويق وفتحت شبكات النقل أمام المنافسة[2].

وبعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التحقت دول الاتحاد الأوروبي بمسيرة تحرير سوق الغاز الطبيعي، حيث أصدر الاتحاد تعليمة الغاز عام 1997.

وقد أدت كل التطورات في قطاع الغاز الطبيعي إلى قفزة كبيرة في حجم الإنتاج المسوق في الأسواق الدولية، فقد تضاعف في وقت قياسي 14 مرة ليصبح تمثيله في الإنتاج التجاري العالمي في سنة 2000 مساويا لنسبة 26 %.[3]

2- خصائص نشاط قطاع المحروقات في العالم

يتميز نشاط قطاع المحروقات بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي النشاطات، ومن هذه الخصائص: تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك، واحتمالية الاستكشاف، وارتفاع كلفة الاستثمار، ووجود علاقات تعاون وشراكة بين الشركات، وتركز الإنتاج، وخصائص أخرى خاصة بصناعة الغاز الطبيعي.

أولا: خصائص نشاط قطاع النفط في العالم

يتميز نشاط قطاع النفط بمجموعة من الخصائص التي تميزه على نشاطات القطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

[1] كان أول قانون لتحرير قطاع الغاز قد صدر في الولايات المتحدة عام 1978 (قانون سياسة الغاز الطبيعي Natural Gas Policy Act)، وتم بموجبه تحرير القطاع الغاز، حيث لم يصدر النص التطبيقي الأخير لهذا القانون إلا في عام 1992، ثم كانت المملكة المتحدة ثاني بلد يصدر قانون مشابه (قانون الغاز الطبيعي Natural Gas Act) و ذلك عام 1986، وحرر هذا القانون قطاع الغاز في المملكة و خصّص الشركة العمومية Britich Gas.

[2] Fares M'HAND, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord », **Revue de l'énergie**, N° 537, Juin 2002 (Paris : Revue de l'énergie, 2002), pp.380-386.

[3] Habib El-ANDALOUSI, Op.cit., pp.54-67.

أ- تركز الإنتاج :

يتركز الإنتاج العالمي من النفط في عدد قليل من البلدان، حيث يمثل إنتاج دول الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وحده أزيد من 40 % من الإنتاج العالمي. وهذا التركز مرشح للارتفاع أكثر في المستقبل، وذلك لأن الاحتياطات الرئيسية تتركز هي الأخرى في عدد قليل من البلدان، حيث تملك خمسة بلدان شرق أوسطية فقط، هي السعودية والكويت والإمارات وإيران والعراق، ما مقداره 65 % من حجم الاحتياطي العالمي. وعليه، وبمقارنة معدلات الإنتاج الحالية إلى الاحتياطي في جميع مناطق العالم، ومراعاة التوقعات التي تشير إلى تراجع إنتاج البترول في بعض المناطق، بله ونضوبه تماما، فإن الاستنتاج هو أن الإنتاج يتجه أكثر نحو التركز في بلدان الشرق الأوسط.

الجدول رقم 01 : إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط المؤكد حسب المناطق في عام 2002

الوحدة : 1000 برميل / يوم)

المنطقة	الإنتاج (1000 ب/ي)	الاستهلاك (1000 ب/ي)	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	نسبة % الاحتياطي
الشرق الأوسط	20.973	4338	685,6	65,4
أمريكا الشمالية	10.778	21696	37,3	3,6
أمريكا الوسطى والجنوبية	10.239	6381	98,6	9,4
مجموعة الدول المستقلة	9.482	3381	77,8	7,4
آسيا والهادي	7.987	21399	38,7	3,7
إفريقيا	7.937	2527	77,4	7,4
أوروبا	6.740	16025	19,7	1,9
مجموع العالم	73.935	75747	1.047,7	100,0

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.4-10.

ب -تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك :

يتميز نشاط قطاع النفط أيضا بخاصية تباعد مراكز الإنتاج والاستهلاك الرئيسية عن بعضها البعض، حيث باستثناء أمريكا الشمالية ومجموعة دول الاتحاد السوفيتي سابقا التي تعتبر مراكز إنتاج واستهلاك رئيسية في آن واحد. و هو ما يسمح لهذه المناطق بالحصول على قسم هام من استهلاكها من على مسافات قريبة نسبيا. فإن المجموعات الجهوية الكبرى الأخرى هي إما مناطق إنتاج رئيسية (الشرق الأوسط، إفريقيا، وبدرجة أقل أمريكا اللاتينية) أو مناطق استهلاك (اليابان و أوروبا الغربية).

وهنا، يطرح بُعد مناطق الاستهلاك الرئيسية عن مناطق الإنتاج مسألتين:

المسألة الأولى هي كيفية نقل كميات كبيرة من النفط على مسافات طويلة. حيث إذا عُلِم أن حجم التجارة النفطية الدولية في عام 2002 مثلا قد قُدّر بحوالي 43.63 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل تقريبا 60 % من الإنتاج العالمي، وأن نسبة 80 % في المتوسط من التدفقات البترولية العالمية السنوية تذهب نحو أقطاب الاستهلاك الرئيسية الثلاثة (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والباسيفيكي)،[1] وهي مناطق بعيدة جغرافيا عن مناطق الإنتاج الرئيسية، أمكن تصور حجم الإمكانات اللوجيستكية المطلوبة لنقل كل هذه الكمية.

الجدول رقم 02 : **حركة العرض والطلب بين المناطق في عام 2002**

(الوحدة :مليون برميل / يوم)

المناطق	الولايات المتحدة	أوروبا	شرق وجنوب شرق آسيا	بقية العالم	مجموع الصادرات
الشرق الأوسط	2.31	3.24	11.29	1.23	18.06
مج الدول المستقلة	0.20	4.35	0.40	0.42	5.37
شمال إفريقيا	0.28	1.77	0.20	0.37	2.62
غرب إفريقيا	1.12	0.71	1.04	0.27	3.13
أمريكا اللاتينية	3.95	0.47	0.19	0.32	4.93
بقية العالم	3.50	1.36	3.22	1.43	9.51
مجموع الواردات	11.36	11.90	16.34	4.04	43.63

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, pp.18-19.

إن المسألة الثانية المطروحة هي مسألة ضمان استمرار وصول إمدادات النفط الخام إلى مصافي التكرير في الوقت المناسب، لأن طول المسافة يرفع من احتمال تأخر وصول الشحنات إلى موانئ التفريغ.

أولا، لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن حدوثها داخل البلدان المنتجة ذاتها، كقيام اضطرابات داخلية وإضرابات عمالية، وثانيا لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن مصادفتها في الطريق، ومن شأنها أن تعيق حركة الملاحة البحرية، سواء كانت هذه المخاطر ذات طبيعة سياسية كنشوب نزاعات وحروب إقليمية أو ذات طبيعة مناخية كتشكل الأعاصير.

وقد دفعت المسألة الأخيرة في السابق الشركات النفطية الكبرى إلى اللجوء إلى طريقة الاندماج العمودي والحضور المباشر في مناطق الإنتاج، كوسيلة لضمان الإمدادات النفطية من جهة و لتقليص تكاليف الاستغلال من جهة ثانية.

[1] André GAUTIER, **L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000** (ROSNEY CEDEX : Editions Bréal, 1999), P.563.

ج- احتمالية الاستكشاف :

إن من أهم خصائص الصناعة النفطية، الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف. إذ ليس من المؤكد أن تكون نتائج كل عملية استكشاف ايجابية، وعليه تضطر الشركات النفطية العاملة عادة إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهدها الاستكشافي على مناطق عديدة، من أجل التقليل من مخاطر الاستثمار والرفع من احتمال اكتشاف احتياطات جديدة، تعوض بها ما خسرته في المناطق التي كانت فيها نتائج الاستكشاف سلبية، وهذه الخاصية جعلت من الصناعة النفطية صناعة تنزع بالطبيعة إلى العالمية.

د- ارتفاع كلفة الاستثمارات :

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، فالصناعة النفطية صناعة رأسمالية بامتياز. ويستوي في ذلك الاستثمار في أنشطة القطاع القبلي كالاستكشاف والإنتاج، أو الاستثمار في أنشطة القطاع البعدي كالتكرير، حتى وإن كان الاستثمار القبلي في الوقت الرهن ووفق التقديرات، هو الذي يستأثر بالقسم الأكبر من الاستثمارات، حيث يذهب أزيد من 50 % من الإنفاق نحو هذا القطاع، أي نحو الاستكشاف والإنتاج، فيما تذهب النسبة الباقية إلى أنشطة القطاع البعدي وهي عديدة، كالنقل والتكرير والتوزيع[1].

وفي البلاد العربية على سبيل المثال، فقد قدّر البنك الأمريكي شايس منهاتن Chase Manhathan في تقريره السنوي لعام 1983 حجم الاستثمارات في القطاع النفطي في البلاد العربية للفترة 1970-1985 بقرابة 1 تريليون دولار (1000 مليار دولار)، وقدّرتها المجلة البريطانية المتخصصة في شؤون الاقتصاد والمال فاينانشل تايمز Financial Times لنفس الفترة بـــ 410 مليار دولار،[2]وكلا الرقمين يؤكدان ضخامة الاستثمار في مشاريع القطاع النفطي.

هــ - تركز رأس المال :

يتميز القطاع النفطي أيضا بوجود عدد محدود من الشركات العاملة في القطاع مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقياسا إلى ضخامة القطاع في حد ذاته. وهذه الوضعية هي نتاج الظروف التاريخية الخاصة التي عرفتها الصناعة النفطية، حيث لم يساعد الوضع الاحتكاري الذي ساد من قبل في بروز شركات جديدة في القطاع من غير الشركات التقليدية، وبقيت هذه الأخيرة وحدها ناشطة بالقطاع. وهو ما ساعدها على النمو إلى أن بلغت أحجام ضخمة جدا، وأصبحت تحتل المراتب الأولى بين الشركات العالمية.

---

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.39.

[2] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.57.

وقد ساهم وجود هذه الحالة الاحتكارية في القطاع في قيام أشكال من التعاون بين هذه الشركات، فتشترك أحيانا في استغلال بعض الحقول البترولية. وبعد تأميم المحروقات في أغلب البلدان المنتجة، أصبحت الشراكة مع الشركات الوطنية هي الصيغة الوحيدة تقريبا المتاحة أمام الشركات النفطية الكبيرة للوصول إلى الحقول النفطية في هذه البلدان، وخصوصا في دول الأوبك، التي لجأت إلى فرض هذه الصيغة بطريقة قانونية حتى تستفيد من الخبرة الطويلة والإمكانات المالية الكبيرة لتلك الشركات.

ثانيا : خصائص نشاط قطاع الغاز في العالم

يشترك قطاع الغاز الطبيعي مع قطاع البترول في كل الخصائص المذكورة من قبل، غير أن لنشاط قطاع الغاز الطبيعي خصائص أخرى إضافية تميزه، منها ما يعتبر عاملا مساعدا على انتشار استغلال واستهلاك الغاز، ومنها ما هو خلاف ذلك.

أ- الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف :

يعتبر الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف نسبيا، حيث إن الرواسب التي يخلفها عند حرقه أقل بكثير مما تخلفه مصادر الطاقة الأخرى، وخصوصا البترول. وهذه الميزة هي التي أعطت للغاز الطبيعي الأهمية التي له الآن في الأسواق الدولية.

ب- صعوبة تصنيع الغاز الطبيعي :

إن انخفاض كثافة الغاز الطبيعي مقارنة بالبترول يتسبب في ارتفاع تكاليف تصنيعه ونقله وتخزينه. حيث إن الحيز المكاني الذي تحتاجه كمية محددة من الغاز، أكبر بكثير من الحيز الذي تشغله كمية من البترول تحوي نفس القدر من الطاقة أو المحتوى الحراري، فالمتر المكعب الواحد من البترول يكافئ 957 متر مكعب من الغاز الطبيعي. وينخفض حجم الغاز الطبيعي عند التسييل بـــ 600 مرة، ما يجعل المعادلة تصبح : 1 متر مكعب بترول يكافئ 1.5 م^3 غاز مسال.

ج - صعوبة نقل الغاز المسال وتخزينه :

تخضع عمليات نقل وتخزين الغاز لشروط تقنية دقيقة، حيث تقتضي معايير السلامة المحافظة على درجة التبريد أثناء فترة التخزين وعلى ظهر الناقلة طول مدة النقل. وهذه الدرجة التي يتحول فيها غاز الميتان إلى سائل هي 160 درجة مئوية تحت الصفر، كما تفرض هذه المعايير أيضا درجة ضغط محددة تختلف بين مرحلتي التخزين والنقل. ومن الواضح، أن هذه

الشروط تستلزم وضع تصاميم خاصة لمحطات التخزين وناقلات الغاز، ووفرة مواد معينة لاستعمالها في تصنيع هذه التجهيزات.[1]

د - سهولة استخلاص الهيدروكربونات :

إن أسهل مصدر طاقة لاستخلاص الهيدروكربونات هو الغاز الطبيعي، ذلك أن تركيبته الكيميائية بسيطة، فهو لا يتألف سوى من مركبات عديدة، منها الغاز المعروف باسم " غاز البرك" أو الميتان Méthane، وهو المركب الرئيسي بنسبة تتراوح بين 70 و95 % حسب نوع الغاز، جاف أو رطب، مصاحب أو غير مصاحب، ومنها غازات أخرى كالايتان Ethane والبروبان Propane والبيوتان Butane والبنتان Pentane، وهناك نسبة ضئيلة جدا من مركبات ثانوية كالنيتروجين وثاني أكسيد الكربون.[2]

3- الفاعلون في قطاع المحروقات في العالم

يتناول هذا القسم الفاعلين الاقتصاديين في قطاعي البترول والغاز، كل قطاع على حدة.

أولا : الفاعلون في قطاع النفط

يمكن إجمالا تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي في أربعة أطراف أساسية، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب الأعم، وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية والدول المنتجة المنتمية وغير المنتمية لمنظمة الأوبك عبر شركاتها الوطنية والدول المستهلكة.

أ- الشركات النفطية التقليدية :

كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة، منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينيات، هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها. و كان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول، وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي.[3]

بدأت معالم الساحة النفطية الدولية في التغير مع بداية السبعينيات، تحت تأثير حركة تحول هيكلي هام في تركيبة السوق، إذ بإقدام جل البلدان المنتجة على تأميم قطاعاتها النفطية، فقدت

[1]- رجائي محمود أبو خضراء، **خيارات نقل و تسويق النفط والغاز. دراسات اقتصادية** (الكويت : منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1977)، ص.79-96.
[2] محمد دبس، **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي. الدراسات التقنية** (بيروت، معهد الإنماء العربي 1981)، ص.57-62.
[3] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول** (الكويت، وكالة المطبوعات، 1977)، ص.240.

الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة الكثير من الامتيازات التي كانت لها من قبل، كما فقدت قسما هاما من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، وأصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن نسبة 60 % من الإنتاج الكلي بداية عام 1973، لا يمثل في نهاية السبعينيات سوى نسبة 15 %.[1]

فرض الوضع الجديد على الشركات النفطية الكبيرة ضرورة تغيير أسلوب عملها المعتاد من قبل، وإعادة صياغة علاقاتها مع البلدان المنتجة بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع الشروط الجديدة. وهو ما شرعت في تطبيقه من خلال ربط نوع جديد من العلاقات عند تعاملها مع الدول المنتجة، وسلمت بموجبه بالواقع الجديد الذي فرضته هذه الدول، و أصبحت تسعى إلى نسج علاقات عمل تقوم على المشاركة مع الشركات الوطنية الصاعدة في هذه الدول.

بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والعودة بقوة إلى الساحة النفطية الدولية، وتأكيد مكانتها من جديد كفاعل رئيسي فيها، خصوصا بعد بداية ظهور مصاعب الشركات الوطنية النفطية الناشئة في البلدان المنتجة، التي لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية، والاضطلاع بكل الأدوار التي كان مأمولا أن تقوم بها، لأنه كانت تنقصها الخبرة الفنية المطلوبة في الصناعة النفطية، كما كانت تعوزها الإمكانيات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي، وهي الإمكانيات الموجودة لدى الشركات النفطية العملاقة. وهذه الأسباب هي التي دفعت فيما بعد عددا من الدول النفطية إلى إعادة فتح قطاعاتها النفطية من جديد.

الجدول رقم 03 : أهم عشرة شركات نفطية مسجلة في البورصة في العالم سنة 1997

(الوحدة : مليار دولار)

الشركات	القيمة المالية في البورصة في97/09/30	الربح الصافي1997	رقم الأعمال 1997
رويال دوتش شل	191	8.1	128
إكسون	158	8.5	137
بريتيش بتروليوم	86	4.6	71
موبيل	58	3.3	66
شفرون	54	3.3	42
ايني	50	3.0	36
أموكو	47	2.7	36
آلف	36	1.0	44
تكساكو	33	2.7	47
طوطال	28	1.3	33

Source : Jean-Pierre FAVENNEC, **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998), p.35.

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit, p.34.

ب - نادي البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة الأوبك :

إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة النفطية هي الدول المنتجة. ولقد كان دور هذه الدول قبل السبعينيات غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن في استطاعتها تغيير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، رغم إدراكها أن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، و أكثر من ذلك تقوم باستغلال ثرواتها في مقابل إتاوات زهيدة.

بدأ الوضع في التغير نسبيا في بداية الخمسينيات، مع انطلاق المحاولات الأولى الانفرادية الهادفة إلى استرجاع الحقوق المسلوبة، وذلك توازيا مع صعود تيار الاستقلال السياسي. وكانت أشهر المحاولات هي تلك المحاولة التي قام بها مصدق في إيران عام 1953، والتي فشلت فيما بعد، بسبب التدخلات الغربية التي لم يكن ليرضيها أن يبسط بلد ينتمي إلى العالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية.[1]

لقد كانت تجربة مصدق الفاشلة درسا للبلدان النامية، التي تعلمت من ذلك الدرس أن العمل الفردي محكوم عليه بالفشل، وأنه لا شيء غير العمل الجماعي يستطيع على الأقل انتزاع بعض التنازلات من هذه الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تقف ورائها دول صناعية كبيرة.

بدأ الوعي بضرورة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي في التبلور شيئا فشيئا، واتجه التفكير منذ البداية نحو تكوين تكتل في شكل منظمة دولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين، وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المنتجة [2]إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في سنة 1960.

كان الهدف من تأسيس المنظمة هو العمل على تحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى.[3]

وقد استتبع إنشاء هذا الكيان الجديد آثار هامة على صناعة النفط، حيث نجحت الدول المنتجة في أخذ زمام المبادرة من الشركات النفطية، فكانت البداية بطرح بعض المطالب والاستماتة في الدفاع عنها، ثم رفع سقف هذه المطالب شيئا فشيئا. فعلى سبيل المثال، كانت المطالبات قبل تأسيس منظمة الأوبك هي تحسين شروط الجباية البترولية عبر تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح،

---

[1] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص.123.

[2] الأعضاء المؤسسون للأوبك هم فنزويلا وإيران والعراق والسعودية والكويت، ثم انضمت إليهم تباعا قطر في يناير 1961 و ليبيا و اندونيسيا في 1962، و الإمارات العربية في 1967 و الجزائر في 1969 و نيجيريا في 1971 ، و في الأخير انضمت كل من الإكوادور و الغابون في عام 1973 قبل أن تنسحبا من المنظمة فيما بعد.

[3] مديحة الحسن الدغيدي، المرجع السابق، ص.13.

وأصبحت بعد تأسيس المنظمة هي تطبيق مبدأ تنفيق الإتاوة،[1]الذي بموجبه لا يتم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للدولة. وهو المبدأ الذي قبلت به الشركات النفطية بعد مفاوضات عسيرة مع الدول المنتجة في مؤتمر جاكرتا في نوفمبر 1964.

لقد جاء نجاح الدول المنتجة في فرض مبدأ تنفيق الإتاوة في وقت جد مناسب، وفي سياق ظروف مواتية في السوق، فقد كان الطلب على البترول في ارتفاع كبير والنسبة بين الاحتياطي والإنتاج في تراجع شديد، حيث انخفضت النسبة بين المتغيرين من 100 % في الخمسينيات إلى حوالي 30 % في أواخر الستينيات.[2] وقد عززت كل هذه العوامل موقف منظمة الأوبك في السوق الدولية و شجعتها على إعلان سياسة بترولية مشتركة للدول الأعضاء في عام 1968، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم مستوى الأسعار الذي كان منخفضا في تلك الفترة وزيادة حجم العوائد المالية للدول الأعضاء، وقد تحولت هذه الأهداف مع مرور الزمن إلى ما يشبه سر وجود المنظمة.

ورغم مرور عدة عقود من الزمن منذ نشأة المنظمة، عرفت فيها هذه الأخيرة فترات من المد و الجزر، فتألق دورها أحيانا و انحصر أحيانا أخرى، فإن تأثيرها لا يزال موجودا، وقد ساعد تركز الاحتياطات الكبيرة في بلدانها على حفظ هذا التأثير.

ج- المنتجون غير الأعضاء في منظمة الأوبك :

لجأت الشركات النفطية الكبيرة بعد تحولات السوق النفطية في السبعينيات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث على تنويع مصادر التموين. وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز دور البلدان المنتجة غير الأعضاء.

وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات، وذلك بعد أن تجاوز إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة، حيث بلغ مثلا في عام 1985 نسبة 70 % من حجم الإنتاج الكلي. ورغم أن هذه النسبة قد تراجعت كثيرا بعد ذلك، إلاّ أن حجم الإنتاج في هذه البلدان (روسيا مستثناة) لا يزال في ارتفاع مستمر، وينمو بمعدل 2 مليون برميل يوميا (حوالي 100 مليون طن سنويا)،[3] وذلك منذ منتصف التسعينيات. وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك يمنعها من زيادة حصص أعضائها.

---

[1] تعريف الإتاوة على أساس أنها نفقة وكلفة لإعادة تكوين المورد الناضب ، وهو المفهوم الذي تستند إليه الدول المنتجة في طرحها ، وواضح هنا أن الإتاوة بهذا المعنى تشبه أقساط الاهتلاك ، فما تحصل عليه الدول المنتجة من إتاوات تستخدمه لإعادة تجديد الاحتياطات النفطية و تعويض الكميات المستخرجة من النفط.

[2] Jean-Pierre FAVENNEC, Op.cit., p.10.

[3] Ibid, p.15.

لكن يتوقع تراجع إنتاج هذه البلدان على المدى البعيد، لأن كثيرا منها قد استنزفت احتياطاتها، فعلى سبيل المثال فإن 50 % من الآبار النفطية في المكسيك مهددة بالنضوب على المدى القصير.

الجدول رقم 04 إنتاج النفط الخام في أهم الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في عام 2002

(الوحدة : 1000 برميل / يوم)

المرتبة	الدولة	الإنتاج	المرتبة	الدولة	الإنتاج
2	الولايات المتحدة	7698	9	كنـــــدا	2880
2	فيدرالية روسيا	7698	10	المملكة المتحدة	2463
4	المكسيك	3585	16	البرازيل	1500
5	الصين	3387	19	كازاخستان	989
7	النرويج	3330	20	أنغولا	905

Source : BP, Statistical Review of World Energy 2003, p.6.

ملاحظة هامة : في سنة 2002 تساوى الإنتاج الأمريكي و الإنتاج الروسي.

د - نادي البلدان المستهلكة (نادي الوكالة الدولية للطاقة) :

لم تر الدول الصناعية الكبيرة المستهلكة للنفط إلى بداية السبعينيات ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين. فقد كان يسود شعور عام لدى هؤلاء بأن البترول موجود بوفرة في السوق، وبأسعار مقبولة في متناول الجميع. خصوصا وأن الصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة (الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وفرنسا). لكن بعد الانقلاب الكبير الذي حدث في السبعينيات، تغيرت النظرة رأسا على عقب، وشعرت الدول المستهلكة لأول مرة بهشاشة السوق النفطية، ومن يومها أصبح أول ما يشغل بالها هو ضمان الأمن الطاقوي على المدى الزمني القصير كما على المدى الطويل.

على المدى القصير، فإن معنى الأمن الطاقوي يفترض إمكانية حدوث انقطاع ظرفي شامل في التموين، وقد تراجعت أهمية هذا الانشغال وتقلص احتمال حدوث هذا الانقطاع بصورة كبيرة، خصوصا بعد بروز عدد كبير من البلدان المنتجة في السوق النفطية العالمية. كما أصبحت آلية الأسعار كفيلة بإجراء التصحيح اللازم وامتصاص قسم من الطلب في حالة وقوعه، حتى و إن تسبب ذلك في انخفاض معدلات النمو أو ارتفاع معدلات التضخم.

أما على المدى الطويل، فإن الانشغال الأساسي يبقى هو ضمان التموين الدائم بالبترول الخام الذي يتوقف عليه تحريك الآلة الاقتصادية، خصوصا أن البترول متركز جغرافيا في منطقة

واحدة هي منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن توفره بكميات محدودة غير متجددة. وهو الانشغال الذي يمكن التعبير عليه بعبارة تسيير الندرة.[1]

انتبهت الدول المستهلكة أكثر إلى ضرورة وأهمية وجود هيكل يجمع المستهلكين ويدافع عن مصالحهم بعد حرب 1973، والموقف السياسي للدول العربية المنتجة للنفط في تلك الحرب. وعزمت على إنشاء هذا الهيكل لمنع البلدان العربية من استخدام النفط من جديد كسلاح لتقوية الموقف العربي، وإعلان المقاطعة ضد البلدان المستهلكة المنحازة ضد الطرف العربي.

إذن كان موقف الدول العربية في تلك الحرب هو العامل الأساسي وراء عملية تسريع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي تعتبر في الوقت الراهن أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة النفطية الدولية.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة عام 1974، ووضعت عند نشأتها برنامج دولي لترشيد استعمال الطاقة، وفرضت على الدول الأعضاء ضرورة الاستناد إلى مبادئ هذا البرنامج عند وضع سياسات الطاقة المحلية. وقد حددت الوكالة ثلاثة أهداف تعمل على تحقيقها هي :

- توفير الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة.
- تبني الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات البترولية.
- تقليص الاعتماد على البترول المستورد والقيام بدور أكثر فاعلية.

ولبلوغ هذه الأهداف وضعت خطة لتطبيق مجموعة من الإجراءات، منها:

- تكوين مخزون استراتيجي.
- ترشيد استهلاك البترول عبر تحسين الفاعلية الطاقوية.
- تطوير بدائل للبترول.
- تشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية.

ثانيا: الفاعلون في أسواق الغاز الطبيعي الدولية

سبقت الإشارة إلى أن صناعة الغاز الطبيعي غير منفصلة تماما عن صناعة النفط، ما يفهم منه أن الفاعلين الرئيسيين في سوق النفط هم بشكل أو بآخر الفاعلين الرئيسيين أيضا في أسواق الغاز، غير أن ثمة فاعلين آخرين، وهم كما يلي :

[1] Pierre Jacquet, Op.cit., p.14.

أ- منتدى الدول المصدرة للغاز :

بادرت مجموعة من الدول المنتجة للغاز الطبيعي إلى إنشاء منتدى خاص بها،[1] يكون هدفه تحليل ومناقشة المسائل التقنية المرتبطة بصناعة الغاز ونقله وتسويقه.[2]

لا يمكن اعتبار المنتدى في الوقت الحالي كارتل لمنتجي الغاز على غرار كارتل دول الأوبك، وذلك بالنظر إلى سقف الأهداف المحددة، فهذا المنتدى لم يضع قواعد لفرض الانضباط على أعضائه وضبط حصص معينة للإنتاج، كما تفعل الكارتلات بهدف تحقيق مستوى معين للأسعار. ويبدو أن هذا السقف هو إملاء للشروط القائمة حاليا، حيث لا توجد سوق دولية واحدة للغاز الطبيعي، وإنما هناك ثلاثة أسواق جهوية رئيسية (أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى).

يتوقع أن يدفع النمو الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي والاتجاه الحالي للأسواق الجهوية نحو الاندماج إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن للمنتدى أن يلعبه في المستقبل، وقد يصبح منظمة قائمة بذاتها تؤدي نفس الدور الذي تؤديه منظمة الأوبك اليوم، خاصة إذا عُلم أن صادرات 8 دول من بين الدول التي بادرت إلى إنشاء المنتدى تمثل أزيد من 75 % من مجموع الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي.[3]لكن يتوقع أيضا اصطدام مصالح دول هذا المنتدى بمصالح دول منظمة الأوبك، خصوصا في ضوء التنافس بين البترول والغاز، ولأن الدول النفطية الكبيرة ليست بالضرورة هي الدول الأولى المنتجة للغاز.

ب- شركات الغاز :

الفاعل الآخر في أسواق الغاز هي الشركات الغازية، والتي يمكن إجمالا تقسيمها، اعتماد على معيار طبيعة النشاط، إلى قسمين رئيسيين:

- شركات ناشطة في قطاع المنبع أو قطاع الإنتاج، وهي في العادة الشركات العاملة في قطاع النفط، إذ يندر في الواقع وجود شركات متخصصة فقط في استخراج الغاز الطبيعي، والمثال الوحيد المشهور تقريبا هو شركة غازبروم Gasprom الروسية.
- وشركات ناشطة في قطاع المصب أو قطاع التوزيع، وهذه الشركات موجودة في نهاية سلسلة الغاز، ويقتصر دورها على الحصول على الغاز من شركات الإنتاج عبر عقود تموين طويلة الأجل، ثم تقوم بتوزيعه للمستهلك النهائي.

---

[1] تأسس منتدى الدول المنتجة للغاز الطبيعي بإيران في عام 2001 ، و جمع في عضويته 14 بلدا هي الجزائر و بروناي ومصر و اندونيسيا وإيران و ليبيا وماليزيا ونيجيريا و عُمان وقطر وروسيا و ترينيداد و الإمارات العربية و فنزويلا وشاركت النرويج كبلد ملاحظ.

[2] Sadek BOUSSENA ET AUTRES, **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris :Vuibert, 2006), p.89.

[3] Ibid, pp.89-90.

وقد كان هذا النوع الثاني من الشركات في الماضي يمارس احتكارا كاملا للسوق في أغلب البلدان، حيث توجد في كل بلد تقريبا شركة عمومية تتمتع بحق احتكار توزيع الغاز في السوق المحلية، وهي الوضعية بدأ زوالها مع التغييرات الهيكلية الكبيرة في التسعينيات، أين بادرت كل البلدان الصناعية الكبرى تقريبا إلى إنهاء حالة الاحتكار وإدخال تغييرات هيكلية عميقة على سوق توزيع الغاز، وقد أفرزت هذه التغييرات الهيكلية حركة واسعة لدى مجموع الشركات العاملة في القطاع في الاتجاهين القبلي و البعدي.

فمن جهة، تسعى شركات توزيع الغاز إلى التوسع في الاتجاه القبلي، بهدف اقتناء الغاز الذي تحتاجه، ومن الجهة الأخرى، تسعى الشركات العاملة في قطاع استخراج الغاز إلى التوسع البعدي وتثمين الغاز الذي تنتجه بالاعتماد على وسائلها الخاصة في توزيعه، بل وتذهب إلى حد محاولة تثمينه أكثر عبر استغلاله في محطات توليد الكهرباء. وخير مثال على ذلك الشركة النرويجية ستاتويل Statoil، التي تعتبر أول شركة سارت في هذا النهج، فهذه الشركة اعتمدت منذ عام 1996 سياسة تقوم على تنويع نشاطها، بدأتها في الدول الاسكندينافية ثم وسعتها إلى الولايات المتحدة، أين قامت بشراء شركات غاز وكهرباء. وقد حذت الكثير من المجموعات النفطية الكبرى حذو الشركة النرويجية، وسعت بدورها نحو احتواء الشركات الغازية والسيطرة على سوق نقل وتوزيع الغاز، وعلى سبيل المثال فإن الشركات النفطية الكبرى تحكم سيطرتها اليوم على نسبة 60 % من سوق توزيع الغاز في أوروبا، بعدما نجحت في شراء حصص معتبرة من رأسمال عدد من أهم شركات التوزيع في أوروبا كـــ غاز يوني Gas Unie و تيسن-غاز Thyssengas و بي إي بي BEB و سنام SNAM.

المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع المحروقات

أفرز تطور البيئة الاقتصادية الدولية مع نهاية الثمانينيات تقريبا ظاهرةً جديدة، كانت سببا في بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية التي صَبَغَت بطابعها الشمولي كل مظاهر النشاط الاقتصادي، وغيّرت بشكل جذرّي شكل العلاقات القائمة من قبلُ بين الدول والمجتمعات، وشمل تأثيرها كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع المحروقات. هذه الظاهرة هي العولمة.

بدايةً، تعني العولمة Globalisation وفق تعريف هيئة الأمم المتحدة " التزايد المكثف لتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول، وما يؤدي إليه ذلك من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود".[1]وهي وفق تعريف آخر"عملية

---

[1] عبد القادر محمد عبد عطية و السيدة مصطفى إبراهيم و إيمان محب زكى، **قضايا اقتصادية معاصرة** (الإسكندرية : قسم الاقتصاد لجامعة الإسكندرية، 2004-2005)، ص. 2.

تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين Actors في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث الحجم والوزن في مجالات متعددة، أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكوّن أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي".[1]

وقد ساهمت مجموعة من الأحداث والدوافع الاقتصادية والسياسية البارزة التي شهدها العالم في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات في بروز الظاهرة وانتشارها، ومن هذه الأحداث والدوافع صعود عدد من القوى الاقتصادية الإقليمية الجديدة كالصين وانهيار منظومة الفكر الاشتراكي ونزوع معظم البلدان إلى تبني الفلسفة الليبرالية في تسيير اقتصادياتها، وتزامن كل ذلك مع ثورة تكنولوجية كبيرة في وسائل الإعلام والاتصال.

من التعريفين السابقين ومن الأسباب التي وقفت وراء بروز ظاهرة العولمة يمكن أن يستنتج ما للبعد الاقتصادي من أهمية ودور في بروز الظاهرة، وبالمقابل حجم التأثير والضغط الذي تمارسه هذه العولمة بدورها على الهياكل والقطاعات الاقتصادية، حتى تكاد تكون العولمة الاقتصادية الوجه الوحيد للظاهرة.

وقد أفرزت الظاهرة اتجاهات جديدة بارزة في الاقتصاد العالمي، منها الانفتاح التجاري والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي وازدياد الضغوط التنافسية والاهتمام بالبيئة. وكل هذه الاتجاهات تؤثر بشكل أو بآخر على قطاع المحروقات.

1 - العولمة المالية

إن الاتجاه الاقتصادي الأكثر بروزا في العالم، والذي لعب دورا واضحا في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وفي التأثير على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات، هو الاتجاه نحو العولمة المالية.

أولا : مظاهر العولمة المالية

إن المظهر الرئيسي للعولمة المالية هو حرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وقد ساهم في تسريع هذه الحركة عاملان رئيسيان:[2]

العامل الأول هو تطبيق معظم الدول سياسات التحرير المالي، وذلك عبر التحرر من قيود وحواجز التشريعات المحلية التي تعيق حركة انتقال رؤوس الأموال وسن تشريعات جديدة تشجع

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002)، ص.17.
[2] Christian DE BOISSIEU, **Mutations de l’économie mondiale** (Paris : Economica, 2000), pp.5-8.

هذه الحركة. ولقد تحررت المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت عملات كل البلدان الصناعية تقريبا قابلة للصرف. وسارت الدول النامية على خطى الدول الصناعية، وسارعت من جهتها إلى تخفيف الرقابة على الصرف.

والعامل الثاني هو بروز التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، حيث أدى اجتماع التحرير الكامل والجزئي لحركة انتقال رؤوس الأموال مع الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال إلى تسريع عملية اندماج الأسواق وإلى إعادة صياغة النظام المالي الدولي بصورة جذرية،[1] حيث فتح هذا النظام الجديد أمام الدول والشركات مصادر جديدة للتمويل لم تكن متاحة من قبل، كما أتاح لها استعمال أدوات مالية جديدة في الأسواق المالية، و بالتالي مكّنها من تنويع فرص الاستثمار.

ويستخدم لقياس درجة العولمة المالية العديد من المؤشرات الكمية، أهمها هو مؤشر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا ووفق أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية،[2] فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بشكل كبير منذ بداية التسعينيات، فنسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مثلا التي كانت في حدود 5 % سنة 1982، قد قفزت إلى حدود 8 % في سنة 1990، ثم استمر ارتفاع هذه النسبة إلى أن بلغت مستوى 21 % في سنة 2004، إذ قدّرت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل FDI inward stock بـــ حوالي 628 مليار دولار في سنة 1982 و1769 مليار دولار في سنة 1990 و 8902 مليار دولار سنة 2004 على التوالي، و قدّرت قيمة الناتج الداخلي الخام العالمي بدورها بـــ 11758 مليار دولار سنة 1982، و22610 مليار دولار سنة 1990 و40671 مليار دولار سنة 2004.[3]

ثانيا : تأثير العولمة المالية على قطاع المحروقات.

في قطاع المحروقات، كان تأثير هذه الظاهرة كبيرا من ناحيتين:

أولا: في نشوء وتطور أسواق مالية دولية خاصة بالنفط الخام والمنتجات النفطية "الورقية"، هي أسواق المستقبليات Futures، موازية للأسواق المادية التقليدية الفورية.

ثانيا: في تسهيل اندماج الأسواق المالية و تداول أسهم الشركات النفطية والغازية العالمية على نطاق عالمي، ومنح الفرصة بذلك لهذه الشركات لتجعل من المضاربات المالية جزءً من نشاطها، تعتمد عليها لتحقق بها قسما هاما من رقم الأعمال والأرباح، ولا تكتفي فقط بما يحققه لها نشاطها التقليدي كما كان الأمر من قبل.

---

[1] Jean-Pierre FAUGERE, **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999), P.133.
[2] Jean-Pierre FAUGERE, Op.cit., p.5.
[3] UNCTAD, **World Investment Report 2005** (New York and Geneva : United Nations, 2005), p.5.

كما سمحت العولمة المالية للشركات في هذا القطاع بالتوسع وإعادة الانتشار على المستوى الدولي، وهي التي تملك أصلا تقاليد قديمة في هذا الميدان، فقد برز تدويل النشاط داخل القطاع بشكل لافت، وأصبح من أكثر القطاعات تدويلا لنشاطه، وهي الظاهرة التي يمكن رصدها باستعمال مجموعة من المؤشرات، كمؤشر أصول الشركة ومؤشر عدد الفروع العاملة و مؤشر رقم الأعمال.

يكشف استخدام مؤشر الأصول المملوكة في الخارج إلى المجموع العام لأصول الشركة لسنة 2003 على سبيل المثال، عن وجود 5 شركات نفطية ضمن ترتيب قائمة الـــ 25 شركة متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للحدود[1](Transnationale) الأولى في العالم وفق دلالات هذا المؤشر. والقاسم المشترك بين هذه الشركات الخمسة، هو أن القسم الأكبر من أصولها موجود خارج بلدانها الأصلية. ففي حالة شركة طوطال مثلا تصل أصول الشركة المملوكة في الخارج إلى نسبة 86 % من مجموع أصول الشركة، في حين تزيد أصول شركة شفرون- تكساكو الخارجية عن نسبة 60 % من مجموع أصول الشركة، وتصل النسبة في حالة شركتي اكسون ورويال دوتش شل إلى 66 و67 % على التوالي، وهي في حدود 80 % بالنسبة لشركة بريتيش بتروليوم .

جدول رقم 05 : ترتيب الشركات النفطية وفق حجم الأصول المملوكة في الخارج (2003).

(الوحدة مليار دولار)

الترتيب العالمي	اسم الشركة	الجنسية	الأصول: في الخارج	الأصول: المجموع	الأصول: النسبة %
5	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	141551	177572	0.79
6	اكسون موبيل	أمريكية	116853	174278	0.67
7	رويال دوتش شل	بريطانية- هولندية	112587	168091	0.66
9	طوطال	فرنسية	87840	100989	0.86
21	شفرون تكساكو	أمريكية	50806	81470	0.62

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

المؤشر الثاني المستخدم هو **مؤشر رقم الأعمال،** ويستعمل أيضا لقياس درجة تدويل الشركات، إذ يقدم هذا المؤشر صورة عن نشاط الشركات داخل وخارج بلدانها الأصلية، وبالنظر للطبيعة الريعية للنشاط البترولي وتركز حقول النفط خارج البلدان الصناعية الكبرى أساسا، فمن البديهي أن يتحقق القسم الأكبر من رقم الأعمال خارج البلدان المعنية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي. غير أن ثمة ملاحظة لابد من الانتباه إليها عند قراءة أرقام أعمال الشركات الخمسة في سنة 2003، حيث يلاحظ أن قسما هاما من رقم أعمال كل من شيفرون- تكساكو ورويال- دوتش- شل

[1] لا يستخدم اليونيكتاد مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات و يستخدم بدله مصطلح Transnationale الأكثر دلالة على ظاهرة العولمة، من حيث أن هذه الكلمة توحي بأن الشركات قد انتقلت في نشاطها من الإطار المحلى إلى الإطار العالمي الأوسع.

و إكسون- موبيل، أي 40 % و 36 % و30 % على التوالي، تحققه الفروع العاملة داخل الولايات المتحدة و بريطانيا، وسبب ذلك هو أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تملك إنتاجا نفطيا محليا معتبرا،[1] يتم تصريفه في الأسواق الداخلية. وعلى خلاف ذلك تحقق شركة طوطال معظم رقم أعمالها خارج فرنسا، لأن هذه الأخيرة لا تملك أي احتياطي نفطي، وهذا لا يعني أن طوطال أكثر تدويلا من الشركات الأخرى.

جدول رقم 06 : أرقام أعمال الشركات في عام 2003.

(الوحدة مليار دولار)

الرقم	اسم الشركة	الجنسية الأصلية	رقم الأعمال		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
1	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	192875	232571	0.82
2	اكسون موبيل	أمريكية	166926	237054	0.70
3	روايال دوتش شل	بريطانية- هولندية	129864	201728	0.64
4	طوطال	فرنسية	94710	118117	0.80
5	شفرون تكساكو	أمريكية	72227	120032	0.60

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

المؤشر الثالث المستخدم هو مؤشر عدد فروع الشركة العاملة في الخارج إلى مجموع الفروع، ويطلق عليه أيضا مؤشر التدويل Internationalisation، ويقدم صورة أكثر تعبيرا على ظاهرة التدويل، لأنها صورة متكاملة عن حجم النشاط الخارجي لهذه الشركات، فوفق هذا المؤشر تعتبر شركة اكسون موبيل الشركة النفطية الأكثر تدويلا في العالم، إذ يبلغ عدد فروعها الخارجية 218 فرعا من بين 294 فرعا هو مجموع فروع الشركة، أي ما نسبته 74.15 %، ثم تليها في المرتبة الموالية الشركة الفرنسية طوطال بعدد فروع عاملة في الخارج يساوي 419 من مجموع 602 فرع هو العدد الإجمالي لفروع الشركة، أي بنسبة 69.60 %، ثم تأتي بعد ذلك الشركات الأخرى.

[1] أغلب الحقول النفطية في بحر الشمال تعود ملكيتها لشركة روايال دوتش شل و هو تفسير الرقم الوارد في الجدول.

الجدول رقم 07 : عدد فروع الشركات في عام 2003.

المرتبة عالميا	اسم الشركة	الجنسية	عدد الفروع		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
41	اكسون موبيل	أمريكية	218	294	74.15
48	طوطال	فرنسية	419	602	69.60
78	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	60	117	51.28
80	روايال دوتش شل	بريطانية- هولندية	454	929	48.87
83	شفرون تكساكو	أمريكية	93	201	46.27

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.6.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ظاهرة تدويل النشاط قد امتدت في السنوات الأخيرة إلى الشركات الوطنية للبلدان النامية، حيث أدركت هذه الشركات أن معطيات المناخ الدولي الجديد تستدعي منها تغيير استراتيجياتها والتوجه نحو تدويل قسم من نشاطها والخروج من حالة الانزواء والانكفاء على الذات، والجدول الموالي يقدم لنا صورة عن نشاط ثلاثة شركات تنتمي إلى دول صاعدة.

الجدول رقم 08 : تدويل نشاط شركات نفطية لدول صاعدة سنة 2003.

التعيين	بيتروناس (ماليزيا)			بيتروبراس (البرازيل)			الشركة الوطنية الصينية		
	المجموع	الخارج	%	المجموع	الخارج	%	المجموع	الخارج	%
الأصول	53457	16114	30.14	53612	7827	14.59	97653	4060	04.15
رقم الأعمال	25661	8981	34.99	42690	8665	20.29	57423	5218	09.08
عدد الفروع	234	167	71.36	79	13	16.45	204	119	58.33

Source : UNCTAD, World Investment Report 2005, p.7.

يكشف تحليل معطيات الجدول درجة تدويل نشاط الشركات الثلاثة المنتمية إلى بلدان كانت إلى وقت قريب تُصنف في دائرة البلدان النامية (ماليزيا والبرازيل والصين)، حيث استطاعت هذه الشركات بفضل الجهود المبذولة في إحراز مكانة معتبرة في الأسواق الدولية، بل إن توغل شركة بتروناس الماليزية في الأسواق الدولية بلغ درجة أصبحت فيها الشركة تحقق قسما معتبرا من رقم أعمالها في هذه الأسواق الخارجية (35 %)، و أصبحت أصولها المملوكة في الخارج تمثل تقريبا ثلث مجموع أصولها.

2- التحرير الاقتصادي

أوجدت عملية الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمصحوبة بتطور تقني كبير واقعا جديدًا، أصبحت فيه كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة ولم يبق أي قطاع واحد يحظى بالحماية. وهذا الواقع الاقتصادي الجديد أفقد التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تميز بين قطاعين، محمي يشمل معظم الخدمات الجماعية تقريبا وقطاع تنافسي يشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى أهميتها. ففي ظل العولمة أصبحت كل القطاعات تخضع لقانون السوق[1].

أولا : ظاهرة التحرير الاقتصادي في قطاع المحروقات.

من الاتجاهات الهيكلية الجديدة البارزة في الاقتصاد العالمي عموما، الاتجاه نحو تحرير جميع القطاعات الاقتصادية الفرعية وإلغاء كل أشكال الاحتكار التقليدية، بما في ذلك تحرير تلك القطاعات الفرعية التي كان من غير الممكن من قبل تحريرها أو خوصصتها لأسباب تقنية خاصة بها كقطاعات الغاز والكهرباء.

إذا كان قطاع البترول قد عرف منذ السبعينيات تحولات هيكلية أفضت إلى إنهاء هيمنة الشركات النفطية الكبرى على أسواق النفط العالمية وسمحت بظهور سوق حرة للبترول الخام والمشتقات البترولية Spot بمنتجين ومستهلكين، تقوم فيها الشركات الوطنية التابعة للدول النفطية المنتجة بنفسها ببيع ما تنتجه سواء مباشرة للشركات النفطية الكبرى أو عبر عقود حكومية تبرم مع بلدان أخرى أو مع وسطاء.[2] و يقوم هؤلاء بدورهم ببيع الكميات التي قاموا بشرائها للمستهلكين. فإن أسواق الغاز والكهرباء بقيت بعيدة عن هذه الحركية، وذلك لأسباب موضوعية لها علاقة بالطبيعة التقنية الخاصة بهذين القطاعين وعلاقة بطبيعة أسواقهما، التي يغلب عليها الطابع المحلي أو الجهوي وبقيت إلى وقت قريب أسواقا احتكارية ،عادة ما يحتكر فيها النشاط متعامل واحد في صورة شركة عمومية تتمتع بحق الاحتكار.[3]

كان الظهور الأول للاتجاه الاقتصادي الجديد نحو رفع القيود، والمعروف بالاسم الأجنبي Déréglementation في الولايات المتحدة عام 1985، بعد إقدام الإدارة الأمريكية على أول خطوة في طريق التحرير الاقتصادي وإلغاء الاحتكار، حيث أصدرت في ذلك العام الأمر 436 order، ألزمت بموجبه الشركات الغازية بفتح شبكات أنابيب الغاز وفصل نشاط المتاجرة négoce عن نشاط النقل، وأردفت هذه الخطوة الأولى بخطوة أخرى عام 1989، حيث أصدرت قانون natural

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

[2] من أهم الوسطاء الناشطين في السوق النفطية الدولية فيتول Vitol وآداكس Addax BV الهولندية وغلنكور Glencore السويسرية و كارغيل آلينت Cargill-Alliant الأمريكية (المصدر : موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية WWW.UNCTAD.ORG)

[3] مثال الشركة العمومية الفرنسية جي دي أف Gaz De France GDF بفرنسا و شركة بريتيش غاز British Gas بانجلترا.

welhead الذي فتح المنبع الغازي وألغى الرقابة على أسعار المنتجين، لتقوم بفتح القطاع كلية عام 1993.[1]

أما في دول الاتحاد الأوروبي، وباستثناء بريطانيا التي كانت سباقة، فلم تبدأ عملية التحرير الاقتصادي إلا بعد أزيد من عشر سنوات على بدايتها في الولايات المتحدة، وقد حرص الاتحاد منذ البداية على أن تكون توجيهاته عامة تكتفي بتحديد الإطار العام الذي يجب أن تتقيد به السياسات الوطنية القطاعية، وتترك للبلد العضو حرية رسم تفاصيل سياساته وفق ما حدده من أهداف.

وقد حفزت التوجيهات الأوروبية (توجيهة الكهرباء الصادرة في 19 ديسمبر 1996 و توجيهة الغاز الصادرة في 11 ماي 1998)[2] بدورها على مسألة فتح السوق أمام المنافسة الحرة في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، وعلى ضرورة وضع ضوابط لنشاط السوق وتحديد مهام الدولة بوضوح، عبر التمييز بين أدوارها المختلفة، كمساهم في رأس مال الشركة العمومية وكصانع لسياسة الطاقة وكضابط ورقيب للسوق.[3]

جدول رقم 09 : درجة انفتاح السوق الأوروبية للغاز. *

البلد	معدل الانفتاح (%)			البلد	معدل الانفتاح (%)		
	في 2000	المحتمل	في سنة		في 2000	المحتمل	في سنة
ألمانيا	100	-	-	ايرلندا	75	81	2008
النمسا	49	100	2008	ايطاليا	33	100	2003
بلجيكا	47	66	2008	لكسمبورغ	51	75	2008
الدنمرك	30	43	2008	هولندا	35	100	2007
اسبانيا	40	100	2008	البرتغال	0	33	2003
فنلندا	90	-	-	المملكة المتحدة	100	-	-
فرنسا	20	33	2008	السويد	47	100	2008
اليونان	0	33	2003	الاتحاد الأوروبي	78	90	2008

المصدر: موقع اللجنة الأوروبية (السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي) على شبكة الانترنت www.europa.eu

* معطيات محيّنة إلى تاريخ أوت 2000

لم يقتصر تأثير الظاهرة على فتح مجال المنافسة وزيادة حدتها، ولكن كان لها أيضا تأثير ايجابي آخر من حيث أنها فتحت فرصا كبيرة للاستثمار أمام المستثمرين ودفعت الأسواق الجهوية نحو الاندماج، ويمكن أن تساعد في المستقبل في قيام سوق دولية واحدة خصوصا في قطاع الغاز، حتى و إن كانت هذه الفرضية مستبعدة في المدى المتوسط لأن عوائق تقنية كثيرة تعيق ذلك.

---

[1] David BOLDUC, Op.cit., p.32.
[2] Idem, p.32.
[3] Commissariat général du plan, **Rapport intitulé «Énergie 2010-2020 Quelle politique pour la France?** » (Paris : CGP, 2000), p.2.

ثانيا: تأثير ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول النفطية

كان على الدول النامية في ضوء تنامي ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول الصناعية بوتيرة سريعة، أن تتعامل مع بروز تيار جارف خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة يدعو إلى تحرير المبادرة الاقتصادية وتحرير قطاعي النفط والغاز، وقد وجدت هذه الدعوات بعضًا من الصدى في داخل هذه الدول، وبدأ يتشكل تيار يرافع من أجل الفتح الكامل للقطاع، بما يشبه إلغاء عمليات التأميم السابقة Dénationalisation.

في المقابل، وبعد عودة منحنى الأسعار إلى الارتفاع من جديد، بدأت الساحة الدولية في سنوات 2005 و2006، تشهد انبعاث تيار مناقض تماما للتيار الأخير، يعمل من أجل إعادة تأميم ما سبق تحريره من قبل، وقد وجد هذا التيار الناشط في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص في الموقف الأمريكي المتحفظ في قطاع الطاقة حجة لدعم مواقفه، حيث اعترضت الولايات المتحدة في عام 2006 مثلا على صفقة لبيع إحدى شركاتها النفطية لشركة صينية.

3 - زيادة حدة الضغوط التنافسية

لم تولّد العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقط، وإنما ولدّت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، هي زيادة حدة المنافسة بين هذه الاقتصاديات.

وواضح أن ثمة شيء من التضاد بين النزعتين، فإذا كانت النزعة الأولى، أي الاتجاه نحو مزيد من الارتباط المتبادل بين الدول، تقتضي وجود منطق التعاون والتكامل، فإن النزعة الأخرى، نزعة المنافسة، تحمل في طبيعتها منطق آخر بعناصر مضادة تماما للمنطق الأول، وهو ما يطرح مسألة التوفيق بين المنطقين.

أولا : نمو ظاهرة المنافسة بين الشركات

أسقطت العولمة الاقتصادية تقريبا كل الحدود والحواجز القائمة بين الدول، وصنعت واقعا اقتصاديا جديدا. وقد فرض هذا الواقع منطقه على المؤسسات والشركات التي دخلت في منافسة شديدة للسيطرة على الأسواق والنفاذ إلى الموارد وتركيز أكبر قدر من الوسائل بين يديها.[1]

يمكن معالجة مسألة المنافسة على المستوى الميكرواقتصادي من زاوية زيادة حدة المنافسة بين شركات القطاع الواحد كنتيجة طبيعية لتوسع السوق ودخول منافسين جدد إليها.

---

[1] Jacques ADDA, **la mondialisation de l'économie** (Paris : La Découverte, 1996), p.p.124-125.

فقد ترتب على سياسات التحرير التجاري والمالي تغير عميق في هياكل الأسواق، فلم تبق هذه الأسواق في كثير من القطاعات، أسواقا محلية صغيرة ومجزأة، يسعى فيها المنتجون إلى الاستجابة لزبائن معروفين، وإنما أصبحت أسواق واسعة ومفتوحة، تقلصت فيها مساحات الاحتكار وكَثُــر فيها العارضون، ما خلق جوا ضاغطا على هذه الشركات وفرض عليها ضرورة تغيير منطق عملها وإدماج المعطيات الدولية الجديدة في استراتيجياتها حتى تقوى على تحمل تشدد الضغوط التنافسية.

الجدول التالي، يقدم نموذجا عن الواقع الجديد في أربعة بلدان أوروبية كبيرة، بعد احتدام المنافسة، حيث اضطرت الشركات إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وإعادة الهيكلة الصناعية التي تستدعي في الغالب تقليص أعداد العمال.[1]

الجدول رقم 10 : تأثيرات المنافسة في عدد من البلدان الأوروبية للفترة 1990-1995.

البلد	نسبة الشركات التي حذفت مناصب عمل	نسبة المؤسسات التي تعتبر التأهيل عامل مساعد على التنافسية	نسبة الزيادة في الإنفاق على البحث والتطوير
فرنسا	% 60	% 43	% 42
ألمانيا	% 55	% 40	% 40
ايطاليا	% 10	% 30	% 10
بريطانيا	% 60	% 35	% 42

Source :Bernard Guilhon, **les firmes globales** (Paris : Economica, 1998), p.10.

ثانيا : آثار زيادة المنافسة على الشركات في قطاع المحروقات

من المتعارف عليه، أنه من الآثار الأولى التي تترتب على زيادة حدة المنافسة ميل الأسعار إلى الانخفاض، ما يعني تقليص هوامش الربح، وفي هذه الحالة ليس للشركات سوى خيارين للحفاظ على مستوى أرباحها:

إما أن تدفع نحو زيادة الطلب، وهنا يمكن للشركات أن تؤثر في هذا المتغير، لكن ليس في استطاعتها أن تتحكم فيه كلية لأنه متغير خارجي، ولأن زيادة معدلاته تقتضي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أولا. وإما أن تعيد هيكلة العرض، وهو المتغير المتاح أمامها.

[1] Bernard GUILHON, **les firmes globales**, (Paris : Economica, 1998), P.10.

يكون الخيار الوحيد المتاح للمحافظة على مستوى الأرباح في سنوات ركود الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار، كما كان الوضع في أواخر التسعينيات، هي طريقة إعادة هيكلة العرض، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا عديدة. لكن يبقى أكثر الأشكال استعمالا هو عمليات الاندماج بين الشركات وزيادة التركز القطاعي Concentration.

شهد القطاع النفطي في السنوات الأخيرة من التسعينيات، وخصوصا في عامي 1999 و2000، نموا كبيرا لظاهرة الاندماج بين الشركات النفطية، بعد موجة الركود الاقتصادي التي ميزت تلك السنوات، وقد نجم عنها إنشاء مجموعات نفطية عملاقة، تكاد تصبح كيانات سياسية قائمة بذاتها، وتقترب أرقام أعمالها من أرقام الناتج الداخلي الخام لبعض الدول، بما فيها دول صناعية من الشمال[1].

الجدول رقم 11 : أرقام أعمال الشركات والناتج الداخلي الخام للبلدان في عام 1999.

و: مليار دولار أمريكي

البلد	الناتج الداخلي الخام للدولة	رقم أعمال الشركة	الشركة متعددة الجنسيات	
			الاسم بالحروف العربية	**الاسم بالحروف اللاتينية**
الدنمارك	170,3	163,8	اكسون - موبيل	1. EXXON-MOBIL (USA)
تايلندا	121,0	105,4	روايال - دوتش - شيل	2. RD-SHELL (PB/RU)
فنزويلا	87,0	83,5	بريتيش بتروليوم - أموكو	3. BP-AMOCO (RU)
ماليزيا	77,3	82,8	طوطال-فينا- آلف (فرنسا)	4. TOTAL-FINA-ELF (France)
الشيلي	71,1	68,4	شيفرون – تكساكو	5. CHEVRON-TEXACO (USA)
بنغلاديش	47.0	41,8	صينوباك (الصين)	6. SINOPEC (Chine)
المغرب	33,8	34,1	ايني (ايطاليا)	7. ENI (Italie)
الأورغواي+ سالفادور	31,3	32,7	بي دي في أسا(فنزويلا)	8. PDVSA (Venezuela)
الأورغواي+ سالفادور	31,3	31,9	أس كا (كوريا الجنوبية)	9. SK (Corée du Sud)
الفيتنام	28,2	31,0	بيماكس (المكسيك)	10. PEMEX (Mexique)

Source : Site internet de l'UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). www.Unctad.org

إن تحليل معطيات الجدول السابق يكشف مثلا أن رقم أعمال الشركة الجديدة المندمجة إكسون موبيل[2] المحقق في عام 1999 والذي يساوي 163.8 مليار دولار قريب من الناتج الداخلي

[1] Jacques PERCEBOIS, « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? », **Liaison Energie Francophonie** , N° 50, 1er trimestre 2001(Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001), pp.15-19.

[2] تم الاندماج بين عملاقي الصناعة البترولية في الولايات المتحدة إكسون وموبيل عام 2000.

الخام لنفس السنة لدولة أوروبية صناعية كالدنمارك 170.3 مليار دولار، وأن رقم أعمال بريتيش بيتروليوم 83.5 مليار دولار يكاد يساوي الناتج الداخلي الخام لفنزويلا، الدولة ذات الوزن الكبير في الساحة البترولية، والتي قدر ناتجها الداخلي الخام بـــ 87 مليار دولار، وأن رقم أعمال الشركة الجديدة طوطال- فينا-آلف[1] بعد اندماج الشركات الثلاث والمقدر بـــ 82.8 مليار دولار يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة شرق أسيوية صاعدة كماليزيا المقدر بـــ 77.3 مليار دولار.

الأثر الآخر الذي يترتب على زيادة المنافسة، هو زيادة ضغوط المساهمين على المسيرين، من حيث أن هؤلاء المساهمين (صناديق استثمار، شركات رأس المال متغير، أفراد) أصبحوا يشترطون تحقيق معدلات معينة المردودية، فالمنافسة الحادة أرست في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا معدلات مرجعية للمردودية على الأموال الذاتية (Norme ROE (Return on equity، تختلف من قطاع لآخر، (هذا المعدل مثلا هو في حدود 15 % في قطاع البنوك و 11 % في قطاع إعادة التأمين[2])، وفي قطاع النفط، وان كان من الصعب الحديث عن معدل مردودية مرجعي نظرا للتذبذب الكبير في الأسعار، إلا أنه يمكن وضع معدلات مردودية مرجعية عند مستويات مختلفة من السعر، فعلى سبيل المثال كان هذا المعدل في الفترة 1986-1989 التي أعقبت الانهيار الكبير للأسعار في حدود 7.8 % ثم صعد في الفترة 1990-1993 بعد تحسن الأسعار إلى 10.6 % .[3]

وواضح أن وجود مثل هذا المعيار، سيغير العلاقات بين المسيرين والمساهمين بشكل جذري، فالضغط سيكون كبيرا على المسيرين، لأن تهديد المساهمين سيكون بسحب الموارد المالية، و بتغيير وجهة استثماراتهم نحو القطاعات الأخرى.

4- الاهتمام بقضايا المحافظة على البيئة

جذب موضوع البيئة اهتمام الاقتصاديين في العقود الأخيرة، وأصبح من المواضيع الجديدة المطروحة بإلحاح في الأدبيات الاقتصادية، خصوصا في علاقته بالتنمية. حيث بدأ التساؤل عن أفضل الصيغ والكيفيات للتوفيق بين مواصلة مجهود التنمية والمحافظة على البيئة.

---

[1] تم الاندماج على مرحلتين ، في البداية اندمجت شركة فينا البلجيكية في طوطال الفرنسية ثم تم استيعاب الشركة الفرنسية الثانية آلف، و قد أصبح الاسم الرسمي للشركة TOTAL فقط ابتداء من عام 2003.

[2] Jean-Philippe CUEILLE et Autres ; « Les principales compagnies pétrolières indépendantes américaines : caractéristiques et résultats», **Revue de l'Energie**, n° 544, février 2003 (Paris : Revue de l'énergie, 2003), pp.93-102.

[3] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.10.

أولا : مسألة المحافظة على البيئة في قطاع المحروقات

عاش الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة على وقع تطور اقتصادي كبير، هو ثمرة لعملية التنمية الاقتصادية المستمرة، وقد أحدث هذا التطور الاقتصادي تحولات هامة في جميع المجالات والقطاعات. وأصبحت هذه التحولات تفرض على الاقتصاد العالمي ضغوطا وتطرح أمامه تحديات جديدة، لعل أبرزها على الإطلاق هو كيفية التوفيق والجمع بين الاستمرار في عملية التنمية وبين المحافظة على توازن البيئة.

احتدم الجدال حول المسألة ونزل في هذا الإطار إلى ساحة الفكر الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية مفهوم جديد أثار نقاشا واسعا، وهذا المفهوم هو التنمية المستدامة، ويطرح العلاقة بين التنمية والبيئة، ومسألة التضامن والتواصل بين الأجيال. وقد قدّم الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل روبرت سلاو Solow مقاربة مهمة لهذا المفهوم، شرح فيها ضرورة امتثال الأجيال الحاضرة للسلوك الراشد الذي يسمح للأجيال القادمة من بلوغ وتجاوز مستوى رفاه الأجيال الحاضرة. وهذا الهدف يقتضي لتحقيقه الابتعاد عن السياسات الظرفية الانتخابية، وانتهاج سياسات تنمية تستشرف النمو على مراحل بعيدة ومتوسطة المدى، وتتجنب الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية المُفضي إلى الاستنفاذ السريع لهذه الموارد غير المتجددة. كما يقتضي تحقيق هذا الهدف تبني مخططات تنمية تراعي مسألة المحافظة على البيئة.[1]

تصاعد الاهتمام بمسائل التلوث والإفرازات الإشعاعية منذ الثمانينيات شيئا فشيئا، وتنامى الوعي بالمسائل البيئية. وكان من البديهي أن ينصب النقاش على أكثر القطاعات تلويثا للبيئة، وفي مقدمتها قطاع المحروقات. و من هذه اللحظة بدأ البعد البيئي شيئا في أخذ مكانه في السياسات الوطنية والدولية للقطاع، وتشددت القواعد البيئية.

وجريا مع الاتجاه العام لتطور الأحداث، خصوصا بعد توقيع معاهدة ريو ثم بروتوكول كيوتو من بعدها[2]، ينتظر أن تتشدد القواعد البيئية في المستقبل، لأن تلويث البيئة في المستقبل سيكون له ثمن وستكون له سوق،[3] وهو الأمر الذي يستوجب على الدول المنتجة للمحروقات أن تحتاط له من الآن، عبر توفير شروط استغلال وإنتاج مثلى، يكون عندها التأثير على البيئة في أدنى مستوى ممكن.

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p p.15-16.

[2] المعاهدة الخاصة بالحد من الإفرازات الغازية و الاشعاعية و التي تحمل اسم مدينة ريو البرازيلية تم توقيعها عام 1992، أما بروتوكول كيوتو على اسم المدينة اليابانية التي تم فيها توقيع البروتوكول فكان عام 1997، ومازالت تعترض هذا الأخير عقبات كأداء ليس أقلها رفض الولايات المتحدة التوقيع عليه، لأسباب عديدة.أهمها اعتراض الولايات المتحدة على مبدأ توقيع الدول النامية دون إلزامها بتحمل قسط من أعباء تلويث البيئة، وخشية كثير من الدول النامية غير الموقعة أن ينزع منها البروتوكول بعض الامتيازات.

[3] سوق تبادل حقوق الإصدار أو حقوق " التلويث "، و سعر دولي للكربون.

إذن، الخيارات المستقبلية في قطاع المحروقات لابد لها أن تراعي الاهتمامات الجديدة المرتبطة بمسألة البيئة، والتعهدات التي تلتزم بها الدولة في إطار بروتوكول كيوتو الخاص بتخفيف ظاهرة الانحباس الحراري عبر توزيع حصص الانبعاثات المسموح بها من إفرازات غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى لبلوغ الأهداف المسطرة، وعلى سبيل المثال يهدف البروتوكول في الفترة 2008-2012 إلى تخفيض مستوى الانبعاثات بـــ 5.2 % مقارنة بمستوى عام 1990[1].

ومهما تكن الكيفية المعتمدة لتحقيق هذا الهدف (تنظيم و تشريع، جباية، إقامة أسواق حقوق إصدار النفايات)، فإن عدم احترام هذه التعهدات ستترتب عليه كلفة تتحملها الجهة التي ساهمت في إصدار كميات زائدة من هذه الغازات.

ومن هذه الزاوية، يخشى أن تؤدي التعهدات البيئية الجديدة في ظل الشروط التقنية القائمة حاليا إلى إعاقة جهود الاستكشاف والتطوير التي تقوم بها الشركات النفطية من أجل توفير وتطوير وتنويع مصادر الطاقة، فسواء تعلق الأمر باستخراج النفط التقليدي باستعمال طريقة ضخ البخار في المكامن النفطية أو إنتاج البترول الثقيل جدا أو استغلال الصخور الزفتية schistes bitumineux و الرمال أو تحويل الغاز والفحم إلى محروقات سائلة، فإن كل هذه العمليات تتطلب استهلاك ذاتي كبير للطاقة وينجم عنها إفرازات كربونية كبيرة، ومن شأن التشدد في قواعد حماية البيئة وتحميل أعباء تلويثها للمنتجين صرف أنظار هذه الشركات عن استغلال المكامن المكلفة، فضلا عن المصادر الجديدة غير التقليدية التي هي أصلا مكلفة في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية القائمة حاليا.

كما تطرح مسألة البيئة على صناعة التكرير تحديا آخر، هو التكيف مع خصوصية الطلب الجديد، في ضوء التطور الحاصل في تشريعات البلدان المستهلكة الرئيسية، التي أصبحت تفرض مقاييس صارمة على المنتجات النفطية المكررة، وخصوصا على البنزين ووقود الديزل، المسؤولة عن 28 % من إفرازات ثاني أكسيد الكربون في الجو،[2] وهو "أمر يحتاج بالتأكيد إلى استثمارات كبيرة للقيام بالتعديلات اللازمة في معامل التكرير القائمة حاليا حتى تفي بالغرض المطلوب".[3]

وعلى سبيل المثال عَهِدَت اللجنة الأوروبية إلى لجنة خاصة بمهمة إنجاز دراستين Auto Oil I و Auto Oil II، لتقييم العواقب المحتملة لتشريع يحد من التلوث الصادر عن وقود السيارات، وبناء على نتائج الدراستين قامت اللجنة عام 1998 بإصدار التوجيهتين Directives رقم 98/70/CE

---

[1] Sandrine MATHY, « Comment intégrer les pays en développement dans les politiques climatiques fondées sur un système de quotas d'émissions », **Revue Tiers Monde**, N° 177, Janvier-mars 2004 (Paris : l'Institut d'Etude du Développement Economique et Social, 2004), p.85.
[2] Chemseddine CHITOUR, **Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030** (Alger : OPU, 2003), p.146.
[3] Paul HORSNELL, **Mediterranean Basin in the World Petroleum Market** (Oxford : Oxford University Press, 2000), p.44.

و 98/69/CE .حددت[1] التوجيهة الأولى المواصفات النوعية المطلوبة في نوعي الوقود ووضعت جدولا زمنيا لذلك، ودخلت حيز التطبيق في أول يناير 2000، وفتحت التوجيهة الثانية المجال لتقديم اقتراحات، وكان مفترضا أن يبدأ بها العمل بداية من عام 2005.

الجدول رقم 12 : خلاصة التشريع الأوروبي الخاص بالحد من التلوث الناجم عن وقود السيارات.

التعيين	الوحدة (الحد الأقصى)	قبل يناير 2000	بعد يناير 2000	في أفق 2005
البنزين				
الكبريت Soufre	Ppm en masse (max)	500	150	50
البنزان Benzene	% en volume (max)	5	1	لم تتحدد بعد
المريّحات Aromatiques	% en volume (max)	-	42	35
خيوط Oléfines	% en volume (max)	-	18	لم تتحدد بعد
الرصاص Plomb		يُستعمل النوعان	بدون رصاص	بدون الرصاص
الغازوال (وقود الديزل)				
الكبريت Soufre	Ppm en masse (max)	500	350	50
Polyaromatiques	% en masse (max)	-	11	لم تتحدد بعد

Source : Site internet www.unctad.org

ثانيا: الخيارات البيئية الجديدة وتحديات البحث العلمي

في هذا الباب يقف من جديد التقدم التكنولوجي كمعطى حاسم في المعادلة، فالاستمرار والتوسع في استغلال المصادر التقليدية وغير التقليدية يتوقف بدرجة كبيرة على التطور التقني وعلى ما تصل إليه الأبحاث في هذا المجال، و نخص بالذكر في هذا الإطار مسألة التحكم في احتجاز Séquestration الكربون في المكامن غير المستعملة أو بين طبقات الملح أو في الأعماق البحرية.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت برنامج أبحاث علميا طموحا حول هذه المسألة بالذات يهدف إلى إنزال تكلفة العملية إلى حدود 10 دولار للطن من الكربون المحجوز في أفق 2015.[1]

[1] Directives 98/70/CE et 98/69/CE.

خلاصة القول: إذا كانت الصناعة النفطية قد نجحت في رفع التحدي التقني لاستغلال أنواع النفط غير التقليدية، و في توسيع قاعدة المصادر القابلة للاستغلال، و نجحت بفضل التقدم التقني دائما في بلوغ المرحلة التي يمكن فيها استغلال النفط بشروط اقتصادية مقبولة، فإن التحدي الكبير الذي يبقى مطروحا في العقود القادمة ويستدعي رفعه هو القيام باستغلال النفط بالشروط البيئية التي وضعتها معاهدة كيوتو.

5- الانفتاح التجاري

يعيش قطاع المبادلات التجارية الدولية منذ سقوط المعسكر الاشتراكي تحت وقع تحول كبير يتميز باتجاه واضح نحو الانفتاح التجاري في كل بلدان العالم تقريبا، وهذا التحول فرضته الشروط الجديدة في المحيط التجاري الدولي. وقد تسارعت وتيرة الانفتاح التجاري بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

إن بحث ظاهرة الانفتاح التجاري في المحيط التجاري الدولي الجديد تقتضي في البداية على الأقل إلقاء نظرة على تطور هذا المحيط قبل بروز ظاهرة العولمة، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين : مرحلة الدورات الأولى للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية السابقة لدورة الأورغواي، وهذه الدورات لم تتعرض إطلاقا لمسائل قطاع المحروقات، وكان تركيز المفاوضات منصبا فيها على تجارة السلع، ومرحلة دورة الأورغواي وما بعدها التي توسع فيها مجال المفاوضات إلى قطاع الخدمات، وطرحت فيها لأول مرة قضايا لها علاقة بقطاع المحروقات.

أولا- تحولات البيئة التجارية الدولية قبل جولة الأورغواي

من المعلوم أن البلدان الصناعية الكبرى قد شرعت في مسيرة الانفتاح التجاري مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[2]، وذلك بعد أن خَبَرَت ما جلبته السياسات التجارية الحمائية التي ازدهرت في فترة ما بين الحربين من مضار اقتصادية كبيرة وما ترتب عنها من نتائج سياسية وخيمة.

عند اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ يتبلور لدى بعض القوى الصناعية الكبرى الاقتناع بجدوى الانفتاح التجاري وضرورة إلغاء جميع أشكال الحواجز التي تعيق نمو التجارة الدولية. غير أن نتائج الحرب وانقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما ليبرالي والآخر اشتراكي كان يحول دون تحقيق هذا الهدف بشكل كامل. إذ ظلت الدول المنطوية تحت لواء المعسكر الاشتراكي

---

[1] Denis BABUSIAUX, « progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production », **Liaison Energie-francophonie**, N°52, 3e trimestre 2001(Québec: IEPF, 2001), p.25.

[2] بداية الجولة الأولى لمفاوضات الغات كانت في عام 1947.

تتمنع كلية على تبني المنهج الليبرالي، وحتى الدول التي سلكت النهج الليبرالي لم تكن جميعها متهيئة ومقتنعة بشكل كافٍ بالتحرير الكامل لتجارتها الخارجية. وكثيرا ما كانت تلجأ إلى ابتداع أساليبَ جديدةٍ للحماية، لتعويض الأسلوب التقليدي، كأن تستعمل على سبيل المثال معايير الجودة بدلا عن التعريفة الجمركية ونظام الحصص. ورغم ذلك، فإن جهود التحرير التجاري المبذولة منذ الجولات الأولى للمفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وإلى غاية الدورة التي تم فيها تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، قد نجحت في تحقيق تقدم ملموس، وعلى سبيل المثال فقد قدر حجم التجارة الدولية غداة تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995 ما نسبته 1580 % من حجم التجارة في عام 1970.[1]

ثانيا - تحولات البيئة التجارية الدولية منذ جولة الأورغواي

كان تأثير العولمة منذ بداية ظهورها [2]على قطاع التجارة الدولية كبيرا إلى الحد الذي أنتج انقلابا حقيقيا في هذا القطاع، حيث زاد حجم التجارة الدولية بشكل كبير، ثم جاء تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بعد ذلك في ختام جولة الأورغواي،[3] ليعطى لهذا الاتجاه دفعا أكبر، حيث أصبحت المنظمة فاعلا أساسيا في الساحة التجارية الدولية ودورها محوريا في صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وفي صنع السياسات التجارية في العالم، عبر إلزام البلدان الأعضاء بتكييف تشريعاتها الوطنية مع مقتضيات مبادئ المنظمة وإلزامها بضرورة التقيد بمجموع الاتفاقيات والبرتوكولات العامة التي توصلت إليها جولات المفاوضات العديدة التي جرت في إطار الغات (الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) GATT، والتي بلغ عددها حتى تاريخ إنشاء المنظمة ثمان وعشرين اتفاقية[4]، من بينها الاتفاقية المُنشِئة للمنظمة. وقد وضعت هذه الاتفاقيات القواعد والمبادئ التي تحكم المبادلات التجارية الدولية، كما حددت إطار وترتيبات الجولات القادمة من المفاوضات.

وقد كان هدف هذه الاتفاقيات جميعها هو الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية عبر رفع الحواجز التي تعيق تدفق السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء، من خلال إلغاء القيود الكمية عند التصدير والاستيراد وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية تدريجيا إلى مستويات لا تعيق التبادل التجاري الدولي، ومن خلال منع الأشكال الأخرى للنظام الحمائي وللمنافسة غير المشروعة كسياسة الإغراق مثلا، وضبط أشكال الدعم والمعونات وتقنين أشكال الحماية المسموح بها وتيسير

[1] Jean-Pierre PAULET, **La mondialisation** (Paris : Armand colin, 1998), P.34.

[2] يمكن التأريخ لبداية ظاهرة العولمة من بداية انهيار المعسكر الاشتراكي و تراجع أهمية المنظومة الفكرية الاشتراكية و تحول جل البلدان إلى تبني منظومة الأفكار الليبرالية مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات.

[3] استمرت جولة الأورغواي من سنة 1986 إلى غاية 1994، و تم في ختام الجولة التوقيع في مراكش على اتفاقية إنشاء المنظمة.

[4] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** (عمّان : دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ص.136.

الإجراءات الإدارية، ما يسمح في المحصلة بقيام نظام اقتصادي وتجاري يسود فيه التبادل الحر وتحكمه المنافسة النزيهة.

ويبين حجم المبادلات التجارية ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام الاتجاه الواضح نحو الانفتاح التجاري، فحجم الصادرات العالمية الذي كان يقدر في عام 1967 بـــ 210 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 9 % من الناتج الداخلي الخام العالمي لتلك السنة، وصل في نهاية عام 1997 إلى حوالي 5300 مليار دولار وقفزت درجة تمثيل هذه الصادرات في الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 18 %.[1]

هذه المعطيات تعكس بجلاء المدى الذي بلغه الانفتاح التجاري في العالم، فحجم التجارة العالمية تضاعف في مدة قياسية لا تزيد عن ثلاثين سنة فقط بـــ 25 مرة، كما أن نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج الداخلي الخام زادت بضعفين كاملين في نفس الفترة، ما يعني ارتفاع نسبة الناتج الداخلي الخام الموجه للأسواق الخارجية.

وقد تواصل هذا الاتجاه نحو الانفتاح التجاري في السنوات الموالية، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الصادرات العالمية في نهاية عام 2004 حوالي 10980 مليار دولار،ما يعني أن حجم هذه التجارة قد تضاعف مرتين في مدة سبعة سنوات فقط، قياسا إلى المستوى المسجل في نهاية عام 1997.[2]

في الوقت الحالي، وبعد أزيد من عشر سنوات عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق محتوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة والتوقيع على عدد من الاتفاقيات الجديدة، بدأت القواعد والمبادئ التي وضعتها المنظمة تسود في الساحة التجارية الدولية، وبدأ يتكون ما يشبه فلسفة خاصة بالمنظمة العالمية للتجارة يرى في ازدهار التجارة الدولية العامل الأساسي للنمو،[3] وبدأت تتأكد القناعة باستحالة البقاء خارج إطار المنظمة، وهو الأمر الذي ساعد على إنضاج فكرة الانضمام لدى البلدان التي كانت من قبل مترددة في هذه المسألة لأسباب مختلفة، فشرعت معظمها في مفاوضات الانضمام، واستكمل عدد منها الإجراءات المطلوبة لذلك، في وقت لا يزال عدد آخر في طور المفاوضات.

---

[1] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.7.
[2] OMC, **Rapport sur le commerce mondial 2005**, P.06.
[3] Jean-Pierre PAULET, Op.cit., p.32.

خاتمة الفصل :

الخلاصة التي يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل هي أن الاقتصاد العالمي يسير منذ عقدين من الزمن على الأقل بخطى متسارعة نحو المزيد من الانفتاح التجاري والمنافسة والعولمة المالية والتحرير الاقتصادي، وأن هناك وعيّا متناميا واهتماما متزايدا على المستوى العالمي بمسألة المحافظة على البيئة واتجاه شديد نحو تضمين هذا البُعد في السياسات الوطنية والدولية، وأن كل هذه الظواهر أصبح لها تأثير واضح على قطاع المحروقات.

لكن، هذه الحقائق الثابتة التي يؤكدها جل الباحثين والاقتصاديين، والتي من غير الممكن الآن بأي حال من الأحوال أن يغفل عنها من يقوم بوضع سياسة القطاع، يجب أن لا تحجب بدورها بعض التحفظات التي أبداها اقتصاديون آخرون، عند تحليلهم لهذه الظواهر الاقتصادية، والتي يمكن أن يؤكد المستقبل صحة تحليلاتهم. ومن هذه التحفظات ما أورده أنطوان أيوب مثلا، من أن ظاهرة العولمة ليست بمنظور التاريخ ظاهرة جديدة بالكامل، وقد وصفها بقوله : " ما العولمة إلاّ الثوب الجديد للنظرية والممارسة القديمة للتبادل الحر، وما كلمة العولمة سوى التسمية الجديدة للمفهوم القديم التبادل الحر".[1] واستنتج أن الظاهرة الحالية لن تكون دائمة لأن التجربة السابقة للاقتصاد العالمي تشهد على حدوث مثل هذه الظواهر، فقد سبق للاقتصاد العالمي وأن شهد موجة من العولمة المالية مثلا في كل النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع تطبيق نظام الذهب، واستمرت تلك الظاهرة حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ثم تعطلت تلك الحركةٌ وساد بعدها اتجاه عام نحو الانكفاء على الذات، وتقلص التبادل الدولي بشكل كبير فيما بين الحربين، قبل أن تبدأ موجة جديدة من التدويل بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد سبق إلى طرح هذه الفكرة قبل أنطوان أيوب المفكر الاقتصادي شامبيتر Schumpeter من خلال نظريته المعروفة باسم " نظرية الديناميكية العظمى" (Théorie de la dynamique grandiose)، والتي صاغها في ضوء تجربة تطور الاقتصاد العالمي التي تراوحت بين الانفتاح أحيانا والانكفاء على الذات أحيانا أخرى، وحاولت النظرية تفسير هذه الظاهرة، وشرحت أن العولمة بما تعنيه من انفتاح تجاري وعولمة مالية وتحرير اقتصادي للنشاط وغيره، ليست ظاهرة دائمة وإنما تخضع لدورات طويلة متعاقبة لا يمكن توقع أوقات حدوثها مسبقا، وربط شامبيتر دورات هذه العولمة بدورات الاقتصاد الحقيقي أو بالصدمات الجيو-سياسية كالحروب أو بالثورات التكنولوجية، وانتهى إلى الافتراض فيما يخص دورة العولمة الحالية التي يحدد بدايتها من حوالي

[1] Antoine AYOUB, «qu'est que la mondialisation», **Liaison Energie Francophonie**, N° 50, 1er Trimestre 2001(Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001), pp.5-10.
« La globalisation ne serait rien d'autre que le nouvel habillage de la vieille théorie et pratique du libre échange ».

30 سنة أن تستمر لحوالي 20 سنة أخرى، ويؤكد أنه بعد هذه الفترة لا يمكن التكهن بإمكانية استمرارها لأنه لا يستبعد حصول حروب في المستقبل أو حدوث ثورات تكنولوجية كبيرة غير متوقعة. وقد وافقه في هذه النظرية جل المنظرين الاقتصاديين مع إبداء البعض منهم شيئا من التحفظ على جوانب منها، إذ يرى كريستيان دي بواسيو[1] مثلا عند تحليله للنظرية أن بها قصورا، من حيث أنها تغفل أن بعض مظاهر العولمة الحالية أصبحت مظاهر نهائية ثابتة لا يمكن أن تزول في المستقبل، ويشير هنا بالخصوص إلى البعد التكنولوجي.[2]

أهمية فكرة أيوب ونظرية شامبيتر للمحلل الاقتصادي الذي يحاول استشراف آفاق تطور قطاع المحروقات، هي في جعله يتعامل بحذر مع بعض القراءات والتحليلات المفرطة سواء في التفاؤل أو التشاؤم بخصوص مستقبل الاقتصاد العالمي ومستقبل قطاع المحروقات، فإن كان الاتجاه العام حاليا هو المزيد من الانفتاح، على الأقل لمدة 20 سنة أخرى كما يفترض شامبيتر، فإنه من المفيد للمحلل الاقتصادي أن يضع نصب عينه احتمال حدوث تغييرات كبيرة غير متوقعة في المستقبل، حتى و إن كان هذا الاحتمال ضعيف جدا.

في الختام، وبعد أن الانتهاء في هذا الفصل الأول من تحليل الجوانب التاريخية لتطور قطاع المحروقات وأبرز الاتجاهات الاقتصادية الجديدة في المحيط الدولي العام المؤثرة في القطاع. سيتم في الفصل الثاني الانتقال إلى بحث أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية على المستوى الدولي داخل القطاع ذاته.

[1] اقتصادي فرنسي مشهور، قدم إسهامات فكرية كبيرة في حقل الدراسات الاقتصادية و خصوصا في الجوانب المالية، يرأس حاليا مجلس التحليل الاقتصادي التابع للحكومة الفرنسية.

[2] Christian DE BOISSIEU, Op.cit., p.07.

الفصل الثاني :
التحولات الاقتصادية والتقنية
لقطاع المحروقات في العالم

مقدمة الفصل :

شهد قطاع المحروقات منذ السبعينيات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية و التكنولوجية. وقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية، ومنها أيضا السياسية والجيو-استراتيجية، لأن قطاع المحروقات هو القطاع الخاضع بامتياز لتأثير هذا النوع الأخير من المتغيرات، أكثر من كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو ما تم التحقق منه في الفصل الأول عند دراسة الخلفية التاريخية للقطاع والفاعلين الأساسيين في الأسواق.

في هذا الفصل، وباستخدام المقاربة التحليلية سيتم دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، بهدف تحليل الاتجاه العام لتطور قطاع المحروقات في العالم واستشراف تطوره في المستقبل.

ولهذا الغرض، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا، المتغيرات في أسواق المحروقات، أي العرض والطلب والأسعار.

ثانيا، المتغيرات في مجال صناعة المحروقات، أي متغيرات الاحتياطي والإنتاج والاستثمار.

ثالثا : المتغيرات في المجال التكنولوجي.

وبناء على ما سبق، كانت الضرورة تقتضي تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول كل مبحث التغيرات الناشئة عن تطور متغيرات كل نوع من الأنواع الثلاثة، وتأثير هذه التغيرات، فيتناول المبحث الأول التغيرات في أسواق المحروقات، والمبحث الثاني التغيرات في صناعة المحروقات، و المبحث الثالث التغيرات التكنولوجية.

المبحث الأول: التغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية للمحروقات وانعكاساتها

يستحسن في البداية، وقبل بحث تغيرات أسواق المحروقات في العالم، تحديد مكانة كل من البترول والغاز في ميزان الطاقة العالمي وأهميتهما النسبية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، لما لجميع هذه المصادر من ارتباط وثيق فيما بينها.

1- الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المختلفة

تعتبر مصادر الطاقة المختلفة الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولا يمكن تصور قيام حياة اقتصادية حديثة في غياب هذه المصادر، وعليه فقد كان لها دائما أهمية كبيرة سواء في التجارة الدولية أو في السياسات الاقتصادية الدولية.

وللبترول في هذه المقام خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر طاقة في كل القطاعات الاقتصادية، ويستعمل أيضا في القطاع الصناعي كمادة أولية لصناعة منتجات كثيرة.

وقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في أهمية البترول:" إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ، هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كُلِها على مادةٍ أوليّة واحدة هي البترول"[1].

أولا : الطلب على الطاقة الأولية في العالم.

يكشف تمثيل مصادر الطاقة المختلفة في الهيكل العام لميزانية الطاقة الكلية، و تطور الطلب على كل مصدر من هذه المصادر على حدة، الأهمية النسبية لكل مصدر. وعليه، يُلاحظ من خلال تطور أحجام الطلب على هذه المصادر أن البترول يبقى هو المصدر الأول للطاقة، رغم تراجع أهميته النسبية، حيث قُدّر مثلا حجم الطلب العالمي عليه في عام 2000 بـــ 3604 مليون طن معادل بترول،[2]أي ما يمثل نسبة 39 % من ميزانية الطاقة الكلية. بعد أن كان هذا الحجم في حدود 2450 م.ط.م.ب في عام 1971 و بنسبة تمثيل في الميزانية تقدر بـــ 49 %.

ثم يأتي الفحم في المرتبة الثانية بعد البترول، وقد حافظ تقريبا على نسبة مساهمته في الميزانية الكلية، إذ مثل الطلب عليه حوالي ربع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بحجم في حدود 2355 م.ط.م.ب في عام 2000، ولم يتطور الطلب على الفحم كثيرا لاعتبار له علاقة بطبيعة المصدر في حد ذاته، فهو ملوث للبيئة بامتياز.

ويأتي بعد ذلك في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي، وما يلاحظ على هذا الأخير هو أن مساهمته في ميزانية الطاقة كانت تنمو بصورة متدرجة من سنة لأخرى، و أن أهمية استعماله قد ازدادت كثيرا في السنوات الأخيرة. وهنا تلعب خصوصيته كمصدر طاقة نظيف دورا كبيرا في ذلك، فقد تضاعف الطلب عليه في الفترة الممتدة بين عامي 1971 و2000، وانتقل من حجم طلب قدر بـــ 895 م.ط.م.ب في عام 1971 إلى حجم طلب قدّر بـــ 2085 م.ط.م.ب في عام 2000.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية الخارجية للغاز لم يتجاوز نسبة 2 % من حجم الإنتاج العالمي في بداية السبعينيات، وذلك بسبب صعوبة نقله، اذ كان من العسير نقل الغاز سواء في صورته الغازية أو السائلة على مسافات طويلة.

---

[1] حامد ربيع، **التعاون العربي و السياسة البترولية** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1971)، ص.288.

[2] وحدة قياس مشتركة تستعمل للجمع بين مصادر الطاقة المختلفة.التي يستعمل وحدات قياس مختلفة، فمثلا البترول يستعمل الطن أو البرميل و يستعمل الغاز الطبيعي المتر المكعب أو القدم المكعب.

الجدول رقم 13 : الطلب على مصادر الطاقة الأولية.

و: م ط م ب(مليون طن معادل بترول)

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو السنوي % 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
البترول	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	2794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753	703	0.1
الطاقة المائية	104	228	274	366	1.6
الطاقات الأخرى	73	233	336	618	3.3
المجموع	4999	9179	11132	15267	1.7

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.58.

وتمثل هذه المصادر الثلاثة، وهي كلها مصادر حفرية Fossile غير متجددة نسبة قريبة من 90 % من الطلب العالمي الكلي، في وقت تبقى فيه مساهمة مصادر الطاقة الأخرى البديلة متواضعة ومحدودة، إذ لا تتجاوز نسبة 10 % إلا بقليل.

ورغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزانية الطاقة الكلية، إلا أن جل السيناريوهات المستقبلية[1] تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن تتغير بشكل محسوس في المدى المنظور. كما لا ترتقب هذه السيناريوهات زيادة معتبرة في الطلب على مصادر الطاقة البديلة، وذلك لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ما له علاقة بكلفة استعمال هذه المصادر والمخاطر التي ينطوي عليها استعمال البعض الآخر كالطاقة النووية.

كان يُقدَر أن الظروف التي أعقبت الصدمة البترولية الأولى لعام 1973، ستكون مناسبة لتخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة وخصوصا نحو الطاقة النووية، غير أن تلك الآمال اصطدمت بتصاعد حدة احتجاجات أنصار البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الاحتجاجات التي أفضت إلى تعطيل مشاريع بناء المحطات النووية، ودفعت الولايات المتحدة في النهاية إلى مراجعة مخططاتها للاعتماد على هذا المصدر كمصدر طاقة رئيسي.[2]

[1] و من بينها سيناريو الوكالة الدولية للطاقة على وجه الخصوص لأنه يمثل وجهة نظر البلدان المستهلكة الرئيسية.
[2] كان من نتائج هذه الاحتجاجات إصدار الولايات المتحدة قانون الهواء النظيف Clean Air Act و إنشاء وكالة حماية البيئة Environment Protection Agency (EPA).

انتشار الاحتجاجات ضد استعمال الطاقة النووية بعد ذلك خارج الولايات المتحدة، أدى إلى قلب الأوضاع رأسا على عقب، في صناعة الكهرباء، إنتاجًا وبناءً. ودفع جل البلدان الصناعية إلى مراجعة مخططات تطوير هذه الصناعة، وهي التي كان يعوّل أن تكون فيها الطاقة النووية البديل الأساسي للمصدرين التقليديين، الفحم والبترول، في توليد الكهرباء، وبالتالي في تغيير معادلة الطلب تغييرا جذريا.

ومازالت هذه الشروط قائمة إلى الآن، بل ومرشحة للتشدد أكثر في المستقبل. وعليه فإن التوقعات المحتملة لا تبشر بتطور جدّي في استعمال مصادر الطاقة البديلة.

ثانيا : الاستهلاك النهائي للطاقة في العالم

إن مصادر الطاقة لا تطلب لذاتها، وإنما يكون الطلب عليها بهدف استعمالها في توفير خدمات لا يمكن الحصول عليها إلا باستهلاك كميات من الطاقة، أي أن الطلب عليها بتعبير الاقتصاديين "طلب مشتق".[1]

وعليه، فإن تعيين هذه الخدمات ومعرفة محددات الطلب عليها يساعد على استقراء الواقع الحالي والمستقبلي لاستهلاك مختلف مصادر الطاقة وفي مختلف القطاعات، خاصة وأن بعضا من هذه الخدمات في الوقت الراهن لا يمكن تلبيتها إلا عبر مصدر واحد، كما هو الشأن بالنسبة لخدمات النقل التي تعتمد بشكل كلي تقريبا على المنتجات النفطية، والبعض الآخر من الخدمات تشترك مصادر عديدة في تلبيته، كما هو الشأن بالنسبة للكهرباء التي يمكن توليدها كطاقة ثانوية مشتقة من البترول أو الفحم أو الغاز الطبيعي،[2] ما يجعل هذه المصادر مكملة وبديلة لبعضها البعض.

هذه الخدمات هي كما يلي[3] :

- النقل أو الحركية Mobility (الوقود المستعمل في جميع أشكال النقل).
- الاستعمالات القارّة Stationary Uses (الوقود المستعمل من أجل التدفئة في المنازل والمحال التجارية والوقود المستعمل في العمليات الصناعية، ....الخ).
- الاستعمالات الكهربائية (الاستهلاك النهائي للكهرباء في قطاعات السكن والخدمات والصناعة و القطاعات الأخرى).
- استعمال الوقود كمدخلات في محطات توليد الطاقة الكهربائية.

---

[1] International Energy Agency, **World Energy Outlook 2002**, P.64. « Energy is consumed in order to provide various services. Demand for energy is, in economists' parlance, a "derived demand" ».

[2] من الأمور المتعارف عليها في ميدان الطاقة اعتبار الكهرباء التي يكون مصدرها الطاقة النووية طاقة أولية و ليست ثانوية.

[3] International Energy Agency, Op.cit, p.64.

يكشف تحليل استهلاك الطاقة في صورتها النهائية وفق المصدر، أن الطلب على خدمات النقل وخدمات الكهرباء مرتبط بشكل وثيق بنمو الناتج الداخلي الخام. ويتأكد هذا الأمر بمراجعة تطور الاستهلاك في الفترة 1971-2000، حيث زاد استهلاك الطاقة من أجل الحصول على خدمة الكهرباء بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام. في حين كان معدل نمو استهلاك الطاقة من أجل الحصول على خدمات النقل قريب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

أما معدل استهلاك الوقود في محطات توليد الطاقة الكهربائية، فإنه ينمو طردا مع نمو معدل استهلاك الكهرباء، وإن أصبح ذلك الآن بمعدل أقل، بفعل التحسينات التكنولوجية التي سمحت بتخفيض معدل الخسائر الحرارية سواء أثناء النقل أوفي المحطات، خصوصا بعد انتشار المحطات العاملة بطريقة الدورة المزدوجة Combined-Cycle Gas Turbunes Plants.

خلافا للأنواع الثلاثة السابقة، فإن الاستعمالات القارّة في القطاع المنزلي وقطاع الصناعة، هي أقل ارتباطا بنمو الناتج الداخلي الخام، وقد بقي مستواها مستقرا تقريبا منذ أكثر من عشرين سنة، وهي مرشحة للانخفاض أكثر لسببين: أولهما بلوغ القطاع المنزلي في البلدان الصناعية درجة التشبع، وثانيهما تراجع مساهمة الصناعات الثقيلة المعروفة بالاستهلاك الكبير للطاقة في الناتج الداخلي الخام العالمي.[1]

2 - التغيرات الاقتصادية الرئيسية في سوق النفط العالمية

إن للبترول خصوصية وأهمية استثنائية، إذ يعتبر المصدر الوحيد بين المصادر المختلفة الذي يمكن استعماله في مجالات شتى، فهو يستعمل كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، و يستعمل أيضا كمادة أولية في القطاع الصناعي تدخل في صناعة الكثير من المنتجات، وفي أهميته قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر :" إنه موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ هو أن يتوقف مصير الحضارة العالمية الحديثة كُلِها على مادةٍ أوليّة واحدة هي البترول"[2].

أولا : الطلب العالمي على النفط

المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط هو مستوى أداء الاقتصاد العالمي في كل القطاعات، فكلما تحسن هذا الأداء زاد الطلب على البترول والعكس صحيح.

أ- العلاقة بين الطلب و النمو الاقتصادي.

أكدت تجربة الاقتصاد العالمي الطويلة الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو استهلاك البترول، والتغير الطردي بين هذين المتغيرين. وعلى سبيل المثال فإن مراجعة تطور

---

[1] International Energy Agency, Op.cit., p.66.

[2] حامد ربيع، المرجع السابق، ص.288.

شكل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو استهلاك البترول منذ منتصف التسعينيات إلى مطلع الألفية الجديدة، يؤكد هذه الحقيقة. فقد تراجعت معدلات الاستهلاك أثناء الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات. ثم ما أن بدأ الاقتصاد العالمي مع مطلع الألفية الجديدة في التعافي من آثار الركود الاقتصادي الذي تسببت فيه تلك الأزمة، حتى بدأ ظهور البوادر الأولى لانتعاش الطلب على البترول من جديد. وهو ما توضحه المقارنة بين معطيات الجدولين التاليين:

الجدول رقم 14 : معدلات النمو الاقتصادي في العالم للفترة 2000-2004.

%

مجموعات الدول	2000	2001	2002	2003	2004
الدول الصناعية	3.9	1.2	1.6	2.1	3.6
منها الولايات المتحدة	3.7	0.8	1.9	3.0	4.3
و اليابان	2.8	0.4	0.3-	2.5	4.4
وكوريا الجنوبية	8.5	3.8	7.0	3.1	4.6
ومنطقة اليورو	3.5	1.6	0.8	0.5	2.2
الدول النامية	5.7	4.1	4.6	5.0	5.6
منها الصين	8.0	7.5	8.3	9.1	9.0
و الهند	5.4	3.9	5.0	7.2	6.4
و ماليزيا	8.9	0.3	4.1	5.3	6.5
الدول الصاعدة أو المتحولة	9.1	6.4	5.4	7.8	8.0
منها روسيا	10.0	5.1	4.7	7.3	7.3
وبلدان وسط وشرق أوروبا	4.9	0.2	4.4	4.5	5.5
إجمالي العالم	4.8	2.4	3.0	3.9	5.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.62.

إذن، وكما هو واضح من الجدول، فقد تحسن أداء اقتصاديات جميع الدول سواء الصناعية أو المتحولة أو النامية، وخصوصا أداء الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر قاطرة الاقتصاد العالمي.

وقد انعكس هذا النمو الاقتصادي على استهلاك النفط، حيث ارتفعت معدلات استهلاكه وسجل حجم الطلب العالمي على البترول زيادات سنوية معتبرة، بلغت معدلا قياسيا في 2004 بزيادة قدرها 2.6 مليون برميل يوميا مقارنة بالسنة التي قبلها، وبلغ حجم هذا الطلب في نهاية العام 82.2 مليون ب/ي.

الجدول رقم 15 : الطلب العالمي على النفط الخام وفق المجموعات الدولية.

و: مليون برميل / يوم

التعيين	2000	2001	2002	2003	*2004
الدول الصناعية	47.9	47.9	48.0	48.7	49.4
الدول النامية	23.9	24.4	25.2	26.2	28.0
الدول الصاعدة أو المتحولة	4.6	4.7	4.5	4.7	4.8
إجمالي العالم	76.4	77.0	77.7	79.6	82.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.65.

*: بيانات تقديرية.

ب- الطلب على البترول والشدّة الطاقوية :

حاولت جل البلدان وخصوصا الصناعية تقليص درجة التبعية للبترول، سواء بجهود اقتصاد الطاقة وخفض الشدة الطاقوية[1] Intensité énergétique، أو بتطوير استعمال مصادر طاقة بديلة في بعض القطاعات التي كانت فيما مضى تعتمد بشكل أساسي على البترول.

الجدول رقم 16 : تطور استهلاك الطاقة الأولية والشدّة الطاقوية حسب الجهات :

الجهة	الاستهلاك م.ط.م.ب		التغيير %	الشدّة 1000$/ط.م.ب		التغيير%
	1971	2001	Tcam	1971	2001	
أوروبا الغربية	1100	1619	1.29	0.24	0.17	1.2 -
أوروبا الشرقية	991	1211	0.67	0.99	0.45	2.6 -
أمريكا الشمالية	1713	2477	1.23	0.43	0.25	1.8 -
أمريكا اللاتينية	259	617	2.97	0.19	0.18	0.2 -
آسيا بما فيها اليابان	1030	3024	3.66	0.35	0.21	1.7 -
افريقيا	190	470	3.07	0.34	0.30	0.5 -
الشرق الأوسط	55	399	6.82	0.38	0.43	0.4 +
أستراليا	60	129	2.58	0.39	0.22	1.9 -
مجموع العالم	5398	9946	2.05	0.37	0.23	1.6 -

Source : Site internet de l'Agence Internationale de l'énergie WWW.IEA.ORG (Enerdata)

هام: التغيرات تم تقديمها على أساس معدل نمو سنوي متوسط (tcam).

لقد أثمرت الجهود المبذولة لاقتصاد الطاقة في تخفيض مساهمة البترول في ميزانية الطاقة العالمية إلى نسبة 36 % في عام 2002، بعد أن كانت تمثل نصف الميزانية تقريبا في 1971. غير

[1] تعرف الشدّة الطاقوية على أنها العلاقة بين كمية الطاقة المستهلكة والناتج الداخلي الخام ويُعبَر عنها بعدد الوحدات الطاقوية المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام مقيمة بعملة معينة عادة ما تكون هي الدولار.

أن الجمود الذي أصاب القطاع الأكثر استهلاكا لهذا المصدر، أي قطاع النقل، رهن كل هذه الجهود وألغى تقريبا كل النجاح النسبي الذي تحقق في العقود الثلاثة الأخيرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعليه، فإن استمرار منحنى النمو الاقتصادي في الصعود في الوقت الراهن معناه استمرار الاتجاه التصاعدي للطلب العالمي على البترول.

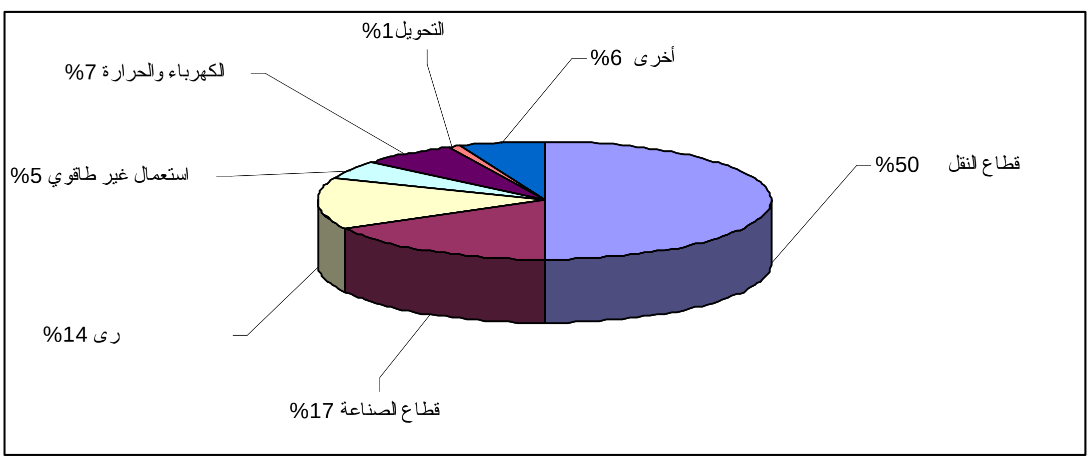
ج- الطلب القطاعي على البترول :

ما زال الطلب على البترول مرهونا بالوضع السائد في قطاع النقل، وذلك رغم النجاح النسبي في كبح نمو استهلاك جل القطاعات وخفض الشدة الطاقوية للنشاط الاقتصادي عموما، الذي تحقق بفضل الجهود المبذولة سواء من جانب الدولة، عن طريق استخدام الأدوات الجبائية والمعونات وتشديد المقاييس التقنية، أومن جانب المؤسسات من خلال تطوير تقنيات الإنتاج.

إن بقاء قطاع النقل مستعصيا على كل الحلول المقترحة لتطوير بدائل للمشتقات البترولية المستخدمة قد أكسب هذا القطاع، أصبحت تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية، وهي اعتماده بشكل يكاد يكون كليا على البترول كمصدر وحيد للطاقة، حيث لا تتجاوز مساهمة المصادر الأخرى في سنة 2002 على سبيل المثال نسبة 2 %.

وقد ترتب على انخفاض اعتماد القطاعات الأخرى على البترول، في مقابل جمود الوضع في قطاع النقل، ارتفاع حصة هذا الأخير في ميزانية الاستهلاك، حيث أصبح استهلاكه يمثل أزيد من 50 % من الاستهلاك الكلي في سنة 2002 المقدر بحوالي 3.5 جيغا طن معادل بترول، بعد أن كان في حدود 42 % سنة 1973.[1]

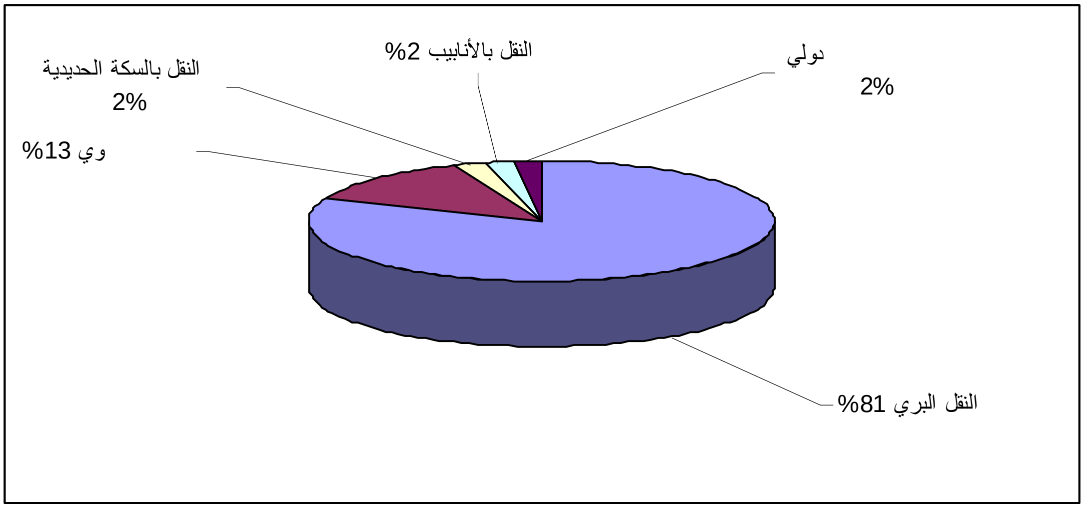
الشكل رقم 01 : توزيع الاستهلاك القطاعي للبترول في سنة 2002.



[1] Georgia PLOUCHART, « La consommation d’énergie dans le secteur du transport », **Panorama 2005** (Paris : Institut Français du Pétrole, 2005), p.1.

ويعزى الجمود في قطاع النقل قياسا إلى القطاعات الأخرى إلى استمرار هيمنة النقل البري الأكثر استهلاكا للمشتقات النفطية على أنماط النقل الأخرى.

الشكل رقم 02 : توزيع استهلاك البترول بين أنماط النقل في سنة 2001.



إن النقل البري يمثل على التوالي 90 % من حركة نقل المسافرين بمعيار مسافر - كلم، و75 % من حركة نقل البضائع بمعيار طن - كلم. وهو ما يفسر أن نسبة تمثيل هذا النمط من النقل في ميزانية الاستهلاك القطاعي في عام 2001 هي 81 %،[1]وتمثيل باقي الأنماط مجتمعة لا يتجاوز 20 %.

ثانيا : العرض العالمي للبترول.

تطور عرض البترول على غرار الطلب العالمي في العقدين الأخيرين بشكل كبير، فقد سجلت الإمدادات النفطية العالمية (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي) في السنوات العشرة الأخيرة (1996-2005) على سبيل المثال ارتفاعا محسوسا، إذ بلغت في نهاية عام 2005 حوالي 84.3 مليون برميل يوميا، بعد أن كانت في حدود 72.1 مليون ب/ي سنة 1996، أي ما يمثل زيادة قدرها 16 %.

يكشف تحليل تطور الإمدادات النفطية الإجمالية للفترة 1996-2005، الزيادة المعتبرة لهذه الإمدادات في فترة قصيرة نسبيا، فقد بلغ حجم الإمدادات الإضافية التي تم عرضها في السوق في عام 2005 مقارنة بمستوى إمدادات عام 1996 حوالي 12.2 مليون ب/ي، وهي كمية تمثل تقريبا نصف إمدادات أوبك في تلك السنة.

[1] Georgia PLOUCHART, Op.cit., p.3.

الجدول رقم 17 : الإمدادات النفطية (النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي) للفترة 1996-2005

و : مليون برميل / يوم

السنوات	الإمدادات			حجم التغيير			نسبة التغيير %		
	دول أوبك	باقي الدول	المجموع	دول أوبك	باقي الدول	المجموع	دول أوبك	باقي الدول	المجموع
1996	28,4	43.7	72.1	-	-	-	-	-	-
1997	29.9	44.5	74.4	1.5	0.8	2.3	5.3	1.8	3.2
1998	30.8	44.7	75.5	0.9	0.2	1.1	3.0	0.4	1.5
1999	29.4	44.8	74.2	1.4 -	0.1	1.3 -	4.5 -	0.2	1.7 -
2000	31.3	45.7	77.0	1.9	0.9	2.8	6.5	2.0	3.8
2001	30.8	46.4	77.2	0.5 -	0.7	0.2	1.6 -	1.5	0.3
2002	28.8	47.9	76.7	2.0 -	1.5	0.5 -	6.5 -	3.2	0.6 -
2003	30.6	48.8	79.4	1.8	0.9	2.7	6.3	1.9	3.5
2004	33.2	49.9	83.1	2.6	1.1	3.7	8.5	2.3	4.7
2005	34.1	50.2	84.3	0.9	0.3	1.2	2.7	0.6	1.4

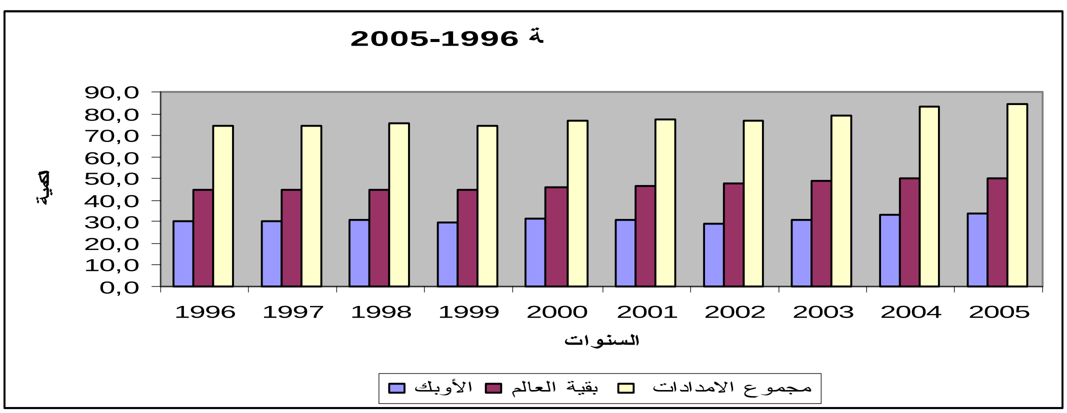
المصدر:1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثلاثون 2003، ص.41.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005، ص.53

وإذا ما تم استثناء سنتي 1999 و2002، اللتين تراجعت فيهما الإمدادات النفطية بأكثر من مليون ب/ي في السنة الأولى وبحوالي نصف مليون ب/ي في السنة الثانية، فإنه على امتداد الفترة المذكورة ارتفع حجم الإمدادات بمعدل سنوي متوسط في حدود 1.3 مليون ب/ي.

الشكل رقم 03 : الإمدادات النفطية (النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي) للفترة 1996-2005.

(الوحدة : مليون برميل / يوم)



أ- إمدادات الدول غير الأعضاء في الأوبك :

إن تحليل العرض من زاوية الجهة التي كانت ترد منها هذه الإمدادات، تسمح بكشف حقيقة هامة، هي أن الدول المنتجة غير الأعضاء في منظمة الأوبك لم تكن تعاني من أي نوع من الإكراه

ولم تخضع لأي التزام عند تصريف إنتاجها النفطي، الأمر الذي شجعها على الإنتاج بطاقتها القصوى، وهو ما يمكن لمسه بوضوح في الجدول، حيث تراوحت إمداداتها النفطية من الخام وسوائل الغاز الطبيعي بين 43.7 مليون برميل يوميا سنة 1996 و 50.2 مليون ب/ي سنة 2005 (بين 38.3 مليون ب/ي و 41.8 مليون ب/ي بالنسبة للبترول الخام وحده)، وهو ما يمثل في المتوسط نسبة 60 % من مجموع الإمدادات، رغم أن الاحتياطات الكبيرة وقدرات الإنتاج الرئيسية تتركز في دول الأوبك أساسا.

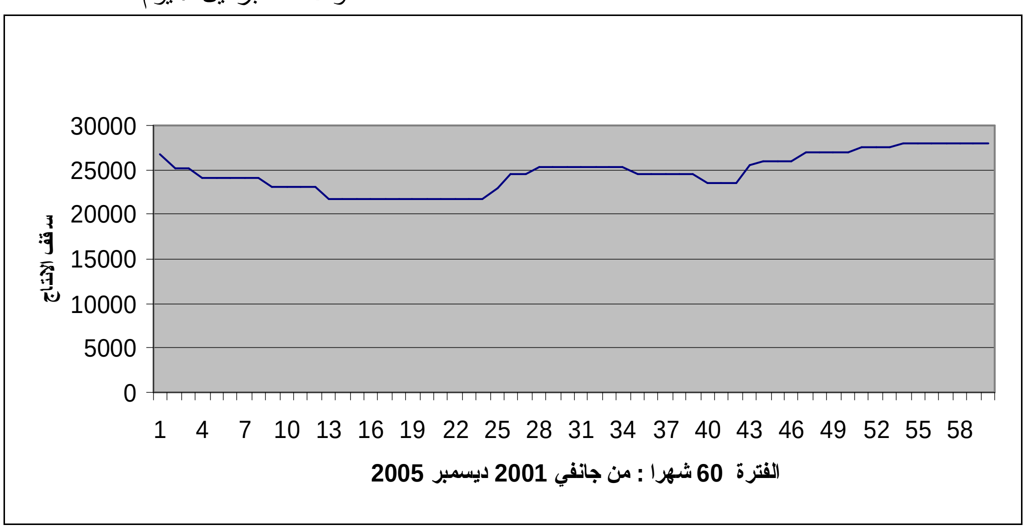
تتأكد هذه الحقيقة أيضا عند قراءة أرقام التغيير السنوية في الإمدادات، حيث تم تسجيل زيادات سنوية في إمدادات الدول المنتجة غير الأعضاء على طول الفترة المذكورة، حتى وإن كانت هذه الزيادات في بعض السنوات بكميات متواضعة لم تتجاوز سقف 100 أو 200 ألف برميل يوميا.

ب - إمدادات دول الأوبك :

اختلف وضع الإمدادات بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك لنفس الفترة الماضية (1996-2005) على وضع الدول غير الأعضاء. فقد شهدت إمدادات دول الأوبك تذبذبا واضحا، حيث كان اتجاهها تصاعديا في بعض السنوات وتنازليا في سنوات أخرى. وعموما، فقد تراوح سقف الإنتاج الذي حددته المنظمة لإمداد السوق بين 28.4 مليون ب/ي سنة 1996 و 34.1 مليون ب/ي سنة 2005.

الشكل رقم 04 : تطور سقف إمدادات أوبك من النفط للفترة 1996-2005.

و : ألف برميل / يوم



إن تفسير تذبذب إمدادات أعضاء الأوبك هو أن هذه البلدان وحدها من تحمل ضغط السوق. ففي كل مرة استدعت الظروف تخفيض العرض، كان التخفيض يمس إنتاجها أولا، حتى و إن كان في تلك الفترة لا يمثل في أحسن الأحوال حوالي 40 % من إجمالي الإنتاج العالمي. في المقابل كانت السوق في كل مرة تحتاج إلى المزيد من الإمدادات، وكانت دول المنظمة أيضا هي من يقدم القسم الأكبر من الزيادة المطلوبة، لامتلاكها طاقة إنتاج غير مستغلة. و هو ما يمكن التحقق منه بصورة أوضح عند متابعة سياسة تحديد حصص إنتاج البترول الخام (من غير سوائل الغاز) التي تنتهجها المنظمة بغرض إرساء الاستقرار في السوق.

ثالثا : تطور الأسعار ودور منظمة الأوبك في استقرار السوق

وضعت أوبك نظاما لتحديد حصص الإنتاج، بغرض استعماله كأداة من أجل إرساء الاستقرار في السوق، حيث يضمن إمداد السوق بالكميات المطلوبة ويحافظ على مستويات أسعار مقبولة لدى المنتجين والمستهلكين على السواء.

تحليل تطور سقف الإنتاج الذي يحدده هذا النظام ومستوى الأسعار منذ الصدمة البترولية المضادة الثانية عام 1998، على سبيل المثال، يكشف من جهة الدور المحوري الذي تلعبه منظمة الأوبك لفرض الاستقرار في السوق، ومن جهة ثانية حجم التكاليف التي تتحملها في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

أفضى غياب التعاون والرؤية المشتركة للقضايا النفطية داخل أوبك في الثمانينيات والتسعينيات، بفعل تضارب المصالح واختلاف السياسات بين البلدان الأعضاء، إلى قيام حالة من عدم الانسجام والاضطراب، مهّدت للانهيار الكبير للأسعار عام 1998، بعد تراجع الطلب العالمي تحت تأثير الأزمة الأسيوية، حيث انخفض سعر البرنت في 10 ديسمبر من ذلك العام إلى 9.5 دولار للبرميل.

كان وقع الصدمة عنيفا على جل الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخليجية التي كانت من أكبر المؤيدين لرفع سقف الإنتاج، و جعل الجميع يستشعر خطورة الوضع. وتحركت أوبك لوقف الانهيار، ووسعت مجال التنسيق والتعاون إلى البلدان المنتجة الرئيسية غير الأعضاء في المنظمة، وتوصلت إلى إبرام اتفاق هام معها في مارس 1999، تحملت بموجبه الدول غير الأعضاء، ولأول مرة، قسما من التخفيض المقرر والمقدر بمليوني برميل يوميا.

ساهم الاتفاق المبرم بين أوبك و الدول غير الأعضاء في عودة الاستقرار إلى السوق، وأخذت الأسعار من جديد في الارتفاع، خصوصا بعد ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة التي ضربت شرق آسيا، وقد شجع ذلك النجاح أوبك على وضع آلية جديدة لضبط الأسعار،

التي عليها أن تتحرك في مجال بين 22 و28 دولار للبرميل، ما دفع مستوى سعر البرنت إلى بلوغ 30 دولار في عام 2000.[1]

لكن مع بداية عام 2001، عادت حالة من الركود الاقتصادي لتعم جميع أنحاء العالم، وتراجع بسببها حجم الطلب العالمي على النفط، وكرد فعل طبيعي لذلك التراجع، انخفضت الأسعار من جديد في ذلك العام انخفاضا حادا.

وسعيا لوقف انخفاض الأسعار وضمان استقرار السوق النفطية لم تجد منظمة الأوبك من وسيلة سوى اللجوء مرة أخرى إلى إجراء تخفيضات متتالية في حصص إنتاج أعضائها، فبادرت في تلك السنة إلى إجراء ثلاث تخفيضات، وكان مجموع هذه التخفيضات حوالي 3.5 مليون ب/ي، في وقت قامت فيه الدول غير الأعضاء برفع إنتاجها بـــنحو 700 ألف برميل، لينخفض مجموع سقف الإنتاج الرسمي لدول المنظمة في نهاية العام إلى 23.2 مليون ب/ي، بعدما كان في بداية العام 26.7 مليون ب/ي، أي ما يمثل نسبة تخفيض بـــ 13.10 %.

وتسببت التخفيضات الثلاثة في خفض مساهمة الأوبك في إجمالي الإمدادات العالمية لعام 2001 مقارنة بحصتها في عام 2000.

الجدول رقم 18 : التخفيضات المقررة في إنتاج الأوبك في عام 2001

و : ألف برميل / يوم

البيان	1 فبراير	1 أفريل	1 سبتمبر	عام 2001
إنتاج المنظمة قبل التخفيض	26701	25201	24201	26701
مقدار التخفيض	1500	1000	1000	3500
نسبة التخفيض	% 5.6	% 3.96	% 4.13	% 13.10
إنتاج المنظمة بعد التخفيض	25201	24201	23201	23201

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثامن والعشرون لعام 2001، ص.130.

بعد عدم نجاح تخفيضات عام 2001 في إعادة التوازن إلى السوق، وانخفاض الأسعار إلى ما دون 18 دولار للبرميل في أواخر 2001. لجأت المنظمة في بداية عام 2002 إلى إجراء تقليص جديد في الإنتاج بـــ 1.5 مليون ب / ي، أي بنسبة 6.5 %، ليصل الإنتاج إلى مستوى 21.7 مليون ب/ ي، و هو أدنى مستوى منذ عشر سنوات، من أجل دعم الأسعار التي تأثرت بالركود الاقتصادي الذي ساد في سنة 2001، و الذي زادته أحداث 11 سبتمبر حدة.

[1] Sofiane OUDJIDA, « L’OPEP est-elle de retour », Liaison Energie-francophonie, N°52, 3e trimestre 2001 (Québec : IEEF, 2001), p.28.

وكما كان لهذا التخفيض الجديد دور في التأثير على اتجاه الأسعار في السوق. فإن لتعاون بعض الدول المنتجة غير الأعضاء، من بينها أنجولا وعُمان وروسيا والمكسيك والنرويج دورا في ذلك أيضا. حيث بادرت هذه الدول من جهتها إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 462.5 ألف ب/ي[1]، ما سمح بعودة الاستقرار إلى السوق، وتحركت الأسعار نحو النطاق السعري (22–28 دولار للبرميل) الذي أقرته المنظمة من قبل. وشجع المنظمة في نهاية ذلك العام على رفع سقف الإنتاج من جديد بمقدار 1.3 مليون ب/ي .

تميزت بداية عام 2003 باستمرار ارتفاع الأسعار وتجاوزها النطاق السعري الذي حددته المنظمة (معدل سعر سلة الأوبك 28.2 دولار للبرميل)، وقد كان وراء ذلك عدة عوامل، منها حدوث مجموعة من الاضطرابات المؤثرة على أداء السوق، بدءً بالأزمة في فنزويلا التي تسببت في تذبذب الإمدادات وانخفاضها إلى أدنى مستوى لها، وهو 250 ألف برميل يوميا فقط. ثم حرب العراق التي حجبت القسم الأكبر من الإمدادات العراقية المقدرة قبل الحرب بـــ 2.7 مليون ب/ي، وبعد ذلك الاضطرابات العرقية في نيجيريا التي منعت تصدير كميات معتبرة من النفط النيجيري.

أجبرت هذه المعطيات الجديدة في السوق المنظمة على التدخل[2]وضخ كميات إضافية في حدود 1.5 مليون ب/ي ثم 0.9 مليون ب/ي لتعويض العجز الحاصل و تهدئة المخاوف المتزايدة من انقطاع الإمدادات من منطقة الخليج. ورغم ذلك لم تفلح هذه الزيادات في منع الميل التصاعدي للأسعار التي تجاوزت مستوى 30 دولارا للبرميل بالنسبة لسلة الأوبك. واستمرت الأسعار في مسعاها التصاعدي بوتيرة سريعة جدا في عامي 2004 و2005، وبلغت مستويات قياسية، حيث تخطت الأسعار حاجز 70 دولارا لبرميل نفط غرب تكساس الخفيف خلال التعاملات الالكترونية في سوق نايمكس ليوم 30 أوت 2005.[3]

كان واضحا منذ أن تخطى سعر البترول سقف 70 دولارا للبرميل، أن الوضع قد خرج تقريبا عن نطاق السيطرة. إذ رغم محاولة المنظمة استعمال أقصى طاقاتها من أجل إمداد السوق النفطية والمساهمة في استقرارها. إلا أن المحاولة فشلت في احتواء ذلك الارتفاع المستمر في الأسعار. ما يعني أن الوضعية الجديدة في الأسواق في حاجة إلى معالجة أخرى، و إلى تضافر جهود الجميع سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين. لأن وراء هذا الارتفاع المستمر في الأسعار عوامل أخرى غير أساسيات العرض والطلب كالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط والارتفاع الاستثنائي غير المتوقع في الطلب العالمي خصوصا بالولايات المتحدة والصين وتناقص الاحتياطات وعوامل أخرى ذات طبيعة جيوسياسية.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي التاسع و العشرون لعام 2002**، ص.5.
[2] هذا يحيلنا إلى المفهوم المشهور " الالتجاء في الآخر إلى الأوبك " « *call on OPEC* » .
[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون لعام 2005**، ص.8.

رابعا: آفاق تطور الطلب على البترول

دفع الارتباط الشديد للاقتصاد العالمي بمصادر الطاقة وخصوصا المحروقات عددا من المؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة إلى إعطاء موضوع الطاقة أهمية استثنائية والاجتهاد في وضع سيناريوهات متوسطة وطويلة المدى لتطور الاستهلاك. ومن بين هذه الهيئات الوكالة الدولية للطاقة، التي أنجزت دراسة [1]عن تطور الطلب في المستقبل. وقد حرصت في دراستها على أن لا تكون في شكل توقعات مستقبلية مبنية على معطيات آنية ومجردة من الماضي، بل عملية استشراف للمستقبل قائمة على مبدأ تعميم اتجاهات الأسواق في الثلاثين سنة الأخيرة. وقد قامت الدراسة على ثلاثة فرضيات أساسية هي:

- اعتماد تقديرات الأمم المتحدة للنمو السكاني في العالم، أي معدل زيادة سكانية في حدود 1 % سنويا إلى غاية سنة 2030، و ميل أكبر لتركز السكان بالبلدان النامية في المستقبل، حيث يتوقع أن تصل النسبة إلى حدود 81 % في عام 2030.
- معدل نمو اقتصادي سنوي متوسط في العالم في حدود 3 %.
- اعتماد متوسط السعر المسجل في الفترة 1986-2001، والذي كان في حدود 21 دولار للبرميل كسعر مرجعي للنفط للفترة الأولى من الدراسة حتى عام 2010، ثم يتطور هذا السعر تدريجيا حتى يصل إلى مستوى سعر 29 دولار في سنة 2030.

وقد خلصت الدراسة بخصوص البترول أن الطلب عليه سيشهد ارتفاعا كبيرا في العقود القادمة استجابة للاحتياجات الجديدة، حيث يتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك المقدر بـــ 75 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى حدود 89 مليون برميل يوميا في سنة 2010 و إلى حوالي 120 مليون ب/ي في سنة 2030.

وتتوقع الدراسة أن تتركز الزيادة الكبيرة للطلب في البلدان النامية بنسبة في حدود 62 %، وخصوصا الصين (20 % وحدها) بسبب ارتفاع معدلات نموها، وكذا بسبب نمو حظيرة السيارات فيها، وعلى سبيل المثال تضاعف إنتاج الصين من السيارات 9 مرات كاملة في أقل من عشرة سنوات وبلغ في نهاية عام 2003 أكثر من 4.4 مليون سيارة. يتم تسويق القسم الأكبر منها في السوق المحلية. وعليه فإذا كان معدل التجهيز الحالي هو في حدود 10 سيارات فقط لكل 1000 ساكن،[2] أمكن تصور طفرة الطلب القادمة من هذا البلد.

في هذا المنظور دائما، يرسم السيناريو، رغم أنه الأكثر تفاؤلا بين كل السيناريوهات المعروفة، صورة قاتمة للتبعية النفطية لبلدان الاتحاد الأوروبي، حيث يقدّر أن يصل مستوى هذه التبعية إلى حدود 92 % في أفق 2030 (النسبة سنة 2000 كانت تقريبا 73 %). أما بالنسبة

---

[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.16.
[2] Georgia PLOUCHART, Op.cit., p.4.

للولايات المتحدة التي كان التموين الخارجي في عام 1972 يمثل 30 % من حجم استهلاكها، وتجاوزت في عام 1999 المعدل البسيكولوجي 50 %،[1]فإن هذا السيناريو يتوقع أن تصل درجة تبعيتها إلى 70% في أفق 2030، [2] وهو سيناريو وارد جدا بالنظر إلى أن نسبة احتياطي الولايات المتحدة حاليا تمثل أقل من 3 % من مجموع الاحتياطي العالمي، وأن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي هو أقل من 10 سنوات.[3]

ورغم الزيادة الكبيرة المتوقعة في حجم الاستهلاك، فإن الوكالة لا تخشى حدوث ندرة في هذا المورد الهام في الـــ30 سنة القادمة، إذا ما تمت الاستثمارات المطلوبة، في وقتها المناسب، وإلا سيكون تأثير ذلك ضغط كبير على الأسعار.

3- التغيرات الاقتصادية الرئيسية في سوق الغاز الطبيعي

اكتسب الغاز الطبيعي في العقود الثلاثة الأخيرة مكانة وأهمية استثنائية في السوق العالمية للطاقة. فمن سلعة هامشية في التجارة الدولية في بداية السبعينيات، بدأ الغاز الطبيعي شيئا فشيئا في توسيع دائرة استهلاكه وفي كسب أسواق جديدة. وأصبح ثاني أهم مصدر للطاقة بعد البترول والمرشح الأول في المدى المتوسط ليكون بديلا لهذا الأخير في كثيرٍ من الاستخدامات، وعلى وجه الخصوص في إنتاج الكهرباء.

أولا: تطور تجارة الغاز الطبيعي منذ بداية التسعينيات

ساعدت عوامل مختلفة في إخراج استهلاك الغاز الطبيعي من الدائرة المحلية الضيقة إلى الآفاق الرحبة للسوق العالمية، ومن هذه العوامل تحسن شروط النقل وتوسع مجال استعماله، خصوصا في محطات إنتاج الكهرباء.

وقد ارتفع حجم تجارة الغاز الطبيعي بصورة سريعة وتضاعف حجمها في أقل من عقد و نصف من الزمن، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام 1991 يقدر بـــ 319 مليار متر مكعب، أي ما نسبته 15 % من مجموع الإنتاج العالمي المسوق، بلغ هذا الحجم في عام 2005 حوالي 720 مليار متر مكعب، أي ما نسبته حوالي 25 % من مجموع الإنتاج المسوق،[4]ما يعني أن نمو هذا الأخير قد تم بدافع من نمو الاستهلاك الخارجي.

[1] Antoine AYOUB, « Où va le prix du pétrole », **Liaison Energie-francophonie**, N°52, 3e trimestre 2001 (Québec :IEEF, 2001), p.48.

[2] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.22.

[3] Antoine AYOUB, Op.cit., p.48.

[4] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005,** p.42.

الجدول رقم 19 : ترتيب أهم مصدرّي الغاز الطبيعي في العالم سنة 2004.

و: مليار متر مكعب

المرتبة	البلـــــد	الصادرات	النسبة %
1	روسيا	193.0	% 23.8
2	كندا (حصرا نحو الولايات المتحدة)	102.1	% 12.6
3	النرويج	74.9	% 9.2
-	قطر (بداية من 2009)	71.0	غ م
4	الجزائر	60.9	% 7.5
5	هولندا	49.2	% 6.1
6	تركمنستان (جل الصادرات تقريبا نحو روسيا)	43.4 * (2003)	% 5.4
7	اندونيسيا	39.6	% 4.9
8	ماليزيا	29.3	% 3.6
9	قطر	24.1	% 3.0
10	ترينداد و طوباغو	14.0	% 1.7

Source : site internet www.Cedigaz.org

*هام : اعتبارا من عام 1996 أصبحت معطيات سيديغاز تتضمن التجارة البينية لدول المجموعة المستقلة.

يظهر الجدول أن أكبر مصدر للغاز هو روسيا بحجم صادرات في حدود 193 مليار متر³ سنة 2004، وهو ما يمثل ربع الصادرات العالمية تقريبا. ثم تأتي كندا في المرتبة الثانية بحجم صادرات في حدود 102 مليار متر³، موجهّ حصرا نحو السوق الأمريكية. ثم النرويج بـــ 75 مليار متر³ فالجزائر بـــ61 مليار متر³. وهنا يرتقب أن تتجاوز الصادرات القطرية صادرات الجزائر في أفق عام 2009، وذلك بعد الشروع في تصدير غاز المشاريع الاستثمارية العملاقة الجاري انجازها حاليا في قطر. وتمثل صادرات باقي الدول ربع الصادرات العالمية.

من جهة ثانية، وبخصوص نمط التصدير، فإذا كان التصدير بواسطة الأنابيب هو المهيمن حاليا في تجارة الغاز الطبيعي، حيث مثل هذا النمط في نهاية عام 2004 حوالي 78 % من مجموع الصادرات، في مقابل 22 % لنمط التصدير بواسطة الناقلات.[1] فإن أهمية هذا النمط الأخير في زيادة مطردة من عام لآخر، وهو ما قد يساعد في المستقبل على إحداث التغيير الجوهري المأمول في سوق الغاز الطبيعي، وهو قيام سوق واحدة، خصوصا في ضوء ما يلاحظ من توجه أسواق الغاز الجهوية القائمة حاليا[2]نحو التداخل والاندماج. لأن التصدير بواسطة ناقلات الغاز يكاد يكون هو النمط الوحيد تقريبا حاليا الذي يسمح بالوصول إلى الأسواق البعيدة.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.287.

[2]- توجد حاليا تقريبا ثلاثة أسواق رئيسية متمايزة، السوق الأمريكية والسوق الأوروبية و سوق جنوب شرق آسيا خصوصا السوق اليابانية، وإذا كانت أسواق أمريكا وأوروبا يتم تموينهما تقريبا بواسطة الأنابيب، فإن سوق شرق آسيا تعتمد أساسا على الواردات عبر الناقلات.

لكن يبقى تطوير صادرات الغاز المسال مسألة صعبة، فهو يستدعي بدءً وجود احتياطات بحجم مناسب. ثم وعلى خلاف البترول مثلا، يحتاج إلى بنية تحتية متكاملة، فيجب أن يتوفر في بلد التصدير معامل تمييع وناقلات غاز بمواصفات محددة مؤمِنّة شروط السلامة وقادرة على الرسو في مرفأ الاستيراد. ويجب أن يتوفر في مرفأ بلد الاستيراد معامل لإعادة تحويل الغاز المسال إلى الحالة الغازية، فضلا عن مراكز التخزين وشبكات النقل الأرضي الواجب توفرها في كلا البلدين. ما يعني في المحصلة ضرورة وجود شروط تفاهم مسبقة بين المنتج والمستهلك في شكل عقود طويلة الأجل، حتى يشرع في القيام بالاستثمارات المطلوبة.

الجدول رقم 20 : البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في العالم في 2004.

البيان	العدد	تتوزع على	الطاقة الحالية
معامل التمييع	71	12 بلدا	188 مليار م م (139.4 مليار طن)
ناقلات الغاز	175	-	20.7 مليار م م
معامل إعادة تغييز السائل*	40	14 بلدا	310 مليار طن

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.287.

* عملية إعادة تحويل السائل إلى غاز Regazéification في ميناء المستورد.

وهنا يمكن الإشارة إلى تجربة قطر في انتهاج سياسة تخفيض التكاليف عبر وفورات الحجم لتجاوز العزلة الجغرافية والوصول إلى الأسواق البعيدة. فاكتشاف حقول غاز ضخمة في قطر، شجع هذه الأخيرة على إبرام عقود تزويد بالغاز طويلة الأمد وإبرام صفقات لاقتناء ناقلات غاز عملاقة تزيد حمولتها على 200 ألف متر مكعب وبناء معامل تمييع كبيرة بطاقة في حدود 3.9 مليون طن في السنة. [1]

ثانيا: تسعير الغاز الطبيعي و تطور الأسعار

قبل تحليل تطور أسعار الغاز الطبيعي، يستحسن أولا شرح طريقة التسعير.

أ- طريقة التسعير :

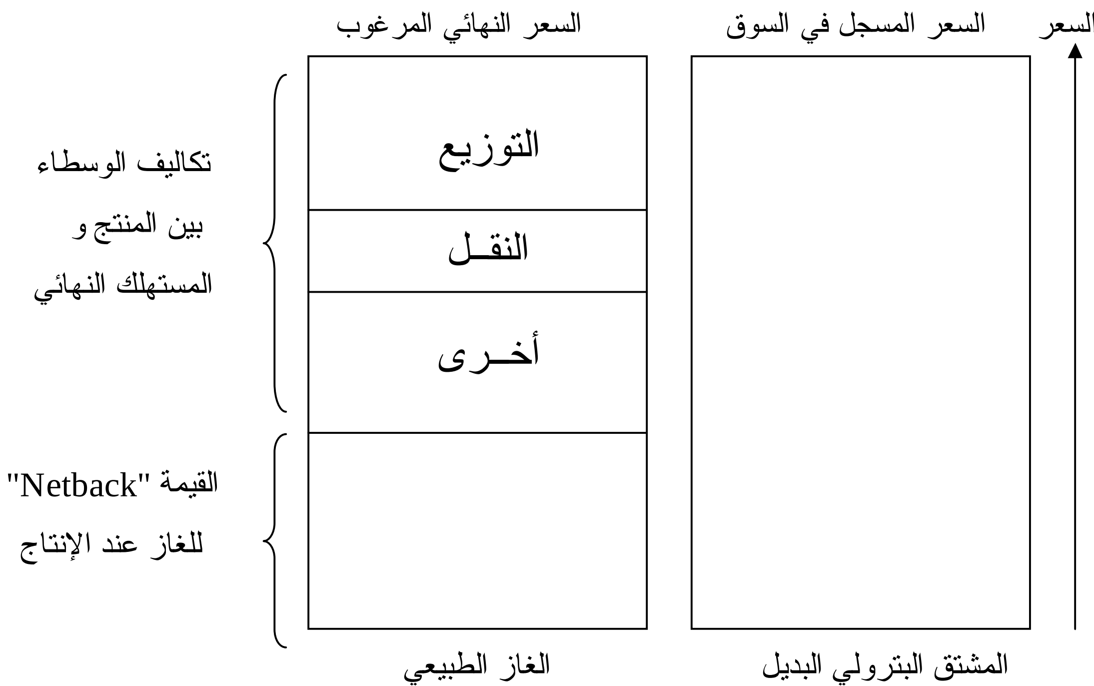
فرضت طبيعة الغاز الطبيعي الفيزيائية المتميزة بمواصفات مختلفة عن مواصفات مصادر الطاقة الأخرى أن تكون تجارة هذا الأخير محكومة بعقود طويلة الأجل بين البائع والمشتري. وأن تكون كل العقود تقريبا محكومة بمبدأ المعاملة بالمثل. حيث يلتزم المنتج للمستهلك بضمان التموين

[1]- أكبر ناقلات الغاز العاملة حاليا لا تتجاوز حمولتها 140 ألف $م^3$

ويلتزم المستهلك أمام المنتج بضمان السوق واستلام البضاعة، وهذه العقود مشهورة بالبند " TOP خذ أو ادفع".[1]

لأنْ بقي هذا النوع من العقود حتى الآن هو السائد في الصفقات، حيث تشير بعض الإحصاءات أنه يحكم حوالي 94 % من حجم التجارة الدولية. إلاّ أن التفاعلات السريعة الحاصلة في صناعة الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، بدأت تفرز بعض النتائج، ومنها بداية بروز سوق فورية للغاز Spot، والتي يمكن أن تقود في حال تطورها أكثر إلى إحداث تغيير هيكلي في تجارة الغاز وفي طبيعة العقود التي تحكمها، خصوصا في ضوء الانتقادات الشديدة التي توجه للعقود الحالية، والتي ليس أقلها أنها لا تتمتع بالمرونة الكافية.[2]

الشكل رقم 05 : طريقة تحديد السعر "Netback" في العقود الحالية.



حسب العقود الحالية، فإن سعر الغاز الطبيعي يتحدد بالرجوع إلى سعر الخام أو المشتقات البترولية، أو ما يعرف في الأوساط الغازية بالاسم الأجنبي Indexation أو الارتباط. ويتم حسابه باعتماد طريقة تعرف باسم " النت بك" Netback، وهي طريقة تعتمد على مبدأ ضرورة تساوي سعر الوحدة الحرارية الواحدة في كل من المصدرين، حتى يحافظ الغاز الطبيعي على تنافسيته في

---

[1] Take or pay.

[2] Ahmed MAZIGHI, « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel », Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie, Université de Paris dauphine, 16/06/2004 (Paris : CGEMP et OME, 2004).

الأسواق. ووفق هذه المقاربة يقوم المنتج أولا بتحديد سعر البيع المرغوب فيه للمستهلك النهائي (وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر الوحدة الحرارية للمشتقات النفطية المُنافِسة)، ثم تُنتقص التكاليف والهوامش الربحية التي تعود للوسطاء الموجودين على طول السلسلة بين المنتج والمستهلك النهائي، ليتم الحصول على السعر الذي يبيع به المنتج للشركات الغازية.[1]

ولأنَّ تحقيق تطابق الأسعار بين الغاز والمنتجات المُنافِسة، أمرٌ عسير على أرض الواقع، فإنه من الطبيعي أن تمضي فترة زمنية معينة، عادةً عدة شهور، بعد التغيير في سعر البترول حتى يستجيب سعر الغاز الطبيعي لهذا التغيير.

إن هناك من يرى أن هذه الطريقة في تحديد سعر الغاز الطبيعي مجحفة في حق المنتجين، أولا : لأنها تأخذ بمبدأ تساوي المحتوى الحراري فقط وتغفل المزايا البيئية للغاز،[2] وثانيا : لأن المنطق الذي تستند إليه، وهو أن الغاز بديل للمشتقات النفطية في الاستخدام الطاقوي قد بدأ يتزعزع مع تراجع استخدام البترول مثلا في توليد الكهرباء لفائدة الغاز الطبيعي، والميل إلى استخدام أكبر للبترول في قطاع النقل الذي لا مكان فيه للغاز الطبيعي تقريبا. [3] وبالتالي يدعو هؤلاء إلى فك الارتباط بين أسعار المصدرين والبترول.

ب - تطور أسعار الغاز الطبيعي:

يعتبر تخفيض الأسعار الهدف الأول للمسعى الجاري حاليا في العالم وخصوصا في أوروبا لإعادة هيكلة قطاع الغاز الطبيعي. فسواء من خلال الفصل المحاسبي أو الوظيفي بين النشاطات المختلفة للقطاع Unbendling، فإن الغاية من إعادة الهيكلة هي إنهاء وضعية الاحتكار السائدة في القطاع وزيادة المنافسة، وبالتالي تخفيض الأسعار، والهدف المعلن هو 2 دولار أمريكي لمليون وحدة حرارية بريطانية.

لكن وإلى حد الآن، فإن كل المحاولات الهادفة إلى تخفيض أسعار الغاز إلى المستوى المذكور لم تفلح في تحقيق ذلك الهدف، خصوصا بعد الارتفاع الكبير في أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

يقدم الجدول التالي تطور أسعار الغاز الطبيعي للفترة 1999-2003 ، ويكشف أنها كانت متباينة في الأسواق الجهوية الرئيسية الثلاثة، فقد تجاوزت مستوى 4 دولارات في عام 2003 في كل بلدان الاستهلاك الرئيسية، باستثناء المملكة المتحدة، التي سُجلت فيها هي الأخرى زيادة معتبرة في السعر في ذلك العام قياسا إلى مستوى الأسعار في 2002، إلا أن تلك الزيادة لم تبلغ سقف 4 دولارات، لأسباب لها علاقة بانخفاض تكلفة النقل، فهذا البلد يملك إنتاجا محليا معتبرا.

---

[1] Joël MAURICE , **le prix du pétrole** (Paris : la Documentation française, 2001), p.162.

[2] حمدي البنبي، **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف، 1997)، ص.156.

[3] Joël MAURICE, Op.cit., p.163.

الجدول رقم 21 : تطور معدل الأسعار العالمية للغاز الطبيعي 1999-2003

و: دولار أمريكي لكل وحدة حرارية بريطانية.

البلدان	1999	2000	2001	2002	2003	نسبة التغير % 2003/2002
اليابان	3.14	4.72	4.64	4.27	4.77	11.7
الاتحاد الأوروبي	1.80	3.25	4.15	3.46	4.40	27.2
الولايات المتحدة	2.27	4.23	4.07	3.33	5.63	69.1
كندا	2.00	3.75	3.61	2.57	4.83	87.9
المملكة المتحدة	1.64	2.68	3.22	2.58	3.26	26.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.182

ثالثا: آفاق تطور تجارة الغاز الطبيعي

يرتبط تطور تجارة الغاز الطبيعي، وخصوصا تجارة الغاز المسال الذي يعول عليه كثيرا لرفع حجم هذه التجارة، بمدى انجاز البرامج المخططة، خصوصا في بناء معامل تمييع وناقلات وطاقات جديدة لاستقبال الغاز خارج المنطقة التقليدية التي توجد فيها هذه الطاقة حاليا. لأن نسبة 80 % من الطاقة المنصوبة في العالم موجودة في شرق آسيا وفي اليابان على وجه الخصوص، الذي يعتبر المستورد الأول للغاز المسال في العالم.

لتحقيق هذا الهدف، يجري حاليا انجاز 16 معمل تمييع بطاقة 60 مليار طن، وسترتفع طاقة التمييع عند الانتهاء من انجازها في أفق عام 2010 إلى 330 مليار طن (445 مليار م^3). ويبلغ عدد الناقلات المبرمجة والتي يجري أيضا بناء البعض منها إلى 105 ناقلات. وفي نفس الوقت فإن مجموع معامل إعادة تحويل الغاز من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية المبرمجة هو 89 معملا، منها 45 في الولايات المتحدة وحدها.

اذا عُلم أن القسم الأكبر من الاستهلاك الأمريكي في عام 2004 على سبيل المثال، و المقدر بـــ 635 مليار م^3 تم تلبيته بالإنتاج المحلي والقسم الباقي أو ما مقداره 120.6 مليار م^3 تم تلبيته عبر الاستيراد، منها 18.5 مليار م^3 فقط في صورة غاز مسال. وأن الولايات المتحدة لا تملك حاليا سوى 5 معامل فقط، فإن رقم 45 معملا جديدا يكشف من جهة عن توجه جديد في سياسة الولايات المتحدة نحو تنويع مصادر تموينها، وهي التي تغطي جل النقص الحالي في احتياجاتها بالواردات القادمة من كندا عبر الأنابيب. ومن جهة ثانية، عن بداية تحول كبيرة من وضعية البلد المنتج إلى وضع البلد المستورد.

ليس التوسع العمودي لسوق الاستهلاك، من خلال زيادة اعتماد المستهلكين الكبار على الإنتاج الخارجي لتلبية الطلب المحلي، هو المنتظر فقط، وإنما ينتظر أيضا التوسع الأفقي بانضمام أسواق واعدة كالصين والهند إلى نادي المستهلكين.

وإجمالا، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستمر ظاهرة " الهروب نحو الغاز الطبيعي"[1] ويتضاعف استهلاك الغاز في أفق 2030، وتنتقل مساهمته في مزيج الطاقة من 17 إلى 31 % في سنة 2030، مدفوعا إلى ذلك خصوصا بارتفاع الطلب من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية، الذي سيمثل في ذلك التاريخ نصف حجم الطلب على الغاز.[2]

الجدول الموالي يعطي لنا صورة عن تطور الطلب على الغاز إلى أفق سنة 2030.

الجدول رقم 22 : الطلب على الغاز الطبيعي في أفق 2030.

و: مليار م^3

التعيين	2030/2002	2002	2010	2020	2030
أمريكا الشمالية	% 1.3	759	866	1002	1100
م.ت.ت.إ OCDE (بلدان أوروبا)	% 1.8	491	585	705	807
الاتحاد الأوروبي	% 1.8	471	567	684	786
م.ت.ت.إ OCDE (بلدان المحيط الهادي)	% 2.3	130	173	216	246
روسيا	% 1.5	415	473	552	624
الصين	% 5.4	36	59	107	157
الهند	% 5.0	28	45	78	110
البرازيل	% 5.8	13	20	38	64
إفريقيا	% 5.1	69	102	171	276
الشرق الأوسط	% 2.8	219	290	405	470
المجموع	% 2.3	2622	3225	4104	4900

Source : IEA, **World Energy Outlook 2004**, p.130.

المبحث الثاني : التغيرات الاقتصادية في صناعة المحروقات في العالم

إن معرفة وضعية أسواق المحروقات في العالم وحدها غير كافية لتكوين صورة كاملة وصحيحة عن الوضعية العامة السائدة في القطاع. وإنما يحتاج ذلك أيضا إلى معرفة الوضعية السائدة أيضا في صناعة المحروقات وهو ما سيقوم به هذا المبحث من خلال تحليل تطور متغيرات الاحتياطي والإنتاج والاستثمار. والآثار المترتبة على التغيرات الحاصلة.

[1]- تُستخدم العبارة الانجليزية " Dash for gas " للدلالة على الاهتمام الزائد بالغاز الطبيعي.
[2] IEA, **World Energy Outlook 2004**, Op.cit., p.131.

1- الاحتياطي :

إن شرح المفاهيم المختلفة للاحتياطي مسألة ضرورية. فلا معنى لتحليل المعطيات الخاصة بالاحتياطات، دون فهم المعاني المختلفة للاحتياطي.

أولا- مفهوم الاحتياطي :

يصعب أحيانا تقريب مفهوم الاحتياطي إلى الأذهان. لأنه ببساطة مفهوم مركب تقني اقتصادي، يتدخل في تحديده متغيران أساسيان هما السعر والتقدم التكنولوجي.[1]

الشكل رقم 06 : **تصنيف موارد المحروقات والاحتياطات.**

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="8">مجموع موارد البترول و الغاز في مكانها الأصلي</td><td rowspan="5">البترول و الغاز المكتشف</td><td rowspan="2">التجاري</td><td colspan="3">الإنتاج</td></tr>
<tr><td>مؤكد (م1)</td><td>مؤكد+محتمل (م2)</td><td>مؤكد + محتمل + ممكن(م3)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">غير التجاري</td><td colspan="3">الموارد غير المؤكدة</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td>التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="3">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="3">البترول و الغاز القابل للاكتشاف</td><td colspan="3">الموارد المستقبلية</td></tr>
<tr><td>التقدير الأدنى</td><td>التقدير المتوسط</td><td>التقدير الأعلى</td></tr>
<tr><td colspan="3">غير قابل للاسترجاع</td></tr>
</table>

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.72.

يجب بداية التمييز بين الموارد والاحتياطات، وكما هو واضح في الشكل، فإن معنى الموارد يغطي مجموع موارد البترول والغاز المتاحة في القشرة الأرضية، سواء المكتشفة أو غير المكتشفة. أما معنى الاحتياطات فيغطي القسم القابل للاسترجاع من هذه الموارد والقابل للتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق.[2]

---

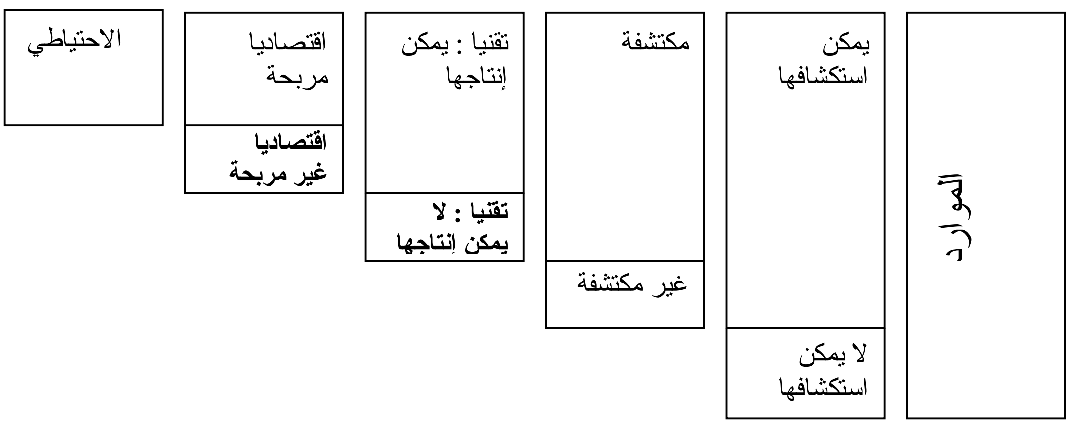
[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.06

[2] Institut Français du Pétrole, **Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats** (Paris : Technip, 2002), pp.94-95.

يعبر مفهوم الاحتياطي بهذا المعنى عن حقيقة متغيرة مع الزمن، لأنه يخضع أولا للتطور التقني الذي يحدد الاحتياطات القابلة للاسترجاع[1]إلى الموارد المتاحة في نقطة زمنية محددة ويخضع ثانيا لشروط السوق التي تحدد الكميات القابلة للتسويق من هذه الاحتياطات القابلة للاسترجاع عند تلك النقطة. ويقدم الشكل التالي تمثيلا لمعنى هذا الاحتياطي :

وقد وضع جون نوال بولارد Jean-Noël Boulard من المعهد الفرنسي للبترول شكلا بيانيا آخر تمثيليا لمعنى الاحتياطي :

الشكل رقم 07 : من الموارد الى الاحتياطي.



Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.73.

وقد قام مؤتمر البترول العالمي World Petroleum Congress في عام 1997، بمعية جمعية متخصصة هي جمعية مهندسي البترول Society of Petroleum Engineers، باعتماد عدة مفاهيم رسمية للاحتياطات، بهدف إنهاء الخلط الحاصل والمتعمد أحيانا في تحديد هذه المفاهيم،[2] وهي كما يلي:

أ- الاحتياطات المؤكدة Prouvée وهي الاحتياطات التي يزيد احتمال إنتاجها بكيفية اقتصادية عن 90 % (أحيانا أزيد من 95 %) و يرمز لها بـــ (1P) أو (1م).

ب- الاحتياطات المؤكدة والاحتياطات المحتملة Probable، وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 50 %. ويرمز لمجموع النوعين بـــ(2P) أو (2م) .

ج- الاحتياطات المؤكدة والمحتملة والمُمكِنة Possible وهذه الأخيرة يزيد احتمال استخراجها عن 10 % (أحيانا 5 % فقط) و يرمز لمجموع الأنواع الثلاثة بـــ (3P) أو (م3).

---

[1] - يحددها معدل الاسترجاع ، و هو يتراوح حاليا بين 30 و50% للبترول التقليدي (30 % بالشرق الأوسط وبين 40 و 50 % ببحر الشمال)، و هو في حدود 80 % بالنسبة للغاز الطبيعي. و هذا المعدل يتغير مع الزمن.

[2] Sadek BOUSSENA, Op.Cit, p.73

يمثل النوع الأخير من الاحتياطات (م3) الاحتياطات القصوى القابلة للاسترجاع Réserves ultimes récupérables. وهي الاحتياطات التي إذا ما طُرِح منها الإنتاج السابق يتم الحصول على الاحتياطات القصوى المتوفرة Réserves ultimes Disponibles. وقد قدرت أكبر هيئة متخصصة في هذا الميدان حجم هذا النوع الأخير من الاحتياطات[1] بحوالي 4903 مليار برميل معادل نفط لمجموع البترول والغاز.

الجدول رقم 23 : الاحتياطات القصوى المتوفرة

و: مليار برميل معادل نفط

الاحتياطات القصوى المتوفرة	التقدير الأدنى	التقدير الأقصى
البترول (بما فيه سوائل الغاز الطبيعي)	1894	2628
الغاز الطبيعي	1665	2275
المجموع	3559	4903

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.73

إذا كان مُهِمًا معرفة حجم الاحتياطات القصوى المتوفرة، فإن الطابع الاحتمالي لهذه الاحتياطات، يجعل الاعتماد عليها في التحليل ينطوي على محاذير كبيرة. وعليه يكفي إيراد أحجام الاحتياطات المؤكدة (م 1) والاستناد إليها لتحليل المعطيات.

ثانيا - احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

يوجد تقارب كبير في أرقام الاحتياطي البترولي المؤكد التي تنشرها مختلف المصادر. فعلى سبيل المثال قدرت بريتيش بتروليوم حجم هذا الاحتياطي في نهاية عام 2004 بـــ 1188 مليار برميل،[2] بينما قدّرته منظمة الأوبك بـــ 1144 مليار برميل.

وتجمع جل الدراسات الجيولوجية[3] على أن ثلثي هذا الاحتياطي متركز في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في السعودية والعراق وإيران والكويت والإمارات. وتملك السعودية وحدها ربع الاحتياطي العالمي. ويتوزع الباقي على مختلف مناطق العالم.

ومما يلفت الانتباه أيضا هو أن حجم الاحتياطات في العقدين الأخيرين قد زاد بشكل كبير في بلدان منظمة الأوبك على حساب البلدان الأخرى، فهذا الحجم الذي كان يمثل حوالي 67.7 % من الاحتياطات الكلية في سنة 1983، أصبح يمثل 78.4 % في نهاية عام 2004.

[1] المرصد الجيولوجي الأمريكي USGS (United States Geological survey)، الذي يعتبر المرجع الأول في العالم في هذا الميدان.
[2] BP, **BP Statistical Review of World Energy**, June 2005 (London: BP p.I.c, 2005), p.4.
[3] دراسات المرصد الجيولوجي الأمريكي خاصة.

الجدول رقم 24 : احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم

و: مليون برميل

مجموعات البلدان	1983	1986	1989	1992
أمريكا الشمالية	34167.7	32829.2	32400.8	28 838,1
أمريكا اللاتينية	90715.7	119118.8	121498.7	130 182,5
أوروبا الشرقية	65255.0	62135.0	59591.8	58 952,8
أوروبا الغربية	21984.8	19822.1	16892.1	17 385,1
الشرق الأوسط	397053.3	537183.6	663348.2	663 307,0
أفريقيا	57309.4	57364.6	58022.9	60 842,1
آسيا و الهادي	35382.9	37087.4	33674.6	35 444,6
مجموع العالم	701864.8	865440.7	985429.1	994 952,2
الأوبك	475295.0	643015.9	764829.9	773 702,3
نسبة الأوبك	67.7	74.3	77.6	77,8
مجموعات البلدان	**1995**	**1998**	**2001**	**2004**
أمريكا الشمالية	27 244,6	25 910,8	27 101,1	26 191,0
أمريكا اللاتينية	132 375,7	123 838,2	124 593,0	118 952,2
أوروبا الشرقية	58 960,8	73 714,4	81 431,4	91 467,5
أوروبا الغربية	20 990,4	18 348,3	19 410,3	17 391,6
الشرق الأوسط	665 394,4	677 606,2	698 638,3	739 135,6
أفريقيا	70 877,1	76 178,5	95 876,5	111 645,6
آسيا و الهادي	35 701,1	39 027,3	39 711,9	39 229,7
مجموع العالم	1 011 544,1	1 034 623,7	1 086 762,6	1 144 013,1
الأوبك	785 065,7	810 264,3	847 883,6	896 659,1
نسبة الأوبك	77,6	78,3	78,0	78,4

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, p.18

وتزداد أهمية التركز الجغرافي للاحتياطي في الشرق الأوسط، عندما ينظر إلى المسألة من زاوية المدة الافتراضية لحياة المكامن النفطية، وهي المدة التي تتحدد بمدى كثافة الاستغلال (معدل مجموع الإنتاج / مجموع الاحتياطي). حيث بالمستويات الحالية للإنتاج فسوف لن يكون الاحتياطي الأمريكي الحالي كافيا سوى لـــ 10 سنوات على الأكثر، في حين يصل المعدل في العربية السعودية مثلا إلى أزيد من 100 سنة، وهو ما يعني مزيدا من التركز في المستقبل، ولكن أيضا ودون أدنى شك مزيدا من الضغوط على الدول المنتجة.

وعلى كل، فإن معدل الإنتاج إلى الاحتياطي في العالم هو في تراجع سنوي مستمر تقريبا، فهذا المعدل وفق بريتيش بتروليوم كان في سنة 1989 في حدود 44 سنة و انخفض في سنة 2003 إلى 40 سنة فقط.[1]

ثالثا - أنواع الاحتياطي من البترول الخام :

عند تحليل مسألة الاحتياطي لابد من الانتباه إلى نقطة على غاية من الأهمية، و هي التوزيع النوعي لهذا الاحتياطي. لأن نسب المشتقات البترولية المستخرجة من النفط الخام تختلف بحسب اختلاف أنواع البترول، كما تختلف المعالجة التي يخضع لها كل نوع.

يميز المعهد الأمريكي للبترول American Petroleum institute بين ثلاثة أنواع من البترول التقليدي هي : الخفيف والمتوسط والثقيل. وقد اعتمد المعهد في هذا التصنيف على درجة كثافة الخامات، فالنوع الخفيف تزيد درجته (درجة API) عن 31.1، و تتراوح درجة النوع المتوسط بين 22.3 و 31.1 و تتراوح درجة النوع الثقيل بين 10 و 22.3.

و يتوزع احتياطي البترول وفق هذا التصنيف كما يلي:

الجدول رقم 25 : التوزيع النوعي لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم.

النوع	درجة API	النسبة %	يتركز في :
الخفيف	أكبر من 31.1°	25 %	الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أوروبا
المتوسط	بين 22.3° و 31.1°	65 %	الشرق الأوسط خاصة
الثقيل	بين 10° و 22.3°	10 %	أمريكا اللاتينية خاصة

Source: site internet www.unctad.org

إن لهذا التمييز أهمية كبيرة، لأن الطلب على النفط الخام في السوق الدولية حاليا متوجه بشكل أكبر نحو النوع الخفيف الأكثر سهولة من حيث المعالجة، والأنسب لاشتقاق المنتجات الخفيفة الأكثر طلبا في السوق، و التي هي وقود السيارات.

رابعا - الاحتياطات النفطية الجديدة :

لم يكن قطاع المحروقات إلى وقت قريب يعرف سوى أنواع النفط التقليدي، إلى أن بدأت في السنوات الأخيرة أنواع جديدة من النفط غير التقليدي، وهي الأنواع هي التي تقل فيها درجة API عن 10 درجات، في اقتحام السوق النفطية، بعد الشروع في استغلالها في بعض المناطق بكندا وفنزويلا. مما ينبئ باحتمال حدوث انقلاب حقيقي في السوق النفطية الدولية بسبب ضخامة احتياطي هذه الأنواع النفطية الجديدة.

[1] Chemseddine CHITOUR, Op.cit., p.05.

الجدول رقم 26 : أنواع النفط غير التقليدي.

أنواع البترول غير التقليدية	الاحتياطي%	كلفة إنتاج البرميل	يتركز في :
البترول فائق الثقل Extra-lourd	% 23	بين 22 و 45 دولار	فنزويلا (حزام الأورينوك)
الرمال الزفتية والزفت الطبيعي	% 39	بين 35 و 55 دولار	كندا (مقاطعة ألبرتا)
الصخور الزفتية	% 38	بين 35 و 55 دولار	الولايات المتحدة

Source : Sadek BOUSSENA et Autres; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006), p.82.

إذا كان استغلال هذه الاحتياطات حاليا تعترضه عقبات تقنية واقتصادية كبيرة، فإن ضخامة حجمها المقدّر بحوالي 7000 مليار برميل،[1] وتركزها الجغرافي يعطيها أهمية استثنائية، خصوصا في أفق ينبئ بأن عصر البترول الرخيص قد انقضى، وأن الأسعار ستبقى في مستويات مرتفعة نسبيا، ما يسمح في ضوء التقدم التقني المطرد بضمان المردودية عند الاستغلال.

خامسا - احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم وتوزيعه الجغرافي:

إذا كان تقدير الاحتياطي النفطي يثير اختلافا بين ما يمكن تسميته بـــ "مدرسة الاقتصاديين " ومدرسة علماء الجيولوجيا"، حيث ينظر كل طرف إلى المسألة من زاويته الخاصة. فإن تقدير احتياطي الغاز الطبيعي لا يثير هذا الاختلاف، وتقدر الاحتياطات القصوى المتوفرة بين 1665 و2275 مليار برميل معادل بترول. أما الاحتياطات المؤكدة فهي في حدود 179 تريليون م^3.

الجدول رقم 27 : احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم.

و: مليار متر مكعب

مجموعات الدول	1991	1994	1997	2000	2003
أمريكا الشمالية	7 442	6 538	6 545	6 708	7 105
أمريكا اللاتينية	7 656	7 868	8 087	7 814	7 842
أوروبا الشرقية	55 755	58 806	57 709	56 562	56 775
أوروبا الغربية	5 585	5 781	7 161	7 050	6 263
الشرق الأوسط	43 138	46 008	49 795	59 811	72 766
أفريقيا	9 603	9 223	10 635	12 463	13 966
آسيا و الهادي	10 933	12 732	12 582	13 686	15 073
مجموع العالم	140 113	146 956	152 513	164 094	179 789
الأوبك	55 609	57 993	63 271	74 847	88 718
نسبة الأوبك	% 39,7	% 39,5	% 41,5	% 45,6	% 49,3

Source: OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2004**, p.20.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.81.

يلاحظ من الجدول أن احتياطي الغاز الطبيعي أقل تركيزا من الناحية الجغرافية مقارنة باحتياطي النفط. فخلافا للنفط الذي يتركز في الشرق الأوسط بنسبة ثلثي الاحتياطي العالمي. فإن احتياطي هذه المنطقة لا يتجاوز في حالة الغاز الطبيعي 40 % تقريبا. الشيء الذي يعطي الغاز أهمية إضافية في عيون البلدان المستهلكة الرئيسية، حتى و إن كانت روسيا وحدها مسيطرة على أزيد من ربع الاحتياطي العالمي.

لكن الإشكال المطروح بالنسبة للغاز الطبيعي رغم ارتفاع معدل الاسترجاع الذي هو في حدود 80 %،[1]هو في صعوبة استغلال قسم من هذه الاحتياطات الموجود في المناطق البعيدة عن مناطق الاستهلاك الرئيسية، لأن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وحتى المستثمر كثيرا ما يمتنع عن الاستثمار في هذه المناطق لأنها عملية غير مُجزية.

الجدول رقم 28 : أهم البلدان المالكة للاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في 2004.

و: مليار متر مكعب

الترتيب	البلـــــد	الاحتياطي المؤكد	النسبة %
01	روسيا	48000	26.7
02	إيران	27500	15.3
03	قطر	25800	14.4
04	السعودية	6800	3.8
05	الإمارات العربية المتحدة	6100	3.4
06	الولايات المتحدة	5300	2.9
07	نيجيريا *	5000	2.8
08	الجزائر	4600	2.5
09	فنزويلا	4200	2.4
10	العراق **	3200	1.8
11	كازاخستان	3000	1.7
12	تركمنستان	2900	1.6
13	اندونيسيا	2600	1.4
14	استراليا / ماليزيا	2500	1.4
15	النرويج	2400	1.3

Source : BP, **BP statistical Review of World Energy June 2005**, p.20.

* نصف غاز نيجيريا عبارة عن غاز مرفق بالبترولAssocié.

** معظم غاز العراق هو غاز مرفق.

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.330

2- إنتاج المحروقات في العالم :

في هذا الجزء يتم بحث تطور إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي في العالم.

أولا - تطور إنتاج البترول الخام:

تكشف المقارنة السريعة للأرقام المتعلقة بمستوى إنتاج النفط الخام التي تنشرها مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، عن وجود شيء من التباين والاختلاف في هذه الأرقام، غير أن هذا التباين ليس كبيرا بالدرجة التي تفقد التحليل معناه، فثمة اتفاق بين هذه الهيئات والمنظمات بأن مستوى الإنتاج العالمي لم يتراجع منذ بداية التسعينيات وهو في تطور مستمر. فوفق أرقام منظمة أوبك على سبيل المثال، فإن إنتاج النفط الخام في العالم قد ارتفع من مستوى 59.1 مليون برميل يوميا سنة 1990 إلى مستوى 71.7 مليون ب/ي في نهاية سنة 2005، وكانت مساهمة الأوبك في هذا الإنتاج على التوالي هي 22.0 و30.6 مليون ب/ي، بما يعني تحسن مساهمة الأوبك بأكثر من 5 نقاط حيث أصبحت هذه المساهمة تمثل 42.71 % من مجموع الإنتاج العالمي في سنة 2005، بعد أن كانت في حدود 37.3 % في سنة 1990.

الجدول رقم 29 : إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات.

و: ألف برميل يوميا

المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	8562	8143	7865	7227	7191	6480
أمريكا اللاتينية	6871	7350	8148	9122	9491	10206
أوروبا الشرقية	11275	7922	6930	7212	9036	11098
أوروبا الغربية	4098	4823	6181	6176	5949	4904
الشرق الأوسط	19076	18264	19012	20283	18649	22783
أفريقيا	5961	6166	6419	6351	9449	8856
آسيا و الهادي	6269	6462	7025	7109	7279	7433
مجموع العالم	59116	59133	61583	63483	64046	71762
الأوبك	22021	24230	24769	26227	24322	30673
نسبة الأوبك	% 37.3	% 41.0	% 40.2	% 41.3	% 38.0	% 42.7

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.24.

تحليل مستوى الإنتاج من زاوية التركز الجغرافي يبين أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال هي من يستأثر بالقسم الأكبر من هذا الإنتاج، حيث قُدّر مثلا في سنة 2005 بـــ 22.7 مليون

ب/ي، أي ما نسبته 32 % من الإنتاج العالمي لتلك السنة، في وقت تتجاوز فيه بالكاد بعض المناطق كأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية سقف 10 مليون ب/ي. وحتى منطقة أوروبا الشرقية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة الشرق الأوسط بحجم في حدود 11 مليون ب/ي، لا تزال مساهمتها في الإنتاج العالمي أقل من نصف مساهمة منطقة الشرق الأوسط، و في حدود 16 % من حجم الإنتاج العالمي، رغم العودة القوية للإنتاج الروسي الذي يمثل أغلب إنتاج هذه المنطقة، بعد أعمال التوسيع التي أنجزتها روسيا في موانئها والتي سمحت لها برفع قدرتها التصديرية، وبالتالي رفع حجم الإنتاج.

ويعزى ارتفاع الإنتاج النفطي في العالم في السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن معدلات الاسترجاع بفضل التطور التكنولوجي وإلى انفتاح الكثير من الدول المنتجة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا - تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي :

تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العقدين الأخيرين بشكل محسوس، خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بفضل التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي نتيجة ازدياد الطلب عليه. وبفضل التقدم التكنولوجي الحاصل في ميدان استغلال الغاز المصاحب للبترول، حيث تحققت نقلة نوعية من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل إلى مستويات مقبولة ومجزية من الناحية الاقتصادية، وهو ما شجع كل البلدان المنتجة على الشروع في عمليات استخلاص الغاز من البترول وتحويله إلى سوائل هيدروكربونية، وهو الذي كان يحرق من قبل عند فوهة البئر لانعدام إمكانية استغلاله.

بتوفر هذه الإمكانية زاد الاهتمام بهذه السوائل وشهد إنتاجها تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، وقد ساهم في تلبية قسم من الطلب على المشتقات الهيدروكربونية في السوق الدولية، وخفّف بالنتيجة الضغط على المشتقات البترولية الأخرى، والمسألة حسب التوقعات مرشحة لتعرف مزيدا من الأهمية في المستقبل، وعلى سبيل المثال فقد كان إنتاج هذه السوائل بين عامي 2001 و2005 كما يلي :

الجدول رقم 30: إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم 2001-2005

و: ألف ب/ي

التعيين	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع إنتاج العالم	6755.0	6957.0	7306.0	8385.0	8427.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005، ص.137.

قدّم الجدول صورة واضحة عن تطور إنتاج سوائل الغاز في السنوات الأخيرة (2001-2005) وبين المكانة التي أصبحت تحتلها في الهيكل العام لإنتاج المحروقات، حيث بلغ مجموع إنتاجها في سنة 2005 حوالي 8.5 مليون برميل يوميا.

ثالثا - إنتاج الغاز الطبيعي المسوق[1] في العالم :

لعبت الاعتبارات البيئية والجيوسياسية الجديدة والتطور التكنولوجي في مجال إنتاج ونقل الغاز الطبيعي دورا أساسيا في زيادة أهمية هذا الأخير في ميزان الطاقة العالمية، حيث كان استهلاكه ينمو بشكل كبير، الأمر الذي سمح بزيادة الإنتاج وتثمين هذا المورد الطبيعي الهام.

لقد شهد إنتاج الغاز الطبيعي المسوق منذ بداية التسعينيات ارتفاعا مستمرا، مدفوعا في ذلك بالزيادة الواضحة في الطلب، وقد تركز القسم الأكبر من الإنتاج في منطقة أوروبا الشرقية وخصوصا روسيا، حيث مثل إنتاجها في نهاية عام 2005 حوالي 29 % من مجموع الإنتاج العالمي، ثم تليها منطقة أمريكا الشمالية بحجم إنتاج قريب، حوالي 702 مليار متر^3.

تأتي المناطق الأخرى بعد منطقتي أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية بأحجام إنتاج مختلفة، تتراوح بين حوالي 171 مليار متر^3 في إفريقيا (6 % من الإنتاج العالمي) و368 مليار متر^3 في منطقة آسيا والهادي (13 %).

الجدول رقم 31 : الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم حسب الجهات.

و:مليون متر مكعب

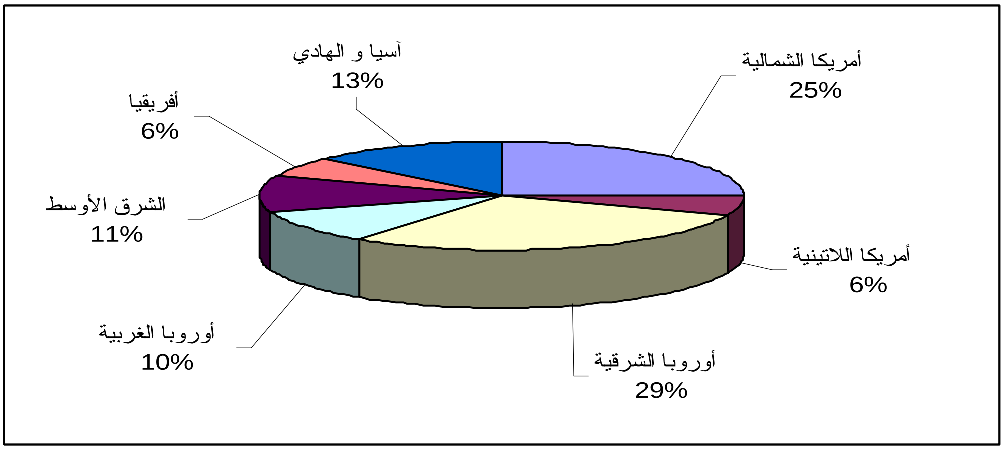
المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005
أمريكا الشمالية	611194	651464	697549	710710	723856	702153
أمريكا اللاتينية	85696	93043	109950	125251	139215	174800
أوروبا الشرقية	852500	791430	740350	726720	761100	821430
أوروبا الغربية	203850	231280	278990	277020	293940	292240
الشرق الأوسط	105740	135910	159962	196193	247860	306330
أفريقيا	70890	79452	88084	113797	134344	171735
آسيا و الهادي	151170	183810	227740	258390	299010	368200
مجموع العالم	2081040	2166389	2302625	2408081	2599325	2836888
الأوبك	225656	268155	312256	367251	417589	498375
نسبة الأوبك	% 10.8	% 12.4	% 13.6	% 15.3	% 16.1	% 17.6

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.26.

[1] - يشتمل الغاز الطبيعي المسوق أو التجاري الكميات التي تم إنتاجها وتسويقها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، في الغالب الأسواق الداخلية، وتستثنى منه كميات الغاز المحروقة أو المفقودة أو التي يعاد حقنها في الآبار لتحسين مردودية المكامن النفطية.

ما يمكن تسجيله بخصوص الإنتاج هو أنه لا يتوزع سوى على عدد محدود من البلدان في كل منطقة، وأحيانا يكاد يمثل نصيب بلد واحد إنتاج المنطقة كلها، كما هو الشأن بالنسبة للإنتاج الروسي في منطقة أوروبا الشرقية، وقريب من ذلك الأمر في منطقة أوروبا الغربية حيث الحضور الكبير للنرويج والمملكة المتحدة وهولندا، وفي إفريقيا إنتاج الجزائر ونيجيريا وفي الشرق الأوسط إنتاج قطر وفي أمريكا الشمالية الولايات المتحدة وكندا... وهلم جرا.

الشكل رقم 08 : توزيع الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم في سنة 2005.



3- تكرير البترول في العالم

يحتاج تحليل إنتاج المشتقات النفطية إلى معرفة طاقة التكرير المنصوبة أولا.

أولا - طاقة التكرير المنصوبة :

تميزت السوق النفطية قبل عام 1995 بوجود فائض كبير في طاقة التكرير، ساهم كثيرا في وفرة المشتقات النفطية وفي تقليص الضغط على أسعارها في السوق. لكن بعد ذلك العام، تراجعت هذه الطاقة تدريجيا حتى بلغت مستويات متواضعة، وذلك بفعل تغير هيكل الطلب العالمي على هذه المشتقات،حيث أصبح الطلب يتجه أكثر نحو المنتجات الخفيفة، وخصوصا وقود السيارات.

وفي التسعينيات أيضا دخل على الخط بُعدٌ آخر، لم يكن موجودا من قبل، هو البعد البيئي، عمّق المشكل المطروح، حيث أصبح مطلوبا في منتجات التكرير، خصوصا وقود السيارات، أن تكون ذات نوعية جيدة وبمواصفات محددة، وكثيرا ما تختلف من بلد لآخر، بل ومن فترة زمنية لأخرى، وهو ما لا تستطيع جل معامل التكرير التقليدية أن تقدمه دون إجراء تغييرات جوهرية مكلفة على تجهيزاتها.[1]

[1] Sadek BOUSSENA, Op.cit., p.38.

الجدول رقم 32 : توزيع قدرة التكرير في العالم حسب الجهات

و : 1000 برميل/ يوم calendar day

المناطق	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	17 705	17 419	17 628	18 445	18 686	19314
أمريكا اللاتينية	7 539	7 388	7 923	8 107	8 129	7980
أوروبا الشرقية	12 203	12 305	11 976	9 972	10 086	9859
أوروبا الغربية	14 974	14 758	14 864	14 983	15048	15445
الشرق الأوسط	5 267	5 559	5 781	6 338	6570	6995
أفريقيا	2 820	2 781	2 888	3 258	3 304	3241
آسيا و الهادي	13 207	14 992	16 867	21296	21259	23900
مجموع العالم	73 715	75 201	77 927	82289	83081	86735
الأوبك	7 406	7 740	8 067	8850	8 666	9234
نسبة الأوبك	10,10	10,30	10,40	10,80	10,70	10,60

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.26.

الجدول يُبين أنه على خلاف إنتاج النفط الخام الذي يتركز بشكل كبير في دول أوبك ودول نامية أخرى، فإن قدرة التكرير تتركز أساسا بالدول الصناعية الكبرى، ففي أمريكا الشمالية وحدها تمثل هذه الطاقة في عام 2003 ما نسبته 22 % من مجموع طاقة التكرير في العالم، وفي أوروبا الغربية تمثل حوالي 18 %، في وقت بالكاد تتجاوز الطاقة المنصوبة في منطقة الشرق الأوسط كلها نسبة 8 %.

إذا كان مبررًا تنصيبُ طاقة تكرير كبيرة في الولايات المتحدة، على اعتبار هذا البلد بلدا منتجا ومستهلكا كبيرا في نفس الوقت، فبماذا يمكن تفسير امتلاك بلد كإيطاليا لـــ17 معمل تكرير بطاقة في حدود 2.3 مليون برميل يوميا في عام 1999،[1]وهو بلد غير منتج أصلا للنفط الخام؟ سوى بسعي الدول الصناعية من خلال ذلك إلى الاستئثار بقسم هام من القيمة المضافة، ومنع الدول المالكة للاحتياطي من السيطرة على كل السلسلة البترولية.

ثانيا - مخرجات التكرير:

من الطبيعي أن يكون إنتاج المشتقات النفطية على صورة قدرة التكرير المنصوبة، ويتركز معظم الإنتاج في البلدان الصناعية.

[1] PAUL HORSNELL, «Mediterranean Basin in the World Petroleum Market » (Oxford : Oxford University Press, 2000), p.16.

الجدول رقم 33 : مخرجات التكرير في العالم.

و: 1000 برميل يوميا

المناطق	1991	1994	1997	2000	2003	2006
أمريكا الشمالية	16911,2	17628,6	18675,2	19305,1	19697,8	20507,7
أمريكا اللاتينية	5777,4	6258,2	6554,7	6653,1	7076,2	7448,7
أوروبا الشرقية	9202,5	5996,7	5839,8	5828,0	6652,3	6952,8
أوروبا الغربية	13436,9	14266,8	14885,9	14833,1	15012,0	15734,0
الشرق الأوسط	3696,4	4864,9	5190,6	5534,2	5944,3	6365,9
أفريقيا	2217,9	2238,1	2403,9	2442,0	2719,8	3003,2
آسيا و الهادي	11758,2	13819,5	16351,5	17843,9	18173,9	19333,9
مجموع العالم	63000,6	65072,7	69901,6	72439,5	75276,2	79346,1
الأوبك	5593,4	6698,1	7425,4	7676,0	8033,7	8869,0
نسبة الأوبك	8,9	10,3	10,6	10,6	10,7	11,2

Source : OPEC, **Annual Report 2006**, p.28.

تحليل معطيات الجدول يبين أن منطقة أمريكا الشمالية تأتي في المقدمة بحجم إنتاج يزيد قليلا عن 20 مليون برميل يوميا في عام 2006، ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة آسيا والهادي بحجم إنتاج يزيد قليلا هو الآخر عن 19 مليون برميل يوميا، و قريبا من ذلك إنتاج أوروبا الغربية بـــ15.7 مليون برميل يوميا، ثم يأتي بعد ذلك إنتاج المناطق الأخرى بعيدا عن إنتاج المناطق الثلاثة الأولى، حيث بالكاد يقترب أفضلها وهي منطقة أمريكا اللاتينية من مستوى 7.5 مليون برميل يوميا، أما منطقة الشرق الأوسط وهي التي يتركز فيها ثلثي الاحتياطي العالمي فتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بطاقة إنتاج قصوى تقدر بـــ 6.3 مليون برميل يوميا، أي ما يمثل نسبة 8 % فقط من مجموع الإنتاج العالمي، وفي ذيل الترتيب المنطقة الإفريقية بـــ 3 مليون برميل يوميا.

4 - آفاق تطور الاستثمار في قطاع المحروقات بالعالم :

تقدّر الوكالة الدولية للطاقة قيمة الاستثمارات المطلوبة لمواجهة ارتفاع الطلب في قطاع المحروقات للفترة 2001-2030، [1]في ضوء توقعات تطور الاستهلاك في العالم، بما يزيد عن 6.2 تريليون دولار، أي بحجم استثمار سنوي متوسط في حدود 208 مليار دولار. وتتوزع هذه القيمة على الاستثمار الموجه لتجديد الاحتياطات وتعويض الإنتاج السابق والاستثمار الموجه لتوسيع البنية التحتية القائمة حاليا وتجديد ما ينتظر إهتلاكه قبل انقضاء الفترة المعنية.

[1]- الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن الإنفاق الرأسمالي على ما يلي: بالنسبة لقطاع النفط : الاستكشاف، التطوير، التكرير، الناقلات، أنابيب النفط وتجهيزات إنتاج النفط غير التقليدي. بالنسبة لقطاع الغاز : الاستكشاف، التطوير، التمييع، التخزين، ناقلات و أنابيب نقل وتوزيع الغاز.

الجدول رقم 34 : الاستثمارات المطلوبة في قطاع المحروقات بالعالم للفترة 2001-2030.

و: مليار دولار (دولار سنة 2000)

البيان	2000	2001-2010	2011-2020	2021-2030	2001-2030
قطاع البترول	87	916	1045	1136	3096
قطاع الغاز	80	948	1041	1157	3145
مجموع قطاع المحروقات	167	1864	2086	2293	6241
المتوسط السنوي	167	186.4	208.6	229.3	208

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.42.

إذا كان الهدف الأساسي من الاستثمارات المطلوبة في قطاعي النفط والغاز في البلدان المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو الاستجابة بالأساس للطلب الداخلي بهذه البلدان وهي بلدان صناعية كبيرة في مجموعها. فإن قسما معتبرا من حجم الاستثمار في البلدان غير المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو في حدود 40 %، الغرض منه هو الاستجابة لارتفاع الطلب الخارجي، خصوصا في بلدان المنظمة السالفة الذكر.[1]

أولا: آفاق تطور الاستثمار في قطاع البترول.

تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع حجم الطلب على البترول في أفق 2030 إلى حوالي 120 مليون برميل يوميا، بعد أن كان في حدود 77 مليون ب/ي في سنة 2002. وتحتاج تلبية هذة الزيادة في الطلب إلى استثمارات في حدود 3000 مليار دولار، أي ما يعادل 105 مليار دولار سنويا.

وتقدر الاستثمارات المطلوبة في قطاع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 72 %، وذلك لتعويض إنتاج الآبار الحالية التي شارفت على النضوب وتعويض إنتاج الآبار المزمع اكتشافها لاحقا والتي ستنضب بدورها قبل الأجل المضروب.[2] فيما يتوزع القسم الباقي من الاستثمارات على أنشطة قطاع المصب، خصوصا التكرير والنقل، حيث يتوقع إنفاق ما قدره 412 مليار دولار في مجال التكرير، للاستجابة لزيادة الطلب وللتكيف مع المواصفات التقنية الجديدة، فيما يكون نصيب قطاع النقل في حدود 257 مليار دولار، لإنفاقها على اقتناء ناقلات نفطية جديدة ومد الأنابيب لنقل الإنتاج نحو مناطق الاستهلاك، حيث يتوقع أن تنمو التجارة البينية الدولية للبترول الخام والمشتقات النفطية في أفق سنة 2030 بنحو 80 % مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في سنة 2000.

---

[1] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, **World Energy investment Outlook 2003**, p.42.

[2] Sadek BOUSSENA, Op.Cit, pp.40-41.

من جهة أخرى، يُقدر أن يكون حجم الاستثمار المطلوب لتعبئة الموارد النفطية غير التقليدية التي يتوقع أن تساهم بنسبة 8 % في العرض العالمي الكلي في سنة 2030، بـــ 205 مليار دولار.

الجدول رقم 35 : تطور العرض الكلي للبترول والبنية التحتية.

المصدر	التعيين	الوحدة	2000	2030	المتوسط السنوي للنمو %
البترول	الإنتاج	مليون برميل/ يوميا	75	120	1.6
	قدرة التكرير	مليون برميل/ يوميا	82	121	1.3
	قدرة النقل	مليون طن ساكن DWT .	271	522	2.2

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.43.

ثانيا: آفاق تطور الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي.

تشير كل التوقعات أن معدلات استهلاك الغاز الطبيعي سوف تكون الأسرع في المستقبل من بين كل مصادر الطاقة، ويتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك من 2.5 تريليون م^3 سنويا في سنة 2000 إلى حوالي 5.3 تريليون م^3 في أفق 2030، ما يعني ضرورة تعبئة احتياطات إضافية في حدود 9 تريليون م^3 للفترة 2001-2030 لتعويض الإنتاج الحالي والمستقبلي.[1]

تستلزم تعبئة الطاقة الإضافية المطلوبة في قطاع الغاز الطبيعي استثمارا في حدود مبلغ 3.1 تريليون دولار، موزعة بين الاستكشاف والتطوير بـــ 1.7 تريليون دولار، أي ما نسبته 55 % من حجم الإنفاق الكلي، والإنفاق على مد الأنابيب وبناء سلسلة عرض الغاز المسال (معامل تسييل الغاز، ناقلات، معامل إعادة الغاز إلى الحالة الغازية) وإنشاء شبكات التوزيع المحلية سواء نحو المستهلك النهائي أو نحو محطات توليد الكهرباء بـــ 1.4 تريليون دولار.

الجدول رقم 36 : تطور العرض الكلي للغاز الطبيعي و البنية التحتية.

المصدر	الاستثمار في	الوحدة	2000	2030	متوسط النمو السنوي %
الغاز	الإنتاج	مليار متر مكعب	2513	5280	2.5
	أنابيب النقل	ألف كلم	1139	2058	2.0
	أنابيب التوزيع	ألف كلم	5007	8523	1.8
	التخزين	مليار متر مكعب	328	685	2.5

Source : IEA, **World Energy Investment Outlook 2003**, p.43.

[1] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, Op.cit, p.43.

إذا كانت عوامل جيو سياسية و بيئية كثيرة تدفع في اتجاه زيادة الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، فإن عوامل أخرى تعترض ذلك. ويأتي في مقدمة هذه العوامل ارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال فإن كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الغاز لإنتاج وحدة متساوية من الطاقة تمثل 6 أضعاف كثافة رأس المال المطلوب في قطاع الفحم. وهذه الوضعية تطرح مشكلة تنافسية القطاع لجلب رؤوس الأموال الضرورية.

المبحث الثالث : التقدم التكنولوجي في قطاع المحروقات وآثره.

لم يحقق قطاع المحروقات قبل عام 1973 طفرة تكنولوجية كبيرة كالتي تحققت بعد الصدمة النفطية لذلك العام، وذلك بسبب الوضعية العامة السائدة في القطاع في تلك الفترة، حيث لم تكن شروط الاستكشاف والإنتاج القائمة تحفز على تكثيف جهود البحث والتطوير، وهو ما انعكس على التطور التكنولوجي في القطاع.

وقد كانت تلك الوضعية نتيجة لتفاعل عوامل عديدة، من بينها:

- انخفاض تكاليف الاستغلال في المناطق التقليدية.
- ضعف الدافع للإنفاق في مجال تطوير البحث والاستكشاف في المناطق غير التقليدية الصعبة لدى الشركات النفطية الكبيرة التي كانت تبسط احتكارا شبه كامل على احتياطات ضخمة، ولم تكن متحمسة لاستكشاف مناطق جديدة، تحتاج إلى استثمارات ضخمة، خصوصا في ظل وجود احتياطات كبيرة قابلة للاستكشاف في المناطق التقليدية و بأقل التكاليف.
- وجود شعور عام بوفرة النفط في هذه الفترة، وذلك نتيجة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ودخول عدد من الحقول النفطية الضخمة في مرحلة الإنتاج، خصوصا في الشرق الأوسط. وقد زاد احتكار الشركات النفطية الكامل للسوق في تعزيز هذا الشعور، حيث كان الشعار السائد عند هذه الشركات في تلك المرحلة هو " من البئر إلى المضخة ".

تغيرت النظرة التقليدية إلى وفرة النفط رأسا على عقب بعد حدوث الصدمة النفطية وبروز موجة التأميم في السبعينيات، وما صاحب ذلك من تنامي لدور البلدان المنتجة في الأسواق الدولية. إذ استشعرت الشركات النفطية أخيرا أهمية الاستثمار في مناطق أخرى غير المنطقة التقليدية، بعد فقدها السيطرة الكاملة التي كانت لها على الاحتياطي والإنتاج. وقد حفز الاتجاه الجديد هذه الشركات النفطية والشركات الصناعية التي تتعامل معها، على زيادة الإنفاق على برامج البحث والتطوير التكنولوجي، حتى تتمكن من تحسين الشروط التقنية للاستكشاف والاستغلال في مناطق أخرى لم يكن ممكنا من قبل استكشافها واستغلالها بالشروط الاقتصادية المقبولة والشروط التقنية المتاحة، سواء بسبب وقوعها في مناطق نائية وبعيدة أو بسبب تركيبتها الجيولوجية المعقدة.

من جهة ثانية، أشعرت المعطيات الجديدة في سوق البترول الدول المستهلكة بضرورة تطوير استعمال مصادر طاقة بديلة، وساهمت بطريقة غير مباشرة في إبراز أهمية الغاز الطبيعي، وهو ما شجع الشركات والهيئات المتخصصة على تكثيف جهود البحث والتطوير التكنولوجي في هذا القطاع أيضا.

ويمكن تحديد أهم مظاهر التطور التكنولوجي المحقق وأثره في قطاعي البترول والغاز في فترة ما بعد عام 1973 كما يلي :

1- التطور التكنولوجي في قطاع النفط وأثره.

شمل التطور التكنولوجي في قطاع النفط كل النشاطات المرتبطة بمجالات الاستكشاف والاستغلال، وأهم هذه التطورات هي :

أولا – تحسين طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد.

أحرزت الصناعة النفطية تحسنا واضحا في ميدان الاستكشاف في العقود الأخيرة، وذلك نتيجة زيادة التحكم في طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد (3D).[1] وساعد هذه التحسين في دراسة محتويات باطن الأرض بشكل أفضل، وتحديد مواضع حفر الآبار البترولية الاستكشافية و التطويرية بشكل أدق.

وقد توسعت معظم الشركات العاملة في القطاع النفطي في استعمال هذه الطريقة، رغم ارتفاع تكلفتها مقارنة بالطريقة التقليدية ذات البعدين (2D). وسمح ذلك برفع معدل نجاح عمليات الاستكشاف إلى 70 %، وهو الذي كان يتراوح من قبل أثناء استعمال طريقة البعدين (2D) بين 30 و 40 %.[2]

ثانيا - تحسين تصميم الآبار وتطوير تقنيات الحفر.

تحقق تطور كبير في ميدان رسم وانجاز التصاميم المعقدة للآبار، وسمح ذلك بتطوير تقنيات جديدة في الحفر، كتقنية حفر البئر ذات القطر الصغير (slim hole)، وتقنية الحفر المنحرف أو الحفر الأفقي التي انتشر استعمالها على نطاق واسع، و القائمة على مبدأ حفر بئر واحدة تتفرع داخلها عدة آبار لاستغلال نفس الحقل النفطي، الذي كان يحتاج من قبل إلى حفر مجموعة من الآبار في مواضع متفرقة ومتباعدة.

---

[1] تقوم هذه الطريقة على تقنية تعمد إلى إثارة تفجيرات في باطن الأرض تنجم عنها موجات ارتدادية تنتشر في المنطقة المستكشفة، ويتم تسجيل أصداء هذه الموجات بأجهزة استقبال خاصة يتم وضعها في مواضع عديدة بحيث تغطي مساحة معينة، لتخضع بعد ذلك المعلومات المستقاة للتحليل بواسطة برامج كمبيوترية متطورة. وهي طريقة تختلف عن طريقة البعدين 2D، التي تعتمد هي الأخرى طريقة التفجير ولكن تستعمل خط واحد من أجهزة الإرسال والاستقبال، وبالتالي فكمية المعلومات المتحصل عليها تكون أقل بكثير.

[2] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG، تاريخ الزيارة 20 أبريل 2006.

وقد ساهمت هذه الطريقة الأخيرة على سبيل المثال في تخفيض تكاليف الاستغلال بشكل كبير، وذلك من خلال تخفيضها عدد التجهيزات والهياكل المطلوبة في عملية الاستغلال، خصوصا المسالك والقنوات ومراكز التخزين. كما ساهمت هذه الطريقة في تخفيض حجم الأضرار التي تلحق بالبيئة والتكاليف المرتبطة بذلك، فهي لا تستدعي سوى حفر بئر واحدة بدلا من آبار عديدة.[1]

ثالثا - تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق الاستخراج :

يسود تصور خاطئ عند غير العارفين بالصناعة النفطية بأن مكامن الاحتياطات البترولية شبيهة بالأحواض المائية الموجودة في باطن الأرض، وأن مستوى احتياطي هذه المكامن معروف بشكل دقيق، وهذا غير صحيح. فالمكامن النفطية في شكل تكوينها عبارة عن كتلة من الصخور التي تحمل في مسامها المادة الأساسية المكونة للنفط والتي هي الكيروجين. أي أن هذه المكامن أشبه ما تكون بمادة الإسفنج، ما يعني أن استغلالها الجيد يتوقف أولا على تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق استخراج النفط الموجود في هذه الصخور. فكلما توفرت معلومات جيوفيزيائية دقيقة حول المكامن وتحسنت أدوات وأساليب الاستخراج، كلما سمح ذلك باسترجاع كميات أكبر وإطالة أعمار المكامن النفطية.

وعليه، يتضح من هذا الشرح أن أهم ما يمكن أن يساهم به التقدم التقني في مجال الاستغلال هو تحسين مستوى معرفة المكامن النفطية وتطوير تقنيات وطرق الاستخراج من أجل تحسين معدل الاسترجاع. لأن تحسين هذا المعدل معناه زيادة حجم الإنتاج وزيادة حجم الاحتياطات. وفي هذا الشأن، تؤكد جل الدراسات التقنية أن تحسين معدل الاسترجاع بنقطة واحدة على المستوى العالمي معناه توفير احتياطات إضافية كافية لاستهلاك سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل.

وقد تحسن معدل الاسترجاع المتوسط بفضل التطور التكنولوجي بشكل كبير في العقود الأخيرة، وعلى سبيل المثال فقد كان هذا المعدل في بداية السبعينيات يتراوح بين 15 و20 % على المستوى الدولي، ثم قفز في سنة 2000 إلى مستوى يتراوح بين 30 و35 %. و يتوقع أن يرتفع في المستقبل بـــ 10 إلى 15 نقطة أخرى ليصل إلى حدود 50 %. وإذا ما صدقت هذه التوقعات الأخيرة، فإن الخبراء يقدرون الإضافة الصافية إلى حجم الاحتياطات المؤكدة الحالية المقدرة بـــ 135 مليار طن بين 70 و100 مليار طن.[2]

من جهة أخرى، فلقد أدى تطور المعلومات حول المكامن وتحسن طرق الاستخراج إلى تحسين شروط الإنتاج وتخفيض تكاليف الاستغلال، خصوصا في المناطق غير التقليدية التي كانت

---

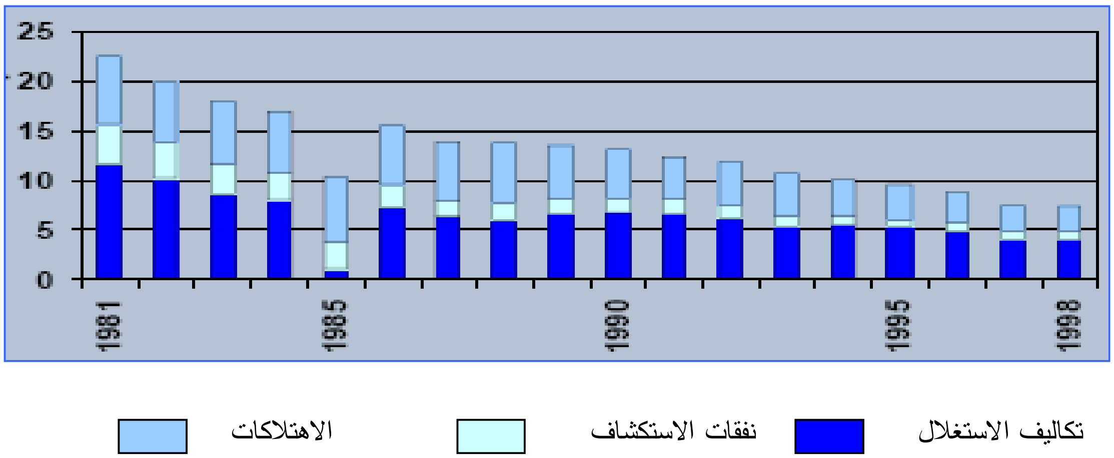
[1] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG.

[2] Denis BABUSIAUX, «progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production», Op.cit., p.22

تتميز بارتفاع تكاليفها. وعلى سبيل المثال فقد تراجعت التكلفة التقنية لأعمال الاستكشاف والتطوير والاستغلال في نهاية التسعينيات إلى مستوى 8 دولار للبرميل، بعد أن كانت في حدود 14 دولار للبرميل سنة 1990.[1]

الشكل رقم 09 : تطور تكاليف إنتاج المحروقات 1998

(الوحدة : دولارات/ برميل)



رابعا - تكثيف استغلال المكامن النفطية البحرية :

سمحت الطفرة التكنولوجية المحققة بعد التحول الكبير في السبعينيات من توسيع دائرة المجال البحري القابل للاستكشاف والاستغلال أفقيا وعموديا. واستطاعت الشركات النفطية لأول مرة استكشاف المناطق البحرية العميقة واستغلال ثرواتها، بعدما كان المجال من قبل لا يشمل سوى السواحل القريبة وغير العميقة ولا يتجاوزها. وبفضل ذلك التطور التكنولوجي تكثف استغلال الموارد النفطية البحرية في كل مناطق العالم، وبرزت على ساحة الإنتاج النفطي مناطق جديدة كألاسكا وبحر الشمال. وقد ساهم إنتاج هذه المناطق رغم ارتفاع تكاليف الاستغلال في رفع مستوى الإنتاج النفطي العالمي، وعلى سبيل المثال قفز مجموع الإنتاج النفطي المستخرج من المجال البحري offshore من مستوى 500 مليون طن سنة 1973 إلى 750 مليون طن سنة 1985 [2].

وبعد زيادة تطور أدوات وتقنيات الحفر البحري وتطور أساليب وطرق الاستخراج أكثر في التسعينيات، زاد المجال البحري القابل للاستغلال، وظهرت مناطق إنتاج جديدة في بحر الشمال وخليجي المكسيك وغينيا والبرازيل وغيرها، لعبت دورا كبيرا في تنويع مصادر الإنتاج العالمي. وعلى سبيل المثال فقد قدّر حجم الإنتاج البحري للبلدان غير الأعضاء في منظمة الأوبك في سنة

---

[1] Denis BABUSIAUX, Op.cit., p.22.
[2] Idem, p.21.

2000 بحوالي 40 % من مجموع إنتاج هذه البلدان، بعد أن كان يمثل ما نسبته 26 % في سنة 1990.[1]

لم يتوقف التقدم التكنولوجي في ميدان الاستكشاف البحري والاستغلال عند هذا الحد، واستمر في تحقيق المزيد من النجاحات، وتمكن في السنوات القليلة الماضية من فتح باب الأعماق البحرية الكبيرة جدا في المحيطات والبحار Offshore très profond،[2] التي كانت إلى وقت قريب مستعصية. وعلى سبيل المثال فقد تمكنت بعض الشركات النفطية العاملة في سواحل البرازيل وخليج المكسيك من استخراج النفط على أعماق تصل إلى 1650 و1700 متر على التوالي.[3]

خامسا- استغلال أنواع النفط غير التقليدية.

سمح التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة باستغلال أنواع جديدة من النفط، تعرف باسم البترول غير التقليدي Pétroles non-conventionnels، وذلك بعد عقود طويلة كان فيها الاستغلال يقتصر على النوع التقليدي فقط. وبدأت ترتسم في الأفق ملامح محيط نفطي جديد مغاير تماما للمحيط القديم، خاصة بعد أن بلغ التطور التقني المرحلة التي أصبح استغلال هذه الأنواع النفطية غير التقليدية على نطاق واسع أمرا ممكنا. وفعلا، فقد بدأ في السنوات القليلة الماضية مثلا استغلال حقول الرمال الزفتية (sables bitumineux) الموجودة بـمنطقة أطابسكا athabasca بكندا، كما بدأ استغلال الزيوت الثقيلة جدا Extra-lourd الموجودة بحوض الأورينوك Orénoque بفنزويلا، بعد تطور تقنيات الحفر الأفقي وتقنيات تركيب المضخات في أعماق الآبار، والتي كان من غير الممكن استغلالها من قبل، سواء لصعوبة عملية الاستغلال من الناحية التقنية أو لعدم جدواها الاقتصادية، وقد بلغ معدل الاسترجاع في سنة 1999 نسبة 8 %، وينتظر أن يصل إلى حدود 20 % في أفق سنة 2020.

ويشير بعض المتخصصين أنه في حالة زيادة التحكم التقني في استغلال هذه النفوط غير التقليدية في المستقبل، فإن ذلك سيقلب معطيات السوق النفطية بشكل دائم، لأن التقدم التكنولوجي في هذه الحالة سيسمح بتعبئة موارد نفطية كبيرة جدا، ويزيد العرض النفطي في الأسواق بشكل واسع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدر خبراء النفط احتياطات حوض الأورينوك وحده بنحو 200 مليار برميل.[4]

في هذا الإطار، من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإجراء الذي أقدمت عليه فنزويلا، البلد الذي يصنف في دائرة البلدان الأكثر تحفظا لفتح مجالها النفطي كاملا، والذي لا تزال فيه كل

---

[1] André GAUTIER, l'économie mondiale des années 1880 aux années 2000 (Rosny cedex : Editions Bréal 1999), p.565.

[2] العمق البحري الكبير جدا اصطلاحا هو الذي يزيد عن 1500 م، لتمييزه عن العمق البحري الكبير الذي يتراوح بين 300 و1500م.

[3] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية WWW.UNCTAD.ORG، تاريخ الزيارة 20 أبريل 2006

[4] André GAUTIER, Op.Cit, p.566.

عمليات الاستكشاف والإنتاج تتم وفق عقود شراكة تعود فيها نسبة المشاركة الكبيرة إلى شركة البترول الوطنية PDVSA. وهذا الإجراء هو إخضاع هذا النوع من النفط لإطار قانوني خاص به، وإفراد عقود خاصة لذلك تعرف بعقود الشراكة الإستراتيجية، تغطي كل مراحل الاستغلال من المنبع إلى المصب، وتُبرم مع الشركات الأجنبية التي تملك الخبرة والتكنولوجيا اللازمة.[1]

2 : التطور التكنولوجي في قطاع الغاز الطبيعي وأثره.

تحقق في قطاع الغاز الطبيعي، على غرار قطاع النفط، تقدم تكنولوجي معتبر، وقد سمح هذا الأخير بإنجاز تطور هام في القطاع، وفتح آفاقا واسعة للتطور أكثر في المستقبل، خصوصا في ميدان الغاز المسال، الذي انخفضت فيه التكاليف منذ مطلع التسعينيات بنسبة تراوحت بين 20 و 30 % على طول الحلقات الثلاثة للسلسلة والتي هي التمييع والنقل و إعادة الغاز السائل المنقول إلى الحالة الغازية في ميناء الاستيراد. وعلى فقد كانت أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في القطاع كما يلي:[2]

أولا : تحسين تصميم معامل الغاز.

تحقق نجاح مشهود في ميدان تصميم معامل تمييع الغاز الطبيعي في العقد الأخير، حيث تفرض معايير الأمان أن لا تتجاوز طاقة المعمل سقفا محددًا في ظل وجود شروط معينة. و بفضل التقدم التكنولوجي كان يتم في كل مرة التحكم أكثر في هذه الشروط ورفع الطاقة المتوسطة لهذه المعامل، حتى بلغ حجمها في عام 2005 حوالي 5 مليون طن، وهي التي كانت لا تتجاوز 0.5 مليون طن مثلا في عام 1964. ويتوقع في ضوء النجاح المتواصل أن تصل طاقة معامل التمييع الجديدة إلى 8 مليون طن في أفق 2010-2012، ما يسهم في زيادة تخفيض التكلفة بحوالي 10 إلى 15%.

وسمح هذا التقدم التكنولوجي أيضا بتحقيق وفورات حجم وتخفيض تكلفة معالجة الطن من 500 دولار بسعر دولار سنة 2002 في سنة 1964 إلى 180 دولار للطن في عام 2005.

من جهة أخرى، تحسن تصميم معامل إعادة الغاز السائل إلى الحالة الغازية بشكل كبير، وارتفعت طاقة هذه المعامل من 40000 متر² لمعامل الجيل الأول إلى حوالي 200 ألف متر² للجيل الحالي.

[1] KPMG, Bureau d'études international, Algérie : Guide des hydrocarbures (Alger : Grand-Algérie-Livres, 2005), p.31.
[2] Sadek BOUSSENA, Op.cit., pp.293-303.

ثانيا : تحسين تصميم ناقلات الغاز.

إن من أهم الانجازات التكنولوجية المحققة في ميدان نقل الغاز الطبيعي، هو تحسين تصميم بناء الناقلات. وقد أدى هذا التحسن إلى رفع طاقة نقل الأنواع الجديدة منها، وبالتالي تخفيض كلفة النقل الوحدية. وعلى سبيل المثال انخفضت كلفة نقل مليون وحدة حرارية بريطانية Mbtu (Million British Thermal Unit) من 1.4 دولار في عام 1991 إلى 0.95 دولار في عام 2002، أي بما نسبته 33 %.

و من جهة أخرى، سمح تحسن تصميم بناء الناقلات في زيادة سرعتها وتقليص مدة الأسفار. فالسرعة المتوسطة للناقلة المبنية في عام 1969 وذات السعة 71500 متر^3 التي كانت في حدود 16.5 عقدة بحرية في الساعة، انتقلت في الأنواع الجديدة للناقلات ذات السعة 138 ألف متر^3 والمبنية في عام 2000 إلى حدود 20.8 عقدة في الساعة.

إن هذا التقدم التكنولوجي المحقق في ميدان التصميم والتحكم في التكاليف جعل سعر الناقلة ذات السعة 138 ألف متر^3 على سبيل المثال ينخفض في عام 2005 إلى حدود 150 مليون دولار، وهو الذي كان يساوي 260 مليون دولار في عام 1991. ويعود الفضل في ذلك إلى الصينيين بالدرجة الأولى، الذين بدخولهم ميدان المنافسة، في هذا القطاع الحيوي الذي هو قطاع بناء ناقلات الغاز، ساهموا بطريقة مباشرة في التخفيف من حالة الاحتكار التي كان اليابانيون والكوريون يمارسونها من قبل.

ثالثا : تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي.

لم يتحقق التطور التكنولوجي في ميدان نقل الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات فقط، وانما تحقق أيضا في ميدان النقل بواسطة الأنابيب، حيث تحسنت شروط هذا النوع الأخير بفضل تحسن تصميم الأنابيب التي زاد قطرها بشكل كبير، وأصبحت الأنواع الجديدة منها تملك قدرة كبيرة على مقاومة كل عوامل الضغط. وعلى سبيل المثال، فإن قطر الأنابيب المستعملة اليوم لنقل الغاز على المسافات الطويلة يصل إلى 1400 ملم، وهي مصنوعة من نوع معين من الحديد الصلب X70، تصل قدرة مقاومته القصوى إلى 75 بار Bars، وقد نجم عن هذه التحسينات ارتفاع طاقة النقل النظرية لهذه الأنابيب إلى ما بين 25 و30 مليار متر^3 سنويا. وتجري التجارب حاليا لاستعمال نوع جديد من الأنابيب يدخل في صناعته نوع من الحديد الصلب X100، له قدرة مقاومة تصل إلى حدود 140 بار Bars، ما يعني طاقة نقل مضاعفة.

خاتمة الفصل الثاني :

إن أهم خلاصة يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل الثاني هو أن قطاع المحروقات في العالم قد شهد تحولات كبيرة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك سواء في الميدان الصناعي أو على مستوى الأسواق أو في المجال التكنولوجي.

ففي ميدان الصناعة النفطية، فإن أهم نتيجة يمكن استخلاصها هي بروز أهمية دور الغاز الطبيعي كمورد طاقة هام، وترشيحه للعب دور رئيسي في المستقبل في ظل تراجع احتياطات النفط، و على مستوى الأسواق، فإن هناك تجاذب قوي بين الأطراف الاقتصادية المختلفة التي يسعى كل واحد منها إلى تغليب مصالحه. أما في الميدان التكنولوجي، فإن أهم ما تم الوقوف عليه هي تلك التطورات الهامة التي تحققت في جميع المجالات، سواء في الاستكشاف أو الاستغلال أو النقل.

وبعد الوقوف في الفصل الأول عند أهم الظواهر الاقتصادية في المحيط الدولي المؤثرة على تطور قطاع المحروقات، ثم في الفصل الثاني تحليل أهم التغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، سيتم الانتقال في الفصلين الثالث والرابع إلى بحث دور ومكانة قطاع المحروقات في الجزائر.

والبداية ستكون في الفصل الثالث بمحاولة تقديم وصف عام عن تطور قطاع المحروقات في الجزائر في فترة تطبيق الإصلاحات وتحليل أهم جوانبه، قبل الانتقال في الفصل الأخير إلى تقييم أداء القطاع و تجربة الإصلاحات، ثم استشراف تطور القطاع وأهم التحديات المطروحة أمام القطاع في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث :

أداء قطاع المحروقات في الجزائر

خلال فترة الإصلاحات.

مقدمة الفصل :

شعرت الجزائر مع بداية الثمانينيات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية، وخصوصا في قطاع المحروقات، حيث كانت موازين القوى في الأسواق النفطية في تلك السنوات تميل في غير صالح البلدان المنتجة. وأدركت أنه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته، لا بد لها من التكيف مع هذه التغيرات وفتح القطاع أمام الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه، شرعت الجزائر ابتداءً من عام 1986 في أول عملية إصلاح كبيرة في تاريخ قطاع المحروقات، تخلت بموجبها عن وضعية الاحتكار السابقة وفتحت القطاع بشكل كبير أمام الشركات النفطية الأجنبية التي أصبح بمقدورها في إطار عقود الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك القيام بكل أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على دخول الإصلاحات حيز التطبيق، تبدو صورة قطاع المحروقات بفعل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي طرأت عليه، مختلفة تماما عن الصورة التي كان عليها قبل تطبيق هذه الإصلاحات.

بناءً على ما سبق، سيتم في هذا الفصل الثالث استعراض التجربة الجزائرية في اصلاح قطاع المحروقات وتقييم أداء القطاع في ظل هذه التجربة، ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

يقدم المبحث الأول عرضا عن تطور الهيكل القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر، خصوصا بعد تطبيق الإصلاحات. فيما يقوم المبحثين الثاني والثالث بتقييم أداء القطاع في فترة تطبيق الإصلاحات بداية من عام 1986 وإلى غاية عام 2005 الذي شهد صدور قانون جديد لتنظيم القطاع. بحيث يخصص المبحث الثاني لتقييم أداء قطاع المنبع الذي يشمل نشاطات الاستكشاف والإنتاج، ويخصص المبحث الثالث لتقييم أداء قطاع المصب أي نشاطات التكرير والتحويل والتصدير. و في ضوء هذا الأداء يمكن الحكم على فاعلية الإطار التنظيمي والقانوني الذي جاءت به الإصلاحات، و فيما إذا كان القطاع اليوم يحتاج أو لا يحتاج إلى تغييرات جذرية، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الرابع.

المبحث الأول : تطور الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر

يقتضي التقييم الموضوعي لتجربة الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر عدم فصل التجربة عن السياق التاريخي الذي جاءت فيه، أي عن الظروف السائدة في القطاع قبل التطبيق وبعده.

وعليه يستحسن في الأول تقديم عرض سريع عن شكل الإطار القانوني والتنظيمي السائد في القطاع قبل تطبيق الإصلاحات. ثم الإسهاب بعد ذلك في شرح الإطار الذي أرسته قوانين الإصلاحات. لكن قبل ذلك، ما هو تعريف القانون المنجمي للمحروقات.

1- تعريف القانون المنجمي للمحروقات

يعرّف عمر خليف القانون المنجمي للمحروقات Droit minier des hydrocarbures بأنه " ذلك القانون الذي يشمل مجموع القواعد التي يسري تطبيقها عند القيام بأعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة "[1].

ومن التعريف، يتضح أن الموضوع الرئيسي للقانون هو تعريف النظام الذي تخضع له أعمال الاستكشاف عن المحروقات ونظام استغلال الحقول المكتشفة، وضبط العلاقة بين القائم بالاستغلال ومالك الحقل، من خلال تعيين حقوق القائم بعملية الاستغلال والتزاماته نحو المالك.

ويتضح من التعريف أيضا أن عبارة القانون المنجمي للمحروقات تشمل جميع القوانين المرتبطة بالقطاع التي جرى تطبيقها في الجزائر منذ الاستقلال.

وعليه، يستنتج وفق هذا التعريف أن الغاية من وضع أي قانون للمحروقات، هي تحقيق هدفين :

- هدف تنظيمي عام هو ضبط المراحل الأولى لصناعة المحروقات أساسا، أو ما يعرف بقطاع المنبع Amont، والتي تشمل الاستكشاف والاستغلال.
- هدف آخر هو وضع قواعد واضحة تضبط مسألة أساسية هي مسألة حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بإعطاء القائم بالاستغلال الحق في الحصول على كل أو قسم من الإنتاج أو منعه تماما من الوصول إلى الاحتياطات، وحصر دوره في تقديم الخدمات لمالك هذه الاحتياطات.

2- تطور الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر قبل الإصلاحات

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

ووفق هذه المعايير، معيار تغير القانون والإطار التنظيمي والتعاقدي السائد، يمكن تعيين ثلاثة مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال. وقد تميزت كل

---

[1] Amor KHELIF, « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », communication présentée au Colloque international « **Création d'entreprises et territoires** » (Tamanrasset : 2 et 3 décembre 2006), p.2.

مرحلة من المراحل الثلاثة بملامح خاصة بها، وساد في كل واحدة تقريبا نظام تعاقدي وقانوني يختلف بشكل كبير على الأنظمة التعاقدية والتنظيمية الأخرى، وهذه المراحل الثلاثة هي مرحلة سيادة نظام الامتيازات ومرحلة التأميمات وسيطرة شركة سوناطراك على النشاط ، ثم تليها مرحلة الإصلاحات التي تزامنت بدايتها مع الأزمة النفطية الكبيرة لعام 1986، واستمرت تقريبا إلى حدود العام 2005. ويمكن تحديد هذا العام 2005 كنقطة انعطاف نحو مرحلة رابعة جديدة لا تزال ملامحها غامضة، لأن في هذا العام صدر القانون رقم 05-07 المثير للجدل، والذي تم تعديل بنوده الأساسية عاما بعد ذلك، قبل أن يشرع في تطبيقه أصلا.

أولا- مرحلة نظام الامتيازات 1962 – 1971 :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58-1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي Code pétrolier saharien.

إن هذا القانون الموروث عن العهد الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية واعتبارات خدمة السكان المحليين، وإنما أملته مصالح استعمارية، فقد رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط " أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين "[1]. فقامت بإصدار هذا القانون، ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، حيث إذا كان هدف التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فإن التعديل الثاني سنة 1961 قد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر. ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.[2]

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار " السيادة الجزائرية " بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء. كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

[1]- د.عاطف سليمان ، **معركة البترول في الجزائر** (بيروت : دار الطليعة، 1974)، ص.14.

[2] Belkacem BOUZANA, **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985), p.78.

إن هذا القانون البترولي لا يشكل في جوهره استثناءً على السياق العام لتلك المرحلة، فقد كان الإطار القانوني والتعاقدي الذي أرساه والقائم على نظام الامتياز لا يختلف في شيء على ما هو سائد في باقي البلدان المنتجة، وخصوصا بالشرق الأوسط.

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد، وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية. وان استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات، خصوصا في اتفاق الجزائر لعام 1965، إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستينيات، إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات.

وفي حقيقة الأمر، فقد كانت الجزائر تبحث من البداية على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي إنشاء شركة سوناطراك في شهر ديسمبر 1963،[1] لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة. وكان دور هذه الشركة كما يدل على ذلك اسمها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط،[2] ثم تعزز هذا الدور عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر.

ثانيا- مرحلة التأميمات واحتكار سوناطراك للقطاع 1971 – 1986 :

أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، و صنفٌ ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.[3]

[1]- الجريدة الرسمية، **المرسوم 63-491 المرخ في 31-12-1963.**
[2]- يعتبر إقدام الجزائر على تكليف سوناطراك بنقل وتجارة المحروقات الذي يخالف بنود القانون البترولي الصحراوي الخطوة الأولى في طريق الإلغاء الفعلي للقانون المذكور.
[3] Amor KHELIF , « Environnement institutionnel et création d’entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures », Op.cit., p.5.

لكن بعد 15 سنة من التطبيق، هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا، فعلى طول الفترة بين 1971 و1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.[1]

3- الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات في مرحلة الإصلاحات 1986–2005

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986، إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا. وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، و على فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تحديد أهم الأسباب الأخرى، غير تداعيات الأزمة الاقتصادية، التي كانت وراء تغيير المنظومة القانونية كما يلي :

أولا- أسباب سّن قوانين الإصلاح القطاعي:

إن وراء الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، وإدخال تغييرات عميقة على القطاع، دواعٍ اقتصادية واجتماعية عديدة منها:

أ- تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية:

فقد أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات، والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـــ 10 دولارات للبرميل[2] في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، ما وضع الجزائر في موقع صعب، وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد. كما تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدّيْن الخارجي.

[1] Omar KHELIF, **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures** (Alger: CREAD, 2005), p.109.
[2] Paul HORSNELL, Op.cit., p.69.

ب - عدم تنافسية القانون السابق:

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى. وخصوصا أيضا بعض هذه البلدان كاندونيسيا كانت قد شرعت في استخدام عقود تقاسم الإنتاج.

ج- ضغوط مالية واستثمارية :

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، إذ انخفض هذا الإنتاج من مستوى 1.2 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 700 ألف برميل يوميا في سنوات 1983 و1984 و1985.

وعليه يتضح أن إحدى الغايات الرئيسة لقوانين الإصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي، وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

د - التطور التكنولوجي في القطاع :

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة. وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه، و إنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

ه - تحول كبير في أساسيات السوق النفطية الدولية :

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينيات، منها تراجع دور أوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة. ومعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة، لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج. وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كألاسكا وبحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال، وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جديدة.

ثانيا - مضمون قوانين الإصلاح القطاعي:

صدر القانون 86 - 14 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر عام 1986. وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدّد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ثم صدر بعد ذلك في عام 1991 القانون 91-21 الذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة.

أ- أهم بنود قانون 86 - 14 :

تضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، منها: [1]

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج Production sharing contract، وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد خدمات.
- الشركة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

- قَصَرَ مَنْح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين 23 و65.

- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.

---

[1] Mustapha MEKIDECHE, **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000), p.96.

- إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قرّرت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.
- أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبة أهم إضافة جاء بها هذا القانون.
- وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.
- وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.[1]

ب - أهم بنود قانون 1991 :

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86-14 مجال التطبيق، حتى تأكد المشرع الجزائري أن هذا القانون تشوبه نقائص ولا يستجيب لكل ما كان ينتظر منه، واقتنع بضرورة إدخال بعض التحسينات على نصه، وهو ما تم فعلا عام 1991.

أبقى القانون الجديد رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية.

فأما البنود الرئيسية التي أبقى عليها فهي:[2]

- أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فقد جاء في المادة الثالثة من قانون 91 -21 أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.
- سماح المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على منطوق المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية (المادة 20 من قانون 91-21)، و يتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء (المادة 21).

---

[1] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., pp.96-97.
[2] Idem, pp.97-98.

- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51 %، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27. ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

وأما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي :

- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 ، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط.
- وسع القانون 91-21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض.
- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار. وميّز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ و ب، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محدّدة تخضع لها كل النشاطات.

المبحث الثاني : تطور نشاط المنبع (الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج)

تتأثر أنشطة الاستكشاف والإنتاج في العموم، بمستوى الأسعار في السوق الدولية، فكلما ارتفعت الأسعار وحقق البلد المنتج عائدات كبيرة، كلما سمح ذلك لهذا البلد بزيادة حجم الاعتمادات المخصصة للاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها أو تطوير حقول تم اكتشافها من قبل، وكلما ارتفعت الأسعار أيضا كلما شجع ذلك الشركات الأجنبية على الإقبال أكثر على الاستثمار.

1- تطور نشاط الاستكشاف :

يشمل نشاط الاستكشاف أشغال المسح الزلزالي وأشغال الحفر.

أولا- المسح الزلزالي :

تميز تطور نشاط المسح الزلزالي بالجزائر في الفترة المعنية بالتذبذب الواضح، وعلى سبيل المثال، بعد أن كان عدد الفرق العاملة لا يتجاوز عتبة 100 فرقة في الشهر عام 1995، ارتفع هذا العدد بشكل محسوس في السنوات الثلاثة الموالية، وذلك تحت تأثير الشركات الأجنبية التي قامت

بتكثيف نشاطها، ثم ما لبث وأن عاد هذا النشاط بداية من عام 1999 إلى الانحصار بشكل كبير وبلغ أدنى مستوى له عام 2001، حيث لم يتجاوز عدد الفرق العاملة في الشهر 70 فرقة، ويعزى هذا التراجع إلى عاملين :

أولهما هو الانتهاء من المُسوح الزلزالية المكثفة للأحواض الرسوبية ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، التي شرعت فيها الجزائر في منتصف التسعينيات.

والعامل الثاني هو التقدم الكبير الذي أحرزته تقنيات المسوح الزلزالية في السنوات الأخيرة، سواء المسوح الزلزالية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، بحيث أصبحت الفرق الجيوفيزيائية تستغرق وقتا أقل من الوقت الذي كانت تستغرقه من قبل للقيام بنفس الحجم من المسوح.[1]

الجدول رقم 37 : المسح الزلزالي في الجزائر

و: فرقة / شهر Crew / Month

السنوات	عدد الفرق	السنوات	عدد الفرق
1995	97	2000	79
1996	115	2001	70
1997	106	2002	80
1998	123	2003	115
1999	97	2004	غ م

المصادر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001، ص.12.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2006، ص.12.

انتعش نشاط المسح الزلزالي من جديد بداية من عام 2003، وذلك بعد سنوات من الركود النسبي، وقفز عدد الفرق العاملة في الشهر دفعة واحدة من 80 فرقة في عام 2002 إلى 115 فرقة في عام 2003، وتوزع هذا النشاط بين المسوح الزلزالية ثنائية الأبعاد في المناطق الواعدة، والمسوح الزلزالية ثلاثية الأبعاد في الحقول النفطية و الغازية التي سبق اكتشافها، خصوصا في مقاطعتي غدامس و تيميمون.

ثانيا - الحفر الاستكشافي والتطويري :

يرتبط تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري[2] عادة بتطور مجهود المسح الزلزالي، فكلما تكثف نشاط المسح وتحققت نتائج ايجابية، كلما كان ذلك مؤشرا على تكثيف أعمال الحفر في السنوات الموالية.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000** (الكويت : أوابك، 2000)، ص.78.

[2] الحفر الاستكشافي هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطية أو غازية جديدة، أما الحفر التطويري فهو حفر آبار في حقول مستكشفة من قبل و ثبت وجود محروقات فيها بهدف تقييم دقيق لاحتياطات هذه الحقول و إنتاج المحروقات الموجودة فيها.

إن تحليل تطور مستوى نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري يكشف أن هذا الأخير كان متباينا من فترة لأخرى، وقد بلغ أعلى مستوى له في بداية النصف الثاني من التسعينيات، حيث كان متوسط عدد الحفارات العاملة في نهاية سنوات 1995 و1996 و1997 في حدود 30 حفارة، ثم انخفض هذا العدد بعد ذلك بشكل حاد ليصل في نهاية عام 1999 إلى 12 حفارة فقط. ورغم تحسن مستوى النشاط في السنوات الموالية، إلا أنه لم يتم بلوغ المعدل المحقق في الفترة السابقة، ولم يتجاوز عدد الحفارات العاملة في نهاية عام 2005 معدل 21 حفارة.

الجدول رقم 38 : تطور نشاط الحفر الاستكشافي و التطويري في الجزائر.

و : كيلومتر طولي Length in Km

السنوات	الحفارات العاملة(Rig)	الكيلومترات المحفورة	السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة
1994	غ م	غ م	2000	17	424
1995	27	314	2001	19	511
1996	29	278	2002	21	585
1997	30	292	2003	22	592
1998	21	237	2004	20	غ م
1999	12	391	2005	21	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص ص.13-14.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص ص.13-14.

3- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p. 48.

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص نشاط الحفر هو أن عدد الكيلومترات المحفورة لم يساير طردا في جميع السنوات عدد الحفارات العاملة، إذ يلاحظ تراجع عدد الحفارات العاملة في بعض السنوات التي سجل فيها استمرار اتجاه منحنى الكيلومترات المحفورة في الارتفاع أو العكس، ويعزى هذا التباين بالدرجة الأولى إلى اختلاف وسائل الحفر المستعملة و اختلاف الكفاءة والخبرة المتراكمة لدى الشركات النفطية.

من زاوية أخرى، يكشف الجدول التالي من خلال عدد الآبار البترولية المحفورة إلى المجموع العام أن نشاط الحفر بقى منصبا على تطوير الحقول النفطية.

الجدول رقم 39 : الآبار الاستكشافية و التطويرية المحفورة في الجزائر في الفترة 1996-2005

السنوات	البترول	الغاز	الآبار الجافة	أخرى	المجموع
1995	غ م	غ م	غ م	غ م	126
1996	غ م	غ م	غ م	غ م	100
1997	57	23	23	2	105
1998	45	22	18	-	85
1999	49	23	19	-	91
2000	74	35	28	-	137
2001	86	35	27	-	148
2002	100	40	22	10	172
2003	104	42	20	13	179
2004	122	33	18	17	190
2005	131	37	15	16	198

المصادر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.15.
2- OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2001, p.38.
3- OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.49.

إن تحليل معطيات الجدول يبين أن منحنى عدد الآبار المحفورة في التسعينيات قد تراوح بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، غير أنه في سنوات الألفية الجديدة، وبالموازاة مع تطور عدد الحفارات العاملة وزيادة كفاءة الحفر، سلك منحنى عدد الآبار المحفورة اتجاها تصاعديا مستمرا. وعلى العموم، فقد تضاعف عدد الآبار المحفورة في أقل من خمس سنوات ووصل إلى حدود 172 بئرا محفورة في عام 2002 في مقابل 85 بئرا فقط عام 1998، واستمر العدد بعد ذلك في الارتفاع إلى أن اقترب من حدود 200 بئر في عام 2005.

ويكشف التحليل أيضا أن ثمة تحسن كبير في نتائج أشغال الحفر منذ مطلع الألفية الجديدة، حيث ارتفعت معدلات النجاح وتقلص عدد الآبار الجافة قياسا إلى المعدلات السائدة من قبل، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز عدد الآبار الجافة 15 بئرا في عام 2005 من مجموع 198 بئرا محفورة ذلك العام، ما يعكس معرفة أوسع بالمكامن النفطية و الغازية وتحكم أكبر في تقنيات الحفر.

من جهة أخرى يلاحظ أن ثمة اتجاه جديد نحو تكثيف استغلال الحقول القديمة، وهو ما يمكن استنتاجه من ارتفاع أعداد الآبار الأخرى المحفورة، والتي يقصد بها تلك الآبار المحفورة بغرض استعمالها في حقن الغاز أو الماء لتحسين انتاجية الآبار المنتجة المجاورة القديمة التي يتراجع فيها الإنتاج الذاتي كنتيجة لانخفاض مستوى الضغط داخل الخزان بعد فترة من الاستغلال، ما يستدعي اللجوء إلى طريقة الاستخراج الاصطناعي.

وفي الأخير، لا يمكن تحليل تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري في السنوات الأخيرة، دون الاشارة إلى ذلك التحول الهام في مجال الحفر، حيث في الوقت الذي بقى الحفر التطويري مركزا في المناطق التقليدية كإليزي وحاسي مسعود، بدأ الحفر الاستكشافي شيئا فشيئا في اقتحام مناطق غير تقليدية وواعدة كتيميمون و أهانيت.

وقد وضعت الجزائر للسنوات القادمة خطة لتكثيف جهدها في ميدان الاستكشاف والتطوير، ورصدت لها مبلغ 32.2 مليار دولار، وتقضي هذه الخطة مثلا حفر 221 بئرا في سنة 2006 وحدها، بهدف الوصول إلى طاقة انتاجية في حدود 1.5 مليون برميل يوميا في غضون عام 2010.[1] وتركز هذه الخطة خاصة على رفع الطاقة الإنتاجية للحقل النفطي العملاق حاسي مسعود بنسبة في حدود 50 %، وذلك عن طريق حفر آبار جديدة وتكثيف أشغال إصلاح الآبار المحفورة من قبل واستخدام تقنيات الاستخلاص البترولي المحسن.[2]

ثالثا - اكتشافات النفط والغاز:

أثمر نشاط الاستكشاف عن المحروقات في العشر سنوات الأخيرة نتائج مقبولة على العموم، حيث تجاوز المعدل في المتوسط 8 اكتشافات في كل سنة، وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 1998 بـــ 20 اكتشافا، وقد تحققت أفضل النتائج في سنوات 1996 و1998 و2000 و2004 التي تجاوز فيها عدد الاكتشافات سقف العشرة في كل سنة منها.

الجدول رقم 40 : اكتشافات النفط والغاز في الجزائر.

و : اكتشاف -Discovery

السنوات	الاكتشافات النفطية	الاكتشافات الغازية	المجموع	السنوات	الاكتشافات النفطية	الاكتشافات الغازية	المجموع
1995	4	2	6	2001	3	3	6
1996	8	3	11	2002	3	-	3
1997	5	1	6	2003	3	3	6
1998	17	3	20	2004	3	9	12
1999	3	-	3	2005	5	1	6
2000	8	3	11	2006	غ م	غ م	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.16.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.17.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون 2006**، (الكويت: أوابك، 2006)، ص ص.16-17

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون 2005**، (الكويت: أوابك، 2005)، ص ص.16-17

فيما يخص النفط أولا، وإذا ما تم استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 1998 بـ17 اكتشافا نفطيا، يكون المعدل السنوي المتوسط للاكتشافات النفطية في الفترة بين 1995 و2005 هو 5 اكتشافات تقريبا. ولقد تحققت أفضل النتائج عامي 1996 و2000، بـ 8 اكتشافات في كلتا السنتين.

أما بخصوص الغاز، وإذا ما تم أيضا استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 2004 الذي تحققت فيه 9 اكتشافات غازية، فإن معدل الاكتشافات لنفس الفترة هو تقريبا اكتشافين في السنة، وهي نتائج تبدو في ظاهرها إلى حد ما متواضعة قياسا إلى نتائج الاكتشافات النفطية، غير أنها تعتبر مقبولة عندما يعُلَم أن تركيز النشاط كان منصبا أكثر على الحقول النفطية.

2 – تطور احتياطي المحروقات و توزيعه الجغرافي:

قدّرت الشركة الوطنية النفطية سوناطراك مجموع الاحتياطيات المؤكدة المتراكمة من المحروقات بالجزائر في مكامنها الأصلية منذ الاكتشاف النفطي الأول[1] إلى غاية نهاية عام 2004 بـ 16 مليار م^3 مكافئ بترول. وقد تم استهلاك قسم هام منها، خصوصا من النفط الخام. اذ أن كمية النفط الخام المكتشفة والقابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 25 % قد تم إنتاج أكثر من نصفها. أما فيما يخص الغاز الطبيعي فإن الكمية القابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 80 %، قد تم أيضا إلى ذلك العام إنتاج حوالي 15 % منها، ما يعني أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي الباقية لا تزال معتبرة مقارنة بالنفط.

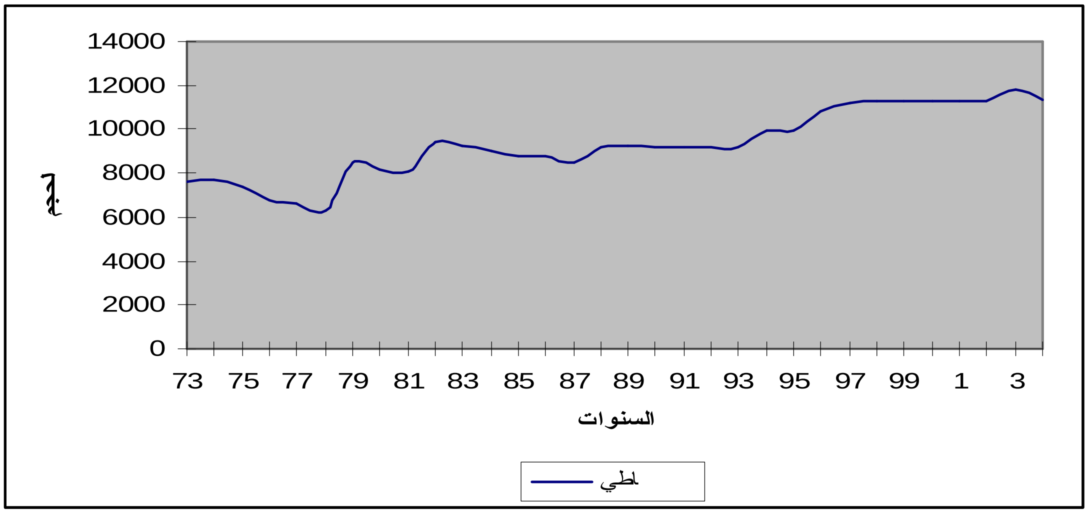
أولا- تطور احتياطي النفط الخام بالجزائر:

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أن ما يلاحظ هو أن حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة. ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين أولهما، عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة. لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي، بل ولم يتم

[1]- تحقق أول اكتشاف نفطي تجاري في الجزائر سنة 1948 بواد قطريني قرب سيدي عيسى.

حتى تجديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات، حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس،وبلغ أدنى مستوى له في عام 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط، بعد أن كان في حدود 7700 مليون برميل قبل أربعة سنوات من ذلك، ما يعني استنزافا صافيا لــ 1400 مليون برميل في فترة قياسية.

الشكل رقم 10: منحى تطور احتياطي النفط الخام في الفترة 1973-2004. (و : مليون برميل)



رغم تسجيل بعض التحسن في سنوات الثمانينيات، حيث بلغ حجم الاحتياطي على سبيل المثال في نهاية عام 1982 حوالي 9440 مليون برميل، إلا أن الوضع على العموم لم يتغير كثيرا.

الجدول رقم 41 : تطور الاحتياطي المؤكد للنفط :

و: مليون برميل

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	1982	9440	1994	9979
1971	9840	1983	9220	1995	9979
1972	9750	1984	9000	1996	10800
1973	7640	1985	8820	1997	11200
1974	7700	1986	8800	1998	11314
1975	7370	1987	8500	1999	11314
1976	6800	1988	9200	2000	11314
1977	6600	1989	9236	2001	11314
1978	6300	1990	9200	2002	11314
1979	8440	1991	9200	2003	11800
1980	8200	1992	9200	2004	11350
1981	8080	1993	9200	2005	12270

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p.19.

المرحلة الثانية بدأت بعد انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بعد أن أثبتت تجربة السبعينيات والثمانينيات أن القدرات الوطنية سواء التقنية أو المالية غير قادرة وحدها على تغطية مجال منجمي شاسع، اقتنعت الجزائر أنه لابد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة. قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده.

وفعلا، تمكنت سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويل اتجاه منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر. وبفضل العقود الموقعة تحقّق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة. وأضافت هذه الاكتشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحوِ 10 مليار برميل مكافئ بترول.[1]

وإلى غاية عام 2005، تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل المجهود الخاص لشركة سوناطراك في تجديد احتياطاتها ورفعها إلى حدود 12.3 مليار برميل، وذلك رغم أن الجزائر قد ضاعفت في السنوات الأخيرة مستوى إنتاجها. وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 17 سنة أخرى.[2]

ثانيا- تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر:

إن التحليل السريع لبيانات تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر منذ بداية السبعينيات، تسمح بإقرار خلاصة مفادها أن هذا التطور مر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى بين عامي 1973 و1987، وتميزت بالانخفاض المستمر في حجم الاحتياطي من سنة لأخرى، حيث تقلص من حوالي 3900 مليار م^3 في 1973 إلى 3163 مليار م^3 في 1987. ومرحلة ثانية بين عامي 1988 و2005، وتميزت على خلاف المرحلة الأولى بالارتفاع المستمر في حجم الاحتياطي، اذ لوحظ بداية من عام 1988 انعطاف منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر إلى أن بلغ في نهاية 2005 حوالي 4580 مليار م^3. وهذا الحجم الأخير كاف في ظل شروط الاستغلال الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 25 سنة أخرى على الأقل.[3]

---

[1] Ministère de l'énergie et des mines, **Annuaire de l'énergie et des mines**, p.12

[2] www.sonatrach.dz.

[3] Abdennour KERAMANE, « pétrole et pays producteurs en développement », **Liaison Energie francophonie**, N° 70 ; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006), p.32.

إن السبب الأول وراء الانخفاض المتواصل في المرحلة الأولى هو قرار التأميم الكلي لاحتياطات الغاز،[1]وذلك بخلاف قطاع البترول أين كان التأميم جزئيا واختصر على مشاركة جزائرية بـــ 51 % في رأسمال شركات الإنتاج الأجنبية العاملة بالقطاع.

السبب الآخر هو تركيز الشركة الوطنية سوناطراك نشاطها في تلك الفترة في محيط الحقول النفطية، الأمر الذي قلص فرص تحقيق اكتشافات غازية مهمة يتم بها تعويض ما تم إنتاجه، وذلك لأن الغاز الطبيعي لم تكن له في تلك السنوات الأهمية التي له الآن، ومن جهة ثانية لأن الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي يحتاج إلى بنية هيكلية مكملة ومكلفة جدا مقارنة بالبترول.

الجدول رقم 42 : احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر (في نهاية السنة).

و : مليار متر مكعب - Billion cubic meters

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1973	3907	1984	3442	1995	3690
1974	3886	1985	3349	1996	3700
1975	3867	1986	3259	1997	4077
1976	3846	1987	3163	1998	4077
1977	3822	1988	3234	1999	4520
1978	3796	1989	3250	2000	4523
1979	3764	1990	3300	2001	4523
1980	3721	1991	3626	2002	4523
1981	3678	1992	3650	2003	4545
1982	3613	1993	3700	2004	4580
1983	3531	1994	2963	2005	4580

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2005**, p.20.

أما في المرحلة الثانية التي أخذ منحنى الاحتياطي مسارا تصاعديا مستمرا، فإن السبب الأول وراء ذلك هو سن قانون 1986، وخصوصا تعديلات عام 1991، التي تزامنت مع زيادة أهمية الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية. وقد سمحت هذه القوانين بتكثيف الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبتوسيع دائرة الاستكشاف إلى مناطق جديدة خارج المنطقة التقليدية.

ثالثا - التوزيع الجغرافي العام الحالي لاحتياطي المحروقات بالجزائر:

يتركز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، إذ من بين أزيد من 200 حقل نفطي وغازي متفاوت الأحجام مكتشف إلى غاية عام 2004، يوجد 73 حقلا في حوض اليزي وحده، و34 حقلا في أحواض غدامس وورود النوس، و31 حقلا في حوض واد مية. وهذه الأحواض هي التي تحوي القسم الأكبر من احتياطي الجزائر.

[1]- نص قرار التأميم الصادر بتاريخ 24 فبراير 1971 على التأميم الكامل لاحتياطات الغاز.

الجدول رقم 43 : التوزيع الجغرافي النسبي لاحتياطي المحروقات في عام 2004.

الترتيب	المقاطعة	النسبة %
1	حاسي مسعود ظهر	46
2	واد مية	21
3	حوض اليزي	14
4	حوض رورد النوس	09
5	حوض أهانت تيميمون	04
6	حوض غدامس (بركين)	03
7	الأحواض الأخرى	02
	المجموع	100

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

تحليل البيانات الواردة في الجدول يكشف أن الأحواض النفطية الموجودة في شمال وشرق الصحراء الجزائرية: حاسي مسعود- ظهر واليزي ورورد النوس وغدامس (بركين حاليا)، هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70 % من مجموع الاحتياطي، ثم تأتي بعد ذلك الصحراء الوسطى التي تمثلها خصوصا مقاطعة واد مية التي يشكل الاحتياطي الموجود بها حوالي 21 % من مجموع الاحتياطي، في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى، خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية متواضعا، و لا يتجاوز 5 %.

من جهة أخرى، يلاحظ كذلك أنه من مجموع المقاطعات يستفرد حوضا حاسي مسعود ظهر وواد مية وحدهما بثلثي الاحتياطي الجزائري من المحروقات، إذ يوجد في الحوض الأول الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود، وفي الحوض الثاني يوجد حقل الغاز الطبيعي العملاق حاسي الرمل.

وعند تحليل توزيع النفط الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات، كلٌ على حِدة، كما هو مبين في الجدول التالي، يلاحظ أن بعض المقاطعات يغلب عليها الطابع الغازي كما هو الحال في مقاطعة واد مية وحوض رورد النوس وحوض أهانت تيميمون، فيما يغلب الطابع النفطي على مقاطعة حاسي مسعود، بينما تبدو مقاطعة اليزي متوازنة، حيث تكاد تكون نسبة الاحتياطي إلى المجموع العام للاحتياطي متساوية في كلا المصدرين، فهي في البترول 15 % و في الغاز الطبيعي 14 %.

الجدول رقم 44 : التوزيع النسبي للبترول الخام والغاز الطبيعي على المقاطعات

المقاطعة	البترول الخام (%)	الغاز الطبيعي (%)
حاسي مسعود ظهر	71	00
واد مية	06	50
حوض اليزي	15	14
حوض رورد النوس	04	19
حوض أهانت تيميمون	00	13
حوض غدامس (بركين)	04	00
حوض سبع	00	03
الأحواض الأخرى	01*	02
المجموع	100	100

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

لكن من المهم التأكيد على أن هذه الصورة الحالية لتوزيع الاحتياطات لا تعكس في حقيقة الأمر سوى مجهود الاستكشاف الذي تم من قبل، أين كان التركيز منصبا على هذه المناطق، و لا تعكس بأي حال من الأحوال الإمكانات الحقيقية لباطن الأرض الجزائري، لأن مناطق واسعة من المجال المنجمي للجزائر غير مستكشفة تماما وحتى المناطق المستكشفة ، بما فيها الصحراء الشرقية لا تزال غير مستكشفة بشكل كاف.

3 - تطور نشاط إنتاج المحروقات بالجزائر:

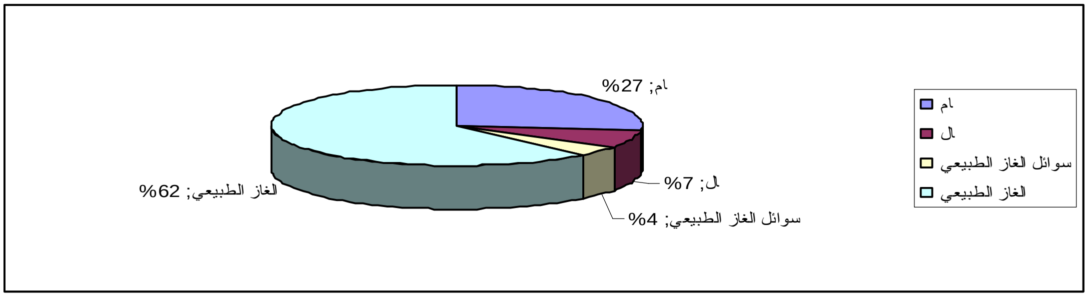
تملك الجزائر كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحدا، وإنما كل الأنواع، النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

فضلا عن ذلك، فقد اعتمدت استراتيجية تهدف إلى إرساء نوع من التوازن في مساهمة المصادر الثلاثة في ميزانية إنتاج الطاقة، كما لجأت إلى تثمين قسم منها، حيث تقوم بتكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا، كما تقوم بمعالجة قسم من إنتاج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل، وذلك لغاية واضحة هي مواجهة تقلبات الأسواق الخارجية وتنويع الزبائن.

وعلى العموم، تطور إنتاج المحروقات في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وبلغ على سبيل المثال في نهاية عام 2005 حوالي 232 مليون طن معادل بترول، منها 65 مليون بالشراكة، أي نسبة 28 % من المجموع العام، وكان توزيعه كما يلي:[1]

[1] سوناطراك، **التقرير السنوي 2005** (الجزائر : سوناطراك، 2005)، ص.23.

الشكل رقم 11 : التوزيع النسبي لإنتاج المحروقات 2005.



أولا - إنتاج النفط في الجزائر [1]:

ويشمل كلا من إنتاج النفط الخام والمكثفات.

أ- إنتاج النفط الخام :

كان إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا، حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت، وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون ب/ي، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيات، وتميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج، الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 ألف ب/ي عام 1987. ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

الجدول رقم 45 : تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1971 - 2005.

و: ألف برميل يوميا.

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672.4	673.9	648.2	656.6	727.3	789.9	803.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756.5	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749.6	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.21.

[1] - يشمل إنتاج النفط الخام والمكثفات، بينما يشمل إنتاج السوائل الهيدروكربونية كلا من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

في سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم، لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد. ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و850 ألف برميل يوميا.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ وفي نهاية 2005 حوالي 1.352 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات. ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

ب - إنتاج المكثفات :

إن التمييز الحاصل بين النفط الخام والمكثفات هو في حقيقته تمييز جزافي يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية أكثر منه لاعتبارات التركيب الفيزيائي- الكيميائي، لأن المكثفات وهي هيدروكربونات خفيفة جدا، تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية إلى سائل كالنفط الخام بمجرد خروجها إلى السطح، ولذلك يعتبرها معظم المختصين وجل الهيئات المرجعية المتخصصة جزءً من النفط الخام، و لا يشذ على هذا الإجماع تقريبا سوى المجلة المتخصصة أويل آند غاز جورنال Oil & Gaz Journal التي تصنفها ضمن سوائل الغاز الطبيعي.[1]

الجدول رقم 46 : تطور إنتاج المكثفات 1996 – 2005

و : الطن معادل نفط

السنوات	سوناطراك		الشراكة		مجموع الإنتاج السنوي
	الإنتاج السنوي	%	الإنتاج السنوي	%	
1996	16	94,32	0,964	5,68	16,964
1997	16	94,15	0,995	5,85	16,995
1998	16	94,12	1	5,88	17
1999	15	88,24	2	11,76	17
2000	15	88,24	2	11,76	17
2001	15	88,24	2	11,76	17
2002	14	87,50	2	12,50	16
2003	13	86,67	2	13,33	15
2004	12	80,00	3	20,00	15
2005	12	80,00	3	20,00	15

المصدر : شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.23.

[1] Jean Laherrère, " **Quels sont les problèmes quand on parle de réserves?**" conférence présentée au AFTP 31 Mars 1999 (Paris: AFTP, 1999).

إن تحليل تطور إنتاج المكثفات بالجزائر للفترة 1996-2005 على سبيل المثال الواردة في الجدول الآتي، تبين أن حجم هذا الإنتاج لم يتغير كثيرا في هذه الفترة المعنية، وتراوح بين 15 و17 مليون طن معادل نفط سنويا. غير أن ما يمكن تسجيله هو أنه في الوقت الذي شهد فيه إنتاج سوناطراك تراجعا واضحا، زاد إنتاج الشراكة في السنوات العشرة الأخيرة بشكل كبير، وتضاعف ثلاثة مرات في فترة قياسية.

ثانيا - إنتاج سوائل الغاز الطبيعي:

إن سوائل الغاز الطبيعي هي أساسا نوعان البيوتان والبروبان، ويستعمل النوع الأول في الأساس في أعمال الطهي ويستعمل النوع الثاني في التلحيم. وتوجد سوائل ثانوية أخرى غير البيوتان والبروبان، تستعمل كمواد أولية في الصناعة البتروكيماوية، وقد انتشر استعمال هذه السوائل على نطاق واسع في العقود الأخيرة.

كما أصبح بالإمكان أيضا استخدام هذه السوائل كمواد أولية لتصنيع منتجات جديدة مشتقة تعرف باللغة الإنجليزية بـــ GTLs (Gaz to liquids) لاستعمالها كوقود للسيارات، وبذلك استطاع هذه السوائل الجديدة من كسر احتكار المشتقات النفطية لقطاع النقل.

اذا كان نطاق استعمال هذه المشتقات لا يتجاوز نسبة 1 % من حجم الاستهلاك الكلي حاليا (2008)، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية الخاصة بالتوزيع، فإنه يتوقع انتشار استعمالها في المستقبل بعد توسيع هذه البنية التحتية.

وعموما، فإن سوائل الغاز الطبيعي يتم الحصول عليها من مصدرين:

- من الغاز الطبيعي : حيث يتم بعد استخراج الغاز مباشرة من البئر إخضاع مكوناته الأكثر كثافة والأكثر قابلية للتسييل للضغط والمعالجة في معامل خاصة بذلك موجودة على السطح، حتى تتحول هذه المكونات إلى سوائل ولا يبقى من الغاز المستخرج سوى الغاز الجاف الذي يتكون أساسا من غاز الميتان. وعملية إنتاج هذه السوائل في هذه الحالة غير مكلفة كما هو الشأن بالنسبة للغاز الطبيعي المميع.
- من البترول : يتم الحصول على هذه السوائل أيضا بفصلها عن البترول الخام أثناء عملية التكرير، حيث تكون من أول ما يتم فصله من الخام، باعتبارها من العناصر الأقل كثافة والأكثر قابلية للتسييل، وذلك باستعمال أنظمة إعادة التبريد المركبة في أعلى أبراج التقطير الحراري Tours de distillation atmosphérique لمعامل التكرير.[1]

ومن هنا إذن نستنتج أنه من الأهمية بمكان الانتباه عند تقديم الإحصائيات الخاصة بإنتاج المحروقات إلى مسألة المصدر، والتحقق فيما إذا كانت هذه الإحصائيات تعني مجموع السوائل،

[1] David Wilgenbus, **Les énergies fossiles** (Paris: Institut National de Recherche Pédagogique, 2001) , p.13.

بصرف النظر عن مصدرها، أو أنها تخص مصدرا واحدا فقط، لأن بعض المصادر تلجأ إلى فصل إنتاج السوائل ذات المصدر النفطي عن إنتاج النفط الخام، ولا تفصل إنتاج السوائل ذات المصدر الغازي، وبالتالي يكون مجموع إنتاج السوائل المنتجة لا يمثل إلا نوعا واحدا. فيما تلجأ مصادر أخرى إلى تقديم مجموع شامل لصنفي السوائل، كما هو الحال في الجدول التالي :

الجدول رقم 47 : إنتاج السوائل الهيدروكربونية (الخام وسوائل الغاز) للفترة 1995 – 2005.

و: ألف برميل يوميا

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الخام	752	806	846	827	795	796	842	850	1111	1311	1350
السوائل	684	707	758	758	721	781	781	840	890	990	990
المجموع	1436	1513	1604	1585	1516	1577	1623	1690	2001	2301	2340

المصادر: 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.23.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2003، ص.23.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.23.

وعلى العموم، فإنه رغم تباين الأرقام، فإن جل المصادر تكاد تجمع على أن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بالجزائر قد شهد طفرة ملحوظة منذ منتصف التسعينيات.

الجدول رقم 48 : تطور إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الفترة 1996 – 2005

السنوات	الإنتاج السنوي مليون ط م ن	معامل التحويل	الإنتاج السنوي مليون برميل *	الإنتاج اليومي ألف برميل *
1996	5.171	11.65	60.24	167
1997	5.462	11.65	63.63	176
1998	6.480	11.65	75.49	209
1999	6.896	11.65	80.33	223
2000	8	11.65	93.20	258
2001	9	11.65	104.85	291
2002	9	11.65	104.85	291
2003	8	11.65	93.20	258
2004	9	11.65	104.85	291
2005	9	11.65	104.85	291

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.25.

تحليل إحصائيات شركة سوناطراك الواردة في الجدول رقم 48 يبين أن متوسط الإنتاج قد تراوح في الفترة 1996-2005 بين 5.1 و9 مليون طن معادل نفط سنويا. وهنا أيضا نلاحظ أن هذه الأرقام لا تخص سوى إنتاج نوع واحد من السوائل هو غاز البترول GPL، و لا يخص النوع الثاني.

إذا كانت هناك عوامل متعددة وراء تحسن إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، منها على وجه الخصوص زيادة الطلب على هذا النوع من السوائل، فإنه يبقى أن أهم هذه العوامل على الإطلاق هو التطور التكنولوجي الهام الذي حدث في مجال معالجة واسترجاع الغازات المصاحبة للنفط أو الغاز على السواء، والتي كانت تحرق من قبل عند فوهة البئر، والذي أفضى إلى تحسين شروط الاستغلال وتخفيض معدل الهدر، وكذلك التطور التكنولوجي في ميدان تثمين الغاز المصاحب وتنويع استعمالاته.

ثالثا- إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر :

خضع تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر دائما لتغيرات الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين، لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج. وعلى سبيل المثال فقد أدى تغير هذه الشروط في الفترة (1995-2004) إلى ارتفاع الإنتاج بشكل محسوس، حيث قفز من مستوى 137.7 مليار م^3 في سنة 1995 إلى حدود 160.6 مليار م^3 في سنة 2003، أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 15 % في أقل من عقد من الزمن.

الجدول رقم 49 : إنتاج الغاز الطبيعي (المسوق وغير المسوق) في الجزائر.

و : مليار متر مكعب

السنوات	حجم الإنتاج	السنوات	حجم الإنتاج
1995	137.7	2000	163.0
1996	138.8	2001	156.7
1997	148.9	2002	160.6
1998	150.1	2003	160.6
1999	159.9	2004	غ م

المصدر : 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2001، ص.24.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2004، ص.28.

من المعلوم أن إنتاج الغاز الطبيعي لا يسوّق كلية وأن كميات معتبرة منه، سيما من النوع المصاحب للبترول، يعاد حقنها داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية، كما أن كميات

معتبرة أخرى تحرق عند فوهة البئر في الحقول البعيدة التي لا تتوفر على المنشآت الضرورية لمعالجة الغاز.

في الجزائر، بلغ متوسط نسبة إنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق للفترة 1999-2003 على سبيل المثال حوالي 48 %، وهي نسبة مرتفعة قياسا إلى المعدل العالمي الذي هو في حدود 20 % فقط،[1]ويعود سبب ذلك أساسا إلى التوسع في استعمال طريقة إعادة حقن الغاز، بعد تسجيل تراجع مستويات الإنتاج في الكثير من الآبار القديمة، وفي مقدمتها آبار الحقل النفطي العملاق حاسي مسعود. ومعروف أن الإنتاجية الذاتية تكون كبيرة في بداية حياة البئر لارتفاع مستوى الضغط الداخلي، ثم تبدأ هذه الإنتاجية في التراجع بعد انخفاض الضغط، ما يستدعي اللجوء إلى طرق الرفع الصناعي للمحافظة على مستوى إنتاجية البئر لفترة أطول.

جدول 50 : التوزيع الكمي والنسبي لإنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق في الجزائر للفترة 1999-2003

و: مليار م^3

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
إنتاج الغاز الطبيعي غير المسوق	74	79	79	81	78
النسبة إلى المجموع العام للإنتاج	46.25	48.47	50.32	50.32	48.45

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004، ص.99.

يعكس تطور إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي المسوق بشكل واضح الشروط السائدة في السوق الدولية في كل مرحلة من المراحل. ففي سنوات السبعينيات لم تكن الشروط لتشجع على إنتاج الغاز الطبيعي، لا من حيث الأسعار و لا من حيث أهمية الغاز الطبيعي في حد ذاته كمورد من موارد الطاقة. وفي ظل هذه الشروط بقي مستوى الإنتاج المسوق متواضعا مقارنة بالاحتياطي الضخم الذي كانت تملكه الجزائر في تلك الفترة، وهو ما يبينه الجدول التالي، حيث لم يتجاوز مستوى الإنتاج إلى بداية عام 1979 سقف 10 مليار م^3.

في أواخر السبعينيات، وبعد ظهور معالم حدوث تحول كبير في السوق الدولية، شرعت الجزائر في بناء معالم إستراتيجية وطنية لتثمين الغاز،[2] وفي ضوء ذلك شَهِد إنتاج الغاز الطبيعي في سنوات الثمانينيات طفرة كبيرة ، وتضاعف في مدة عقد واحد من الزمن 3 مرات كاملة، وكان مستوى إنتاج عام 1989 الذي قدر بحوالي 48.4 مليار م^3 6 أضعاف مستوى إنتاج عام 1975.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي السابع و العشرون لعام 2000**، ص.117.

[2] - من المعروف أن الجزائر قد وضعت عام 1977 مخططا طموحا لإنتاج وتصدير المحروقات، خصوصا الغاز، المعروف ب " فالهيد ".

الجدول رقم 51 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في السبعينيات والثمانينيات.

و: مليار م^3

السنوات	1971	1973	1975	1977	1979
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	6.5	3.1	7.5	5.7	15.5
السنوات	1981	1983	1985	1987	1989
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	21.8	36.2	36.4	43.1	48.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2005، ص.101.

استمر نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق في التسعينيات وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة ، مدفوعا في ذلك بعدة عوامل :

أولا: صدور قانون المحروقات لعام 1991 الذي فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز الطبيعي، بعدما كان قانون المحروقات لعام 1986 قد حصر مسألة الاستثمار في قطاع النفط فقط.

ثانيا: أكد تطور السوق الدولية للطاقة في العقدين الأخيرين الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية منذ بداية الثمانينيات، حيث أصبح استهلاكه يمثل ربع الاستهلاك العالمي تقريبا.

ثالثا: تحسن الأسعار في السوق الدولية، الأمر الذي يحفز الاستثمار في قطاع الغاز، والتي يعتبر مكلفا مقارنة بالاستثمار في قطاع البترول.

الجدول رقم 52 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر في الفترة 1991-2005.

و: مليار م^3

السنة	إنتاج الغاز المسوّق	السنة	إنتاج الغاز المسوّق	السنة	إنتاج الغاز المسوّق
1991	53.9	1996	59.0	2001	78.2
1992	53.2	1997	67.7	2002	80.3
1993	53.8	1998	72.5	2003	82.8
1994	51.1	1999	81.5	2004	82.0
1995	55.6	2000	83.1	2005	89.2

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2005، ص.101.

يبين تحليل أرقام الجدول استمرار ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق على طول الفترة الممتدة بين 1991 و2005 تقريبا، إذ لم يتراجع الإنتاج إلا في سنوات معدودة، وارتفع من مستوى 54 مليار م^3 في سنة 1991 إلى حدود 90 مليار م^3 في نهاية عام 2005.

المبحث الثالث : تطور نشاط قطاع المصب (تصنيع وتجارة المحروقات)

يتناول هذا المبحث نشاط تكرير البترول الخام ونشاط تصدير المحروقات، سواء تصدير البترول الخام أو المشتقات البترولية أو الغاز الطبيعي.

1 : تطور نشاط تكرير النفط :

من المعلوم أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة، وانما تستهلك المشتقات النفطية المستخرجة منه، وعليه يخضع لعملية التكرير من أجل إنتاج هذه المشتقات.

أولا- طاقة مصافي التكرير في الجزائر :

كانت طاقة التكرير في الجزائر إلى غاية نهاية عام 2005 تتكون من خمسة مصافي للتكرير، وبطاقة تكرير إجمالية في حدود 450 ألف برميل يوميا، (حوالي 22 مليون طن سنويا). وقد دخلت وحدة سادسة بأدرار مرحلة الإنتاج في عام 2006.

الجدول رقم 53 : أهم وحدات تكرير الخام بالجزائر وقدراتها النظرية في 2005.

و: مليون طن سنويا

المصفاة	تاريخ الانجاز	قدرة التكرير	أهم المشتقات النفطية المنتجة
حاسي مسعود	-	1.2	**بنزين، كيروزين وغازوال**
عين أميناس*	-	0.3	...
الجزائر	1964	2.7	**غاز بترول مميع (بوتان، بروبان)، بنزين، كيروزين، غازوال، زيت فيول**
أرزيو	1973	2.5	**غاز بترول مميع (بوتان، بروبان)، زيوت** Lubrifiants
سكيكدة	1980	15.0	**منتجات بتروكيماوية وأنواع وقود وغاز بترول مميع وفوائض أخرى كالنافطا**

المصدر : موقع شركة سوناطراك على شبكة الانترنت www.sonatrach.dz

* متوقفة حاليا لأسباب تقنية.

إضافة للوحدات السابقة، تخطط الجزائر لاتمام إنجاز وحدة تكرير سابعة في تيارت في أفق عام 2011، وبطاقة إنتاج ضخمة في حدود 300 ألف برميل يوميا، أي ما يعادل حوالي 15 مليون طن سنويا.[1]

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون لعام 2006**، ص.171.

إن تحليل تطور الطاقة النظرية للتكرير بالجزائر يبين أنها بقيت ثابتة تقريبا، منذ إتمام إنجاز آخر وحدة وهي مصفاة سكيكدة وشروعها في الإنتاج عام 1980. ولم تتجاوز طاقة التكرير مستوى 471.2 ألف ب/ي الا في سنوات قليلة فقط، وكان أقصى مستوى بلغته هو 474.5 ألف ب/ي، بينما انخفضت في معظم السنوات الأخرى إلى ما دون مستوى عام 1980. وكان أدنى مستوى وصلته هو 462.2 ألف ب/ي.[1] والتفسير الأساسي لهذا الجمود هو الغياب التام للاستثمار في بناء وحدات تكرير جديدة.

الجدول رقم 54 : تطور قدرة تكرير النفط الخام في الجزائر للفترة 1971-2005.

و: ألف برميل/ يوم

السنة	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**
قدرة الإنتاج	57.5	115.8	115.8	115.8	115.8	115.8	115.8
السنة	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
قدرة الإنتاج	115.8	135.1	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**
قدرة الإنتاج	471.2	471.2	471.2	471.2	474.5	474.5	474.5
السنة	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
قدرة الإنتاج	474.5	474.5	468.6	462.2	462.2	462.2	462.2
السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
قدرة الإنتاج	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2	462.2

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.27.

إذا كان السبب الرئيس وراء جمود طاقة التكرير بعد الثمانينيات معروفا، وهو غياب الاستثمار بشكل عام عن هذا الميدان، وإذا كانت أسباب انعدام الاستثمار المحلي مفهومة وواضحة أيضا، حيث أن الجزائر مرت منذ منتصف الثمانينيات بأزمة مالية عميقة ولم تعد قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع المُكلفة. فإن أسباب فشل السياسات المحلية في جلب الاستثمار الأجنبي إلى ميدان التكرير، تبقى مطروحة، حتى وان كان ثمة من يفسر ذلك بكفاية طاقة التكرير المنصوبة في العالم، وبالتالي فإن الشركات النفطية لم تكن في حاجة لمثل هذا النوع من الاستثمار، ناهيك على أنها لم تكن متحمسة أصلا للاستثمار في هذا الميدان في البلدان النامية، وكانت تفضل استيراد الخام وتكريره في المصافي التي تملكها خارج البلدان النفطية، حتى لا تعطي البلدان المنتجة الفرصة للسيطرة على قطاع المصب كما سيطرت من قبل على قطاع المنبع.

[1]- ثمة تباين يسير في الأرقام الخاصة بالطاقة النظرية للتكرير بالجزائر بين المصادر المختلفة، فهي على سبيل المثال وفق أرقام أوبك 462.2 ألف ب / ي في نهاية عام 2005 ، ووفق المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط 450 ألف ب /ي (أنظر تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، الكويت، 2006 ص.171)، وهي تقريبا وفق سوناطراك 22 مليون طن أي ما يوافق حوالي 440 ألف ب /ي.

وقد فسح الغياب التام للاستثمار الأجنبي في قطاع المصب المجال أمام شركة نافتاك، فرع الشركة الوطنية سوناطراك المتخصص في ميدان التكرير، لتمارس احتكارا كاملا على أعمال التكرير في الجزائر إلى حدود نهاية سنة 2005، وهي الوضعية التي تغيرت مع مطلع عام 2006، بعد شروع مصفاة أدرار في الإنتاج، وكانت أول مصفاة بشراكة أجنبية، حيث يملك الشريك الصيني فيها نسبة 70 %، ما يعتبر سابقة في هذا الميدان بالجزائر.

ثانيا - انتاج المصافي من المشتقات النفطية :

تشتغل مصافي التكرير في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة بطاقتها القصوى تقريبا، وهو ما يكشفه تطور إنتاج المشتقات النفطية، فعلى سبيل المثال عندما كانت الطاقة النظرية للإنتاج تساوي حوالي 471.2 ألف ب/ي في بداية الثمانينيات بعد تشغيل مصفاة سكيكدة، تراوح انتاج المشتقات النفطية في تلك المرحلة بين 217.4 ألف ب/ي في السنة الأولى لتشغيل المصفاة، أي ما يمثل نسبة 46 % من الطاقة النظرية، وبين 433.3 ألف ب/ي في حده الأقصى سنة 1988 وهو ما يمثل نسبة تقارب 92 %.

في سنوات التسعينيات، استقر مستوى الإنتاج فوق سقف 400 ب /ي، أي بنسبة تزيد عن 90 % من الطاقة النظرية. وذلك رغم تراجع الطاقة النظرية للتكرير قليلا بعد عام 1994، غير أن ذلك لم يحدث ولم يساير الإنتاج تراجع الطاقة الإنتاجية في هذه المرة، بل وعكس ما كان منتظرا كان اتجاه المنحنى تصاعديا. حتى بلغت مصافي التكرير مع مطلع الألفية الجديدة طاقتها القصوى.

الجدول رقم 55 : تطور إنتاج المشتقات النفطية في الفترة 1980-2005

و: ألف برميل يوميا

السنة	الإنتاج	الانتاج/الطاقة %	السنة	الإنتاج	الانتاج/الطاقة %
1980	217.4	46.13	1993	426.1	89.79
1981	283.7	60.20	1994	429.6	91.67
1982	400.2	84.93	1995	440.7	95.34
1983	386.2	81.96	1996	429.4	92.90
1984	407.9	86.56	1997	435.6	94.16
1985	390.0	82.76	1998	410.2	88.74
1986	433.0	91.89	1999	430.6	93.16
1987	431.0	91.46	2000	441.4	95.49
1988	433.3	91.95	2001	456.0	98.65
1989	433.6	91.38	2002	469.6	100.00
1990	435.3	91.73	2003	447.9	96.90
1991	428.6	90.32	2004	446.6	96.62
1992	434.5	91.57	2005	451.9	97.77

OPEC, **Annual statistical Bulletin 2006**, p.27.

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، وهي أساسا وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين (البنزين)، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف. ويتكون باقي الإنتاج من الأنواع الثقيلة كالنافطا والزفت وغيرهما، وعلى سبيل المثال فقد كان توزيع إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر في السنوات الأخيرة كما يلي :

الجدول رقم 56 : تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر.

و : ألف برميل يوميا – Thousand B / d

المشتقات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
غاز البترول المسال GPL	18.8	18.8	14.6	18.2	18.4	20.3
النافثا Naphtha	95.4	95.4	73.1	91.3	92.5	101.8
الغازولين Gasoline	61.2	61.1	33.3	41.6	42.1	46.3
الكيروسين Kerosene	30.9	31.0	22.0	27.4	27.8	30.5
زيت الغاز والديزل Diesel	141.1	141.5	89.2	111.4	112.8	124.1
زيت الوقود Fuel Oil	114.1	114.2	79.1	98.8	100.1	110.1
مشتقات نفطية أخرى	8.1	8.0	5.0	6.2	6.3	6.9
المجموع	469.6	470.0	316.3	395.0	400.0	440.0

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2006، ص.31.

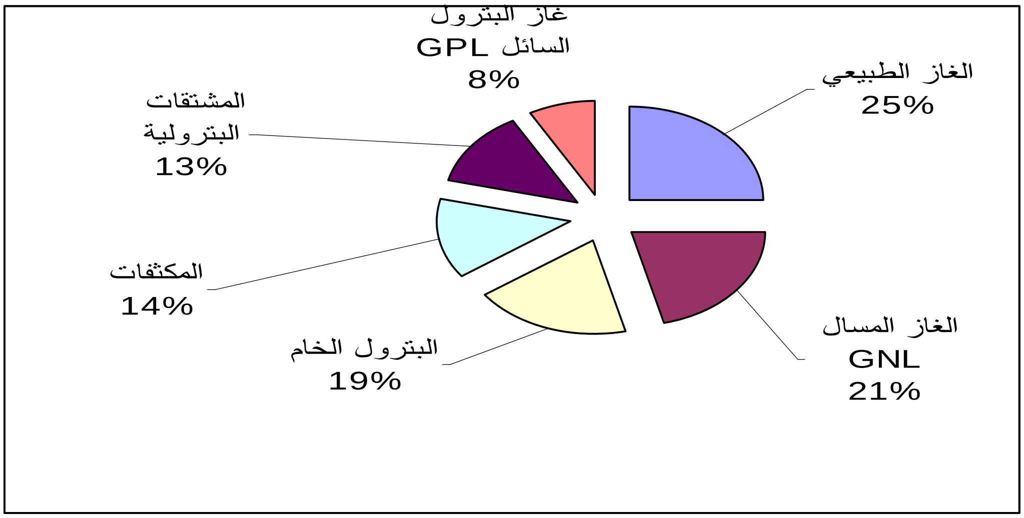
إن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يوجّه في الوقت الحالي نحو الأسواق الخارجية، فيما يتم استهلاك الباقي أو ما قدره 8 ملايين طن في السوق المحلية. [1]

2- تطور نشاط التصدير :

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا، تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة النفط الخام في نهاية عام 2001 تمثل أقل من خمس حجم الصادرات الكلية المقدرة بـــ 119 مليون طن معادل بترول. لكن بعد أربع سنوات فقط من ذلك، أي في نهاية عام 2005، أصبح تصدير الخام هو الذي يطغى على الصادرات النفطية، و يمثل نسبة تزيد عن 28 % من الحجم الكلي للصادرات، فيما تراجعت مساهمة المشتقات النفطية والمكثفات، كما أن صادرات الغاز بنوعيه سجلت من جهتها طفرة نوعية، وأصبحت تمثل أكثر من نصف حجم الصادرات الكلية.

[1] Aldjia MENDACI, « Naftec, le raffineur de pétrole brut du groupe Sonatrach », **Energie & Mines**, N° 2, Avril 2004 (Alger : Ministère de l’énergie et des mines, 2004), p.18.

الشكل رقم 12 : هيكل صادرات المحروقات الجزائرية في عام 2001.



اذن، فقد حدثت تغيرات هامة في هيكل الصادرات في السنوات الأخيرة، وتعمق فارق المساهمة بين المصادر المختلفة، وأصبح الفارق بين المصدر الأعلى والمصدر الأدنى الذي لم يكن يتجاوز 17 نقطة منذ سنوات قليلة فقط هو 24 نقطة في نهاية عام 2005.

الجدول رقم 57 : صادرات المحروقات في 2005.

البيان	الوحدة	الصادرات	النسبة %
النفط الخام	1000 طن متري	44981	28.70
المكثفات	1000 طن متري	13811	8.81
المشتقات النفطية	1000 طن متري	9535	6.08
غاز البترول المميع	1000 طن متري	7482	4.77
الغاز الطبيعي	مليون م^3 *	39829	25.42
الغاز الطبيعي المميع	1000 م^3	40728	25.99
مجموع الصادرات	1000 طن معادل نفط	141312	100.00

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.57.

أولا : تطور نشاط تصدير النفط الخام

إن تحليل البيانات الخاصة بتطور الصادرات الجزائرية من النفط الخام منذ بداية السبعينيات الواردة في الجدول التالي، يكشف أن هذه الصادرات قد مرت بثلاثة مراحل رئيسية : مرحلة أولى في عقد السبعينيات، كان فيها هيكل الصادرات النفطية يتكون أساسا من النفط الخام ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسبة متواضعة، وفي هذا العقد كان متوسط الصادرات

حوالي 935 ألف برميل يوميا، ثم جاءت مرحلة ثانية مع بداية الثمانينيات مباشرة واستمرت إلى نهاية التسعينيات تقريبا، و تميزت هذه المرحلة ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من مكونات هيكل الصادرات النفطية، وذلك على حساب صادرات النفط الخام التي تراجعت بشكل محسوس، لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير.

في هذه المرحلة تم تسجيل أدنى مستوى لصادرات الخام في تاريخ الجزائر بـــ 181 ألف برميل يوميا فقط عام 1984، وعلى طول الفترة أيضا بداية من عام 1982 لم يتجاوز سقف الصادرات 400 ألف ب/ي في أي من السنوات، ما عدا عام 1998 الذي بلغ فيه مستوى هذه الصادرات حوالي 550 ألف برميل يوميا، وذلك بعد الشروع في استغلال بعض حقول الشراكة.

الجدول رقم 58 : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 1972 – 1999

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1970	974.3	1980	715.5	1990	280.6
1971	687.6	1981	521.8	1991	344.7
1972	996.8	1982	228.9	1992	279.4
1973	993.2	1983	260.4	1993	308.0
1974	895.0	1984	181.6	1994	329.2
1975	877.5	1985	272.0	1995	332.8
1976	944.4	1986	255.0	1996	390.8
1977	1034.5	1987	240.0	1997	373.1
1978	1002.8	1988	244.0	1998	549.4
1979	960.4	1989	280.5	1999	414.6

OPEC, **Annual statistical Bulletin 2005**, p.33.

تميزت المرحلة الثالثة بالعودة القوية لصادرات الخام في السنوات الأولى للألفية الجديدة، وذلك بعد فترة طويلة من الاستقرار، وقد كانت المظاهر الأولى لهذه العودة قد بدأت في الظهور عام 1998 عندما لمست الصادرات في ذلك العام سقف 550 برميل يوميا، قبل أن تتراجع في السنوات الثلاثة الموالية إلى المستوى الذي كان سائدا في التسعينيات، ثم ينعطف منحنى الصادرات نحو الصعود المتواصل من جديد بداية من عام 2002، ليصل في نهاية عام 2005 إلى مستوى 970 ألف برميل يوميا، و هو المستوى الذي لم تبلغه صادرات الخام الجزائر منذ ربع قرن.

الجدول رقم 59 : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 2000 – 2005

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3

OPEC, Annual statistical Bulletin 2005, p.33

ثانيا - التوزيع الجغرافي لصادرات الخام والمكثفات بالجزائر:

كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية إلى غاية عام 2000 تقريبا تمثل جل الصادرات، غير أن تغيرات كثيرة شهدها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الصادرات تتقلص، في مقابل ارتفاع الصادرات نحو الأسواق الأخرى وسيما السوق الأمريكية.

يكشف تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الخام الجزائرية أن تغيرا جوهريا قد طرأ على هيكل هذا التوزيع بعد عام 2000، حيث بعد أن كانت الصادرات نحو بلدان الاتحاد الأوروبي تمثل على سبيل المثال في ذلك العام أزيد من ثلاثة أرباع الصادرات ونحو كل الأسواق الأخرى بما فيها السوق الأمريكية أقل من الربع، تقلصت تلك الصادرات في نهاية عام 2006 إلى أقل من الثلث، وبالمقابل ارتفعت الصادرات نحو السوق الأمريكية وأصبحت تمثل وحدها أكثر من النصف.

الجدول رقم 60 : الوِجْهَـــــة الجغرافية النسبية لصادرات الخام الجزائرية.

و: ألف برميل يوميا

الوِجْهَـــــة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
أمريكا الشمالية	**59.9**	**85.2**	**147.1**	**263.9**	**354.3**	**390.4**	**509.6**
منها نحو : كندا	59.9	77.9	106.3	123.2	127.1	122.1	149.6
الولايات المتحدة	-	7.3	40.8	140.6	227.2	268.3	360.1
أمريكا اللاتينية	**15.0**	**11.3**	**63.4**	**65.2**	**85.4**	**100.6**	**40.8**
أوروبا الشرقية	**8.9**	-	**1.8**	**0.7**	-	**2.7**	**1.0**
أوروبا الغربية	**353.7**	**318.1**	**335.3**	**383.4**	**399.5**	**435.1**	**289.9**
منها نحو : بلجيكا	3.6	-	12.7	4.7	-	0.3	0.1
فرنســا	71.2	121.8	101.7	133.6	141.4	15.4	68.1
ألمانيــا	74.1	38.0	38.8	31.3	14.8	55.5	46.9
ايطاليا	130.7	98.7	100.3	110.8	78.2	62.1	68.0
هولندا	2.0	1.3	11.7	5.0	5.0	20.3	1.9
اسبانيا	30.1	26.0	16.6	32.0	53.6	56.3	68.7
المملكة المتحدة	11.7	27.3	37.3	33.7	32.6	38.1	32.2
إفريقيا	-	-	**3.6**	-	-	-	-
آسيا والباسيفيكي	-	**26.8**	**15.1**	**28.0**	**45.4**	**41.5**	**20.9**
أخرى (غير محددة)	**23.5**	-	-	-	-	-	**85.1**
المجموع	**461.1**	**441.5**	**566.2**	**741.0**	**893.2**	**970.3**	**947.2**

Source : 1- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2004**, p.86.
2- OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006**, p.82.

إن الوجهة الكبيرة الجديدة لصادرات الخام الجزائرية هي السوق الأمريكية الشمالية، التي تضاعفت الصادرات الجزائرية نحوها بأكثر من 8 مرات كاملة في ظرف 6 سنوات فقط. فقد قفز الحجم من حوالي 60 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2000 إلى أكثر من 509 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2006، ما يعني ارتفاع مساهمة هذه السوق في هيكل توزيع الصادرات الجزائرية من نسبة 13 % سنة 2000 إلى حوالي 53 % في نهاية عام 2006، فيما انخفضت مساهمة سوق أوروبا الغربية في نهاية نفس السنة إلى نحو 30 %.

الوجهة الهامة الجديدة الأخرى لصادرات الخام الجزائرية هي سوق أمريكا اللاتينية التي تطورت الصادرات نحوها في السنوات الأخيرة بشكل لافت وبلغت في نهاية عام 2005 مثلا أكثر من 100 ألف ب /ي، بعد أن كانت أربع سنوات قبل ذلك لا تتجاوز سقف 15 ألف برميل يوميا.

كما بدأت في السنوات الأخيرة أيضا تتجلى معالم وجهة رئيسية جديدة هي الوجهة الآسيوية، والتي بلغت الصادرات الجزائرية نحوها في نهاية 2004 أكثر من 45 ألف برميل يوميا.

ثالثا - تطور نشاط تصدير المشتقات النفطية:

كانت صادرات المشتقات النفطية حتى نهاية السبعينيات متواضعة ولم تتجاوز سقف 100 ألف برميل يوميا، لأن أغلب الإنتاج في تلك الفترة كان يستهلاك في السوق المحلية، ولم تعرف صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية إلا بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980، حيث تضاعفت دفعة واحدة صادرات ذلك العام قياسا إلى العام الذي سبقه ، ثم توالى ارتفاع حجم الصادرات في السنوات الموالية مع التوسع في استعمال الطاقة الإنتاجية الفائضة وزيادة الإنتاج، حتى بلغ في نهاية العقد حوالي 400 ألف برميل يوميا.

الجدول رقم 61 : تطور صادرات المشتقات النفطية بالجزائر في الفترة 1972 – 2005

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	10.0	1990	452.8
1975	41.6	1993	374.6
1978	77.9	1996	406.1
1981	201.8	1999	599.7
1984	399.9	2002	527.2
1987	365.0	2005	464.4

OPEC, **Annual statistical Bulletin** 2005, p.41.

في التسعينيات، على الأقل حتى سنة 1998، لم يحدث تطور هام يمكن أن يذكر في حجم الصادرات ولم يبتعد مستواها عن المستوى المسجل في نهاية الثمانينيات، ويعود ذلك أساسا لبلوغ وحدات التكرير طاقاتها القصوى ولعدم بناء أي وحدة تكرير جديدة في هذا العقد، و بقي المستوى على العموم متذبذبا من سنة لأخرى، ففي سنوات نزل ما دون 400 ألف برميل يوميا وفي سنوات أخرى تجاوز هذا الحجم بقليل، إلى أن جاء عام 1999 فشهدت الصادرات قفزة نوعية وبلغت حوالي 600 ألف برميل يوميا، وذلك بفعل توسيع قدرات إنتاج وحدات التكرير القائمة واشتغال هذه الوحدات بطاقتها القصوى لتكرير أقصى ما يمكن تكريره من الخام وتصديره في شكل مشتقات، بعد نزول أسعار الخام إلى مستويات متدنية جدا.

في مطلع الألفية الثالثة، ومع التحسن المسجل في الأسعار أولا، ثم ظهور اتجاه نحو تخفيض حجم كمية الخام الموجه للتكرير وتفضيل تصديره، خصوصا بعد أن أصبح القسم الأكبر من الإنتاج يأتي من الآبار التي تشترك فيها سوناطراك مع الشركاء الأجانب، لأن هؤلاء الشركاء يفضلون تصدير كميات الخام التي تعود لهم في عقود تقاسم الإنتاج على حالها وعدم تكريرها في الوحدات المحلية، وهو ما كان له أثر واضح على صادرات المشتقات النفطية في السنوات اللاحقة، حيث أخذت في التراجع من سنة لأخرى إلى أن بلغت 464 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2005.

ما يلاحظ على طبيعة المشتقات النفطية المصدرة هو أنها تتكون أساسا من المشتقات الثقيلة وليس مشتقات قطاع النقل البري الخفيفة التي تعتبر الأكثر طلبا في الأسواق الدولية. أما عن وجهة التصدير، فقد حافظت هذه الصادرات وجهتها الجغرافية التقليدية وهي الأسواق الأوروبية الغربية.

الجدول رقم 62 : هيكل المشتقات النفطية المصدرة في عام 2005.

الوحدة :10 ^{3} طن.

المشتقات النفطية المصدرة	الاسم بالأحرف اللاتينية	الكمية	النسبة %
البنزين	Essences	77	0.80
النافطا	Naphta	3323	34.85
النافطا الخفيفة C5+	Naphta Léger C5+	251	2.63
الغازوال	Gas-oil	199	2.08
وقود الطائرات	Kéro-jet	688	7.21
زيت الوقود bts	Fuel-oil bts	4882	51.20
زيت الوقود hts	Fuel-oil hts	98	1.02
	Aromatiques	16	0.01
المجموع		9535	100.00

المصدر: شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.60.

رابعا : تطور نشاط تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر وتوزيعه الجغرافي

لقد تطور نشاط تصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو مختلف الأسواق الخارجية كما يلي :

أ- تطور حجم صادرات الغاز الطبيعي :

اكتسب الغاز الطبيعي بالجزائر منذ مطلع الثمانينيات أهمية كبيرة وتعززت مكانته في ميزانية استهلاك الطاقة بشكل كبير، فالغاز الطبيعي الذي كان استهلاكه يمثل 32 % في عام 1970 من حجم الاستهلاك الكلي للطاقة، قفز في بداية الثمانينيات إلى 53 %[1]، ومنذ ذلك تلك السنوات لم تفتأ أهميته تزداد من سنة لأخرى إلى أن بلغت في السنوات الأخيرة شأوا كبيرا، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي على سبيل المثال لا الحصر في عام 2003 حوالي 22 مليار م^3، أو ما نسبته 65 % من حجم استهلاك الطاقة الكلي.

ورغم أن من شأن هذه الزيادة المعتبرة والمتواصلة في حجم الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي أن تكون على حساب الصادرات وتكبح نموها، إلا أن لا شيء من ذلك حدث منذ منتصف الثمانينيات، بل على العكس من ذلك فإن منحنى الصادرات لم يتوقف بدوره من الارتفاع، و من سنة لأخرى كان هذا المنحنى يشهد قفزات نوعية، ويعود ذلك أساسا إلى النجاحات الكبيرة التي تحققت في ميادين الاستكشاف والإنتاج.

إن حجم الصادرات الذي كان في نهاية النصف الأول من عقد السبعينيات لا يتجاوز 3.5 مليار م^3 ، شهد أول قفزة نوعية في منتصف الثمانينيات، عندما بلغ أكثر من 18 مليار م^3 عام 1984، قبل أن يصل ثلاث سنوات فقط بعد ذلك إلى حوالي 26 مليار م^3. في التسعينيات، استمر حجم الصادرات في الارتفاع أيضا بشكل متواصل، إلى أن بلغ في نهاية العقد عتبة 60 مليار م^3، وهو الحجم الذي بقيت الصادرات تتراوح حوله في السنوات التالية ولم تبتعد عليه كثيرا.

الجدول رقم 63 : تطور صادرات الغاز الطبيعي بالجزائر في الفترة 1972 – 2005

الوحدة : مليار م^3

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1972	2.488	1990	31.330
1975	3.417	1993	35.054
1978	6.170	1996	40.970
1981	7.081	1999	59.320
1984	18.924	2002	57.864
1987	25.750	2005	64.266

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2005, p.41.

[1] Habib El-ANDALOUSSI et Manfred HAFNER, « Le gaz naturel : le combustible qui monte », **Revue de l'énergie**, N° 03, Novembre 2004(Paris, Revue de l'énergie, 2004), pp.118-123.

ب - التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي :

إن طبيعة الغاز الطبيعي كمصدر طاقة يصعب نقله، قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، لم تترك هامش حركة كبير للجزائر لتنويع زبائنها، ما جعل معدل تركيز الصادرات يبقى كبيرا، حيث يمثل حجم صادرات الغاز الطبيعي نحو ثلاثة بلدان هي ايطاليا واسبانيا وفرنسا أزيد من ثلاثة أرباع الحجم الكلي للصادرات.

يذهب القسم الأكبر من صادرات الغاز الجزائرية في المقام الأول نحو السوق الايطالية، حيث تعتبر ايطاليا الزبون الأول للجزائر في هذا المجال، وعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم هذه الصادرات في عام 2003 نحو 23.47 مليار م^3، أي ما نسبته 38 % من الحجم الكلي للصادرات، وتأتي في المرتبة الثانية اسبانيا بحجم استيراد لنفس السنة في حدود 13.88 مليار م^3، أي نسبة 22.7 %، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بـــ 9.20 مليار أي نسبة 15.1 %، وتتقاسم النسبة الباقية تسعة بلدان أخرى، أغلبها بلدان متوسطية.[1]

الجدول رقم 64 : تركيبة صادرات الغاز الجزائري في عام 2003

الوحدة : مليار م^3

البلد	صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب	صادرات الغاز المسال	المجموع	النسبة إلى المجموع العام %
ايطاليا	21.45	2.02	23.47	38.4
اسبانيا	6.40	7.48	13.88	22.7
فرنسا	-	9.20	9.20	15.1
تركيا	-	3.86	3.86	6.3
بلجيكا	-	3.15	3.15	5.2
البرتغال	2.50	-	2.50	4.1
تونس	1.69	-	1.69	2.8
الولايات المتحدة	-	1.51	1.51	2.5
المغرب (Transit)	0.60	-	0.60	1.0
اليونان	-	0.55	0.55	0.9
سلوفينيا	0.44	-	0.44	0.7
آخرون (كوريا ج)	-	0.23	0.23	0.4
المجموع	33.1	28.0	61.1	100.0

Source : MEM, Energie & Mines, N° 3, Novembre 2004, p.121.

[1] Habib El-ANDALOUSSI, Op.cit., p.121.

تتمتع الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي المناسب، بخاصية تميزها عن مختلف البلدان المصدرة للغاز، وهي أنها لا تعتمد على طريقة واحدة من بين الطريقتين المعروفتين في تصدير الغاز (التصدير عبر الأنابيب والتصدير عبر ناقلات الغاز المسال)، كما هو شأن كل البلدان المصدرة الرئيسية تقريبا، حيث يعتمد كل بلد بشكل أساسي على طريقة واحدة، فروسيا والنرويج وكندا مثلا تعتمد أساسا على التصدير عبر الأنابيب، فيما تعتمد اندونيسيا وقطر، بحكم الطبيعة والموقع الجغرافيين، على تصدير الغاز المسال عبر الناقلات.

هذه الخاصية تمنح الجزائر مرونة كبيرة في تكييف سياسات التصدير وفي وضع الاستراتيجيات المناسبة لتصدير الغاز الطبيعي بما يتوافق والتحولات الكبيرة الجارية في الأسواق الدولية، فإذا كان شكل التصدير عبر الأنابيب هو الشكل الذي كان سائدا أكثر من قبل، فإن الجزائر أخذت في السنوات الأخيرة تستبق تطور السوق الدولية نحو دعم مكانة صادرات الغاز المسال، خصوصا بعد تسجيل انخفاض هام في تكاليف صناعة ونقل الغاز المسال، وذلك بزيادة جهد تصدير الغاز المسال، مستفيدة من تجربتها الطويلة في هذا الميدان، حيث تعتبر الجزائر بلدا رائدا في صناعة الغاز المسال، و كانت أول شحنة تصدير للغاز المسال في العالم قد خرجت من الجزائر في اتجاه انجلترا عام 1964.

وكان من نتيجة هذه الإستراتيجية، أن يقترب مستوى صادرات الغاز المسال من مستوى صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، حيث بلغت صادرات هذا النوع الأخير عام 2003 مثلا حوالي 33.1 مليار م3، فيما بلغت صادرات الغاز المسال 28 مليار م3، وهي كمية معتبرة سمحت للجزائر من كسب حصة هامة في السوق الدولية للغاز المسال (حوالي 17 %)، وأصبحت تحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا في هذا المجال.[1]

ج- آفاق تطور صادرات الغاز الجزائرية :

رغم أن حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي في الوقت الحالي قد بلغ مستويات عالية، إلا أن الجزائر لا تزال تخطط لرفع صادراتها إلى حوالي 85 مليار م3 في حدود عام 2010 وإلى حوالي 100 مليار م3 في حدود عام 2015،[2] وفي أفق تحقيق هذا الهدف، وضعت خطة متكاملة تشمل تنفيذ عدد من المشاريع، منها مشاريع تطوير مجموعة من حقول الغاز ومشاريع مكملة خاصة بالبنية التحتية، ومشاريع خاصة بتوسيع قدرات التصدير عبر الأنابيب.

فأما مشاريع تطوير الحقول والبنية التحتية المكملة، فإن الخطة تشمل ما يلي: [3]

---

[1] Habib El-ANDALOUSSI, Op.cit., p.120.
[2] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & Mines**, N° 5, Avril 2005 (Alger: MEM, 2005), p.22.
[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الثلاثون لعام 2004**، ص.164.

- مواصلة أشغال تطوير حقل عين صالح الذي شرع في الإنتاج بتاريخ 21 يوليو 2004 بالشراكة مع شركة بي بي BP، والوصول بطاقته الإنتاجية إلى حدود 9 مليار متر مكعب في السنة، وهو الحقل الذي سيرفع طاقة تصدير الغاز بـــ 15 %.
- مواصلة تطوير حقل عين أميناس، والذي كان مخططا له أن يبدأ في الإنتاج في عام 2005.
- تنفيذ مشروع تطوير حقل قاسي طويل الغازي المتكامل بالشراكة مع كونسورتيوم يضم شركتي ريبسول وغاز ناتشورال الاسبانيتان، وهو المشروع الذي أبرم عقده في أواخر عام 2004، ويتضمن تطوير حقول نفطية بطاقة 6 مليار متر مكعب في السنة، ومشاريع مكملة منها بناء شبكة للنقل ومعمل جديد لتسييل الغاز بطاقة بين 4 و5 مليون طن في السنة ، غير أن تنفيذ هذا المشروع يشهد تأخرا كبيرا في الانجاز ويعرف صعوبات كبيرة لتنفيذه أصبحت تهدد بإلغاء العقد وتأخير تنفيذ المشروع بصورة كبيرة أو إلغائه نهائيا.
- تنفيذ مشاريع تطوير حقول غاز عديدة في منطقة أهانيت، لا تزال في طور التقييم.

من البديهي أن يحتاج تنفيذ كل هذا المشاريع إلى توسيع شبكة النقل الموجودة أو رفع طاقتها، وفي هذا الشأن، فإن الخطة تشتمل أيضا على انجاز خطوط نقل جديدة، منها خط مباشر يربط الجزائر باسبانيا (مشروع ميدغاز) بقدرة أولية قدرها 8 مليار م^3، وقد شُرّع في انجاز هذا الخط و ينتظر أن يكون جاهزا في أفق عام 2009، وخط ثان يربط بين الجزائر وايطاليا عبر جزيرة سردينيا، انتهت الجزائر من وضع الدراسات التقنية الخاصة بانجازه، فضلا عن المشروع الآخر الخاص برفع القدرة التصديرية عبر انجاز خط موازي للخط الحالي بين الجزائر وايطاليا.

من جهة أخرى، تسعى الجزائر بالتعاون مع نيجيريا، إلى إطلاق مشروع إنشاء خط أنابيب غاز عابر للصحراء (TSGP)، بطاقة نقل تتراوح بين 18 و25 مليار م^3، ينقل الغاز النيجيري إلى الساحل الجزائري، ويمكنه أيضا نقل قسم من الغاز الجزائري. وهو ما يسمح في حالة ما إذا تم انجاز كل هذه المشاريع من بلوغ حجم تصدير في حدود 110 مليار^3 في أفق عام 2015.

إن السياسة الجزائرية في قطاع الغاز يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل التحدي الذي تطرحه مسألة تحرير أسواق الغاز بأوروبا التي تستوعب حوالي 90 % من صادرات الغاز الجزائري حاليا، ويجب أن تسعى إلى تكثيف الصادرات نحو سوق الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتجاوز حاليا نسبة 10 % من المجموع، وهي نسبة متواضعة مقارنة بحجم هذه السوق،[1]وفي نفس السياق، وبالنظر إلى تركيبة هيكل احتياطي المحروقات، حيث يغلب الغاز، فإن على الجزائر التركيز أكثر على تطوير الصناعة الكيماوية للغاز Gazochémique، لأن العائد مثلا من بيع الميتانول Méthanol هو أربعة أضعاف العائد من بيع الغاز الطبيعي ذاته.[2]

[1] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & Mines**, N° 5, Op.cit., p.22
[2] Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., p.91

3- تطور أسعار وعائدات المحروقات الجزائرية :

يتناول هذا القسم تطور أسعار وعائدات المحروقات الجزائرية.

أولا : تطور أسعار وعائدات النفط

لقد كان تطور أسعار الخام الجزائري وعائدات النفط كما يلي :

أ- تطور سعر الخام الجزائري مزيج صحراء بلاند في السوق الدولية:

إن تحليل تطور متوسط سعر الخام الجزائري ومقارنة ذلك بتطور متوسط سعر سلة الأوبك التي تتكون من عدة خامات، ومنها الخام الجزائري ذاته، يكشف أن هذا الأخير كان يربح في العموم بين نصف دولار ودولار كامل على كل برميل نفط يتم بيعه في السوق الدولية، وهذا عندما كان سعر البرميل لا يتجاوز سقف 30 دولار قبل عام 2004، غير انه من اللحظة التي تجاوز فيها هذا السقف بداية من ذلك العام، بدأ الفارق بين السعرين يتعمق، وكان يسود في كل نطاق سعري فارق ثابت تقريبا، فعندما كان نطاق السعر يتراوح بين 30 و40 دولار للبرميل كان هذا الفارق أكثر من دولارين، ولما تجاوز في سنة 2005 سقف 50 دولار أصبح الفارق يزيد عن 4 دولارات، وعندما بلغ 60 دولارا اتسع الفارق إلى 5 دولارات كاملة وهكذا دواليك، فكلما يرتفع متوسط الأسعار في السوق الدولية يرتفع الفارق وكلما ينخفض المتوسط ينكمش الفارق ويتقلص.

الجدول رقم 65 : الأسعار الفورية للخام الجزائري ولسلة خامات الأوبك للفترة 1996 – 2006.

و : دولار أمريكي

السنوات	الأسعار الفورية لخام خليط الصحراء		الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك		فرق السعرين
	متوسط الأسعار	نسبة التغير السنوي %	متوسط الأسعار	نسبة التغير السنوي %	
1996	21.3	-	20.3	-	1.0
1997	19.6	07.98 -	18.7	07.89 -	0.9
1998	13.0	33.67 -	12.3	34.23 -	0.7
1999	18.1	39.23	17.5	42.27	0.6
2000	28.8	59.11	27.6	57.71	1.2
2001	24.1	16.31 -	23.1	16.30 -	1.0
2002	24.8	02.90	24.3	05.19	0.5
2003	28.7	15.72	28.2	16.04	0.5
2004	38.4	35.21	36.0	27.65	2.4
2005	54.6	42.18	50.6	40.55	4.0
2006	66.1	21.06	61.0	20.55	5.1

Source : OPEC, **Annual Statistical Bulletin** 2006, p.113.

يبين الجدول على العموم تحسن متوسط سعر الخام الجزائري منذ مطلع الألفية الجديدة بشكل غير منتظر، بحيث أصبح في كل سنة يحطم رقم السنة السابقة، وقد بلغ في نهاية عام 2006 أكثر من 66 دولارا للبرميل، وذلك بعد أن كان في التسعينيات دون مستوى العشرين دولارا للبرميل، ولم يتجاوزه إلا في سنة واحدة (1996)، وهذه الوضعية مطابقة تقريبا للوضعية التي سادت في الثمانينيات.

ب - تطور العائدات النفطية الجزائرية :

إن تحليل تطور عوائد النفط الجزائري في الفترة 1996-2006 فقط على سبيل المثال، يكشف أن النصف الثاني من التسعينيات كان استمرارا للاتجاه العام الذي ساد منذ منتصف الثمانينيات والذي تميز بالانخفاض الشديد لمستوى عائدات النفط، وقد تسببت هذه الوضعية في معاناة شديدة للاقتصاد الوطني وخلقت أمامه صعوبات جمة للانطلاق، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تغير اتجاه العوائد نحو الصعود بشكل كبير ومتواصل كنتيجة طبيعية للتحسن الكبير في تسعير الخام الجزائري المعروف باسم خليط صحاري بلاند في الأسواق الدولية.

فانطلاقا من عام 2000 أصبحت العوائد التي تتحصل عليها الجزائر من بيع نفطها في الأسواق الدولية ترتفع بشكل غير مسبوق، و يظهر الجدول التالي تطور هذه العوائد في السنوات العشرة الأخيرة، والتي تشمل النصف الثاني من عقد التسعينيات الذي تميز بمستويات متدنية من العوائد والنصف الأول من العقد الجديد والذي تميز بمستويات مقبولة ومرتفعة .

الجدول رقم 66 : قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة 1996 - 2006

و : مليون دولار

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	9160	8800	5970	7556	14204	11736	12370	12300	13862	21029

المصدر : أوابك، تقارير الأمين العام السنوية (سنوات 2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006).

عند تحليل معطيات الجدول نلاحظ بداية أن حجم هذه العوائد في النصف الثاني من التسعينيات كان متواضعا، حيث لم يتجاوز سقف 10 ملايير دولار في كل السنوات، بل إنه نزل في سنة 1998، بعد التراجع الكبير في مستوى الأسعار، إلى أقل من 6 ملايير دولار، لكن، مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة، قفز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى أنه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية عام 2000 أكثر من 14.2 مليار دولار، أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها.

و يبدو أن حجم العوائد قد دخل منذ عام 2005 في مرحلة جديدة تتميز بالارتفاع الشديد، وهو ما يؤشر عليه الرقم المسجل في نهاية ذلك العام، حيث تجاوزت العوائد مبلغ 21 مليار دولار، وهو ما لم يسبق للاقتصاد الجزائري أن سجله منذ الاستقلال.

ثانيا : تطور عائدات باقي المحروقات

إن المعلومات المتعلقة بعائدات تصدير الغاز الجزائري شحيحة جدا، فأغلب المصادر لا تقدم أرقام محددة عن حجم هذه العائدات، وذلك لأن سعر الغاز لا يتحدد كما هو الشأن بالنسبة للبترول في أسواق دولية معروفة، كما لا يوجد سعر واحد للغاز لجميع الزبائن، وانما هناك سعر لكل زبون على حدة، وفق المعادلة المتفق عليها في العقد، الذي عادة ما يتضمن بنودا تشير إلى كيفية مراجعة السعر في حالات معينة.

من جهة أخرى، فإن التحقق من حجم كميات الغاز الطبيعي المسلمة للزبون أمر عسير، خصوصا تلك المسلمة بواسطة الأنابيب، وذلك على خلاف شحنات البترول التي تمر في العادة عبر وسيط قبل أن تصل إلى الزبون، ومنه، فإن الأرقام المقدمة عادة بخصوص عائدات الغاز تبقى أقرب إلى التخمينات منها إلى أرقام حقيقية تعكس الحجم الحقيقي للصادرات.

وعلى كل، إذا اعتمدنا على الأرقام المتوفرة بخصوص عائدات النفط وعائدات مجموع المحروقات، وحاولنا مقاربة المسألة عبر طريقة اختزال رقم عائدات النفط من رقم العائدات الإجمالية للمحروقات، فإنه يمكن تقدير هذه العائدات مثلا بالنسبة لسنة 2004 بـــ 17.6 مليار دولار، وذلك على أساس أن حجم العائدات الإجمالية لصادرات المحروقات في تلك السنة وفق سوناطراك هو 31.5 مليار دولار وحجم الصادرات النفطية وفق أوابك هو حوالي 13.9 مليار دولار، وبالنسبة لسنة 2005 تقدر هذه العائدات بحوالي 18.3 مليار دولار، وذلك على أساس حجم عائدات إجمالي لصادرات المحروقات في تلك السنة مساوي لـــ 39.3 مليار دولار وفق سوناطراك دائما،[1] وحجم صادرات نفطية مساوي لـــ 21 مليار دولار وفق أوابك دائما أيضا.

خاتمة الفصل :

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل الثالث، هو أن هناك علاقة كبيرة بين تطور البيئة الاقتصادية الدولية وقطاع المحروقات على وجه التحديد و تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وأن هذه الأخيرة قد لجأت في منتصف الثمانينيات إلى تطبيق الإصلاحات تحت ضغط المحيط الخارجي الذي كان في تلك الفترة يمر بتحولات كبيرة. وقد تسببت تلك التحولات في أزمة

---

[1] Compte rendu des déclarations du MEM au Forum d' El-Moudjahid, **Energie & mines**, N° 5, op.cit., p.25.

نفطية كبيرة ، كان من نتائجها انهيار كبير للأسعار، لم يترك للبلدان المنتجة و الجزائر خصوصا خيارا آخر غير الانفتاح على الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد فتحت قوانين الإصلاحات (القانون 86/14 و القانون 91/21) قطاع المحروقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وشجعت الشراكة، لكنها لم تجرد الدولة من دورها كلية. و قد نجح القطاع بفضل هذه الإصلاحات في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر. وفي ظل تطبيقها تحققت نتائج تعتبر على العموم مقبولة، حيث تمكنت الجزائر على سبيل المثال من تجديد احتياطاتها النفطية وإعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 1971 . و من جهة ثانية نجحت في رفع مستويات الإنتاج والتصدير، سواء من البترول أو الغاز الطبيعي .

بعد أن تم في الفصل الثالث تقديم وصف متكامل لأداء قطاع المحروقات بالجزائر في فترة تطبيق الإصلاحات، سيتم الانتقال في الفصل الرابع إلى تقييم الإصلاحات في حد ذاتها في ضوء النتائج المحققة وتقييم مدى انسجامها مع تطورات البيئة الاقتصادية الدولية في الفترة الحالية وتقييم مشروع الإصلاحات الجديدة والنظر فيما إذا كان هذا المشروع يستجيب للمعطيات الجديدة والمنتظرة في البيئة الاقتصادية الدولية عامة وفي قطاع المحروقات خاصة، أو أنه بعيد عن ذلك كلّه.

الفصل الرابع :

الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل :

تعرضت الجزائر بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية في منتصف الثمانينيات لضغوط اقتصادية واجتماعية شديدة، وذلك لأنها لم تستوعب قبل ذلك طبيعة التحولات الخارجية الكبيرة التي كانت تحدث في قطاع المحروقات، ولم تلتفت لتلك المؤشرات الكثيرة التي كانت تنبأ بحدوث انهيار كبير في الأسعار. ولم تحاول بالتالي إدخال الإصلاحات الضرورية التي كان يحتاج إليها القطاع والاقتصاد الوطني عموما في وقتها المناسب.

بعد البروز المفاجئ للوضعية الجديدة، لم يكن أمام الجزائر من مخرج، من أجل امتصاص تلك الضغوط الشديدة والتكيف مع معطيات الواقع الجديد، سوى اللجوء اضطرارا إلى فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك رغم أن الظرف الدولي كان غير مناسب للقيام بمثل هذه الإصلاحات.

لقد أصبحت دراسة تجربة الإصلاحات بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تطبيقها أكثر من ضرورية، للتأكد أولا فيما إذا كانت هذه الإصلاحات في حد ذاتها هي التي كان قطاع المحروقات في حاجة إليها في السياق الدولي لتلك الفترة، ثم تحليل تطور التجربة بعد ذلك والآثار المترتبة عنها، وثالثا للتأكد من فاعليتها في الوقت الراهن، خصوصا في ضوء التحولات الاقتصادية والتجارية السريعة على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة.

وكما أن تقييم تجربة الإصلاحات السابقة يحتاج إلى إلقاء نظرة خلفية للماضي، فإن تقييم محتوى الإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون 07/05 يحتاج أيضا، فضلا عن هذه النظرة الخلفية، إلى نظرة استشرافية للمستقبل بهدف التحقق فيما إذا كانت هذه الإصلاحات الجديدة قد استوعبت المعطيات المستجدة في العقدين الماضيين وتلك المنتظرة في المستقبل، على المدى المتوسط على الأقل، وخصوصا منها المتعلقة بمسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتأثيرات المحتملة لذلك. حيث يطرح هذا الانضمام سؤالا جوهرا عن طبيعة التحديات الخاصة التي يمكن أن يواجهها القطاع في المستقبل.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل الرابع إلى مبحثين : يتم في المبحث الأول تقييم الواقع الحالي لقطاع المحروقات الناتج عن تطبيق الإصلاحات، وذلك من خلال تحليل أهم الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التجربة منذ الثمانينيات. وفي ضوء هذا التقييم الأولي، سيتم بعد ذلك تحليل الإصلاحات الجديدة التي أقّرها قانون المحروقات رقم 07/05 الصادر عام 2005، والحكم فيما إذا كانت فعلا تستجيب للتحديات الجديدة المطروحة على القطاع كما يقول المدافعون عن هذا القانون أو عكس ذلك كما يقول المعارضون له. وهنا سيتم أيضا تقديم أفكار كل فريق والحجج التي يستند إليها لرفض المشروع أو تأييده.

ويعالج المبحث الثاني العلاقة الخاصة بين مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقطاع المحروقات، وهنا سيتم أولا تحليل أهم المسائل المطروحة للنقاش والتفاوض في الإطار الاقتصادي والتجاري الدولي، ثم تحليل الآثار المحتملة لانضمام الجزائر على القطاع. وفي ضوء ذلك، محاولة بيان أفضل الخيارات المطروحة لمجابهة هذه التحديات الجديدة.

المبحث الأول : الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات

أصبح تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد مرور عقدين من الزمن على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ممكنا، وذلك للكشف على الآثار الايجابية والسلبية للتجربة، من أجل وضع التصور الأفضل لتطور القطاع في المستقبل.

سيتناول هذا المبحث أولا تقييم تجربة الإصلاحات المطبقة منذ صدور القانون 86-14، ثم يتناول في الجزء الثاني من المبحث الإصلاحات القطاعية الجديدة التي تضمنها القانون 05-07 الصادر بتاريخ 28 ابريل 2005، والذي دار حوله نقاش واسع بين مؤيد ومعارض. فالمؤيدون يقولون إن الهدف من وضعه هو الاستجابة للتحديات الجديدة في القطاع، وتصحيح الثغرات الموجودة في القانون السابق، والمعارضون ينتقدونه و يرون خلاف ذلك، فهذا القانون في نظرهم لا يؤخذ إطلاقا بالمعطيات الحقيقية لتطور المحيط الاقتصادي الدولي عامة وتطور السوق النفطية الدولية خاصة.

1 - تقييم جدوى الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر

جرى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر في ظرف سياسي واجتماعي استثنائي، تميز في التسعينيات بحالة عدم استقرار سياسي وأمني كبير، وهو ما يكون قد أثر سلبا على النتائج المحققة خلال العقد الأول من الإصلاحات. وعليه فإن أي تقييم موضوعي لنتائج الإصلاح القطاعي لا بد له أن يأخذ بعين الاعتبار أن القطاع لم يكن بمعزل عن محيطه الاقتصادي والسياسي المباشر، وأن الوضعية السياسية والأمنية التي سادت في تلك السنوات قد أثرت بشكل أو بآخر عليه، حتى وإن بدا لأول وهلة أن القطاع قد حافظ عموما على جاذبيته التي اكتسبها بعد صدور قانون 1986-14 وقبل تأزم الوضع في التسعينيات.

تسبب غياب الاستقرار الأمني وارتفاع درجة الخطر السياسي في زيادة كلفة الاستثمار في القطاع، وفي صرف أنظار الكثير من المستثمرين الأجانب، كما تسبب في تمديد آجال تنفيذ بعض المشاريع التي انطلقت قبل انفجار الأزمة، وفي هذا تشير عدة مصادر أن أدنى مستويات الاستثمار في ميدان الاستكشاف منذ صدور قانون 1986 كان في الفترة 1995 و1998.[1]

[1] Paul HORSNELL, Op.cit., p.68.

أولا : طبيعة النظام التعاقدي السائد في ظل قوانين الإصلاح

إن القانون 86 – 14 المؤرخ في 19 أوت 1986[1] هو أول نص قانوني أساسي لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر. وقد أحدث هذا القانون انقلابا حقيقيا في شكل النظام التعاقدي، وذلك عندما أدخل لأول مرة إلى المنظومة التشريعية المحلية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال استكشاف المحروقات واستغلالها، ووضع لها القواعد التي تحكمها، وبيّن أشكالها، كما حدّد حقوق وواجبات الشركاء.

يعتبر العقد المعروف في الأوساط البترولية باسم عقد تقاسم الإنتاج[2] العمود الفقري للنظام التعاقدي المستحدث الذي يحكم العلاقة بين الشركاء. و قد أصبح بعد مرور عدة سنوات على الشروع في تطبيق القانون 86 – 14 العقد الأكثر استعمالا، حيث جرى استعماله في بداية الأمر في قطاع النفط فقط، ثم توسع مجال تطبيقه إلى قطاع الغاز بعد عام 1991.

يرتكز العقد على مبدأ أساسي هو حق الشريك الأجنبي في قسم من إنتاج الحقل المكتشف، بعد الشروع في الاستغلال. و يتراوح هذا الحق في المرحلة الأولى من الحياة الافتراضية للحقل في نموذج العقد المطبق في الجزائر بين 35 و40 % من حجم الإنتاج الكلي، ولا يمكن في أي حال أن يتجاوز في حده الأقصى السقف الأخير. ويُمنح هذا الحق كمقابل عن كل المصاريف المدفوعة، سواء أثناء مرحلة الاستكشاف و التطوير أو بعد بداية الاستغلال، وهي المصاريف التي تُعرَف اختصارا باللغة الانجليزية بـــ Cost Oil أو كلفة البترول، ويستمر العمل بهذه القسمة إلى أن يسترجع المستثمر الأجنبي كل الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها في ميدان الاستكشاف والتطوير. وبعد ذلك يتغير توزيع النسب بعد أن يكون الشريك الأجنبي قد استرجع جميع ما أنفقه في مرحلة الاستكشاف والتطوير، لأنه ابتداءً من هذه اللحظة يصبح مفهوم Cost Oil لا يغطي سوى مصاريف الاستغلال. وفي هذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في استقطاع كمية من الإنتاج في مقابل تلك المصاريف، و يتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج، المعروف باللغة الانجليزية باسم Profit Oil أو ربح البترول، بين مالك الحقل و الشريك الأجنبي، على أن تعود النسبة الكبرى منه هذه المرة إلى مالك الحقل، بما مقداره بين 75 و90 %.[3]

إن ثمة من الكتاب من لا يميز عقود تقاسم الإنتاج عن عقود الخدمات التي كانت سائدة من قبل، ويعتبرها شكلا من أشكالها، ويصنف كل هذه العقود في دائرة واحدة. لكن يبقى أن الاتجاه الغالب هو تمييز النوعين عن بعضهما البعض، وتصنيف كل نوع في دائرة خاصة به. ويورد هذا الاتجاه للتمييز بين هذين النوعين من العقود أوجه الخلاف والتمايز التالية:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، ص.1019.

[2] يجب الانتباه أن مفهوم تقاسم الإنتاج لا يعني بالضرورة في جميع الحالات تقاسم الإنتاج مناصفة بين القائم بالاستغلال وبين مالك الحقل.

[3] Omar KHELIF, communication intitulée « Environnement institutionnel », Op.cit., p.5.

[4] Idem, p.5.

- يكون المقابل الذي يتحصل عليه المستثمر الأجنبي في النوع الأول (عقد تقاسم الإنتاج) ماديا في شكل قسم من الإنتاج، بينما يكون المقابل في النوع الثاني (عقد الخدمات) نقديا، يتحصل عليه في مقابل الخدمات التي قدمها للشركة الوطنية.
- لا يغلق النوع الأول الباب كاملا في وجه المستثمر الأجنبي للوصول إلى الاحتياطات، كما يفعل النوع الثاني، غير أنه بالمقابل لا يفتح هذا الباب أيضا الا جزئيا، ولا يعمل في حقيقة الأمر سوى على إدخال بعض التحسين على العلاقة بين هذا المستثمر الأجنبي والشركة الوطنية، ويُبقى هيمنة الدولة على القطاع، من حيث أنه يعطي الشركة الوطنية حق الحصول على معظم الإنتاج، وينصبها المسؤول الأول على عملية الإنتاج.

ويبقى عقد تقاسم الإنتاج أكثر أنواع العقود نجاحا في الجزائر وفي البلدان النفطية الأخرى، لأنه عقد توفيقي بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي. فهو من جهة يوفرّ للشريك الأجنبي فرصة الوصول إلى قسم من الإنتاج الخام، وهو ما يبحث عنه، ومن الجهة الأخرى يراعي مصلحة البلد المنتج، حيث يزوده بالأدوات القانونية التي تساعده على المحافظة على احتياطاته و تفعيل نشاط القطاع.

ثانيا : آثار تطبيق الإصلاحات

إن تحليل النتائج المحققة في القطاع في ظل الشراكة واعتماد عقود تقاسم الإنتاج يثبت أن تطبيق هذه الإصلاحات أفرز آثارا ايجابية رغم الظروف الاستثنائية غير المناسبة التي جرى فيها هذا التطبيق، وذلك اذا ما أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات الكمية المعتمد عليها غالبا لتقييم أداء القطاع، إلا أنه أيضا أفرز بالمقابل آثارا سلبية لابد من الالتفات إليها ومعالجتها قبل فوات الأوان.

أ- أهم الآثار الايجابية :

سيتم تقييم هذه الآثار من خلال التركيز على المؤشرات الكمية التالية: مؤشر عقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة ومؤشر الاكتشافات المحققة.

في الميدان الأول، سجل القطاع في السنوات الأولى للإصلاحات انطلاقة جيدة، حيث كان المعدل المتوسط لعقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 يتجاوز أربعة عقود سنويا، وكانت أفضل نتيجة تلك المسجلة في 1992 بــ 8 عقود كاملة في سنة واحدة. غير أن الظروف الأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر بعد ذلك ساهمت إلى حد كبير في كبح هذه الانطلاقة الجيدة وفي تراجع عدد العقود المبرمة سنويا، حيث انخفض المعدل السنوي المتوسط إلى عقدين في السنة في الفترة بين 1995 و2000.

لكن على العموم، فقد حافظ القطاع نسبيا على قدر مقبول من الجاذبية التي اكتسبها من قبل، وذلك بالرغم أيضا من معوّق آخر هو استمرار الجزائر في اعتماد طريقة تقليدية في توقيع العقود، ثبت أنها أصبحت غير مناسبة وغير محفزة لجذب الشركات الأجنبية في ضوء تطورات السوق النفطية الدولية. حيث بقيت الجزائر إلى غاية عام 2001 البلد الوحيد تقريبا من بين كل البلدان المنتجة الذي حافظ على الطريقة القديمة في منح تراخيص الاستكشاف، والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية. وقد كانت هذه الطريقة محل انتقاد كبير من الشركاء الأجانب، لأنها تفتقر إلى النزاهة والشفافية المطلوبة.

وقد أكد اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص الاستكشاف دقة هذه الانتقادات وفائدة الطريقة الجديدة. إذ بعد تخلي الجزائر على طريقة المفاوضات الثنائية واعتماد طريقة المناقصات الدولية قفز عدد العقود الممضاة مع الشركات الأجنبية في أول مناقصة عام 2001 إلى 10 عقود كاملة. وتأكد نجاح الطريقة الجديدة جليا في السنوات التالية، حيث بلغ عدد العقود المبرمة إلى غاية نهاية 2005 أربعين عقدا، أي بمعدل 8 عقود سنويا.

الجدول رقم 67 : عقود الاستكشاف في الفترة 1992- 2001

السنوات	عقود الاستكشاف			السنوات	عقود الاستكشاف		
	التنقيب	البحث	المجموع		التنقيب	البحث	المجموع
1986	-	-	-	1996	0	2	2
1987	1	4	5	1997	0	2	2
1988	0	1	1	1998	0	2	2
1989	0	4	4	1999	0	2	2
1990	1	2	3	2000	0	2	2
1991	1	4	5	2001	0	10	10
1992	2	6	8	2002	0	7	7
1993	1	3	4	2003	2	4	6
1994	0	4	4	2004	0	8	8
1995	0	2	2	2005	0	9	9
							المجموع
المجاميع العامة للعقود المبرمة للفترة 1987 - 2005					8	78	86

المصدر : موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

في ميدان الاستكشاف وتجديد الاحتياطي، أثمر تنفيذ العقود المبرمة تحقيق نتائج هامة أيضا، حيث بلغ عدد الاكتشافات النفطية المحققة في الفترة 1986- 2004 حوالي 145 اكتشافا، من بينها 76 اكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب، والباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطراك.

الجدول رقم 68 : تطور عدد الاكتشافات في الفترة 1986-2004

السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع	السنوات	سوناطراك	الشراكة	المجموع
1986	8	0	8	1996	2	8	10
1987	8	1	9	1997	0	7	7
1988	3	0	3	1998	2	16	18
1989	3	0	3	1999	1	3	4
1990	4	1	5	2000	6	3	9
1991	6	2	8	2001	4	3	7
1992	3	3	6	2002	4	2	6
1993	3	4	7	2003	3	4	7
1994	3	6	9	2004	5	8	13
1995	1	5	6	2005	/	/	/
					سوناطراك	الشراكة	المجموع
المجاميع العامة للاكتشافات للفترة 1986 - 2005					69	76	145

المصدر : موقع وزارة الطاقة والمناجم على شبة الانترنت. www.MEM-algeria.org

وقد سمحت كل هذه الاكتشافات بتعبئة احتياطات إضافية مقدّرة بحوالي 2 مليار م^3 للخام و140 مليون م^3 للمكثفات و 900 مليار م^3 للغاز الطبيعي.[1] كما سمحت من جهة أخرى بزيادة القدرات الإنتاجية، حيث ارتفع حجم إنتاج النفط الخام من 674 ألف برميل يوميا في سنة 1986 إلى 1.352 مليون برميل يوميا في سنة 2005،[2] وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من 37.5 مليار م^3 في سنة 1986 إلى 89.2 مليار م^3 في نهاية سنة 2005.[3]

ب - أهم الآثار السلبية :

بدأ تطور قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة في إفراز العديد من المظاهر السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات، خصوصا في شقها المتعلق بالشراكة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأت ترتسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر تختلف تماما عن الملامح التي كانت تميزه قبل مرحلة الانفتاح، وبدأت تتكشف بعض الآثار السيئة للسياسة المنتهجة منذ منتصف الثمانينيات، وبدا واضحا الآن أن الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمل تهديدات وأخطارا حقيقية، إن لم يحسن التعامل معها، فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم قطاع اقتصادي في البلد.

[1] MEM, « L'exploration des hydrocarbures en Algérie », **Energie & Mines**, N° 05, Avril 2005 (Alger : MEM, 2005), p.10.
[2] OPEC ; Annual Statistical Report, p.21
[3] OPEC ; Annual Statistical Report, p.23

يكشف تحليل واقع القطاع في السنوات الأخيرة أن هناك اتجاهين جديدين،[1] أصبحا يميزان تطور النشاط و يساهمان في رسم الصورة الجديدة للقطاع.

الاتجاه الأول يتمثل في النمو السريع في نشاط الشركات الأجنبية على حساب الشركة الوطنية سوناطراك، إلى الحد الذي أصبحت فيه الكفة في ميادين الاستكشاف والإنتاج على السواء، تميل تماما لصالح هذه الشركات على حساب سوناطراك. حيث كان كافيا مرور فترة قصيرة على بداية نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر، لتصبح هذه الشركات فاعلا رئيسيا في قطاع المحروقات، وتبدأ أولى الآثار السلبية في الظهور، من خلال سيطرتها في بعض الميادين.

ففي ميدان الاستكشاف على سبيل المثال، تطور نشاط هذه الشركات الأجنبية بشكل سريع، وأصبحت تحتكر القسم الأكبر من نشاط الحفر. فقد ارتفع مجموع الأمتار التي حفرتها دفعة واحدة، من 839 مترا محفورا في عام 1989 فقط، في مقابل 34347 مترا حفرتها شركة سوناطراك في ذلك العام، إلى حوالي 17072 مترا محفورا في عام 1992، ثم ضاعفت هذا الرقم في سنة واحدة ليبلغ في السنة الموالية 1993 مجموع 35369 مترا، متجاوزا بذلك ما حفرته شركة سوناطراك في عام 1989.

وبخصوص المسح الزلزالي، فاق نشاط الشركات الأجنبية أيضا مستوى نشاط شركة سوناطراك، حيث في الوقت الذي لم تنجز هذه الأخيرة سوى مسحٍ يغطي مسافة 4023 كلم ، أنجزت الشركات الأجنبية مسحاً في حدود 11717 كلم.[2]

وقد أثمر تكثيف الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان الاستكشاف أن أصبحت وراء معظم الاكتشافات المحققة. وقد ترتب عن ذلك، بعد الشروع في استغلال الحقول المستكشفة التي ثبت وجود احتياطات تجارية فيها، ارتفاع في حصة إنتاج هذه الشركات إلى مجموع الإنتاج، وتراجعت في المقابل حصة الشركة الوطنية سوناطراك.

وتظهر المعطيات الواردة في الجدول التالي التطور الملحوظ في إنتاج الحقول المشتركة بين سوناطراك والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في الفترة الممتدة بين عام 1996 و2005 على سبيل المثال. وفي مقابل ذلك يظهر أيضا تذبذبا واضحا في إنتاج الحقول التي تعمل فيها شركة سوناطراك بمفردها.

---

[1] Omar KHELIF, **Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures**, Op.cit., p.32
[2] Idem, p.32.

الجدول رقم 69 : تطور إنتاج النفط الخام لحقول سوناطراك والشراكة في الفترة 1996 – 2005

الوحدة : مليون طن*

السنوات	سوناطراك		الشراكة		المجموع
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة %	
1996	34	89.47	04	10.53	38
1997	33	89.19	04	10.81	37
1998	33	84.62	06	15.38	39
1999	32	80.00	08	20.00	40
2000	32	78.05	09	21.95	41
2001	30	75.00	10	25.00	40
2002	29	63.04	17	36.96	46
2003	29	52.73	26	47.27	55
2004	29	49.15	30	50.85	59
2005	29	46.03	34	53.97	63

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.23.

يستنتج من تحليل معطيات الجدول أن نتائج الشركات الأجنبية في ميدان الإنتاج كانت حتى عام 1997 متواضعة، حيث كان إنتاج الحقول المشتركة في حدود 10 % فقط. والسبب في ذلك هو أن استغلال كل الحقول التي حققت فيها هذه الشركات اكتشافات تجارية لم يكن قد بدأ بعد، وبقي تركيز الجهد الاستثماري منصبا بشكل أكبر على ميدان الاستكشاف. لكن بداية من عام 1998 شرعت تلك الشركات في جني ثمار جهود الاستكشاف التي بذلتها في أواخر الثمانينيات وفي بداية التسعينيات، وارتفعت نسبة مساهمة حقول الشراكة في الإنتاج العام. ففي هذا العام بالذات قفز إنتاج النفط الخام من الحقول التي تشتغل فيها الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر إلى 6 ملايين طن في السنة، أي بزيادة قدرها 2 مليون طن مقارنة بالسنة التي قبلها، وهو ما يمثل نسبة 15.38 % من مجموع النفط الخام المنتج في تلك السنة. وتواصل هذا الارتفاع السريع في السنة الموالية، ووصل إلى حوالي 8 ملايين طن، وهو ما يمثل أكثر من خمس الحجم الكلي لإنتاج تلك السنة الذي كان في حدود 40 مليون طن.

وفي السنوات التالية، استمر منحنى إنتاج حقول الشراكة في الارتفاع إلى أن بلغ في مرحلة أولى في نهاية عام 2002 حوالي 17 مليون طن، أي ما يمثل نسبة 37 % من الحجم الكلي للإنتاج، ثم تخطى ابتداءً من عام 2004 السقف البسيكولوجي 50 %، ليصل في نهاية عام 2005 إلى حوالي 34 مليون طن، أي حوالي 54 %.

وفي قطاع الغاز تم أيضا تسجيل نفس الاتجاه السابق، فقد نما دور الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع بشكل لافت، وبلغت مساهمة إنتاج حقول الشراكة إلى المجموع العام للإنتاج

في نهاية عام 2005 أزيد من 18 %، بعد أن كان إلى حدود سنة 1998 لا تزيد عن 4 %، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 70 : تطور إنتاج الغاز الطبيعي لحقول سوناطراك والشراكة في الفترة 1996– 2005

الوحدة : مليون طن معادل نفط

السنوات	سوناطراك		الشراكة		المجموع
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة %	
1996	118	95,93	5	04,07	123
1997	120	96,00	5	04,00	125
1998	121	96,03	5	03,97	126
1999	120	93,02	9	06,98	129
2000	128	91,43	12	08,57	140
2001	129	91,49	12	08,51	141
2002	128	91,43	12	08,57	140
2003	125	90,58	13	09,42	138
2004	124	86,11	20	13,89	144
2005	124	81,58	28	18,42	152

المصدر : سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص.24.

ويتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج حقول الشراكة في السنوات القادمة، وذلك بعد الانتهاء من تطوير الحقول الكبيرة التي شرعت سوناطراك في تطويرها بالتعاون مع شركائها الأجانب.

الاتجاه الثاني الذي أصبح ميزة تطور قطاع المحروقات الجزائري هو الحضور الكبير لرأس المال الأمريكي الذي نجح في اختراق القطاع والاستحواذ على نسبة هامة من الإنتاج.

لم تتردد الشركات النفطية الأمريكية منذ البداية في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من الثمانينيات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها. وتطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الاستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة 1990- 1998 على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاستثمار مبلغ 4 ملايير دولار للفترة 1998-2003.[1]

إذا كان تطور الاستثمار الأمريكي والنشاط الكبير للشركات الأمريكية قد ساعد الجزائر على رفع إنتاجها وصادراتها وتحسين مداخيلها، وسمح لها باحتلال مكانة خاصة في الأسواق الدولية، فإن درجة السرعة التي ينمو بها نشاط هذه الشركات وتنامي دورها أصبح يقلق بعض المتخصصين الجزائريين.

---

[1] Omar KHELIF, **Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures**, Op.cit., p.34.

إن هذا الدور المتنامي للحضور الأمريكي في قطاع المحروقات بالجزائر تمثله على وجه الخصوص ثلاثة شركات أمريكية هي : أناداركو و أركو و أموكو، و كل واحدة من هذه الشركات الثلاثة تستأثر بمجال محدد.

كانت أول شركة أمريكية دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات هي شركة أنادارك، وقد ركزت هذه الشركة المتوسطة الحجم كل جهدها الاستثماري منذ تاريخ دخولها للجزائر عام 1989 في ميدان استكشاف المناطق الواعدة كمنطقة بركين، واستطاعت أن تحقق في هذه المنطقة بالذات اكتشافات كثيرة ونجاحات كبيرة إلى الدرجة التي فندت بها الدعاوى التي أطلقتها الشركات الفرنسية في الستينيات بأن المنطقة الوحيدة في الجزائر التي تحتوى على احتياطات نفطية كبيرة هي منطقة حاسي مسعود، وتستأثر هذه الشركة وحدها حاليا بقسم هام من الإنتاج النفطي في الجزائر وتأتي في المرتبة الثانية بعد سوناطراك في السوق الجزائرية.

الشركة الأمريكية الثانية التي اقتحمت قطاع المحروقات في الجزائر هي شركة أركو، وقد ركزت نشاطها في ميدان الاسترجاع الاصطناعي في الحقول القديمة، أما الشركة الثالثة والتي هي شركة أموكو، فقد وجهت نشاطها نحو استغلال حقول الغاز الطبيعي.

2- تقييم الإصلاحات الجديدة لقطاع المحروقات في الجزائر

هناك شبه إجماع على أنه رغم الظروف السياسية الخاصة التي جرى فيها تطبيق قانون 86-14، إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد هذا الحكم بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم.[1]

لكن جاذبية القانون لم تشفع له عند منتقديه، الذين يصرون على أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق قد ولى وأن هذه العقود لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما جاء القانون الجديد رقم 05-07 لتحقيقه عبر تبني نظام تعاقدي قريب من نظام الامتياز الذي كان سائدا قبل التأميم، إن لم يكن هو نظام الامتياز عينه ولم يصرح به فقط. وقد أثار القانون حفيظة المعارضين الذين يصرون على أن القانون السابق لم يثبت محدوديته، كما يريد أن يرميه منتقدوه، وأنه عكس ذلك، فإن القانون الجديد هو الذي يقوم على قراءة خاطئة للواقع الدولي وافتراضات غير صحيحة.

---

[1] Mohamed HACHEMAOUI, **« la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation »**, communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004), p.4

أولا : أهم بنود قانون الإصلاح الجديد

يتكون قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 من 115 مادة، موزعة على عدة أبواب، وتتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع، بداية من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف والاستغلال وكيفيات ممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط. وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر لعام 2001.

في العرض الخاص بتوضيح دواعي تغيير القانون السابق، كتب وزير الطاقة : " لن تجبر الدولة سوناطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة "[1]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى النزعة الليبرالية الكبيرة للقانون.

الغرض الأساسي لهذا النص القانوني وفق ما جاء في نص المادة الأولى هو تعريف " النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات" وتعريف " النظام المؤسساتي الذي يسمح بأدائها" وتعريف "حقوق وواجبات كل الأشخاص الذين يمارسون واحدة أو بعضا من هذه النشاطات".[2]

لقي هذا القانون منذ نشر نسخته الأولى معارضة شديدة، لكن بعد جدل وأخذ ورد، أدخلت تعديلات طفيفة على النسخة الأصلية المنشورة أول مرة عام 2001، وتم اعتماد النسخة المنقحة في نهاية المطاف في يوم 28 ابريل 2005 تحت رقم 05-07 وصدر القانون في الجريدة الرسمية،[3] وتضمن عددا هاما من الترتيبات التي لو صدرت نصوصها التطبيقية وطبقت لكان من شأنها أن تؤدي إلى تغيير أوضاع القطاع جذريا، وأهم هذه الترتيبات هي :

أ- الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك :

إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك ترسّم الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف، فمن جهة تقوم الدولة باسترجاع الصلاحيات التي هي من صميم عمل الدولة من شركة سوناطراك، ومن جهة ثانية تنسحب الدولة بالكامل من التسيير المباشر للشركة وترفع وصايتها المباشرة عليها بما يسمح للشركة بالتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية تسعى أساسا لخلق الثروة وتحقيق أهداف تجارية، وهذا ما أشارت إليه بوضوح المادة 2 من نص القانون.

---

[1] Ministère de l'Energie et des Mines, **Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures** (Alger, MEM, 2001), p.7.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 19 جويلية 2005، ص.4.

[3]- الجريدة الرسمية، العدد السابق.

وفي أفق تجريد شركة سوناطراك من ممارسة دور القوة العمومية الذي كانت تقوم به من قبل لحساب الدولة، أشار نص المادة 12 إلى استحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة، ويفوّض إليهما أداء دور القوة العمومية السابق.

الوكالة الأولى هي الوكالة الوطنية لمراقبة وضبط النشاطات بمجال المحروقات والمعرّفة اختصارا بـــ " سلطة الضبط للمحروقات" والوكالة الثانية هي الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات Alnaft.

وحددت المادة 13 صلاحيات ووظائف الوكالة الأولى وكانت كما يلي :

* احترام تطبيق القواعد التقنية المتعارف عليها في ميادين النشاط المختلفة.

* احترام الأطر التنظيمية الخاصة بتطبيق التعريفات واحترام تطبيق مبدأ الدخول الحر للغير إلى منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

* احترام القواعد التنظيمية الخاصة بالوقاية والأمن الصناعي والبيئة.

* احترام دفتر الشروط الخاص ببناء منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

من جهة أخرى، فإن المادة 14 حددّت صلاحيات الوكالة الثانية " وكالة آل نفط Al-Naft"، وهي صلاحيات كانت كلها تقريبا من اختصاص شركة سوناطراك، ومن أهم الصلاحيات التي أسندت لهذه الوكالة الجديدة ما يلي :

* ترقية الاستثمار في ميادين استكشاف المحروقات واستغلالها.

* تسيير بنوك المعطيات الخاصة بالقطاع وتحيينها.

* إصدار عروض المنافسة Appel d'offres وتقييم العروض المقدمة.

* إمضاء عقود الاستكشاف والاستغلال مع الغير وتسليم التراخيص.

* متابعة تنفيذ العقود المبرمة ومراقبتها، بصفتها أحد أطراف العقد.

* تحديد وجباية الإتاوات المستحقة للخزينة العمومية.

ب - إلغاء نظام تقاسم الإنتاج و إرساء نظام تعاقدي جديد :

إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من نص القانون الجديد. فهذه المادة ألغت ضمنيا تقريبا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 % على الأكثر و 20 % على الأقل لشركة سوناطراك. وقيدت ذلك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع

شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف.

إن القانون الذي يعطي الشركة الأجنبية إمكانية امتلاك نسبة 70 % من حقوق المساهمة في المشروع، يرسي في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم، خصوصا وأن المادة 22 منه تؤكد أن المحروقات التي يستخرجها المتعاقد هي ملك له. وحتى المادة 45 التي تعطي سوناطراك الحق في خيار يتراوح بين 30 على الأكثر و20 % على الأقل كحقوق مساهمة، عندما لا تكون سوناطراك طرفا في العقد، الذي يتم توقيعه بين آل نفط والشركة الأجنبية، لا يمكنها أن تغطي هذه الحقيقة.

ثانيا : تقييم محتوى الإصلاح الجديد

تميّز قانون المحروقات لعام 2005 عن غيره من القوانين بميزات اجتمعت له ولم تجتمع تقريبا لأي قانون جزائري آخر من قبله في تاريخ التشريع في الجزائر وهذه الميزات هي :

- إنه القانون الذي أثار أكبر قدر من الجدل، فلم يسبق أن آثار قانون من قبل الجدل الذي أثاره قانون المحروقات الصادر عام 2005، فقد تباينت الآراء والأفكار حوله بشكل كبير، وانقسم الخبراء والمتخصصون فريقين، فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره وفريق آخر معارض له بشدة ويرى فيه خطرا كبيرا، وكان فريق المعارضين أكثر عددا وأقوى حجة من فريق المؤيدين.
- لم يستغرق أي قانون آخر في تاريخ التشريع بالجزائر الوقت الذي استغرقه هذا القانون قبل أن يتم إقراره، فقد تم عرض مشروع القانون أول مرة عام 2001 ولم يتم إقراره بسبب المعارضة الشديدة إلا في عام 2005 وبطريقة أقرب ما تكون إلى المرور بالقوة، ما أضفى شيئا من الشك والريبة حول الغايات والأهداف التي يسعى إليها هذا القانون.
- إنه القانون الوحيد تقريبا في تاريخ التشريع الجزائري الذي تم تعديله وإلغاء أهم البنود الواردة فيه، ومنها البند الأكثر إثارة للجدل والمتعلق بنسبة مشاركة الطرف الأجنبي في الاكتشافات النفطية بعد عام فقط من صدوره، وقبل صدور النصوص التطبيقية والشروع في تطبيقه تماما.

إن هذه الميزات ما كانت لتجتمع لهذا القانون لو لم يثر الجدل الذي أثاره ولو لم ينقسم بشأنه المتخصصون فريقين، فريق مؤيد وآخر منتقد، فما هي أفكار وحجج كل فريق ؟

أ- أراء المؤيدين :

أقام مصممو القانون الجديد ومؤيدوه أرائهم على نقد الإصلاحات السابقة ونقض القواعد التي تقوم عليها، وكانت حجتهم لإلغاء قانون الإصلاح السابق هو أنه قد تجاوزه الزمن ولم يعد

يتلاءم مع المستجدات الملازمة لحركة الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي على وجه الخصوص. وعليه فإن هدف قانون الإصلاح الجديد هو ملئ القصور الملاحظ والاستجابة للتحديات الحالية.

ويحمل هؤلاء على القانون 86-14 المعدل من الزوايا التالية [1]:

- إن القانون السابق يفرض على المستثمرين الأجانب إطارا واحدا للاستثمار هو إطار الشراكة، حيث لا يمكنهم القيام بأية عملية استثمار إلا بالمرور عبر شركة سوناطراك، وكثيرا ما كان هذا الأمر سببا في إحجام المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.
- إن النظام القانوني والتعاقدي الذي أقره القانون السابق لا يتيح فرصة استعمال بعض الطرق التمويلية الواسعة الاستعمال في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، كالطريقة المعروفة بالاسم الأجنبي بـــ Project Financing، وهي طريقة تكتفي فيها الجهات الممولة للمشروع بالضمانات التي تقدمها الشركة، ولا تلجأ إلى طلب ضمانات إضافية من الدولة المالكة، كما كان معمولا به من قبل في ظل القانون السابق، لأن سوناطراك التي تعتبر رئيس المشروع في كل مشاريع الشراكة لا تملك الاستقلالية الكافية حسب أصحاب رؤوس الأموال.
- أعطى القانون السابق شركة سوناطراك مكانة خاصة وأعطاها دورين، فهي من جهة شركة تجارية تسعى كأي شركة أخرى إلى تحقيق الربح، ومن جهة أخرى تلعب دورا وظيفيا من وظائف الدولة، فهي من يمنح التراخيص ويحدد الكتل المعنية بالاستكشاف وغيرها من المهام التي هي في الحقيقة من صميم عمل الدولة. وبهذه الصفة الأخيرة فإن ثمة تناقض في دورها، و لا تستطيع أن تؤدي عملها وفق معايير التسيير الدقيقة، لأن التوفيق بين الدورين غير ممكن، ولا يمكن أن يكون دورها الثاني سوى في خدمة دورها الأول، وبديهي أن لا تكون مصلحة سوناطراك مطابقة لمصلحة الشريك الأجنبي ولا حتى لمصلحة الدولة السيّدة دوما.
- جعل القانون السابق شركة سوناطراك المالك الوحيد لشبكة نقل المحروقات، وهذا الاحتكار لا يشجع على تخفيض تكاليف الاستغلال.

وبناء على هذه الانتقادات الأساسية الموجهة للقانون السابق يرى هؤلاء المؤيدون أن من شأن القانون الجديد، فضلا عن سد الثغرات المذكورة سابقا، تحقيق ما يلي :

- زيادة المداخيل الجبائية للدولة من خلال تكثيف نشاط الشركات الأجنبية.
- جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها الجزائر لتكثيف عملية استغلال مواردها، لأنه إذا كان صحيحا أن قطاع المحروقات منتج للعملة الصعبة، فإنه أيضا قطاع مستهلك كبير لها، فهو يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكنولوجيا أصبحت تتطور بسرعة وباستمرار، و منه فقدوم المستثمر الأجنبي المباشر ضرورية وسوف تكون له فائدة كبيرة.

---

[1] KPMG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.40-41.

- توضيح مهام ودور كل هيئة ومؤسسة جزائرية لها علاقة بالقطاع، فالوزارة سيكون على عاتقها رسم سياسة القطاع، وعلى الوكالات المستحدثة تطبيق هذه السياسة ومتابعة تنفيذها وعلى شركة سوناطراك القيام بمهام الاستكشاف والإنتاج والتوزيع والتطوير لا غير.
- تشجيع المستثمر الأجنبي أكثر على الاستثمار في ميدان الاستكشاف والإنتاج.
- جلب اهتمام هذا المستثمر الأجنبي إلى بعض حقول النفط والغاز غير المستغلة والمهجورة حاليا، سواء بسبب وجودها في مناطق معزولة جغرافيا، أو لأن استغلالها يدفع سوناطراك إلى توزيع العتاد والأدوات والإمكانات الموجودة لديها بصورة غير عقلانية.
- توسيع مساحة المجال المنجمي المستكشف في الجزائر، لأن المساحة المستكشفة حاليا تبقى دون المستوى المطلوب، حيث اذا كان المعدل المتوسط للآبار المحفورة في العالم في مساحة 10 آلاف كلم^2 هو 100 بئر، وفي البلدان النفطية نظيرة الجزائر هو حوالي 50 بئرا، فإن هذا المعدل لا يتجاوز 8 آبار في الجزائر.[1]
- تحرير سوناطراك من الوصاية السياسية وإعطائها حرية المبادرة والحركة، بما يسمح لها بالتكيف مع تحديات الواقع الاقتصادي الدولي الجديد.

لكن في مقابل هذه الحجج و المبررات التي قدمها أصحابها لتأييد وجهة نظرهم وإقرار القانون، اعترض خبراء ومتخصصون آخرون بشدة، وقدموا هم أيضا مبررات اعتراضهم.

ب - أراء المعارضين :

عارض الكثير من الخبراء والأساتذة المتخصصين في القضايا النفطية بشدة مشروع قانون المحروقات الجديد قبل صدوره عام 2005، ووجهوا له انتقادات كثيرة، ساهمت إلى حد كبير في تعديله والتراجع على أهم البنود الواردة فيه قبل الشروع في تطبيقه أصلا.

انتقد سيد أحمد غزالي[2] القانون، ووصف البند الأكثر جدلا والمحدد لنسبة مشاركة سوناطراك في العقود التي تفوز بها الشركات الأجنبية بـــ 30 % فقط على الأكثر بالعنف القانوني.[3]ورأى في رفع غطاء الدولة على شركة سوناطراك وانسحابها الكامل تمهيدا لخوصصة غير معلنة، وتهديدا لمكانة الشركة على المدى البعيد، قد تفقد معه الرقابة على الإنتاج النفطي بالجزائر. وهذا الرأي ذهب إليه أيضا الخبير علي عيساوي،[4]الذي رأى من جهته في مسألة ابتعاد الدولة عن شركة سوناطراك خطوة أولى في الطريق الذي يفضي نحو الخوصصة الجزئية للشركة.

---

[1] KMPG, Op.cit., p.39.

[2]- رئيس حكومة أسبق للفترة من جوان 91 إلى جويلية 92، وأول مدير عام لشركة سوناطرك في الفترة بين عامي 1963 و 1977.

[3] الملحق الاقتصادي الأسبوعي لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، الاسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005، ص.3.

[4] - خبير نفطي جزائري معروف، شغل منصب مستشار وزير الطاقة في السبعينيات، وكان عضوا في مجلس أمناء أوبك، ويشتغل حاليا باحثا في معهد أكسفورد للدراسات البترولية ببريطانيا.

وليس بعيدا عن هذه الآراء، يرى حسين مالطي[1] أن دور شركة سوناطراك هو المستهدف، إذ تحت غطاء استرجاع الدولة لصلاحياتها، ثمة نية واضحة لتحجيم هذا الدور لصالح الشركات الأجنبية.

وفي نفس السياق، يرى كذلك أن هذا القانون يكرس في جميع الحالات هيمنة الشركة الأجنبية، بما فيها الحالة المثلى التي تتحصل سوناطراك فيها على 30 %. لأن سلطة القرار ستكون بيد الشريك الأجنبي، وهو الأمر الذي يسمح له بفرض سياسة الاستغلال التي تروقه ويحدد حجم الاستثمارات الذي يناسبه ويضبط مستوى الإنتاج ويضع برنامج تطوير الحقل وفقا لمصالحه، ولا يستبعد أن يسعى هذا الشريك بعد توقيعه العقد إلى دفع سوناطراك بطريقة أو بأخرى إلى الانسحاب من المشروع بنية الاستيلاء الكامل على إنتاج الحقل، لأن هذه الشركة الأجنبية تستطيع مثلا في هذه الظروف أن تفرض نسقا معينا للاستثمار تكون سوناطراك غير قادرة على مواكبته، وبالتالي تضطر إلى الانسحاب، خصوصا في ظل غياب سوق مالية محلية قوية تسند سوناطراك وتمدها بالأموال الضرورية في الوقت المناسب.

ومن الانتقادات الأخرى التي يوجهها حسين مالطي إلى هذا القانون هو أنه يعالج المسألة النفطية من زاوية تجارية بحتة ويغفل الجوانب الإستراتيجية للموضوع، فرأيه أنه لا يمكن النظر للمسألة عندما يتعلق الأمر بالمحروقات من زاوية المؤسسة فقط، بل يجب النظر إليها من زاوية الدولة ووضع مصلحة هذه الأخيرة فوق الاعتبار، لأن مصلحة الدولة في مجال المحروقات تبقى في أكثر الأحيان متعارضة مع مصلحة المؤسسة الخاصة، ناهيك أن تكون أجنبية، لأن ما تبحث عليه هذه الأخيرة، هو تعظيم أرباحها عبر إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه في أقصر مدة ممكنة، فيما تبقى مصلحة الدولة تختلف عن ذلك تماما، فللدولة اعتبارات كثيرة، اقتصادية وسياسية، وهذه الاعتبارات هي التي جعلت مثلا بلدا منتجا للمحروقات كالنرويج يرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الانضمام سيضع قيودا على السياسة النرويجية في مجال المحروقات وسيكون على حساب رفاه الشعب النرويجي.[2]

ومن المآخذ المسجلة أيضا على القانون هو أنه لا يعطي مسألة الرقابة الأهمية اللازمة، فهو ينزع هذه المهمة من سوناطراك التي كانت تمارسها في الميدان، لأنها تملك على الأقل 51 % من الأصول في كل مشاريع الشراكة، ويكلف بها جهة إدارية (وكالة آلنفط). وقد ثبت في الماضي أن الهيئات الإدارية غير قادرة على مراقبة نشاط الشركات الأجنبية بصورة فعّالة، ولا تستطيع أن تفرض عليها بعض الالتزامات. ويستشهد المعارضون بسابقة تاريخية حدثت عام 1968 في ظل

---

[1] - خبير نفطي جزائري مارس عدة وظائف عليا منها نائب الرئيس المدير العام في سوناطراك ومستشار تقني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومدير عام للشركة العربية للخدمات النفطية Arab petrolium services company.

[2] Hocine MALTI, « **Réflexions sur l'avant projet de loi sur les hydrocarbures** », Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

نظام الامتياز، عندما طلبت المديرية المكلفة بالرقابة في وزارة الطاقة من الشركة الفرنسية كرابس CREPS التي كانت تستغل حقل زارزيتين بغلق بعض آباره المنتجة وتخفيض حجم الإنتاج، لأن الكيفية التي كان يتم بها استغلال الحقل ألحقت أضرارا كبيرة به، فلم تستجب الشركة لذلك الطلب، بل ولجأت بعد الإلحاح الجزائري إلى التحكيم الدولي، بدعوى أنها مالكة ترخيص الاستغلال، وأن ذلك يعطيها الحق في استغلال الحقل بالكيفية التي تناسبها. ولم تفلح الجزائر رغم استعانتها بمكاتب محاماة ومكاتب دراسات دولية متخصصة ومستقلة في تأكيد حقوقها أمام هيئة التحكيم الدولية، وأنفقت أموالا طائلة على مكاتب الاستشارة والمحاماة ذهبت كلّها هدرا، ولم تنتهي المشكلة سوى بحل جذري وهو تأميم أصول تلك الشركة عام 1971. [1]

ومن بين المعارضين الآخرين أيضا الأستاذ عمر خليف[2]، حيث يرى أن القانون الجديد كان من البداية يقوم على فرضية أساسية خاطئة، مفادُها وجود وفرة في الموارد النفطية في العالم ووجود منافسة شديدة في السوق الدولية بين الدول المنتجة للمحروقات لجذب الاستثمارات نحوها. وبالتالي، فإن كل التبريرات التي يَسُوقها مُصَمِم هذا القانون ومؤيدوه في مسعاهم نحو تغيير قانون 1986 وكل مرافعاتهم من أجل القانون الجديد، ومنها أنه قانون سيعمل على تحسين جاذبية القطاع وتحسين الوضعية التنافسية للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب، هي تبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة بالمرة.

أولا : لأن هذا التصور يغفل نقطة جوهرية وهي أن المحروقات بصفة عامة والبترول خاصة هو ثروة آيلة للنضوب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سلعة عادية كأي سلعة أخرى.

وثانيا : لأن المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي خاصة التي يتحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولا يوجد بلد منتج آخر تقريبا بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن هناك اتجاه في العالم نحو إعادة التأميم ونحو تشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات.[3]

ولقد أثبتت التطورات اللاحقة في السوق النفطية الدولية والارتفاع الشديد للأسعار الذي لم تفلح في وقفه كل المحاولات صحة هذا التحليل، وتأكد أن المعطيات التي قام عليها التصور السابق خاطئة من أساسها وأنها قامت على حجة واهية، وبينت أن أمر ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة ليس مرده اختلال ظرفي في تموين السوق كما كان الأمر في المرات السابقة، و إنما ثمة هذه المرة اختلال هيكلي، ففي مقابل الطلب المتزايد في العالم على البترول بمعدلات كبيرة، هناك

---

[1] Hocine MALTI, Op.cit.

[2] - أستاذ جامعي متخصص في القضايا النفطية، ساهم بأفكاره في إثراء ساحة النقاش الفكري.

[3] Omar KHELIF , « Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché pétrolier international», **El Watan** du 09/10/2006.

اتجاه نحو ندرة متزايدة من جهة العرض. ويكاد ينعقد الإجماع الآن على أن الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة ندرة البترول، فمنذ سنوات و معدل الاحتياطي إلى الإنتاج في تناقص، وحتى الأمل الذي كان معقودا على بعض المناطق التي كان ينظر إليها في بداية التسعينيات على أنها مناطق واعدة مثل بحر قزوين (كازاخستان و أذربيجان خاصة) و خليج غينيا والمناطق البحرية، قد تبخر الآن تقريبا والخيبة الآن هي في نفس مستوى ذلك الأمل، فعلى سبيل المثال : من مجموع 25 بئرا تم حفرها في عام 2001 في منطقة بحر قزوين برا و بحرا لم يتم الحصول على نتيجة ايجابية سوى في 5 آبار، ما دفع شركتين كبيرتين هما بي بي BP البريطانية وستاتويل النرويجية إلى الانسحاب من حقول المنطقة في عام 2002، ولحقت بهما عامًا بعد ذلك مجموعة من الشركات الأخرى العاملة في المنطقة، ما جعل التساؤلات والشك يحلان بسرعة محل التفاؤل الذي كان سائدا في التسعينيات، خاصة وأن أطروحات عدد من أبرز علماء الجيولوجيا تصب في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال يؤكد عالمان جيولوجيان كبيران هما كامبيل C.Campbell ولاهرير J.Laherrère، أن ندرة حقيقية للبترول التقليدي ينتظر حدوثها في أفق 15 إلى 20 سنة.[1]

المبحث الثاني : المحروقات ومسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

دخلت الجزائر منذ سنوات عديدة في مسار مفاوضات طويل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن أجل بلوغ هذا الهدف ودعم موقفها التفاوضي تعمل على تكييف منظومتها التشريعية في جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع المحروقات، حتى تتوافق مع مستلزمات هذا الانضمام، أي مع ما يطرحه هذا الانضمام من تحديات و ما يفتحه من فرص.

في البداية، وقبل بحث مسألة تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات، من الأهمية بمكان تصحيح فكرة خاطئة وشائعة في ساحة الفكر الاقتصادي ومتعلقة بقطاع المحروقات. خلاصة الفكرة أن هذا القطاع غير معني تماما بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وتستمد هذه الفكرة جذورها من أمرين :

- أنه لم يسبق بحث مسائل المحروقات بالتفصيل في جولات المفاوضات السابقة، سواء في إطار الغات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وأن كل سلع هذا القطاع والنفط الخام على وجه الخصوص قد خضعت من قبل لمعاملة استثنائية، على أساس أنها سلع إستراتيجية تخضع أحيانا للاعتبارات السياسية بشكل يفوق الاعتبارات الاقتصادية.
- غياب أحد الأطراف الرئيسية للمفاوضات، ممثلا في الدول المنتجة للنفط عن جولات المفاوضات السابقة. اذ إلى غاية منتصف الثمانينيات، كان عدد الدول النامية المنتجة للنفط

---

[1] Site internet www.UNCTAD.org

الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والمُشارِكة في مسار المفاوضات محدودا جدا.[1] و كانت أغلب هذه الدول لا ترى فائدة يمكن جنيها من الانضمام إلى هذه الاتفاقية، بل وترى فيها قيدا على مصالحها.

إن فكرة استثناء قطاع المحروقات من قواعد المنظمة العالمية للتجارة غير صحيحة بالكامل، لأن المعاملة التفضيلية التي حظي بها القطاع في الماضي، لا تعني أنه غير معني على الإطلاق بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لأنه لا توجد أية قاعدة ولا يوجد أي نص صريح في الاتفاقيات الموقعة يفيد بأن هذا القطاع مستثنى من أحكام هذه الاتفاقيات. فكل ما هنالك هو " وجود سكوت وشبه اتفاق ضمني بين الدول الموقعّة على هذا الاستثناء أثناء جولات المفاوضات السابقة لجولة الأورغواي"، وهذه الوضعية استمرت إلى غاية منتصف الثمانينيات". [2]

حدث انقلاب جوهري في هذه الوضعية بعد إعادة بعث مسار التفاوض حول النظام التجاري المتعدد الأطراف من جديد بالأورغواي عام 1986، حيث تغيرت بشكل كبير مواقف وتوجهات بعض الدول النفطية الكبيرة كالمكسيك وفنزويلا، والتي كانت من قبل متحفظة من مسألة المشاركة في مفاوضات الغات، وقررت ابتداء من تلك الجولة المشاركة في ذلك المسار.

إن إقدام المكسيك وفنزويلا على خطوة المشاركة في المفاوضات شجع عدد كبير من الدول النفطية الأخرى التي كانت أيضا غير متحمسة ومترددة على الانضمام إلى الاتفاقية والمشاركة في مسار المفاوضات. و قد فتحت هذه المشاركة الواسعة للبلدان المنتجة لأول مرة الباب أمام إمكانية مناقشة المسائل النفطية والتفاوض حولها، وهي الفرصة التي انتهزتها بعض الدول المستهلكة للمبادرة إلى طرح بعض المسائل الخلافية في قطاع النفط ومحاولة تمرير بعض المقترحات، وهي المبادرة التي لم تلق تلك الصدى اللازم.

لم تحسم دورة الأورغواي في أيٍّ من المسائل النفطية الجديدة المطروحة أمامها، لأن الدول المبادرة بطرح تلك المسائل لم تستطع انتزاع التزامات تجارية من الدول المنتجة، إلا أنها نجحت في تفكيك تلك الحصانة التي كانت لقطاع النفط، وفتحت إمكانية التفاوض الجدي حول هذه المسائل الحساسّة في جولات المفاوضات الموالية.

1- أهم المسائل التجارية المطروحة للمفاوضات في قطاع المحروقات :

دخل موضوع المحروقات إلى ساحة المفاوضات التجارية أول مرة في دورة الأورغواي، اذ حاولت بعض البلدان الصناعية الكبيرة أثناء النقاش والتفاوض حول بعض المسائل كالتعريفة الجمركية والقيود الكمية والإعانات، توسيع مساحة المفاوضات لتشمل تجارة المحروقات وخصوصا

[1] - كان عدد الدول النفطية الموقعة على الاتفاقية و المشاركة في مسار المفاوضات محدودا : اندونيسيا و الكويت و نيجيريا و الغابون.
[2] Mouloud HEDIR, Op.cit, p.336.

النفط، وإخضاع سلع القطاع لنفس مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تخضع لها سلع القطاعات الأخرى.[1]

أولا : التعريفة الجمركية في قطاع المحروقات

من المعروف أن الهدف الأصلي الذي كان وراء قيام النظام التجاري المتعدد الأطراف، والذي شكل دوما الموضوع الرئيسي لمجموع جولات المفاوضات السابقة هو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، وتخفيضها إلى المستوى الذي لا يعيق التجارة الدولية.

لم يتم التعرض في جولات المفاوضات التي سبقت جولة الأورغواي على الإطلاق لموضوع التخفيضات الجمركية في قطاع المحروقات سواء للبترول الخام أو الغاز الطبيعي أو المشتقات البترولية، وحتى للمنتجات التي تدخل في صناعتها المشتقات البترولية بشكل كبير. لكن ابتداءً من جولة الأورغواي بدأ هذا الوضع في التغير.

جدول رقم 71 : معدلات التعريفة الجمركية في الأسواق الرئيسية في نهاية جولة الأورغواي.

التعيين	البترول الخام : الوضعيات (أش أس 2709)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0 %	0 %	مثبتة
الولايات المتحدة	5.5 سنت للبرميل	5.5 سنت للبرميل	غير مثبتة
اليابان	350 ين للكيلو لتر	350 ين للكيلو لتر	غير مثبتة
التعيين	المشتقات البترولية : الوضعيات (أش أس 2710)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	5 % - 7 %	3.5 % - 4.7 %	مثبتة
الولايات المتحدة	5.8 % - 84 سنت للبرميل	5.8 % - 84 سنت للبرميل	مثبتة
اليابان	0 % - 3033 ين للكيلو لتر	0 % - 3033 ين للكيلو لتر	مثبتة جزئيا
التعيين	المنتجات البتروكيماوية : الوضعيات (أش أس 2901-2907)		
	قبل جولة الأورغواي	بعد جولة الأورغواي	الملاحظة
الاتحاد الأوروبي	0 % - 14 %	0 % - 5.5 %	مثبتة
الولايات المتحدة	0 % - 2.7-3.7 سنت للكلغ	0 % - 5.5 %	مثبتة
اليابان	0 % - 14-720 ين للكلغ	0 % - 5.5 %	مثبتة

Source : Mouloud HEDIR, **L’économie algérienne à l’épreuve de l’OMC** (Alger : Anep, 2003), p.336

[1] Mouloud HEDIR, Op.cit, pp.342-354.

استمر بقاء النفط الخام في جولة الأورغواي كسلعة تجارية خارج دائرة النقاش والتفاوض، وبقي الوضع الخاص على الحال التي كان عليها من قبل ولم يحدث أي تغيير يُعتد به، وذلك لانخفاض معدل التعريفة أصلا، أو انعدامها تماما كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. لكن بالمقابل فقد حدث تغير طفيف على وضع التعريفة الجمركية الخاص بالمشتقات البترولية في هذه الجولة، حيث بادر الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض بسيط لمعدل هذه التعريفة وقام بتثبيته. وحدث أيضًا تغيرٌ على الوضع الخاص بالتعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية التي تعتمد في صناعتها أساسا على المشتقات البترولية، ولكن هذه المرة كان التغير هامًا، حيث لجأت المجموعات الاستهلاكية الرئيسية، أي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي لأول مرة إلى تخفيض كبير في معدلاتها وتبنت معدل تعريفة مشترك لكل منتج وقامت بتقديم التزامات تثبيت بشأنه، وقد تراوح معدل التعريفة على جميع المنتجات بعد التخفيضات التي توصلت إليها جولة المفاوضات بين 5.5 % والإعفاء التام.

ثانيا : القيود الكمية في قطاع المحروقات

إن أول مسألة طرحتها بعض الدول المستهلكة ولها علاقة مباشرة بوضع البلدان النفطية المنتجة هي مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية، ومعلوم أن نصوص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و المادة 11 على وجه التحديد تمنع جميع أشكال القيود الكمية على التجارة الخارجية وهي في ذلك لا تميز بين القيود الموجهة للحد من الاستيراد وتلك الموجهة للحد من التصدير.[1]

وفي دورة الأورغواي، حاولت بعض البلدان الصناعية أثناء النقاش أن تعطي نص المادة معنىً وتفسيرًا معينًا، يفيد بأن ما تقوم به بعض الدول النفطية ودول أوبك على وجه الخصوص من تحديد لحصص الإنتاج، هو شكل من أشكال القيود الكمية التي تمنعها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية. وحاولت إقناع الدول المشاركة في المفاوضات على تبني هذا التفسير، بِنيّة تقليص هامش حركة الدول الأعضاء المنتجة للنفط وخصوصا دول أوبك، التي من عادتها اللجوء إلى تحديد حصص إنتاج معينة لأعضائها، وهو الإنتاج الذي يوجه بالكامل تقريبا نحو التصدير.

ثالثا : الإعانات في قطاع المحروقات

إن المسألة الأخرى التي ثار حولها نقاش واسع بين الأطراف المتفاوضة في إطار جولة الأورغواي هي مسألة الإعانات المقدمة للمصدّرين. ومعلوم أن مسألة الإعانات قد استدعت التوقيع

---

[1] Dominique PANTZ, **Institutions commerciales internationales du GATT à l'OMC** (Paris : Armand Colin, 1998), pp.45-46.

على اتفاقية تكميلية إضافية، هي اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية،[1] والتي توضح قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وتشرح نوع الدعم المسموح به والنوع الذي يعتبر دعما ممنوعا، والذي يحق للدول الأعضاء التي تشعر بأن ضررا قد لحقها بسبب هذا الدعم أن تتبنى إجراءات محددة لتعويض الضرر.[2]

وأثناء مناقشة هذه المسألة في جولة الأورغواي تم التعريج على مسألة المحروقات، وتخلّل ذلك توجيه بعض الدول المستهلكة انتقادات شديدة للسياسة التي تنتهجها بعض الدول النفطية القائمة على مبدأ اعتماد سعرين محلي وخارجي لسلع قطاع المحروقات، وحاولت تلك الدول المستهلكة اعتبار هذه السياسة شكلا من أشكال الدعم الذي يستوجب الرد عليه بإجراءات ردعية.

رابعا: تجارة الخدمات في قطاع المحروقات

لم تساعد الشروط التي سادت من قبل في قطاع المحروقات على بروز نشاط الخدمات كقطاع مستقل عن نشاطات إنتاج وتسويق المحروقات، وذلك لأن كل النشاط الاقتصادي تقريبا كان إما خاضعا لسيطرة الشركات النفطية العملاقة المندمجة عموديا أو محميّا بالاحتكارات الوطنية كما كان الشأن في الجزائر ودول أوبك الأخرى. ما جعل من مختلف الخدمات التي كانت تقدم في ظل هذه الشروط مجرد قيمة مضافة مدمجة في قيمة السلع موضوع المبادلات التجارية ولا يمكن تقريبا فصلها عنها.

إن هذا الوضع لم يتغير كثيرا إلى حد الآن، وهنا تكمن صعوبة التمييز بين النشاط السلعي والنشاط الخدمي في هذا القطاع، وما لم يتم التمييز بوضوح، فلا يقدر لمسألة المفاوضات في المستقبل عندما يطرح موضوع المحروقات أن تتقدم كثيرا.

إن من أهم النتائج التي خرجت بها جولة الأورغواي هي توصل البلدان المشاركة إلى التوقيع على اتفاقية خاصة بتجارة الخدمات، هي الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات أو Accord général sur le commerce des services، والمعروفة اختصارا بـــاللغة الفرنسية بـــ AGCS، التي أقرت نفس المبادئ والقواعد التي نصت عليها الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (الغات)، وحددت أيضا الإطار المنهجي العام للمفاوضات المستقبلية في قطاع الخدمات. وتقضي هذه المنهجية بأن تجرى هذه المفاوضات وفق التقسيم النمطي للخدمات الذي وضعته الاتفاقية والذي يتكون من أربعة أنماط هي:[3]

---

[1] - باللغة الفرنسية Accord relatif aux subventions et aux mesures compensatoires و باللغة الانجليزية Agreement on subsidies and countervailing measures

[2] Dominique PANTZ, Op.cit., pp.51-53.

[3] Idem, p.76.

- النمط الأول : نمط الخدمات العابرة للحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات الهاتفية الدولية، حيث لا يحتاج تقديم الخدمة انتقال المستهلك إلى بلد آخر.
- النمط الثاني : نمط الخدمات المقدمة للمستهلك في بلد غير بلده الأصلي، ومثال ذلك خدمات قطاع السياحة.
- النمط الثالث : ويشمل الخدمات التي يستدعي تقديمها التمثيل التجاري في بلد المستهلك، أو استقرار مقدم الخدمة بنفسه على تراب البلد الذي تقدم فيه هذه الخدمة لتقديمها مباشرة للمستهلك، ومثال ذلك الخدمات التي تقدمها فروع الشركات الدولية المستقرة في بلد غير بلدها الأصلي.
- النمط الرابع : ويخص الخدمات المؤقتة التي يستدعي تقديمها انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك، ومثال ذلك الخدمات المؤقتة التي يقدمها بعض الأفراد في سبيل فتح تمثيليات لشركاتهم في الخارج.

وهنا، يطرح توقيع الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات مسألة الالتزامات الخاصة التي سيلتزم بها كل بلد عضو في المستقبل في مجال خدمات قطاع المحروقات، خاصة أنه لم يقع أي اتفاق أصلا حول تعريف دقيق لكلمة " خدمات "، ولم يرد في نص الاتفاقية أي تصنيف محدد لقطاعات الخدمات، والعرف الجاري حاليا بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هو استعمال القوائم والتصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته أمانة المنظمة.

و بما أن التصنيف القطاعي للخدمات الذي وضعته الأمانة هو التصنيف الشائع استعماله بين الدول الأعضاء والتعهدات المعقودة بناءً عليه ملزمة من الناحية القانونية، فإن لجنة التعهدات الخاصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة تعمل منذ مدة من أجل تقييم مدى ضرورة مراجعة التصنيف المعمول به حاليا.

وتبدو أهمية وضرورة مراجعة مسألة التصنيفات الحالية للقطاعات والفروع القطاعية للخدمات المستخدمة حاليا بجلاء في قطاع المحروقات، حيث لا تضع هذه التصنيفات كل القطاعات والفروع المرتبطة بقطاع المحروقات في قطاع خدمي واحد أو في فرع قطاع خدمي واحد، بل توزعها على عدد من القطاعات وفروعها.

في هذا الإطار، تقدمت فنزويلا وهي بلد عضو في المنظمة العالمية للتجارة باقتراح مفاده التمييز بين نوعين من الخدمات في قطاع المحروقات هي " الخدمات الأساسية" و" الخدمات غير الأساسية". ويتم تحت بند الخدمات الأساسية إدراج كل خدمات السلسلة الرئيسية للقيمة المضافة التي لا يمكن لأي صناعة نفطية أن تستغني عنها ، ومثال ذلك " خدمات حفر الآبار"، ويتم ادراج الخدمات الأخرى التي تكون عادة مكملة للنوع الأول من الخدمات تحت بند الخدمات غير الأساسية.

في نفس الإطار، حاول مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية أن يخطو الخطوة الأولى في طريق المراجعة من خلال مبادرته إلى عقد دورة تبحث مسألة مساهمة خدمات الطاقة في التجارة الدولية وأثر هذه المساهمة في التنمية، ففي دورة عقدتها إحدى لجانه المتخصصة درس الخبراء مجموعة مسائل تعتبر جوهر المفاوضات في الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات،[1]منها:

- مسألة تحديد مفهوم دقيق لخدمات الطاقة.
- مسألة تحسين تصنيف الخدمات classification بوضع قائمة جامعة récapitulative تكون مرجعا عند المفاوضات، مع ضرورة استيفاء التصنيف الجديد خصوصيات كل سوق من أسواق الطاقة، كل على حدة، لكن مع الانتباه لأمر هام هو الحرص على عدم التشويش القانوني على التعهدات التي التزمت بها البلدان الأعضاء بناء على القوائم المعروضة للتفاوض قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تزال هي القوائم المستعملة إلى حد الآن.

الجدول رقم 72 : الالتزامات المقدمة في قطاع الطاقة عند نهاية جولة الأورغواي.

صنف الخدمات	البلدان الأعضاء التي تقدمت بالتزامات
خدمات ملحقة لتوزيع الطاقة	أستراليا، جمهورية الدومينيك، غامبيا، المجر، نيكاراغوا، سيراليون، سلوفينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
نقل الوقود بالقنوات	أستراليا، المجر، زيلندا الجديدة.
التزامات أخرى مرتبطة بالطاقة	كندا، كولومبيا، ساحل العاج، الإكوادور، مصر، الهند، ماليزيا، ناميبيا، فنزويلا.

Source : OMC, Conseil du commerce des services, Document S/C/W/52, Septembre 1998.

- أشار الخبراء إلى أهمية وضع وثيقة مرجعية خاصة بقطاع الطاقة، شبيهة بوثيقة الخاصة بقطاع الاتصالات التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، لتكون أداة في يد القطاع.

2 - تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المحروقات:

يتوقع أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثيرات كثيرة على قطاع المحروقات، لعل أبرزها هو أن هذا الانضمام يحد من حرية البلد في رسم السياسة التجارية المناسبة للقطاع وفق ما تقتضيه مصالحه.

ويمكن استقراء التأثيرات الأولية المحتملة على قطاع المحروقات التي تترتب بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من الزوايا التالية :

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " تقرير اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية : آثارها الانمائية " المقدم للدورة السادسة للجنة التجارة في السلع و الخدمات والسلع الأساسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية ، 23-25 جويلية 2001 (جنيف : الأمم المتحدة، 2001)، ص.4

أولا : تخفيض التعريفة الجمركية الخاصة بمنتجات القطاع

اذا كان أمر التعريفة الجمركية الخاصة بالنفط الخام والمشتقات النفطية يبدو لأول وهلة وكأنه غير ذي أهمية بالنسبة للجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا مصدرا وليس مستوردا. فإن التحليل يجب أن لا يغفل نقطة على غاية من الأهمية، وهي أن المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية لا تميز بين الحقوق الجمركية عند الاستيراد وعند التصدير، وهنا يمكن أن يحدث التأثير بالنسبة للجزائر. حيث إذا كان الجهد المبذول لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد انصب في الماضي على الحقوق الجمركية عند الاستيراد، فإن وجهة الاهتمام الجديدة، والتي تستوجب حذرا شديدا، هي تخفيض الحقوق الجمركية عند التصدير، وهذا النوع الأخير من الحقوق هو الذي أصبحت بعض الدول المستهلكة ترافع من أجله وتطالب بتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن، ومن شأن تطبيق ذلك إلحاق أضرار كبيرة بالدول المنتجة، والتأثير عليها بصورة واضحة لأنها ستحرم من موارد مالية هامة.

من جهة ثانية، إن كان يُحتمل شيء من الخطر يمكن أن يأتي من جهة الحقوق الجمركية عند التصدير، في شكل انخفاض في الإيرادات الجمركية، فإن مصدر التهديد الأول يبقى هو التفكيك الجمركي الخاص بالمشتقات النفطية، حيث من المعروف أن القسم الأكبر من إنتاج المشتقات النفطية يتركز في البلدان الصناعية، ومن شأن هذا التفكيك إغراق السوق الجزائرية بإنتاج هذه البلدان وتقويض أركان الصناعة الجزائرية الناشئة. حيث إذا كانت المنتجات الخارجية قد بلغت في السنوات الأخيرة درجة كبيرة من الجودة، وأصبحت تتمتع بمواصفات تقنية عالية مدفوعة إلى ذلك بالتشدد الذي فرضه تطور التشريعات البيئية في أمريكا وأوروبا. فإنه المقابل بقيت الصناعة التحويلية الجزائرية بعيدة عن هذه التحولات، وبالتالي ستصبح غير قادرة على المنافسة في السوق المحلية ذاتها بعد التفكيك الجمركي، بل وستكون عاجزة حتى على الاستمرار في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية رغم التفكيك التي من المفروض أنه يخدمها، لأن هذه المنتجات الجزائرية ومنتجات قطاع النقل تحديدا لا تتوفر فيها ببساطة المواصفات المطلوبة حاليا في الأسواق، ما يعني أنها ستكون هذه المرة في مواجهة الحواجز غير الجمركية. وهذا ما يستدعي إنشاء معامل تكرير جديدة في الجزائر تعمل بالطرق الحديثة، وتحديث المعامل الحالية التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي جهزت بها معامل التكرير الأوروبية والأمريكية.

ولأن الدول المستهلكة لم تخفِ في يوم من الأيام سعيها نحو إبقاء احتكار هذه الأنواع من التكنولوجيا للسيطرة على الأقل على قطاع المصب النفطي، فإن على الجزائر أن تنتبه أن فرصة المفاوضات، سواء تلك الخاصة بالانضمام أو تلك التي تأتي بعد الانضمام، هي الفرصة المثالية بالنسبة للبلدان الصناعية الكبيرة لتمرير الشروط التي تخدم هذه الغاية.

ثانيا : تحديد إمكانية وضع القيود الكمية على الصادرات أو الواردات

إن مسألة القيود الكمية على التجارة الخارجية التي تم طرحها في دورة الأورغواي، قد تم طرحها بشكل جديد في الدورة الأولى للمفاوضات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995. حيث كانت مناسبة بعث مسار جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001 بالدوحة فرصة لبروز توجه دولي جديد يسعى تحت غطاء إبرام اتفاقية دولية حول المنافسة إلى تمرير بعض الأفكار التي تصب في خانة الحد من نفوذ بعض المنظمات الدولية التي تدافع على مصالح بلدان العالم الثالث، خصوصا أوبك، وتتضح معالم هذا التوجه في مشروع البرنامج المطروح للمناقشة الذي احتوى فقرة تنص على ضرورة منع جميع أشكال الكارتل.[1]

وهذا التوجه هو في حقيقته استمرار لتلك الدعوات التي ارتفعت في ساحات النقاش الاقتصادي من قبل، خصوصا في فترات الأزمات النفطية، والتي كان مصدرها عادة هو معسكر الدول المستهلكة، وكانت تدعو إلى تحجيم دور منظمة الأوبك لأنها ترى في شكل تنظيمها شكلا من أشكال الكارتل الذي يسعى عبر ممارسات احتكارية، منها وضع القيود الكمية على الصادرات، إلى الهيمنة على الأسواق.

إن تضمين مشروع برنامج الدوحة عبارة تدعو إلى منع جميع أشكال الكارتل يبدو في ظاهره وكأنه استجابة لهذه الدعوات القديمة، وعليه لا يمكن التقليل من شأن الأخطار التي أصبح يحملها هذا المشروع لمستقبل قطاع المحروقات في الجزائر، على اعتبار الجزائر بلدا عضوا في منظمة الأوبك المستهدفة، حيث تفقد المنظمة كل إمكانية للتأثير على السوق، وتصبح هدفا للأطراف التي تستهدفها، خاصة أنه بدأت تطفو على الساحة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة يمكن أن تحمل في ثناياها تفسيرا جديدا لاستثناءات المناعة والسيادة الواردة في المادة 20 من نص الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، بما يعنيه ذلك من هدم للحماية التي كانت موجودة من قبل، وعلى سبيل المثال فقد أبدت الولايات المتحدة في عام 2001 نيتهما في رفع دعوى ضد دول منظمة الأوبك أمام لجنة فض النزاعات التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

إن واجب الجزائر قبل الانضمام وبعد الانضمام العمل مع البلدان النفطية الأخرى، خصوصا داخل إطار أوبك، للتأثير على مسار المفاوضات والعمل على عدم تطبيق المادة 11 بالمعنى الذي تريده بعض الدول المستهلكة لأن ذلك سيغلق الباب أمام إستراتيجية التأثير على الأسعار من خلال التحكم في الكميات المعروضة في السوق. ولن يترك أمام الدول المنتجة، والجزائر واحدة من هذه الدول، وسيلة تعتمد عليها لتعظيم المداخيل في قطاعاتها النفطية والغازية

---

[1] UNCTAD, Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'Opep menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? » (New York et Genova : UNCTAD, 2004), pp.8-18.

[2] Idem , p.19.

سوى الاستراتيجيات التجارية لشركاتها الوطنية. وهو الدور الذي لا تستطيع الشركات الوطنية، خصوصا سوناطراك، القيام به بعد التحولات الكبيرة في هياكل الأسواق وعمليات الاندماج النفطي الكبيرة التي حدثت بين الشركات الرئيسية المعروفة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة والتي أوجدت تكتلات نفطية عملاقة.

كما يجب على الجزائر التعاون مع الدول النفطية الأخرى للدفاع عن الاستثناءات الواردة في بعض المواد وتثبيت المعنى المقصود منها لأنها استثناءات تصب في مصلحة الجزائر، و من هذه الاستثناءات ما يلي :[1]

- الاستثناء الوارد في المادة 11 الفقرة 11.2 والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " تحفيز تجارة هذه المنتجات في الأسواق الدولية " ، وقد فسّر البعض هذه الجملة بأن أحد المعاني المقصودة بها هو تمديد الفترة الزمنية التي يمكن فيها طرح هذه المنتجات في الأسواق الدولية، لأن الغاء القيود عليها سيعمل على استنزاف هذه المنتجات (البترول الخام خاصة)، والتي هي في الأصل مواد أولية غير متجددة و آيلة للنضوب.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة G، والذي يسمح بفرض قيود كمية على الصادرات في الحالة التي يكون الهدف من ذلك هو " المحافظة على الثروات الطبيعية على شرط أن تكون هذه القيود مصحوبة باجراءات تحد من الإنتاج والاستهلاك المحليين". وتستطيع الجزائر تفعيل هذا الاستثناء عبر العمل على انجاز برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين معدل الفاعلية الطاقوية intensité énergétique الذي لا يزال مرتفعا في الجزائر.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة H والذي يسمح القيام ببعض الإجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو " تنفيذ التزامات اتفاق معقود بين حكومتين أو عدة حكومات ويخص منتجا أو مادة أساسية، على شرط أن يكون هذا الاتفاق مصدّقا عليه". ويمكن الجزائر والدول النفطية الأعضاء في أوبك ترسيم بعض القرارات الهامة في شكل اتفاقات تصدق عليها الجهات المخولة بذلك، والدفاع عن ذلك على أساس أنها إجراءات تصب في المعنى المقصود في الفقرة، خصوصا وهي إجراءات يقررها وزراء الطاقة وليس ممثلو الشركات النفطية الوطنية.
- الاستثناء الوارد في المادة 20 الفقرة B، ويسمح القيام ببعض الاجراءات في الحالة التي يكون الدافع إلى ذلك هو حماية البيئة.
- الاستثناء الوارد في المادة 21 والذي يخص الأمن الوطني والسيادة الوطنية.

---

[1] Mouloud HEDIR, Op.Cit, p.p.342-343.

ثالثا : من زاوية تحديد إمكانية اعتماد إستراتيجية ازدواجية الأسعار

إن بعض بنود اتفاقية الإعانات والإجراءات التعويضية (SMC) يمكن حملها على عدة أوجه، وهنا تكمن أهمية هذه الاتفاقية. فهي مثلا تحتوي بندا ينص صراحة أنه لا يمكن اعتبار مسألة ازدواجية الأسعار للمنتج الواحد في السوقين المحلية والدولية إجراءً " خاصا " "Spécifique"، بالمعنى الذي تعطيه الاتفاقية لهذه الكلمة، يستدعي في حالة ثبوته الرد عليه باجراءات ردعية، وذلك في الحالة التي تكون الاستفادة من هذا الاجراء جماعية ودون تمييز بين كل الصناعات المحلية، بصرف النظر عن كونها صناعة وطنية أو صناعة أجنبية.

إن من مصلحة الجزائر أن تبقى الممارسة الحالية القائمة على اعتماد مستوى أسعار محلي منخفض مقارنة بمستوى الأسعار في السوق الدولية، وعليها ان تنتبه أنه اذا ما تطور الأمر مستقبلا في صالح الأطراف التي تعمل على تأكيد المعنى الذي يفيد أن تطبيق مبدأ ازدواجية الأسعار هو شكل من أشكال الدعم، فإن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البلدان النفطية وفي مقدمتها الجزائر، حيث سيحرمها ذلك من إمكانية الاستفادة من الوضع التفضيلي الذي تتمتع به حاليا، باعتبارها بلدا يملك موارد نفطية وغازية هامة بأسعار تنافسية يسمح لها بتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحقيق قيام صناعة محلية قوية موجهة نحو التصدير، خاصة في قطاع المصب النفطي Aval (المشتقات النفطية والبتروكيماوية).

رابعا : من زاوية تجارة الخدمات

من المؤكد أن يكون للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثير على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة، لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل.

يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال. وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية. وقد شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع (مثال الاتحاد الأوروبي)، وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة (الإنتاج والنقل والتسويق) ومعاملة كل نشاط على حدة. وقد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط. وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت ومنذ

الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمية تقريبا.

الجدول رقم 74 : انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005.

الصنف وأنواع الخدمات
1 - خدمات منبع المحروقات : خدمات الاستكشاف والجيوفيزياء ، خدمات الحفر، خدمات الآبار وخدمات قياس خصائص الطبقات الأرضية Diagraphie .
2 - خدمات مصب المحروقات السائلة : نقل النفط الخام بالأنابيب ذات التدفق العالي، تخزين المشتقات المكررة، توزيع الوقود بالأنابيب، توزيع الوقود بالشاحنات، بيع الوقود في محطات الخدمات.
3- خدمات مصب المحروقات الغازية - نقل الغاز الطبيعي وغاز البترول السائل والمكثفات بالأنابيب ذات التدفق العالي. - نقل غاز البترول السائل بالشاحنات. - تعبئة القارورات بغاز البترول السائل. - بيع غاز البترول السائل في محطات الخدمات. - التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
4- خدمات الهندسة الخاصة بالتجهيز الطاقوي. Engineering - خدمات البحث والتصميم (براءات، أساليب...) - دراسات الانجاز (الهندسة التفصيلية وتحديد خصوصيات التجهيزات) لكل تجهيزات قطاع المحروقات(أنابيب بترول وغاز، محطات تخزين، معامل معالجة سطحية وإنتاج، معامل تكرير، وحدات تسييل غاز، مركبات بتروكيماوية).
5- خدمات بناء التجهيزات الطاقوية. - أشغال بناء جديدة (وضع الأنابيب، بناء وتركيب صناعي). - خدمات الصيانة الصناعية. - خدمات تقنية (تفتيش ومراقبة تقنية).
6- خدمات النقل البحري للمحروقات. - خدمات النقل العابر للحدود للغاز الطبيعي السائل بواسطة ناقلات الغاز. - خدمات النقل العابر للحدود للخام والمشتقات النفطية بواسطة الناقلات البترولية. - خدمات النقل العابر للحدود لغاز البترول السائل بواسطة ناقلات متخصصة. - خدمات تفريغ المشتقات النفطية. - خدمات تفريغ غاز البترول السائل.

Source : KMPG, **ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.108-109.

إن المطلوب من الجزائر هو ألا تنتظر انتهاء مسار المفاوضات الخاصة بقطاع الخدمات عموما وخدمات قطاع المحروقات على وجه الخصوص الذي عليه وضع التصنيفات الخاصة لهذه الخدمات، حتى تبادر إلى إعادة هيكلة قطاعها، بل عليها من الآن أن تسعى إلى وضع تصور عام لتنظيم القطاع يقوم على تعديل التصنيف الحالي للخدمات الذي يتكون من 6 أصناف، وتكييفه مع التطورات الدولية، لكي يسهل عليها مواجهة التحديات المستقبلية في هذا الميدان .

إن الجدول السابق يبين أن كل نشاطات الاستغلال ذات الطابع الصناعي سواء كانت أعمالا بسيطة كالتكرير وفصل غاز البترول السائل GPL، أو أعمالا معقدة كمعالجة الغاز الطبيعي السائل GNL، مستثناة من هذا التصنيف، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نشاطات خدمية.

إن الواقع الحالي للسوق الوطنية لخدمات قطاع المحروقات يعكس المرحلة التي بلغها انفتاح القطاع، وهنا فإن درجة الانفتاح متباينة بين الأقسام المختلفة لسوق الخدمات، فهي عالية في بعض الأقسام وتكاد تكون منعدمة في أسواق أخرى، وتقدر بعض المصادر معدل تغطية الطلب المحلى على الخدمات في قطاع المحروقات بالعرض المحلي بنسبة تتراوح بين 25 و33 %،[1] في الوقت الذي يصل في بعض الدول الصاعدة إلى حوالي 80 % .[2]

الجدول رقم 74 : انفتاح قطاع خدمات المحروقات بالجزائر في نهاية عام 2005.

الصنف	أهم الشركات الجزائرية المقدمة للخدمات	انفتاح كامل	انفتاح جزئي	احتكار كامل
1- خدمات منبع المحروقات.	ENTP ; ENAFOR ; ENSP ; ENAGEO	++		
2- خدمات مصب المحروقات السائلة	NAFTAL.			++
3- خدمات مصب المحروقات الغازية	NAFTAL.			++
4- خدمات الهندسة .	BRC ; IAP ; CPE	++		
5- خدمات البناء.	GCB ; ENAC ; GTP ; ALESCO		++	
6- خدمات النقل البحري للمحروقات.	SNTM HYPROC	++		

Source : KMPG **ALGERIE, Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07** (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), p.108

إن تحليل معطيات الجدول تبين هناك أن ثلاثة أصناف من خدمات قطاع المحروقات تعتبر مفتوحة تماما أمام المنافسة الخارجية، وهذه الأصناف هي صنف خدمات منبع المحروقات الذي

---

[1] - KMPG, Op.cit., p.108.

[2]- يقدر هذا المعدل وفق اليونكتاد دائما بحوالي 80 % في البرازيل و70 % في ماليزيا و 50 % في النرويج و بين 5 و 15 % في نيجيريا.

يشمل خاصة أشغال الاستكشاف والحفر، والصنفين الآخرين هما صنف خدمات الهندسة وصنف خدمات النقل البحري، فيما يبقى الاحتكار الكامل هو سيد الموقف في صنفي خدمات المصب، أما صنف خدمات البناء فهو بين وبين.

إن قياس التأثيرات المحتملة على قطاع المحروقات بالجزائر في مجال الخدمات تبقى متضاربة، فهناك من يرى أن الشركات الجزائرية ستخسر بعد الانفتاح التجاري الكامل، وتفقد قسما من السوق المحلية لأنها سوف لن تقوى على المنافسة، خصوصا وأن التفضيل القطاعي للشركات الجزائرية في مجال الأسعار لا يزيد حاليا عن 15 %، كزيادة مقبولة عن أسعار الشركات الأجنبية، وهذه النسبة يراها هؤلاء متواضعة. وهناك البعض الآخر الذي يرى أن الشركات لن تخسر كثيرا، والأرجح أنها ستحافظ على حصتها في السوق،[1]لأن جو المنافسة ليس غائبا عن هذه السوق الآن، بل ويمكن أن ترفع هذه الحصة، بالنظر إلى أن المنافسة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال الإنتاج والاستثمار.

و من جهة ثانية، يرى هؤلاء أنه يجب أن لا ينظر إلى المسألة من زاوية التحديات التي يطرحها هذا الانضمام على نشاط القطاع محليا فقط، وإنما يجب النظر أيضا من زاوية الفرص التي يفتحها خارجيا، لأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وزيادة انفتاح قطاع الخدمات في العالم، يعني فتح آفاق جديدة أمام قطاع المحروقات بالجزائر، بحيث يمكن لهذه الخدمات أن تساهم في تعزيز موقع الشركات الجزائرية وخصوصا سوناطراك، لأن كل شركات الخدمات الجزائرية باستثناء شركة SNTM HYPROC لا تملك حاليا نشاطات تصديرية، رغم أنه سبق لمعظمها أن قامت في الماضي في مناسبات عرضية بعمليات من هذا القبيل. [2]

خاتمة الفصل :

إن المقارنة الموضوعية بين مضمون القانون المعدّل 86-14 ومضمون القانون 05-07 الذي تناولهما المبحث الأول تسمح بالقول أنه رغم بعض النقائص فإن القانون الأول يبقى في تقديري الأفضل، وأن القانون الثاني، إذا ما تم استبعاد بعض الاستثناءات، لا يحمل إصلاحا حقيقيا للقطاع، بل كان يحمل أخطارا حقيقية للقطاع وكان سيؤدي على المدى البعيد في حال تطبيقه بشكله الأول إلى سيطرة الشركات الأجنبية على مقدرات الاحتياطي والإنتاج، وقد يتسبب في كسر القدرات الجزائرية، وفي مقدمتها شركة سوناطراك.

من جهة أخرى، فقد سمح بحث المسائل المطروحة للنقاش في المنتديات الاقتصادية الدولية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة من مقاربة موضوع

[1] KMPG, Op.cit., p.112.
[2] Idem, p.111.

انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة والتحديات التي يطرحها ذلك، وتم التوصل إلى أن الجزائر على غرار البلدان المنتجة الأخرى لا تزال تملك هامشا معتبرا للتحرك والتفاوض، اذا ما أحسنت استغلال الفرص التي تتيحها نصوص المنظمة ذاتها، مثل استعمال حجج الأمن الوطني والبيئة وغيرها للدفاع عن مصالح الجزائر.

الخاتمة

لقد كشف تحليل تطور قطاع المحروقات في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات مدى ارتباط هذا القطاع بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام وبمتغيرات قطاع المحروقات في العالم بشكل خاص، وأكد أن الضغوط الخارجية الشديدة التي كان الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات خصوصا عرضة لها في منتصف الثمانينيات هي التي تقف بالأساس وراء تبني تلك الإصلاحات.

من جهة أخرى، بين التحليل أن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع المحروقات بالجزائر، ومن ثمة فإن استيعاب التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام وفي قطاع المحروقات على وجه الخصوص، واستشراف التغيرات المرتقبة، هي شرط ضروري قبل القيام بأية عملية تكييف للإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع.

وعلى العموم، فقد أمكن في ختام هذه المذكرة استخلاص النتائج التالية:

- أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات في العالم، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية في كل بلدان العالم.
- إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظرة في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب، وينتظر أيضا تغير هيكل الطلب وتوجهه أكثر نحو المشتقات المستهلكة في قطاع النقل.
- إن كل سيناريوهات تطور استهلاك الطاقة في المستقبل تؤكد أن الاعتماد سيبقى على مصادر الطاقة التقليدية أساسا، وأن مصادر الطاقة البديلة لا يزال أمامها وقت طويل حتى تأخذ مكان المحروقات، وأنه على الأقل حتى أفق 2030 سيبقى البترول والغاز وحدهما يمثلان نسبة 65 % تقريبا من مجموع الاستهلاك العالمي.
- إن تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم يفتح آفاقا واعدة أمام الجزائر ويمثل فرصة سانحة لها.
- إن التحولات الحالية في أسواق الغاز الأوروبية والاتجاه نحو قيام سوق واحدة يفتح آفاقا واسعة أيضا أمام صناعة الغاز بالجزائر، لأن ذلك سيؤدي من جهة إلى تخفيض تكاليف النقل، ومن جهة ثانية سيوفر إمكانية توسيع مجال توزيع الغاز الجزائري إلى بلدان أوروبية أخرى عبر شبكة الأنابيب الجاري إنجازها.
- إن أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا إلى حد بعيد، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها (تجديد الاحتياطات، رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز ، استكشاف مناطق جديدة ورفع مساحة المجال المنجمي المستكشف).
- إن درجة الانفتاح الحالية في قطاع المنبع بالجزائر كافية ولا تحتاج إلى تحرير أكبر.

أولا : لأنه سبق وأن تكفل الإصلاح القطاعي السابق بأغلب التحديات المطروحة على القطاع (توسيع أعمال الاستكشاف، تجديد الاحتياطي، تحسين معدل الاسترجاع، الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في القطاع).

ثانيا: لأن كل معطيات القطاع الحالية والمنتظرة على المستوى الدولي تصب في مصلحة البلدان المنتجة (الارتفاع الشديد للطلب، انعدام الاكتشافات النفطية الكبيرة تقريبا، التراجع المرتقب في مستوى الاحتياطي).

ثالثا : لأن تجربة الانفتاح الحالية أثبتت أن الاستمرار في هذا الطريق بالشكل الحالي قد يفقد الجزائر السيطرة على ثرواتها لصالح الشركات النفطية الأجنبية.

ورابعا: لأن الاقتصاد الوطني في صورته التنظيمية الحالية أثبت عجزه ومحدوديته في امتصاص الموارد المالية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، و من ثمة فما لم يُجرى إصلاح هيكلي عام للاقتصاد الوطني فإن أي زيادةٍ في درجة انفتاح القطاع وتكثيفٍ لاستغلال المحروقات لا تعدو أن تكون سوى عملية تحويل لثروة وطنية ناضبة من احتياطي مخزن في المكامن النفطية إلى أرصدة مالية في حسابات بنكية خارجية.

- إن المجال الذي لا يزال يحتاج إلى انفتاح الذي قطاع المنبع هي استغلال الحقول القديمة من أجل تحسين معدل الاسترجاع والاستفادة من التقدم التكنولوجي، واستغلال المجال البحري الوطني، حيث لا تملك الجزائر الخبرة الكافية في هذا الميدان.

وأما بخصوص مشروع الإصلاح القطاعي الجديد، فإن تم التوصل إلى النتائج التالية :

- إن بعض الانتقادات الموجهة للقانون المعدّل 86-14 صحيحة ووجيهة، من حيث أن هذا القانون أصبحت تشوبه نقائص واضحة بالنظر إلى التطورات الكبيرة في الساحة الاقتصادية والنفطية الدولية، وهو يحتاج إلى تعديل وإثراء، وخصوصا في جوانبه الضريبية.
- ليس كل مشروع الإصلاحات الجديد مفسدة، رغم الانتقادات الشديدة الموجه له، وهو يحمل أفكارًا مهمة، فحجة الفصل بين مهام الدولة والشركة قوية، لأن اضطلاع سوناطراك بمهام هي من صميم عمل الدولة يعيقها أحيانا، وعليه فإن هذا الفصل هو أمر في صالح الدولة والشركة معا، فلا يمكن لشركة بحجم سوناطراك أن تلعب دورها كاملا وأن تحسن من شروط تسييرها ما لم ينتهي هذا الامتياز الممنوح لها وينتهي التداخل في الصلاحيات بينها وبين الدولة، وما لم تعفى من عبء هذه المهام.
- لكن بالمقابل، فإن أصحاب الرأي المعارض لفتح قطاع المحروقات بالكيفية التي وضعها قانون 2005 على حق، لأن ذلك سيفضي لا محالة إلى بسط نفوذ الشركات الأجنبية على احتياطات النفط والغاز الجزائرية، حيث إذا كان القانون 86-14 قد أفضى إلى النتائج المشار إليها في الفصل الرابع، وهو الذي فرض أن تكون شركة سوناطراك رئيس المشروع في كل عمليات

الشراكة، فلا يمكن أن ينتظر من قانون يفتح قطاع المنبع كلية إلى أن يُسلِم الاحتياطات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل للشركات الأجنبية.

- إن فتح قطاع المنبع النفطي بالشكل الذي حدده قانون 2005 يعتبر مغامرة كبيرة قد تفضي إلى تقويض أركان شركة سوناطراك، لأنه لا يمكن وضع الشركة على نفس خط المنافسة مع شركات نفطية عملاقة ومعاملتها نفس المعاملة، وهي التي نشأت وتطورت في بيئة اقتصادية محلية تكبح المبادرة، ولم تتخلص بعد من الوصاية السياسية، ولابد لها من حد أدنى من الحماية والمعاملة التفضيلية والوقت الكافي حتى تثبت قدراتها في التسيير والمنافسة.
- إن درجة الانفتاح في قطاع المصب بالجزائر تبقى ضعيفة، وتفسير هذه المسألة ليس مرده عزوف الدول الصناعية من الأساس عن الاستثمار في هذا القطاع في الجزائر والبلدان النفطية الأخرى فقط، وذلك للأسباب التي تم الوقوف عندها في الفصل الثاني. وإنما لأن الإصلاحات السابقة ركزت أساسا على قطاع المنبع، وأهملت قطاع المصب إلى حد ما ولم توله العناية الكافية.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية.

- بما أن درجة انفتاح قطاع المنبع في تقدير الباحث كافية، فيجب التريث وعدم الانسياق مع الأصوات الداعية إلى انفتاح أكبر، والابتعاد عن سياسة تكثيف الإنتاج واستنزاف الاحتياطي.
- تركيز عمل الشراكة في الحقول القديمة من أجل تحسين معدلات الاسترجاع واستغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الاحتياطات، وتوجيه مجهود الاستثمار الجزائري أكثر نحو تطوير الحقول الجديدة التي استكشفتها شركة سوناطراك، لأن تكاليف الإنتاج تكون أقل في بداية حياة الحقل.
- أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني بالاعتماد على عقود الخدمات، لأن المساحة الحالية غير المستكشفة والتي هي في حدود 50 % تبقى كبيرة.
- يجب تكييف الشركات الجزائرية العاملة في قطاع المحروقات وسوناطراك تحديدا مع معطيات الواقع الدولي الجديد لمواجهة تحديات العولمة المالية والانفتاح التجاري وتشدد المواصفات والمقاييس البيئية للمنتجات، ويقترح الباحث أن يكون هذا التكيف وفق الصورة التالية :

إذا كان فتح رأسمال شركة سوناطراك أمام رأس المال الأجنبي غير محبذ في الوقت الراهن، لأن ذلك يحمل أخطارا حقيقية للقطاع، ليس أقلها أن تفقد الجزائر السيطرة على شركة تعتبر الممول الأول للاقتصاد الوطني، فإنه يستحسن فتح رأسمال الشركات الفرعية التابعة لمجموعة سوناطراك والعاملة في قطاع المصب، خصوصا شركة نفتاك، أمام المستثمر الوطني والأجنبي

في حدود يحافظ فيها رأس المال العمومي على النسبة الكبيرة (51 % على سبيل المثال). وهذا الفتح تمليه مجموعة من الاعتبارات الملحة، منها ضرورة تكيف الجزائر مع التقدم التكنولوجي الحاصل في البلدان الصناعية لتحسين نوعية المنتج الجزائري وتدعيم تنافسية الجزائر في الأسواق الخارجية، لأن الاتجاه العالمي الحالي نحو الانفتاح التجاري و نحو تشديد المقاييس البيئية أصبح يهدد بجد صادرات المشتقات النفطية الجزائرية التي تمثل قسما معتبرا من الصادرات الكلية للمحروقات، بل ويهدد المؤسسات الجزائرية حتى في سوقها المحلية، اذ من شأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وقبولها بشروطها أن يكون في مستطاع المنتجات النفطية الأجنبية الدخول إلى الجزائر بسهولة ومنافسة المنتجات المحلية في سوقها الداخلية.

- يجب تفعيل دور بورصة الجزائر وتسجيل الشركات الفرعية لسوناطراك في هذه البورصة لمواجهة تحدي العولمة المالية، لأن هذا التسجيل سيوفر لهذه الشركات من جهة مصدرا جديدا للتمويل، و سيخفف من جهة ثانية على الشركة الأم سوناطراك الأعباء المالية الموجهة للاستثمار في قطاع المصب، ما يسمح لها بتوجيه هذه الفوائض المالية نحو قطاع المنبع، وبالتالي تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. ومن جهة ثالثة سيؤدي الإجراء إلى زيادة شفافية قسم هام من نشاط قطاع المحروقات بالجزائر ويحسن شروط تسيير هذه الشركات، ما يعني مزيدا من الشفافية والفاعلية للنشاط الاقتصادي الكلي للبلد.
- يستحسن معاملة قطاع المصب كقطاع اقتصادي صناعي مستقل على قطاع المنبع، واستصدار قانون للاستثمار خاص به، وتقديم حوافز ضريبية وشبه ضريبية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- أن تسعى الجزائر في مجال تصدير الغاز إلى تنويع الزبائن من الآن، خصوصا خارج مجال الاتحاد الأوروبي، وأن لا تركن إلى تصدير الغاز نحو الأسواق الأوربية وحدها، لأن التوجه الحالي للاتحاد نحو توحيد سياسات الطاقة وبناء سوق مندمجة للغاز لا يخدم مصلحتها في بعض الجوانب، حيث يعني ذلك في المستقبل التفاوض بلسان واحد مع الجزائر، وهذا ما يقلص من هامش حركة المفاوض الجزائري الذي يتعامل ويتفاوض حاليا مع أطراف أوروبية متعددة.
- يجب على الجزائر أن تعمل على استغلال الفرصة التي تتيحها السوق الأمريكية الواعدة، حيث ينتظر أن تتحول الولايات المتحدة في المستقبل القريب إلى مستورد رئيسي للغاز، بعد أن كانت لفترة طويلة مكتفية ذاتيا تقريبا ولا تلجأ لسد النقص سوى إلى الغاز الكندي فقط. وهذا الخيار يفرض على الجزائر التركيز على صناعة الغاز المسال، خصوصا وأن التطور التكنولوجي الحالي في مجال تسييل الغاز ونقله يصب في مصلحة الجزائر، حيث تقلصت التكاليف بشكل كبير كما ورد في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

- على الجزائر أن تسعى إلى تكثيف علاقات التعاون مع باقي منتجي الغاز، وخصوصا مع نيجيريا، والإسراع في تجسيد مشروع الأنبوب الناقل للغاز النيجيري والمار عبر التراب الجزائري، لأن ذلك سيسمح من جهة بتعزيز القدرة التفاوضية للجزائر، وسيوفر من جهة أخرى إمكانية إضافية لبناء كارتل للغاز خاص بالمنتجين، على غرار الأوبك.

أما فيما يتعلق بمسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولأنه من غير الممكن للجزائر أن تختار الانزواء وعدم الانضمام، فإن الباحث يقترح ما يلي :

- الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي الدائر في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا المحروقات والمنظمة العالمية للتجارة، لأن تطور الأحداث أكد أن الجزائر كانت بعيدة عن ما يجري في ساحة الفكر الاقتصادي، وقد تسبب ذلك في الماضي في عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت المناسب، أي عند التأسيس، لأن انضمامها في ذلك الوقت لو تم كان ذلك سيتم بأقل التكاليف، وكان سيوفر عليها الدخول في مسار مفاوضات طويل المدة ومعقد.
- أن تعمل الجزائر على سن قوانين وتشريعات وطنية توفر الحماية لقطاع المحروقات، في حدود الاستثناءات التي أقرتها نصوص المنظمة العالمية للتجارة، كأن يترتب مثلا على نشاط الشركات الأجنبية المساس بالأمن الوطني أو إلحاق أضرار بالبيئة.
- أن تعمل الجزائر على تعزيز دور الهيئة الوطنية المكلفة بالرقابة، وذلك لضمان تطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على ثروة المحروقات، لأن هذه الوظيفة السيادية كانت من قبل مسندة ضمنيا للشركات الوطنية وخاصة سوناطراك.
- يجب على الجزائر أيضا الدخول في المفاوضات وفق رؤية تراعي تطور النقاش الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، لأن من مصلحتها ربح الوقت وتسريع مسار المفاوضات، لأن ذلك يعني التفاوض مثلا في قطاع الخدمات على أساس التصنيف الحالي للخدمات، وبالتالي ستكون التنازلات المطلوب من الجزائر تقديمها أقل أهمية، لو أن مسار التفاوض الحالي يطول كثيرا ويصبح المطلوب هو تقديم تنازلات كبيرة، كأن يطلب مثلا إلغاء الاندماج العمودي لشركة سوناطراك مثلا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

مراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- البنبي، حمدي ؛ **البترول بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف، 1997).

2- الدغيدي، مديحة الحسن ؛ **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها** (بيروت: دار الجيل، 1992).

3- دبس، محمد ؛ **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي، الدراسات التقنية** (بيروت : معهد الإنماء العربي، 1981).

4- سليمان، عاطف ؛ **معركة البترول في الجزائر** (بيروت : دار الطليعة،1974).

5- عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد ؛ **العولمة واقتصاديات البنوك** (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2002).

6- عطية، عبد القادر محمد عبد ؛ مصطفى إبراهيم، السيدة ؛ محب ذكى، إيمان ؛ **قضايا اقتصادية معاصرة** (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية، 2004-2005).

7- عفيفي، صديق محمد ؛ **تسويق البترول** (الكويت : وكالة المطبوعات، 1977).

8- معروف، هوشيار ؛ **تحليل الاقتصاد الدولي** ؛ الطبعة الأولى (عمّان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

التقارير :

1- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2000.

2- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2001.

3- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2002

4- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2003

5- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2004

6- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2005

7- أوابك ، التقرير الإحصائي السنوي 2006

8- أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون 2000.

9- أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون 2004.

10-أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، 2006.

11-سوناطراك، التقرير السنوي 2005.
12-مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005.

الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.
2- الجريدة الرسمية ، العدد 50، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005.

مراجع باللغة الفرنسية :

Ouvrages :

1. ADDA, Jacques ; **la mondialisation de l'économie** (Paris : La Découverte, 1996)
2. BOLDUC, David ; **Privatisation, libéralisation et réglementation : Bouleversements et enjeux dans le secteur mondial de l'énergie** (Québec, Canada : Université Laval, 2001)
3. BOUSSENA, Sadek et Autres ; **Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz** (Paris : Vuibert, 2006)
4. BOUZANA, Belkacem ; **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** (Alger : OPU-PUBISUD, 1985).
5. CHITOUR, Chemseddine ; **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre** (Alger : ENAG, 2002)
6. CHITOUR, Chemseddine ; **Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030** (Alger : OPU, 2003)
7. DE BOISSIEU, Christian ; **Mutations de l'économie mondiale** (Paris : Economica, 2000)
8. FAVENNEC, Jean-Pierre ; **Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie** (Paris : Editions Technip, 1998).
9. FAUGERE, Jean-pierre ; **Economie européenne** (Paris : Presses de sciences et Dalloz, 1999)
10. GAUTIER , **André, L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000** (Rosney cedex, France : Editions Bréal, 1999).
11. GUILHON, Bernard, **les firmes globales** (Paris, Economica, 1998)
12. HEDIR, Mouloud ; **L'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC** (Alger : Anep, 2003)

13. JACQUET, Pierre et NICOLAS, Françoise ; **Pétrole : Crises, marchés, politiques** (Paris : Dunod, 1991).
14. KHELIF, Omar; **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures** (Alger : Cread, 2005).
15. KRUGMAN, Paul ; **la mondialisation n'est pas coupable** (Paris : Editions la découverte, 1998).
16. MAURICE, Joël ; **le prix du pétrole** (Paris : la Documentation française, 2001).
17. MEKIDECHE, Mustapha ; **L'Algérie entre économie de rente et économie de marché** (Alger : Dahlab, 2000)
18. PANTZ, Dominique ; **Institutions et politiques commerciales internationales : du GATT à l'OMC** (Paris : Armand collin, 1998)
19. PAULET , Jean-Pierre ; **La mondialisation** (Paris : Armand colin, 1998)
20. PLOUCHART, Georgia ; **La consommation d'énergie dans le secteur du transport** (Paris : Publications de l'Institut Français du Pétrole, 2004).

Revues et Magazines :

1- AYOUB, Antoine, « qu'est que la mondialisation» ; Liaison Energie Francophonie ; N° 50 ; (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
2- BABUSIAUX, Denis, « progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production », Liaison Energie-francophonie, N°52 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
3- CUEILLE , Jean-Philippe et Autres ; « Les principales compagnies pétrolières indépendantes américaines : caractéristiques et résultats » ; Revue de l'Energie, n° 544 (Paris : Revue de l'Energie, 2003).
4- EL-ANDALOUSSI, Habib; « L'expansion de l'industrie du GNL au monde ; le développement de l'infrastructure et des échanges par méthaniers » ; Medenergie ; N° 06 (Alger : Medenergie, 2003).
5- EL-ANDALOUSSI, Habib et HAFNER, Manfred ; « Le gaz naturel : le combustible qui monte » ; Revue de l'énergie ; N° 03 (Paris : Revue de l'Energie, 2004).
6- KERAMANE, Abdennour ; « pétrole et pays producteurs en développement » ; liaison Energie francophonie ; N° 70 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006).

7- MATHY, Sandrine ; « Comment intégrer les pays en développement dans les politiques climatiques fondées sur un système de quotas d'émissions » ; Revue Tiers Monde ; N° 177 (Paris : l'Institut d'Etude du Développement Economique et Social, 2004).
8- MEM ; Energie & Mines ; N° 2 ; Avril 2005 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2005).
9- MEM ; Energie & Mines ; N° 5 ; Avril 2005 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2005)
10- MEM, Energie & Mines, N° 3, Novembre 2004 (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004)
11- MENDACI, Aldjia ; « Naftec, le raffineur de pétrole brut du groupe Sonatrach »; Energie & Mines ; N° 2 ; (Alger : Ministère de l'énergie et des mines, 2004).
12- M'HAND, Fares, « Analyse comparée des processus de libéralisation du secteur gazier en Amérique du nord » ; Revue de l'Energie (Paris : Revue de l'Energie, 2002)
13- OUDJIDA, Soufiane, « L'OPEP est-elle de retour », Liaison Energie-francophonie, N°52 (Québec : l'institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).
14- PERCEBOIS, Jacques ; « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? » ; Liaison Energie Francophonie ; N° 50 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001).

Rapports :

1- CNUCED ; Rapport intitulé « Les services énergétiques dans le commerce international et leurs incidences sur le développement ».
2- CNUCED; Rapport intitulé « Organisation des pays exportateurs de pétrole, concurrence et organisation mondiale du commerce: l'OPEP menacée par un éventuel accord OMC sur la concurrence ? ».
3- Commissariat général du plan ; Rapport intitulé «Énergie 2010-2020 Quelle politique pour la France ? ».
4- OMC ; Rapport sur le commerce mondial 2005.

Colloques :

01- KHELIF, Amor ; « Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures » ; Colloque international : « Création d'entreprises et territoires » (Tamenrasset : 2 et 3 décembre 2006).
02- HACHEMAOUI, Mohamed, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004).
03- MAZIGHI, Ahmed ; « les incertitudes liées au commerce de court terme du gaz naturel » ; Colloque du Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières et l'Observatoire Méditerranéen de l'Energie ; Université de Paris dauphine ; 16/06/2004 (Paris : CGEMP et OME, 2004).

Guides et Annuaires :

1- KPMG (Bureau d'études international) ; Guide des hydrocarbures (Alger : Grand-Algérie-Livres , 2005)
2- Ministère de l'Energie et des Mines ; Annuaire de l'énergie et des mines (Alger : MEM)

Brochures :

1- David Wilgenbus, **Les énergies fossiles** (Paris: Institut National de Recherche Pédagogique, 2001)
2- Institut Français du Pétrole; Recherche et production du pétrole et du gaz : réserves, coûts et contrats (Paris : Technip; 2002).
3- Ministère de l'énergie et des mines, « Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures ».

Mémoires :

1- KORAZEMO, Charles ; Evolution du degré de concentration dans l'industrie pétrolière mondiale ; Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'Université de Laval au Canada (Québec : Université Laval, 1996).

Journaux :

01- El Watan du 08/10/2006.

02- Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

Sites internet :

01- www.aopecorg.org

02- www.cedigaz.org

03- www.europa.eu

04- www.iea.org

05- www.ifp.fr

06- www.mem-algeria.org

07- www.opec.org

08- www.sonatrach.dz

09- www.unctad.org

10- www.wto.org.

مراجع باللغة الانجليزية :

Books :

1- HORSNELL, Paul ; **Mediterranean Basin in the World Petroleum Market** (Oxford : Oxford University Press, 2000).

2- AISSAOUI, Ali and others ; **Gas to Europe. The strategies of Four Major Suppliers** (Oxford : Oxford University Press, 1999)

Reports :

1- IEA ; World Energy Investment Outlook 2003.

2- IEA ; World Energy Outlook 2004.

3- OPEC ; Annual Report 2006

4- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2001.

5- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2004.

6- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2005.

7- OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2006.

8- UNCTAD ; World Investment Report 2005.

Reviews & Newspapers :

1- BP, BP Statistical Review of World Energy ; May 2003

2- BP ; BP Statistical Review of World Energy ; June 2005.